الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵣⵉⵡⵉⵜ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔⴰⵏ ⴰⵙⵉⴼⵔⴰⵏ ⵏ ⵜⵣⵣⵉⵡⵉⵜ
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⵣⵣⵉⵡⵉⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⴰⵙⵜ ⵜⵜⴰⵡⵉⵏ ⵜⵉⵎⵓⵔⴰⵜⵉⵜ
جامعة مولود معمري؛ تيزي –وزو
كليّة الآداب واللّغات
قسم اللّغة العربيّة وآدابها
Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou
FACULTE DES LETTRES ET DES LANGUES
Département de Langue et Littérature Arabes

الفرع: لغة وأدب عربيّ.

التّخصّص: الدّرس اللّغويّ القديم وتداوليّات الخطاب.

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د:

إعداد الطّالب: فاتح مرزوق

النّظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة من منظور النّقد والتّحليل

لجنة المناقشة:

- **د. الجوهر مودر، أستاذة محاضرة (أ) جامعة مولود معمري، تيزي–وزّو ..... رئيسا.**
- **أ. د. صالح بلعيد، أستاذ التّعليم العاليّ، جامعة مولود معمري، تيزي–وزّو ..... مشرفا ومقرّرا.**
- **د. جميلة راجاح، أستاذة محاضرة (أ) جامعة مولود معمري، تيزي–وزّو ..... عضوة ممتحنة.**
- **د. بوجلال الرّبيع، أستاذ محاضر (أ) جامعة محمّد بوضياف، المسيلة ..... عضوا ممتحنا.**
- **د. عبد الرّحمن عيساوي، أستاذ محاضر (أ) المركز الجامعيّ البويرة ..... عضوا ممتحنا.**

السّنة الدّراسيّة: 2018–2019

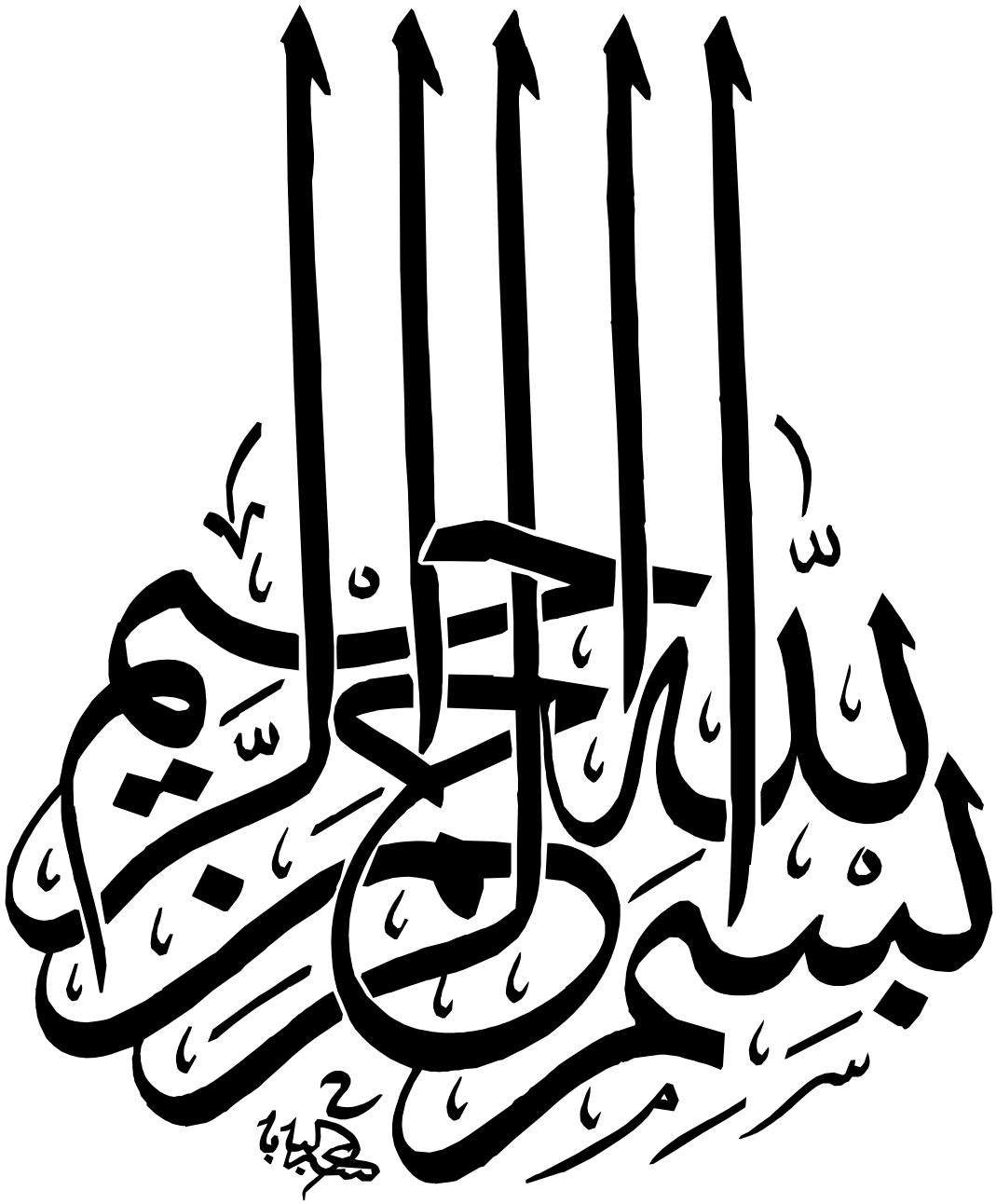
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

إلـى الّتـي وهبـت نفسـها لأجلـي، إلـى الّتـي فتحـت لـي عينـا بابتسـامتها، إلـى الّتـي عشـقتُ الحيـاة مـن أجلهـا، إلـى الرّيحانـة الّتـي عطرت بطيبتها وحنانها أجواء أيّامي، إلى الحضن الدّافئ (أمي)

إلى من علمني القراءة والكتابة دون أدوات ولا أوراق وعَصَرَ شرايين دمه (أبي).

إلى من شجّعني بالكلمة النّيرة الطّيبة، والحرص الدّؤوب على إتمام العمل (زوجتي).

إلى الزّنابق البهيّة المغروسة في دمي؛ أخواتي من الكبرى إلى الصغرى روميساء.

إلى كلّ من وسعهم ذكري، ولم تسعهم مذكَّرتي أهدي لهم هذا العمل.

فاتح مرزوق

شكر وعرفـان

امتثالا لقوله تعالى: ﴿فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾

[الأعراف: 144]

أشكر الله عزّ وجلّ العليّ القدير حسن نعمه الّتي أنعمها علينا والصّلاة والسّلام على النّبيّ الّذي للإسلام هدى، وبعد:

أتقدّم بالشّكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدّكتور صالح بلعيد؛ لما أسهمه من جهد في إتمام هذا البحث المتواضع فجزاه الله عنّي خير الجزاء في الدّنيا والآخرة، وجعله الله من زمرة العلماء، وخدمة الشّأن العام. والشّكر موصول للأستاذ: ياسين بوراس لما قدّمه لي من نصائح وتوجيهات، و لكلّ من علّمني حرفاً بالقلم الّذي خططته.

فاتح مرزوق

فاتح مرزوق

تعدّ النّظريّة في الدّرس اللّغويّ القديم قضيّة أساسيّة؛ كونها تمثّل المحور الرّئيس في إثبات العلميّة له؛ أضف إلى أنّها تجعله ذا قيمة في أوساط الدّراسات اللّغويّة عامّة، ناهيك التّطوّر الّذي تحدثه فيه؛ لأنّ الدّرس اللّغويّ القديم ممّا هو معروف عرف بأنّه يخلو من العلميّة في أصوله الّتي بُني عليها؛ ولعلّ هذا ناتج من الآراء الّتي قيلت في الدّرس اللّغويّ؛ حيث إنّنا نجد من الباحثين من يميل إلى القديم فيبرهن على علميتها، ومنهم من يميل إلى الحداثة فينفي ما ورد فيها من علميّة، ومنهم من اتّخذ السّبيل الوسط؛ فيرى بأنّ التّراث لابدّ ألاّ يحدث قطيعة مع الدّراسات اللّغويّة الحديثة؛ لذا حتّى يتبيّن هذا الأمر كان قطعا تبيان المعالم الأساس في النّظريّة اللّغويّة؛ كونها تثبت العلميّة لأيّة نظريّة لغويّة؛ بل إنّها تبين الامتداد الحاصل في الظّواهر اللّغويّة ومدى استجابتها للتّطوّر الحاصل. وحتىّ يتبيّن ذلك أخذنا معالم النّظريّة الأساس وهي: الاتّساق والمنطق والتأسيس والتكيّف والزّمان والمكان، وحاولنا برهنتها على الدّرس اللّغويّ من خلال مستوياته: الصّرفيّ والنّحويّ والمعجميّ والبلاغيّ؛ حيث إنّ المتمعّن في النّظريّة العلميّة يلحظ أنّها تقوم على معالم أساسيّة؛ من الاتّساق والمنطقيّة، والتّكيف للنّظريّات اللاحقة؛ فالنّظريّة في حقيقة أمرها، إنّما تعدّ مفتاحا؛ لمعرفة تكيّف هذه النّظريات مع النّظريّات اللّغويّة الحديثة؛ أي: تمتدّ وتشمل لكلّ ما هو آت؛ ونحن من هذه المعالم لا نقصد نقض التّراث اللّغويّ؛ بل نحاول أن نثبت صدق هذه المعالم على التّراث من خلال ما نلمسه من النّقود –المبنيّة على أسس علميّة– للنّظريّة العربيّة القديمة من لدن المُحْدَثين؛ مظنّة منهم بأنّها تفتقد للمنهج العلميّ؛ رغم أنّها نظريّةٌ قائمةٌ بعلمائها ومدارسها ومناهجَ علميّةٍ مختلفةٍ تتناسب وفكرهم أنا ذاك. ولتوضيح هذه المناهج انطلقنا من عصور التّقعيد؛ من القرن الأوّل إلى القرن الرّابع مع الامتداد في الفترة الزّمنية؛ من أجل بيان شمولية تلك الأصول في القرون الآتية في ما بعد من خلال الإضافات الّتي قدّمها العلماء للنّظريّة اللّغويّة؛ حيث كان التّأسيس من الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ) ومريده سيبويه (180هـ) وهو الواضع الأوّل للنّظريّة اللّغويّة العربيّة، إلى أن امتدّت هذه المعالم على يد أبي سعيد السّيرافي (216هـ) والمبرّد (285هـ) و(ابن جنّي) (392هـ) ثمّ شملت معالم النّظريّة القرون الآتية من بعدها مع فكر عبد القاهر الجرجاني (471هـ) ومن أتى من بعده، كما أنّنا استعنا بعلماء خارجين عن حدّ هذه الفترة الزّمنيّة.

ونجد معالم النّظريّة تمتدّ إلى العصر الحديث على يد (عبد الرّحمن الحاج صالح) –رحمه الله– مع (النّظريّة الخليليّة الحديثة) هذه النّظريّة الّتي تعدّ بداية إرهاصات لنظريّات لغويّة أخرى؛ كالنّظريّة الوظيفيّة والتّوليديّة التّحويليّة؛ كما تأثّرت هذه الأخيرة بنظريّة النّظم لعبد القاهر الجرجانيّ (471هـ) إذ إنّها لقيت حظّها من الدّراسة اللّغويّة الحديثة وهذا يدلّ على أنّ الدّراسات اللّغويّة التّراثيّة، تبرز قيمتها من حيث المنهجُ المتّبعُ من لدن العلماء الأوائل؛ لتقعيد هذه المدونة اللّغويّة.

أسباب اختيار الموضوع: بما أنّ البحث –في حقيقة الظّواهر الإنسانيّة بالنّسبة للعلوم الإنسانيّة أو الظّواهر الطّبيعيّة بخصوص العلوم الطّبيعيّة– لا يكون إلاّ وليد الحاجة في نفس الباحث؛ فالبحث على مرّ العصور يبقى على بيّنة من الاستمراريّة، والسّعي إلى التّجديد؛ وبخاصّة إذا تعلّق الأمر بالبحث عن المنهج العلميّ لأيّ ظاهرة لغويّة؛ لذا فقد أتى اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب الآتية:

– البحث في شروط النّظريّة الصّرفيّة، والنّحويّة، والمعجميّة، والبلاغيّة في الدّرس اللّغويّ القديم؛

– إثبات الخصوصيّة العلميّة للمنهج المتّبع عند القدماء، رغم النّقود الّتي طرحت للمنهج العلميّ في الدّرس اللغويّ القديم؛

– الرّغبة الملحّة في توضيح بعض الجوانب اللّغويّة من حيث المستوى الصّرفيّ والنّحويّ والمعجميّ والبلاغيّ؛

الإشكالية: تتمثّل الإشكالية في طرح القضيّة الّتي تَشمَل موضوع البحث؛ والّتي تمَسّ كلّ عناصره، وهي: **ألاَ تعدّ الدّراسة اللّغويّة الحديثة امتدادا لنظريّات لغويّة عربيّة قديمة؟**

– وإلى أيّ مدى تحقّقت النّظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة؟ وعلى أيّ أساس علميّ بُنيت هذه النّظريّة اللّغويّة؟ وإذا كنّا نملك نظريّة لغويّة عربيّة قديمة، فما هو المنهج المتّبع في هذه النّظريّة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالات نضع مجموعة من الفرضيّات؛ وهي كالآتي:

- هل ثمّة نظريّة لغويّة عربيّة قديمة؟
- أليست هناك أسسٌ علميّةٌ في تأصيل النّظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة؟
- أيمكن أن نقول: إنّ النّظريّة اللّغويّة العربيّة تنماز بالتّكيف والتّناسق في أصولها؟

المنـهج المتّبع: اتّبعنا المنهج الوصفي التّحليلي النّقديّ؛ لأنّ طبيعة الموضوع تقتضي ذلك: وهذا لما يحويه الجانب النّظريّ الّذي يهدف إلى دراسة النّظريّة اللّغويّة القديمة دراسةً وصفيّةً لدى علماء النّحو والصّرف والبلاغة القدماء، استناداً إلى أسس النّظريّة الحديثة؛ لأنّ الدّراسات اللّغويّة الحديثة مكّنت لنا معرفة وتمنهج الدّرس اللّغويّ القديم، كما يقوم على وصف نتائج الظّاهرة للنّظريّة اللّغويّة القديمة، وكذا المنهج التّحليليّ الّذي يرمي إلى تحليل قواعد وأسس النّظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة، وما توصّلت إليه من أسس علميّة جعلت منها نظريّة قائمة ومتناسقة ومكيّفة عبر العصور. الّذي يقوم على:

1- وصف الظّاهرة؛ أيْ وصف معطيات، ونتائج النّظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة.

2- تحليل الظّاهرة؛ أي تحليل أسس تأصيل النّظريّة اللّغويّة العربيّ القديمة، وما توصّلت إليه.

3- نقد الظّاهرة؛ لأجل كشف إيجابيّات، وسَلبيّات النّظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة.

4- التّقعيد للظّاهرة؛ قصد إيجاد العلاقة القائمة بين النّظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة والنّظريّات اللّغويّة الحديثة.

ومن خلال هذا المنهجِ سنحاول بيان معالم النّظريّة العربيّة القديمة من خلال مستوياتها والمتمثّلة في:

1- **التّأسيس:** وضع آليّات لغويّة من خلال الأصول اللّغويّة الخاضعة للاستعمال بالفعل والقوّة (اللّغة وضع واستعمال).

2- **المنـهج:** صياغة منهج يراعي المستويات اللّغويّة الأربع.

3- **المريدين/ الأَتْباع:** الأتباع الّذين يعملون على فهم النّظريّة وحملها وتحميلها، والعمل على تطويرها.

4- **الشّمول:** أن تكون النّظريّة شاملة، وصالحة لكلّ زمان ومكان، وتتماشّى مع اللّغات الأخرى.

5- **التّناسق:** يشمل الشّمول والاتّساق (النّظام الفعليّ الخاضع للمنطق).

6- **التّكيّف:** النّظريّة قارّة في أبعادها الكبرى متغيّرة في دلالتها وفروعها حسب معطيات كلّ راهن.

بناء البحث: جعلنا بنية البحث وَفْق ما تقتضيه الإجابة عن الإشكالية المطروحة في الموضوع ضمن فصل تمهيديّ وأربعة فصول، تعقبها مقدّمة، وتُختمُ بخاتمة؛ تضمّنت الإجابة عن الإشكالية الّتي يطرحها البحث في شكل نتائجَ خاصّة.

وقد تضمّنت المقدّمة تعريفا بالموضوع، وأسباب اختياره، والإشكالية الّتي يطرحها، وكذا الفرضيّات المنطلَق منها، وبنية البحث وأهمّ المصادر المستندة إليها في بناء متنه، والصّعوبات الّتي اعترضتنا في تناوله.

الفصل التّمهيديّ: الموسوم: **معالم النّظريّة اللّغويّة العربيّة،** وتناولنا فيه النّظريّة وشروطها الّتي تبنى عليها؛ حتّى نستطيع معرفة مدى تكيّفها مع الدّرس اللّغويّ القديم. وأهمّ المعالم الّتي تتمحور حولها؛ لأنّ الباحث إذا لم يستطع معرفة الشّروط والمعالم الّتي تقعّد عليها النّظريّة؛ فبحقيق لا نستطيع الحكم على أيّ علم من العلوم في علميته؛ ممّا يسمح له في ما بعد استيعاب المفاهيم العلميّة وشروطها، كما تناولنا أهم النّزعات الّتي تنبثق من النّظريّة اللّغويّة؛ لأنّ جادّة البحث تكمن في معرفة الابستمولوجيّة الفكريّة، وهي ثلاث نزعات: الاقتباسيّة والّتي تدلّ على منطقيّة التّراث العربيّ؛ أيْ: أنّ العرب ينمازون بمنطقيّة عربيّة صرفة، أو أنّها منطقيّة منتقاة من الغير، كما يزعم البعض، ونزعة تقليديّة تقوم على المعياريّة؛ أي: أنّ الدّرس اللّغويّ ركيزته القولبة ونزعة مقارنة، والّتي تعتمد على مقارنة اللغة بين اللغات المشتركة من حيث أصولها، بله اللّهجات؛ حيث إننا نجد مقارنة بين النّصوص الموثوق فيها، وإخضاعها على منهج المقارنة؛ لاستخراج نُقاط التّشابه بين هذه اللّغات.

الفصل الأوّل: منهج النّظريّة الصّرفيّة عند العرب: عقدنا فيه: تأسيسيّة علم الصّرف والمنهج العلميّ الّذي اعتمده الصّرفيّون في بناء نظريّتهم للظّاهرة الصّرفيّة، مدرجين تحته: نظريّة الميزان الصّرفيّ للوزن (فَعَل) ودقّة الأبنية في الوضع العربيّ للثّنائي والثّلاثيّ والرّباعيّ، ومن بعد ذلك: نظريّة الأصل والفرع؛ كونها أساسا في بناء الوحدات الصّرفيّة؛ بَلْهَ كثرةَ دورانها عند علماء الصّرف، وكثرة التّعليلات فيها من لدن الصّرفيّين؛ مقدّما أسس النّظريّة الصّرفيّة عند العرب؛ من

حيث تصريف الأفعال في كلام العرب؛ حيث سبكنا تحته: الفعل الماضي أصلا للأزمنة، والفعل أصلا للمشتقّات، ثمّ تصريف الأسماء، هذا النّوع الّذي بني على أصل المفرد بالنّسبة للمفرد، والجمع، والتّصغير، والنّسبة والمثنّى؛ مقسّمين جزءا آخر تناولنا فيه: التّغيّرات الطّارئة على بنية الكلمة؛ منها ما تعلّق بالتّغير الصّرفيّ ومنها ما تعلّق بالتّغيّر الصّوتيّ، كما أحبكنا هذا الفصل بعنوان –يندرج ضمن هذا الفصل– موسوم بـ: تناسق أبواب النّظريّة الصّرفيّة، والّذي تناولنا فيه تناسق الوّحدات القياسيّة والسّماعيّة. ومن بعد ذلك ختمنا الفصل بنقد للنّظريّة الصّرفيّة من منظور اللّسانيّين الوصفيّين.

الفصل الثّاني: منهج النّظريّة النّحويّة عند العرب: وخصصنا في هذا الفصلِ: تأسيسيّة النّحو العربيّ؛ من حيث الأصول الثّلاثيّة: نظريّة القياس والتّعليل والعامل مع بسط الأصول إلى معيار النّقد ومن لدن المحدثين، وبعدها المنهج العلميّ للنّظريّة النّحويّة؛ دارسين فيه منهج الاستعمال/ السّماع، ومنهج القياس، ومنهج الإجماع، وهي مناهج اعتمدها اللّغويّون العرب لتقعيد المدوّنة اللّغويّة، ومن بعد ذلك: التّناسق في أبواب النّحو العربيّ، مع أخذ نماذج من النّحو العربيّ وبيان طريقة تناسقها في ما بينها، وكيف اعتمد النّحاة العرب على دراستها دون خلط أو تعارض في التّقعيد؛ من حيث أركان الجملة الفعليّة والجملة الاسميّة، وبعض متمّمات الدّاخلة على الجملة الفعليّة. وقد اختصرنا المشهور منها؛ لأنّ هذا الباب واسع الدّراسة. محدّدين في ذلك أهمّ الأتباع الّذين طوّروا هذه النّظريّة في جانبها النّحويّ؛ كأمثال: المبرّد (285هـ) وابن السّرّاج (316هـ) وابن جنّي (392هـ) وعبد القاهر الجرجانيّ (471هـ) وليس معنى هذا أنّ العلماء الآخرين لم يبذلوا الجهد، ولكن كونهم قعّدوا للدّرس اللّغويّ القديم بكلّ أصوله وقواعده، ثمّ أتى هؤلاء فأتمموا ما أرساه اللّغويّون القدماء من حيث المنهج والدّراسة.

الفصل الثّالث: منهج النّظريّة المعجميّة عند العرب: وخصصناه هو الآخر بـ: العمل التّأسيسيّ للمعاجم من حيث المفهوم، والأنواع الّتي تنقسم إليها المعاجم العربيّة، وكذا النّظريّات الّتي تناولتها المعجميّة العربيّة من حيث التّرتيب والتّصنيف، بداءة من نظرّيّة التّقاليب، وأسسها عند العرب برئاسة (الخليل بن أحمد الفراهيديّ) والنّظريّة الألفبائيّة برئاسة (الجوهريّ، ونظريّة التّقفية (للبندنيجيّ) كلّ هذه النظريّات كانت لها المنهجيّة العلميّة في التّصنيف؛ هذا النّوع من

المعاجم عند العرب. ومن بعد ذلك ختمنا الفصل بجانب نقديّ تمثّل في موقف المُحْدثين من النظّريّة المعجميّة، كما تناولنا فيه النّظريّة المعجميّة في معيار التّكيف؛ أيْ: مزامنتها ومسايرتها للتّطور العلميّ الحاصل؛ كالمعالجة الآليّة.

الفصل الرّابع: منهج النّظريّة البلاغيّة عند العرب: وعقدنا في هذا الفصل: علوم البلاغة الثّلاثة: علم المعاني، والّذي درسنا فيه أسس النّظريّة في هذا العلم؛ من حيث الأصل والفرع واتّخذنا نماذج من علم المعاني: الخبر والإنشاء بين الأصل والفرع، والذّكر والحذف بين الأصل والفرع، والإيجاز والإطناب بين الأصل والفرع، متناولين كذلك علم البيان من حيث الثّنائيّة البلاغيّة ثنائية الحقيقة والمجاز، والمعنى الاستعاريّ ورؤية المُحْدَثِين في ذلك والمعنى التّشبيهيّ؛ لأنّ هذا العلم يقوم على المنهج الأصليّ وهو المشابهة، والآخر علم البديع هذا العلم الّذي أبدع فيه علماء البلاغة ونظّروا له وطبّقوا؛ معتمدين في ذلك على الحسّ المرهف، وأساسهم في ذلك الجرس الموسيقي في اللّفظ، ويمكن في المحسّنات اللّفظيّة، والإيضاح في المعاني من حيث المعنى؛ متمثّلا في المحسّنات المعنويّة. وفي الآخر عرضنا جانبا خاصّا بالنّقد؛ إذ بسطنا النّظريّة في معيار المنطق وتأثرها به، وكذا تكييف النّظريّة في التّحليل التّداوليّ، وكذا الدّرس اللّسانيّ الحديث. وأمّا **الخاتمة:** فقد جاءت متضمّنة معظم النّتائج المستخلصة من هذا البحث على شكل نتائج متعلّقة بالنّظريّة النّحويّة والصّرفيّة والمعجميّة والبلاغيّة.

الدّراسات السّابقة: إنّ بحثنا في هذا الموضوع لم يكن عملا تأسيسيّا؛ لأنّ أرضيته المعرفيّة مستمدّة من دراسات عدّة سبقت بحثنا فيه؛ حيث ورد البعض منها متناولا جانبا واحدا من النّظريّة ومنها ما تعلّق بجذور البحث بصفة عامّة في التّراث العربيّ، ومنها ما خصّص للنّظريّة المعجميّة؛ أمّا النّظريّة البلاغيّة فلم يرد منها إلاّ النّزر القليل، والآن سنعرض أهمّ الدّراسات الّتي تناولت هذا البحث، وهي كالآتي:

1- نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربيّ، حسن خميس الملخ: 2001.
2- النّظريّة اللّغويّة في التّراث العربيّ، محمد عبد العزيز عبد الدايم: 2006.
3- نظريّة اللّغة العربيّة تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها، عبد الملك مرتاض: 2012.

4- معالم نظريّة للفكر اللّغويّ العربيّ مقاربة ابستمولوجيّة المزهر نموذجا، رفيق البوحيسني: 2013.

5- نشأة النّحو العربيّ دراسة ابستمولوجيّة للمنوال والتّناسق النّظريّ، منيرة القنوني: 2014.

وقد تعرّضتْ هذه الدّراسات نظرّة التّراث في الدّرس اللّغويّ، وأهم أسسها ومبادئها ومدى توافر الدّرس اللّغويّ القديم على نظريّة علميّة دقيقة؛ حيث أتت الدّراسة الأولى (حسن خميس الملخ) سردا لنظّريّة الأصل والفرع في الدّراسات اللّغويّة العربيّة من علم الأصوات، وعلم الدّلالة، وعلم النّحو، وعلم البيان، وعلم المعاني؛ مقسّما في ما بعد الدّراسة إلى فصول تختصّ بنظريّة الأصل والفرع في الدّرس النّحويّ، وأهمّ الأفكار الّتي تناولها الدّرس النّحويّ مع الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ) وسيبويه (180هـ) والفرّاء (207هـ) ابن السّرّاج (316هـ) والزّجاجيّ (337هـ) وغيرهم، ثُمَّ تناولنا فكرة الأصل والفرع في علم أصول النّحو، مبرزين أهمّ الجهود الّتي اشتغل عليها اللّغويّون؛ أمثال (ابن جنّي) و(ابن الأنباريّ) و(السّيوطيّ) مقدّما من بعد ذلك بعض القضايا الّتي تناولها العلماء في نظريّة الأصل والفرع، ومنهجيّة معالجتها ومناقشتها، وتلت هذه الدّراسة دراسة (محمّد عبد العزيز عبد الدايم) الّتي وقف من خلالها على التّنظير اللّغويّ ومفاهيمه، وهذه الدّراسة تعدّ دراسة نقديّة لشروط النّظريّة اللّغويّة في التّراث العربيّ، تناولا كذلك بناء النّظريّة وطبيعتها المنطقيّة والمعياريّة والمقارنة؛ ثمّ فصل من بعد ذلك في النّظريّات اللّغويّة العربيّة مع جوانب تطبيقيّة في المنهج والتّأسيس وطرق تحليلها، وقد أتت دراسة (محمد عبد العزيز عبد الدّايم) نقديّة للنّظريّة النّحويّة والصّرفيّة والمعجميّة، من دون إشارة منه إلى النّظريّة البلاغيّة البتة. أمّا دراسة (رفيق البوحسيني) فقد كانت محصورة على المزهر؛ إلا أنّه استطاع أن يقدّم نظرة شاملة حول مفهوم النّظريّة من منطلق النّحو وأصوله؛ كالقياس والسّماع والإجماع، وأهم النّحاة الّذين وضعوا الحجر الأساس في الدّرس اللّغويّ العربيّ؛ أمثال (سيبويه) و(السّيوطيّ) لذا وردت دراسته على الإمام السّيوطي من خلال كتابه (المزهر في علوم اللّغة) كما اقتصرت دراسته على النّحاة المحدَثين أيضا، وبيّن وجهة نظرها في التّنظير النّحويّ؛ كأمثال تمّام حسّان، وأمّا دراسة (منيرة القنوني) فقد كانت مرتبطة بالابستمولوجيّة للمنوال والتّناسق النّظريّ في النّحو العربيّ؛ حيث نلحظ أنّ الباحثة

ركّزت على الجانب التّاريخيّ المنهجيّ من حيث المنوال والتّناسق في أبواب النّحو العربيّ عند (سيبويه) و(المبرّد) و(ابن السّرّاج) وقد كانت دراستها تطبيقيّة على المنصوبات؛ إذ إنّها قدّمت أمثلة من كتب الأوائل مع التّحليل والنّقد.

وبالرّغم من قيمة هذه الجهود –الّتي بذلها أصحاب هذه الدّراسات، في رصد واقع الدّرس اللّغويّ وأسس التّنظير فيه، واتّخاذ المنهج السّليم؛ لبناء نظريّة علميّة دقيقة تحتكم فيها لمعايير وشروط النّظريّة اللّغويّة في التّراث العربيّ– إلاّ أنّها بالقدر الّذي أتت به من الشّمول بالقدر الّذي تجاوزت فيه بعض القضايا الأساسيّة في النّظريّة النّحويّة والصّرفيّة والمعجميّة والبلاغيّة هذه الأخيرة لم تلقَ حظّها الأوفر من الدّراسة التّراثيّة من حيث شروط النّظريّة، وبخاصّة في أساس الأصل والفرع في علوم البلاغة؛ حيث إنّ هذه العلوم لها علاقة ببعضها البعض؛ فالتّناسق قائم في كلّ النّظريّات، وكلّ نظريّة تحتكم إلى أساس علميّ نجد لها أصلا في العلم الذي يأتي من بعد؛ أي: أنّها تمهّد لبناء النّظريّة الأصل في الدّراسة.

وقد حاولنا من خلال هذا البحث أن نلمّ قدر الإمكان بأهمّ القضايا التي تناولتها النّظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة سواء الصّرفيّة أم النّحويّة أم المعجميّة أم البلاغيّة من حيث المنهج والتّأسيس والتّكيف؛ فالنّاظر في أبواب علم النّحو يجدها ترتبط ارتباطا وثيقا في ما بينها؛ بحيث تجد تناسقاً دقيقاً اهتدى إليه العربيّ بعبقريته ومنطقه العقليّ، كما أنّه تقاطع من النّظريّات الحديثة كالنّظريّة التّحويليّة التّوليديّة، وكذا الأمر حاصل في النّظريّة الصّرفيّة إذ نجدها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم الأصوات؛ وذلك من خلال الأبنية الّتي تعترو الكلمات، وهلم جرّا من ذلك.

وقد أتى بحثنا ليضيف لمسة أخرى في باب النّظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة، والمتمثّلة في تبيان مدى تكيّف معالم النّظريّة اللّغويّة في الدّراسات المعاصرة؛ لأنّ هذه الأخيرة قد كان لها الرّأي النّقديّ والتّحليليّ للتّراث؛ و بما تعلّق بالمعالم الثّلاثيّة خاصّة: التّناسق والتّكيّف والمنطق؛ إذ إنّنا نجد أنّ التّراث العربيّ بكلّ مستوياته يخضع فيها لمبدأ التّناسق، هذا المبدأ الّذي يكشف خصائص التّركيب العربيّ وطرق بنائه، وكذا الأمر واقع في المستوى الصّرفيّ والنّحويّ والمعجميّ والبلاغيّ.

وقد استندنا في بناء هذا البحث إلى مصادر ومراجع متفرّقة، كان أهمّها الّتي تعلّقت بأصحاب هذه الدّراسة النّظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة؛ فمن أمثال النّظريّة النّحويّة والصّرفيّة نحوُ:

الكتاب لـ (سيبويه) المقتضب لـ (المبرّد) والمنصف لـ (ابن جنّي) وتصريف الملوكي لـ (ابن يعيش) والممتع في التّصريف لـ (ابن عصفور)، الاقتراح في أصول النّحو للإمام السّيوطيّ؛ أما النّظريّة المعجميّة فأوّل كتاب نجد: كتاب العين لـ (لخليل بن أحمد الفراهيدي) وتهذيب اللّغة لـ (لأزهري) نشأة المعاجم العربيّة وتطوّرها (ديزيره سقال) المعاجم العربيّة موضوعات وألفاظ لفوزي يوسف الهابط، وبخصوص النّظريّة البلاغيّة نجد كتابي: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة لـ (عبد القاهر الجرجاني) مفتاح العلوم لـ (لسّكاكي) الطّراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز لـ(لعلويّ) البديع لـ(ابن المعتز) التلخيص في وجوه البلاغة لـ (لقزويني).

الصّعوبات: لقد صادف بحثنا في هذا الموضوع بعض الصّعوبات الّتي حاولنا جاهدين تخطّيها، كان أهمّها وسع الدّرس اللّغويّ القديم، وتشعّب أبوابه؛ بله تَنَاوُلَ أربع نظريّات، ولكلّ نظريّة تشعّبات من حيث المنهج والتّأسيس والتّناسق؛ لذا حاولنا قدر المستطاع حصر أهمّ القضايا وكذا صعوبة المصطلح في أمّات الكتب، وكذا صعوبة احتواء مفاهيم هذه الدّراسات المتعلّقة بالتّراث اللّغويّ العربيّ؛ بسبب توزّعها على مؤلّفات عديدة لأصحابها.

وفي الآخر لا يسعني أن أقول: إنّ هذا البحث لا أدّعي فيه الكمال والإتمام؛ بل بادرة من بوادر فتح باب العلم والمعرفة. كما أتقدّم بالشّكر الجزيل لأستاذي المشرف الأستاذ الدّكتور صالح بلعيد، الّذي أدْعمني بالنّصح والتوجيه، والمتابعة الملحّة؛ حتّى يكون البحث نيّرا مفيدا؛ فأقول له: بوركت أستاذي الكريم، وحفظك الله ودمت لنا فخرا، وللعلم ذخرا، وللتّشجيع والتّحفيز غدقا.

الفصل التّمهيديّ:

مفهوم النّظريّة اللّغويّة عند العرب

1.ماهية النّظريّة اللّغويّة

1.1. مفهوم النّظريّة

2.1. شروط النّظريّة

3.1. معالم النّظريّة اللّغويّة العربيّة

2. النّزعات الخلفيّة للنّظريّة اللّغويّة

1.2. النّزعة الاقتباسيّة/ منطقيّة التّراث اللّغويّ

2.2. النّزعة التّقليديّة/ المنواليّة

3.2. النّزعة المقارنة

خلاصة الفصل

1.ماهية النّظريّة اللّغويّة:

2.1. مفهوم النّظريّة: قدّمت المعاجم اللّغويّة تعريفاً للنّظريّة من منطلق ماديّ ومعنويّ كما قدّمت الدّراسات اللّغويّة بكلّ تشعّباتها تعريفاً اصطلاحيّا للنّظريّة من منطلق العلميّة، وما تحويه من شروط ومعالم.

1.2.1. لغة: ورد تعريف النّظريّة في لسان العرب (لابن منظور) بمعنى التّفكّر والتّدبّر الّذي يقع في الأجسام والمعاني؛ أيْ: في الأمور المجسّدة والمحسوسة؛ حيث يقول: "وإذا قلت: نظرت في الأمر احتمل أن يكون تفكيراً فيه وتدبّراً بالقلب... والنّظر يقع على الأجسام والمعاني، فما كان للأبصار فهو للأجسام، وما كان بالبصائر فهو للمعاني"[1] فالتّعريف اللّغويّ الّذي قدّمه (ابن منظور) يدلّ على أنّ النّظريّة فيها ما هو متعلّق بالجانب المادّي وهو ما تراه الحواس بأنواعها، ومنها ما يتعلّق بالجانب المعنويّ، وهو تحسّه بالبصير؛ الأمر فيه يُعرَف بالأحاسيس.

2.2.1. اصطلاحا: عرّفها (الجرجاني) بأنّها: "هو الّذي يتوقّف حصوله على نظر وكسب؛ كتصوّر النّفس والعقل والتّصديق بأنّ العالم حادث"[2]. وكأنّ هذا التّعريف يدلّنا على أنّ النّظريّة هي تلك الماهية الّتي يتوصّل بها إلى معرفة الواقع بحقيقة يقينيّة.

ويعرّفها (رفيق البوحسيني) على أنّها: "قوّة الكشف عن مبادئ الظّاهرة المدروسة وبواسطتها نتعرّف على المشاكل ونثيرها، ونبحث لها عن حلّ"[3]. يتجلّى من التّعريف أنّ النّظريّة تقوم على إيجاد الحلول لما وقع فيه إشكال، وكثرة تساؤلات، وكأنّ بالنّظريّة تعطي منهجاً لإيجاد الحلول، وقد حاول (محمد عبد العزيز عبد الدّايم) أنْ يقدّم تعريفا لها قائلا: "توصف في حقيقة الأمر الفروض الّتي تقدّم لبيان النّظام الموجود في ظاهرة ما، أو لوصفه أو تفسيره بالنّظريّة؛ فالنّظريّة إذن هي تلك

[1] محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدّين ابن منظور، لسان العرب، ط3. بيروت: 1999، دار إحياء التّراث العربيّ، ج4، مادّة (صرف)، ص180.

[2] محمد السيّد الشّريف الجرجاني، معجم التّعريفات، تح: محمد الصّديق المنشاوي، د.ط. القاهرة: د.ت، دار الفضيلة ص203.

[3] رفيق البوحسينيّ، معالم نظريّة للفكر اللّغويّ العربيّ (مقاربة ابستمولوجيّة)، د.ط. د.ت: الدار البيضاء– المغرب أفريقيا الشّرق، ص113.

الفروض الذّهنيّة أو العقليّة الّتي يقدّمها العلماء في استنباطهم للأنظمة الّتي يدرسونها"[1] يتجلّى من تعريف الباحث أنّ النّظريّة العلميّة الّتي تحكم على الظّواهر اللّغويّة تقوم على:

- الفروض الذّهنيّة والعقليّة؛ فهي اجتهاد فكريّ في الاستنباط؛
- استنباط الأنظمة اللّغويّة؛
- الاعتماد على تفسير الظّواهر.

2.شروط النّظريّة اللّغويّة: إذا كانت النّظريّة تقوم على الاستنتاج والملاحظة؛ حتّى تُجسّدَ في الواقع. كان لا بدّ أن تَشْمَل على شروط تجعل منها نظريّةً قابلةً للاستمراريّة؛ ممّا تجعل من اللّغة لغةً وصفيّة تقوم على التّكيّف والتّناسق والاستمراريّة؛ لأنّها إذا لم تشمل، وتحوي هذه الشّروط؛ فلا ريب أنّها ستضمحلّ وتغبرّ؛ وحتّى نقف عند النّظريّة اللّغويّة العربيّة لا بدّ من معرفة المبادئ والشّروط الّتي تبنى عليها – وقد بيّنها (محمد عبد العزيز عبد الدّايم)– وإلاّ فإنّ النّظريّة غير محقّقة في أساسها، ومن بين هذه الشّروط نذكر:

1.2 التّجريد والعموم: وهذا شرط أساس من شروط النّظريّة اللّغويّة العربيّة، وهاتان الخاصيتان من الخصائص الّتي بُنيَ عليهما النّحو العربيّ والّتي تتحقّق بـ:

– **حرصهم على القياس:** هذا هو الرّكن الثّاني من أركان أصول النّحو العربيّ بعد السّماع/ النّقل؛ لأنّ اللّغويّ يجمع المدوّنة اللّغويّة، ثمّ يعمل النّحويّ على تقعيدها، والقياس على ما جاء من كلام العرب الخلّص، والمحتجّ بهم في الفصاحة والبلاغة؛ لذا نجد العلماء يقدّمون أقيسة مستقاة من الشّواهد الّتي ثَبُتَتْ في اللّغة، وأنتجت لهم قواعد عامّة، يقول اللّغويّون العرب عن القياس الّذي هو تجريد للمادّة المسموعة واستنباط قواعدها"[2] وقد حكى (ابن جنيّ) عن (أبي عثمان المازنيّ) يقول: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألاَ ترى أنّك لم تسمع أنت، ولا غيرك اسم كلّ فاعل ولا مفعول، وإنّما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت: قام زيد أجزت ظَرُف بشرٌ، وكَرُم خالد"[3]. ممّا هو بيّن في التّعريف الّذي أورده (ابن جنيّ) أنّ القياس يبنى على النّقل،

[1] محمد عبد العزيز عبد الدّايم، النّظريّة اللّغويّة في التّراث العربيّ، ط1. الاسكندريّة: 2006، دار السّلام، ص17.

[2] المرجع نفسه، ص23.

[3] عثمان بن جنّي، الخصائص، د.ط. القاهرة: 1952، دار الكتب المصريّة، ص357.

أضف إلى أنّ في القياس عنصرين: عنصراً يمثّل الأصل، وعنصراً يمثّل الفرع؛ شريطة أن يتوافق الفرع مع الأصل؛ لأنّه سيقاس عليه، ويأخذ حكمه في كلّ قاعدة. ولعلّ هذا ما جعل العربيّة غنيّة في تركيبها بسيطة في معانيها لما تحويه من قياس؛ كوننا نسمع لغة ثمّ نقعد لتلك اللغة بقواعد تثبتها، ومن ثَمّ تبنى على تلك القواعد قواعد أخرى، وقوالب تشابهها ولنا مثالٌ في ذلك: الفاعل، ونائب الفاعل، فالفاعل الأصل، ونائب الفاعل الفرع؛ كونه شارك الثّاني الأوّل في الحكم النّحويّ.

– **محاولة تقليل الشّواهد غير القياسيّة:** لمّا كان اللّغويّون يعتمدون على أصل السّماع في جمع اللّغة من أفواه العرب الخلّص أضحوا يستشهدون في تقعيد القاعدة بما سُمع من قبائل العرب الّتي تُرْتَضى عربيّتُها؛ لأنّ اللّغويّ عندما يجمع المادّة اللّغويّة يقيس عليها ما لم يُسمع وحينئذ يجد النّحويّ نفسه أمام شواهد شاذّة في الاستعمال، ولا غرو في ذلك؛ فالحال طبيعيّ؛ لذلك أبان عن هذا (ابن السّراج) (316هـ) في غير المقيس؛ أيْ: الفرع؛ فيقول: "كلّ ما شذّ عن بابه، فليس لنا أنْ نتصرّف فيه ولا نتجاوز ما تكلّموا به" ويضيف فيقول: "الشّاذّ محكيّ، ويخبر بما قصد فيه، ولا يقاس عليه "[1]. أيْ: أنّ التّقعيد عند النّحاة الأوائل كان حاسماً وحازما؛ يأخذون بالأحوط الأحزم؛ بغية التّقليل من الشّواهد الشاذّة؛ حتّى تنتهيَ القاعدة النّحويّة إلى الضّبط المحكم، والسّبك القويم في أحكامه.

– **الشّمول/ الاكتمال:** ولم نقل التّمام؛ أيْ: أنّ الظاهرة اللّغويّة لا بدّ أن تكون مشتملةً على كلّ ألفاظ اللّغة؛ حتّى نثبت بأنّها نظريّة؛ لذا يقول (محمد عبد العزيز عبد الدايم) أنّ الاكتمال: "يعني أن يَشْمَل النّظريّة مفردات الظّاهرة اللّغويّة كلّها؛ أيْ: أن يكون ثمّة موضع في النّظريّة لكلّ مفردات الظّاهرة "[2]. ويظهر اكتمال النّظريّة اللّغويّة العربيّة وتمامها من أمور، نحو:

➢ **التّقعيد العكسيّ في نظريّة العامل:** مثلما قَعَّدُوا لما جاء مثلها، ومن ذلك مثلا تقعيدهم لورود الحركات وَفْقاً للمناسبة وللإتّباع أو التّخفيف، وغير ذلك ممّا يَرِدُ وفق نظريّتهم الأساسيّة الّتي اتّخذوا لها مصطلح العامل، وإن كان ههنا يرجع للاستعمال ومقصد الاستعمال، ما دام أنّ العربيّة

[1] محمد بن سهيل المعروف بابن السّراج، الأصول في النّحو. تح: عبد الحسين الفتلي، ط3. بيروت: 1988، مؤسّسة الرّسالة، ص288.

[2] محمد عبد العزيز عبد الدّايم، النّظريّة اللّغويّة في التّراث العربيّ، ص24.

تميل للتّخفيف والتّبليغ المنشود فعفوا أنفسهم تعقّد في ذلك، فأنا عندما أقول: (عُيونُ المَها جلبنا الهوى) فكلمة (الهوى) حركتها غير ظاهرة رغم أنّ نظريّة العامل تثبت الحركة بالتّأثير في أواخر الكلم، والحركة غير بيّنة جليّة، وحينها نجعل من المتكلّم يقع في حيص بيص من هذا الاستعمال.

➢ **التّقعيد للشّاذّ على حساب المسموع:** كما في كتاب الّذي جعل لبيان الأوجه، والأنظمة الّتي يَرُدُّ عليها كثيرٌ من هذه القراءات الشّاذة.

– **البساطة:** وهي تظهر من خلال:

➢ حِرْصِهِم على تجنّب التّقعيد في قواعدهم: ومن ذلك نصّهم على أنّه: "كلّما كان الإضمار أقلّ كان أولى" وأنّ كلّ اسم في بداية الكلام ومعرّف ومرفوع؛ فهو مبتدأ، وأنّ كلّ اسم منصوب بعد الفعل الجامد "نَعْمَ" فهو تمييز.

– **تحقيقهم الاتّساق:** بين القواعد الّتي تنتجها نظريّتهم من خلال أمور، من أبرزها:

➢ نصّهم على ورود الاتّساق في اللّغة؛ كقاعدة "طرد الباب على نسق واحد الّتي يعبّر عنها ابن جنّي بالمماثلة والتّجانس.

➢ رفضهم التّناقض ومن ذلك نصّهم على أنّ الفعل إذا لم يرفع ظاهرين نحو: (قام عمرو وخالد) كان أن لا يرفع مضمرين أولى "ونصّهم على أنّ "إلاّ" إذا أبطلت عمل (ما) وهو الأصل فلان تبطل عمل ما كان مشبّها كان ذلك أولى"[1].

➢ نصّهم على اعتماد اللّغة المشابهة والتّشاكل والتّجانس بين القواعد: يقولون: "الأفعال المضارعة إنّما أعربت، ولم تكن مستحقّة للإعراب؛ فإذا جاز لهم حمل الأفعال المضارعة على الأسماء في الإعراب كان حملها على الأفعال الماضية في تسكين أواخرها عند لحاق النّون بها أولى وأوجب؛ لأنّ مشاكلة الفعل المضارع للماضي أكثرُ من مشاكلة الاسم"[2].

– **مراعاة الاقتصاد:** إنّ مصطلح الاقتصاد مصطلح ظهر في المدرسة الوظيفيّة عند رائدها (André Martinet) في ما سمّاه بـ:(الاقتصاد اللّغويّ) أمّا المقصود بالاقتصاد ها هنا الاقتصاد

[1] عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، د.ط. بغداد: 1982 دار الرّشيد، ج1 ص280.

[2] الحسن بن عبد الله السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، تح: رمضان عبد التواب، د.ط. مصر: 1990، الهيئة المصريّة للكتاب، ج2، ص26.

في ضبط الأحكام لبناء القاعدة اللّغويّة؛ بحيث تسهّل على المتعلّم تعلّم هذه القواعد دونما أيّ عناء ولا شقاء، ولعلّ هذا ما يشدّ النّظر لهذه اللّغة؛ بأنّها لغة مختصرة في بناء قواعدها، وقد بيّن الباحث (محمد عبد العزيز عبد الدّايم) ضوابط الاقتصاد في النّظريّة اللّغويّة العربيّة في"[1].

- **تقليل الأوجه:** قدر استطاعتهم، ومن ذلك قاعدة (المصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير).
- **مراعاتهم للّظاهر ما كان لذلك سبيل،** ومن ذلك نصّهم على أنّه (لا معنى لترك الظّاهر إذا امتنع منه شيء، ولم يقم ذليل على خلافه)، يقول الصّيمريّ: "لا يعدل على ظاهر الكلام إلى تقدير آخر إلاّ بدليل".
- **تجنّبهم التّأويل:** قدر الاستطاعة، فهم لا يسلّمون بالتّأويل إلاّ إذا اضطرّوا إلى ذلك كنصّهم على أنّه: "إذا وجد السّبيل إلى ترك الكلام على وجهه ونظمه كان أولى من تأويل غير ذلك معه".
- **تجنّبهم التّفريع:** إذا لا يسلّمون بالصّور الفرعيّة أو الثّانية غير الأصليّة إلاّ لعدم إمكان التّوجيه على الأصل، ومن ذلك نصّهم على أنّه" متى أمكن حمل الكلمة على الإطلاق اسما كان أم فعلا أو حرفا على الإفراد الّذي هو الأصل لم تحمل على التّركيب الّذي هو فرع وثان".
- **وعيهم باقتصاد اللّغة:** الّذي يظهر مثلا في اجتماع حرفين لمعنى واحد يقول (ابن جنّي) في ذلك: "ليس للّغة حرفان لمعنى واحد مجتمعان" ويقول: "لا وجه للجمع بين حرفين لمعنى واحد" ويقول (ابن السرّاج): "لا يجوز أن تدخل (إن) على (أن) كما لا يدخل تأنيث على تأنيث ولا استفهام على استفهام"[2].

3.1. معالم النّظريّة اللّغويّة العربيّة: مَا مِنْ نظريّةٍ لغويّةٍ إلاّ وتخضع لمعالمَ وأسس وشروط تمكّنها بأن تكونَ نظريّةً مستويةً على استمراريتها، كما نلحظه في الدّراسات اللّسانيّة الحديثة ولنا مثلا في النّظريّة التوليديّة التّحويليّة؛ بحيث إنّ هذه النّظريّة أضحت شاملة قواعدها حتى العصر

[1] محمد عبد العزيز عبد الدايم، النّظريّة اللّغويّة في التّراث العربيّ، ص26.

[2] المرجع نفسه، ص24-25-26-27.

الرّاهن، ولعلّ الّذي مكّنها من أن تكون نظريّةً هي ما حوته من معالم النّظريّة السّتة وهي: (المنهج، التّأسيس، المريدون، الشّمول، التّناسق، التّكيّف).

1.3.1. المنهج في النّظريّة اللّغويّة: يعدّ المنهج أساساً في بناء النّظريّة اللّغويّة أو أيّ دراسة؛ كونه يحدّد منحى الدّراسة اللّغويّة من حيث مستوياتُها الأربعة: النّحويّة، والصّرفيّة الدّلاليّة، المعجميّة؛ لذا فإنّ المتتبّع للّدرس اللّغويّ العربيّ ليجد اللّغويّين والنّحويّين اتّخذوا منهجاً قويماً لضبط المدوّنة اللّغويّة وإحكامها من خلال:

– **السّماع/ النّقل:** حيث عَمَد اللّغويّون إلى جمع المدوّنة اللّغويّة من أفواه العرب الخُلَّص؛ أيْ القبائل الّتي يُوثق بفصاحتها، فحددّوها بمنهجٍ علميٍّ دقيقٍ، وكلّ من زاغ عن هذه القبائل فَيُشكُّ فيه ولا يُحْتَجُ به؛ متّخذين في ذلك علّة هي أنّها قبائلُ جاورت العجم أو قبائل غير فصيحة؛ فكانت القبائل؛ كالآتي: قريش، وهذيل، نجد، وتميم، وكنانة وبعض طيء).

والجدير بالذّكر أنّ القدامى وصلت بهم الصّرامة في منهج الاحتجاج إلى تحديد المكان الزّمان، والشّعراء الّذين يحتجّ ومن لا يحتجّ بهم، وكلّ من يخرج من حدّ الكثرة وغير متواتر فلا يحتجُ به، وهذا ما دلّ عليه (عبد الرّحمن كمال الدّين بن محمد الأنباريّ) بقوله عندما عرّف النّقل/ السّماع: "الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالنّقل الصّحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة"[1]. وكذا الأمر متعلّق في تحديد الزّمان 150هـ قبل الإسلام، و150هـ بعد الإسلام، إنّها الدّقة والصّرامة في الاحتجاج؛ حتّى إنّ بعض اللّغويين أصرّوا على عدم الاحتجاج والتّحرّي بالكلام العربيّ ليلا؛ حتّى لا يكون المأخوذ عنه سكرانا.

– **القياسُ المأخوذُ من المدوّنة اللّغويّة:** يعمل اللّغويّ على جمع المدوّنة اللّغويّة ثمّ يأتي من بعد ذلك منهج القياس؛ أي القياس على المسموع؛ وهنا تبدأ عمليّة التّقعيد للنّحو العربيّ؛ حيث اسْتُخْلِص من هذا المنهج القواعد التّركيبيّة والأحكام النّحويّة المستنبطة من بعد ذلك فأخذوا بقاعدة: "كلّ ما قيس على كلام العرب، فهو من كلام العرب".

[1] عبد الرّحمن كمال الدّين بن محمد الأنباريّ، الأصول في النّحو، تح: سعيد الأفغاني، ط2. بيروت: 1971، دار الفكر، ص35.

2.3.1 الشّمول في النّظريّة اللّغويّة: المقصود بالشّمول في النّظريّة أن تكون شاملة لكلّ زمان ومكان؛ أيْ: لا يحويها مكان خاصّ وعصر معيّن؛ بمعنى أنّ النّظريّة النّحويّة الّتي بُنيت في العصر الأوّل من لَدُن النّحاة ليست مقتصرة على عصرهم فحسب؛ بل صالحة لكلّ عصر من العصور؛ لأنّ القواعد الّتي سنّها النّحاة أنا ذاك تصلح للعصر الّذي نحن فيه، شريطة أن يكون المتكلّم على وعي بقواعد هذه اللّغة، وإلاّ عدّ هذرمة وحذلقة، والأمر نفسه متعلّق بالقياس؛ أيْ: الأوزان الّتي ضبطها العلماء الأوائل لتقعيد اللّغة؛ فهي صالحة لهذا العصر الّذي نحن فيه ولنا أمثلة من ذلك كـ (كِبْتَار) على وزن (فِعْلال) وهو وزن عربيّ ذكره (سيبويه) في كتابه وكذا الأمر في كلمة (فَسْبَكَة) على وزن (فَعْلَلة) إذاً هذه الأقيسة هي أقيسةٌ بُنيت على المدى البعيد، ولعلّ هذا راجع للعقل الّذي كان العربيّ يَمِيزُ به. فإنّ المتمعّن في الأوزان يجدها قد بُنيت على عبقريّة فذّة، لكن الحريّ بنا نحن فقط أن نخرج هذه الأوزان للواقع الذي نحن فيه وذلك من منطلق هل نحن استوعبنا كلّ هذه الأوزان؟ هل نحن على دراية بكلّ هذه الأقيسة الّتي سنّها العلماء الأوائل؟ لأنّ فاقد الشّيء لا يعطيه.

3.3.1 التّناسق في النّظريّة اللّغويّة: وهو الأمر الخاضع للمنطق؛ أيْ: يعقله العقل بمعقول؛ بحيث إنّ المتمعّن في أبواب النّحو مثلا يدرك أنّها متناسقة في ما بينها، دون تعارض مع الشّمول لكلّ الأبواب والأحكام والقواعد، ويظهر التّناسق في النّظريّة اللّغويّة في تلك القواعد والتّصنيفات الّتي صنّفها العلماء الأوائل في كتبهم. ولنا المثل البيّن في تصنيف الجملة العربيّة حيث إنّها قُسّمت إلى قسمين: جملةٍ فعليّةٍ (فعل+ فاعل) واسميّةٍ (مبتدأ+ خبر) وكذا الأمر حاصل في متمّمات أركان الجملة الأساس من (مفعول، حال، صفة، تمييز وهلمّ جُرّاً) هذا النّسق التّراتبيّ الّذي يتناسب واللّغةَ الّتي من أجلها وُضِعت هذه القواعدُ، وَلَكأنّ بالعلماء بَنَوْا هذه القواعد على تناسق محكم؛ حتّى استوت على الشّكل الآتي:

- جملة فعليّة أساس= فعل+ فاعل+ مفعول به؛
- جملة فعليّة أساس بمتمّمات المعنى= فعل+ فاعل+ حال/ تمييز/ شبه جملة/ صفة/ بدل...)؛
- جملة اسميّة= مبتدأ + خبر؛

– ج اسميّة منسوخة= ناسخ+ اسمها+ خبرها؛

ولعلّ هذا التّناسق الّذي بُنيت عليه نظرّيات أتت من بعد، وأضحت رائدةً في الدّراسات اللّغويّة الحديثة كـ (نظريّة العامل، والعلة).

4.3.1. التّأسيسُ في النّظريّة اللّغويّة: ما من دراسة لغويّة إلاّ ولها تأسيسها الّذي ينطلق منه العالم لبناء دراسته اللّغويّة. والتّأسيس في النّظريّة اللّغويّة كانت له منطلقاتٌ، ومنطلقُها الأساس في التّأسيس مبنيّ على أنّ "اللّغة وضع واستعمال" أيْ ما وضعه العلماء الأوائل من قواعد والاستعمال ما استُعْمِل في الواقع اللّغويّ؛ وهو منطلق اللّغويّين الّذين تحرّوا هذه اللّغة. فقد بدأ اللّغويّون من واقع لغويّ كان مستعملاً ثمّ تبلبل بفاحشة فشوّ اللّحن على الألسنة؛ بحيث فسدت الملكة اللّغويّة؛ فهبّ كلّ منهم للحفاظ عليها من هذا الزّيغ الفاحش؛ وهي بيئة لغويّة معروفة بالكلام الفصيح الصّحيح.

وتظهر بوادر التّأسيس في النّظريّة اللّغويّة من مراحلها الأولى الّتي سنشرحها في حينها؛ لأنّ أيّ علم من العلوم إنّما تظهر بذوره ثمّ ما تلبث إلاّ أن تستوي على نضجها، وكمالها لتستمر وتتواصل إلى الأرقى والأسمى. وهذا ما حدث في التّراث العربيّ.

5.3.1. المريدون/ الأتْبَاع/ التّلاميذ: أيّ نظريّة تبدأ في بداءة تأسيسها بالمشيخة؛ أيْ الشّيوخ والمؤسّسون لهذا العلم أو النّظريّة، ومِنْ ثَمَّ؛ فإنّ المريدين هم الأتباع الّذين يعملون على فهم النّظريّة وتطويرها وهو ما يسهم في امتداد النّظريّة؛ لأنّ المريد إذا لم يفهم منطلقات التّأسيس الّذي شرع فيها الشّيخ؛ فإنّه –دون ريب– سيعجز عن تطويرها، وهذا ما امتازت وانمازت به النّظريّة اللّغويّة بكلّ مستوياتها النّحويّة والصّرفيّة والمعجميّة والبلاغيّة، ولنا المثل الجليّ في علم النّحو ومدارسه، فكلّ نحويّ عمل على تأسيس مدرسة نحويّة إلاّ وأتى بأتباع يكملون مسيرته العلميّة وينشرون أفكاره ومبادئه، كما فعل (سيبويه)؛ حيث إنّه عمل على نشر وتطوير مبادئ وأصول شيخه الخليل بن أحمد الفراهيديّ.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الباحث (صالح بلعيد) أشار إلى أهمية المريد؛ حيث يرى أنّ المدرسة أو النّظريّة بناؤها الأساس المشيخة والمريدون؛ كونهم يحذون حذو شيخهم؛ فيقول: "وعلى رأس المدرسة من يرسم الخطّة، ويحدّد المنهج، وهو الشّيخ أو الرّئيس، والمريدون الّذين يعتنقون خطاه

ويعملون على تطويرها والدّفاع عنها. وفكرة المدرسة ترتبط بوجود: المنهج والمكان، والزّمان، والمريدين، والإضافات"[1] ويتبيّن من قول الباحث (صالح بلعيد) أنّ النّظريّة إذا توافرت على هذه المبادئ؛ فإنّها دون شكّ تصبح نظريّة لها أسسها وأصولها، ومن ثمّ يكتب لها البقاء والاستمراريّة، وإن خلت منها، فلا محالة أنّها ستزول؛ لأنّ زوال الفكرة والمعرفة بزوال المريدين، وعدم توافر المريدين؛ فمعنى هذا أنّ المشيخة ستنقطع فكرتها وتجتث.

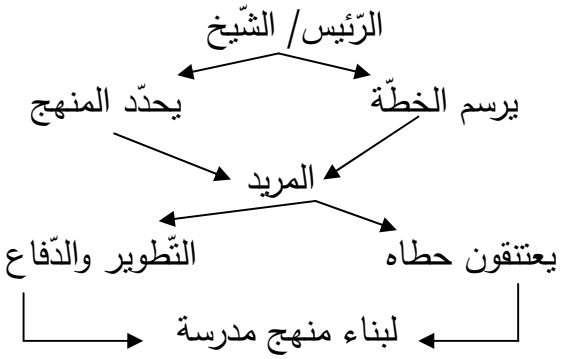

6.3.1. التّكيّف في النّظريّة اللّغويّة: والمقصود بالتّكيّف ههنا أنّ النّظريّة تكون قارّة في أبعادها الكبرى متغيّرة في دلالتها حسب معطيات كلّ عصر؛ أيْ: تخضع لمتغيّرات العصر الرّاهن دون المساس بأصول النّظريّة؛ فلا يعقل أن يأتيَ آتٍ ويقول: لا بدّ أن نحذف بابا من أبواب النّحو أو الصّرف، ما دام أنّا ندّعي بأنّ ثمّة تناسقاً في النّظريّة اللّغويّة، والمثل الدّال على هذا الشّرط ما بيّنه الحبر العلاّمة (عبد القاهر الجرجانيّ) في (نظريّة النّظم/ النّحو البلاغيّ) والّذي أضحى قارّاً في الدّراسات الحديثة عندما ربط ما بين التّركيب والمعنى؛ أي: طريقة رصف الكلمات وعلاقتها بالمعنى المرجوّ في ما بعد. وليس هذا فحسب؛ بل هناك نظريّاتٌ أخرى كـ (نظريّة العامل) حيث إنّها أُثبتت في الدّراسات الحديثة سواء الغربيّة منها نحوُ: المدرسة التّوليديّة التّحويليّة أم العربيّة؛ نحو الدّراسات الّتي قام بها (مازن الوعر) و(محمّد الشّاوش) (عبد الرحمن الحاج صالح) وغيرهم.

2. النّزْعات الخلفيّة للنّظريّة اللّغويّة: ممّا هو حاصل في عُرْف الدّراسات اللّغويّة والّذي بات لا يخفى على أحد أنّ النّظريّة اللّغويّة العربيّة قد تأسّست على نزْعات خلفية ولم تأتِ سبهللة، والنّظريّة كما هو معلوم إمّا أن تبنى على أساس أوليّ في بداءته، وإمّا أن تبنى على بنيان

[1] صالح بلعيد، في أصول النّحو، د.ط. بوزريعة–الجزائر: 2005، دار هومة، ص145.

مرصوص، لبنته الامتداد لخلفيّات سابقة، والنّظريّة اللّغويّة العربيّة تفطّرت من نزْعات ثلاث: نزعةٍ منطقيّةٍ ونزعةٍ منواليّة ونزعةٍ مقارنة، وسنحاول أن نبيّنَ كلّ واحدة على حده.

1.2. النّزعة الاقتباسيّة/ منطقيّة التّراث اللّغويّ: والمقصود بها هنا علم المنطق أو منطقيّة التّراث اللّغويّ؛ أيْ أنّه تأثر بالمنطق الفلسفيّ الأرسطي كما هو معلوم؛ حيث شكّك الباحثون في أصالة الدّرس اللّغويّ العربيّ القديم، وقد تعلّق هذا ببعض المصطلحات النّحويّة والبلاغيّة الّتي اقترنت بالفلسفة، وفي الدّرس النّحويّ خاصّة؛ لذا نجد من الباحثين وهم كثر يريدون أن يفتحوا ثُرَعَ منطقيّة النّحو العربيّ؛ مظنّة منهم بأنّ الدّرس النّحويّ خاصّة قد تأثر بالنّحو اليونانيّ، غير أنّا نجد من الباحثين من يرى أنّ قضيّة تأثّر النّحو العربيّ بالمنطق الأرسطيّ تحتاج إلى دراسة وإعادة نظر، وتعليله لذلك؛ "لأنّ العرب تأثّروا أوّلا بالفكر السّريانيّ قبل أن يتعرّفوا إلى الفكر الإغريقيّ وعملُ أبي الأسود الدّؤليّ يشير إلى تأثّره بالسّريانيّة"[1] فالجليّ من قول الباحث (أنيس فريحة) أنّ النّحو العربيّ لم يتأثّر بالمنطق الأرسطيّ، ولكن يثبت بأنّه تأثر بالنّحو السّريانيّ والعلّة في ذلك أنّ العرب قد خالطوا السّريان في العراق ممّا استدعت الحاجة لإثبات هذا التّأثر البيّن، والأمر ذاته خطى به (جرجي زيدان) عندما قال: "نسجوا (العرب) في تبويبه على منوال السّريان؛ لأنّ السّريان دوّنوا نحوهم وألّفوا فيه الكتب في أواسط القرن الخامس للميلاد. وأوّل من باشر ذلك منهم الأسقف (يعقوب الرّهاوي) الملقّب بمفسّر الكتب المتوفَّى سنة (460 م). فالظّاهر أنّ العرب لمّا خالطوا السّريان في العراق اطّلعوا على آدابهم، وفي جملتها النّحو فأعجبهم، فلمّا اضطرّوا إلى تدوين نحوهم، نسجوا على منواله؛ لأنّ اللّغتين شقيقتان ويؤيّد ذلك أنّ العرب بدؤوا بوضع النّحو وهم في العراق بين السّريان والكلدان. وأقسام الكلام في العربيّة في نفس أقسامه في السّريانيّة"[2]. ويدلّ قول (جرجي زيدان) إلى أنّ العرب كان تأثّرهم سريانيّا قبل أن يكون يونانيّاً معلّلا هذا بحكم الاختلاط بين اللّغتين أضف إلى أنّ العربيّة والسّريانيّة من الجذر ذاته. والحجّة في هذا التّقارب قد دلّ عليها بأبي الأسود الدّؤليّ الّذي وضع نقط الإعراب وهؤلاء الّذين سبق ذكرهم كانت لهم طريقة في النّقط

[1] أنيس فريحة، نظرّيات في اللّغة، د.ط. بيروت: 1973، دار الكتاب اللّبنانيّ، ص75.

[2] جرجي زيدان، تاريخ آداب اللّغة العربيّة، د.ط. 1957، دار الهلال، ج1، ص251.

فلعلّ أبا الأسود الدّؤليّ قد تأثّر به لا ريب؛ حيث يقول: "كان عندهم (السّريان) نُقط كبيرة توضع فوق الحرف أو تحته لتعيين لفظة أو تعيين الكلمة الواقع هو فيها: اسم هي، أم فعل، أم حرف "[1].

إنّ هذه الأحكام الّتي أطلقها الباحثون في حكم تأثّر الدّرس اللّغويّ بالدّرس السّريانيّ والإغريقيّ إنّما منوط بالبُدايات الأولى للدّرس اللّغويّ عند السّريان والإغريق، وكيف تمّ الاحتكاك بين الحضارتين، فالأسبقيّة بين الحضارتين هي السّبب الّذي جعل الباحثين يشكّكون في أسبقيّة، وأصالة الدّرس اللّغويّ العربيّ والنّحو خاصّة.

وحريّ بنا أن نذكر أنّه هناك من يرجع أصالة الدّرس اللّغويّ إلى العرب ذاتهم؛ أيْ من بناة الفكر العربيّ المحض، وبخاصّة إذا سلّمنا بقاعدة: (النّحو معقول من منقول) هو جهد عقليّ استنبطته العرب ممّا أنتجته قرائحها من شعر ونثر وخطب وهلم جرّا من ذلك؛ لأنّه أمر بدهيّ فإنّ الّذي خاف على قداسة لغة قرآنه من الضّياع لهو قادر على وضع قواعد تحمي هذه اللّغة والذّود عنها، فالعربيّ معروف بذكائه الخارق وعقله الفذّ البارق؛ وبخاصّة إذا أمعنا النّظر في العلماء الّذين برزوا في علوم شتّى نحوها وصرفها ومعجمها وصوتها، وهذا بشهادة الغرب لا العرب أنفسهم، وهذا ما صرّح به (دي بور) (De boer) إذ يقول: "علمُ النّحو أثَرٌ من آثار العقل العربيّ، بما له من دقّة الملاحظة ومن نشاط في جمع ما تفرّق، وهو أثرٌ عظيمٌ يرغب النّاظر على تقديره، ويحقّ للعرب أن يفخروا به"[2].

ومن الّذين أثبتوا أصالة النّحو العربيّ إلى العرب المستشرق الألمانيّ (ليتمان) حيث يقول: "اختلف الأوربيّون في أصل هذا العلم، فمنهم من قال: إنّه نقل عن من اليونان إلى بلاد العرب وقال آخرون: ليس كذلك، وإنّما كما تَنْبُتُ الشّجرة في أرضها، كذلك نبت علم النّحو في الابتداء وإنّه لا يوجد في كتاب (سيبويه) إلاّ ما اخترعه هو والّذين تقدّموه ولكن لمّا تعلّم العرب الفلسفة اليونانيّة من السّريان في بلاد العراق؛ تعلّموا أيضا شيئا من علم النّحو، وهو النّحو الّذي كتبه أرسطو طاليس الفيلسوف، وبرهان هذا أنّ تقسيم الكلمة مختلف عند العرب؛ فالكلم عند (سيبويه) اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، وهذا التّقسيم أصليّ. أمّا الفلسفةُ فينقسم فيها

[1] جرجي زيدان، تاريخ آداب اللّغة العربيّة، ص253.

[2] عفيف دمشقيّة، تجديد النّحو العربيّ، د.ط. بيروت: 1981، معهد الأنماء العربيّ، ص17.

الكلام إلى اسم وكلمة ورباط؛ أي: الاسم هم الاسم، والكلمة هي الفعل، كما يقال له في اللّغات الأوربيّة (conjunction) أيْ: ارتباط، وهذه الكلمات ترجمت من اليونانيّ إلى السّريانيّ، ومن السّريانيّ إلى العربيّ فسمّيت هكذا في كتب الفلسفة لا في كتب النّحو. أمّا كلمات اسم وفعل وحرف فإنّها مصطلحات عربيّة ما تُرجمت ولا نُقلت"[1].

ويتبيّن من هذه الأقوال أنّ مسألة أصالة الدّرس اللّغويّ والنّحو العربيّ خاصّة؛ متعلّقة بقضيّة المصطلحات وتشابهها، أضف إلى ذلك الاحتكاك والتّشابه القائم بين اللّغتين؛ كونهما مشتركتين من حيث الجذرُ لا غير، ولكن سنختم بمناظرة أشار إليها (أبو حيان الأندلسي) نقلا عن (السّيرافي) منطقية النّحو العربيّ؛ حيث يقول: "قلت لأبي سليمان: إنّي أجد بين المنطق والنّحو مناسبة غالبة ومشابهة قريبة، وعلى ذلك فما الفرق بينهما؟ وهل يتعاونان بالمناسبة، وهل يتفاوتان بالقرب به؟ فقال: النّحو منطق عربيّ والمنطق نحو عقليّ، وجُلُّ نظر المنطقيّ في المعاني، وإن كان لا يجوز له الإخلال بالألفاظ الّتي هي لها كالحلل والمعارض، وجلّ نظر النّحويّ في الألفاظ، وإن كان لا يسوغ له الإخلال بالمعاني الّتي هي لها كالحقائق والجواهر، ألا ترى أنّ المنطقيّ يقول بخبر وهو ينفعل والنّحويّ فيما خلاه اللّفظ؟ ونظائر هذا المثال شوائع ذوائع في عرض الفنين والنّظرين، أعني المنطق والنّحو، وكما أنّ التّقصير في تحرير المعنى ضارّ ونقص وانحطاط، وحدّ الإفهام والتّفهّم معروف، وحدّ البلاغة والخَطابة موصوف، والحاجة إلى الإفهام والتّفهّم على عادة أهل اللّغة أشدّ من الحاجة إلى الخطابة والبلاغة؛ لأنّها متقدّمة بالطّبع، والطّبع أقرب إلينا، والعقل أبعد عنّا، والبديهة منوطة بالحسّ وإن كانت معانة من وجهة الحسّ، وليس ينبغي أن يكتفيَ بالإفهام كيف كان، وعلى أيّ وجه وقع؛ فإنّ الدّينار قد يكون رديء ذهب، وقد يكون رديء طبع، وقد يكون فاسد السّكة، وقد يكون جيّد الذّهب عجيب الطّبع حسن السّكة؛ فالنّاقد الّذي عليه المدار وإليه العيار، يبهرجه مرّة برداءة هذا، ويقبله مرّة بحسن هذا، ومرّة بحسن هذا، والإفهام إفهامان: رديء وجيّد؛ فالأوّل لسفلة النّاس؛ لأنّ ذلك غايتهم وشبيه برتبتهم في نقصهم، والثّاني لسائر النّاس؛ لأنّ ذلك جامع للمصالح والمنافع؛ فأمّا البلاغة فإنّها زائدة على الإفهام الجيّدة بالوزن والبناء، والسّجع والتّقفية، والحلية الرّائعة، وتخيّر اللّفظ واختصار الزّينة بالرّقّة والجزالة والمتانة،

[1] أحمد أمين، ضحى الإسلام، د.ط. لبنان: 1969، دار الكتاب العربيّ، ج2، ص293.

وهذا الفنّ لخاصّة النّفس؛ لأنّ القصد في الإطّراب بعد الإفهام والتّواصل إلى غاية ما في القلوب لذوي الفضل بتقويم البيان، قلت له: فما النّحوُ؟ فقال: على ما يحضرني السّاعة من رسمه على غير تصفية حدّه وتنقيحه: إنّه نظر في كلام العرب يعود بتحصيل ما تألفه وتعتاده أو المنطق؟ قال: آلة بها يقع الفصل والتّمييز بين ما يقال: هو خير أو شرّ، فيما يفعل، وبين ما يقال: هو صدق أو كذب فيما يطلق باللّسان، وبين ما يقال: هو حسن أو قبيح بالفعل، قلت: فهل يعين أحدهما صاحبه؟ قال: نعم، وأيّ معونة إذا اجتمع المنطق الحسّيّ؟ فهو الغاية والكمال! قال: ويجب أن تعلم أنّ فوائد النّحو مقصورة على عادة العرب بالقصد الأوّل، قاصرة عن عادة غيرهم بالقصد الثّاني، والمنطق مقصور على عادة جميع أهل العقل من أيِّ جيل كانوا، وبأيّ جيل كانوا، وبأيّ لغة أبانوا، إلاّ أن يتعذّر وجود أسماء عند قوم وتوجد عند قوم، فحينئذ الحال في التّقصير يتورك على تعذر الأسماء أو على وضعها على الخلاف؛ إمّا بالتّواطؤ والاصطلاح، وإمّا بالطّبع والأسماع، قال: وبالجملة، النّحو يرتّب اللّفظ ترتيبا يؤدّي إلى الحقّ المعروف أو إلى العادة الجارية والمنطق يرتّب المعنى ترتيبا يؤدّي إلى الحقّ المعترف به من غير عادة سابقة، والشّهادة في المنطق مأخوذة من العقل، والشّهادة في النّحو مأخوذة من العرف، ودليل النّحو طباعيّ، ودليل المنطق عقليّ، والنّحو مقصور، والمنطق مبسوط، والنّحو يتّبع ما في طباع العرب، وقد يعتريه الاختلاف، والمنطق يتّبع ما في غرائز النّفوس، وهو مستمرّ على الائتلاف، والحاجة إلى النّحو أكثر من الحاجة إلى المنطق، كما أنّ الحاجة إلى الكلام في الجملة أكثر من الحاجة إلى البلاغة؛ لأنّ ذلك أوّل، وهذا ثان، والنّحو أوّل مباحث الإنسان، والنّحو آخر مطالبه، وكلّ إنسان منطقيّ بالطّبع الأوّل، ولكن يذهب عن استنباط ما عنده بالإهمال، وليس كلّ إنسان نحويّا في الأصل. والخطأ في النّحو يسمّى: لحنا والخطأ في المنطق يسمّى: إحالة. والنّحو تحقيق المعنى باللّفظ، والمنطق تحقيق المعنى بالعقل، وقد يزول اللّفظ إلى اللّفظ، والمعنى بحاله لا يزول ولا يحول؛ فأمّا المعنى فإنّه متى زال إلى معنى آخر تغيّر المعقول ورجع إلى غير ما عهد في الأوّل، والنّحو يدخل المنطق، ولكن مرتّبا له. والمنطق يدخل النّحو، ولكن محقّقا له، وقد يفهم بعض الأغراض وإن عرى لفظه من النّحو ولا يفهم شيء منها إذا عرى من العقل، فالعقل أشدّ انتظاماً للمنطق، والنّحو أشدّ التحاماً بالطّبع والنّحو شكلٌ سمعيٌّ، والمنطق شكل عقليّ، وشهادة النّحو طباعيّة،

وشهادة المنطق عقليّة، وما يستعار للنّحو من المنطق حتّى يتقوّم، وأكثر ممّا يستعار من النّحو للمنطق؛ حتّى يصحّ ويستحكم؛ فالمنطق وزن لعيار العقل، والنّحو كيل بصاع اللّفظ، ولهذا قيل في النّحو الشّذوذ والنّادر ورديء المنطق ما جرى مجراهما"[1]. يتبيّن من قول أبي حيّان أنّ النّحو العربيّ له منطقه الخاصّ به؛ لذا نلحظه في هذه المقالة أنّه يميز مفهوم المنطق عند العرب والمنطق عند اليونان؛ فمنطق النّحو العربيّ مصدره الطّباع؛ لأنّ النحو قواعد من شواهد، والمنطق مصدره العقل؛ إذ به تحتكم الأمور وتعتقل.

2.2.النّزعة المنواليّة/القولبة: ممّا هو متّفق عليه في أوساط الدّراسات اللّغويّة أنّ الدّرسَ اللّغويَّ درسٌ معياريٌّ؛ أيْ: أنّ لغته تقوم على أساس القولبة، وكأنّ لك قالباً ثابتاً تخضع له هذه اللّغة دون المساس بأركانها ونظامها التّركيبيّ، ولكن المتمعّن في بداءات نشأة الدّرس اللّغويّ يجد أنّ العربيّ كان يتكلّم بالسّليقة دون معرفة القواعد ونظامها؛ فالعربيّ ما كان عالماً حتّى بهذه المصطلحات الّتي نعرفها اليوم؛ فقد كان يتواصل بالفطرة والسّجيّة الّتي فطرها الله عليها دون تبديل ولا تغيير، ولكن مع مجيء الإسلام؛ كان لزاماً الامتزاج بين العرب والعجم، وطفق هذا الامتزاج يتطوّر رويدا رويدا، فأضحت لغة العربيّ تشوبها عجمة الأعجمي ويتسرّب الضَّعف إلى اللّسان العربيّ، وتظهر لوثة اللّحن، وشائبة اللّكنة فوهنت عربيته، وغدا قول الشّاعر آنذاك منسيّا:

ولستُ بِنَحْوِيّ يَلُوكُ لسانه ولَكِنِّي سَلِيقِيٌّ أَقُولُ فَأُعْرِب

ومع كثرة صيحات اللّحن وشائبة اللّكنة، همّت طائفة من العلماء لصون هذه اللّغة؛ كونها لغةَ القرآن الكريم، فقد اتَّفق جمهور العلماء أنّ العربيّ لا يخطئ قَطُّ؛ فلغتُه يصرفها حيثما شاء؛ حتّى إنّهم في الجاهليّة لم يَأْلَفُوا ذلك، وفي هذا يقول (مصطفى صادق الرّافعيّ): "نقطع بأنّ اللّحن لم يكن في الجاهليّة البَتَة، وكلّ ما كان من بعض القبائل في حور الطّباع وانحراف الألسنة فإنّما هو لغات لا أكثر"[2]. إذاً المعياريّة الّتي حدّدها العلماء إنّما كانت بعد شائبة اللّحن، وليس قبل ذلك. هذا إذا حملنا هذه المعياريّة على هذا المحمل؛ لأنّ هناك من العلماء مَنْ يرى أنّ العربيّ كان على

[1] محمد بن يوسف بن علي المعروف بأبي حيان الأندلسي، المقابسات، تح: حسن السندوبي، ط2. الكويت: 1992، دار سعاد الصباح، ص169–172.

[2] مصطفى صادق الرّافعيّ، تاريخ الأدب العربي، د.ط. د.ت، ج1، ص239.

دراية تامّةٍ بهذه المصطلحات، وليس جاهلاً بها. وأنّ الكلام عندهم ليس من باب الاسترسال والتّرجيم؛ بل هو خبرة بقوانين الكلام العربيّ؛ حيث يقول: "إنّ هذي العِلْمَيْن قد كانا قديما، وأتت عليهما الأيام وقلا في أيدي النّاس، ثمّ جدّدهما هذان الإمامان"[1]. والرّأي الّذي ذهب إليه (ابنُ فارس) يعزو إلى دليل تاريخيّ، فهو لم يدلّ لا على العصر الجاهليّ أو صدر الإسلام.

ويتبيّن أنّ العلماء اشترطوا شرطا أساسا في الاحتجاج؛ حيث إنّهم وضعوا قواعد بها تقعّد المدوّنة اللّغويّة، ولكن هذا الشرط لم يلبث إلا أنّهم خرجوا عن بعضها، فلم يحتج بها، ولم يجعلوها شروطا في الاحتجاج.

ومن هذه الأقوال الّتي أوردناها بخصوص المعياريّة يتبيّن أنّ المعياريّة عند العرب بدأت من خلال عمليّة جمع المدوّنة الّتي من أجلها تضبط الكلام العربيّ في ما هو آت من بعدُ، وإلاّ فما الفائدة جمع المدوّنة وحصرها في مكان وزمان معينين؟ أضف إلى أنّ الصّرامة في مسألة الاحتجاج بالمسموع من أفواه العرب الخلّص، ومفاد ذلك هو أن يكون المتكلّم أن ينسج على منوال ومعيار ما عرفته العرب في كلامها وطريقة نظمها. والمعياريّة الّتي اعتمد عليها العلماء في تقعيد الدّرس اللّغويّ إنّما من باب انتحاء سمت كلام العرب في نظمها، وهي تخالف الوصفيّة عند المحدثين؛ لأنّهم عابوا الدّرس اللّغويّ القديم؛ وبخاصّة النّحو فسمّوه بـ: (النّحو التّقليديّ المعياريّ) فراحوا يعيبون القدماء في ما ذهبوا إليه وفي تصنيفاتهم وتشدّدهم في تحديد: ما هي عصور الاحتجاج؟ ومن الكلام الّذي ينبغي الاحتجاج له؟ لكن الّذي يمعن النّظر يدرك كلّ الإدراك أنّ السّبب الرّئيس من كلّ هذا، صون القرآن الكريم وحفظه؛ لأنّ الّذي لا يخطو على خطى الأوّلين في تركيبهم، وطريقة نَظْمهم ما كان له أَنْ يدرك سرائر نظم القرآن؛ لأنّ القرآن عربيّ، ولا يفقهه إلاّ من تضلّع بعلوم اللّغة. فوجدوا الحلّ الأنسب وهو وضع قواعد تحفظ الملكة اللّسانيّة العربيّة، لكن نجد الباحث (محمد عبد العزيز عبد الدايم) ينقل رفض بعض المستشرقين في وصفهم للتّراث اللّغويّ بالمعياريّة، ورأى أنّه لا بدّ أن يقدّم نموذجاً ثالثاً للدّرس اللّغويّ وهو: النّموذج التّفسيريّ؛ حيث يقول عن وظيفة النّحويّ في تراثنا: "المَهمّة النّهائيّة للنّحويّ هي أن يشرح للمؤمنين لماذا يتكلّمون بالكيفية الّتي يتكلّمون بها، من الواضح أنّه لا يمكن أن يخضع مفهوم مَهمّة النّحويّ هذا

[1] أحمد بن فارس، الصّاحبيّ في فقه اللغة، تح: أحمد صقر، د.ط. القاهرة: د.ت، طبعة عيسى الحلبي، ص23.

للوصفيّة؛ بل يمكن أن يكون من الخطأ عدّ النّحاة معياريين أيضا. المصطلح الوحيد الّذي يغطّي مفهومهم لوظيفة الدّرس اللغويّ هو التّفسيريّة"[1]. إنّ الرّأي ما قدّمه الباحث لنظرته حول المعياريّة في التّراث اللّغويّ نلحظ أنّه لم يكتفِ بالمعياريّة؛ بل تعدّاها إلى التّفسير والتّعليل، وهذا أمر بدهيّ؛ فاللّغويّون الأوائل عندما أخذوا المسموع من كلام العرب؛ إنّما جمعوا المدوّنة اللّغويّة وقاموا بتصنيفها، ثمّ تحليلها وفي الوقت ذاته هم يعمدون إلى التّفسير، وإلاّ كيف حكّموا شاعرا على شاعر؟ وكيف قعّدوا للفصيح إلى ما دون ذلك لو أنّ التّفسير كان يلازمهم في الجمع والتّصنيف والتّحليل. من أجل ذلك استطاع اللّغويّون أن يعرفوا المطّرد والشّاذ والنّادر والقليل. فكلّ هذه الأحكام إنّما بنيت على أساس التّفسير للأحكام النّحويّة.

3.2. **النّزعة المقارنة:** إنّ الدّرس اللّغويّ الحديث عرف تطوّرا ملحوظاً، وبخاصّة في المناهج الّتي تعتمدها في دراستها، ولعلّ من المناهج الّتي اعتمدت في الدّراسات اللّغويّة (المنهج المقارن) هذا المنهج السّبّاق في الدّراسات اللّغويّة؛ حيث يركّز على مقارنة اللّغة المشتركة في ما بينها، والّتي لها الخصائص نفسها، سواء تعلّق الأمر باللّغة أم اللّهجة في حدّ ذاتها. وهو الأسبق من المنهج الوصفيّ الّذي أتى منافساً له.

وتجدر الإشارة في هذا الصّدد إلى أنّ هذا المنهج يقوم على اعتماد على النّصوص الموثوق فيها وقد عرّف على أنّه: "يتّخذ من الظّواهر اللّغويّة في اللّغات المنتمية إلى فصيلة لغويّة واحدة، أو المنتمية إلى فرع من فروع فصيلة لغويّة واحدة مادّة للدّراسة والبحث. أو هو دراسة الظّواهر الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة والمعجميّة المتشابهة في اللّغات الّتي تنطوي تحت أسرة لغويّة واحدة، أو فرع من أفرع الأسرة اللّغويّة الواحدة"[2].

والظّاهر أنّ هذا المنهج لا يصلح لوحده في دراسة الظّواهر اللّغويّة؛ بل عليه أَنْ يستعين بالدّراسة الوصفيّة الّتي تعتمد على وصف الظّاهرة اللّغويّة والدّراسة التّاريخيّة الّتي تستند هي الأخرى على تاريخيّة اللّغة شريطة أن تكون اللّغة من الفصيلة نفسها. والسّبب في ذلك أنّ الدّراسة المقارنة لا تكفي وحدها لتفسير الظّاهرة اللّغويّة، وهذا ما نصّ عليه (محمود فهمي حجازي) حيث

[1] محمد عبد العزيز عبد الدايم، النّظريّة اللّغويّة في التّراث العربيّ، ص63.

[2] محمود علي عبد الكريم الرّديني، فصول في علم اللّغة العام، د.ط. عين مليلة– الجزائر: 2009، دار الهدى، ص77.

يقول: "ذلك أنّ الدّراسة الوصفيّة والدّراسة التّأريخيّة لا تصلحان وحدهما لتفسير عدد كبير من الظّواهر في لغة معيّنة ومن ثمَ كان من اللاّزم عرضها على الدّراسة المقارنة"[1] وعليه؛ فإنّ الدّراسة الوصفيّة والتّاريخيّة غير كافية لدراسة ظواهر اللّغة، لا بدّ من المقارنة بين ما وُصف وبين ما أُرّخ لهذه اللّغة؛ لذا يرى (عزالدين عبد الدّايم) أنّ: "الاكتفاء بالوصف دون الانتهاء إلى معاييرَ يُبقي الدّرس مجموعة أوّلية من الأوصاف دونما تقديم تعميم بينها"[2]. والنّزعة المقارنة الّتي انطلق منها العلماءُ في دراسة الظّواهر اللّغويّة في الدّرس اللّغويّ هي دراسة اللّهْجات المتفرّقة في قبائل العرب، والشّواهد المنبثقة من هذه القبائل، ومن هنا يزعم بعض اللّغويّين بأنّ العرب لم يهتمّوا باللّغات، وإنّما بدراسة اللّهجات فقط، وهذا ما بيّنه **(رايين تشيم)** بقوله: "لم يقتصر اللّغويّون العرب على دراسة اللّغة المشتركة وإنّما تعرّضوا للّهجات فصلا لها عن العربيّة المشتركة أن تختلط بها؛ أيْ أنّهم درسوا ما عرضوا من لهجات في أثناء دراستهم للعربيّة المشتركة، وقد أفاد بعضهم كتابة عدد من اللّغويّين القدماء كتبا تحمل عنوان قريبا منه"[3] لكن يظهر من خلال قول **(رايين تشيم)** أنّ العرب قد قصّروا في دراستهم للّغة من خلال اعتمادهم على اللّهجات فقط، ولكن لهجات العرب الموثوق في فصاحتها فقط، وليس على كلّ قبيلة؛ وبخاصّة إذا علمنا أنّ القراءات القرآنيّة لها علاقة بلغة العرب؛ حتّى إنّ اللّغويّ لما جمع اللّغة وقارنها بلغة أخرى عمل على تخرجها نحويّا ومع ما يتناسب مع الاستعمال والواقع اللّغويّ، فقد وُجِد في القرآن الكريم من لغات العرب الّتي لم يحتج بها أصلاً في تقعيد النّحو العربيّ مثل: (لغة أكلوني البراغيث، وهي لغة الحارث من كعب) لم يحتج بها اللّغويّون لكن وجدت لغة القرآن الكريم؛ والسّبب في ذلك أنّ قبيلة الحارث بن كعب هي القبيلة الوحيدة الّتي سمع فيها هذا الاستعمال. ومِنْ ثمَّ لا وجه للمقارنة بين هذه القبيلة وقبيلة أخرى، فالاحتجاج يقوم على المشهور بالاستعمال؛ أي: المطّرد كما هو معروف.

خلاصة الفصل: خلصنا في هذا الفصل إلى الإحاطة بمفهوم النّظريّة، وأهمّ معالمها الّتي تتعلّق بها، ومن أهمّ هذه المبادئ: مبدأ الاتّساق، هذا المبدأ الّذي يقوم على إثبات التّناسق

[1] محمود فهمي حجازي، علم اللّغة بين التّراث والمناهج الحديثة، د.ط. الكويت: 1973، وكالة المطبوعات، ص9.

[2] محمد عبد العزيز عبد الدّايم، النّظريّة اللّغويّة في التّراث العربيّ، ص63.

[3] المرجع نفسه، ص65.

الحاصل بين التّراكيب اللّغويّة في الدّرس اللّغويّ القديم؛ لأنّ الاتّساق يدلّ على عبقريّة العقل العربيّ في تقعيد القاعدة اللّغويّة بصفة عامّة، وكذا الأمر متعلّق بالمبدأ الثّاني وهو التّكيّف؛ أي: صيرورة هذه الأحكام في كلّ عصر من العصور؛ أيْ: أنّها ليست مرتبطة بزمن محدّد، ومكان معيّن؛ بل تشمل كل عصر من العصور، وهنا تكمن شمولية النّظريّة؛ أمّا المبدأ الثّالث فهو مبدأ المنطق في النّظريّة، وهذا المبدأ مرجع النّظريّة اللّغويّة؛ لأنّ العقل البشريّ استطاع أن يضع أحكاما لغويّة من الواقع العربيّ؛ وهنا مكمن العلميّة للنّظريّة؛ فالغاية من إثبات إحكام الأحكام الّتي وضعها اللّغويّون الأوائل لتقعيد لغتهم، وهذا دليل على أنّ التّفكير البشريّ استطاع أن ينقل فكره ولغته من الوصفيّة إلى التّفسير للظّواهر التّي تحيط به.

والفصل الموالي نحاول أن نبيّن فيه معالم النّظريّة، ومدى تكيّفها في التّراث العربيّ النّحويّ؛ إذ إنّنا نحاول أن نبيّن تصوّرا علميّاً للنّظريّة النّحويّة العربيّة القديمة، ونقد الدّراسات الحديثة لها وتحليلها.

الفصل الأوّل:

منهج النّظريّة الصّرفيّة عند العرب

1. تأسيسيّة علم الصّرف.

2. **المنهج العلميّ للنّظريّة الصّرفيّة.**

1.2. نظريّة الميزان الصّرفيّ(فَعَلَ).

2.2. نظريّة الأصل والفرع.

3. **أسس النّظريّة الصّرفيّة عند العرب.**

1.3.**تصريف الأفعال في كلام العرب.**

1.1.3. الماضي أصلاً للأزمنة.

2.1.3. الفعل أصلاً المشتقّات.

2.3.**تصريف الأسماء في كلام العرب.**

1.2.3. المفرد أصلا للمثنى.

2.2.3. المفرد أصلا للجمع.

3.2.3. المفرد أصلا للتّصغير.

4.2.3. المفرد أصلا للنّسبة.

4. **التّغيرات الصّرفيّة.**

1.4.تغيّرات صرفيّة

1.1.4. الزّيادة.

2.1.4. الحذف/ الإعلال بالحذف.

3.1.4. الإبدال.

2.4.**تغيّرات صوتيّة**

1.2.4.الإدغام.

5. تناسق/ اتّساق أبواب النّظريّة الصّرفيّة:

1.5. تناسق الوَحدات القياسيّة العاملة وغير العاملة

2.5. تناسق الوَحدات السّماعيّة.

6. النّظريّة الصّرفيّة في معيار النّقد

1.6. معيار التّكييف في النّظريّة الصّرفيّة

خلاصة الفصل

1.تأسيسيّة علم الصّرف/التّصريف: يُعدّ علم الصّرف من علوم اللّغة العربيّة، شأنه في ذلك شأن النّحو:

نَحْوٌ وَصَرْفٌ، عَرُوضٌ ثُمّ قَافِيةٌ وَبَعْدها لُغَةٌ، قَرضٌ، وإنْشاء
خَطٌّ، بَيَانٌ، مَعَانٍ مَعَ مُحَاضَرةٍ وَالاشتقاقُ لَهَا الآدابُ أَسْمَاء

وممّا لا يخفى على خافٍ أنّ علم الصّرف يقابل علم النّحو؛ فإذا كان علم النّحو يهتمّ بالدّراسة العموديّة للكلمة؛ أيْ: دراسة أواخر الكلم؛ فإنّ علم الصّرف هو ذلك العلم الّذي يهتم بدراسة بنية الكلمة؛ أي: دراسة أفقيّة بمعنى في جزئها الأوّل، وإنْ كان العِلْمان يتمّمان بعضهما البعض، فلا يمكن أن تدرس الكلمة من حيث البنية بمعزِل عن أواخر كلمها؛ لذا كان هذا العلم جزءا من النّحو؛ فنحن عندما نقرأ ونتمعّن فهارس كتب القدماء نلمح أنّهم يقسّمون كتبهم إلى قسمين اثنين: علم النّحو وعلم الصَّرف؛ وحتّى يتبيّن ما نقول سنوضّح تعريف علم الصّرف وكيف اهتدى العربي بفطرته إلى اكتشاف هذا العلم؟

1.1. تعريف علم الصَّرف في اللّغة والاصطلاح: سنحاول أن نتناول التّعريف اللّغويّ والاصطلاحيّ لعلم الصّرف؛ حتّى يتبيّن التّداخل بينهما.

1.1.1. لغة: الصّرف والتّصرّف واحد فهما يتّفقان من حيث الدّلالة اللّغويّة، فكلاهما يدلّ على التّغيير والتّحويل، أضف إلى أنّه ما دمنا نتحدّث عن الصّرف والتّصريف؛ فإنّ علم الصّرف من الفعل الثّلاثيّ (صَرَفَ) فهو صرف، والتّصريف من الفعل الرّباعيّ (صَرَّفَ) بتضعيف العين، وهنا إشارة إلى المقولة المشهورة (الزّيادة في المبنى زيادة في المعنى).

ورد في لسان العرب (لابن منظور): "صرف أعمله في غير وجه؛ كأنّه يعرفه عن وجه إلى وجه"[1]. إذاً الصّرف هو التّحويل والتّغيير.

2.1.1. اصطلاحاً: عرَّف (ابن عصفور) علم الصَّرف على أنّه: "ميزان العربيّة؛ لأنّ جزءاً منها يؤخذ بالقياس، وبه نتوصّل إلى معرفة الاشتقاق، وهو ذوات الكلم في نفسها، من غير تركيب ومعرفة أشياء كذلك يجب أن تكون المقدّمة على معرفة أحوله بعد تركيبه؛ وهو قسمان: جعل

[1] ابن منظور، اللّسان، مادّة (صرف)، ص180.

الكلمة على صيغ مختلفة الضروب والمعاني... والآخر تغيّر الكلمة عن أصلها من غير أنْ يكون ذلك التّعبير دالاّ على معنى طارئ على الكلمة"[1].

والظّاهر من قول (ابن عصفور) أنّ الصّرف يعمد إلى ركن رئيس هو التّغيير. شريطة مراعاة أحوال التّركيب، وكأنّ به يشترط دمج البنية العموديّة بالبنية الأفقيّة لدراسة الكلمة؛ فبنية الكلمة لا تدرس بمعزل عن تركيبها في آخر الكلمة. غير أنّا نجد (التّفتازاني) فرّق بين النّوعين؛ أي: الصّرف والتّصريف؛ حيث رأى أنّ التّحويل هو نقل الشّيء من موضع إلى موضع؛ فمثلا أنت تنقل حروف (ضرب) إلى ضرب يضرب وغيرهما، فيكون التّحوّل أولى من التّغيير"[2] كما أنّه عرّف التّصريف على أنّه"اشتقاق بعض من بعض"[3].

ونخلص حينها إلى أنّ التعّريف يأخذ بعدا آخر، وهو بعد منطقيّ قول على العموم والخصوص؛ فإذا كان التّحويل هو الأخصّ، فسيكون دون ريب التّغيّر هو العموم، ومن بعد ذلك ينتج عندئذ هذا المخطّط:

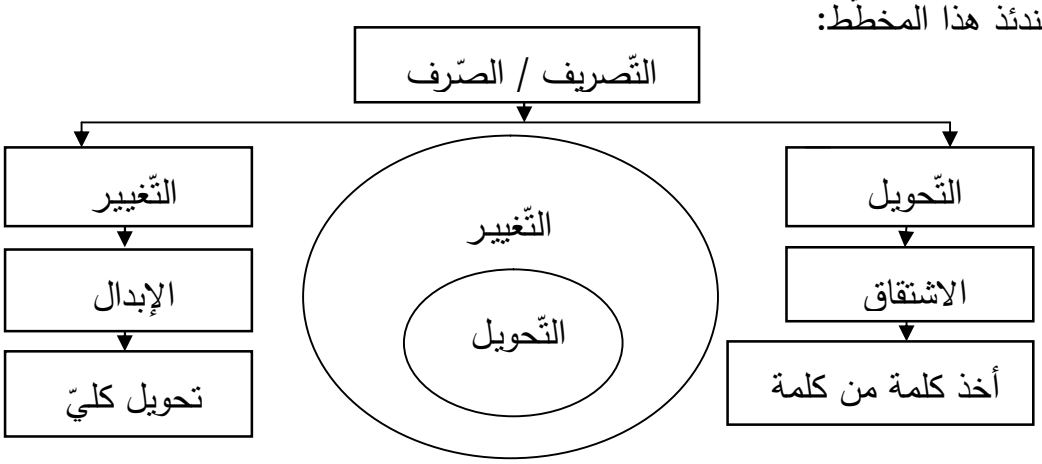

والمتمعّن في كتب الصّرفيّين يلحظ أنّ التّصريف ذكر عند إمام النّحاة (سيبويه) في باب "ما بنت العرب من الأسماء، والصّفات، والأفعال غير المعتلّة، وما قيس من المعتلّ الّذي لا يتكلّمون

[1] علي بن مؤمن الحضرميّ المعروف بابن عصفور، الممتع في التّصريف، ط4. مصر:1979، دار الآفاق الجديدة ج1، ص27-28-30-31-32.

[2] مسعود بن عمر سعد الدّين التّفتازاني، شرح مختصر التّصريف العزّي في فنّ الصّرف، تح: عبد العال سالم مكرم ط8. الكويت: 1997، المكتبة الأزهريّة للتّراث، ص26.

[3] المرجع نفسه، ص28.

به، ولم يجيء في كلامهم إلاّ نظيره من غير بابه، وهو الّذي يسمّيه النّحويّون: التّصريف والفعل"[1] ونشير إلى أنّ هذا الجزء –ونقصد الجزء الّرابع– قد خصّص لأبواب التّصريف ومشتقّاته.

وكأنّ التّعريف الّذي قدّمه (سيبويه) يقوم على أمرين رئيسين هما:

– ما تعلّق بالأفعال غير المعتلّة؛

– وما قيس من المعتلّ، ولا يتكلّمون به، كما ورد مصطلح الصّرف عند (المبرّد) وتناول مسألة الزّوائد في الكلمات، فقد ورد هذا المصطلح في باب (معرفة الزوائد ومواضيعها) حيث يقول: "ومع الياءات والواو في التّثنية، والجمع في رجلين ومسلمين ومسلمون، وكذلك الألف في رجلان، وتزاد علامة للصّرف في قولك: "هذا زيدٌ، ورأيت زيداً "[2].

والواضح من قول (المبرّد) أنّ الصّرف المقصود هاهنا الاسم الممكن؛ أي: الّذي يقبل الحركة أو التّنوين الظّاهرة مع الألف؛ فالمثل الّذي ضربه لنا (هذا زيدٌ ورأيتُ زيداً) فـ(زيد) في الأوّل خبر مرفوع بالمبتدأ، وكلمة (زيد) الثّانية إنّما منصوب بفتحتي التّنوين والألف الظّاهرة مع التّنوين، وكأنّ بهذا الاسم طرأ عليه تغيّر في الحركة؛ وحتّى البنية، كما ذكر مصطلح الصّرف في باب (باب حروف البدل) حيث ذكر بأنّها (11) حرفا، وفصّل في ما بعد؛ حيث يقول: "... ومنتهى (الدّال) وهي تبد مكان التّاء في مُفْتَعَلْ، وما تصرّف منه إذا كان قبلها حرف مجرور من مخرجها، وممّا يدانها من المخرج؛ نحو الدّال والزّاي، وذلك قولك في مفتعل من الزّين: مزدان ومن الذّكر: مذَكر"[3].

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا المصطلح قد أورده (المبرّد) في الجزء الثّالث من باب (ما نعرف ولا نعرف ممّا سمّيت به مذكرا من الأسماء الغربيّة) حيث يقول: "اعلم أنّ كلّ من لا ينصرف من مذكّر أو مؤنّث، أعربيّ أو أعجميّ، قلّت حروفه أو كثرت في المعرفة؛ فإنّه ينصرف في النّكرة إلاّ

[1] عمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب بسيبويه، الكتاب، عبد السّلام هارون، ط3. القاهرة: 1988، مكتبة الخانجي ص142.

[2] محمد بن يزيد أبو العباس الملقّب بالمبرّد، المقتضب، تح: عقيمة محمد عبد الخالق، ط3. القاهرة: 1994، جمهورية مصر العربيّة، ص197.

[3] المرجع نفسه، ص203.

خمسة أشياء، فإنّها لا تصرف في معرفة ولا نكرة "[1]. ويتّضح من باب ما أفرده (المبرد) أنّ مصطلح الصّرف أو التّصريف، يدخل من الأبواب النّحويّة الّتي تهتمّ ببنية الكلمة ومشتقاتها وتركيباتها المختلفة سواء تعلّق الأمر بالتّأنيث أم التّذكير، المعرفة أو النّكرة وقد أطلق (المبرّد) مصطلح الصّرف وهو في موضع الحديث عن علم التّأنيث؛ إذ يقول: "فمن ذلك أن تسمّيه بمؤنّث فيها هاء التّأنيث؛ فإنّه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النّكرة، وإنَّما منعه من أن ينصرف في المعرفة علم التّأنيث الّذي فيه، وذلك نحو: رجل سمّيته حمدة أو طلحة أو نحو ذلك "[2].

وممّا سبق من ذكر الصّرف والتّصرف عند (المبرّد) يتبيّن أنّ الصّرف يحوي النّحو وكأنّ به يحذو حذو شيخه (سيبويه) كونّه لم يفصل بين النّحو والصّرف؛ حيث جعل النّحو قِسْماً من الصّرف، لا قَسِيماً له.

ومن العلماء الّذين ذكروا التّعريف في مؤلّفاتهم نجد (ابن السَّراج) إذ أنّه ذكر عنوانا في مؤلّفة موسوما بـ: (ذكر التّصريف) حيث عرض تعريفا لتصريف، أضف إلى أنّه أشار إلى مصطلح التّغيير، وفصل في أقسامه، يقول (ابن السّرّاج): "هذا الحدّ إنّما يسمّى تصريفا لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية وخصّوا به ما عرض في أصول الكلام، وذواتها من التّغيير، وهو ينقسم خمسة أقسام: زيادة وإبدال وحذف وتغير بالحركة والسّكون وإدغام وله حد يعرف به"[3]. من خلال قول (ابن السّرّاج) يتجلّى أنّ التّصريف عنده واضح وضوحا بيّنا؛ بمعنى أنّه وسع دائرة التّصريف والمباحث الّتي تعتروه، فهو يسري على خطى (سيبويه) وهنا تكمن أهمية المشيخة؛ حيث إنّ (ابن السّراج) و(المبرّد) يحذوان حذو (سيبويه) الّذي قعّد لهذه الأبواب وحافظوا عليها كما نجد (خالد بن عبد الله الأزهري) يعرّفه بقوله: "وهو في اللّغة تغيير مطلق، وفي الصّياغة تغيير خاصّ في بقية الكلمة لغرض معنويّ أو لفظيّ، فالتّغيير جنس، وبإضافته إلى البنية، وهي الصّيغة خرج النّحو؛ فإنّه لا يتعلّق بصيغة الكلمة؛ بل بالعوارض اللاّحقة من فاعليّة ومفعوليّة وإضافة غيرها، وبالغرض المذكور التّصحيف والتّحريف"[4]. يتّضح منّا أشار إليه (خالد بن عبد الله الأزهريّ) أنّه أراد أن يبيّن الفارق

---

[1] أبو العباس المبرّد، المقتضب، ص203.

[2] المرجع نفسه، ص313.

[3] ابن السّراج، الأصول في النّحو، ص231.

[4] خالد بن عبد الله الأزهريّ، التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو، ط1. بيروت، لبنان، دار الكتب العلميّة، ج2

بين النّحو والصّرف وما يختصّ كلّ واحد منهما؛ فالنّحو يهتمّ بأواخر الكلم من حيث الحركات الإعرابيّة، والصّرف بالتّغييرات الّتي تطرأ على بقية الكلمة:

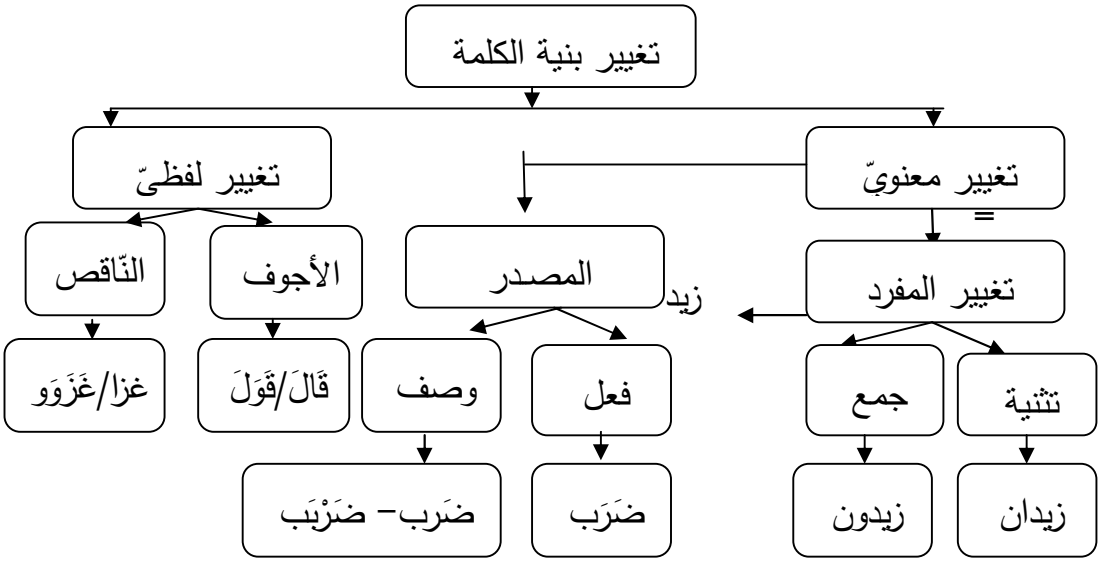

وتوضّح التّرسيمة ما ذهب إليه (الأزهريّ) في تقسيمه لأبنية الكلمة، وما يطرأ عليها من تغيير؛ بحيث إنّها تمرّ بتغييرين مختلفين كما هو موضّح، وقد أشار إليهما وهو في معرِض الحديث عن الأقسام؛ حيث يقول: "فالتّغيير الأوّل المعنويّ كتغيير المفرد إلى التّثنية والجمع الصّحيح وذلك بتحويل (زيد) مثلا، إلى (زيدان وزيدون) وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف أو ذلك بتحويل (الضّرب) مثلا إلى ضرب. وضَرَّب بالتّشديد، للمبالغة في الفعل واضطراب بوجود الحركة مع الفعل، ويَضْرِب واضْرِبْ وضَارِب، ومَضْرُوب؛ وكـ: ضَرَّاب ومِضراب وضَروب وضَرِيب، وضَرِب للمبالغة في الوصف والتّغيير الثّاني اللّفظيّ كتغيير: قول من الأجوف (غَزَوَ) من النّاقص إلى: (قال وغزا) بقلب حرف العلّة ألفا لتحركه وافتتاح ما قبله "[1].

ومِنْ بَعْد ذلك يكمل (الأزهري) إلى أنّ هذا العلم؛ أي: علم التّصريف أحكامٌ تنحصر في اثنتين هما: الصّحة والإعلال؛ إذ يقول: "ولهذين التّغيرين أحكام: كالصّحة وهي إقرار الحرف على وضعه الأصليّ كالياء في (بياض، وأبيض) والواو في (سَوَاد، وأَسْوَد) والإعلام: وهو تغيير الحرف عن وضعه الأصليّ كقلب الياء في (بَانَ وأبانَ، وموقن، وبائع) وقلب الواو في (قام وأقام، وقيام) وشبه ذلك؛ كقلب أحد الأصول من محلّه إلى محلّ آخر؛ كـ(أَيْنُق) جمع ناقة و(حادي) "[2].

[1] خالد بن عبد الله، التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو، ص653.

[2] المرجع نفسه، ص654.

ومن الصّرفيّين الّذين أشاروا إلى علم التّصريف الإمام (السّيوطي) في مؤلَّفة (همع الهوامع) حيث وسم له عنوانا بـ(في التّصريف)، ووضع له حداً بذكر الأقسام، وإن كان تعريفه شبيها بتعريف (الأزهريّ) من حيث ذكر الأقسام؛ إذ يقول: "أعني تغير الكلم بالزّيادة والحذف والإعلال ويختصّ بالاسم المعرب والفعل المتصرّف"[1]. وقد شرح (السّيوطي) هذا التّصريف وذكر أنّه الانتقال من حالة إلى حالة بمعنى التّقلب في أنحاء كثيرة وجهات مختلفة، كما ذكر تعريفه الاصطلاحيّ عند النّحاة بقوله: "هو علم يتعلّق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحّة وإعلال، وشبه ذلك "[2] وبعد تكملته من التّعريف ذكر تعريفا (لأبي حيان) ذاكرا أقسامه؛ لأنّه يشير إلى أنّ أحكام الكلمة من حيث بنيتها قسمان في قوله: "والأحكام على قسمين: قسم يلحقها حالة التّركيب، وقسم يلحقها حالة الإفراد؛ فالأوّل قسمان: قسم إعرابيّ، وقسم غير إعرابيّ، وسمّى هذان القسمان: علم الإعراب تغليباً لأحد القسمين، والثّاني أيضا قسمان: قسم تتغيّر فيه الصّيغ لاختلاف المعاني نحو: ضَرَب ضَارِب، وتَضَارَب، واضطراب وكالتّصغير والتّكبير، وبناء الدّلالات، وأسماء المصادر، وغير ذلك وهكذا جرت عادة النّحويّين بذكره قبل علم التّصريف وإنْ كان فيه، وقسم تتغيّر فيه الكلمة لاختلاف المعاني كالنّقص، والإبدال والقلب والنّقل"[3]. والآن نبيّن هذه أحكام الكلمة الّتي قدّمها (جلال الدّين السّيوطيّ) في ترسيمة:

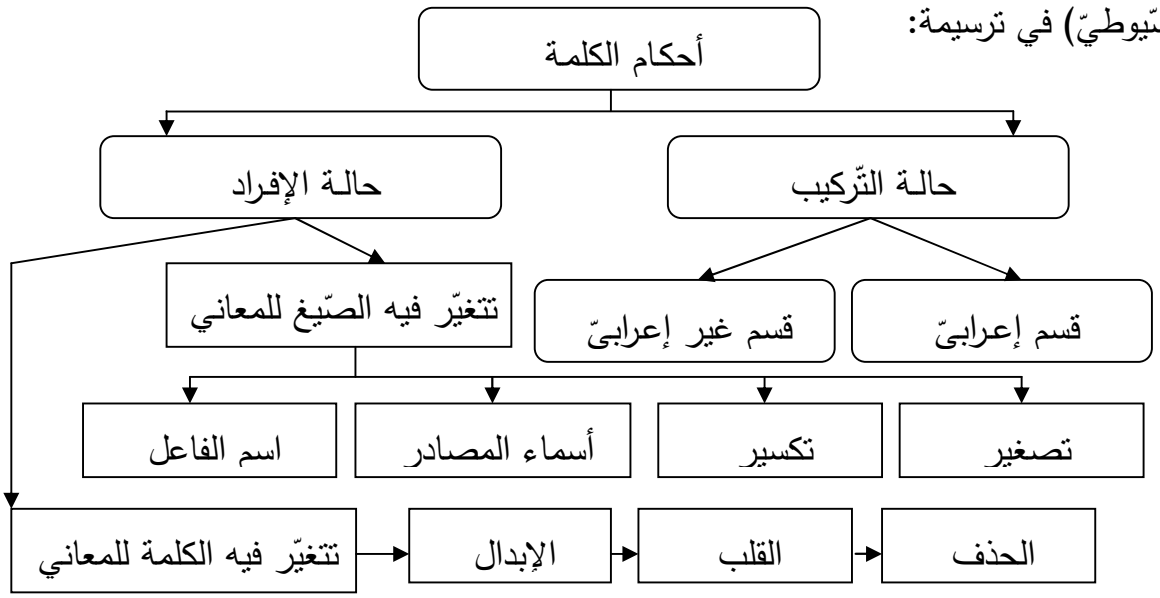

[1] عبد الرّحمن بن أبي بكر جلال الدّين السّيوطيّ، همع الهوامع في جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدّين، ط1. بيروت: 1998، دار الكتب العلميّة، ج3، ص407.

[2] المرجع نفسه، ص407.

[3] المرجع نفسه، ص407.

ويبيّن المخطّط أحكام الكلمة في النّحو والصّرف؛ ففي علم النّحو تنقسم إلى قسمين: إعرابيّ وغير إعرابيّ؛ أمّا الصّرف فبتغيرها بحسب الصّيغ للاختلاف المعاني، وقسم تتغير فيه الكلمة لاختلاف المعاني، ومن العلماء الآخرين الّذين عرّفوا التّصريف على أنّه علم (الرّضي الاستراباذي) (686هـ) عرّفه بقوله: "التّصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم الّتي ليس بإعراب"[1] يخصّ هذا التّعريف موضوع علم الصّرف، وهو البحث عن أحوال الأبنية؛ أي: الهيئة الّتي نظمت عليها حروفها وحركاتها، ومن ثَمَّ يقتصر علم الصّرف على هيئة نظم حروف الكلمة من حيث ترتيبها وترتيب حركاتها وسكناتها.

ونجد من العلماء الّذين رأوا أنّ علم التّصريف منوط بتصرّفها بحسب السّياقات المختلفة فالكلمة في حالتها العاديّة لا تعبّر عن شيء، ولكن إذا ما صرّفت دلّت على معناها وثَبُتَت دلالتها وهذا ما ذهب إليه (ابن فارس) في كتابه (الصّاحبي) حيث يقول: "وأمّا التّصريف فمن فاته علمه فاته المعظم؛ لأنّا نقول (وَجَد) وهي كلمة مبهم؛ فإذا صرّفنا أفصحت فقلنا في المال (وُجْداً) وفي الضالة (وِجْدَاناً) وفي الغضب (مَوْجِدَة) وفي الحزن (وَجْداً). وقال تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴾ [الجن: 15] وقال: ﴿ وَأَقْسِطُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾[الحجرات: 9] كيف تحول المعنى بالتّصريف من العدل إلى الجور، ويكون ذلك في الأسماء والأفعال"[2] لكن الإمام (السّكاكي) أفرد فصلا في (المفتاح) موسوماً بـ(علم الصّرف) مبيّنا فيه تعريفه وقوانينه؛ وقد بيّن ذلك قائلا: "اعلم أنّ علم الصّرف هو تتبّع الواضع في وضعه من جهة المناسبات والأقيسة؛ ونعني بالاعتبارات، أنّه جنس المعاني، ثمّ قصد لجنس جنس منها، معينا بإزاء كلّ من ذلك طائفة من الحروف، ثمّ قصد لتنويع الأجناس شيئا فشيئا"[3] يتبيّن من قول (السّكاكي) أنّ علم الصّرف يقوم على أساسين:

– المناسبات؛ أيْ: مقتضى الحال والسّياقات المختلفة، بحسب مقامات الكلام؛

---

[1] رضي الدّين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: نور الحسن محمد، د.ط. بيروت: 1975، دار الكتب العلميّة ص3.

[2] أحمد ابن فارس، الصّاحبي في فقه اللّغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص187.

[3] يوسف بن أبي بكر محمد السّكاكي، مفتاح العلوم، ط2. بيروت: 1987، دار الكتب العلميّة، ص10.

– الأقيسة؛ أيْ: القوالب الصّرفيّة المختلفة، وهي تلك الأبنية الّتي استنتجها العلماء من تتبّعهم لكلام العرب.

وقد شرح (السّكاكي) المباحث الّتي يتناولها، أو يمكننا أن نقول الظّواهر الصّرفيّة، وتعدّ هذه الظّواهر هي المنهج الّذي درج عليه العلماء في بناء نظريّتهم الصّرفيّة، وهذا في قوله: "... متصرّفا في تلك الطّوائف بالتّقديم والتّأخير والزّيادة فيها بعد، أو النّقصان منها مما هو كاللاّزم للتّنويع وتكثير الأمثلة، ومن التّبديل لبعض الحروف لغيره لعارض، وهكذا عند تركيب تلك الحروف من قصد هيئة ابتداء، ثمّ من تغيرها شيئا فشيئا "[1]. ما قال به (السّكاكي) يجلي الظّواهر الصّرفية الّتي وضعها الواضع على حدّ قوله، أو ما عبّر عنه بقوله: (الطّوائف) أي الظّواهر الصّرفيّة الّتي يتناولها علم الصّرف وهي:

– التّقديم والتّأخير ويقصد به القلب المكاني وهو من الظّواهر الصّرفيّة في علم الصّرف؛

– الزّيادة والنّقصان، وهما عنصران أساسان بنى عليها اللّغويّون نظريّتهم الصّرفيّة؛ حيث تبيّن المنهج الّذي انطلق منه الصّرفيّون لبناء نظريّتهم، وهي نظريّة الأصل والفرع؛ لأنّ التّجرّد أصل والزّيادة فرع، وهذا بحسب ما تقتضيه الّسياقات المختلفة، وقد أشار إليها في بادئ الأمر؛

– التّبديل: ويقصد به الإبدال. وهو كذلك مبحث عظيم في علم الصّرف، والّذي يدلّ على ثراء اللّغة وميلها إلى التّخفيف. وقد بيّن أنّ موضوع دراسة علم الصّرف هو البحث في هيئة الكلمة بقوله (من قصد هيئة ابتداء).

وبعدما أكمل (السّكاكي) الظّواهر الصّرفيّة الّتي تعتري علم الصّرف، وضّح أنّ هذا العلم مبنيّ على الضّبط؛ حيث يقول: "لكن لا يخفى عليك أنّ وضع اللّغة ليس إلاّ تحصيل أشياء منتشرة تحت الضّبط؛ فإذا أمعنت النّظر وجدت شأن الواقع أقرب شيء من شأن المستوفى الحاذق، وأنّك لتعلم ما يصنع في باب الضّبط، فيزل عند الاستبعاد؛ ثمّ إنّك ستقف على جليّة الأمر فيه "[2] لكن المتمعّن في كتاب (المنتزع) (للسّجلماسي) يجده يدرج التّصريف ضمن فصل سمّاه(المقابلة) وهو تقسيم لم يقسّمه أحد من اللّغويّين إلاّ هو؛ حيث نجده يرى التّصريف نوعا من أنواع الأشكال

[1] السّكاكي، مفتاح العلوم، ص10.

[2] المرجع نفسه، ص10.

والأبنية؛ لأنّها تتعلّق بالصّورة والمادّة؛ فالأمثلة والأشكال والأبنية تدخل ضمن المادّة والصّورة؛ فالمادّة واحدة والصّورة مختلفة، وهنا مَكْمَن التّصريف؛ حيث يقول: "النّوع الأوّل التّصريف فيه من أوليّة مثالية الاسم، وأنّ التّصريف مقول وضعاً بمعنى التّغيير، وبيان نسبة النّقل من جمهوريّ الاستعمال بيّن؛ بحيث تخطّيه إلى الفاعل، فالفاعل هو إعادة اللّفظ الواحد بنوع المادّة فقط في القولين ببنائين مختلفي الصورتين "[1].

إنّ ما ذهب إليه (السّجلماسي) يكشف عن منهج اللّغويّين في النّظريّة الصّرفيّة؛ إذ إنّهم اتّخذوا طريقة: الأمثلة والأشكال والأبنية من منطلق الصورة والمادّة؛ فالصّورة مختلفة وتنتج من المادّة الواحدة.

2.1. علم الصّرف من التّأسيس إلى التّرصيص: يعدّ علم الصّرف/ التّصريف علما له أسسه وقواعده شأنه في ذلك شأن علم النّحو، وفي الحديث عن التّأسيس في الدّرس الصّرفيّ هو الحديث عن البدايات الأولى لظهور هذا العلم، ولا يخفى على دارس التّراث الصّرفيّ أنّ الصّرف كان قسما مع النّحو، لكن ما فتئ حتّى أضحى قسيما له، وأضحت له مؤلّفات وأعلام وقبل الولوج في نشأة علم الصّرف وجذوره الأولى، سنحاول التّوضيح تأسيس الدّرس الصّرفيّ عند القدماء بهذه التّرسيمة.

[1] محمد القاسم السّجلماسي، المنتزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تح: علال الغازي، ط1. الرّباط: 1980 ص499.

ومرحلة ما قبل (سيبويه) لم تصلنا منها المؤلّفات، وإنّما بقيت عبارة عن أسماء فقط؛ أمّا الطّور الثّاني؛ فيبدأ بفترة العالم الجهبيذ الإمام (سيبويه) من خلال مؤلَّفه (الكتاب) إذ ذكر التّصريف بعنوان: "هذا باب ما يبني العرب من الأسماء الصّفات، والأفعال غير المعتلّة والمعتلّة، وما قيس من المعتلّ الّذي لا يتكلّمون به ولم يجأ في كلامهم إلاّ نظيره من غير بابه وهو الّذي يسمّيه النّحويون: التّصريف والفعل "[1].

ونلحظ أنّ التّصريف (سيبويه) عنده بمثابة التّمرين، وإن كان النّاظر لا يجد أّنه ذكر قواعده ومسائله في الكتاب، وقد شرح (أبو سعيد السّيرافي) تعريفه قائلا: "وأمّا التّصريف، فهو تغيير الكلمة بالحركات والزّيادات والقلب للحروف الّتي رسمنا جوازها؛ حتّى تصير على مثال كلمة أخرى، والفعل تمثيلها بالكلمة ووزنها بها، كقوله: ابني لي من (ضرب) مثل (جلجل) فوزنا (جُلْجُل) بالفعل فوجدناه (فعلل) فقلنا (ضُرْبُبْ) على الحركات فيها هو (التّصريف)، والفعل هو تمثيله بـ(فُعْلُل) الّذي هو

[1] سيبويه، الكتاب، ص242.

مثال (جُلْحُلْ) "[1]. وتجدر الإشارة إلى أنّ الصّرف في هذه الفترة؛ أي: في كتاب (سيبويه) يعدّ قسماً من النّحو أي ليس مقسما عنه.

ويأتي بعد (سيبويه) (أبو عثمان المازني) (247هـ) من خلال كتابه (التّصريف) الّذي شرحه أبو الفتح عثمان بن جنّي (392هـ)، وقد عمل (ابن جنّي) على:

- شرح المستغلق من الكتاب؛
- توضيح المبهم من أبوابه؛
- الإفراد للغريب والاشتباه والنّظائر.

وتجدر الإشارة إلى أنّ (ابن جنّي) أفرد عنوانا في كتابه سمّاه (في القول على معنى قولنا: التّصريف) معرّفا فيه التّصريف قائلا: "معنى قولنا: التّصريف هو أن تأتيَ إلى الحروف الأصول؛ فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التّغيير، فذلك هو التّصرف فيها والتّصريف لها "[2]. وعليه؛ فالتّصريف عنده يقوم على:

- الزّيادة؛
- التّحريف.

وعدَّ هذا الكتاب آخر الكتب ذات النّظر الجديد بطريقة منهجيّة ومنظّمة، أضف إلى أنّه أشار إلى نوع خاصّ من التّصريف، وهو التّصريف العمليّ التّطبيقيّ في قوله: "فمعنى التّصريف هو ما أريناك من التّلاعب بالحروف، الأصول لما يراد فيها من المعاني المفاد منها وغير ذلك"[3].

والتّصريف التّطبيقيّ/ العمليّ الّذي أشار إليه (ابن جنّي) في كتابه (التّصريف الملوكي) قد نظمه تنظيما وقسّمه تقسيماً؛ ثُمّ فصل في ما بعد، والأقسام الّتي ذكرها خمسة لقوله: "فليعلم أنّ التّصريف ينقسم إلى خمسة أضرب: زيادة بدل حذف تغيير حركة أو سكون، إدغام "[4]. هذه هي الأضرب الّتي تحوي علم الصّرف في نظر (ابن جنّي) ثمّ فصل فيها من بعد ذلك وأفردها بالدّراسة

---

[1] الحسن بن عبد الله السّيرافيّ، شرح السّيرافيّ لكتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، د.ط. بيروت: 2008، دار الكتب العلميّة، ص210.

[2] عثمان بن جنّى، التّصريف الملوكي، ط1. مصر: د.ت، شركة التّمدن الصّناعيّة، ص2.

[3] المرجع نفسه، ص3.

[4] عثمان بن جنّى، التّصريف الملوكي، ص5.

والتّفتيش والتّحليل من كلام العرب. أو كما عبر عنها عند أهل الصّناعة، وهذا ما ذكره في (معرفة قولنا الأصل والزّائد)، وقد عرّفه بقوله: "الأصل عبارة عند أهل الصّناعة عن الحروف الّتي تلازم الكلمة في كلّ موضع من تصرّفها إلاّ أن يحذف شيء من الأصول تخفيفا أو علّة عارضة؛ فإنّه في تقدير الثبات "[1].

وما ذهب إليه (ابن جنّي) في نظرته لعلم التّصريف من جانب عمليّ من لدن أهل الصّناعة موجود عند (التّفتازاني) من شرح العربيّ؛ حيث يرى أنّ علم التّصريف يكون عمليّا، وهذا ما نجده عند أهل الصّناعة؛ لأنّه عَرّف التّصريف على معنيين معنى لغويّ ومعنى صناعيّ؛ حيث يقول: "يعني أنّ للتّصريف معنيين: لغويّ وهو ما وضعه واضعوا لغة العرب... وصناعيّ: وهو ما وضعه له أهل هذه الصّناعة وإليه أشار بقوله (وفي الصِناعة) بكسر الصّاد، وهي العلم الحاصل مع التّمرّن على العمل، والمراد هاهنا: صناعة التّصريف؛ أي التّصريف في الاصطلاح: تحويل الأصل الواحد؛ أيْ تغييره، والأصل ما يبنى عليه شيء وما يراد هاهنا المصدر؛ أي: أبنية وصيغ، وهي الكلم باعتبار الهيئات الّتي تعرض لها من الحركات والسّكنات وتقديم بغض الحروف على بعض وتأخّره عنه، باختلاف الهيئات"[2].

إنّ ما ذهب إليه (التّفتازاني) هو نفسه ما ذهب إليه (ابن جنّي) في نظرتهما إلى أنّ التّصريف يقوم على أسس منهجيّة تقوم على التّمرّن، وبخاصّة إذا تعلّق الأمر بأهل الصّناعة/ الحرفيّون. ومن هنا نخلص إلى التّرسيمة الآتية:

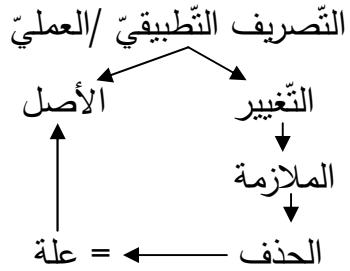

ومن الصّرفيين الّذين أفردوا جزءا آخر في الكتاب مسائل صرفيّة وفصّلوا فيها وأكثروا فيها الشّرح الإمام (جار الله الزّمخشري) (538هـ) في كتابه (المفصل)؛ حيث ذكر فيه أربعة أقسام:

[1] عثمان بن جنّى، التّصريف الملوكي، ص5.

[2] التفتازاني، شرح مختصر التّصريف العزيّ في فنّ الصرف، ص25.

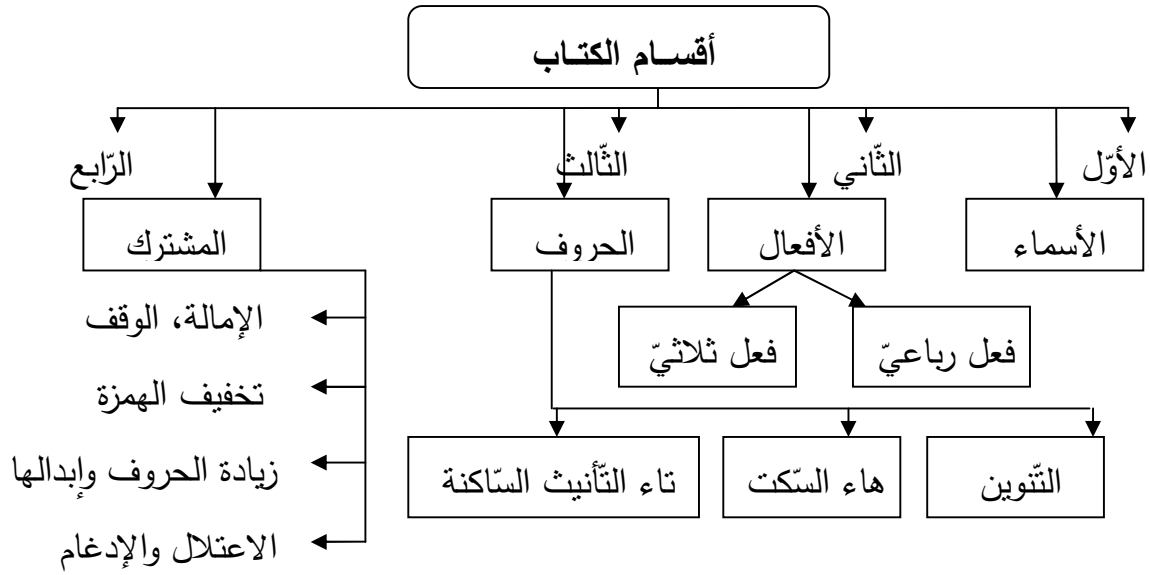

ونلحظ من التّرسيمة أنّ القسم الآخر من الكتاب ضمّ جزءاً كبيرا من مباحث الصّرف؛ حيث سمّاه: (قسم المشترك) وبعدها ذكر أصناف هذا القسم؛ قائلا: "المشترك نحو الإمالة والوقف وتحقيق الهمزة والتقاء السّاكنين ونظائرهما؛ ممّا تتوارد فيه الأضرب الثّلاثة أو اثنان منها وسنورد في هذا القسم على نحو التّرتيب المارّ في الأقسام الثّلاثة "[1] أمّا في القسم الأوّل من الكتاب: فقد عرض إلى مباحث تختصّ بـ:

- الاسم المجموع – أصناف المتصلة بالأفعال – المصدر؛
- المصغّر – أصناف الاسم الثّلاثيّ – اسم الفاعل؛
- المنسوب – أصناف الاسم الرّباعيّ – اسم المفعول؛
- أصناف الاسم الخماسي – الصّفة المشبّهة.

وأمّا بخصوص القسم الثّاني فعرض فيه (الزّمخشري) بعض مباحث التّصريف:

- هاء السّكت؛
- شين الوقف؛
- تاء التّأنيث السّاكنة.

[1] محمود بن عمر جار الله أبو القاسم الزّمحشري، المفصّل في علم العربيّة، ط1. بيروت: 2006، المكتبة العصريّة، ص286.

وعليه؛ نخلص إلى أنّ (الزّمخشري) في كتابه (المفصّل) قد استطاع أن ينضمّ مباحث التّصريف تنظيما جديدا متبّعا منهجيّة (ابن جنّي) في شرح كتاب المازني (التّصريف). ثمّ يأتي من بعده (ابن الحاجب) (646هـ) في كتابه (الشّافية في علم التّصريف) وهو كتاب منظّم ومحكم فصل فيه المؤلّف تفصيلا، وذكر في مقدمة كتابه إلى أمر أساس هو أنّ النّحاة في تفكيرهم شرعوا في النّحو من خلال وصف أبنية تراكيبها، ومن بعد ذلك شرعوا في الاهتمام بأبنية هيئاتها؛ لذا فقد سمّى علم التّصريف "بعلم الاشتقاق" حيث يقول في مقدّمة كتابه: "وبعد فقد عُنِي النّحاة منذ بدا التّفكير في وضع قواعد العربيّة بوصف أبنيتها تمنياتهم بوصف تراكيبها واستطاعوا أن يخرجوا في وقت مُبْكِر بقياسات لهذه الأبنية في ما يتّصل بهيئتها وما يعربها من تغيّرات، ونشأ بهذا إلى جانب علم النّحو علم يسمّى علم الاشتقاق "[1]. والمتمعّن في الكتاب وأقسامه؛ يلحظ أنّه فريد في نوعه؛ كونه كشف الغموض عن مصطلح في التّصريف وما يهتم به؛ حتّى إنّه يرى أنّ هذا العلم لّما استوى على مبادئ وأصوله وظهر فنّ جديد يسمّى (بفن التّصريف) وهذا ما صرّح به قائلا: "وقد مضى النّحاة في صنيعهم هذا يبنون من المعتلّ ما لم تتكلّم العرب به قائلين: إنّ المشتغل بهذه الأبنية يحكم صنعة الإعلال والإدغام. ونشأ بذلك فنّ جديد عُرِف في أوّل الأمر بعلم التّصريف "[2]. وهنا يشترك (ابن الحاجب) مع (ابن جنّي) في أنّ علم التّصريف علم عمليّ تطبيقيّ يخضع للتّمرّن والتفنن والتقليب في النّظر.

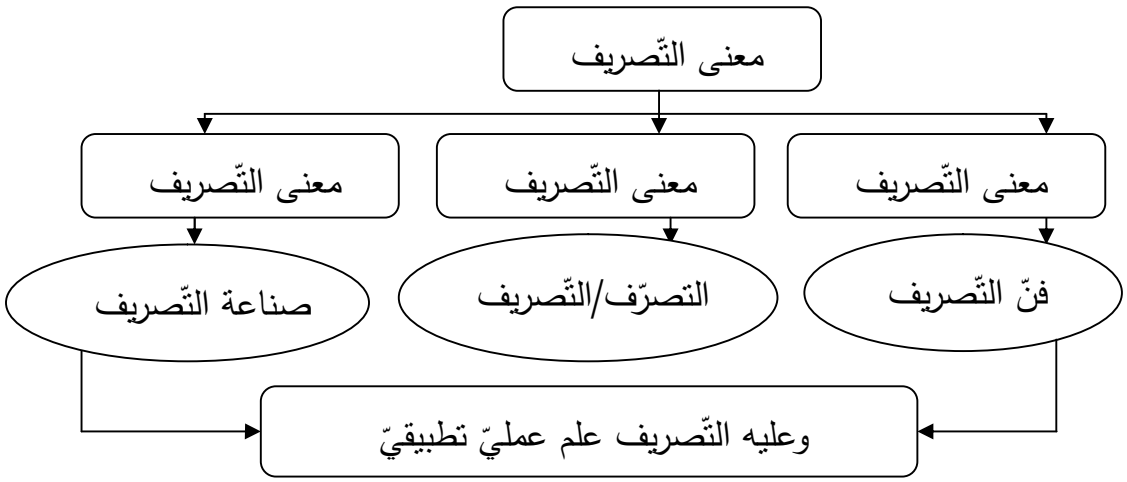

[1] جمال الدّين أبو عمر ابن الحاجب، الشّافية في علم التّصرف، ط1. بيروت: 1995، دار البشائر الإسلاميّة، ص7.

[2] المرجع نفسه، ص7.

ويوضّح المخطّط التّقارب القائم بين (ابن جنّي) الّذي أعطى خطوة –من خلال شرحه لكتاب المازني– للدّرس الصّرفيّ، وبين (ابن الحاجب) الّذي طوّر هذا الدّرس بكتاب منفرد يمتاز بالتّدقيق، وحسن التّرتيب للموضوعات؛ لذا نلحظ تقاربا بين (ابن جنّي) و(ابن الحاجب) حتّى إنّ (ابن الحاجب) ذكر هذا في كتابه، ممّا يدلّ على أنّ ثمة تقارباً بينهما، إذ إنّه ذكر هذا الفرق بين علم النّحو وعلم الاشتقاق (التّصريف) بقوله: "ولكن أمام علمين فقط هما: علم النّحو وعلم الاشتقاق، الأوّل يعنى بكيفيات التّراكيب، والثّاني بالأبنية المسموعة ذوات الأصول، وما عرض لها من تغييرات، وقد وازن (ابن جنّي) بين التّصريف والاشتقاق من جهة، وبينه وبين النّحو من جهة أخرى، فذكر أنّ التّصريف والاشتقاق تجيء بهما المادّة على وجوه شتّى، وأنّ التّصريف والنّحو يقال فيها ما لم يُسمع على ما سُمع"[1].

وحريّ بالبيان أنّ الكتاب حوى على أبواب الدّرس الّصرفيّ، وقد جاءت منظّمة تنظيما محكماً متناسقا استهلّها بتعريف التّصريف، وبعدها أنواع الأبنية ثمّ تعريف الميزان الصّرفيّ، وأبواب أخرى أذكر منها:

– القلب المكاني؛

– أبنية الاسم الخماسيّ – الثّلاثي – الرّباعيّ، وذكر حينها ما ينضوي تحتها من معان؛ حيث ذكر (اسم المرة) وغيرها؛ حيث يقول: "والمرَّة من الثّلاثيّ المجرّد ممّا لا تاء فيه على (فعْلَةٍ) نحو: ضَرْبَة، قَتْلة، وما عداه على المصدر المستعمل، نحو إنافة، فإن لم تكن تاءً زدتها. وأتيته إتيانة، ولقية، شاذّ "[2] كما نجد (ابن عصفور) (669هـ)، من خلال كتابه (الممتع في التّصريف) وهو كتاب قيّم وكنز وفير في علم التّصريف. ولأهمية هذا الكتاب وقيمته العلميّة قام (أبو حيان الأندلسيّ) بتلخيصه وسمَّاه: (المبدع في التّصريف) حيث شغف به شغفا كبيرا؛ إذ يقول: "ولمّا كان كتاب (الممتع) أحسن ما وضع في هذا الفنّ ترتيبا وألخصه تهذيبا، وأجمعه تقسيما، وأقربه تفهيما

[1] ابن الحاجب، الشّافية في علم التّصرف، ص8.

[2] المرجع نفسه، ص299.

قصدنا في هذه الأوراق ذكر ما تضمنه من أحكام بأخص عبارة وأبدع إشارة، يشرف النّاظر فيه على معظمه في أقرب زمان... وسمّيته المبدع الملّخص من الممتع"[1].

ويتّضح من قول (أبي حيّان) أنّ (ابن عصفور) قد أبدع في هذا الكتاب إبداعا، وفصّل فيه إمتاعا؛ ومن هنا فهو ينماز بـ:

- التّبسيط والتّدليل بالأمثلة والشّواهد؛
- كثرة مسائل التّمرين.

واللاّفت للانتباه أنّ الكتاب ورد منظّما، ومرتّبا ترتيبا دقيقا بداءة من (ذكر شرف علم التّصريف وبيان مرتبته في علم العربيّة) وهو عنوان لافت للانتباه، ممّا يدلّ على أنّ (ابن عصفور) كان شغوفا بهذا العلم وأهميته كذلك للّذين ينشغلون بهذا العلم؛ حيث يقول: "التّصريف أشرف شطري العربيّة وأعظمهما؛ فالّذي يبيّن شرفه احتياج جميع المشتغلين باللّغة العربيّة، ألا ترى أنّه قد يؤخذ جزء كبير من اللّغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلاّ من طريق التّصريف"[2].

إنّ التّصريف عند (ابن عصفور) من أشرف العلوم؛ كونه مهمّا للنّحويّ واللّغويّ فالكلّ يستفيد منه ويتمتع؛ لذا فقد استهل كتابه بباب (تبين الحروف الزّوائد) كون هذا الباب رئيساً لمباحث أخرى في هذا العلم، فبدأ بالكل ليصل إلى للجزء وما يتفرّع منه، يقول: "والأدلة الّتي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها، وإنّما بدأنا بهذا القسم؛ لأنّه يبنى عليه معرفة التّصغير والتّكبير اللّذين جرت عادة النّحويّين بذكرهما قبل الخوض في علم التّصريف"[3].

وتجدر الإشارة إلى أنّ (ابن عصفور) فصل ما بين التّصريف والاشتقاق؛ كونه يرى أنّ كلا منهما يدخل ضمن (الزّوائد والأصليّة) فـ(ابن عصفور) يرى بأنّ التّصريف غير الاشتقاق فيما بعد يقول: "أمّا الأدلّة، الّتي يعرف بها الزّائد من الأصل فهي الاشتقاق، والتّصريف والكثرة واللّزوم ولزوم حرف الزّيادة البناء؛ وكون الزّيادة لمعنى، والنّظير، والخروج عن النّظير والدّخول في أوسع البابين

[1] محمد بن يوسف بن علي المعروف بأبي حيان الأندلسيّ، المبدع في التّصريف، تح: عبد الحميد السّيّد، ط1. الكويت: 1982، دار العروبة، ص29.

[2] ابن عصفور، الممتع في التّصريف، ص28.

[3] المرجع نفسه، ص39.

عند لزوم الخروج عن النّظير، أمّا الاشتقاق منها فينقسم إلى قسمين: اشتقاق أصغر، واشتقاق أكبر[1]".

وعليه؛ فيكون الاشتقاق عند (ابن عصفور) جزءا من التّصريف؛ بل مستكن فيه ومأخوذ منه وفرع له.

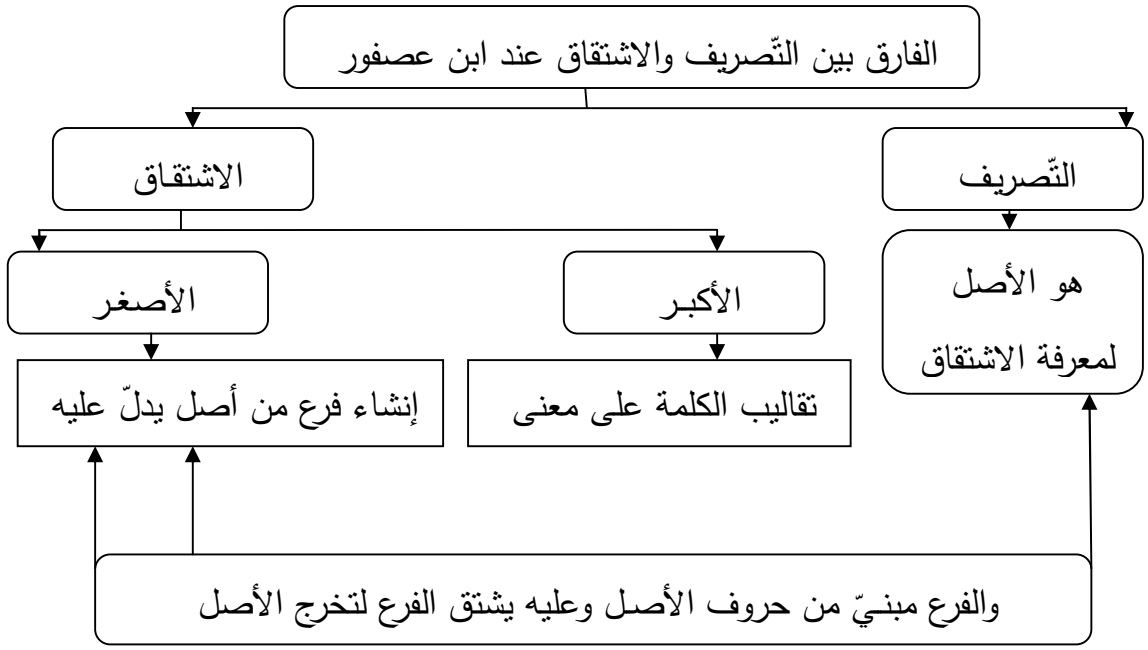

وعليه؛ فنستنتج أنّ (ابن عصفور) جعل الاشتقاق جزءاً من التّصريف؛ لأنّ الكلمة قد تشتقّ منها وهي فرع، وما وجد الفرع إلاّ لأنّ الأصل كان موجوداً لإثبات الفرع فيه. وعليه قاعدة الأصل في النّظريّة الصّرفيّة، تقوم على النّوع المشتقّ منه، وينتج عندنا الآتي:

[1] ابن عصفور، الممتع في التّصريف، ص40.

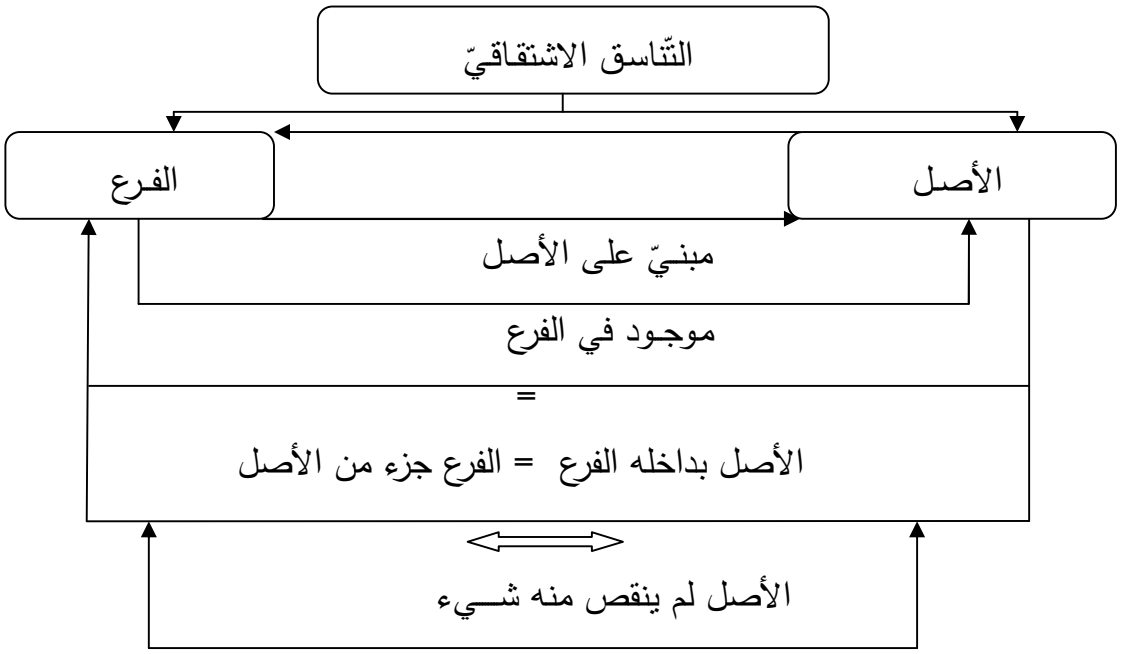

وتوضح التّرسيمة أنّ الفرع مشتق من الأصل، والأصل لا يمكنه أن ينفكّ عن الفرع ما دام أنّه بداخله، أضف إلى أنّ الفرع مبنيّ على حروف الأصل، وكان معنى الأصل موجودا بداخله، فكيف يمكن أن ينقص من الأصل؟ فهذا غير حاصل.

وتجدر الإشارة إلى أنّ النّحاة الّذين ذكرناهم سابقا؛ كانوا قد ألّفوا في النّثر لا نظم؛ أيْ أنّ مؤلّفاتهم في الدّرس الصّرفيّ كانت عبارة عن منثور، ومن بينهم (ابن مالك) (657هـ) من العلماء الّذين ألّفوا في النّظم، من خلال (ألفيته) في النّحو والصّرف) وهو عالم قد له شأو كبير في عصره يقول فيه (الذّهبي): "صرف همّته إلى إتقان لسان العرب؛ حتّى بلغ فيه الغاية، وحاز فضل السّبق، وأزكى على المتقدّمين، وكان إماما في القراءات وعللها، وصنف فيها قصيدة دالية مرموزة في مقدار الشّاطبية، وأمّا اللّغة: فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والإطلاع على وحيثيتها، وأمّا النّحو والتّصريف، فكان فيه بحرا، لا يجارى وخبرا لا يبارى، وأمّا أشعار العرب الّتي يستشهد بها على اللّغة والنّحو: فكان الأئمة الأعلام يتحيّرون منه ويتعجّبون من أين يأتي بها، وكان نظم الشّعر سهلا عليه، هذا ما هو عليه من الدّين المتين وصدق اللّهجة وكثرة النّوافل وحسن السّمت وكمال العقل والوقار والتّؤدة وروى عنه النّووي وغيره"[1]. وقد تكلّم في ألفيته عن أبواب كثيرة تخصّ الدّرس الصّرفيّ، فقد أفرد الجزء الأخير من الكتاب ما يتعّلق بالصّرف؛ كالمقصور، والممدود وجمع

[1] الذّهبي، الصّرفيّ خبر من غبر، تح: زعلول محمد العيد، ط1. بيروت: 1985، دار الكتب العلميّة، ج3، ص407.

التّكسير، والإمالة، والأبنية، والإبدال، كما تحدّث عن التّصريف والمواضع الّتي يتضمّنها، ثمّ عرّج إلى تعريف هذا العلم، وبما يختصّ به؛ حيث يقول معرّفاً التّصريف بأنّه: "علم يبحث فيه عن أحكام بنية الكلمة العربيّة، وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك "[1]. يتبيّن من هذا القول أنّ علم الصّرف يبحث أصالة الحروف وزيادتها وإعلالها؛ أي يبحث في البنية الشّكليّة الخارجيّة للوحدة الصّرفيّة.

2. المنهج العلميّ للنّظريّة الصّرفيّة: نقصد به الطّريقة الّتي انتهجها علماء الصّرف؛ حتّى وصلوا لهذه القواعد الصّرفيّة المعروفة في علم الصّرف؛ لأنّ تطوّر العلم وانتشاره إنّما يكون باتّخاذ منهجيّة دقيقة وعلميّة، والمتتبع لقواعد تطوّر علم الصّرف بحسب المؤلفات الّتي ألفت في هذا العلم، يلحظ أنّ كلّ عالم من العلماء يتّخذ منهجيّة معيّنة في كتابه؛ بحيث تمتاز عمّا قبلها، وإمّا أن تكون على المنهجيّة نفسها للّذين سبقوه، وسنبيّن المنهج المتّبع من خلال بعض المباحث المشهورة في كتب الصّرف؛ لأنّ الإلمام بها جميعا ليس بالأمر السّهل، ولكن المشهور منها:

1.2. نظريّة الميزان الصّرفيّ (فَعَلَ): إنّ المتأمّل في الدّرس الصّرفيّ، والدّارس له يلحظ أنّ العلماء كانوا دقيقين في هذا المبحث العظيم، والجليل في الدّرس الصّرفيّ؛ كونه يعدّ أصلا رئيساً في علم الأصل؛ بل إنّه هو الصّرف ذاته؛ لأنّ مصطلح الميزان الصّرفيّ موجود في كلّ صناعة، فلا يمكن أن نتصوّر بائعا يبيع دون ميزان، وكذا الأمر حاصل عند علمائنا الذين اهتموا بهذا العلم؛ فعلماء الدّرس الصّرفيّ اهتمّوا ببنية الكلمة وما تتألف عليه الكلمة من حروف؛ لذا درسوا وركّزوا على هيئة الكلمة وجعلوها محل الدّراسة.

ومن هذا المنطلق اتّخذوا معيارا سمّوه: (الميزان) ويذكر الصّرفيّون "أنّ صناعة التّصريف شبيهة بالصّياغة؛ فالصّائغ يصوغ من الأصل الواحد أشياء مختلفة، والصّرفيّ يحوّل المادّة الواحدة إلى صور مختلفة؛ لذلك احتاج الصّرفيّ في عمله إلى ميزان يعرف به عدد حروف الكلمة وترتيبها،

[1] بهاء الدّين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية الإمام بن مالك، تح: يوسف الشّيخ محمد البقاعي، د.ط. بيروت: 2003، دار الفكر، ج2، ص550.

وما فيها من أصول وزوائد وحركات وسكنات، وما طرأ عليها من تغيير، كما احتاج الصّائغ إلى الميزان ليعرف به مقدار ما يصوغه "[1].

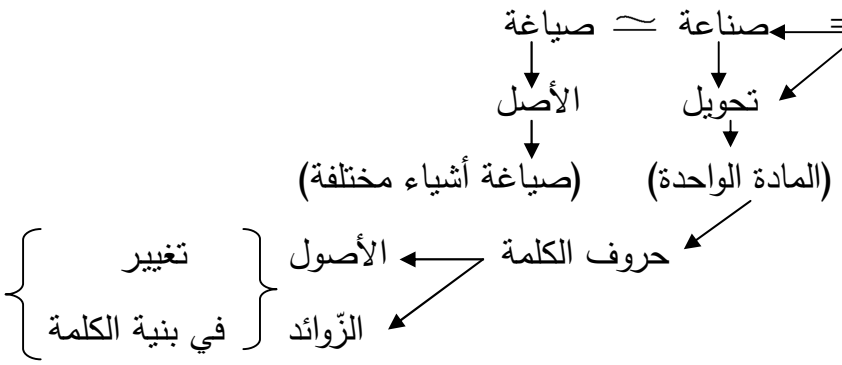

وعليه؛ فيكون الميزان الصّرفيّ قالباً أصليّاً تحتكم إليه الكلمة من حيث إثباتُ أصالتها أو زيادتها؛ فالصّرفيّ عندما يزن الكلمة في قالبها الأصليّ المخفّف عليه؛ يستطيع معرفة أصالة الكلمة؛ أيْ: يعرف الأصل من الزّائد، وهذا ما نجده عند (السّيوطي) في تعريفه للميزان؛ حيث يقول "يوزن أوّل الأصول بالفاء، وثانيها بالعين، وثالثها باللاّم "[2]. من أجل هذا وزنوا الكلمة بميزانها الّصحيح على وزن (فَعَل) ثمّ قاسوا الأسماء بعد ذلك على ما ذهب عليه (السّيوطيّ) وهو في معرض الحديث عن وزن الفعل بهذه الصّيغة؛ حيث يقول: "اصطلح النّحويّون أن يزنوا بلفظ الفعل، لمّا كان الفعل يعبّر به عن كلّ فعل، وكانت الأفعال لها ظهور الزّيادة والأصالة بأدنى نظر، ثمّ حملوا الأسماء عليها في أن وزنوها بالفعل فكان أقلّ ما تكون عليه الكلمة التي يدخلها التّعرف ثلاثة أحرف فجعلوا حروف الفعل مقابلة لأصول الكلمة"[3].

إذاً الوزن الفعليّ أو الاسميّ قائم على أساس (المقابلة) فالأصل يقابل الأصل، وما يزيد يؤخذ عليه بزيادة عن الأصل فلو قلنا مثلا: نظم ⟵ فَعَل، فالكلمة بناؤها ثلاثي، وعليه يقابلها الوزن الأصليّ الصّحيح وهو (فَعَل).

نَـظَـمَ		
فَـ	عَـ	ـلَ

[1] خديجة الحديثي، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، ط1. بغداد: 1965، مكتبة النّهضة، ص87.

[2] جلال الدين السّيوطي، همع الهوامع في جمع الجوامع، ج1، ص409

[3] المرجع نفسه، ص409.

فتقابل (النّون) فاء (فعل) و(الظاء) عينة و(الميم) لام الفعل، من الوزن، وهنا الدّقة العلميّة في الميزان الصّرفيّ؛ لأنّه قد يسأل، كيف اهتدى العربيّ لوضع هذا الوزن دون غيره من الحروف (فعل)؟ بمعنى أنّه وجد هذه الحروف فقط؟ أم أن فيها سرّا؟ ولعلّ الإجابة على هذا السّؤال مبنية على المنطق ليس إلاّ؛ لأنّ هذه الجهود الّتي بذلها العلماء إنّما هي مبنية على الاستقراء، أضف إلى أنّهم تتبّعوا كلام العرب فوجدوه مبني على هذه الأحرف الثّلاثة الصّحيحة؛ لذا نجد جلّ العلماء الّذين تناولوا أبواب الصّرف يُفْرِدون عنوانا بـ (أنواع الأبنية) ويذكرون أنّ أبنية الفعل ثلاثية ورباعية فاختاروا من الثّلاثيّ الأحرف الصّحيحة المتداولة يقول (ابن الحاجب) في شافيته: "وأبنية الاسم الأصول ثلاثيّة ورباعيّة وخماسيّة، وأبنية الفعل ثلاثية ورباعيّة "[1].

وبعدما ذكر أبنية الفعل والاسم عرّج إلى تعريف الميزان الصّرفيّ بذكر حروفه قائلا: "ويعبر عنها بالفاء والعين واللاّم، وما زاد بلام ثانية وثالثة، ويعبر عن الزّائد بلفظة، إلا المبدل من تاء الافتعال فإنه بالتاء وإلا المكرر للإلحاق أو لغيره"[2].

ويمكننا أن نقول: إنّ نموذجة الوزن (فَعَل) مستنبطة من الواقع العربيّ من خلال الاطّراد والبحث؛ فالعلماء بحثوا واستنقصوا في الكلام العربيّ ثمّ في ما بعد خلصوا إلى نتيجة وهي أن الكلمة العربيّة في أصلها تقوم على وزن صحيح متواتر وهو (فعل).

وترى (خديجة الحديثي) أنّ سبب تسمية (الفعل) على هذا الوزن؛ "فلأنّ لفظ (فَعَل) صيغ لبيان الهيئة المشتركة أو الوزن المشترك بين الكلمات بالصّفة الّتي يقال لها: الوزن، فكما أنّ الوزن الّذي تستعمله السّلع مقدار معين"[3].

وذكرتْ في موضع آخر أنّ سبب التّسمية يعود لمخرج الحروف الثّلاثة؛ فتقول في نصّ طويل: "ألّفوا الميزان من ثلاثة أحرف؛ لأنّ الكلمات الثّلاثيّة الأصول أكثر استعمالا من غيرها في الكلام، ولأنّهم لو جعلوه رباعيّا أو خماسيّا لاضطروا إلى حذف حرف أو اثنين عند وزن كلمة رباعية أو ثلاثية، ولذلك آثروا أن يجعلوا الميزان ثلاثة أحرف... وجعلوا (ف ع ل) ميزانا لهم؛ لأنّ مخارج الحروف ثلاثة وهي: الحلق واللّسان والشّفتان، فأخذوا (الفاء) من الشّفة و(العين) من الحلق

[1] ابن الحاجب، الشّافية في علم التّصريف، ص6

[2] المرجع نفسه، ص6 .

[3] خديجة الحديثي، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، ص88.

و (اللام) من اللّسان؛ ولأنّ الفعل أعمّ الأحداث؛ إذ يصدق على كلّ حدث أنّه فعل، وقد سمّوا لذلك الحرف المقابل للفاء، وهو الحرف الأوّل من الكلمة المجرّدة (فاء الكلمة) والحرف المقابل للعين (عين الكلمة) والحرف المقابل للام (لام الكلمة) والتزموا في الميزان أن تقابل أحرفه بالحركات والسّكنات الّتي جاءت عليها أحرف الكلمة الموزونة نفسها "[1].

إنّ تفسير الباحثة منطقيّ؛ لأنّ مرجعه الاستعمال والمخرج الصّوتيّ، أضف إلى أنّ هذه الحروف استعمالها شائع ومطّرد في الكلام العربيّ، والعجيب أنّ هذا الوزن، صِيغت منه أبواب أخرى في النّحو؛ كالأفعال الخمسة (يفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين) وهي اختيار ربّما لم يكن عبثا أو اعتباطا ربّما قاسوه على النّحو كذلك، وما وقع منه في تركيب الجملة الفعليّة:(ج ف= ف+ فا+ مف) حيث إنّ الجملة الفعليّة مختارة على وزن الفعل ثمّ زِيدَ عليها ما زيد؛ حتّى تكوّنت الجملة الفعليّة في تركيبها.

إنّ ما ذهبت إليه الباحثة (خديجة الحديثي)- في نظرتها لاختيار الصّرفيّين لهذا الوزن بالضّبط- يتقارب مع ما ذهب إليه (عبد الخلق عضيمة) إذ يرجئ سبب اختيار الصّرفيّين لهذا الوزن إنّما يعود لثلاثة أمور؛ فقد قال مصرّحا: "آثر الصّرفيّ أن يكون ميزانه من حروف: (ف ع ل) لأمور:

- الّذي يطرد فيه التّغيير، ويكثر هو الفعل والأسماء؛
- مادّة (ف ع ل) أشمل المواد وأعمّها، فكلّ حدث يسمّى: فعلا؛
- مخارج الحروف الثّلاثة: الحلق واللّسان، والشّفتان؛ فأخذوا من كلّ مخرج حرفا: الفاء من الشّفة، والعين من الحلق، واللاّم من اللّسان، وكان الميزان ثلاثياً؛ لأنّ الثّلاثيّ أكثر الألفاظ العربيّة؛ ولأنّه لو كان رباعيّا أو خماسيّا ما أمكن وزن الثّلاثيّ به إلا بحذف حرف أو اثنين والزّيادة أسهل من الحذف "[2].

واللاّفت في الصّيغة الّتي اختارها العلماء أنّها ثلاثيّة؛ أي: أنّ بناءها قائم على ثلاثة أحرف وهذا يدلّنا على أنّها كثيرة الاستعمال في كلام العرب؛ فالعلماء حينما تتبّعوا كلام العرب لحظوا هذا

[1] خديجة الحديثي، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه ص88.

[2] محمد عبد الخالق عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، ط2. القاهرة: 1999، دار الحديث، ص35.

البناء متداولا على ألسنتهم؛ فجعلوه قالبا معياريّا يحكم الأبنية العربيّة، وقد أشار (ابن جنّي) إلى هذه المسألة بقوله: "فإنْ قال قائل: فَلِمَ كانت الثّلاثيّة أكثر أبنية؟ فالجواب: أنّه إنّما كثر تصرّف ذوات الثّلاثة في كلامهم؛ لأنّها أعدل الأصول، وهي أقلّ ما يكون عليه الكلم المتمكّنة: حرف يبتدأ به وحرف يحشى به، وحرف يوقف عليه. ويدّلك على تمكّنها أنّهم يصرّفون منها ما كان معرفة مؤنّثا إذا سكن وسطه نحو: (هِنْد وجمل) فصرفهم إيّاه مع أنّ فيه علتين ثقيلتين وهما التّعريف والتّأنيث دلالة على خفّته، ألاَ ترى أنّ الخفّة فيه عادلت أحد السّببين؛ فانصرف الاسم؛ فلذلك كثرت أمثلة الثّلاثي "[1].

وحريّ بالبيان أنّ نظريّة الميزان الصّرفيّ في تقعيد النّظريّة الصّرفيّة قد بنيت على مبدأ الثّنائيّة بين (الأصل والفرع) باعتبار أنّ الميزان الّذي اختاره الصّرفيّون لهذه الظّاهرة مبنيّ على ما هو أصلي في الكلمة وما هو زائد/ فرعيّ عنه؛ لذا نجد (عمر بوحفص الزّموري) يعرّف الميزان الصّرفيّ على أساس الأصليّة والفرعيّة قائلا: "ويسمّى أوّل الأصول فاء، وثانيها عينا وثالثها ورابعها وخامسها لامات، لمقابلتها في الوزن بهذه الأحرف "[2].

وتجدر الإشارة إلى أنّهم بنوا الميزان الصّرفيّ ضمن الأصل والزّائد من خلال (المنصف) حيث نجده يبيّن قاعدة الميزان الصّرفيّ عند شرح قول (أبي عثمان المازني) قائلا: "وقول أبي عثمان: كم يكون عددهما في الأصل، وما يزاد فيهما عن الأصل؟ قال أبو الفتح: اعلم أنّه يريد بقوله الأصل: الفاء والعين واللاّم، والزّائد ما لم يكن فاء ولا عينا ولا لاما، مثال ذلك قولك: ضرب، فالضّاد من ضرب فاء الفعل، والرّاء عينه، والباء لامه، فصار مثال: ضرب: فعل فالفاء الأصل الأوّل، والعين الأصل الثّاني، واللاّم الأصل الثّالث؛ فإذا ثبت ذلك، فكلّ ما زاد على الضّاد والرّاء والباء، من أوّل الكلمة أو وسطها أو آخرها فهو زائد، ومعنى الزّائد أنّه ليس بفاء ولا عين ولا لام "[3].

ومن هذا المنطلق نستنتج الميزان الصّرفيّ في النّظريّة الصّرفيّة؛ لأنّه:

---

[1] عثمان بن جنّي، التّصريف الملوكي، ص31 فما بعدها.

[2] عمر بوحفص الزّموري، فتح اللّطيف في التّصريف على البسط والتّعريف، د.ط. عين مليلة– الجزائر: د.ت، دار الهدى، ص76.

[3] عثمان بن جنّي، التّصريف الملوكيّ، ص11.

– تمييز بين الأصول والفروع/ الزّوائد؛

– أصل الاشتقاق؛ حيث يعمل على مبدأ تقابل الأصول؛

ولقد عمل الصّرفيّون على تتبّع الكلمة ودراسة ميزانها الصّرفيّ، وعرفوا أنّه يبين عن الأصول الواردة في الكلمة وما تدلّ عليه؛ لأنّ الكلمة إذا زيد فيها حرف من الحروف؛ فلا شكّ أنّ الكلمة ستفقد دلالتها، ولربّما ستخرج عن المعنى الّذي قد وضعت فيه من الأساس؛ فلو أخذنا مثلا كلمة(مشروح) وهي على وزن (مَفْعُول) فهي تدلّ على معنى في الشّرح، ولكن لو نظرنا إلى الكلمة سنجد أنّها مزيدة بحرفين: الميم والواو، فلو حذفنا حرف (الميم) ستصبح الكلمة (شْروح) وحينها نلحظ أنّنا بدأنا بالسّاكن وهو لا يُقْبل في عُرْف اللّغة؛ لأنّ العربيّة لا تبدأ بالسّاكن؛ وهنا إشارة إلى ذكاء العلماء في ضبطهم لمنهج الميزان الصّرفيّ؛ فالكلمة تدلّ على معناها من حيث زيادتها؛ لأنّ بعد الحذف لا تدلّ على شيء، وقد تنبّه (ابن جنّي) لهذه المسألة قائلا: "وليس يعنون بقولهم زائد أنّه لو حذف من الكلمة لدلّت بعد حذفه على ما كانت تدلّ عليه وهو فيها، ألا ترى أنّ الألف من (ضَارِب) زائدة فلو حذفتها فقلت: ضَرِب لم يدلّ على اسم الفاعل بعد الحذف، كما كان يدلّ عليه قبل الحذف، وكذلك قولهم: مضروب، لو حذفت الميم والواو لم يكن ما بقي من الكلمة دالاّ على اسم المفعول، كما يدلّ عليه (مَضْرُوب) بكماله؛ بل لم يمكن النّطق بهذه الكلمة وما أشبهها بعد حذف الميم؛ لأنّ الضّاد بعدها ساكنة. والابتداء بالسّاكن ممتنع كما تعلم"[1]. وإذا ما أمعنا قليلا في الصّرف والميزان الّذي اتّخذه العلماء سبيلا للدّرس الصّرفيّ نلحظ أنّنا سندخل في فلسفة العربيّ في بناء الدّرس الصّرفيّ؛ لأنها بحقّ لنظريّة جديرة بالتّفلسف؛ أي إثارتها أقصد؛ لأنّ الواقع الّذي انطلق منه العربيّ منطلق كينونته آنذاك.

2.2. نظريّة الأصل والفرع: كثيرا ما يذكر الصّرفيّون مصطلح الأصل ويعبّرون عندها بالجذر والفرع وهو المزيد، وهذا راجع إلى القواعد الصّرفيّة الّتي سنّها العلماء في هذا العلم وقد يتّضح من خلال ضبط العلماء القاعدة الصّرفيّة أنّه كلّ من وافق الميزان الصّرفيّ أو القالب المعياريّ؛ فهو الأصل. وكلّ ما خرج عنه فهو الفرع؛ رغم أنّ الفرع وجد بوجود الأصل؛ لأنّ الأصل هو من ضبط القاعدة الصّرفيّة: إذ من خلالها عرفنا الفرع.

[1] عثمان بن جنّي، التّصريف الملوكيّ، ص11 فما بعدها.

ويظهر التّناسق العلميّ في نظريّة الأصل والفرع من خلال الميزان الأصليّ للأبنية؛ فكل ما خرج عن الأصل فهو شاذّ في الصّيغة الصّرفيّة؛ لذا اعتبر علماء الصّرف أنّ الثّلاثيّ هو الأصل، وكلّ ما ينشطر عنه فهو تابع له؛ كالرّباعي والخماسي؛ فنجد (أبا حيان الأندلسيّ) يتحدّث عن الميزان الصّرفيّ بذكره للمثيل؛ بمعنى أنّ كلّ حرف يقابله الأصل من الكلمة؛ حيث يقول: "قابل الأصول بالفاء والعين واللامّ على التّرتيب؛ فإن لم تَفْنَ الأصولُ كرّرت اللاّم؛ حتّى تفنى، والزّوائد إن لم تكرّر في لفظ الأصل بقيت في المثال أو تكرّرت وزنتها بالحرف الموزون به الأصل"[1].

ويبدو أنّ (ابن جنّي) في كتابه (المنصف) شرح قضيّة الأصل في (باب الأسماء والأفعال) حيث تناول في هذا الباب مسألة الأصل من الحروف والفرع لها؛ بمعنى كيف نعرف الأصل عن الزّائد؛ حيث يقول: "أوّل ما في هذا أنْ يسأل فيقال: لم يذكر الحروف في هذا الموضع مع الأسماء والأفعال؟ وما السّبب في ذلك؟ والجواب: أنّه إنّما قصد أن يمثّل الأسماء والأفعال؛ ليرى أصلها من زائدها؛ لأنّها ممّا يصرف ويشتقّ بعضها من بعض، والحرف لا يصحّ فيها التّصريف والاشتقاق؛ لأنّها مجهولة الأصول"[2].

ولم يذكر (ابن جنّي) في شرح كتاب (التّصريف) لـ(أبي عثمان المازنيّ) عن الأسماء والأفعال من حيث أصلها بل فصل عنوانا بـ(الأصل والزّائد)، وذكرها هنا نظريّة الميزان الصّرفيّ؛ كونها الأساس في هذا العلم؛ بل هي الأصل في علم الصّرف؛ حيث يقول: "أعلم أنّه إنّما يريد بقوله لأصل: (الفاء والعين واللاّم) والزّائد ما لم يكن فاء ولا عينا ولا لاما مثال ذلك قولك: ضَرَبَ فالضّاد من ضرب فاء الفعل، والرّاء عينه والباء لامه؛ فصار مثال: ضَرَبَ (فَعَلَ) فالفاء الأصل الأوّل والعين الأصل الثّاني، واللاّم الأصل الثّالث؛ فإذا ثبت ذلك، فكلّ ما زاد على الضّاد والرّاء والباء من أوّل الكلمة أو أوسطها أو آخرها؛ فهو زائد"[3].

ويتّضح من قول (ابن جنّي) أنّ الأصل يُبْنى على الصّيغة الصّرفيّة الثّلاثيّة، وهي (فَعَل) أي: التّمثيل الصّرفيّ وعليه؛ يظهر العكس/الضّد، وهو الزّائد، فكلّ ما خرج عن هذا الأصل (الفاء، العين، اللاّم) فهو زائد. وذكاء (ابن جنّي) في مسألة الأصل في النّظريّة الصّرفيّة دقيقاً وثاقبا؛ حيث

[1] أبو حيان الأندلسيّ، المبدع في التّصريف، ص140.

[2] عثمان بن جنّي، المنصف، ج2، ص8.

[3] المرجع نفسه، ص11.

إنّه ضرب لنا مثلا بالفعل: (ضَرَب) والّتي هي على بناء ثلاثيَ ذات صيغة صرفيّة أساس، وهي (فَعَلَ) فلو أننا أضفنا لهذه الكلمة حروفا أخرى؛ لتبيّن الفارق بين الكلمات؛ فمثلا: (فَتَح – فَاتِحٌ – مِفْتَاحٌ – مَفْتُوحٌ) فالأصل في الكلمة هي: (الفاء والتّاء والحاء) ثمّ تأتي الزّوائد البيَِنَة في الكلمات الأخرى:

- فَاتِح – الألف زائدة وهي اسم فاعل؛
- مِفْتَاح – الميم والألف زائدتان، وهي تدلّ على اسم آلة؛
- مَفْتُوح – الميم والواو زائدتان، وهي تدلّ على اسم مفعول.

وعليه؛ فالزّيادة تتّضح من معرفة الأصل، ويبقى الفرع الزّائد جزءا من الأصل، والظّاهر من هذه الزّوائد؛ أنّها لو حذفت لدلّت على معانٍ أخرى فوجودها تدلّ على معنى آخر تحمله تلك الصّيغة الصّرفيّة، وهنا التّناسق الحاصل في الصّيغ الأصليّة؛ بحيث الصّيغ الأصليّة الّتي وضعها العلماء، إنّما تدلّ على المعاني الدّالة؛ فالألف في اسم الفاعل (ضَارِب) تدلّ على معناها وحذفها وتحلّ بالصّيغة الصّرفيّة، وهي اسم الفاعل أضف إلى أنّها تحمل معنى آخر وهو (ضَرَب) على وزن (فَعَل) وهو وزن آخر. ولعلّ (ابن جنّي) تنبه لدلالة هذه الزّوائد في الصّيغ؛ حيث يقول: "وليس يعنون بقولهم (زائد) أنّه لو حذف من الكلمة لدلّت بعد حذفه على ما كانت تدل عليه، وهو فيها ألا ترى أنّ الألف من (ضَارِب) زائدة، فلو حذفها لقلت (ضَرَب) لم يدلّ على اسم الفاعل بعد الحذف، كما كان يدلّ عليه قبل الحذف، وكذلك قولهم: (مَضْرُوب) لو حذفت (الميم والواو) لم يكن ما بقي من الكلمة دالاّ على اسم المفعول، كما يدلّ عليه (مَضْرُوب) بكماله؛ بل لم يكن يمكن النّطق بهذه الكلمة، وما أشبهها بعد حذف الميم"[1].

إذاً (ابن جنّي) يرى أنّ الأصل هو (الفاء والعين واللام) وإذا أدخلت حرفاً آخر سيدلّ لا محالة على صيغ أخرى تحمل في مكنونها معان أخرى، ولنا مثال في ذلك:

[1] عثمان بن جنّي، المنصف، ج2، ص12.

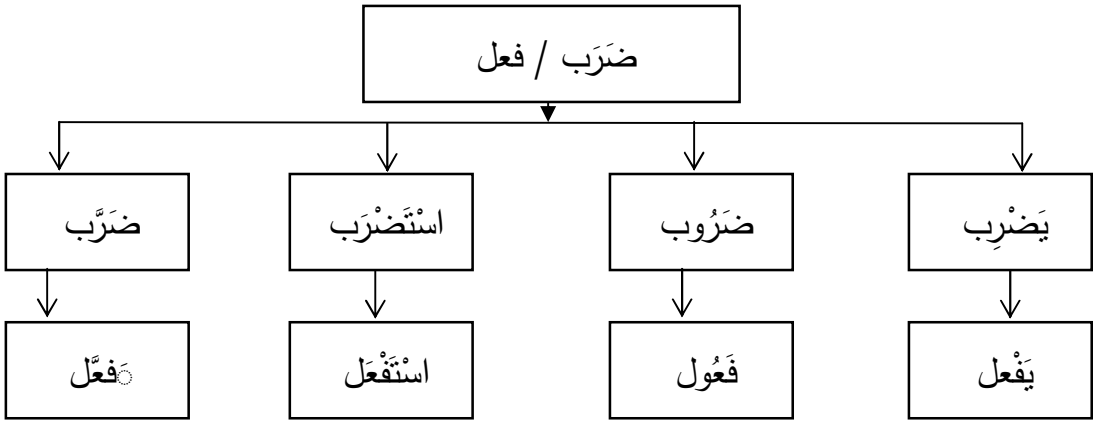

وقد أشار (ابن جنّي) إلى اختلاف هذه الصّيغ من خلال معانيها مع الإشارة إلى أنّ التّعريف فيها يقوم على الحروف الأصول، وقد أشار إلى الأصل في كتابه (تصريف الملوكي) حيث يقول: "معنى قولنا التّصريف هو: أن تأتيَ إلى الحروف الأصول؛ فتتصرّف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التّغيير... نحو قولك: (ضَرَب) فهذا مثال الماضي؛ فإن أردت المضارع قلت: (يَضْرِب) أو اسم الفاعل قلت: (ضَارِب) أو المفعول قلت: (مَضْرُوب) أو المصدر قلت: (ضَرْباً) أو فعل ما لم يسم فاعله قلت: (ضُرِب) أو أردت أنّ الفعل كان أكثر من واحد على وجه المقابلة قلت: (اسْتَضْرَب) فإن أردت أنّه كثر الضّرب وكرّره قلت: (ضرّب) كما نجد (ابن عصفور) يذكر الأصل والزّائد؛ حتّى إنّه ألف كتابه وحققه على أساس معرفة الأصل من الزّائد؛ لأنّ علم الصّرف –كما يرى هو– قائم على أساس معرفة الأصول والزّوائد؛ إذ يقول مبينا هذا: "... إلاّ أنّ أكثره مبنيّ على معرفة الزّائد من الأصليّ، فينبغي أن تبين حروف الزّيادة والأشياء الّتي تتوصل بها إلى معرفة زياداتها من أصالتها"[1].

والبيّن أنّ (ابن عصفور) ركّز في كتابه على التّغييرات الّتي تطرأ على الكلمة ودوران استعمالاتها حسب السّماع؛ لذا يرى أنّ بعض التّغيرات في الكلمة؛ أيْ: بنيتها هو الأصل، ولو استعملناه لكان ذاك، ولكن الإبدال أو الحذف أو القلب الطّارئ، ولكن العرب لم تفعل ذلك والسّبب في ذلك راجع لرفع الاستثقال الحاصل فيها؛ حيث يقول: "... نحو تغييرهم (قَوَل) إلى (قَالَ) ألا

[1] ابن عصفور، الممتع في التّصريف، ص31.

ترى أنّهم لم يفعلوا ذلك، ليجعلوه دليلا على معنى خلاف المعنى الّذي يعطيه (قَوَلَ) الّذي هو الأصل لو استعمل"[1].

وحسبنا أنْ نجد الصّرفيّين ومن بينهم (ابن عصفور) يعرضون الأصل في الأبنية، ثمّ يفسّرون هذه الظّاهرة الصّرفيّة؛ فمثلا (ابن عصفور) وهو من العلماء الّذين برعوا في علم الصّرف يضرب لنا مثلا بفعل (اتّعَد) ثمّ يوضّح لنا طريقة أصله ويعلّل ذلك؛ حيث يقول: "فنقول على هذا في (اتّعَد) وأمثاله أنه كان في الأصل (اِوْتَعَد) فحذفت الواو وأبدل منها التّاء لا لأنّ (الواو) انقلبت (تاء) وأمّا (قَامَ) وأمثاله، فيقدر أنّه كان في الأصل (قَوَم) ثمّ استحالت الواو ألف؛ لأنّها حذفت وجعل مكانها الألف"[2]. كما نجد (ابن الحاجب) يذكر الأصل، وهو يروي قصّة (لأبي علي ابن خالوية) عندما تذكر الأصل دون تغيير فيه؛ إذ يقول: "وسأل أبو عليّ ابن خالوية عن مثل (مُسْطَارٍ) من (آءَةٍ) فظنّه مُفْعَالاً وتحيّر؛ فقال (أبو عليّ): مُسْآءً، فأجاب على أصله وعلى الأكثر: مُسْتَاء"[3]. يتبيّن أنّ العرب تتكلّم بالكثرة والشّيوع، وما هو مستعمل ولا غرو في ذلك فالعَالِم بالصّرف إنّما أخذ كلام العرب ثمّ فعل له هذه الصيغ والأبنية؛ فالعلماء قاسوا بما تكلّمت به العرب، ولو أنّهم تكلّموا بغير هذه الأبنية والأصول؛ لأوجدوها ووضعوها وإلاّ فما الدّاعي أن تقول: فأجاب على أصله وعلى الأكثر.

ونجد (عبد الرّحمن بن محمد أبو البركات) يقعّد لقواعد الصّرف بالأصل، ونجاحه في باب (الحذف) والإبدال، وهذا ما ذكره في كتابه (الوجيز في التّصريف) قائلا: "وكذلك كلّ فعل كان على (فَعَلَ يَفْعِل) وفاؤه واو: فإنّها تحذف في المضارع نحو: (وَعَدَ يَعِدُ) و(وَزَنَ يَزِنُ) والأصل فيه (تَوْعِد) و(يَوْزِن) إلاّ أنّه حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة "[4]. ولكن هذه القواعد الّتي يعرضها العلماء إنّما فيها بعض الإشكال؛ فنحن نعلم أنّ الفعل حين معرفة أصله لا بدّ من إرجاعه إلى الأصل فمثلا (قَالَ – يَقُول) إذا أصلها (قَوَل) إذ مضارعها (يَقْوُل).

---

[1] ابن عصفور، الممتع في التّصريف، ص 32.

[2] المرجع نفسه، ص33.

[3] ابن الحاجب، الشّافية في علم التّصرف، ص135.

[4] عبد الرحمن بن محمد أبو البركات، الوجيز في التّصريف، تح: علي حسين البواب، د.ط. بيروت: 1982، دار العلوم ص37.

وانطلاقا ممّا سبق، نلحظ أنّ الأصول هي تلك الحروف الّتي تلزم الكلمة في كلّ موضع من مواضع تعرفها؛ فإنّ حذف شيء منها بإبدال أو حذف أو قلب تغيّرت ودخلت وعداد الزّوائد؛ لذا فالأمر الّذي تنبّه إليه الصّرفيّون هو إحداث قالب ميزانيّ، يَمِيزُ الأصل من الزّائد.

ويبقى الأصل هو الأساس في علم الصّرف؛ فالصّرفيّون استنتجوه بعبقرية فذّة، استطاعوا من خلالها وضع نمذجة صرفيّة يقاس عليها الكلام المسموع، وهي البداهة والفطنة أنْ تجعل من لا شيء شيئا؛ فيصبح قاعدة لشيء منعدم كان مكنوناً في ذهن الإنسان؛ لذا نجد (ابن يعيش) في شرح كتاب (الملوكي في التّصريف) يتفلسف في كلام العرب، ويذكر قواعد الأصل، ويميز بين ما هو أصل وما هو زائد من خلال وضع الميزان الصّرفيّ للأبنية الثّلاثيّ والرّباعيّ والخماسي؛ حيث يقول: "أنّ الأصل في الأسماء كلها الثّلاثي، وأنّ الرّباعيّ فيه زيادة حرف والخماسيّ فيه حرفان زائدان... ولذلك تزنه بالفاء والعين واللاّم، ولو كان الأمر على ما ذكر لَقُوبِلَ الزّائد بمثله...وإنّما لم يكن السّداسيّ أصلا؛ لأنّه ضعف الأصل الأوّل؛ فيصير كالمركّب: مثل (حَضْرَمَوت) فنقصوه على ذلك"[1]. ويتّضح لنا في الآخر أنّ معيار التّناسق في الظّاهرة الصّرفيّة إنّما تحتكم لشروط؛ حتّى لا يقع اللّبس في بنيتها؛ لأنّ كل بنية صرفيّة لها علاقتها بجذرها الأصلي، والفيصل في تحديد الفروق الحاصلة فيها، إنّما مبدؤه معرفة الأصل من الزّائد.

3. أسس النّظريّة الصّرفيّة عند العرب: قامت النّظريّة الصّرفيّة في الدّرس اللّغويّ القديم على أصول بنى عليها القدماء الظّاهرة الصّرفيّة.

1.3. تصريف الأفعال في كلام العرب: تتصرّف الأفعال في كلام العرب بتصريفها في الأزمنة الثّلاثة، والاشتقاق منها؛ حيث إنّنا نجد أنّ النّظرية الصّرفيّة في بنائها لأبنية الأفعال، إنّما يكون على الأصل الفعليّ وهو الماضي؛ كونه البنية الأصليّة للأفعال والمشتقّات بأنواعها.

1.1.3.الماضي أصلاً للأزمنة: يعدّ بناء الفعل الماضي بناء أصليّا في تحديد أزمنة الفعل فقد استطاع الصّرفيّون أن يبنوا نظريتهم الصّرفيّة من منطلق بناء الفعل الماضي؛ فالتمسوا أهمية بناء الفعل الماضي للأزمنة الأخرى؛ بل إنّ بناء الفعل الماضي من حيث زيادته له الدور الأساس لبناء الأزمنة المختلفة. وقد أشار (ابن عصفور) إلى أنّ المضارع الثّلاثيّ، إنّما يكون من الفعل

[1] ابن يعيش، شرح الملوكيّ في التّصريف، تح: فخر الدين قباوة، ط1. حلب: 1973، المكتبة العربيّة، ص30.

الماضي؛ إذ يقول: "وأمّا المضارع فالمقيس منها أن يجيء مضارع (فَعُلَ) أبدا على (يَفْعُلُ) بضمّ العين كالماضي؛ نحو (ظَرُف يَظْرُف) و(شَرُف يَشْرُف)، ومضارع (فَعِل) على (يفعَل) بفتح العين، نحو (شَرِب يَشْرَب) و (حَذِر يَحْذَر). و(فَعِل) لا يخلو أن يكون للمبالغة، أو لا يكون فإن كان للمبالغة؛ فإنّ مضارعه أبدا على (يَفعُل) بضمّ العين نحو (ضاربني فضربته أضربه) "[1] يتجلّى من قول (ابن عصفور) أنّ بناء الفعل الماضي، هو من يحذو بناء الفعل المضارع فحركة بناء الفعل المضارع تقوم على بناء الفعل الماضي، وهذا دليل على أنّ الفعل الماضي أصل في زمن المضارع؛ بله الحديثَ عن دلالة الفعل؛ إذا كان دالاّ على المبالغة، فإنّه يحتمل الوجهين.

وتجدر الإشارة إلى أنّ القدماء جعلوا من الفعل الماضي–من حيث البناء– أصلاً في معرفة الأزمنة، وبناؤُه يكون من المضارع؛ كون المضارع يأتي منه. وعليه؛ كان لزاما على الفريقين ألاّ يقعا في تناقض في نظراتهم الصّرفيّة؛ حيث إنّهم راعوا صحّة الفعل الماضي واعتلاله وكانت حينها معرفة أصل الفعل الماضي أساساً ومبدأً في معرفة أصل المضارع، وقد أشار (ابن جنّي) في (المصنف) لهذه المسألة؛ حيث فصّل عنوانا موسوما بـ:(معنى قولهم: "الأصل في (قام وباع: قَوَم و(بَيَع) ونحو ذلك؛ حيث يقول: "وينبغي أن يعلم أنّه ليس معنى قولنا: إنّه كان الأصل في (قام وباع) قَوَمَ وبَيَع وفي" أَخاف، وأقام: أخوْفَ، وأقوَمَ)"[2].

وممّا نخلص إليه أنّ الماضي أصل في تصريف الأفعال؛ فالماضي يأتي منه المضارع ثمّ تؤخذ منه الأزمنة الأخرى.

2.1.3. الفعل أصلاً للمشتقّات: يعدّ الفعل الأصل في المشتقات؛ لأنّ المشتق يحتاج إلى أصل يشتقّ منه، ويرجع إليه، ولما كانت اللّغة لغة اشتقاقيّة عمل الصّرفيّون على بناء النّظريّة الصّرفيّة على مبدأ الاشتقاق، وكان مرجعهم في ذلك الفعل، فعندما نتصفّح أمّات الكتب القديمة نلحظ أنّ العلماء اعتدوا في قواعدهم الصّرفيّة على بناء الفعل، سواء تعلّق الأمر باسم الفاعل/ اسم المفعول/الصّفة المشبّهة/ صيغ المبالغة/اسم تفضيل، ولعلّ ممّا يذكره الصّرفيّون في باب المشتقّات: اسم الفاعل واسم المفعول؛ حيث إنّ جُلّ علماء الصّرف يفتتحون المشتقّات بهم وقد أشار الصّرفيّون

[1] ابن عصفور، الممتع في التّصريف، ص173.

[2] المرجع نفسه، ص166.

إلى أنّ هذه المشتقات، إنّما تبنى على نظريّة الميزان الفعليّ للأصل الصّحيح أقصد بالصّحيح ههنا الحروف الأصليّة الّتي وضعها العلماء للدّلالة على التّمييز بين الأصل والفرع.

والأمر نفسه عند (القَوْشَجِي) حيث يرى أنّ اسم الفاعل يتصرّف الفعل، وتحدّد هيئته الأصلية، وهو الثّلاثي المجرّد، وفي هذا يقول: "لأنّ أصل اشتقاقها ووضعها للحدوث، وهيئته الأصلية في الثّلاثي المجرّد على "فاعل" ك(ناصر وضارب)"[1] كما نجد (القوشجي) يشير إلى أصل اشتقاق اسم المفعول إذا كان ثلاثيّا على وزن مفعول قائلا: "وهو ما اشتقّ من المصدر للدّلالة على ما وقع عليه معناه، وهيئته الأصليّة في الثّلاثيّ المجرد (مفعول) كمنصور (ومَغروب) ولا يختلجنّ في وهمك على ما قلنا: إنّهم قالوا: أصل (مَفْعُول) مَفْعُل؛ فزيد الواو لئلا يشتبه اسم المفعول من المجرّد من المزيد؛ لأنّ هذا الأصل مرفوض بالكليّة، لم يستعمل قطّ، إنّما مجرد مناسبة راعوها؛ ليطّرد كون اسم المفعول جارياً على فِعْله؛ فيظهر مشابهته له فتصير سببا لجوار عمله؛ فلا يقدح في أصالة هيئة مفعول"[2].

والواضح من قول (القوشجي) أنّ سبب اشتقاق اسم الفاعل واسم لمفعول من الفعل الثّلاثيّ خصوصا، إنّما هو راجع للمشابهة والعمل، وهنا قوّة النّظريّة وتناسقها عند جميع الصرفيّين؛ حيث إنّنا لم نجد عالما من العلماء الصّرف يذهب غير هذا المذهب، اللّهم ما شذّ في بعض الأوزان.

إذاً قضية تصريف الأفعال في كلام العرب منوطة بتصريفها في الأزمنة الثّلاثة والاشتقاق منها؛ إنّما هي قاعدة مسبوكة ودقيقة من لَدُن العلماء، فهي نظريّة قائمة على الدّقة العلميّة، الّتي لا تعارض فيها، ولا أدلّ على ذلك من دليل (الاعتدال في اسم الفاعل واسم المفعول) حيث إنّ علماء الصّرف أشاروا إلى أنّ اسم الفاعل يعتلّ باعتلال الفعل، ويصحّ بصحته، وكأنّ اسم الفاعل أصبح تابعا، وفرعا للأصل وهو الفعل.

ويذكر(ابن يعيش) في عقد باباً موسوما بـ(اسم الفاعل الأجوف) أنّ اسم الفاعل، إنّما يعتل باعتلال الفعل، ويصحّ به قائلا: "قال صاحب (الكتاب) متى اعتلّت عين فعل فوقعت بعد ألف (فَاعِل) همزت البتة لاعتلالها، وذلك نجو: (قَامَ) فهو (قَائِم) و(سَارَ) فهو (سَائِر) و(هَابَ) فهو

[1] علي بن محمد علاء الدّين القوشجي، عنقود الزّواهر في الصّرف، تح: أحمد عفيفي، ط1. القاهرة: 2001، دار الكتب المصريّة، ص370.

[2] المرجع نفسه، ص370 فما بعدها.

(هَائِب) فإن صحّت في اسم الفاعل، وذلك نحو: (عَوِرَ) فهو (عَاوِر) و(حَوِلَ) فهو (حَاوَل) و(صَيِدَ) فهو (صَايِد) غير مهموز"[1].

إنّ المقصد الّذي أراد (ابن يعيش) أنْ يوضّحه هو العلاقة القائمة بين الفعل، واسم الفاعل هي المشابهة والمناسبة، وهذه المشابهة إنّما تقوم على أساس الحركات والسّكنات من حيث عدد الحروف، والعمل كذلك، وقد نوّه (ابن يعيش) في المقصد من هذه المشابهة والمناسبة قائلا: "اسم الفاعل لما كان بيته وبين الفعل مضارعة ومشابهة ومناسبة، من حيث إنّه جار عليه في حكاته وسكناته، وعدد حروفه، ويجب بوجوبه، ويعمل عمله، اعتلّ باعتلاله وصح بصحّته؛ ليكون العمل فيها من وجه واحد، ولا يختلف ولو لا اعتلال فعله لما اعتلّ، فلذلك قلت: (قَائِم) و(سَائِر) و(هَائِب) بالهمز والأصل (قَاوِم) و(سَايِر) و(هَايِب) فأريد إعلالها لاعتلال أفعالها "[2].

ويتبيّن من قول (ابن يعيش) أنّ صيغة الفاعل إنّما تتصرّف بتصرّف الفعل؛ أي: في حالة الفعل الأصليّة، وقد صرب لنا ابن يعيش بمثال وهو (قَائِم، ساير).

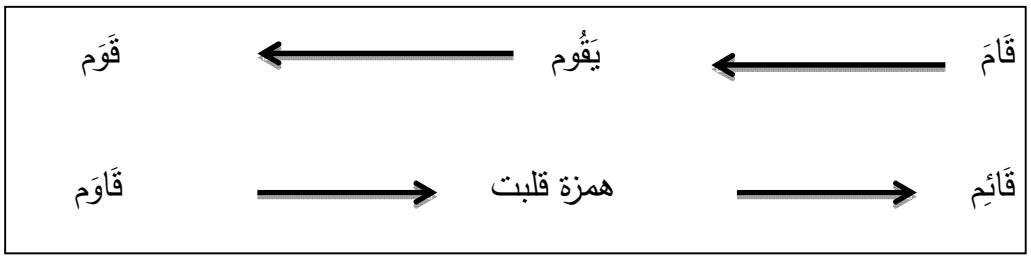

ونلحظ من خلال المثال الّذي مثّل به (ابن يعيش) أنّ اسم الفاعل؛ إنّما يعتلّ باعتلال فعله ويأخذ صيغته الأصلية، ولو أمعنا النّظر نجد أنّ الفعل المضارع هو الأصل في بيان معرفة أصل الفعل الماضي ذاته، ومن خلاله تتّضح بنية وهيئة اسم الفاعل، فالفعل (سَارَ) لا تتّضح هيئته الأصليّة إلا بتصريفه للمضارع وهو (يسير)، ومِنْ ثَمّ فأصل الفعل (سَار، سَيَر) ومن بعد ذلك تتّضح هيئة اسم الفاعل وهي (سَاير) فتقلب همزة (سَائرا) لذا أكّد (ابن يعيش) على أن تصريف الأفعال؛ إنّما هو أصل في معرفة الاشتقاق، وبنائه من الفعل الماضي إذا كان معتلاً فاسم الفاعل إنّما يعتل بفعله، وقد ضرب لنا مثالا بفعل صحّ فعله الماضي؛ فصحّ اسم فاعله بقوله: "والّذي يدلّ

[1] ابن يعيش، شرح المُلوكي في التّصريف، ص491 فما بعدها.

[2] المرجع نفسه، ص492.

أنّ الإعلال سرى من الفعل الماضي إلى اسم الفاعل أنّه إذا صحت فيه صحت في اسم الفاعل، نحو:"عَاوِر" و"حَاوِل" و"صَايِد"[1].

وقد استدلّ (ابن يعيش) بهذه القاعدة الصّرفيّة الّتي توضّحها النّظريّة في تقعيدها المتناسق يقول (ابن جنّي): "إنّما وجب همز عين اسم الفاعل؛ لأنّ العين لما كانت اعتلّت فانقلبت في (قَالَ) و(جَاعَ) ألف فلمّا جئت إلى اسم الفاعل، وهو على "فاعل صارت قبل عينه ألف "فاعل" والعين كانت انقلبت ألفاً في الماضي فالتقت في اسم الفاعل ألف، فلم يجز حذف إحداهما؛ فيعود إلى لفظ "قام" فحركت الثّانية الّتي هي عين، كما حرّكت راء: (ضارب) فانقلبت همزة، لأنّ الألف إذا حركت صارت همزة "[2]. نلحظ أنّ الأبنية الصّرفيّة عند الصّرفيّين تُبْنى على بعضها البعض؛ حيث نجدهم يحدثون التّناسق في ما بين الأبنية بداءة من الأصل الوارد في الفعل إلى الأبنية الصّرفيّة الأخرى؛ فالاسم الفاعل في بنيته الصّرفيّة إنّما يصاغ من أصله. من أجل هذا جعل الفعل أصلا في الأبنية من حيث تصريفها.

2.3.تصريف الأسماء في كلام العرب: ممّا لا شكّ أنّ نظريّة تصريف الأسماء في الدّرس الصّرفيّ، إنّما تقوم على مبدأ المفرد، هذا المبدأ الأساس الّذي بَنى عليه علماء الصّرف درسهم الصّرفيّ، وبخاصّة في التّثنية والجمع والنّسبة والتّصغير؛ لذا نجدهم يكرّرون مقولتهم" تصرّف الأسماء في كلام العرب بتثنيتها وجمعها وتصغيرها والنّسبة إليها.

1.2.3. المفرد أصلاً للمثنى: اشترط علماء الصّرف بناء نظريّتهم الصّرفيّة في باب المثنى شرطا أساسا وهو "التّجريد"؛ أي: أن يكون المثنى قابلاً للتّجريد من (الألف والنّون/الياء والنّون) لأنّ التّثنية إنّما تكون صالحة عندما تقبل هذين الشّرطين وهما: (الألف والنّون/الياء والنّون) من خلال هذا عرفت النّسبة على أنّها "اسم معرب يدلّ على اثنين اتفقا لفظاً ومعنى بزيادة ألف ونون أو ياء ونون، وهو صالح لتجريده منهما نحو: كتبتن، ورجلان فرسين، شجرتين، والمفرد: كتاب رجل، فرس، شجرة"[3].

---

[1] ابن يعيش، شرح المُلوكي في التّصريف، ص494.

[2] المرجع نفسه، ص494.

[3] فخر الدين قباوة قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ط2. بيروت: 1888، مكتبة المعارف، ص188.

والواضح من قول (فخر الدّين قباوة) أنّ العلماء قد اشترطوا شروطا أساسيّة في تثنية الاسم وهي:

- دلاليّة على اثنين،
- اتفاقهما في اللّفظ والمعنى؛
- قبوله التّجريد؛
- الإفراد.

وهي إشارة إلى أنّ شرط التّثنية –من حيث الإفراد– أساسية في قبول الاسم التّثنية، وكأن به أصلا في تركيبة الاسم، وبحقيق لو أمعنا النّظر في الأمثلة الّتي قدّمها الباحث تدلّ على أنّ الألف والنّون والياء والنّون مزيدتان لا غير؛ فكلمة (كتبان) لو حذفت منها (الألف والنّون) لدلت على المفرد وهو (كتاب)، كما أشار (القوشجي) في شرط التّثنية أنّ أصلها من أصل المفرد؛ بل لا تخرج عليه. وفي هذا يقول معرّفا التّثنية ومبيّنا شرطها: "وهو أن يلحق بآخر الاسم ألف أو ياء مفتوح ما قبله ونون مكسور، ليدلّ الأوّل على فردين من أفراد مدلول ذلك الاسم سواء كان مفردا كما في الرّجلين، أو اسم جمع، كما في الرّهطين والقومين"[1].

ويلحظ بداءةً من قول (القوشجي) أنّ لزوم الألف والنّون أو الياء في التّثنية أمرٌ ثابت في الاسم المثنى، دون تغير هيئته الصّرفيّة؛ بل إنّ الملحوظ في تقعيد بناء المثنّى إنّما قائم على المفرد؛ لذا نجدهم يخرجون قواعد التّثنية في ظواهر صرفيّة أخرى، كما هو حاصل في الاسم المقصور فغن علماء الصّرف لحظوا أنّ هيئة الاسم يطرأ عليها تغيير، وهذا ما صرّح به القوشجي في الفصل الرّابع الموسوم بـ(لبيان ما يحصل بسبب التّثنية)، قائلا: "ولا يغيّر التثنية هيئة أصل الاسم الثّابت العجز إلاّ إذا أبدل، كما في (رحيان– وبخيان – ومصطفيان– ومستصفيان، وقيل: مَذْرَوَان وهو يذريه الأكداس ونقى الطّعام؛ لأنّ واحدة ليس بمستعمل؛ فكأنّه ليس بمثنى والممدود إن كانت همزته أصليّة تثبت ضمّا كما في قرآن ووضآن، وإن كانت للتّأنيث أبدلت واوا ضمّا كما في (حمروان)، وإلاّ فالوجهان سواء كانت مبدلة عن صرف أصليّ كما في كساء و(رواء)"[2].

---

[1] علي بن محمد القوشجي، عنقود الزّواهر في الصّرف، ص409.

[2] المرجع نفسه، ص410.

والواضح من قول (القوشجي) أنّ المفرد أصل في تصريف التّثنية، ولكن شريطة أن يكون الاسم الأصلي ثالث، غير معتلّ أو مهموز الآخر؛ فقد ضرب لنا (القوشجي) مثالا بـ(الاسم المقصور الّذي ينتهي بألف مقصورة أو الاسم الممدود الّذي ينتهي بهمزة؛ فإنّ الاسم فيها في حالة المثنى يطرأ عليه تغيير في البنية والهيئة.

3. 2. 3. المفرد أصلاً للجمع: سبقت الإشارة إلى أنّ تصريف الأسماء من حيث التّثنية والجمع إنّما يقوم على أساس المفرد/الإفراد؛ فإذا كان أصل الاشتقاق يعود إلى الفعل، فإنّ الاسم في حالة الجمع يؤول إلى الإفراد؛ لأنّه يبنى على بنيته الأصلية الّتي وضع لها.

ونجد (الزّمخشري) في (المفصل) يعرّف الجمع أو كما سمّاه: الاسم المجموع قائلا: "وهو على ضربين: ما صحّ فيه واحدة وما كثر فيه؛ فالأوّل ما آخره واو أو ياء ما قبلها بعدها نون مفتوحة أو ألف وتاء... والثّاني يعم من يعلم وغيرهم في أسمائهم وصفاتهم كرجال"[1] يتّضح من قول (الزّمخشري) أنّ الاسم المجموع ينقسم إلى قسمين وهما:

- الجمع السّلامة: والجمع السّالم يدخل في المذكّر السّالم، والمؤنّث السّالم؛
- جمع التّكسير: ينقسم إلى جمع قلّة، وجمع كثرة.

وقد وضّح (الزّمخشريّ) في موضع آخر سبب هذا النّوع من الجمع من حيث هيئته وبناؤه حيث يشير إلى أنّ الاسم المجموع في الصّنف الأوّل إنّما يقوم على الزّيادة، فإنّ أصلها يعمد إلى الإفراد؛ إذ يقول: "وحكم الزّيادتين في (مسلمون) نظير حكمهما في مسلمان الأولى علم يفهم الاثنين فصاعدا إلى الواحد، الثّانية عوض عن الشّيئين وتسقط عند الإضافة وقد أجرى المؤنّث على المذكّر في التّسوية بين لفظيّ الجر والنّصب "[2]. غير أنّنا نجد (القوشجي) يشير إلى السّبب الّذي يحصل في الاسم حين تحوّله إلى بنية الجمع ومن الأسباب الّتي تعتري في تغيّر بنية الجسم في حالة الجمع الزّيادة سواء من حرف أم حركة أو نقصان؛ حيث يقول: "وهو تغيير الاسم ولو تقديرا إمّا بزيادة شيء، حرف كما في (رَجُل) (رِجَال) أو حركة كما في (رهن) و(رُهُنُ) بضمّتين، وإمّا نقصانه كذلك كما في عطشان (عطش) وأَسد وأُسُد وغما بزيادة حرف ونقصان آخر كما في: ضَارِبَة

[1] جار الله الزمخشري، المفصّل في علم العربيّة، ص165

[2] المرجع نفسه، ص165.

وضَوَارِب، وإمّا بمجرد تغيير حركات كما في خَشَب وخُشُب ليدلّ على أزيد من اثنين من أفراد، مدلوله على القول الأصحّ "[1].

إنّ ما ذهب إليه (القوشجي) –في بيان سبب حصول الجمع مع المفرد– إنّما ينحصر في أسباب تطرأ على بنية الجمع، وهي:

- زيادة حرف/ حركة؛
- نقصان؛
- تغيير الحركات.

لهذه الأسباب نجد الصّرفيّين يقسّمون الجمع إلى أنواع؛ انطلاقا من بنية المفرد، وقد أشار إلى هذا الرّأي (القوشجي) عند ذكره أقسام الجمع؛ حيث يقول: "والجمع ينقسم باعتبار إلى جمع تصحيح ويسمّية: جمع السّلامة لبقاء هيئة مفرده فيه إلاّ في عدة مواضع غيّرتها العوارض... وأتى جمع التّكسير بضدّ ذلك؛ فالأوّل أن يلحق بآخر الاسم مرّة إمّا واو أو ياء للدّلالة على ما ذكر بعده نون مفتوح لما ذكر في التّثنية بعينه "[2].

إنّ القاعدة الصّرفيّة الّتي وضعها العلماء لمعرفة الأبنية في الجمع، إنّما تقوم على الأساس في الجمع الصّحيح السّالم بواو ونون أو ألف وتاء؛ أي: الجمع المذكّر السالم، وجمع مؤنّث سالم ولا أدلّ على ذلك من أنّ هذين النّوعين، إنّما يقومان على مبدأ المفرد، ومعرفته ضروريّة؛ بل إنّ مفرد هو من يحدّد نوع الجمع؛ فمثلا لو أخذنا كلمة (مُسْلِمَات) فهي جمع مؤنّث سالم؛ كونها تنتهي (بألف وتاء) ولكن هذا لا يكفي؛ بل لا بدّ من معرفة مفردها؛ بحيث لا بدّ من أن يكون مؤنّثا وهو (مُسْلِمة) والعكس لو قلنا: (أوقات) فهي ليست جمع مؤنّث سالم، رغم أنّها تنتهي (بألف وتاء) لأنّ مفردها مذكّر وهو(وقت) لذا نلحظ من خلال المثالين أنّ العلماء قد حرصوا على وضع المفرد أصلا لمعرفة الجمع.

3.2.3 المفرد أصلاً للتّصغير: يعدّ التّصغير من الأبواب الصّرفيّة الهامّة والمهمّة في النّظريّة الصّرفيّة؛ وبخاصّة وأنّها تتعلق بالأسماء؛ لأنّ العلماء الصّرفيين أثاروا في الكتب أنّ

[1] علي بن محمد القوشجي، عنقود الزّواهر في الصّرف، ص413.

[2] المرجع نفسه، ص314.

التّصغير يدخل الأسماء فقط؛ أي: أنّه لا يدخل الأفعال والحروف؛ ولعلّ هذا المبدأ الّذي قعده العلماء الصّرفيّون لم يأتِ سبهللة، وإنّما مبنيّ على أساس دقيق له علاقة بالضّوابط الصّرفيّة والظّواهر الّتي تعترو الكلمات من تغيرات؛ فلحظوا أنّ الحروف والأفعال لا يدخلها التّصغير فالاستقراء/السّماع من كلام العرب جعلهم هذه القواعد، أَضف إلى أنّ التّصغير ذاته يقوم على الزّيادة؛ بمعنى أنّ الاسم باقٍ على أصله ثمّ يدخل فيه شيء من الزّيادة، وهذه الزّيادة إنّما تتبعها دلالة.

ومن العلماء الّذين أشاروا إلى باب التّصغير (القوشجي) حيث يقول: "وهو أن يزاد في الاسم بعد حرفة الثّاني ياء، وتفتح ما قبله، وبضمّ الصّدر إنْ لم تكونا كذلك، ليدلّ على تحقير معناه إنْ لم يكن جمعا، على تقليله إن كان جمعا"[1].

والبيّن من قول (القوشجي) أنّ التّصغير ركنه الرّئيس هو الزّيادة، وعندما نقول الزّيادة؛ فمعنى هذا أنّ الاسم يضاف إليه في حالته الأصلية، وكأنّ التّصغير أمر عارض لا غير من حيث البنية؛ ولكن أضيفت وزيدت هذه الحروف لأغراض دلالية، وقد أشار إلى هذا (أبو حيان الأندلسي) قائلا: "ويقال: التّحقير ويأتي لتحقير شأن الشّيء نحو: زُيَيد ورُجَيل، يضع من شأنه ولتقليل ذاته نحو كُلَيب، أو كميته نحو: (دُرَيْهمات) أو لتقريب زمانه نحو: (قُبَيْل وبُعَيْد) أو مسافته نحو: (فُوَيْف وتُحَيْت) أو منزلته كأخَي وصُدَيقي، وزاد الكوفيّون لتعظيم الشّيء نحو: دُوَيْهة للمنية"[2].

والواضح من قول (أبي حيان الأندلسيّ) أنّ التّصغير إنّما المفاد منه الدّلالة الخفيّة ودلالتها تكمن في الزّيادة؛ لأنّ كلمة (رَجُل) هي اسم مفرد يدلّ على شخص، ولكي تقول: (رُجَيْل) فقد غيّرت في بنية الاسم المفرد؛ لأنّ المتكلّم يقصد معنى آخر من وراء هذا التّصغير، وكأنّ التّصغير يربط ما بين هو أصليّ، وما هو زائد من حيث السّياق؛ بل إنّ التّصغير يبيّن عن مقصد المتكلّم أساسا، ولا أدلّ من الأعراض الّتي أشار إليها (أبو حيان الأندلسي):

- تحقير شأن الشّيء؛
- التّقليل ذات الشّيء؛

[1] علي بن محمد القوشجي، عنقود الزّواهر في الصّرف، ص391.

[2] أبو حيان الأندلسيّ، المبدع في التّصريف، ص351.

- تقريب الزّمان، المسافة؛

- تقريب المنزلة؛

- التّعظيم (عند الكوفيّين).

ومن دقّة علماء الصّرف –في بناء نظريّة الصّرف في باب التّصغير– أنّهم يثبتون أهمية الاسم المفرد من خلال وضع شروط وقواعد في هذا الباب؛ إذ نجدهم يخرجون الحروف والأفعال من باب التّصغير، لعلّة التمسها الصّرفيّون في ذلك، وقد دلّ على ذلك (أبو حيان) لما أشار إلى المواضع الّتي لا يدخل فيها التّصغير؛ حيث يقول: "ولا تصغر الأسماء المتوغّلة في البناء نحو: مَنْ وكَمْ وأَيْن، والمصغّرة وغَير وسِوَى والبارحة وغَد وأَمْس وقصر؛ بمعنى عشية وحسبك وعند، وفي أسماء شهور السّنة... ولا يصغّر (كلّ) و(بعض) و(أيّ) والظّرف غير المتمكّن والمحكي، وما يعمل عمل الفعل وفي اسم الفاعل... ولا جموع الكثرة مطلقا... ولا تصغّر الحروف ولا الأفعال "[1].

إنّ الضّوابط الّتي أشار إليها (أبو حيان الأندلسي) تبيّن الأساس الّذي بنى عليه العلماء قواعدهم ونظريتهم الصّرفيّة في باب التّصغير، إلاّ أنّهم أجازوا تصغير فعل التّعجب؛ فقد أشار لهذا المبدأ بقوله: "ولا تصغّر الحروف ولا الأفعال إلاّ فعل التّعجب الّذي على وزن (أَفْعِل) في مذهب سيبويه؛ فإنّه يطرد تصغيره"[2].

ويبدو أنّ العلّة في قبول فعل التّعجب مصغّرا؛ لأنّه شابه الاسم، والأصل في التّصغير أنّه مبنيّ على الاسم، والأصل في التّصغير أنّه مبنيّ على الاسم (المفرد) فقد احترز العلماء من جعله مصغرا، وقد أشار (القوشجي) لسبب إدخال فعل التّعجب باب التّصغير قائلا: "ولا ينتقض التّعريف بنحو قوله :

يا ما أُمَيْلَح غِزْلاناً شَدَنَّ لنا من هَؤليَّاء بَيْن الضَّالِ والسُّمُر

لأنّه بالحقيقة تصغير الاسم وإن جرى في الظّاهر على الفعل؛ ومعنى التّصغير راجع إلى ما وصف بالملاحة كأنّه قال: (مُليحات) ومع هذا لا يقع إلاّ في (فعل التّعجب) لأنّه يشبه الاسم من

[1] أبو حيان الأندلسي، المبدع في التّصريف، ص354.

[2] المرجع نفسه، ص354.

جهة عدم تصرّفات الأفعال فيه، وإنّهم إذا منعوا من تصغير الأسماء الّتي هي بمنزلة الأفعال أعني الصّفات العاملة "[1].

إنّ ما ذهب إليه (القوشجي) يدلّ على أنّ الاسم هو الأساس في بناء التصغير؛ لأنّه حتّى وإنْ كان فعلاً للتّعجب، فقد أوجد العلماء علّة، وهي المشابهة والتّقدير؛ فقوله: (ما أمَيْلَح) وإنّما أصل اسم وهو (مليحات) لأنّنا ما سمعنا في قول العرب تصغير فعل من: (ذَهَب) (ذُيهبا).

وليس (القوشجي) فقط من ذهب إلى هدا الرّأي؛ بل نجد (المبرّد) يجزم إنّ التّصغير هو من به يعرف أصل المزيد من الأصل؛ بل إنّ الاسم يأتي على ثلاثة ولا يوجد أقلّ من ذلك والتّصغير بتحقيق يبنى على ثلاثة من خلال أوزانه؛ فقد ذكر (المبرّد) في أوّل باب التّصغير مقولة (الخليل) الّتي تعتمد على أنّ التّصغير إنّما يبنى على ثلاثة الأبنية، وهده الأبنية انتقتاها من الأمثلة (الأسماء الّتي ضربها في الباب؛ فقد نقل (المبرّد) عن المازني عن الأصمعي أنّه قال: قال الخليل بن احمد: وضعت التّصغير على ثلاثة أبنية: على فِلْس، ودِرْهَم، ودِينَار، وذلك أنّ كلّ تصغير لا يخرج من مثال الأمثلة ثمّ جيء بالزّوائد مسلّمة بعد الفراغ من هذا التّصغير"[2].

ويتبيّن من قول (المبرّد) الّذي نقله عن (الخليل) أنّه اعتمد على التّصغير بذكر الأبنية ولعلّ هذه الأمثلة استطاع من خلالها أنْ يضع الأقيسة فوجد منها الثّلاثي (فُعَيْل) والرّباعي (فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل).

وهذا دليل على أنّ العرب لم تتكلّم أقلّ من ثلاثة أحرف، وما وجد منها؛ فإنّما يدلّ على الأصل؛ لذا فإنّ التّصغير الأسماء الّتي تبين أصلية الاسم في حالته الإفراديّة، وقد أشار (المبرّد) لهذا الأمر مصرّحا: "وأعلم أنّه لا يكون اسم على حرفين إلاّ وأصله الثّلاثة؛ فإذا صغّر فلا بدّ من ردّ ما ذهب منه؛ لأنّ التّصغير لا يكون في أقل من ثلاثة أحرف، وذلك كقولك في (دَم): دمى؛ لأنّ الذّاهب منه ياء، لديك على ذلك أنّك إذا أخرجته إلى الفعل قلت: دَمِيتُ، كما تقول (خَشِيتُ)

[1] علي بن محمد القوشجي، عنقود الزّواهر في الصّرف، ص391.

[2] أبو العباس محمد المبرّد، المقتضب، ص234.

وتقول في الجمع: (دِمَاء) فاعلم فهمزتي الياء؛ لأنّها طرف بعد ألف زائدة، كما تقول: رداء وسقاء"[1].

ويتجلّى من قول (المبرّد) أنّ التّصغير يرد الأشياء إلى أصولها، وممّن ذكر هذا الرّأي (أبو بركات الأنباري) في كتابه (أسرار العربيّة) قائلا: "فإنْ قيل، فلِمَ زادوا التّاء في تصغير المؤنث. إذا كان الاسم ثلاثيّا؟ نحو: (الشّمس وشُمَيْسَة) أو لم يردوها إذا كانت على أربعة أحرف نحو: (زَيْنَب أو زُيَيْنِب) قيل: إنّما زادوا التّاء في التّصغير؛ لأنّ التّصغير يرد الأشياء إلى أصولها ألاَ ترى أنّهم قالوا في تصغير(باب): (بُوَيْب) أو في تصغير (نَاب) (نُيَيْب) فردّوا الألف إلى أصلها وأصلها في (باب) الواو؛ لأنّك تقول في تكسيره (أبواب) وتبويب بابا، وأصلها في ناب الياء؛ لأنّك تقول في تكسيره (أنياب، ونُيَيْب بابا) وفي الأمر منه (نيب) وفي الأمر من الأوّل (بوب) فإذا كان التّكسير والتّصغير، يردان الأشياء إلى أصولها، والأصل في نحو: (شَمس) أن تكون بعلاقة التّأنيث للفرق بين المذكّر والمؤنث"[2]. ما يلفت النّظر في باب التّصغير؛ أنّه يرد الاسم إلى أصله، وأصله المفرد، وهذا دليل على أنّ المفرد هو الأصل في معرفة الأصل.

4.2.3 المفرد أصلاً للنّسبة: إنّ المتمعّن إلى كتب النّحو والصّرف؛ يلحظ عليهم أنّهم أدخلوا هذا الباب ضمن باب الإضافة. والإضافة متعلّقة بالاسم، وهذا ما ورد عند (سيبويه) حيث سمّى النّسبة/النّسب بالإضافة لقوله: "هذا باب الإضافة وهو باب النّسبة: اِعلم إنّك إذا أضفت رجلا إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرّجل ألحقت ياءي الإضافة"[3].

إنّ الباب الّذي عقده (سيبويه) يبيّن أنّ النّسبة تقوم على أصل المفرد؛ حيث أشار إلى أنّ النسبة إنّما تعتمد على الإضافة، وهذه الإضافة إنّما مبدؤها المفرد. وذلك حين قال: (إذا أضفت رجلا لرجل). كما نجد (المبرّد) يذهب هذا المذهب؛ حيث سمّاه (الإضافة) وهو باب النّسب"[4].

---

[1] أبو العباس محمد المبرّد، المقتضب، ص235.

[2] عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، أسرار العربيّة، تح: محمد بهجة البيطار، د.ط. دمشق: د.ت، مطبوعات المجمع العلميّ، ص367.

[3] سيبويه، الكتاب، ص333.

[4] أبو العباس محمد المبرد، المقتضب، ص133.

وقد ذكر (المبرّد) مثل ما تناوله (سيبويه) وهي متعلّقات النّسبة وما يعتريها من التّغيير إلاّ أنّ (المبرّد) فصل فيها قولا؛ أي: ذكر تعريفها وموقعها من الاسم ومواضعها الّتي ترد فيها؛ حيث يقول: "اعلم أنّك إذا نسبت رجلا إلى حيّ أو بلد أو غير ذلك ألحقت الاسم الّذي نسبته إليه ياء شديدة ولم تحققها لئلاّ يلتبس بياء الإضافة الّتي هي اسم المتكلّم وذلك قولك: (هذا رجل قيسيّ، وبكريّ) وكذلك كلّ ما نسبته إليه "[1].

ويتّضح من قول (المبرّد) في أنّ ياء التّثنية؛ إنّما ترد في إضافة اسم لـ: بلد أو حيّ من أحياء القبائل أو دولة من الدّول؛ شريطة أن تكون هذه الإضافة شديدة غير حقيقية؛ فالتّضعيف هو الفاصل بينهما. ويقصد بياء المتكلّم بياء مناسبة، والّتي تدخل ضمن الإعراب التّقديريّ بالاشتغال المحلّ. وكأن بهذه الياء الدّاخلة لنسبة شخص لبلد أو حيّ معيّن؛ إنّما هي إشارة للتّمييز بين الياء للإضافة وياء للنّسبة، وعليه فإنّ شرطها هو:

- التّضعيف؛
- وعدم ورودها مخففة.

وقد أشار (سيبويه) إلى أنّ ياء النّسبة إنّما تلحق أسماء البلاد والأحياء والقبائل لقوله: " فإنْ أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت ياء الإضافة، وكذلك إنْ أضفت سائر الأسماء إلى البلاد أو إلى حيّ أو إلى قبيلة "[2].

وقد بيّن (خالد بن عبد الله الأزهريّ) في (التّصريح) سبب حدوث التّضعيف في الاسم المنسوب قائلا: "والغرض منها أن تجعل المنسوب من آل المنسوب إليه أو من أهل تلك البلدة أو الصّنعة، وفائدة الصّفة "[3]. وقد بيّن (الأزهريّ) سبب اقتران هذه الياء بالاسم، كما أنّه أضاف علّة اقترانها بآخر الاسم قائلا: "وإنّما ألحقت علامتها بالآخر؛ لأنّها بمنزلة الإعراب؛ فموضع زيادتها هو الآخر، وإنّما لم تلحق الألف لئلاّ يسير الإعراب تقديريّا ولا الواو لثقلها، وإنّما كانت مشدّدة لتدلّ على نسبة وللتّجرد منها "[4]. إنّ الرّأي الّذي ذهب إليه (الأزهريّ) هو أنّ سبب تضعيف الياء هو

[1] أبو العباس محمد المبرد، المقتضب، ص133.

[2] سيبويه، الكتاب، ص333.

[3] خالد بن عبد الله الأزهري، التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو، ص587.

[4] المرجع نفسه، ص587.

تجريد الاسم منها؛ بمعنى أنّ الاسم هو السّبب في تضعيفها، وهو دليل على أصلية المفرد في النّسبة؛ لأنّ الياء المشددة، إنّما وقعت بوقوع المفرد في الأصل؛ فلولا المفرد لما وجدت إضافة الياء، فالياء إنّما أضفيت في حقيقة أمرها على الاسم، ما وردت إلى الجمع؛ لذا فإنّ الياء المشدّدة إنّما وقوعها في الاسم حاصل لوجود ثلاثة تغيّرات قد أشار إليها (الأزهريّ) وكذا الإمام (السّيوطيّ) وهي:

أوّلها: لفظيّ: وهو ثلاثة أشياء: إلحاق ياء مشدّدة آخر المنسوب إليه، وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها؛

وثانيها: معنويّ: وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له؛

وثالثهما: حكميّ: وهو معاملته معاملة الصّفة المشتقّة في رفعه المضمر والظّاهر باطّراد"[1] إذاً هذه التّغييرات الّتي تدخل في الاسم المنسوب قد أطّردها القياس؛ بَلْه الاستعمالَ الواقعيّ؛ لأنّ هذه التّغييرات قد تُخْرج النّسبة من القياس؛ بمعنى أنّ إضافة ياء شديدة في الاسم، وكسر ما قبل آخرها ليس شرطا عاما؛ بل قد تعتروه بعض التّغييرات الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أنّ (سيبويه) يرى أنّ هذا التّغيير فيه عدول عن القياس، وخارج عن كلام العرب في بعض المقامات، وقد صرّح بقوله: "فمنه ما يجيء على غير قياس، ومنه ما يعدل وهو قياس بحاري في كلامهم، قال الخليل: كلّ شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه وما جاء تامّا لم يحدث العرب فيه شيئا فهو على القياس"[2].

والظّاهر من قول (سيبويه) أنّ القاعدة الّتي سبقت الإشارة إليها، قد تتعارض مع المسموع وعليه يصبح المسموع أولى منه، وقد عبر عنه باسم المعدول؛ أي: يخالف القياس؛ إذ يقول: فمن المعدول الّذي هو على غير قياس قولهم في:هذيل هذليّ، وفي (فَقِيم) كنانة فقيميّ، وفي (مليح) خزاعة، مَلَحيّ، وفي ثَقِيف ثقفيّ"[3].

ويرتكز (سيبويه) في تعقيد نظريّة المفرد –كأصل– إلى ما سمع من كلام العرب كذلك؛ لأنّ قوله: (هذيل) هذلي مسموع، وعدل عن القاعدة؛ لأنّه كان الأولى قولنا: هذيل هُذَيْلِيّ، ولكن الظّاهر

[1] خالد بن عبد الله الأزهري، التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو، ص587.

[2] سيبويه، الكتاب، ص333

[3] المرجع نفسه، ص333.

أنّهم حذفوا "الياء" كما حذفوا"الهاء" في قولهم: "مكّة، وبصرة "وعوّضها بياء مشددة مع كسر ما قبلها؛ فالمفرد في نظريتهم عمدة، فقد نسبوا (الثّقفيّ) من المفرد (ثقيف) وقد أشار (المبرّد) إلى أنّ (سيبويه) وأصحابه يحذفوا الاسم إذا حوى على ياء؛ أي: أنّهم يحذفون ثمّ يدخلون ياء النّسبة؛ يقول (المبرّد): "واعلم أنّ الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره، وكانت الياء ساكنة فحذفها جائز؛ لأنّها حرف ميت وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة؛ فحذفوا الياء السّاكنة؛ لذلك (سيبويه) وأصحابه يقولون: "إثباتها هو الوجه، وذلك قولك في النسب إلى"سليم: سلميّ، وإلى (ثَقيف ثَقَفِيّ) وإلى قُرَيْش، قُرَيْشِيّ "[1] كما أنّهم وضعوا شروطا في نسبة الاسم المنتهي بياء؛ حتّى إنّهم أوجبوا حذفها وتعويضها بياء مشددة وكسر ما قبل آخرها.

وكثيرا ما يعتمد (سيبويه) في بيان شروط النّسبة وأحكامها بما سمع من كلام العرب؛ حيث إنّه يذكر أصل القياس في نسبة الاسم، ثمّ يذكر ما سمع في كلامهم؛ إذ يقول نسبة (بَني أُميّة) (أُمويّ) على أساس السّماع والقياس (أُمويّ) وفي هذا الرّأي يقول: "وسمعنا العرب من يقول: أَمَوِيّ فهذه الفتحة كالضّمة في السّهل إذا قالوا: سُهلِيّ"[2]. يتّضح أنّ النّسبة تعتمد في أصلها الأوّل على السّماع ومن خلال ذلك يقيسون على ما سمع، اللّهمّ ما سمع في الشّاذّ؛ فإنّهم يحكمون عليه بقاعدة صرفيّة أخرى، وقد ضرب لنا مثالا بكلمة (أُمويّ) وهو الصّحيح؛ لأنّه أخذ من أصله:

بني أُمَيَّة ←ـــــ نسبته على القياس من المسموع (أُمويّ) بضمّ الهمزة وتشديد ياءه

بَنِي أَمَيَّة ←ـــــ نسبته في المسموع على المشابهة (أَمَوِيّ).

5.التّغييرات الصّرفيّة: تعترض الكلمة بما فيها الاسم والفعل أثناء تصريفها –بما تصرّفت به في كلام العرب– تغيّرات طارئة منها ما هو صوتيّ لا يؤثّر في بنية الكلمة، ومنها ما هو حرفيّ يغيّر في بنية الكلمة؛ فمنها ما يعترض الكلمة في بنيتها العرضيّة نجد: الزّيادة والحذف والإعلال بالحذف والقلب، إمّا التّغيّر الصّوتيّ فنجد الإدغام .

[1] أبو العباس محمد المبرد، المقتضب، ص133.

[2] سيبويه، الكتاب، ص335.

1.5.تغييرات صرفيّة: تعتري الكلمة –حين تصريفها– تغيّرات تغيّر من بنيتها؛ وبخاصّة ما يتعلق بالجانب الصّرفيّ؛ حيث إنّ هذا التّغير يحدث تغيّيرا دلاليّا للكلمة؛ اِنطلاقا من قاعدة (الزّيادة في المبنى زيادة في المعنى).

1.1.5.الزّيادة: يعدّ باب الزّيادة في النّظريّة الصّرفيّة من ضوابطها الأساس؛ لكونها تقارب العنصر الرّئيس في الجانب الأوّل وهو الأصل؛ لأنّ معرفة الأصل توحي بمعرفة الفرع الزّائد في بنية الكلمة، ولعلّ عبقريّة الصّرفيّين جعلتهم يضبطون قواعد صرفيّة، منطلقُها معرفة البناء الأصليّ للكلمة، ومن بعد ذلك يتمّ معرفة الزّائد؛ لأنّهم رأوا أنّ العرب إنّما تكلّمت على بنائها الأصليّ ثمّ تفرّعت الأصول، وتجزّأت منها زوائد لدلالات مختلفة؛ أي: أنّ وظيفة الزّيادة لم يكن عبثا، وإنّما اقتضاه الاستعمال اللّغويّ عند العرب من خلال المقامات المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الصّرفيّين ضبطوا حروف الزّيادة، فجمعوها في قولهم: "هم يتساءلون (يا هول استم) (أسْلَمني وتاط) (السّمانَ هَوَيْتُ) و(أَتَاهُ سُلَيْمَان) وإنّما حصروها دون غيرها؛ لأنّ أوّل ما زيد حرف المدّ واللّين؛ إذ كلّ كلمة لا تخلو منها، ألاّ ترى أنّها إذا خلت فإنّها لا تخلو من الضّمة والفتحة والكسرة، وهذه الحركات أبعاض لها؛ فما أكثر استعمالها كانت بالزّيادة أولى؛ لأنّهم يتّسعون فيها بكثرة استعماله، ويتصرّفون فيه بأنواع التّصرّفات فيما ليس كذلك أو باقي الحروف الزّوائد مبنيّة بها"[1].

والبيّن من قول ابن إيّاز (681 هـ) أنّ حروف الزّيادة، تقوم على مبدأ الاستعمال والكثرة في الزّوائد الأُوَل، إنّما هي حروف المدّ واللّين ثمّ اتبعها حروف أخر. وقد أشار (ابن جنّي) في (المنصف) إلى أوّل باب في الزّيادة وهو (الزّيادة للمدّ) وأشار إلى أنّ الزّيادة قائمة على المدّ؛ لأنّ العرب إنّما احتاجوا لذلك في كلامهم من خلال امتداد الصّوت والتّكثير به؛ حيث يقول: "ومنه ما يكون للمدّ،؛ يعني الواو في (عَجُوز وعَمُود) والياء في (تجريب وقضيب) والألف في (كتاب وسراج)

[1] ابن إياز، شرح التّعريف بضروريّ التّصريف، تح: هادي نهر، وهلال ناجي المحامي، ط1. عمان– الأردن: 2002 دار الفكر، ص48.

لم يرد بهذه وما أشبهها إلاّ امتداد الصّوت والتّكثير بها؛ ولأنّهم كثيرا ما يحتاجون إلى المدّ في كلامهم؛ ليكون المدّ عوضا من الشّيء قد حذفوه أو للين الصّوت فيه "[1].

ومنحاتَه نَحاَ (أبو حيان الأندلسي) في "المبدع" أنّ حروف الزّيادة مجموعة في قوله: (أَمَانٌ وَتَسْهِيل) وهي بهذا تكون عشرة حروف؛ حيث يقول في باب (حروف الزّيادة)"حروف الزّيادة: أمان وتسهيل" وسواها لا يزداد إلاّ في التّضعيف: فأخذ مضعفين زائد ما لم تبنى أصالته "[2].

وقد أشار (ابن جنّي) إلى الفائدة من الزّيادة؛ حيث يرى أنّ العرب عندما احتاجوها في الاتّساع ودلالة المعنى احتيج لهذه الزّوائد؛ إذ يقول: "... فلهذا ونحوه ما زيدت هذه المدات وللحاجة إلى الاتّساع؛ لأنّهم يعبّرون عن المعنى الواحد بألفاظ كثيرة وهذا يضطر إلى الاتّساع فمن ههنا احتيج إلى الزّوائد المكثرة للكلام"[3].

إنّ أمثلة الزّيادة في النّظريّة الصّرفيّة أساسيّة؛ كونها تقابل الأصل، وتبنى على الدّلالة الّتي تدلّ عليها الزّيادة، وهنا إشارة إلى أنّ علماء العرب لم يبينوا نظريّتهم في فراغ من فراغ؛ بل درسوها ومحّصوها ودقّقوها؛ وهنا التّناسق القائم بين الظّواهر الصّرفيّة؛ فلا نجدهم يختلفون في الأصول من حيث البناء؛ بل يختلفون في ما سمع من كلام العرب، وهو ما يطابق الاستعمالات وهذا لا يغير في التّنظير الصّرفيّ من شيء.

2.1.5. الحذف: الحذف باب مسلكه عظيم في الدّرس الصّرفيّ، وهو مرتبط كلّ الارتباط بحروف العلّة، وقد أفرده (ابن عصفور) بباب؛ كونه يطّرد بحروف العلّة، كما أشار في كتابه (الممتع) قائلا: "وإنّما أفردت لذلك بابا واحدا؛ لأنّ جميع ذلك إنّما يتصوّر باطّراد في حروف العلّة، فإن جاء شيء من الحذف أو القلب في غير حروف العلّة في خلاف يتضمّنه هذا الباب فيحفظ ولا يقاس عليه "[4]. ما صرّح به (ابن عصفور) أنّ الحذف يقوم على اطّراد حروف العلة؛ كونها تكون أصولا وزوائد، كما سبقت الإشارة في حروف الزّيادة، ونلحظ ههنا حروف العلّة لما بينها

[1] عثمان بن جنّي، المنصف في شرح التّصريف، ص14.

[2] أبو حيان الأندلسي، المبدع في التّصريف، ص118.

[3] عثمان بن جنّي، المنصف في شرح التّصريف، ص15.

[4] ابن عصفور، الممتع في التّصريف، ص429.

العلماء، إنّما كانوا مع دراية التّناسق الحاصل في الأبواب العرضية؛ إذ إنّنا لا نجد حروف العلّة تذكر في باب وتهمل في باب آخر؛ بل إنّ فاعليتها النّظريّة كانت حاصلة في الأبواب كلّها.

وفصّل في مسألة الحذف في كلام العرب؛ حيث إنّه قسّم الحذف إلى قسمين: قسمٍ يقوم على القياس، وقسمٍ يقوم على الاستخفاف ولا يخضع للقياس، وفي هذا يقول: "الحذف في كلام العرب على ضربين: أحدهما عن علّة، فهو مقيس ما وجدت فيه، والآخر عن استخفاف فلا يسوغ قياسه"[1].

إنّ التّقسيم الّذي بيّنه (ابن يعيش) إنّما هو تغيّر صرفيّ يخضع في بنية الكلمة؛ منطلقا في ذلك من الأقيسة إلي سمعت في كلام العرب؛ حيث نجدهم ينطلقون في ذكر الحذف من الأبنية الّتي وضعت في الميزان الأصليّ لبناء الكلمات، ولعلّ (ابن عصفور) من العلماء الصّرفيّين الّذين فصلوا في باب الحذف، فقد ذكر قواعد صرفيّة خاصّة بالحذف؛ انطلاقا من الأبنية الّتي تعترو الفعل؛ إذ إنّه ذكر في باب سمّاه (معتلّ الفاء) وشرح فيه مسألة الحذف؛ حيث يقول: "فإنْ وقعت الواو فاءا؛ فلا يخلو من أن تقع فاء في فَعَل على وزن "فَعَل" أو "فَعِل" أو "فَعُل" أو لا تقع"[2].

وينطلق (ابن عصفور) في ذكر خصائص الحذف في أوّل ظاهرة وهي المعتلّ الفاء في بناءاته الثّلاثة المختلفة (فَعَل– فَعِل– فَعُل) ولكن هذه البناءات قد تعتروها تغيّرات، وإن كان (ابن يعيش) يراها تغيّرات تخضع للقياس، والقياس إنّما يدلّ على أصليّة بناء الكلمة؛ فالقاعدة الصّرفيّة الّتي يثبتها في باب: الحذف القياسيّ، وهي"كلما كانت فاء الفعل واوا وكان ماضيه "فعل" ومضارعه على "يفعل" ففاؤه هي واو محذوفة لوقوعها بين ياء وكسرة، وذلك قولك: وَعَدَ و(وَزَنَ) و(وَرَدَ) ثمّ تقول: (يَعِد) و(يَزِنُ) و(يَرِدُ) وأصله (يَوْعِد) و(يَوْزِن) و(يَوْرِد) فحذفت الواو"[3]. إنّ القاعدة الّتي بيّنها (ابن يعيش) إنّما هي مبنيّة على الزّيادة والأصل فبما أنّ الفعل معتلّ الفاء فهو ليس بأصل، وإنّما طرأ عليه تغيير في بناء الكلمة، ولكي لا يخلو في المعنى شيئا؛ لأنّ الفعل (وَعَد) ثلاثيّ على وزن (فَعَل) ومضارعه (يَفْعِل) وهنا لا نجد تعارضا في الظّواهر الصّرفيّة من حيث التّقعيد؛ أي: أنّه لا يوجد تعارض بين القاعدتين في أبنية الفعل الثّلاثيّ، وبين قاعدة الحذف الّتي

[1] ابن يعيش، شرح الملوكي في التّصريف، ص333.

[2] ابن عصفور، الممتع في التّصريف، ص429.

[3] ابن يعيش، شرح الملوكي في التّصريف، 424.

وضعها الصّرفيّون، في ما أنّ القاعدة الثّانية وضعت بوجود القاعدة الأولى، فلا ريب أنّ القواعد تحدث تناسقاً لا نقيض فيه؛ كي تحدث بناء متكاملاً في شكل نظريّة علميّة، غير أنّنا نجد نوعا آخر من الحذف: التّامّ والصحيح؛ وذلك لما يبنى الفعل للمجهول، فلو أخذنا مثلا الفعل (ورد) فيكون على النّحو الآتي:

– معتلّ الفاء وَرَدَ . بالواو . على بناء . فَعَلَ

– مضارعه . يَفْعِل ـ يَوْرِد ـ فحذفت ـ الواو ـ يَرِد.

– الفعل المبنيّ للمجهول ـ يُورَد.

إنّ الملحوظ في بناء الفعل عند الحذف هو محافظته على البناء في شكله فقط؛ أي: أنّا حذفنا (الواو) دون تغيير في هيئة الفعل (يَوْرِدُ . يَرِد) ولكن في حالة الفعل المبنيّ للمجهول نلحظ أنّ الفعل طرا على تغيير في الشّكل، وليس في بنية الكلمة، وهنا نتج عندنا بناء آخر، وهو (يَفْعِل) وكان بالقاعدة الصّرفيّة الخاصّة بالصّرف؛ إنّما تتمّ قاعدة أخرى في النّحو وهي البناء للمجهول.

والأمر نفسه عند (ابن يعيش) ولكن دون ذكر العلاقة القائمة بين الظّاهرة الصّرفيّة والنّحويّة في هذا النّوع من البناء؛ إذ يقول: "يؤكّد ذلك أنّها إن انفتح ما بعدها صحّت فقلت: (يَوْزن) و(يَوْرِد) و(يَوْعِد) "[1].

ومن علميّة ضبط النّظريّة الصّرفيّة في قواعدها أنّ التّناسق واقع لا محالة؛ حيث نجد الصّرفيّين يقرّون بتوالي الحذف من فعله إلى مصدره؛ فقد ضرب لنا مثلا بالمصدر للفعل (وَعَد) في مصدره (عِدة) والفعل (وَزَن) في مصدره (زِنَة) وقد بين التّمارين التّي تحدث في بينة الوحدة الصرفيّة قائلا: "وكذلك حذفوا الواو من المصدر فقالوا: (عِدَة) و(زِنَة) والأصل(وعدة) و(زنة) فاشتملت الكسرة على الواو؛ فانقلبت إلى ما بعدها، وحذفت الواو تحقيقا؛ لأنّها قد حذفت من فعل هذا المصدر أيضا؛ أعني (أَعِد) و(أَزِن) "[2] يتبيّن أنّ الحذف تُتبّع بدقّة عند العلماء؛ وبخاصّة إذا تعلّق الأمر بالمصدر؛ لأنّه تابع للفعل، فالتّحويل الطّارئ على بنية الفعل هي ذاتها في المصدر.

[1] ابن يعيش، شرح الملوكي في التّصريف، ص333 فما بعدها.

[2] المرجع نفسه، ص333 فما بعدها.

3.1.5. الإبدال: نظر علماء الصّرف في أبنية الأسماء والأفعال؛ فلحظوا فيها تغييرا؛ حيث إنّهم وجدوا أنّ أصول الكلم يعتروها تغييرا هو من قواعد التّصريف، ومن بين هذه العوارض الّتي تعترو كلمات الإبدال؛ فقد ذكر (ابن السّراج) الإبدال في ذكر التّصريف في قوله: "هذا الحدّ إنّما سمّي تصريفا؛ لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة، وخصّوا به ما عرض في أصول الكلام وذواتها من التّغيير، وهو ينقسم خمسة أقسام: زيادة وإبدال، وحذف تغيير بالحركة السّكون وإدغام وله حد يعرف به"[1].

وحريّ بالبيان أنّ الإبدال في عُرْف الصّرفيّين يعمد إلى جعل الحرف مكان حرف آخر شريطة أن يحذف الحرف الّذي أقيم فيه، وقد نوه لهذا الأمر ابن معط في الألفية؛ حيث يقول:

وأَحْرُف الإِبْدَالِ يَأْتِي التَّبْيين بِحَصْرِهاَ في (أَجْهِدتم طَاوِين)

إبدال الحرف هو: عبارة عن إقامة الحرف مقام آخر في محله ببعد حذفه طلبا للمناسبة مطلق أو الضّرورة "[2].

والواضح من قول (ابن معطٍ) أنّ الإبدال شرطه الأساس حذف الحرف، وإقامة مكانه حرفا آخر، بغرض المناسبة، وهنا يتبيّن الفرق بين البدل والعوض؛ أي: "أنّ العوض يكون في غير محلّ المعوض منه؛ كالألف في ابن والياء في (سُفَيْرِيج) فإنّهما في غير محلّ اللاّم بخلاف البدل والفرق بين القلب والبدل أنّ القلب لا يكون إلا في حروف اللّين والبدل يكون فيها وفي غيرها فهو اعم من القلب"[3]. إنّ ما ذهب إليه (ابن معطٍ) يدلّ على أنّ شرط الإبدال/ البدل إقامة حرف مكان حرف وهنا يخرج الإدغام، وهذا ما عقده (سيبويه) في الكتاب موسوما بـ: (هذا باب حروف البدل في غير أن تدغم حرفا في حرف) وقد بيّن (أبو علي الفارسي) (377هـ) في (التّعليقة) المقصد من قول (سيبويه) قائلا: "إنّما قال: في غير أنْ تدغم حرفاً في حرف. إنّ البدل على ضربين، أحدهما: بدل وحرف من حرف نحو: أَتْلَجَ في أَوْلَجَ. والآخر بدل حرف يبدل من حرف قريب منه للإدغام

[1] ابن السّراج، الأصول في النّحو، ص231.

[2] عبد العزيز بن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، تح: علي موسى الشّوملي، ط1. حسين داي– الجزائر: 2007 دار البصائر، ج2، ص634.

[3] المرجع نفسه، ج2، ص634.

نحو: (أخذتُ: أبدلت الذّال تاء، وأدغمت في التّاء"[1]. ونجد (ابن عصفور) يعقد باباً للإبدال مبيّنا فيه الإبدال وهو عدم وجود الإدغام؛ لأنّه إذا وجد فيه إدغام أم يكن مختصّا بهذه الحروف الّتي سبقت الإشارة إليها؛ لذا يقول: "فمن ذلك حروف البدل لغير إدغام وهي الحروف الّتي يجمعها قولك (أجد طويت مهلا) فهذه الحروف تبدل من غير إدغام على ما يبين بعد... فإن كان البدل لأجل الإدغام، لم يكن مختصّا بهذه الحروف"[2].

وعليه؛ فإنّ الشّرط الّذي وضعه علماء الصّرف لا بدّ أن يكون الإبدال من غير إدغام؛ لذا ذكر (ابن معط) طريقاً لمعرفة الإبدال؛ أيْ: معرفة الحروف بأنّه مبدل من حرف في قوله: "واعلم أنّ الطّريق إلى معرفة كون الحرف بدلا من غيره يكون بأمور:

- أحدها: الاشتقاق: كتُجَاه وميزان؛ فإنّهما من المواجهة والوزن؛
- ثانيهما: كثرة الأصل وقلّة الفرع؛ كتَعَابي في التّعالب؛
- ثالثها: كون البناء فرعاً، والحرف المبدل منه موجد في البناء الأصل زائد الضّوارب فالواو بدل من الألف الزّائد في ضارب؛
- ورابعها: ظهور الأصل في النّوع نحو: أمَوَاه ومَوَيه "[3]. إنّ الشّروط والطّرق الّتي ذكرها (ابن معطٍ) لهي دليل على أنّ الميزان الأصليّ للكلمة يبقى ثابتا بكلَ دقّة؛ فلم نجد قاعدة سنّها علماء الصّرف إلاّ وقد تناسقت مع القواعد الآتية في ما بعد. وهنا نلحظ أنّ النّظريَة الصّرفيّة لم تكن قائمة على أمر سطحيّ.

وقد وضع الصّرفيّون قواعدَ وضوابط يحتكم إليها الإبدال؛ بمعنى أنّهم علّلوا أصول الكلمات من خلال الإبدال؛ فالهمزة مثلا تقلب وتبدل من الياء؛ لأنهم علموا ذلك من خلال إرجاع الأصل إلى فعله، والفعل يحدّد أصليّة بناء الكلمة، وهذا دليل على أنّ الأصل في الفعل لم يكن عرضا بل كان مقنّنا، فنحن علمنا أنّ الكلمة (سقاء) أصلها (سَقَايْ) لأنّ فعلها في الأصل بالياء (سقيت) وهذا رأي ذهب إليه (ابن السّراج) في الإبدال مع الهمزة والياء؛ إذ يقول: "وهي تبدل (الهمزة) من ثلاثة

---

[1] الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، التّعليقة على كتاب سيبويه، تح: عوض بن حمد القوزي، ط1. القاهرة: 1990، مطبعة الأمانة، ج4، ص253.

[2] ابن عصفور، الممتع في التّصريف، ص328.

[3] ابن معط عبد العزيز بن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، ص635 وما بعدها.

أشياء: تبدل من الياء إذا كانت لاما في نحو: (قَضَاء وسِقَاء) كان الأصل (قَضَاي وسِقَاي) لأنّه من:(قَضِيتُ وسَقِيتُ) والملحق بمنزلة الأصل"[1].

والملحوظ أنّ الإبدال ههنا منوط بالعلّة؛ أي: معرفة أصل الإبدال في الاسم برجوعه إلى الفعل؛ لأنّ (سَقَى) أصله (سَقي) مثل: (قَالَ) أصلها (قَوَلَ) وهكذا، كما أنّ الهمزة تبدل من الواو إذا كانت لاما نحو كساء وعزاء، أن فعلهما هو(كَسَا) أصلها (كَسَوَ) ومضارعها يكسو، إذا الإبدال منها في الأصل (كَسَاو) وهكذا، وهذا يدللنا على أنّ معرفة الأصل في الإبدال هي مغرفة الأصل في الفعل، كما نجدهم في بعض القضايا الصّرفيّة يفسّرون تفسيرا صوتيّا كإبدال الهمزة ألفا، يقول (ابن يعيش): "اعلم أنّ الهمزة حرف مستقل؛ لأنّه نبرة في الصّدر، وهو أدخل حروف الحلق وإخراجه كالتّهوّ؛ فلذلك مال أهل الحجاز ومن وافقهم إلى تحقيقها، فمتى كانت الهمزة ساكنة وأريد تحقيقها، أزيلت نبرتها، فَتَلِينُ وتستحيل حرفا ليّنا تدبرها حركة ما قبلها؛ فإنّ كانت قبلها فتحة انقلبت ألفا، وإن كانت قبلها كسرة انقلبت (ياءً)، وإن كانت قبلها ضمّة انقلبت (واوا) أصل كانت الهمزة أو زائدة، وهذا البدل على ضربين: جائز وواجب"[2]. البيّن أنّ هذه الظواهر ترجع إلى ما لا سمع من كلام العرب؛ فمنهم من يميل ومن من لا يفعل ذلك.

2.4. تغييرات صوتيّة: رأى الصّرفيّون أنّ البينة الصّرفيّة يطرأ عليها تغيير من جانبها الصّوتيّ؛ أي المخرج الصّوتيّ.

4. 1.2. الإدغام: إنّ الحديث عن الإدغام هو الحديث عن الجوانب الصّوتيّة الّتي تعتري هذا الباب؛ فقد ورد في تعريفه أنّه لفظ ساكن فمتحرك بلا فصل من مخرج واحد؛ فإذا أسكن أوّل المثلين وتحرك الثّاني نحو: (ضَرَب بكرا) وجب الإدغام بشروط:

– أحدها أن لا يكون الأوّل هاء سكت؛ لقول الله تعالى:"﴿ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَنِيَهْ ﴾ [الحاقّة: 29] لأنّها مخصوصة كالوقف.

[1] ابن السّراج، الأصول في النّحو، ج3، ص244.

[2] ابن يعيش، شرح الملوكي في التّصريف، ص229.

– الثّاني: أن لا يكون همزة غير عين كأن تبنى من قرأت مثل: (سيطر) فتقول (قرأ) فلا تدغم ويجب قلب الثّانية ياء؛ لأنّ تضعيفها أثقل من غيرها، ولذلك أهمل؛ كون العين واللاّم همزة واستعمل في سائر الحروف.

– الثّالث: ألاّ يكون مداّ متطرفا ليعطي ياسر ويغزو واقد، لأنّ المدّ الّذي في صرف المدّ قائم مقام الحركة، فكما امتنع إدغام المتحرّك امتنع إدغام الممدود، إلاّ أنّ المدّ للمدود ألزم من حركة المتحرّك؛ فلذلك سوى بينهما".

– الرّابع: ألاّ تكون المَدّة مبدلة من غيرها دون لزوم؛ كفعل ما لم يتمّ فاعله، من (قاول) فيقال: قوول بالفكّ لئلا ينبسن فاعل بفعل؛ لأنّ الواو الأولى بدل من ألف؛ فكان اجتماعهما عارضاً مع الثّانية، فلو كان البدل لازما من غير مَدّة تعين الإدغام، كان بنى من"أوب" مثل: "أُبْلُم" فتقول: أأوب، فوجب إبدال الثّانية واوا على سبيل اللّزوم، فوجب الإدغام فقيل: أُوُّب" ولو كانت المدّة غير مبدلة أدغمت نحو: معروّ ومدعوّ"[1] ولكن (ابن عصفور) يعدّ من الصّرفيّين الّذين بسطوا قضيّة الإدغام، وأبانوا عنه بأسس علميّة؛ حيث يعرّف الإدغام من جانبه الصّوتيّ قائلا: "هو رفعك اللّسان بالحرفين رفعة واحدة ووضعك إياه بهما موضعا واحدا، وهو لا يكون إلا في المثلين أو المتقاربين"[2].

إنّ التّعريف الّذي قدّمه (ابن عصفور) يعدّ إضافة للدّرس الصّرفيّ الصّوتيّ؛ حيث إنّه استطاع أن يدقّق في تعريف الإدغام من جانبه العمليّ والعلميّ، ولا أدلّ من ذلك من السّبب الّذي قدّمه لحدوث الإدغام في هذين النّوعين من الإدغام؛ إذ يقول: "والسّبب في ذلك أنّ النّطق بالمثلين ثقيل؛ لأنّك تحتاج فيهما إلى إعمال العضو الّذي يخرج الحرف المضعّف مرتين فيكثر العمل على العضو الواحد، وإذا كان الحرفان غيرين لم يكن الأمر كذلك؛ لأنّ الّذي يعمل في أحدهما لا يعمل في الآخر، وأيضا فإنّ الحرفين إذا كان مثلين؛ فإنّ اللّسان يرجع في النّطق بالحرف الثّاني إلى

[1] عمر بوحفص الزّموري، فتح اللّطيف في التّصريف على البسط والتّعريف، ص161.

[2] ابن عصفور، الممتع في التّصريف، ص 632.

موضعه الأوّل: فلا يشير في اللّسان بالنطق كما يشرح في الغيرين؛ بل يكون في ذلك شبيها بمشي المقيّد"[1].

إنّ التّفسير الّذي انطلق منه (ابن عصفور) في بناء ضوابط الإدغام؛ إنّما هو منطلق علميّ صرف؛ بحيث نجده يركز على الجانب العلميّ الصّوتيّ للظّاهرة الصّرفيّة، ونجاحه وأنّ تفسيره لدلالة الإدغام إنّما هو أمران: قلّة العمل؛ أي: الجهد في النّطق والثّاني التّخفيف على اللّسان أثناء النّطق، وفي هذا يقول: "فلما كان فيه من الثقل ما ذكرت لك رفع اللّسان بهما رفعة واحدة، ليقل العمل، ويخف النّطق بهما على اللّسان"[2].

ومن دقّة التّناسق القائم بين الظّاهرة الصّرفيّة والنّحويّة أنّ الإدغام إذا كان في حرفين مثلين فإنّ الإدغام واقع لا محالة مثل: (شدّ) فالإدغام حاصل، وأصله (شدَدَ) ولكن عندما يدخل ضمير الرّفع على الفعل، فنلحظ أنّ الإدغام يفكّ لزاما؛ كون القاعدة النّحويّة تجب ذلك، لأنّ الحرف الّذي قبلها ساكن فتصبح (شَدَدْتُ) وحينئذ يرجع البناء الأصليّ للفعل كما كان وهنا نشير إلى أنّ الصّرفيّين لم تَخفَ عليهم هذه الأحكام؛ لأنّهم رعوها حقّ رعاية حال ضبط هذه القواعد وقد أشار الشّيخ (أبو حفص الزّموري) لهذه المسالة الصّرفيّة قائلا: "فإنّ سكن المدغم فيه؛ لاتّصاله بغير المرفوع أو كان ما هما فيه أفعل تعجّبا تعين الفكّ مثال ذلك: (وددتُ) فينفكّ الإدغام؛ لأنّ هذا الضّمير يجب سكون ما قبله؛ فترد إلى الحرف الأول حركته المحذوفة، ومثال التعجب: أشدد، ولا يجوز الإدغام للزوم المثل الثّاني السّكون"[3].

والأساس في الإدغام أن يكون الحرف الأوّل ساكناً لا متحرّكا، وهنا الدّقة الثّانية عند الصّرفيّين؛ حيث إنّهم انتبهوا للكلمات والمواضع الّتي يقع فيها الإدغام؛ فلحظوا أنّ الحرف الأوّل يرد ساكناً لا متحرّكا؛ لذلك اشترطوا في تحريك الحرفين المثيلين تسكين الحرف الأوّل فيهما يقول (ابن يعيش): "فإذا اجتمع في الكلمة مثلان متحرّكان؛ أسكنوا الحرف الأوّل وأدغموه في الثّاني، ومعنى الإدغام أن تصل حرفا بحرف مثله من غير فصل بينهما؛ ولذلك يسكن الحرف الأوّل؛ لئلا تفصل حركته بينهما، فيبطل الإدغام؛ لأنّ محلّ الحركة من الحرف بعده لامعة ولا قبله، ألاَ ترى

[1] ابن عصفور، الممتع في التّصريف، ص632.

[2] المرجع نفسه، ص632.

[3] عمر بوحفص الزّموري، فتح اللّطيف في التّصريف على البسط والتّعريف، ص166 فما بعدها.

أنّ الحرف الأوّل إذا تحرّك لم يكن الإدغام، وإذا لم يفصل بينهما فاصل من حركة أو وقف صار الشّدة اتّصالهما ما متداخلين فيرتفع اللّسان بهما دفعة واحدة شديدة؛ فيكون ذلك أخفّ عليهم من ارتفاع اللّسان بهما دفعتين"[1].

إنّ مكمن الإدغام في النّظريّة الصّرفيّة؛ إنّما هو المخرج الصّوتيّ، فهو ظاهرة صوتيّة أكثر منها صرفية؛ لذا نجد (المبرّد) يعقد باب الإدغام (باب مخارج الأصوات) مع ضرورة معرفة صفات مخارجها، وقسمة أعدادها من الهمس والجهر والشّديد والرّخوة والقلقلة؛ فقد عقد بابا سمّاه: (أبواب الإدغام هذا باب مخارج الحروف، وقسمة أعدادها في مهموسها ومجهورها وشديدها ورخوها، وما كان منها مطبقا وما كان من حروف القلقة، وما كان من حروف المدّ وغير ذلك)"[2]. ويبيّن هذا النّص العلاقة الجامعة بين البنية الصّرفيّة والوحدة الصّوتيّ؛ أي أنّهما يكملان بعضهما البعض في بيان الدلالة.

5.تناسق/ اتّساق أبواب النّظريّة الصّرفيّة: إنّ معيار التّناسق أساس في إثبات النّظريّة؛ كونها تُبين عن شموليتها وكذا منطقيتها، والمقصد من التّناسق ههنا أنّ الأبواب الصّرفيّة والأحكام المتعلّقة لا يعتريها تناقض في ضبط الحكم الصّرفيّ؛ بل نجدها تحتكم إلى معيار موحّد دونما أيّ خلل، ومن هنا تثبت علميتها، وهذا ما سنحاول تبيانه.

1.5.تناسق الوحدات القياسيّة /العاملة وغير العاملة: إنّ المتمعّن في مؤلّفات القدماء يلحظ التّناسق الحاصل للوحدات الصّرفيّة؛ إذ إنّهم استطاعوا أن يحدثوا تناسقا فيها دونما تعارض أو خلط في الأبواب، وحتّى الأحكام الصّرفية؛ ولا أدلّ على ذلك من التّناسق الّذين يحكم التّقسيم في الوحدات الصّرفيّة العاملة وغير العاملة.

1.1.5. الوحدات القياسيّة العاملة: نقصد بالوحدات الصّرفيّة العاملة؛ أيْ: تلك الوحدات الّتي تحدث أثراً في ما قبلها؛ أي أنّها تحدث أثراً إعرابيّا بالدّرجة الأولى، وذلك من خلال الزّيادة العالقة بالوحدة الصّرفيّة. وقد عبّر عنها الصّرفيّون بالمشتقّات.

[1] ابن يعيش، شرح الملوكي في التّصريف، ص452.

[2] أبو العباس محمد المبرّد، المقتضب، ص328.

1.1.1.5. البناء الصّرفيّ لاسم الفاعل: أوّل من تناول مصطلح اسم الفاعل (سيبويه) حيث أفرد له بابا سمّاه (هذا باب من اسم الفاعل الّذي جرى مجرى الفعل المضارع إلى المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان عنوانا) والمعروف عند (سيبويه) أنّه يكتفي بذكر المثال وشرحه؛ حيث يقول في تعريفه: "وذلك قولك: (هذا ضاربٌ زيداً غداً) فمعناه وعمله مثل (هذا يضربُ زيدا غدا) فإذا حدثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك ونقول هذا (ضارب عبد الله السّاعة) فمعناه وعمله مثل هذا (يضرب زيدا السّاعة) "[1]. يتبيّن من قول (سيبويه) أنّ اسم الفاعل عاملٌ لفعله، ومعنى هذا أنّه يأخذ حكمه الإعرابيّ؛ ممّا يدلّ على أنّ اسم الفاعل عنده:

– وَحدة صرفيّة عاملة؛ أي: تعمل عمل الفعل؛ قوله: (هذا ضاربٌ)؛

– عمله دليل على أنّه يؤخذ من أصله وهو الفعل؛ وهذا دليل على أنّه منوط بالتّعدي وليس اللازم؛ قوله: (يضرب زيداً)؛

– مشتقّ من فعل ماض، وليس المستقبل؛ لذا قال غير منقطع.

ويرى (سيبويه) أنّ اسم الفاعل إذا خلا منه التّنوين فحينها يبطل عمله، ولا يؤثّر، وهنا دقّة الملاحظة للوحدة الصّرفيّة عند (سيبويه) حيث يقول: "واعلم أنّ العرب سيخفّفون، فيحذفون التّنوين والنّون، ولا يتغيّر من المعنى شيء، وينجرّ المفعول لكفّ التّنوين عن الاسم، فصار عمله فيه الجرّ، ودخل الاسم معاقبا للتّنوين، فجرى مجرى (غلام عبد الله) في اللّفظ "[2].

وشرط الإعمال عند (سيبويه) منوط بالتّنوين؛ فالتّنوين العامل المُحْدِثُ الأثرَ في الاسم بعده فظهوره علامة للأثر من بعده، وغيابه دليل على إعمال الجرّ في الاسم بعده. ومن ثمّ نستنتج أنّ (التّنوين) عند (سيبويه) هي بنية لها أثرها في الجملة؛ أي: تتضافر الوَحدة النّحويّة والصّرفيّة لتحدثا وظيفة لغويّة.

ونجد (الفرّاء) يفسّر التّنوين تفسيراً مخالفاً لما ذهب إليه (سيبويه) فقد ورد في (معاني القرآن) في تفسير قوله تعالى:﴿ كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ ﴾ ولو نوّنت في (ذائقة) ونصبت (الموت) كان

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص164.

[2] المرجع نفسه، ص165 فما بعدها.

صوابا، وأكثر ما تختار العرب التّنوين، والنّصب في المستقبل فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلاّ بالإضافة؛ فأمّا المستقبل فقولك: (أنا صائمٌ يومَ الخميس) إذا كان خميسا مستقبلا، فإنْ أخذت عن الصّوم يوم الخميس ماض قلت: (أنا صائمٌ يومَ الخميس) فهذا وجه العمل "[1].

وتجب الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ (المبرّد) لم يخالف (سيبويه) في نظرته لاسم الفاعل؛ حيث يرى أنّ اسم الفاعل يأخذ مقام الفعل المضارع، ويحلّ محلّه في قوله:" تقول: (مررت بقائمٍ أبوه) فترفع الأب بفعله، وتجري (قائماً) على رجل؛ لأنّه نكرة وصفته بنكرة، فصار قولك: (مررت برجلٍ يقوم أبوه)[2]. يتجلّى من قول (المبرّد) أنّ اسم الفاعل يأخذ محلّ الفعل، وعليه؛ فيكون عنده بنية صرفيّة قابلة للتّغير والتّحويل بوَحدة صرفيّة مشتّقة منها. ومن ثمّ ينتج عندنا الآتي:

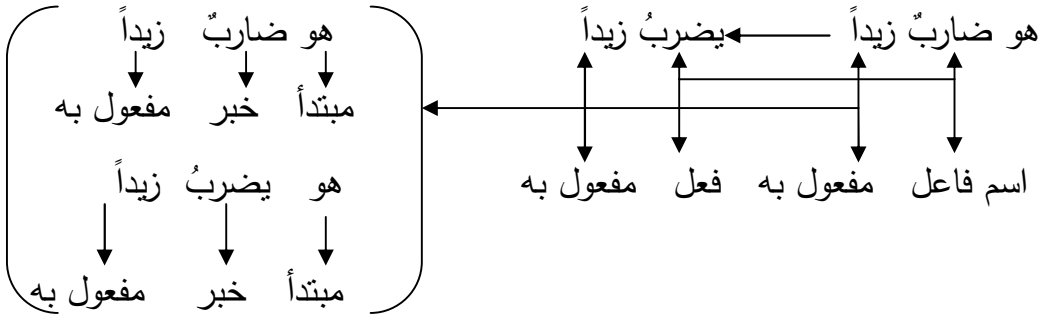

وتوضّح التّرسيمة ما ذهب إليه (المبرّد) في إعمال البنية الصّرفيّة لاسم الفاعل؛ حيث تبيّن أثر الوحدة الصّرفيّة في الاسم بعدها مع إحداث التّناسق في الحكم الصّرفيّ والنّحويّ معا ومن الّذين أبانوا عن دلالة اسم الفاعل وتأثيره في الاسم بعده نجد (أبا عليّ الفارسيّ) (377هـ) في قوله: "اسم الفاعل يحسن إعماله عمل الفعل؛ إذا جرى على شيء، وجريُه على ثلاثة أضرب:

- أحدها: أن يكون خبر مبتدأ؛ نحو: (زيدٌ قائمٌ أبوه) و(هذا زيد ضاربٌ عمراً)؛
- والثّاني: أن يكون صفة؛ نحو: (هذا رجلٌ قائمٌ أبوه) و(مررت برجلٍ ضاربٍ عمراً)؛
- والثّالث: أن يكون حالاً؛ نحو: (زيدٌ قائماً أبوه) و(هذا زيدٌ ضارباً عمراً) "[3].

وإنّ البيّن من قول (أبي عليّ الفارسيّ) أنّ اسم الفاعل كبنية صرفيّة تتّحد بما قبلها وما بعدها لتحدث دلالة معنويّة، مع اعتماد بنية الفعل؛ لأنّه سيحدث أثراً بالرّفع أو النّصب في الاسم بعده،

[1] يحي بن زياد الفرّاء، معاني القرآن، د.ط. مصر: 1955، مطبعة دار كتب المعرفة، ج2، ص202.

[2] أبو العباس محمد المبرّد، المقتضب، ج4، ص155.

[3] الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، التّعليقة على كتاب سيبويه، ج1، ص282.

وكلّ جملة من هذه الجمل خاضعة للتّغيير في البنية التّركيبيّة؛ ممّا جعل البنية الصّرفيّة لاسم الفاعل تتغيّر، وسنحاول توضيح ذلك:

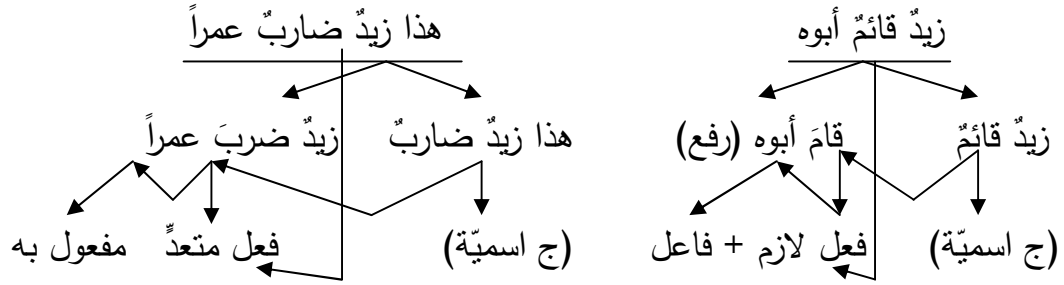

ويوضّح المخطّط العلاقة الّتي تبيّنها بنية اسم الفاعل مع الوحدات الصّرفيّة، وعلاقتها بالتّركيب، وهنا الإضافة الّتي بيّنها (أبو عليّ الفارسيّ) حيث إنّ الوَحدة الصّرفيّة تكتمل دلالتها مع البُنَى الأخرى.

2.1.1.5. البناء الصّرفيّ لاسم المفعول: يعدّ اسم المفعول من المشتقّات، شأنه في ذلك شأن اسم الفاعل، وقبل الولوج في أحكام اسم المفعول، نعرج بتعريف له: يعرفه (القوشجي) قائلا: "وهو ما اشتقّ من المصدر للدّلالة على ما وقع عليه معناه وهيئته الأصليّة في الثّلاثيّ المجرد"[1].

والملحوظ من قول (القوشجي) أنّ اسم المفعول يشتقّ، ويصاغ من الفعل الثّلاثيّ والرّباعي كذلك، فهذا يخالف اسم الفاعل من حيث صيغته وطريقة شكله؛ فإذا كان الفعل ثلاثيّا؛ فإنّه يصاغ على وزن (مفعول) وإن كان غير ثلاثيّ، فبضمّ حركة مضارعة، وفتح ما قبل الآخر.

ويتبيّن أنّ البنية الصّرفيّة لاسم المفعول تبنى على أساس الفعل؛ فإن كان ثلاثيّا؛ فإنّه يصاغ على البنية الصّرفيّة (مَفْعول) شريطة أن يكون الفعل مبنيّا للمجهول؛ لأنّه إذا كان مبنيّا للمعلوم فيصاغ منه (اسم الفاعل) وهي إشارة إلى التّناسق القائم بين بنيتين؛ أي لا تداخل في القاعدة الصّرفيّة، والأمر نفسه إذا لم يكن ثلاثيّا؛ فقد صاغوه على القاعدة الصّرفيّة (بضمّ الحرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر) عكس ما نلحظه في بنية اسم الفاعل إن كان غير ثلاثيّ فجعلوا له قاعدة (ضم حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر).

اسم مَفْعُول ← من الثّلاثيّ على وزن (مَفْعول).
← غير الثّلاثي (بضمّ أوّله وفتح ما قبل آخره).

[1] علي بن محمد القوشجي، عنقود الزّواهر في الصّرف، ص370.

3.1.1.5. البناء الأصليّ للصّفة المشبّهة: تعدّ الصّفة المشّبهة من المشتّقات الّتي تعمل عمل الفعل، وهي عبارة عن بنية صرفيّة مشابهة لاسم الفاعل؛ فقد شبّهت به، ولم تعمل عمله مباشرة، وقد تناول (سيبويه) الصّفة المشبّهة وفصّل فيها بابا سمّاه (هذا باب الصّفة المشبّهة بالفاعل فيما عملت فيه) وقد أبان عن سبب هذه التّسمية قائلا: "ولم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل؛ لأنّها ليست في معنى المضارع؛ فإنّها شبّهت بالفاعل فيما عملت فيه، وما تعمل فيه معلوم، إنّما تعمل فيما كان سببها معرّفا بالألف واللاّم أو نكرة، لا تجاوز هذا؛ لأنّه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه"[1]. يشير (سيبويه) إلى علّة المشابهة بين الصّفة المشبّهة واسم الفاعل، وهو الحكم المعنويّ؛ فقد شابهته في المعنى، ومن ثمّ انتقلت دلالة البنية من اللّفظ إلى المعنى.

ويشهد لما نحن فيه أنّ (سيبويه) اعتمد في تبيان المشابهة الصّفة المشبّهة بالفاعل وإعماله بعلّة الاستعمال؛ مع مراعاة الفروقات في الأبنية؛ حيث يقول: "وذلك قولك: (هذا الحسنُ الوجهِ) أدخلوا الألف واللام على (حسنُ الوجهِ) لأنّه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرّفا أبدا... فأمّا النّكرة فلا يكون فيها إلاّ (الحسنُ وجهاً) تكون الألف واللاّم بدلا من التّنوين"[2] من قول (سيبويه) أنّ بنية الصّفة المشبّهة هي الأساس في التّفريق.

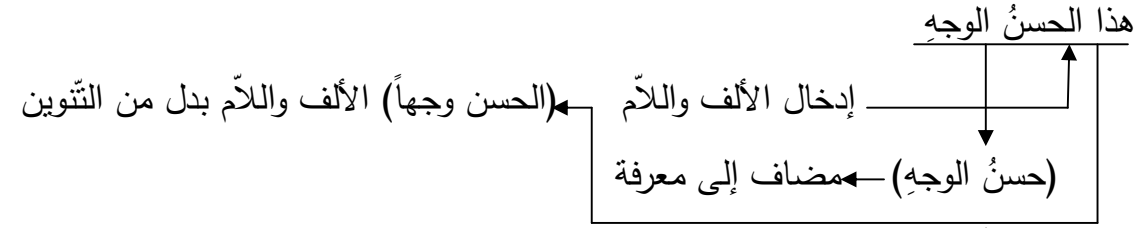

ومن القدماء الّذين أشاروا للصّفة نجد (ابن السّراج) حيث يرى أنّها تقوم على التّعدية؛ فسمّاها تعدية مشابهة؛ كونها ارتبطت بالفعل؛ لأنّ الفعل ليس متعدّيا حقيقة، وقد صرّح به قائلا: "الّصفات المشبّهات بأسماء الفاعلين: هي أسماء ينعت بها، كما ينعت بأسماء الفاعلين، وتذكّر وتؤنّث ويدخلها الألف واللاّم وتجمع بالواو والنّون؛ كاسم الفاعل واسم التّفضيل كما يجمع الضّمير في الفعل؛ فإذا اجتمع في النّعت هذه الأشياء الّتي ذكرت أو بعضها شبّهوها بأسماء الفاعلين"[3] البيّن

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص194.

[2] المرجع نفسه، ج1، ص200.

[3] ابن السّراج، الأصول في النّحو، ج1، ص130.

من قول (ابن السّرّاج) أنّ سبب تسمية الصّفة المشبّهة؛ لأنّها شُبّهت باسم الفاعل في مشابهتها اسم الفاعل في الأحكام الآتية:

- المشابهة في صفة النّعت؛
- المشابهة في التّذكير والتّأنيث؛
- قبولها الألف واللاّم/ الجمع بالواو والنّون.إذن البنية الشّكليّة للصفة المشبّهة هي العنصر في معرفة الصّيغ الّتي تشترك في ما بينها.

وقد فسّر (أبو القاسم الزّجاجيّ)(337هـ) هذه المشابهة تفسيرا منطقيّا بقوله: "والّصفة المشبّهة باسم الفاعل هي أنقص مرتبة من المصدر؛ لأنّها ليست توقع فعلا سلف منك إلى غيرك وإنّما تعمل فيما هو من سببها، وإنّما جاز أنْ تعمل فيه؛ لأنّها مشبّهة باسم الفاعل؛ لأنّها صفة كما أنّه صفة، وأنّه يثنّى ويجمع ويذكّر ويؤنّث"[1]. يتبيّن أن (الزّجاجيّ) فسّر سبب حدوث المشابهة بين اسم الفاعل والصّفة المشبّهة بالمقارنة في العمل والحدوث؛ بل نجده يربط بنية المصدر في المرتبة العمليّة، وبين تموقع الفعل. ومن هنا نخلص إلى أنّ البنى الصّرفيّة عند الصّرفيين تقوم على التّحليل البنيويّ؛ حيث يراعى فيه الشّكل الخارجيّ للبنية الصّرفيّة المبنيّة على القياس.

4.1.1.5. البناء الأصليّ لصيغ المبالغة: هي عبارة عن بنية صرفيّة قياسيّة؛ الغرض منها المبالغة في الشيء والتّكثير منه، وقد تنالها (المبرّد) باسم التّكثير، دون ذكر اسم (صيغ المبالغة) حيث يقول: "فإنْ أردت أنْ تكثّر الفعل كان للتكثير أبنية"[2] ويذكر في السّياق نفسه أربعة أوزان لصيغ المبالغة (فَعَّال، فَعُول مِفْعَال فَعِيل) وقد وضّح عمل هذه الأبنية، وما تحدثه من أثر في ما بعدها في الحكم؛ في قوله: "فمن ذلك (فَعَّال) تقول: (رجل قَتَّال) إذا كان يكثر القتل... فهذا ينصب المفعول كما ينصبه (فاعل) لأنّك تريد به ما تريد بفاعل... من هذه الأبنية (فَعُول) نحو: (ضَرُوب)... إذا كان يضربه مرّة بعد مرّة... ومن هذه الأبنية (مِفْعَال) نحو: (رجل مِضْرَاب) ... فأمّا ما كان على (فَعِيل) نحو: (رحيم، عليم) فقد أجاز سيبويه النّصب فيه"[3]. البيّن من الأبنية الّتي أشار إليها (المبرّد) أنّها مسموعة من كلام العرب، وقد قعّدوا لها على سبيل المسموع المشهور؛

[1] أبو القاسم الزّجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، ط3. بيروت: 1979، دار النّفائس، ص135.

[2] أبو العباس محمد المبرّد، المقتضب، ج2، ص112.

[3] المرجع نفسه، ص112 فما بعدها.

لأنّه أشار إلى المعنى المنشود من الأبنية؛ والظّاهر عند (المبرّد) أنّ الوحدات الصّرفيّة لا تؤدّي الوظيفة ذاته:

فعّال ←وظيفة بنيتها الصّرفيّة تفيد التّكثير وهو المشهور في الاستعمال مثال: بحّاث

فَعُول ← تفيد الكرّة مرّة بعد مرّة مثل: شَرُوب.

مِفْعَال← تفيد المبالغة في التّكثير مثل: مِعْطَاء.

فَعِيل ← فَعِيل دلالته شبيه باسم الفاعل المبالغة مثل: رحيم.

عند الفرّاء لا تنصب، وسيبويه أجازها.

ومُحصّلة ما سبق أنّ البنية الصّرفيّة عند القدماء لم يفصلوا فيها فصلا جازماً غير أنّا نجد المتأخّرين أفردوا لها بابا. ولكن المشهور عند الأوائل؛ كأمثال (سيبويه) و(المبرّد) و(ابن السّراج) فقد تناولوا البنية الصّرفيّة المشهورة في كلام العرب؛ لأنّ المسموع كلّما اتّسعت دائرته دارت حوله الأحكام والمناقشة، وقعّدوا لها؛ لذا لحظنا أنّ اسم الفاعل لقي حظّه من الدّراسة؛ كون دائرته الصّرفيّة اتّسعت فاتّسع معها الجانب النّحويّ سواء تعلّق الأمر بالحكم النّحويّ في تأثير البنى الأخرى أم الشّكل الخارجيّ للكلمة.

5.1.1.5. اسم التّفضيل: هي بنية صرفيّة لها صيغتها الصّرفيّة، وهو "وصف على وزن (أفْعَل) يصاغ للدّلالة على أنّ شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها"[1].

ونلحظ أنّ الميزة الّتي تنماز بها هذه البنية الصّرفيّة هي الدّلالة على الاشتراك مع الزّيادة من أحد الطّرفين بصفة، وهنا نلحظ التّناسق الّذي تنبّه إليه الصّرفيّون؛ بحيث إنّهم لم يخلطوا بين الأبواب الصّرفيّة رغم أنّها تندرج ضمن باب واحد وهي الوحدات العاملة، كما نستنتج أنّ هذه الوحدات الصّرفيّة كلّها خاضعة للقياس.

وتشير (خديجة الحديثي) إلى أنّ (سيبويه) لم يدرجه في باب باسمه، ولكن أدرجه ضمن فعلي التّعجّب؛ حيث تقول: "ولم يبحث (سيبويه) هذا المشتقّ في باب منفصل، وإنّما بحثه مع فعلي التّعجّب، ولعلّه فعل ذلك لاشتراك بناء (أفعل) في الموضوعين في الشروط الّتي يجب توفرها

[1] خديجة الحديثي، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، ص248.

فيهما"[1] تبيّن (خديجة الحديثي) بأنّ (سيبويه) لم يشر إلى هذا الباب، ولكن ذكر بابا موسوما بـ(هذا باب ما يبنى على أَفْعَل) وذكر فيه ما يأتي من الألوان وكيف يتصرّف الفعل معها؛ حيث يقول: "أمّا الألوان؛ فإنّها تبنى على (أفْعَل) ويكون الفعل على (فَعِل يَفْعَل) والمصدر على (فُعْلَة) أكثر"[2] نلحظ من خلال الصّيغ الصّرفيّة الّتي تعترو صيغة (أَفْعَل) على أنّها تعتمد على الوحدات الصّرفيّة؛ أي: أنّهم سمعوا ثمّ قاسوا، فأخذوا هذه المفردات؛ فقاسوا عليها، ولا أدلّ على ذلك ما ذكره سيبويه في البينة الصّرفيّة لمؤنّث (أَفْعَل) إذ يقول: "واعلم أنّ مؤنّث كلّ (أَفْعَل) صفة (فَعْلاَء) وهي تجري في المصدر، والفعل مجرى (أَفْعَل) وقالوا: مَالَ يَمِيلُ وهو مَائِلٌ وأَمْيَل"[3].

وقد خصّص (المبرّد) بابا موسوما بـ(باب أفْعل) وذكر أنّه ينصرف من المعرفة ولا يرد من النّكرة، وفسّر بأمر مهمّ، وهي المشابهة؛ حيث يقول: "اعلم أنّ ما كان من (أَفْعل) نعتاً فغير منصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك : أَحْمَر، وأخضر، وأسود، وإنّما امتنع هذا الصّرف في النّكرة؛ لأنّه أشبه الفعل من وجهين:

- أنّه على وزنه؛

- أنّه نعت/ كما أنّ الفعل نعت"[4]. يعتمد (المبرّد) في إطلاق الحكم على التّعليل؛ فنلحظه أنّه يعلل لكلّ ظاهرة صرفيّة، كما أنّه يعتمد على قرينة المشابهة في التّعليل الصّرفيّ. ونخلص إلى قاعدة صرفيّة يرسيها (المبرّد) في بنية اسم التّفضيل (أَفْعَل).

(أَفْعَل) ≠ ينصرف مع (م + ن) إذا كان نعتا مثل: أسود.

= ينصرف مع (النّكرة) إذا كان اسما مثل: مررتُ بأحمدَ، وأحمدٍ آخر.

مشابهة الفعل

ويتبيّن من المخطّط أنّ (المبرّد) اعتمد على التّعليل في وضع الأحكام الصّرفيّة؛ إذ يوضّح المخطّط أنّ (أفْعَل) لا تنصرف مع المعرفة والنّكرة إذا كانت نعتاً؛ وبخاصّة مع الألوان؛ أمّا إذا كان مع اسما فإنّه ينصرف؛ كونه شابه الفعل في الحكم.

---

[1] خديجة الحديثي، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، ص284.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص25.

[3] المرجع نفسه، ص27.

[4] أبو العباس محمد المبرّد، المقتضب، ج3، ص311.

2.1.5. الوَحدات القياسيّة غير العاملة: ونقصد بها البُنى الصّرفيّة الّتي لا تحدث أثراً نحويّا، ولا تؤثّر في بعدها؛ أي: أنّها لا تغيّر في التّركيب النّحويّ؛ عكس ما رأيناه في الوحدات القياسيّة العاملة؛ فإنّها تؤثّر في ما بعدها إمّا نصبا أو رفعا.

1.2.1.5.اسما المكان والزّمان: هما "اسمان مبدوءان بميم زائدة للدّلالة على مكان الفعل أو زمانه"[1] الشّرط الأساس في هاتين البنيتين الزّيادة بـ(الميم) ونلحظ أنّهما يختلفان عن الأبنية السّابقة، وهما لا يشتقّان من الفعل؛ لذا بطل عملها؛ فما دام أنّ الاسم غير قابل للاشتقاق من الفعل جعلهما الصّرفيّون من الوَحدات القياسيّة غير العاملة، وأمّا قياسهما؛ فقد بيّنته (خديجة الحديثي) بقولها: "ولهما من الثّلاثيّ المجرّد بناءان هما (مَفْعَل) و(مَفْعِل)، وقد تلحقهما (تاء)"[2] وقد أشار (السّكاكيّ) إلى زيادة (التّاء) حين مثّل لاسم المكان قائلا: "واسم المكان كاسم الزّمان وقد جاء على (مَفْعَلة) قالوا: مَسْبغة ومأْسَدة ومَذْأبة"[3]. اللاّفت في صيغة اسمي المكان والزّمان مبنيّة على الزّيادة والشكل، حيث إنّ المكان والزّمان خاليان من الزّمن؛ فاسم الزّمان بزيادة ميم وفتح العين، أمّا اسم المكان بزيادة ميم وكسر العين. وهم لا يقصدون المكان الأصلي، وإنّما يقصدون به المكان الدّال على وقوع الفعل سواء تعلّق بإمكان والزّمان.

2.2.1.5. اسم الآلة: هو "اسم مبدوء بميم زائدة للدّلالة على ما حصل الفعل بواسطته"[4] إنّ بنية اسم الآلة كذلك يقوم على البينة الصّرفيّة الحاصلة من الثّلاثيّ، وقد صرّح (السّكاكيّ) به قائلا: "واسم الآلة يخصّ الثّلاثيّ كالصّفة المشبّهة، ويأتي على (مِفْعَال) و(مِفْعَلة) و(مِفْعَل) بكسر الميم وسكون الفاء؛ كمفتاح، والمِكْسحة والمِسْعَر"[5] الظّاهر من قول (السّكاكي) أنّ أوزان اسم الآلة تقوم على الزّيادة في بناء الأصل:

مِفْعَال ←— مِفْعَلـة: بزيادة التاء في آخرها.

↙ مِفْعَل: بحذف الألف والتّاء.

---

[1] خديجة الحديثي، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، ص287.

[2] المرجع نفسه، ص287.

[3] السّكاكي، مفتاح العلوم، ص51.

[4] خديجة الحديثي، أبينة الصّرف في كتاب سيبويه، ص290.

[5] السّكاكي، مفتاح العلوم، ص51

وقد أشارت (خديجة الحديثي) إلى أنّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة قد أقرّ بهذه الأوزان الثلاثة؛ حين صياغتها من الفعل الثّلاثيّ في قولها: "وعلى هذا الأساس اتّخذ مجمع اللّغة العربيّة قراره بقياسية اسم الآلة من الثّلاثيّ على (مَفْعِل) و(مَفْعِلة) و(مِفْعَال) ونصّ قراره: يصاغ قياسا من الفعل الثّلاثيّ على وزن (مَفْعِل) و(مَفْعِلة) و(مِفْعَال) للدّلالة على الآلة الّتي يعالج بها الشّيء ويوصي المجمع بإتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات؛ فإن لم يسمع وزن منها لفعل، جاز تصاغ من أيّ وزن من الأوزان الثّلاثة المتقدّمة"[1]. وممّا نخلص إليه أنّ الوحدات القياسيّة العاملة وغير العاملة في النّظريّة الصّرفيّة إنّما بنيت على بناء الأقيسة، ومع مراعاة التّناسق الحاصل في كلّ بنية صرفيّة؛ بحيث لا نجد تعارضا بين الوحدات الصّرفيّة.

2.5. تناسق الوَحدات السّماعيّة: إنّ الحديث عن الوحدات السّماعيّة في الدّرس الصّرفيّ لهو حديث متعمّق في جذره؛ بل أساس في علم الصّرف؛ إذ يقوم على البنية، وقد يسأل السّائل: كيف اختار العلماء هذه الأبنية؟ هل هي مرتبطة بالفعل ذاته؟ أم أنّها وضعت اعتباطا؟

ونجد (ابن جنّي) (392هـ) يفصّل بعد ذلك قول التّقسيم الثّلاثيّ للفعل من حيث زمانه من خلال قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [مريم: 64] حيث فسّر قوله: (ما بين أيدينا) بالماضي (وما خلقنا) بالمستقبل، (وما بين ذلك) بالحال، ثمّ يذهب إلى أنّ تقسيم الفعل يندرج معه (الحال)، ويقدم دليلا بقوله: "... فالحال صحيح، ولأنّ العرب قالت للماضي قبل وللمستقبل: بعد، وللحال: الآن"[2]. يتبيّن أنّ (ابن جنّي) يفسّر دلالة الأفعال بما يناسبها بالمعنى؛ حيث إنّه قدّم لكلّ زمن ما يناسبه من دلالة الفعل؛ استنادا للآية الكريمة السّابقة الذّكر؛ فما كان قبل حدوثه فهو الماضي، وما كان بعده فهو المستقبل، وما وقع حينا فهو الآن.

1.2.5.دقّة البنية الثّلاثيّة للفعل: عالج الصرفيّون بنية الفعل من حيث بنيته الثّلاثية؛ حيث وجدوا أن الفعل يتكّون من الهيئة الثّلاثيّة؛ فيكون مجرّدا وطورا يكون مزيدا؛ فالمتمعّن لكتب الدّرس الصّرفيّ يلحظ أنّ علماء الدّرس الصّرفيّ قد أفردوا عنوانا سمّوه بـ(أبنية الأفعال) أو بناء الفعل؛ كون

[1] خديجة الحديثي، أبينة الصّرف في كتاب سيبويه، ص290.

[2] علي بن الحسين الباقولي المعروف بجامع العلوم، شرح اللّمع في النّحو، تح: محمد خليل مراد الحربي، ط1. بيروت: 2007، دار الكتب العلميّة، ص106.

العربيّة تقوم على هذا الأساس؛ فمثلا (ابن عصفور) قسّم الفعل الثّلاثيّ إلى قسمين: مزيدٍ وغير مزيد، واستهلّها بالفعل الماضي الثّلاثيّ حيث يقول: "فأمّا الثّلاثيّ غير المزيد فله ثلاثة أبنية: فَعَل كضرب، وفَعِل كعَلِم وفَعُل كظَرُف" أمّا الثّلاثي المزيد فينقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم جاء على وزن رباعيّ وهو ملحق به، ووزن جاء على وزن الرّباعيّ، وليس ملحق به، وقسم لم يجئ على وزنه؛ فالملحق ما جاء على: فَيْعل نحو بَيْطر" وعلى (فَعْلَل): نحو جلبب وشملل، وعلى (فَوْعَل) نحو:حَوْقَل وعلى (فَعْوَل) نحو: جَهْوَر، وعلى (فَعْنَل): فَلْنَس، وهو قليل وعلى (يَفْعَل): نحو: يَرْنأ لحيته، وعلى (فَعْلَى): نحو فَلْسَى، وهذه الأمثلة ملحقة بـ(فَعْلل) "[1]. والواضح من قول (ابن عصفور) أنّ الوزن الثّلاثيّ يعرف من الصّيغة الأصليّة أو الجذر الأصليّ للفعل الرّباعيّ؛ لذا كان ملحقاً به، فلو أمعنا النّظر نجد أنّ هذه الأوزان قد تضاف إلى صيغتها الأصليّة كما الرّباعي يقوم على وزنين أساسين هما: (فَعْلَلَ- تفعّل) لذا يرى (ابن عصفور) أنّ الأوزان (فَيْعل- فَعْلل- فَوْعَل فعول) كلها تابعة وملحقة بهما، عكس المزيد، ولكن ليس ملحقاً بالرّباعي مثل (افعل- فاعل- فعل) فهذه الأوزان رغم أنّها مزيد وفي صنف الوزن الرّباعي ولكن ليست ملحقة به؛ لأنّنا لو قلنا دحرج الغلام دحرجة" على وزن (فَعْلَلَة) ولكن من غير الممكن أن نقول: (أكرم الغلام أكرمة) فالوزن غير منطبق على الوزن الأصليّ للفعل؛ لذا نخلص إلى أنّ هذه الأوزان الّتي أوضحها (ابن عصفور) وغيره من العلماء في بنية الفعل الثّلاثي في المجرّد والمزيد مبنيّة على السّماع؛ فلو أنّ أحدا سمع (أكرمة- ضربة) لقلنا أنّها موضوعة في الميزان الصّرفيّ، فلما خالف السّماع وضع لها الصّرفيّون قاعدة (ليس ملحقة بالرّباعيّ).

ومن الصّرفيّين الّذين ذكروا تقسيم الفعل إلى ثلاثيّ ورباعي (أبو حيان الأندلسي) غير أنّه لم يذكر الأفعال بأوزانها، وإنّما اكتفى بذكر الأمثلة من الأفعال فقط؛ حيث ذكر في عنوان له (الماضي الثّلاثي) بقوله: "الثّلاثيّ ضَرَبَ وعَلِم وظَرُف- ومزيد ملحق بالرّباعيّ على وزن: بَيْطَر جَلْبَبَ حَوْقَلَ جَهْور وفلنسوي رنأ وقلسى سابعها ملحقة بقرطس "[2].

[1] ابن عصفور، الممتع في التّصريف، ص166 فما بعدها.

[2] أبو حيان الأندلسي، المبدع في التّصريف، ص101.

فاللاّفت للانتباه عند (أبي حيان) أنّه لم يذكر الأوزان، وإنّما إشارة إلى الأفعال بوزنها فالأمثلة الأولى إشارة إلى الأوزان :

- ضَرَب = فَعَل؛
- كَلّم = فَعّل؛
- ظَرُف = فَعُل. وأمّا بخصوص الملحق بالرّباعيّ، فاكتفى بذكر الأمثلة الشّائعة في كلام العرب؛ وبخاصّة الوزن الصّحيح اللاّئق بأصلها وهو: (قَرْطَس) على وزن (فَعْلَل).

والجدير بالذّكر أنّ (أبا حيان) ههنا لم يأتِ بجديد؛ بل ضرب لنا الأمثلة الّتي كان قد أشار إليها (ابن عصفور).

ومن دقّة الأبنية في الفعل عند الصّرفيين نجدهم تحروا الحركات الّتي تعتري هذا البناء في الفعل الثّلاثي المجرّد؛ أي: فَعَل، فَعُل، فَعِل.

وقد فصّل (ابن جنّي) في كتابه (المنصف) في أبنية الفعل الثّلاثيّ المجرّد، ذاكرا بناء الفعل وعلاقته بالتّعدية؛ حيث يدرج هذه الأبنية الثّلاثيّة ضمن الفعل المجرّد دون أن تلحقه زيادة؛ حيث يقول: "وأمّا الأفعال الثّلاثيّة الّتي لا زيادة فيها: فعل ضربين: فعل مبنيّ للفاعل وفعل مبنيّ للمفعول؛ فالمبنيّ للفاعل على ثلاثة أضرب(فَعَل، فَعِل، فُعل)؛ فمثال:(فَعَل) يكون متعدّيا وغير متعدّ؛ فالمتعدّي: نحو: (ضرب، وقتل) وغير المتعدّي نحو: (جَلَس ونَهَض) و(فَعِل) يكون متعدّيا وغير متعدّ؛ فالمتعدّي نحو: (شَرِب، ورَكِب) وغير المتعدّي نحو: (سَلِم، قَدِم) و(فَعُل) لا يكون أبدا إلاّ غير متعدّ؛ لأنّه إنّما جاء في كلامهم للهيئة الّتي يكون عليها الفاعل لا لشيء يفعله قصدا لغيره نحو: (شَرُف، ظَرُف) "[1].

وقد وضّح التّناسق القائم بين هذه الأبنية في حركاتها الخاصّة (بالفاء والعين واللاّم) ثبّت قاعدة صرفيّة دقيقة وهي: (عدم وجود أفعال ثلاثيّة في كلام العرب تكون مفتوحة العين) وإن وجدت فلعلة طارئة عليها لا غير. يقول: "فجميع الأفعال الثّلاثيّة لا تكون عين الفعل منها إلا متحركة، وإن سكنت فلعلّة دخلتها وأصلها الحركة؛ فهذه الأمثلة مبنيّة للفاعل، وأمّا الفعل المبنيّ للمفعول فعلى مثال واحد وهو (فُعِلَ) نحو: ضُرِب وقُتِل، وهذا أصله(فَعَلَ أو فَعِلَ) ثم نقل فجعل

[1] عثمان بن جنّي، التّصريف الملوكي، ص21.

حديثا عن المفعول ألا ترى أنّ (ضُرِب) منقول من(ضَرَب) و(رُكِبَ) منقول من(رَكِبَ) ولا يكون (فُعِلَ) منقولا من (فَعُلَ) أبدا؛ لأنّ (فَعُلَ) لا يتعدّى أبدا، والفعل لا ينقل إلى (فُعِل) حتى يكون متعدّيّا قبل النّقل "[1].

ومحصّلة قول (ابن جنّي) أنّ أبنية الفعل الثّلاثي إنّما تعتمد على تفسير منطقيّ عقليّ صرف؛ كونه أجزم في أبينة الثّلاثيّ من خلال المسموع؛ إذ من خلالها قعّد قواعد صرفيّة لهذه الأبنية المسموعة استنادا لتركيب النّحويّ بين اللازم والمتعدّي.

- الفعل لا ينقل إلى بناء (فُعِل) إلا إذا كان متعديّا؛
- أصل بناء (فُعِل) هو (فَعَل أو فَعِل)؛
- الأفعال الثلاثية الماضية لا تكون ساكنة؛ وإذا سكنت فلعلّة.

ونجد (ابن يعيش) يقسّم الفعل الثّلاثي المجرّد بحسب الصّحة والتّضعيف والاعتلال؛ غير أنّه أضاف في باب (تصرّف الفعل) صيغة الأمر والنّهي، وفي هذا النّوع من الباب عند ابن يعيش يكون تصرّفه من دون زيادة؛ حيث يقول: "فأمّا تصرّفه بغير زيادة، فعلى أربعة أضرب: فَعَل، يَفْعَل، افعل، لا تفعل؛ فأمّا (فَعَل) فهو بناء يختصّ به الماضي، فيكون ثلاثيّا ورباعيّا فالثّلاثيّ منه ثلاثة أضرب: صحيح، ومضاعف ومعتلّ "[2].

وبعدما فرغ (ابن يعيش) من ذكر الأصناف الّتي يندرج ضمنها الفعل الثّلاثي المجرّد عرّج إلى تبيان الحركات الّتي تعترو الفعل الثّلاثي المجرّد في صيغته السّليمة؛ أيْ: عندما يكون الفعل صحيحا سالما ليس بمضعف وليس بمعتل؛ إذ يقول في أبنية الفعل المجرّد الصّحيح "وهو ثلاثة أبنية: فَعَل بفتح العين، وفعِل بكسر العين، وفعُل بضم العين؛ فأما (فَعَل) فيكون متعدّيا وغير متعدّ؛ فالمتعدّي نحو: (ضرب زيد عمرا) و(قتل بشر خالدا) وغير المتعدّي نحو: جلس وذهب"[3].

وقد بيّن كذلك الصّرفيّون أبنية المضارع: الثّلاثي المجرّد/الصّحيح/ الأصل صيغا أخرى للفعل المضارع فقالوا:

- فَعَل = يَفعَل

---

[1] عثمان بن جنّي، التّصريف الملوكي، ص24.

[2] ابن يعيش، شرح الملوكيّ في التّصريف، ص38.

[3] المرجع نفسه، ص38.

- فَعِل = يَفْعِل
- فَعُل = يَفْعُل

ويقول (أبو حيان الأندلسي): "وأمّا المضارع فمن: فَعُل: (يَفْعُل) ومن فَعِل (يَفْعَل) أمّا (فَعَل) للمبالغة: (يَفْعُل) إلاّ معتلّ العين أو اللاّم بالياء أو الفاء بالواو فـ (يَفْعِل) كهو لغير المبالغة"[1].

وحريّ بالبيان أنّ الفعل المضارع يأتي من الصّيغة الصّرفية الأصليّة؛ وهو (فَعَل) وههنا تأتي الزّوائد والفروع؛ لتبيّن صيغة الفعل المضارع بإدخال حروف (نأيت) فنقول: نَظَم الشّعر.

- أَنظم.
- نُنْظِم.
- تُنْظِم.
- يُنظم. وبعدها تدخل القوانين العقليّة في تصريف الفعل بشروط يقتضيها السّماع أيضا؛ يحدّد حينها العلماء القاعدة، وما خرج عنها؛ فهو شاذّ.

وتجب الإشارة إلى أنّ الفعل المضارع يأتي من الصّيغ/الميزان الأصليّ للفعل، وهو الماضي؛ ثمّ تطرأ عليه التّغيرات الصّرفيّة؛ بما تجعله يمتاز عن الأفعال الأخرى من حيث الدّلالة. وهذا ما صرّح به (ابن يعيش) في شرحه الملوكي بقوله: "والمضارع من ما يجيء على (يَفْعِلْ) ويَفْعُل بكسر العين وضمّها ويكثران فيه؛ حتّى قال بعض النّحويين "لأنّه ليس أحدهما أولى من الآخر وقد يكثر أحدهما في عادة ألفاظ النّاس؛ حتّى يطرح الآخر، ويقبح استعماله وقال بعضهم إذا عرف أنّ الماضي (فَعَل) ولم يعرف المستقبل فالوجه أن يجعل (يَفْعِل) بالكسرة؛ لأنّه أكثر والكسرة أخف، وقيل: هما سواء فيما لا يعرف، وقيل: إنّ الأصل في المضارع المتعدّي الكسر نحو: يضرب وإن الأصل في مضارع غير المتعدي الضم نحو: يسكت قال: هذا مقتضى القياس، إلا أنهما يتداخلان فيجيء هذا في هذا "[2]. نلحظ من قول (ابن يعيش) أنّ صيغ الفعل المضارع؛ إنّما بناها على سماع من كلام العرب والشّائع في الاستعمال؛ بمعنى لو كان شاذا لما قيس عليه البتة؛ لذا نراه يكمل قائلا: "ولا يجئ (فَعَلَ) على (يَفْعَلُ) إلا أن تكون العين أو اللام أحد حروف الحلق،

[1] أبو حيان الأندلسي، المبدع في التّصريف، ص104.

[2] ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص38.

وحروف الحلق ستة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء وذلك نحو: قرأ، يقرأ، وجبه، يَجبه، وقلع يقلع وذبح يذبح، وقالوا في ما كانت فيه هذه الحروف عينا: سأل يسأل "[1]. اعتمد ابن يعيش على مبدأ المقارنة؛ حيث يرى أنّ علم الصّرف في ذاته يحمل على الصّوت.

والتّفسير الّذي قدّمه (ابن يعيش) عن مضارع الأفعال الماضية- للصّيغ السّالفة الذّكر- إنّما علله تعليلا منطقيّا علميّا دقيقا؛ حيث يقول: "وإنّما فعلوا ذلك؛ لأنّ هذه الحروف السّتة حلقيّة مستقلة والضّمة والكسرة مرتفعتان في الطّرف الآخر من الضّمّ، فلما كان بينهما تباعد في المخرج ضارعوا بالفتحة حروف الحلق؛ لأنّ الفتحة من الألف، والألف أقرب إلى حروف الحلق لتناسب الأصوات، ويكون العمل من وجه واحد "[2]. أمّا التّداخل القائم بين الصّيغتين (يَفْعَل يَفْعِل) فلما هذا راجع للهجات العربيّة؛ فمثلا عندنا (حَسَِب، يَحسِبَ، نَعَِم، يَنْعَِم، فنجد الفعل الثّلاثيّ يأخذ صيغتين:

فَعَلَ ← يَفْعَل ← يَحْسَبُ

حَسَبَ ← يَفْعِل ← يَحْسِبُ.

والوزن في الفعل الثّلاثيّ يأخذ صيغتين، وهذا راجع إلى كلام العرب أو لهجات العرب فمنهم ما يفتح العين ومنهم من يكسر، وهذا معروف في القراءات القرآنيّة؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [القيامة: 3] فقد قرأ نافع بكسر العين (يحسِب) وقرأ عاصم بفتحها (يحسب).

إذاً هذه الصّيغ مردّها كثرة الاستعمال عند العرب، وقد وضّح هذا (ابن يعيش) ممّا نقله عن (محمد بن السّري)؛ إذ يقول: "فكان محمد بن السّري يذهب في ذلك كله إلى أنها لغات تداخلت، وهو فيها آخره ألف أسهل؛ لأنّ الألف تقارب الهمزة؛ ولذلك شبه سيبويه: أبَى يَأْبَى قرأَ يَقْرَأ "[3] أمّا الفعل الثّلاثي على وزن (فَعَل) فمضارعه يكون على وزن (يَفْعل).

والفعل المضارع من الوزن (فَعَل) هو (يفعل) ولكن شذّ من هذه الأوزان الأفعال الأربعة: رغم أنّ فعلها الماضي على وزن (فعل)، وإن كان هذا يعود إلى لغات العرب؛ بدليل أنّ (ابن

[1] ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص40.

[2] المرجع نفسه، ص40.

[3] المرجع نفسه، ص41.

يعيش) ينقل عن (سيبويه) وزنا آخر للفعل (نِعْم) وهو (يفعلن) حيث يقول: "سمعنا من العرب يقول: وهل "يَنْعَمَن" والفتح في هذا كلّه هو الأصل والكسر على التّشبيه بظَرُفَ يَظْرُف "[1]. غير أنّنا نجد (ابن جنّي) يذكر أنّ بنية الفعل من الثّلاثيّ تقوم على:

– منهج الأصل الثّلاثيّ: وهو الأساس في النّظريّة الصّرفيّة؛

– البنية الثّلاثيّة الأصليّة لا الفرعيّة؛ ومن ثمّ فهي الجذر للميزان (فعل)

والدّليل على ذلك ما صاغه (ابن جنّي) بقوله: "فأقلّ الأصول في الأسماء عددا الثّلاثة... والأفعال نحو: ضَرَب، وعَلِم وضُرِبَ ظَرُفَ... والأفعال الّتي لا زيادة فيها تكون على أصلين: أصل ثلاثيّ وأصل رباعي، ولا يكون فعل على خمسة أحرف لا زيادة فيه "[2].

ولكن في بعض المظانّ نجد الصّرفيّين يفسّرون بناء الأبنية تفسيرا صوتيّا، مثل ما فعل (التّفتازاني) في بناء الفعل المضارع المفتوح العين؛ إذ اشترط أن تكون لامه أو عينه من حروف الحلْق، وهذا الشّرط منوط بالجانب الصّوتي؛ حيث يقول: "... وما أشبه ذلك ممّا عينه أو لامه حرف حلق، ولم يجيء على (يَفعَل) بفتح العين؛ لأنّا نقول: إنّه يجيء على يَفْعَل إذا وجد هذا الشّرط؛ فمتى انتفى الشّرط لا يكون على (يَفعَل) بالفتح، لا أنّه وجد هذا الشّرط يجب أن يكون على (يَفْعَل) بالفتح؛ إذ لا يلزم من وجود الشّرط وجود المشروط "[3] ثمّ يكمل التّفتازاني في توضيح الجانب الصّوتيّ في هذا الانتفاء بقوله: "وهي؛ أي: حروف الحلق ستّة: (الهمزة، والهاء والعين، والحاء، والمهملتان (الغين والخاء) المعجمتان؛ نحو: سأل يسأل، ومنع يمنع) قدم الهمزة؛ لأنّ مخرجها أقصى الحَلْق ثمّ الهاء؛ لأنّ مخرجها أعلى من مخرج الهمزة، والبواقي على هذا التّرتيب "[4]. ثمّ يضرب لنا (التّفتازاني) مثالاً شاذّا في القياس، ولكن ورد مسموعا في نصّ قرآنيّ يعد من الثبت في الاستشهاد "ثم استشعر اعتراضا بأنّ (أبَى يأبى) جاء على (فَعل يَفْعل) بالفتح مع انتفاء الشّرط، وأجاب بقوله: وأبَى يأبى شاذّ؛ أي: مخالف للقياس لا يتعدّى به فلا يرد نقضا. فإن قيل:

---

[1] ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص43.

[2] عثمان بن جنّي، المنصف، ص17 فما بعدها.

[3] التفتازاني، شرح مختصر التّصريف العزّي في فنّ الصّرف، ص32.

[4] المرجع نفسه، ص32.

كيف يكون شاذّا وهو وارد في أفصح كلام، قال تعالى﴿ وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾ قلت: كونه شاذا لا ينافي وقوعه في كلام فصيح؛ لأنّهم قالوا الشّاذّ على ثلاثة أقسام:

- قسم مخالف للقياس دون الاستعمال؛
- وقسم مخالف للاستعمال دون القياس، وكلاهما مقبولان؛
- وقسم مخالف للقياس والاستعمال وهو مردود.

لا يقال: إنّ (أَبَى يَأْبَى) لامه حرف حلق؛ إذ الألف من حروف الحلق؛ فلذا فتح عينه؛ لأنّا نقول: لا نسلّم أنها من حروف الحلق، ولئن سلّمنا أنها من حروف الحلق لكن لا يجوز أن يكون الفتح لأجلها للزوم الدّور..."[1] كما نجد الأبنية في الفعل المضارع تخضع لميزان الاستعمال في قبائل العرب؛ ولا غرو في ذلك؛ فالحجة قائمة عند الصّرفيّين من منطلق الاستعمال الوارد في لغة القبائل، وقد استند (التّفتازاني) للفعل (قلى يَقْلَى) والفعل (بقَى يَبْقَى) إلى كلام العرب في الاستعمال؛ حيث يقول: "وأمّا (قَلى يَقلَى) بالفتح فلغة بني عامر، والصّحيح الكسر، و(بَقَى يَبْقَى) بالفتح لغة طيّىء، والأصل الكسر، والأصل كسر العين فقلبوه فتحة واللاّم ألفا تخفيفا، وهذا قياس عندهم"[2].

إذاً استند الصّرفيّون إلى الاستعمال رغم أنّ القياس يستدعي القاعدة المشروطة في بناء الأبنية الصّرفيّة؛ ولكن ما دام أنّ اللّغة وضع واستعمال؛ فقد راعى العلماء تقديم الاستعمال على القياس. فلربّما شاع عندهم هذا القياس في الأبنية فأضحى قاعدة على سبيل الاستعمال.

ويرى (ابن عصفور) إلى أنّ هذه الأوزان في الفعل الماضي، إنّما له صيغته في حالة المضارع، إذا ذكرت الأوزان التي تنبري منه: بقوله: "ومضارع فَعْلَلَ: يُفَعْلِل بضم الفاء المضارعة وكسر ما قبل الآخر ومضارع (افْعَنْلَل يَفْعَنْلل) بفتح حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر، وكذلك (افْعَلّل) ومضارعه (يَفْعلل) بفتح المضارعة وكسر ما قبل الآخر و(تَفَعْلَل) مضارعه (يَتَفَعْلَل) بفتح حرف المضارعة وما قبل الآخر"[3].

---

[1] التفتازاني، شرح مختصر التّصريف العزّي في فنّ الصّرف، ص32 فما بعدها.

[2] المرجع نفسه، ص32.

[3] ابن عصفور، الممتع في التّصريف، ص174.

إذاً هذه الصّيغ ممّا سمع وشاع في الكلام العربيّ؛ لأنّهم سمعوها متداولة بينهم؛ فتناقلوها ووضعوها لها صيغة، وإن كانت شاذّة عَدّوها في باب الشّاذّ وذكروا قاعدته، مثل المضارع من الفعل الماضي (سَلَفَ) فإنّهم وجدوا مضارعه (نَسْتَلف) فقد أرجع العلماء هذا التّخريج إلى الاستعمال؛ حيث يقول (ابن جنّي): "يحتمل أن يكون مخفّفا من (فَعَلَ) مكسور العين، ولكنّ فعل غير مستعمل إلاّ أنّه في تقدير الاستعمال، ولم ينطق به، كما أنّ قولهم: (تفرعّوا عَبَاليد وشَمَامِيط كأنهم قد نطقوا فيه بالواحد من هذين الجمعين، وإن لم يكن مستعملا في اللفظ ... فإن قيل: فلم نسمع عنهم (نَسْلَفُ) بفتح اللاّم فما ينكر أن يكون هذا يدلّ على أنّهم لا يريدون (سَلِف) بكسر اللام على وجه؟ ألا ترى من قال (عَلْم) بسكون اللاّم لا يقول في مضارعه إلا (عَلِم) بكسرها فالجواب: أنّهم لما لم ينطقوا بالمكسور على وجه، واستغنوا بالمفتوح صار عندهم كالمفروض الّذي لا أصل له وأجمعوا على مضارع المفتوح، فهذا ينبغي أن يكون ممّا ذكر (سيبويه) إنّهم يستغنون فيه بالشّيء عن الشّيء؛ حتّى يكون المستغنى عنه مسقطا"[1]. ما نخلص إليه من قول (سيبويه) أنّ الصّرفيّين اعتمدوا على بناء بعض الوحدات على المسموع من كلام العرب لذا نجدهم يقدّمون السّماع على القياس؛ لأنّ اللّغة وضع واستعمال، وقد يقدّم الاستعمال؛ لأنّه الأصل.

6. النّظريّة الصّرفيّة في معيار النّقد: ارتبطت النّظريّة الصّرفيّة بالنّحو العربيّ عند القدماء؛ فقد كانت الصّلة بينهما لا تنفكّ؛ لذا نجد المتقدّمين جعلوا النّحو قسما من الصّرف؛ كونه يمثّل وحدة مكمّلة للنّحو في كشف الظّواهر اللّغويّة، ولكن النّظرة عند المُحْدَثِين تختلف؛ إذ يرون أنّ الصّرف ظاهرة صرفيّة لها مميّزاتها وخصائصها؛ لذا أفردت بالدّراسة والبحث.

1.5. معيار التّكيّف في النّظريّة الصّرفيّة: ارتبطت النّظريّة الصّرفيّة بالدّرس الحديث ارتباطاً وثيقا؛ حيث نجد أنّ ما أنجره الصّرفيّون القدماء قد له الفضل في الدّراسات الحديثة؛ لذا لا نجد الأسس الّتي وضعها الأوائل محبوسة عصرهم أو أنّها تلاشت مع مرور الزّمن؛ بل نجد لها الأثر في الدّرس اللّسانيّ الحديث.

– **النّظريّة الصّرفيّة من منظور اللّسانيّات الوصفيّة:** عملت الدّراسات الوصفيّة المورفولوجيّة بالجانب الشّكليّ للبنية الصّرفيّة؛ حيث عملت النّظريّة الوصفيّة المورفولوجيّة بالاستقراء والوصف

[1] ابن إياز، شرح التعريف بضروري التّصريف، ص36.

والتّصنيف والتّفسير؛ أي: أنّها اهتمّت بوصف الظّواهر الصّرفيّة من خلال شكلها الخارجيّ وما يطرأ عليها من تغيّرات؛ كالإعلال والإبدال والحذف.

وتجدر الإشارة إلى أنّ رواد الدّراسات الوصفيّة قد اهتمّوا بالتّحليل المورفولوجيّ (Morphology) ومن بين هؤلاء الرّواد اللّغويّ الإنجليزي (فيرث) (Firth) حيث إنّه "يوضّح طبيعة التّحليل الفورفولوجيّ (Morphology) ويوصي الواصف الصّرفيّ أن يدخل في اعتباره على الدّوام المقاييس المورفولوجيّة؛ أي: أن يدخل في اعتباره البنية الشّكليّة (Formal structure) والظّروف الاجتماعيّة الكائنة عند نطق الكلام"[1] يتّضح أنّ (فيرث) ينتهج منهج القدماء في نظرتهم لعلم الصّرف، وهو الاهتمام بالجانب الشّكليّ للكلمة. إلاّ أنّه يشير إلى جانب آخر من الدّراسة الصّرفيّة وهو ارتباطه بالمجتمع والواقع اللّغويّ؛ أي أنّ عالم الصّرف لا بدّ أن يكون واعيا بالظّروف الاجتماعيّة الّتي يتمّ فيها الكلام.

والمتمعّن في دراسات الوصفيّين يلحظ أنّهم فرّقوا بين (الصّيغة) و(الوزن) حيث يشير (عبد المقصود محمد عبد المقصود) قائلا: "ويفرّق الوصفيّون بين الصّيغة والوزن، ويطلقون على الصّيغة مصطلح (المورفيم) وعلى الوزن مصطلح (المورف) ويوضّحون ذلك بأن (شارك) مورفيم يدلّ على المشاركة و(فاعل) مورف، وأنّ (أفضل) مورفيم يدلّ على التّفضيل بينما (أفعل) مورف"[2] الجليّ من الفروقات الّتي قدّمها الباحث أنّ المثال مع الدّلالة يطلق على (المورفيم) والوزن على تلك الصّيغة، يمثّل (المورف).

ويتبيّن إلى أنّ (المورفيم) هو أساس التّحليل الصّرفيّ؛ بل إنّه يبيّن الصّور المتعدّدة للكلمة وهو ما يعبّر عنه بالوحدة الصّرفيّة، أضف إلى أنّ الوحدة الصّرفيّة تكتسي صورها المتعدّدة من خلال الحركات؛ ومن هنا يظهر التّبيان بين الوَحدات الصّرفيّة فلو أخذنا مثلا كلمة (شاَرَك):

---

[1] عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصّرفيّة في ضوء اللّسانيّات الوصفيّة، ط1. بيروت: 2006، الدار العربيّة للموسوعات، ص101.

[2] المرجع نفسه، ص106.

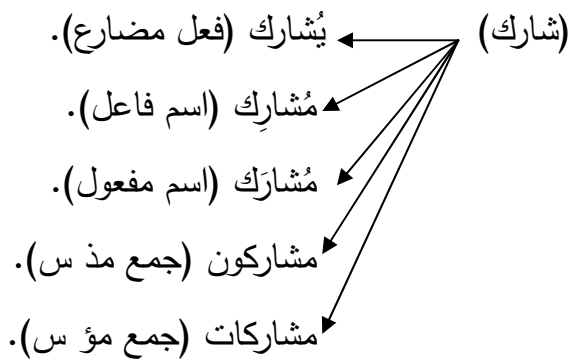

إنّ هذه الوَحدات الصّرفيّة مبنيّ على الزّوائد؛ بحيث كلّ وحدة صرفيّة تحمل المعنى الخاّص بها وهذه الزّوائد؛ إنّما تحمل وظائف دلاليّة، وعليه؛ فالزّيادة الصّرفيّة تدلّ على وظيفة زائدة في البنية. من أجل هذا التّجاذب القائم بين الوحدة الصّرفيّة في شكلها ودلالتها "تقسّم الوحدات الصّرفيّة إلى قسمين بحسب ورودها في السّياق إلى قسمين هما:

- وحدات صرفيّة حرّة (Free Morphemes) وهي الّتي تستقلّ بنفسها، ويمثّلها في العربيّة الضمائر المنفصلة والأدوات والأفعال والأسماء... وهلمّ جرّا؛

- وحدات صرفيّة مقيّدة (Bound Morphemes) وهي الّتي تستقل بنفسها؛ كالضّمائر المتّصلة وهمزة الوصل وألف كاتب وتاء (فاطمة) و(كتبت)"[1] يتّضح أنّ التّقسيم عند المحدثين مبنيّ على الأسس القديمة في الصّرف، ولكن ليس بالاسم نفسه، وهي إشارة إلى أنّ الأصول الّتي بناها المحدثون في نظريّاتهم الوصفيّة لا تبعد كثيرا عمّا أسّسه الصّرفيّون المعياريّون في القديم. فقد اهتمّوا بهذه الزّوائد وقعّدوا لها قواعد؛ فـ(ابن جنّي) أشار إلى مثل هذه الظّواهر الصّرفيّة الّتي تقع ضمنها الوحدات في مقولة له (الزّيادة في المبنى زيادة في المعنى) كما أشار إليها الصّرفيّون القدماء إلى مسألة (الزّائد والأصليّ) لذا نجد أصحاب هذا الاتّجاه يهتمّون في التّحليل الصّرفيّ على ركنين أساسين: الصّيغة والجذر، وهذان الرّكنان أساسان في الدّرس الصّرفيّ العربيّ؛ فالنّظريّة اللّغويّة أقيمت في أصلها على (الجذر) و(الأصل) و(الزّائد). والتّرسيمة توضّح ذلك:

[1] عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصّرفيّة في ضوء اللّسانيّات الوصفيّة، ص111 فما بعدها.

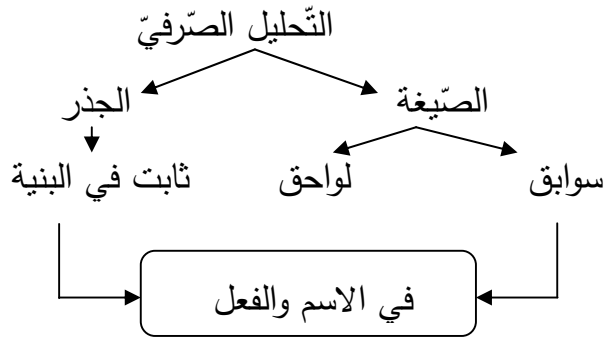

وقد عرض الباحث (عبد المقصود محمد عبد المقصود) رأي (كمال بشر) ونظرته للنّظريّة الصّرفيّة العربيّة؛ حيث يرى أنّ القدماء بنوا أصولهم في بعض الظّواهر الصّرفيّة على (الافتراضات) أي: أن افترضوا أحكاما في الوحدات الصّرفيّة مثل: الإعلال والقلب، وغيرها من الظّواهر؛ فلو أخذنا (قَالَ) فإنّ الصّرفيّين يرون أنّ أصلها (قَوَل) فافترضوا وجود (واو) وإن كان الأمر غير ذلك، وهذا الافتراض خاطئ ولا تقبله العلميّة، وقد نقل (عبد المقصود محمد عبد المقصود) رأيه قائلا: "... وهو سيطرة فكرة الأصول على أذهانهم ومحاولة حشد مختلف الأمثلة تحت قاعدة واحدة أو تحت نظام واحد من البحث؛ فإذا لم تنطبق القاعدة انطباقاً كاملاً على بعض الأمثلة يفسّرونها تفسيرا افتراضيّا"[1]. من أجل ذكر (كمال بشر) "أنّه ينبغي أن ينتهج في دراستها أحد منهجين إمّا:

- المنهج الوصفيّ: الّذي يعنى بتسجيل الحقائق الموجودة في الصّيغة بالفعل دون تأويل أو افتراض، وفي هذه الحالة سوف نجد أنفسنا في حاجة معونة الدّراسات الصّوتيّة، ويرى أنّنا لو اتّبعنا هذا الدّليل، وسرنا على منهج الأوزان، ولكن بالطّريق الوصفيّ وجب أن نقول: إن (قَالَ) وزنها (غَزَا) وزنها (فَعَا) أمّا (نَصَر) فيبقى وزنها (فَعَل)؛

- والمنهج الثّاني لمعالجة هذه الأفعال وأمثالها؛ فهو المنهج التّاريخيّ القائم على تتبّع تاريخ الصّيغ المختلفة للكشف عمّا أصابها من تغيّر، وما حدث لها من تطوّر عبر فترات التّاريخ المختلفة"[2] يتّضح من رأي (كمال بشر) أنّ الصّرف العربيّ يفتقر على الأسس العلميّة؛ لذا اقترح منهجين: الوصفيّ والتّاريخيّ لدراسة الظّاهرة الصّرفيّة، وهذا دليل على أنّ القدماء لم يعتمدوا على

[1] عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصّرفيّة في ضوء اللّسانيّات الوصفيّة، ص125.

[2] المرجع نفسه، ص125 فما بعدها.

أسس علميّة في تأصيل الأصول، ووضع القواعد الصّرفيّة؛ لذا اقترح هذين المنهجين في ضبط الظّاهرة الصّرفيّة.

خلاصة الفصل: تناولنا في هذا الفصل العمل التّأسيسيّ للنّظريّة الصّرفيّة العربيّة، وأهمّ النّظريّات الّتي أرسى عليها الصّرفيّون قواعدهم الصّرفيّة من نظريّة الأصل والفرع والميزان الصّرفيّ، أضف إلى تطبيق معالم النّظريّة من الاتّساق في الأبواب الصّرفيّة، وبيان التّناسق الحاصل بين هذه الأبواب؛ حيث إنّ الأوائل اعتمدوا على الشّكل الخارجيّ في المعاملة مع هذه الأبنية الصّرفيّة، وكذا تقييم معلم التّكيّف في النّظريّة؛ وبخاصّة في المهج الوصفيّ ورؤيته إلى النّظريّة الصّرفيّة القديمة؛ حيث رأى المحدثون أنّها تفتقر إلى العلميّة؛ كونها لم تخضع للأسس العلميّة.

الفصل الثّاني:

منهج النّظريّة النّحويّة عند العرب

1. تأسيسيّة النّحو العربيّ.

1.1 . بناء الأصول والأسس من التّأسيس إلى التّرصيص.

1.1.1. فكرة القياس.

1.1.1.1. القياس في ميزان التّحليل والنّقد.

2.1.1. فكرة نظريّة التّعليل.

1.2.1.1. التّعليل في ميزان التّحليل والنّقد.

3.1.1. فكرة نظريّة العامل.

1.31.1. العامل في ميزان التّحليل والنّقد.

2.المنهج العلميّ في التّقعيد للنّحو العربيّ.

1.2. منهج السّماع.

2.2. منهج القياس.

3.2. منهج الإجماع.

3. تناسق أبواب النّحو العربيّ.

1.3. تناسق أركان الجملة الفعليّة.

2.3. تناسق أركان الجملة الاسميّة.

3.3. تناسق المتمّمات والمكمّلات في التّركيب.

4. أتباع النّظريّة النّحويّة عند العرب.

1.4.المبرّد.

2.4. ابن جنّي.

3.4. عبد القاهر الجرجاني.

5.النّظريّة النّحويّة في معيار النّقد.

1.5. من حيث الاتّساق.

2.5. من حيث المنطق.

3.5. من حيث التّكيّف.

1.تأسيسية النَّحْوِ العَرَبِيّ: نشأَ النّحْوُ العَربيُّ تدريجيّاً ككلّ علم، فقد شهد التّاريخ أنّ البصريّين هم الّذين تعهّدوا النّحو بعد مرحلة الوضع المُبْكِرَةِ بالعناية والرّعاية قُرابة قرن، ومع تتبّع التّاريخ وجد علماؤنا أنّ النّحو العربيّ مرَّ بمراحلَ أربع، دون تعميق في الفاصل بين هذه المراحل؛ كونها تعلّقت وتداخلت ما بين سابقيها ولاحقيها؛ لذا نجد العلماء يفصلون بين الأطوار الّتي مرَّ بها النّحو؛ حيث تعلّقت بتراجم تواريخ علمائها؛ فالطّور الأوّل: هو الوضع والتّكوين أو التّأسيس وهو بصريّ أصيل، والطّور الثّاني: طور النّشوء والنّمو وهو بصريّ كوفيّ، والطّور الثّالث: وهو النّضج والكمال كان بصريّاً كوفيّاً كذلك. والطّور الرّابع: اختصّ بالتّرجيح والبسط وهو بغداديّ مصريّ شاميّ.

1.1. بناء الأصول والأسس/ من التّأسيس إلى التّرصيص: إنّ أهمّ ميسم ينماز به الدّرس اللّغويّ عند العرب، هو اقتفاؤهم أسسا في جمع المدّوّنة اللّغويّة؛ فالنّحويّون لم ينطلقوا من الفراغ وإنّما رسموا نهجاً ارتكزوا عليه، وبنوا عليه تراثهم اللّغويّ؛ حيث إنّهم جمعوا اللّغة، ثمّ قاسوا عليها ومن بعد ذلك علّلوا لها.

1.1.1. فكرة القياس: ظهرت فكرتا القياس والسّماع، وقد كان (عبد الله بن إسحاق الحضرمي) السبَّاق لفكرة القياس فقد وصفه بأنّه: "أوّل بعّج النّحو ومدَّ القياس وشرح العلل"[1] كما كان أشدّ تجريداً للقياس، أو أنّه "فرع النّحو والقياس" ومن شدّة تمسّك ولوعه بالقياس كان يُخطِّئ الشّعراء الّذين يخرجون عن القاعدة المطّردة، ودليل ذلك ما دار بينه وبين الفرزدق؛ فقد رُوِيَ أنّ الفرزدق حضر مجلس عبد الله بن إسحاق الحضرميّ فقال له: كيف تنشد هذا البيت؟

عَيْنانِ قَالَ اللهُ كُوناَ فَكَانَتاَ فَعُولاَنِ بِالأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْر

فأنشد الفرزدق "فعولان"، فقال إسحاق بن عبد الله، ما كان عليك لو قلت: (فعولين) فقال الفرزدق: لو شئتُ أن أسبّح لسبّحت، ونهض، فلم يعرف أحد في المجلس قوله: لو شئتُ أن أسبّح لسبحت، فقال عبد الله بن إسحاق: لو قال (فعولين) لأخبر أنّ الله خلقهما وأمرهما، ولكنّه أراد أنّهما

[1] محمد بن الحسن أبو بكر الزّبيديّ، طبقات النّحويّين واللّغويّين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2. مصر: 1119 دار المعارف، ص31.

تفعلان ما تفعل الخمر"[1] فالقياس عند (ابن أبي إسحاق) (117هـ) إنّما هو قائم على تصحيح الخطأ وَفق قاعدة مضبوطة مطّردة؛ لذا عرّفوا النّحو على أنّه "المقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب "[2]. لعلّ هذا التّعريف يبين على أهمية القياس في الدّرس اللّغويّ، وكيفية عناية العلماء به؛ مما يدلّ على أنّ القياس كانت بداية مع التّأسيس؛ كونه عمليّة إنتاجيّة، المفاد منها معرفة البناء المعرفيّ والابستمولوجيّ للّغة.

1.1.1.1. القياس في ميزان النّقد: سبقت الإشارة إلى أنّ النّحاة اهتمّوا بالقياس وجعلوه شرطا أساسا ومنهجا قويما في التقعيد للظاهرة اللّغويّة، لكن للمحدثين رأيٌ آخر في هذه المسألة؛ حيث يرون أنّ القدماء أطالوا، وبسطوا فيه الأمر أكثر من ذلك، ولعلّ السّبب أنّهم تأثّروا بـ:

– **المنهج الوصفيّ:** ما دام أنّ اللّغة وصفيّة؛ فإنّها لا تخضع للقياس كونها متغيّرة، أضف إلى أنّ القياس إذا كان معياريّاً فإنّ المنهج الوصفيّ يرفض ذلك، ولا يخضع إليه "حيث رأى أنصار المذهب الوصفيّ أنّ عمليّة القياس يقوم بها المتكلّم لا النّحويّ، وأنّ المقيس عبارة عن النّظم اللّغويّة العرفيّة المخزونة في ذهن المتكلّم، وليس القواعد النّحويّة المحفوظة المقرّرة، وأنّ المقيس عليه هو الحدث الكلامي فعلا[3]. يتبّن لنا من هذا الموقف أنّ المحدثين مالوا إلى النّظريّة الوصفيّة الحديثة؛ فقد نظروا إلى القياس على أنّه منوط بالمتكلّم وليس بالحكم النّحويّ ذاته؛ بل إنّه يرتبط ارتباطا وثيقا بمستعملي اللّغة، وبحقيق هو رأي في محلّه؛ لأننا عندما نمعن النّظر في كتب الأوّلين وتصنيفاتهم للقياس نجدهم يعتمدون على المسموع القليل، وليس الكثير، وهذا ما فعله ابن جني؛ وقد احتجّ أصحاب المنهج الوصفيّ في رفضهم لعمليّة القياس في اللّغة لأمرين اثنين هما:

أوّلها: رفضهم لعنصر العقل في الدّراسات اللّغويّة، والجليّ في القياس عند العرب أنّه يعتمد على العقل؛ بل على إعمال العقل؛ فكان في نظرهم رفض القياس، في حين نجد أصحاب النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة يلزمون إعمال العقل، وجعله ركناً أساساً في الدّرس اللّغويّ؛ بل إنّ الاتّجاه

---

[1] أبو القاسم، الزّجاجي مجالس العلماء. تح: هارون عبد السّلام، ط2. الكويت: 1984، مطبعة حكومة الكويت المجلس 38، ص58.

[2] عثمان بن جنّي، الخصائص، تح: عبد السّلام هارون، د.ط. ج1، د.ت، ص16.

[3] عبد الله جاد الكريم، النّحو منطق العربيّة: دراسة في طرائق البرهنة والاستنباط في النّحو العربيّ، ط1. القاهرة: 2014، دار النابغة، ص434.

التّشومسكي يبني نظريّته على العقل؛ لأنّه رفض أصلاً الوصف في اللّغة، عكس ما كان يراه الوصفيّون؛ فقد "كان الوصفيّون ينقدون النّحو التّقليديّ؛ بأنّه صادر عن تصوّرات عقليّة؛ وبخاصّة في إطارها الأرسطيّ؛ أمّا تشومسكي، فقد رأينا أنّه يربط اللّغة بالعقل"[1].

ثانيها: التّفريق بين اللّغة والكلام، المعروف في المنهج الوصفيّ أنهم فرّقوا بين اللّغة والكلام؛ فالكلام إنجاز فرديّ قابل للتّغيير، أمّا اللّغة عبارة عن ملكة، ومن هنا كان القياس منوطا بالكلام؛ لأنّه خاضع للتّغيير؛ أي: تدخل فيه اللّهجات، وحتّى الشّاذ من كلام العرب، ومن هنا يكون بعيداً عن قواعد اللّغة المثلى.

– **موقف مجمع اللّغة بالقاهرة من القياس:** قد كان لمجمع اللّغة بالقاهرة رأيٌ في القياس الّذي اتّبعه القدماء؛ إذ إنّهم نظروا للقياس على أنّه إضافة للدّرس اللّغويّ؛ كونه يعمل على إثراء الرّصيد اللّغويّ، لكن شريطة أن يكون القياس مبنيّا على الكثرة والاستعمال؛ لذا فإنّ إقرار المجمع بالقياس لم يكن عبثا، وإنّما كان مبنيّاً على صيغ قد سمعت من كلام العرب فقاسوا عليها؛ لذا "لم يجد المجمع من الخير أن يطلق القياس في الصّيغ؛ بل آثر أن يقرّ منها ما تقتضيه الحاجة؛ للتّوسّع وتيسير الاشتقاق[2]؛ لذا عندما نمعن في كتاب (القرارات المجمعيّة في الألفاظ والأساليب– الّذي أصدره مجمع اللّغة بالقاهرة، نلحظ أنّهم يعتمدون في قراراتهم على الاشتقاق والقياس؛ فمن ذلك كلمة (استعرض) نجد أنّهم يقرون باستعمالها بحسب ما يستدعيه القياس؛ إذ يقولون فيها: "يشيع في لغة العصر استعمال هذا اللّفظ (استعرض) كثيرا في مثل قولهم: استعرض القائد جنده، وهو معنى لم تثبته المعجمات العربيّة. درست اللّجنة هذا ثمّ انتهت إلى أن الفعل (استعرض) مشتقّ على صيغة (استفعل) من الثّلاثيّ (عرض) لإفادة الطّلب المجازيّ؛ بناءً على قياسيّة دلالة السّين والتّاء والطّلب، كما سبق للمجمع إقرار ذلك وعلى أنّ الطّلب يكون غير حقيقيّ في كثير من أمثلة هذه الصّيغة، كما جاء في أقوال كثير من العلماء القدماء ولهذا ترى اللّجنة أنّ استعمال هذا

[1] عبده الرّاجحي، النّحو العربي والدّرس الحديث: بحث في المنهج، د.ط. بيروت: 1986، دار النّهضة العربيّة ص119.

[2] محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللّغة العربيّة، ط1. القاهرة: 1955، دار الفكر العربيّ، ص203.

اللّفظ صحيح في المعنى الّذي يستعمله المعاصرون فيه"[1]. البيّن من هذا المثال أنّ المجمع يعتمد على القياس، ولا يرفضه؛ شريطة أن يكون خاضعا للصّيغ والاشتقاقات العربيّة، ولا مناص من ذلك؛ فالحاجة تستدعي ذلك، بله مرونةَ اللّغة واستيعابها لكلّ الألفاظ الأساليب الرّاهنة.

2.1.1. فكرة نظريّة التّعليل: لقي التّعليل ذروته في الدّرس اللّغويّ؛ وهذا راجع لتطوّر الاستقراء؛ لأنّ التّعليل هو استقراء ما قد تمّ جمعه من المادّة اللّغويّة وتعليلها.

وقد ارتبط بنصوص اللّغة وقواعدها، ولم يخرج عن هذه النّصوص المستقراة؛ فالتّعليل هنا إنّما مُفاده تسهيل القواعد، وحفظ اللّغة، أضف إلى أنّه تبرير لقواعدها، وتوسيع لأحكامها. فالخليل يرى العرب أنّها لم تنطق سبهللة، وإنّما هي سجيّة وطبع؛ فقد سئل (الخليل) عن هذا التّعليل؛ حيث قيل له: "عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنّ العربَ نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقوله علله "[2]. بمعنى أنّ التّعليل قد كان مبنيّا على الفطرة؛ أي: أنّ الأوائل كانوا يعلّلون بالسّليقة، كما يشير نصّ الخليل إلى أنّ العربيّ كان فكره عميقا في تعليل الأحكام.

1.2.1.1. التّعليل في ميزان النّقد: قد كان للمحدثين رأيٌ في مسألة التّعليل؛ فجالوا فيها وصالوا؛ فمنهم من يرى أنّها مسألة عقّدت النّحو العربيّ، ومنهم من يرى أنّها علقت وارتبطت ارتباطاً وثيقا بنشأة النّحو؛ لأنّ الأحكام الّتي أطلقها النّحاة القدماء إنّما هي مبنيّة على أساس التّعليل؛ فالمتكلّم عندما يتكلّم لا يخرج عمّا عهدته العرب في كلامها، ولا أدلّ على ذلك من سبب تأليف النّحو؛ لأنّ اللّحن إنّما هو خروج عن التّركيب الأساس، وعليه؛ فالتّركيب السّليم لا يعلّل، وإنّما يعلّل ما عدل عن الأصل؛ لذا يرى الباحث (نهاد الموسى) أنّ النّحو العربيّ قد مرّ بثلاثة مستويات من حيث التّعليل:

- المستوى الأوّل: تقرير الأحكام؛
- المستوى الثّاني: تعليل الأحكام تعليلاً تناظريّا داخليّا؛

[1] محمد شوقي أمين، إبراهيم الترزي، القرارات المجمعيّة في الألفاظ والأساليب من 1934 إلى 1987، د.ط. القاهرة: 1989، ص180.

[2] أبو القاسم الزّجاجيّ، مجالس العلماء، ص66.

– المستوى الثّالث: تعليل الأحكام تعليلاً نظريّا.

إنّ هذه المستويات الّتي يقوم عليها النّحو العربيّ في رأي (نهاد الموسى) إنّما يرجعه إلى نظرته للتّعليل، وهي نظرة اجتماعيّة؛ أي: أنّ القدماء في بعض المواطن إنّما يعلّلون بالواقع الخارجيّ، وحينئذ يكون الحكم التّعليليّ غير منوط بقاعدة، وإنّما للمسموع وهي قاعدة أشار إليها الخليل بقوله: (هكذا نطقت العرب). فلو أخذنا قولنا: (مات زيد والنّجم) لما صحّ هذا القول؛ لأنّ الموت واقع لا محالة في (زيد) ولكن في (الشّمس) هذا ما لا يقبله عقل عاقل؛ فالتّعليل ههنا يقوم على شقّين: النّحو والبلاغة، وعليه يكون التّعليل منطقيّا من جهة التّركيب، وغير منطقيّ في واقعه الخارجيّ، كما لا يقبله المعنى البلاغيّ، ومن ثَمَّ ينتج عندنا:

– تعليل منطقيّ= صحّة التّركيب النّحويّ؛

– تعليل غير منطقيّ= انحراف المعنى البلاغيّ + الواقع الخارجيّ يرفضه.

ومن الباحثين المُحْدَثين الّذين تعمّقوا في دراسة وتحليل التّعليل؛ نجد (حسن خميس الملخ) إذ يرى أنّ التّعليل مرتبط بطباع العرب وسجيّتهم؛ حيث إنّهم اعتمدوا في تفسير الظّواهر اللّغويّة على الجانب الشّكليّ، وحقيق ما رأي (الملخ) لأنّ القدماء إنّما تتّبعوا ما تكلّمت به العرب؛ فالتّعليل عنده ارتبط بفكرة المشابهة؛ أي: أنّ القدماء أخذوا الأصل ثمّ قاسوا عليه الفرع؛ فعلّلوا الأحكام من منطلق التّفسير الشّكليّ مثل: (الفاعل ونائب الفاعل) و(المبتدأ والخبر)، وما دام أنّ التّفسير الشّكليّ الّذي بناه النّحاة مبنيّ على دعامة التّلازم؛ فإنّ هذا الأخير أساسه التّشابه، ومن ثمّ تبيّن أنّ التّعليل ثلاثيّ الأحكام:

– التّعليل= التّفسير الشّكليّ + التّلازم + التّشابه

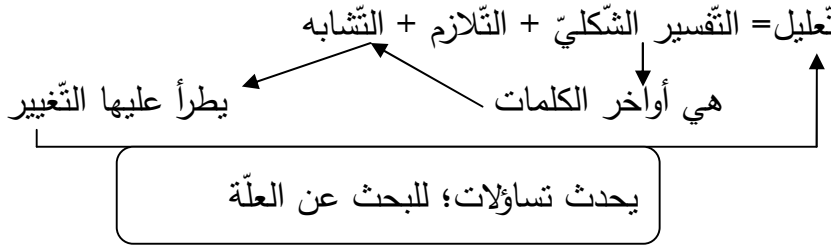

وقد وضّح (حسن خميس الملخ) مركزيّة التّعليل عند القدماء؛ حيث إنّه ارتكز على أسبقيّة اقترانه بالتّفسير؛ إذ يقول: "فالتّعليل اقتران تفسيريّ؛ لأنّه يفسّر أحكام النّحو، كلّ حكم على حدة؛ ثمّ

يجمع تفسيرات الأحكام في تفسير مستوى آخر "[1]. وهكذا تتّضح مركزيّة التّفسير في النّظريّة النّحويّة؛ حيث إنّها تعمل على ربط النّظام النّحويّ، وهذا هو الهدف من التّعليل عند الباحث الملخ؛ حيث يذكر أهميّة التّفسير في المنهج التّعليليّ عند القدماء؛ فيقول: "وهكذا فإنّ التّعليل يقدّم تفسيرات كليّة للظّاهرة النّحويّة في إطار النّحو مثل: أمن اللّبس، والتّناظر، والتّخفيف، وفي إطار نظريّة النّحو مثل: الإعراب والبناء والتّعليل؛ إذ يقدّم تفسيرا للنّظام النّحويّ[2]. يبيّن الفرق بين الظّاهرة النّحويّة والنّظريّة النّحويّة من خلال أساس التّفسير. وقد ضرب لنا الباحث مثالا بقوله: "ففي جملة (جاء زيدٌ) كلمة (زيد) مرفوعة، والرّفع علّته الفاعليّة، وعلّة رفع الفاعل حمله على المبتدأ، وعلّة رفع الفاعل والمبتدأ؛ أنّهما معمولان؛ والمعمول إنْ كان مسندا إليه؛ فهو مرفوع فهنا انتقال في التّعليل بين ثلاث مستويات: المستوى الأوّل، علّته الموقع النّحويّ للكمة وفق التّقسيم النّحويّ؛ كالفاعل، أو المبتدأ، أو الحال، أو التّمييز، أو البدل ... إلخ، وهو يقتصر على تحديد الوظيفة وتقرير الحكم النّحويّ، والمستوى الثّاني، علّته الاقتران بين بابين أو أكثر؛ كالفاعل، والمبتدأ، وقد يتأثّر بملابسات السّياق ودواعي التّخفيف، أمّا المستوى الثّالث فيجمع العلل سّابقة بعلل كبرى تستخلص من العلل السّابقة. وهذه المستويات ثلاث مراتب في الانطباق الشّكليّ على أنماط الكلام؛ فالمستوى الأوّل: وصفي تقريبا، والثّاني معياريّ تقريبا، والثّالث عقليّ ذهنيّ[3].

وسنحاول من خلال قول (حسن خميس الملخ) وتفسيراته لمسألة التّعليل أن نوضّح بترسيمة عن ذلك:

[1] حسن خميس الملخ، نظريّة التّعليل في النّحو العربيّ بين القدماء والمحدثين، ط1. عمان– الأردن: 2000، دار الشّروق، ص179.

[2] المرجع نفسه، ص179.

[3] المرجع نفسه، ص180.

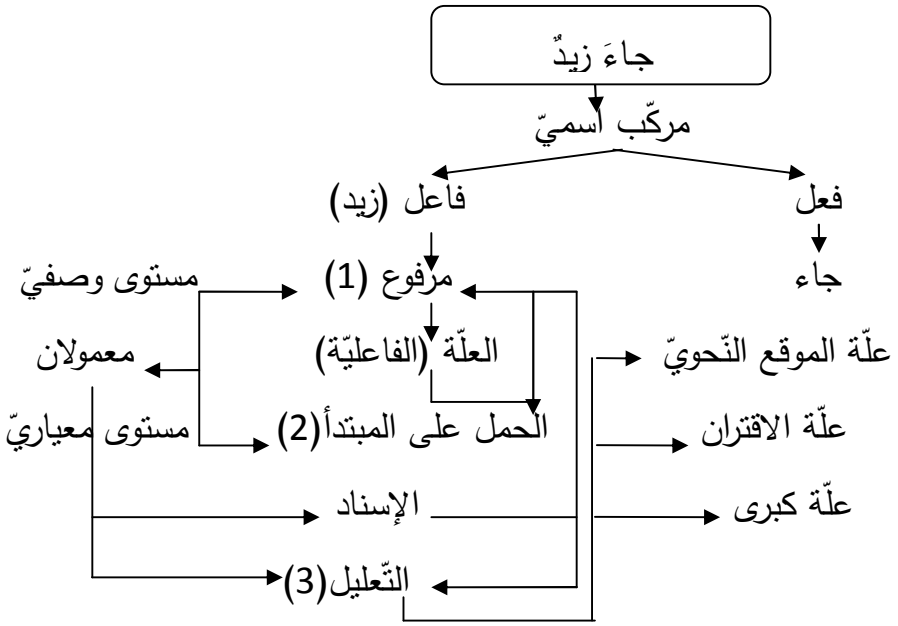

ومحصّلة هذه التّرسيمة أنّ التّعليل مبناه الأساس تفسير الظّاهر اللّغويّة وَفق نظام محدّد؛ بغيته الرّئيسة حفظ التّراكيب اللّغويّة، كما عهد في كلام العرب.

ومن الباحثين الّذين نادوا بأهميّة التّعليل في الدّرس اللّغويّ نجد الباحث اللّسانيّ (صالح بلعيد) في كتابه (في أصول النّحو) يشير إلى مسألة التّعليل وأهميتها في الدّرس اللّغويّ؛ إذ يرى أنّ نظريّة التّعليل من الأسس المنهجيّة في الدّرس اللّغويّ؛ وبخاصّة وأنّها ارتبطت بالقياس؛ إذ يقول: "ومع كلّ هذا؛ فإنّ العلّة الأولى عادت بفوائد عديدة على اللّغة، نمتها وطوّرتها، وبها استخرجت أحكامها، وخاصّة لمّا ارتبطت بالقياس... يعدّ التّعليل من الأسس المنهجيّة في الدّرس اللّغويّ، ومن الموضوعات البارزة الّتي تكشف عن تأثر النّحو بغيره من العلوم؛ حيث حصل تناسقٌ في العمل، فأصبح عنصرا مهمّا في مرحلة البحث عن الأصول"[1]. الجليّ من قول الباحث أنّ التّعليل تكمن أهميته في أمرين:

أوّلها: وسيلة من وسائل نمو اللّغة وتطويرها؛

ثانيها: أساس من الأسس المنهجيّة في الدّرس اللّغويّ.

وقد رأى الباحث (صالح بلعيد) أنّ القدماء لم يركّزوا على العلّة التّعليميّة، وهي الأساس في نظره؛ بل ركزوا على العلّة الأولى؛ لأنّ بها يتوصّل إلى معرفة أحكام اللّغة؛ لذا نجد الباحث يولي اهتماما بالعلّة التّعليميّة، والسّبب في ذلك أنّه ربطها بالواقع اللّغويّ؛ أيْ: أنّها تفيد المتخصّص

[1] صالح بلعيد، في أصول النّحو، د.ط. بوزريعة– الجزائر، 2005، دار هومة، ص60.

والطّالب، وفي هذا يقول: "وهكذا يقع تأكيدنا في هذا المقام على العلّة التّعليميّة؛ لأنّها الأساس وتعتمد في أصول النّحو، وتتوفّر على الخفّة والمنطق، ولا تشتمّ فيها التأويل؛ فهي سهلة الإدراك كما أنّها أفيد للطّالب وللباحث المتخصّص، وهي الّتي تعمل على التّفسير المنطقيّ للغة، وعن طريقها تحصل لنا المعرفة بالنّطق بكلام العرب"[1]. ما نخلص إليه من قول الباحث أنّ التّعليل له فائدته في النّظريّة النّحويّة؛ لأنه:

- أساس في أصول النّحو؛
- يتوافر على الخفّة والمنطق؛
- مفيد للمتخصّص والطّالب؛
- اعتماده على التّفسير المنطقيّ للّغة.

3.1.1. فكرة نظريّة العامل: قضيّة العامل من القضايا الّتي اتّسعت دائرتها، وتوسّعت مسالكها في النّظريّة النّحويّة العربيّة؛ حتّى أضحى يقال لها: "نظريّة العامل" فقد كانت عبارة عن قرائن لفظيّة؛ لكن مع كتاب (سيبويه) أصبحت نظريّة كاملة مُدْعمة بالأحكام والتّفريعات، فتدخل في كل الأحكام النّحويّة.

والحديث عن نظريّة العامل عند القدماء، إنّما تدلّ على الأثر الّذي يحدثه في ما قبله؛ أيْ أنّ النّحاة القدماء رسموا منهجاً محكما لها؛ فحدّدوا المكوّنات الأساسية في التّركيب العربيّ ومن بعد ذلك نظروا في الأنماط المختلفة ففسروا من منطلق هذه العوارض والتّغيّرات الّتي تعترض الكلمة، وعليه؛ فإنّ نظريّة العامل تستدعي عنصرين أساسين هما: العامل والمعمول. ولعلّ الاهتداء الذي توصّل إليه القدماء إنّما كان عن طريق الاستقراء، فلو أخذنا جملتين: (النّحوُ مفيدٌ) و(إنّ النّحوَ مفيدٌ)، نلحظ أنّ تركيب الجملة الأولى:

- ج1= $\emptyset$ النّحوُ (مسند إليه) + مفيدٌ (مسند)؛
- ج2= إنّ (ع) + النّحوَ (مسند إليه) + مفيدٌ (مسند).

إنّ الملحوظ في تركيب الجملتين أنّ الجملة الأولى أنّ (النّحو) مرفوعة، وفي الجملة الثانية منصوبة، وهنا نستنتج أنّ الكلمة أحدث في شيء، غير من حكمها من الرفع إلى النّصب؛ مّا

[1] صالح بلعيد، في أصول النّحو، ص64.

يستدعي التّساؤل والبحث عن العلّة، من هذا المنطلق لحظ النّحاة الفروقات في التّركيب؛ ممّا جعلهم يبحثون في هذه الظّواهر اللّغويّة. ومن ثمّ راحوا يستنتجون لكلّ: علّة معلول. ومعلول أثره مرتبط بعامل. وعليه؛ فإنّ التّلازم قائم بالاستلزام:

العامل (المؤثّر) ←——— يستلزم المعمول.

يستلزم العامل ———→ المعمول.

إذاً فكرة العامل فكرة أساسيّة في التّحليل اللّغويّ؛ لذا "فقد جاء ضمن المفاهيم الأساسيّة للنّظريّة الخليليّة الحديثة وهو يتحدّد عن طريق بناء الألفاظ في المستوى التّركيبيّ، ويتحقّق هذا البناء في أقلّ ما يمكن أن يبنى منها "[1] وعليه؛ فإنّ نظريّة العامل نظريّة لها حظّها من الدّراسة في الدّرس اللّغويّ العربيّ.

وممّا يدلّ على تطوّر نظريّة العامل عند (سيبويه) تلك المصطلحات الّتي تتردّد في كتابه (العامل القويّ، العامل الضّعيف، العامل الأصل، العامل الفرع، العامل المختصّ، العامل المحذوف). ولعلّ هذا كلّه، قد استمدّه سيبويه، من شيخه (الخليل بن أحمد الفراهيدي).

وصفوة القول في رّؤية النّحويّين لنظريّة العامل:

- الاهتمام باللّغة لذاتها؛
- الأخذ بالعقل وأحكامه وتطبيقها على القواعد والأصول النّحويّة العامّة؛
- الإغفال عن الشّواهد النّادرة القليلة الّتي لا تنطبق على الأصول؛
- طبّقوا على النّصوص ما قد توصّلوا إليه من خلال التّعليل، متأثّرين بالتّعليلات الفقهيّة.

1.3.1.1 نظريّة العامل في ميزان النّقد: لقد كثر الحديث عند الدّارسين حول نظريّة العامل؛ حيث ألّفوا واسقطوا، وعارضوا، ومن الّذين درسوا قضيّة العامل نجد:

أ. **عبد الرّحمن الحاج صالح –رحمه الله–**: يرى أنّ النّظريّة البنويّة لم تعتمد على دراستها لنظريّة العامل؛ لأنّ العامل يخضع للتّقدير، والوصفيّة ترفض ذلك في منهجها الوصفيّ؛ لذا يرى (عبد الرّحمن الحاج صالح) أنّ النّزعة البنويّة تجاهلت هذه النّظريّة؛ حيث يقول: "إنّ نظريّة العامل

[1] ياسين بوراس، البحث اللّسانيّ في الفكر المغاربيّ المعاصر، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة، تيزي–وزو الجزائر، 2015، ص96.

هي نظرة تجاهلتها تماما النّزعة البنويّة الغربيّة ونبذها أيضا المحدثون من العرب بتأثّرهم بهذا المذهب لا سيّما أولئك الّذين ينادون بترك التّقدير في النّحو، والتّمسّك بظاهر اللّفظ، ومن ثَمّ بالوصف لنظام اللّغة وترك التّعليل، كما وقع خلط بين التّحكّم في اختيار المعيار، والاعتبار العلميّ لهذا المعيار كظاهرة، وهي كارثة بالنّسبة للعلم وعلوم اللّسان بصفة خاصّة"[1]. يقرّ (عبد الرحمن الحاج صالح) بتجاهل المنهج الوصفيّ لنظريّة العامل؛ كونها لا تتناسب ومنهجهم اللّغويّ وهم في هذا يخالفون النّحو التّوليديّ الّذي أعطى لنظريّة العامل أهمية كبيرة بدراسة والتّحليل للظّواهر اللّغويّة.

وقد عَدّ (عبد الرحمن الحاج صالح) –رحمه الله– أنّ المسند والمسند إليه النّواة الأساسيّة في النّظريّة النّحويّة، وهذه النّواة أساس نظريّة العامل؛ بل إنّها الرّكن الرّئيس في إثبات المنهجيّة العلميّة الّتي عرف بها العلماء القدماء؛ وقد ضرب لنا الباحث مثالاً بهذه الجملة: (زيد منطلق)؛ إذ استطاع الباحث أنْ يحلّلها في شكل جدولة مبيّنا التّأثيرات الدّاخلة عليها بقوله: "فإذا حملنا جملة بسيطة مثل: (زيدٌ منطلق) على جمل تتضمّن هذه النّواة مع زوائد، كما فعله أجدادنا نحصل على الجدول التّالي:

∅	زيدٌ	منطلقٌ
كان	زيدٌ	منطلقاً
إنّ	زيداً	منطلقٌ

لاحظنا في ما سبق أنّ هذا الحمل يظهر شيئا مهمّا جدّا، وهو العلاقات البنويّة الّتي توجد بين هذه الجمل (وهذا قد استعاره تشومسكي من النّحو العبريّ الّذي هو نسخة من النّحو العربيّ وسمّى هذا الحمل تحويلاً (Transformation) وسمّى النّحاة كلاًّ من كان وإنّ عاملاً؛ أمّا هذه العلامة ∅ فهي تدلّ على أنّ العامل لا لفظ له ههنا، وهو الّذي يسمّيه النّحاة: الابتداء، وهذه الأشياء بما فيها الابتداء تؤثّر في اللّفظ والمعنى"[2]. تبيّن الجدولة أمرا مهمّا في الدّرس اللّغويّ وهو تأثّر الدّراسات الحديثة بنظريّة العامل؛ وبخاصّة عند تشومسكي؛ حيث إنّه أولى اهتماماً كبيراً

[1] عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، د.ط. الجزائر:2007، موفم للنّشر، ج1، ص308.

[2] المرجع نفسه، ص309 فما بعدها.

بنظريّة العامل وشروطها؛ إذ إنّه استطاع أنْ يبنيَ النّحو الكليّ على مسألة العامل كما يوضّح الجدول –الّذي رسمه الباحث (عبد الرّحمن الحاج صالح)– أهمية العامل وأثره في التّركيب.

ويذهب (عبد الرّحمن الحاج صالح) إلى أنّ قضيّة العامل غايتها لا تكمن في إحداث الأثر فقط؛ بل إنّها تعمل على كشف البنية التّركيبيّة للجملة، وحينها ينتج عندنا أثر العامل الّذي يبيّن إنتاج نوع آخر مشترك بين التّراكيب نوع سمّاه: المثال:

العامل = حمل الجملة الفعليّة + الجملة الاسميّة = المثال.

تركيب إسناديّ = فعل (العامل) + فاعل (المعمول) ←ـــــ لا يتقدّم على عامله (الفعل).

ومن الأساسيّات الّتي ركّز عليها تفرقتُه بين الفعل الّذي له فاعل، وبين الأفعال النّاسخة وهي كان وأخواتها؛ حيث يرى أنّها بمنزلة حرف معنى لذا كان لزاما أن تحتاج لمعمول تحدّث فيه الأثر وفي هذا يقول: "أمّا الفرق بين الفعل الّذي له فاعل، وبين ما يسمّى: بالأفعال النّاسخة، وهي كان وأخواتها؛ فهو أنّ (كان) تدخل على المبتدأ والخبر؛ فهذه بمنزلة حرف معنى، على الرّغم من كونها تتصرّف كما يتصرّف الفعل غير النّاسخ، وكلامها عامل لا بدّ لهما من معمول أوّل متأخّر عنهما "[1]. يتبيّن بهذا أنّ العناصر التّركيبيّة تكمل بعضها بعضا لتحدث تعليقا في ما بينها، والعامل ركنها الأساس؛ لأنّه يحدث الأثر في التّركيب. وقد لحظ أنّ البنية التّركيبيّة تتكوّن من عامل ومعمولين، وهي النّواة الأساس في التّركيب، ثمّ أدخل عنصراً آخر وهو مخصص يكمن في المتمّمات؛ كالحال والتّمييز وغيره وقد صاغها (عبد الرّحمن الحاج صالح) في المثال الآتي بقوله: "فهكذا نستطيع أنّ نصوغ هذه الأشياء في المثال المجرّد التّالي:

[(ع ←ـــ م1) ± م2] ± خ.

حيث إنّ ع = العامل وم1 = المعمول الثّاني، والقوسان مع السّهم = الزّوج المرتّب، وما بين المعقوفتين النّواة، و خ = المخصّصات"[2]. إنّ هذه العمليّة التّحويليّة الّتي صاغها الباحث إنّما هي ميزة تتماز بها الظّاهرة النّحويّة تبيّن العلاقة القائمة بين عناصر الجملة؛ حيث أراد الباحث أنْ يؤكّد على أهمية العامل في التّركيب، وكيفية صياغته؛ بحيث لا يستطيع أن يتقدّم المعمول عن

[1] عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ص311.

[2] المرجع نفسه، ص311.

عامله؛ إذ إنّ المعمول الأول يشمل الفاعل والمبتدأ، والمعمول الثّاني يشمل المفعول به أو الخبر أو ما ينزل منزلتهما، كما نلحظ من القانون أنّه اعتمد على الجانب الرّياضيّ في الصّوغ؛ ممّا يدلّ على براعة (عبد الرحمن الحاج صالح) واستغلاله للجانب الرّياضيّ في استنباط الفكر اللّغويّ العربيّ القديم.

ومحصّلة ما سبق أنّ نظرة (الحاج صالح) لنظريّة العامل في الدّرس اللّغويّ أنّها:

- نظريّة فتحت المجال للدّراسات الحديثة؛
- العمدة في تكنولوجيا الحاسب؛
- النّحو العربيّ سبيل من سبل التّحليل اللّغويّ في العلاج الحاسوبيّ؛
- نظريّة تقوم على معمولين: معمول أوّل منوط بالفاعل والمبتدأ ومعمول ثان مرتبط بالمفعول به والخبر وما ينزل منزلتهما؛

2. المَنْهَجُ العِلْمِيُّ في التَّقْعِيد للنَّحْوِ العَرَبِيّ: إنّ من شروط النّظريّة تحقيق لا بدّ أن تشمل على منهج علميّ محكم؛ حتّى تستمرّ وتتطوّر تبنى عليها نظريّة أخرى.

1.2. منهج السّماع/ الاستعمال: إنّ المنهج الأوّل والأساس الّذي انطلق منه القدماء للحفاظ على هذه اللّغة هو منهج (الاستعمال/ السّماع)؛ أيْ: ما سُمِع من أفواه العرب الخلّص مباشرة وهو منهج دقيق ومحكم انطلق منه القدماء لجمع المدوّنة اللّغويّة، فهم لم يأخذوا على كلّ من هبّ ودبّ؛ بل جعلوا شروطاً وقواعدَ لتقعيد هذه اللّغة؛ حيث اتّفق القدماء على أن ينتقوا اللّغة الفصحى، وليس اللّغة ما دون ذلك.

2.1.2. موارد الاستعمال/ السّماع/ اللّغة وضع واستعمال: المقصود بالموارد؛ أيّ المصادر الّتي اعتمد عليها القدماء لضبط هذه المدوّنة اللّغويّة؛ أيّ المسموع من أفواه العرب؛ فاللّغويّ لم يأخذ من كلّ بطون العرب، ولكن أخذ عن قبيلة وأعرض عن أخرى، وهنا تبرز صرامة المنهج الاحتجاجيّ؛ كون هذه الموارد تتقارب من حيث وثوقُها والصّدق فيها بين العلماء، فمنهم من اتّخذها سبيلا لضبط المدوّنة اللّغويّة ومنهم من أعرض عنها بالرّفض وعدم الغلوّ فيها. ولعلّ التّعريف الّذي أورده (السّيوطيّ) لدليل على المصادر المعتمد عليها في الاحتجاج وهي: القرآن الكريم، والسّنة النّبويّة، كلام العرب: شعرُه ونثرُه.

1.2.1.2. القرآن الكريم: ممّا لا ريب فيه أنّ القرآن أفصح لغة وأسمى تركيب وأرقى نظم؛ لذا أعجز العرب قاطبةً من خطبائها وشعرائها وحُذَّاقها في البلاغة فهو نصّ ربانيّ أُحْكم أيّما إحكام، بَلْهَ التّوثيق، من أجل هذا كَثُر وروده في كتب الأوّلين من الاحتجاج والاستشهاد وبخاصّة الّذين أصّلوا لعلم النّحو العربيّ، ولم يلبث كذلك؛ حتّى همّ النّحاة بالاحتجاج به وبقراءاته فأصبح الحجّة الدّامغة من حيث قوّة البيان، ومن الأوائل الّذين احتجّ بالقرآن الكريم إمام النّحاة سيبويه.

2.2.1.2. كلام العرب شعراً ونثراً: ويقصد به ما أُثِر عن فصحاء العرب الّذين يوثق بهم ودُوِّن في كتب اللّغة، أو دواوين الشّعر.

ونلحظ أنّ العرب في لغتهم مجمعون على الغالب، وأمّا ما نراه من ظاهرة الخلافات اللّهجيّة فهي واقعة "في شيء من الفروع يسير؛ فأمّا الأصول وما عليه العامّة والجمهور؛ فلا خلاف فيه ولا مذهب للطّاعن به"[1] وهذا ما نشاهده في اتّفاقهم في التّراكيب اللّغويّة العامّة؛ فالفاعل مرفوع والمفعول، وغيره من الفضلات منصوبة دائما، كما نلمس اختلافات في لغات العرب، ومن ثَمّ الاختلاف في الأحكام.

ومهما يكن من تفسير لهذه الاختلافات؛ فإنّه لا ينقص من شأن هذه اللّهجات الّتي تشترك في خصائص اللّغويّة والتّراكيب العامة، فتُشكلّ لغةً واحدةً وكلّها جديرة بالاعتبار ولا يصح ردّ إحداهما بالأخرى، وهذا هو مذهب العلماء، ومسلك النّحاة؛ وبناءً على ذلك؛ فقد أفرد (ابن جنّي) بابا سمّاه: "(باب اختلاف اللّغات وكلها حجّة)"[2] ولا عبرة بالخلافات الصّوتية والدّلاليّة؛ لأنّها جاءت عن طريق سَعَة اللّغة والقياس فلا محظورة فيها.

[1] عثمان بن جنّي، الخصائص، ص244.

[2] المرجع نفسه، ص12.

1.2.2.1.2. الشّعر: بدأت حركة جمع اللّغة والتّأليف النّحويّ؛ فكان الشّعر أبكر صُوَر الدّراسات اللّغويّة؛ فقد نشطت حركة الاحتجاج بالشّعر على يدّ سيبويه (180هـ) ومن صرامة العلماء في منهجهم الّذي اتّبعوه في قضيّة الشّعر؛ راحوا يتحرّون من المحتجّ بهم في الشّعر من حيث العصور. فقسّموا الشّعراء إلى طبقات أربع وهي:

أ.**الطّبقة الأولى**: الشّعراء الجاهليّين: وهو الشّعراء الّذين عاشوا في زمن الجاهلية؛ حتى نزول القرآن.

ب.**الطّبقة الثّانيّة**: الشّعراء المخضرمين؛ المخضرم: هو الشّاعر الّذي أدرك العصرين؛ أي العصر الجاهليّ وعصر صدر الإسلام؛ مثل: الشّاعر لبيد، وحسّان بن ثابت وغيرهم.

ج.**الطّبقة الثّالثة**: الشّعراء المتقدّمين: ويقال لهم: (الإسلاميّون) وهم الّذين عاشوا صدر الإسلام ولم يدركوا الجاهليّة؛ مثل: جرير والفرزدق.

2.2. منهج تحديد الزّمان والمكان: سعى القدماء إلى تحديد منهجٍ صارمٍ لتقعيد المدّونة اللّغويّة من كلّ جوانبها، وإن كان هذا المنهج من أجل صون اللّسان العربيّ من اللّحن لا غير لذا عُني به العلماء عناية فائقة في عمليّة جمع اللّغة وتقعيدها. فراح القدماء يستنّون منهجا زمانيّا ومكانيّا لضبط المدوّنة اللّغويّة.

إنّ فترة الاحتجاج الزّمانيّ بكلام العرب بائنة أي: "ابتدأ تاريخهم من الجاهليّة إلى أواخر القرن الثانيّ؛ فآخر من استشهد به سيبويه هو إبراهيم بن هرمة المتوفَّى سنة (150هـ) "[1].

ويتّضح أنّ منهج تحديد الزّمان منهج دقيق؛ والبغية منه ضبط الحيّز، ثمّ جمع اللّغة لتقعيدها في ما بعد؛ وهو أساس معياريّ وصفيّ للّغة؛ أيّ: نهج سبيل وصفيّ في جمع اللّغة وأخذها كما سمعت من أفواه العرب دون الزّيغ عنها. ولعلّ منطلق هذا التّحديد المنهجيّ لم يتّخذه العلماء عبثا. وإنّما مبنيّ على منطلق علميّ وهو شيوع اللّحن في بداءة أمره، وإلاّ كيف يستطيع العلماء وضع قواعد هذا المنهج دون مرجعية دقيقة.

[1] محمد المختار ولد أبّاه، تاريخ النّحو العربيّ بين المشرق والمغرب، ط2. بيروت: 2008، دار الكتب العلميّة، ص29.

إنّ الصّرامة في تحديد المنهج الزّمانيّ جعلت من اللّغويين يقسّمون الشّعراء بحسب فترتهم الزّمانيّة، وإن كان بعض الشّعراء لم يَسلموا من الطّعن كونهم عاشوا في هذه الحقبة المزمع وضعها من لدن العلماء؛ فالفترة الزّمنيّة لم تكن مفتوحة على مصرعيها؛ بل حدّدت تحديدا دقيقا منذ الطّبقة الأولى، والّتي تأتي قبل عصر الإسلام بخمسين ومائة؛ أيْ بداءة من الشّاعر: امرئ القيس والشّنفرى، والأعشى، وعنترة بن شدّاد، وغيرهم. وهؤلاء الشّعراء الّذين بهم تحدّدت الفترة الزّمانيّة للاحتجاج ووضع هذا المنهج؛ لأنّ العصر الجاهليّ بداءته من استقلال العدنانيّين عن اليمنيّن في منتصف القرن الخامس للميلاد، وينتهي بظهور الإسلام سنة ستمائة واثنين وعشرين ميلاديّ. أمّا المكانيّ؛ فيقصد به مكان الاحتجاج بالمدوّنة اللّغويّة؛ فاللّغويّ حين أراد أن يتقصّى هذه اللّغة اتّبع منهجا آخر، وهو تحديد مكان أخذ اللّغة والقبيلة الّتي يستند إليها في ما بعد، وههنا منهجٌ صارمٌ هو الآخر، فلم يؤخذ على كلّ من هبّ ودبّ من القبائل، وإنّما وضعوا قبائل محدّدة وشروطا لهذه القبائل حتّى يحتج بها. وقد أشار الإمام (السّيوطي) للقبائل الّتي يحتجّ بها: "وبالجملة لم يؤخذ عن حضريّ قطّ، ولا عن سكّان البراري ممّن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الّذين حولهم؛ فإنّه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام، فإنّهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة ولا من غسان، ولا من إياد، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشّام، وأكثرهم نصارى يقرءون في صلاتهم بغير العربيّة، ولا من تغلب ولا النّمر؛ فأنّهم كانوا مجاورين لليونانيّة، ولا من بكر؛ لأنّهم كانوا مجاورين للنّبط والفرس ولا من عبد قيس؛ لأنّهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس ولا من أهل اليمن أصلا؛ لمخالطتهم للهند ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكّان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجّار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأنّ الّذين نقلوا اللّغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم"[1].

إنّ المتمعّن في قول (السّيوطي) نقلاً عن (أبي نصر الفارابي) يدلّ على القدماء لم يغضوا الطّرف عن كلّ صغيرة أو كبيرة. وذلك في العبارات الآتية:

[1] عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدّين السّيوطي جلال الدّين السّيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، تع: محمود سليمان الياقوت، د.ط. القاهرة: 2006، دار المعرفة الجامعيّة، ص102-103-104.

- يسكن أطراف بلادهم؛
- كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط؛
- يقرؤون في صلاتهم بغير العربيّة؛
- ولولادة الحبشة فيهم؛
- لمخالطتهم تجّار الأمم المقيمين عندهم.

إنّ هذه العبارات الدّقيقة والجليلة الّتي أثبتها (الفارابي) تدلّ على قداسة اللّغة في التّحرّي والاستقراء، فليس العبرة بجمع اللّغة وتقعيدها، ولكن جمع اللّغة من بطون القبائل الموثوقة بالفصاحة؛ فالمنهج واضح جليّ وعلميّ كذلك، والدّليل على ذلك أنّهم لم يأخذوا عمّن سكن فحسب؛ بل من خالط بالتّجارة وقرأ بغير العربيّة، وسكن الأطراف فقط؛ إنّها الدّقّة في وصف هذه المدوّنة الثّرة؛ من أجل هذا بيّن العلماء القبائل الّتي يحتجّ بها؛ وهي القبائل الّتي لم يشم فيها رائحة الاختلاط والمجاورة.

2.2. منهج القياس: يعدّ القياس من الأدلّة والمناهج الأساسيّة في تقعيد الدّرس اللّغويّ العربيّ؛ حيث نجده متداولاً عند النّحاة؛ وبخاصّة المهتمّين بالتّقعيد النّظريّ؛ بل إنّ النّحو مبنيّ عليه؛ فهو عمدته وقاعدته؛ فقد عرّف النّحو من منطلق معرفة القياس، وهذا ما نقله (السّيوطيّ) عن (ابن الأنباري) قائلا: "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[1]. يدلّ تعريف الإمام (السّيوطي) المنقول عن (ابن الأنباري) أنّ القياس يبنى على الأصل ولكن شريطة أن يكون دالاّ على معنى الأصل الّذي نقل منه، وإلاّ عدّ ليس ثبتا، ولهذا يرى (عبد الرّحمن كمال الدّين بن محمد الأنباريّ) أنّ النّحو كلّه قياس؛ لذا قيل في حدّه: "النّحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس؛ فقد أنكر النّحو"[2].

إنّ الظّاهر من قول (عبد الرّحمن كمال الدّين بن محمد الأنباريّ) أنّ القياس من النّحو والنّحو من كلام العرب؛ فحقّ أن يقاس ما هو من كلام العرب، وهنا قوّة القياس كما يذهب (ابن

[1] جلال الدين السّيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، ص203.

[2] عبد الرّحمن كمال الدّين بن محمد الأنباريّ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النّحو، تح: سعيد الأفغاني، د.ط. سوريا: 1957، مطبعة الجامعيّة سوريا، ص95.

جنّي) بقوله: "وأعلم أنّ قوّة القياس عندهم اعتقاد النّحويّين أم ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب؛ نحو قولك: كيف تبني من (ضَرَب) مثل (جَعْفر) (ضَرْبَب) هذا من كلام العرب؛ ولو بنيت مثله: ضَيْرَب أو ضَوْرَب، أو نحو ذلك، لم يعتقد من كلام العرب؛ لأنّه قياس على الأقلّ استعمالا، والأضعف قياسا "[1].

للقياس أهميةٌ في تقعيد النّظريّة النّحويّة والصّرفيّة، وهو السّبب الّذي جعل العلماء يرسون قواعده، ويعلّلون بأنّه المعوّل عليه في أدلة النّحو؛ مثل ما أشار (السّيوطي) مصرّحا: "وهو معظم أدلّة النّحو والمعوّل في غالب مسائله عليه كما قيل: إنّما النّحو قياس يتّبع"[2].

ويتّضح من قول (السّيوطي) أنّ القياس ثابت في الأدلة القاطعة، وهو ما جعل العلماء لا ينكرون وروده في هذا العلم؛ بل إنّه شرط أساس من شروط الاجتهاد، وبابه يبقى مفتوحاً لما هو آت من بعد، وقد صرّح بهذا (عبد الرّحمن كمال الدّين بن محمد الأنباريّ) في قوله: "ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالأدلّة القاطعة والبراهين السّاطعة؛ وذلك أنّ ثمّة الأئمة من السّلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنّه شرط في رتبة الاجتهاد، وأنّ المجتهد لو جمع جميع العلوم، لم يبلغ رتبة الاجتهاد، وحتّى يعلم قواعد النّحو ما يعرف من المعاني المتعلّقة به منه"[3].

والأمر نفسه عند (ابن فارس) حيث يرى أنّ الاشتقاق في الكلام يكون بعضه من بعض واللّغة كلّها قياس؛ ومن ههنا نجده يفرد بابا موسوما بـ: (باب القول على لغة العرب، هل لها قياس، وهل تشتقّ بعض الكلام من بعض) وفي هذا يقول: "أجمع أهل اللّغة إلاّ ما شذّ عنهم أنّ للغة العرب قياسا، وأنّ العرب تشتقّ بعض الكلام من بعض"[4]. ولكن إذا ما عدنا إلى هذا الرّأي نلمس أنّ (السّيوطي) الكلام يقتصر على النّقل والاستعمال دون القياس؛ لأنّه قد لا يؤدّي المعاني المقصودة؛ فالقياس يبيّن عبقريّة العربيّ، وبحقيق هو ذاك؛ لأنّا سمعنا ألفاظا جديدة في العصر الحاضر، وقد أخضعنا لها قياسا، ولربما هذا ما قد كان يقصده (السّيوطيّ) بقوله: "فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النّقل من الاستعمال؛ لبقي كثير من المعاني لا يمكن التّعبير

[1] عثمان بن جنّي، الخصائص، ص116.

[2] جلال الدّين السّيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، ص203 فما بعدها.

[3] عبد الرّحمن كمال الدّين بن محمد الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النّحو، ص95.

[4] أحمد بن فارس، الصّاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص35.

عنها لعدم النّقل؛ وذلك مناف لحكمة الوضع، فوجب أن يوضع وضعا قياسيّا عقليّا لا نقليّا بخلاف اللّغة؛ فإنّها وضعت وضعا نقليّا لا عقليّا، فلا يجوز القياس فيها؛ بل يقتصر على ما ورد به النّقل"[1].

إذاً الاستعمال عند (السّيوطي) هو الأصل، وهو من يقوّي منهج القياس، وعليه؛ فإنّه يريد من القياس أنْ لا يكون نظريّا؛ بل لا بدّ أنْ يخضع لمنهج علميّ محكم؛ وهنا الأمر اللاّفت للانتباه أنّ النّحو جمع، ثمّ استناد للقياس؛ فالمادّة اللّغويّة تُجمع ومن بعد ذلك تقاس وقد تنبّه ابن الأنباري لهذا الحال في قوله: "وإذا بطل أن يكون النّحو روايةً ونقلا؛ وجب أن يكون قياساً وعقلا، والسّرّ في ذلك هو أنّ عوامل الألفاظ يسيرة محصورة والألفاظ كثيرة غير محصورة فلو لم يجز القياس وافتقر على ما ورد في النّقل من الاستعمال؛ لأدّى إلى أن لا يفي ما نخصّ بما لا نخصّ"[2].

وممّن حذا حذو (ابن الأنباري) (ابن جنّي) في كتابه (الخصائص) حيث أفرد بابا سمّاه: (باب في اللّغة المأخوذة قياسا). حيث أشار إلى قيمة القياس، وكيفية اشتقاقه من المسموع، وكأنّ شرط القياس هو الاعتماد على المسموع؛ أي: أنّنا نسمع كلمة ثُمّ تأتي كلمة أخرى؛ فنقيس عليها فلذلك نجد بأنّ القياس أهميته كبيرة جدا في الصّناعة اللّغويّة، وأنّ بابه عظيم أكثر من أن" يخصّ وهو أكثر من أنْ أحصيه في هذا الموضع لك؛ لكنّي أنبهك على كثير من ذلك؛ لتكثر التّعجّب ممن تعجّب منه، أو يستبعد الأخذ به؛ وذلك أنّك لا تجد مختصرا من العربيّة إلاّ وهذا المعنى منه خفي عدّة مواضع"[3].

وحتّى يحقّق (ابن جنّي) أهمية القياس وأخذه ممّا سمع من كلام العرب؛ نجده يستدلّ في موضع آخر قائلا: "فليت شعري هل قالوا: هذا ليعرف وحده، أو يعرف هو ويقاس عليه غيره؛ ألا تراك لو لم تسمع تكسيرا واحدا من هذه الأمثلة؛ بل سمعته منفردا. أكنت تحتشم من تكسيره على ما كسّر عليه نظيره...؟ وذلك كأن تحتاج إلى تكسير (خبر) الّذي هو العذاب، فكنت قائلا لا محالة:

---

[1] جلال الدّين السّيوطي، الاقتراح في أصول علم أصول النّحو، ص207.

[2] عبد الرّحمن كمال الدّين بن محمد الأنباريّ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النّحو، ص99.

[3] عثمان بن جنّي، الخصائص، ص40.

أرجاز قياسا على (أحمال) وإن لم تسمع (أرجازا) في هذا المعنى"[1]. كلّ هذه الأحكام تشير إلى أنّ القياس يحمل في بعض الظّواهر على المسموع من كلام العرب؛ لأنّ الاستعمال لا يستسيغه.

1.2.2.منهجُ القياسِ مبدؤُه الحكمُ النّحويّ: اعتمد القدماء في تقسيم القياس على أساس الحكم النّحويّ، وهذا الحكم إنّما قوامه معرفة الأصل من الفرع، وقد أفرد (ابن الأنباريّ) فصلا في أقسام القياس الموسوم بـ (في معرفة انقسام القياس) إذ يقول: "اعلم أنّ القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قياس علّة، وقياس شبه، وقياس طرد"[2].

ثمّ عزم (ابن الأنباري) في شرح هذه الأقسام مع إعطاء الحجج والأدلّة؛ فأوّل هذه الأقسام:

- **قياس العلّة:** وقال فيه: "اعلم أنّ قياس العلّة أنْ يُحْمل الفرع على الأصل، بالعلّة الّتي علّق عليها الحكم في الأصل؛ نحو: ما بيّنا من حمل ما لم يسمّ فاعله على الفاعل بعلّة الإسناد"[3]. الظّاهر من قوله أنّ قياس العلّة يكون جامعه حمل الفرع على الأصل، وضرب لنا مثلا: الفاعل ونائب الفاعل؛ فالعرب نطقت بالفاعل ثمّ قيس عليه نائب الفاعل، وعليه فالمقصد من قول (ابن الأنباري) أنّ الفاعل أصل، وما لم يسمّ فاعله فرع؛ فحملنا الفرع على الأصل بأحكامه؛

- **قياس الشّبه:** وهو النّوع الثّاني من أقسام القياس، وقد عرّفه بـ:" اعلم أنّ قياس الشّبه أن يُحمل الفرع على الأصل بضرب من الشّبه غير العلّة الّتي علّق عليها الحكم في الأصل"[4].

يعتمد القياس الشّبهيّ عند (ابن الأنباري) على المشابهة، وبخاصة في الحكم النّحويّ؛ حيث سمّاه ابن جنّي باسم (القياس اللّفظي) إذ يقول: "اعلم أنّ القياس اللّفظيّ إذا تأملته لم تجده عارياً من اشتمال المعنى عليه؛ ألاَ ترى أنّك إذا سئلت عن(إنْ) من قوله:

وَرَجَّ الفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إنْ رَأَيْتَه عَلَى السِّنِّ خَيْراً لاَ يَزَالُ يَزِيد

فإنّك قائل: دخلت على (ما) وإن كانت (ما) ههنا مصدريّة لشبهها لفظا بـ(ما) النّافية الّتي تؤكّد بـ(إنْ) من قوله:

ما إنْ يَكَادُ يَخْتَلِيهِم بِوُجْهَتِهِم تُخَالِجُ الأَمْرَ إنَّ الأَمْرَ مُشْتَرَك

---

[1] عثمان بن جنّي، الخصائص، ص4

[2] عبد الرّحمن كمال الدين بن محمد الأنباريّ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النّحو، ص105.

[3] المرجع نفسه، ص105.

[4] المرجع نفسه، ص107.

وشبه اللّفظ بينهما يصير (ما) المصدريّة إلى أنّها كأنّها (ما) الّتي معناها النّفي، أفلا ترى أنّك لو لم تجذب إحداهما إلى أنّها بمعنى كأنّها؛ بمعنى الأخرى، لم يجز لك إلحاق(إنْ) بها"[1].

ثمّ علّل هذا الشّبهَ الوارد في القياس عند العرب ورأى أنّ التّشابه، إنّما هو من باب حمل الفرع على الأصل في قوله: "واعلم أنّ العرب تأثر من التّجانس والتّشابه وحمل الفرع على الأصل، ما إذا تأملته عرفت منه قوّة عنايتها بهذا الشّأن "[2].

- **قياس الطّرد:** "اعلم أنّ الطّرد هو الّذي يوجد معه الحكم، وتفقد الإخالة في العلّة واختلفوا في كونه حجّة؛ فذهب قوم إلى أنّه ليس حجّة؛ لأنّ مجرّد الطّرد لا يوجب عليه الظّنّ"[3].

ويرى (ابن الأنباري) أنّ هذا النّوع من القياس مختلف في حجّته من لدن العلماء؛ وذلك لسبب واحد وهو غلبة الظّن فيه؛ فالفعل (ليس) لا شكّ فيه؛ لأنّ الأصل فيها البناء، وقد أشار إلى ذلك قائلا: "بل نعلم يقيناً أنّ (ليس) إنّما بني؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وأنّ ما لا ينصرف إنّما أعرب؛ لأنّ الأصل في الأسماء الإعراب-كما بينا- وإذا ثبت بطلان هذه العلّة مع اطّرادها علم أنّ مجرد الطرد لا يكتفي به؛ فلا بدّ من إخالة أو شبه "[4].

وهذا النّوع من القياس يكثر فيه الظّنّ بكثرة، وكثرة الظّنّ تؤدّي إلى كثرة الأسئلة عمّا ورد في الأصل من الأحكام النّحويّة، وكأنّ الظّنّ يحبرك على السّؤال، والإجابة عنه تؤدّي بك إلى سؤال آخر، وهذا ما أشار إليه (ابن الأنباري) حين قال: "والّذي يدلّ على أنّ الطّرد لا يكون علّة أنّه لو كان علّة؛ لأدّى ذلك إلى الدّور؛ ألا ترى أنّه إذا قيل له: وما الدّليل على صحّة دعواك في محلّ آخر؟ فيقول: دعواها على أنّها علّة في مسألتنا، فدعواه دليل على صحّة دعواه، وإذا قيل له: وما الدّليل على أنّها علّة في الموضعين جميعا؟ فيقول: وجود حكم معها في كلّ موضع دليل على أنّها علّة؛ فإذا قيل: فإن كان يوجد مع الشّرط كما يوجد مع العلّة، فما الدّليل على أنّ الحكم ثبت في المحلّ الذي هو فيه؟ فيقول: كونها علّة"[5].

---

[1] عثمان بن جنّي، الخصائص، ص110.

[2] عبد الرّحمن كمال الدّين بن محمد الأنباريّ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النّحو، ص111.

[3] المرجع نفسه، ص108.

[4] المرجع نفسه، ص110.

[5] عبد الرّحمن كمال الدّين بن محمد الأنباريّ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النّحو، ص111.

ومحصّلة ما سبق أنّ القياس عند العلماء لم يُبنَ عبثا، أو من دون الاستناد إلى أحكام جامعة؛ بل كان منوطاً بالمسموع من كلام العرب؛ لذا نجدهم يشدّدون في مسألة الأصل والفرع، المقيس والمقيس عليه، وهذا دليل على أنّ القياس يرد في المرتبة الثّانية بعد الاستعمال ولا أدلّ على ذلك من توسّع دائرة القياس عبر العصور، فقد شمل ما كان وما هو حاصل الآن يقينا منهم بأنّ القياس يسهم في توسيع باب اللّغة، وفتح باب الاجتهاد فيها.

3.2. **منهج الإجماع:** الإجماع في عُرْف النّحويّين هو: "إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة"[1]. ويرى الإمام (السّيوطي) أنّ الإجماع يحوي على شرط أساس وهو الاتّفاق والمقصد من الاتّفاق ههنا الاتّفاق في الأصول لا الفروع، فلا يمكن أن يقول أحدهم: إنّ الفاعل منصوب أو مجرور، فهذا قول مُجْمَع عليه في عرف النّحاة؛ لورود أدلّة في ذلك من المسموع من كلام العرب.

والأمر كذلك وارد عند (سيبويه) فقد ذكر السّماع في كذا موضعٍ؛ حيث يقول: "فلذلك قال النّحويّون: صفة"[2] وتجدر الإشارة إلى أنّه ورد في هامش هذا المعنى قول (أبي سعيد السّيرافي): "في هذا الباب أشياء أجمع النّحويّون عليها، واختلفوا في غيرها، فجعل (سيبويه) المجمع عليه أصلا، قدّره وردّ إليه ما اختلف فيه... والّذي أجمعوا عليه "[3] وهنا دليل على أنّ الإجماع لا يقع في الأصول، وإنّما في الفروع؛ لأنّ الإجماع أن يتّفقوا على حكم نحويّ منوط بمسموع من كلام العرب؛ وهذا المسموع إنّما هو منقول ممن ترتضى عربيّته، وهذا ما ذهب إليه ابن جنّي في (الخصائص) إذ إنّه عقد باباً موسوماً بـ: (باب القول على إجماع أهل العربيّة متى يكون حجّة؟) حيث يقول: "اعلم أنّ أهل البلدين إنّما يكون حجّة، إذا أعطاك خصمك يده ألاّ يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص؛ فأمّا إنْ لم يعطِ يده بذلك؛ فلا يكون إجماعُهم حجّة عليه"[4].

والواضح من قول (ابن جنّي) أنّ الإجماع يقوم على مبدأ الاتّفاق، والاتّفاق على الصّدق؛ بَلْه الاحتكام إلى المنصوص والمقيس؛ ما سمع من أفواه العرب الخلّص الأقحاح؛ أي: الشّاهد الأصليّ المرويّ عمّن يوثق في فصاحته؛ لأنّ (ابن جنّي) يرى أنّ الإجماع إنّما يجمع فيه على أمر ثبت لا

---

[1] جلال الدّين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، 175.

[2] سيبويه، الكتاب، ص11.

[3] المرجع نفسه، ص19.

[4] عثمان بن جنّي، الخصائص، ص189.

ضلالة فيه، ودليله في ذلك "لأنّه لم يرد ممّن يطاع أمره في قرآن، ولا سنّة أنّهم لا يجتمعون على خطأ؛ كما جاء النّص عن الرّسولﷺ وسلم من قوله: "أمّتي لا تجتمع، وإنّما هو علم منتزع من استقراء هذه اللّغة" فكلّ من فرق عن علّة صحيحة، وطريق نهجه عن خليل نفسه، وأبا عمره فكره"[1].

ويثبت (ابن جنّي) بأنّ منهج الإجماع عند النّحويين غير منهج الأصوليّين؛ لأنّ منهج النّحويّين منطلقه استقراء كلام العرب؛ والاستقراء في ظاهره يعتمد على التّتبّع الدّقيق، لما هو مسموع من أفواه العرب المتجذّرين في أقصى البوادي؛ لذا اشترط في الإجماع الجماعة والحجّة؛ لأنّ الجماعة لا يمكن تكذيبهم؛ بل الأحرى الأخذ عنهم، والاستناد لأقوالهم؛ كونهم الحجة القاطعة؛ فقد ذكر في موضع آخر اشتراط الجماعة في الإجماع بقوله: "إلا أنّنا مع هذا الّذي رأيناه وسوغنا مرتكبه، لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة الّتي طال بحثها، وتقدّم نظرها وتتالت أواخر على أوائل وأعجازا على كلاكل"[2].

واللاّفت للانتباه أنّ (ابن جنّي) قبل أنْ يعرض هذا الباب، لفت انتباها دقيقا إلى مسألة التّحرّي، وعدم الميل إلى مذهب آخر دون الوثوق فيه؛ لأنّه عدّ الإتّباع غير الموثوق انتهاك حرمة شرع؛ إذ يقول: "ولعمري إنّ هذا ليس بموضع قطع على الخصم؛ إلاّ أنّ فيه تشنيعاً عليه وإهابة به إلى تركه، وإضافة لعذره في استمراره عليه، وتهالكه فيه، من غير إحكامه، وإنعام الفحص عنه، وإنّما لم يكن فيه قطع؛ لأنّ للإنسان أن يرتحل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلوِ بنصّ أو ينتهك حرمة شرع، فقس على ما ترى؛ فإنّني إنّما أضع من كلّ شيء مثالا موجزا "[3].

ويذكر (خميس الملخ) أنّ الإجماع في العرف اللّغويّ ينحصر في خمسة مقاصد وهي:

- **الأوّل:** أنّ المراد بالإجماع إجماع نحاة البصرة؛ كقول (الزّجاجي): "ألا ترى إنّ إجماع النّحويّين كلهم على أنّ الأصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للحروف والأفعال؛ غير طائفة زعموا أنّ الأفعال أيضا مستحقّة في الأصل للإعراب؛

[1] عثمان بن جنّي، الخصائص، ص190.

[2] المرجع نفسه، ص190.

[3] المرجع نفسه، ص189.

- **الثّاني:** أنّ المراد بالإجماع إجماع نحاة الكوفة؛ إذ قال ابن زنجلة من نحاة القرن الرابع: "اعلم أنّ كلّ أمر للغائب والحاضر لا بدّ من لام تجزم الفعل؛ كقولك: (ليقم زيد) وكذلك إذا قلت(كم) و(اذهب) فالأصل لتفهم و(ذهب) بإجماع النّحويّين، واستغنوا (افرحوا) عن (لتفرحوا)؛

- **الثّالث:** أنّ المراد بالإجماع إجماع أهل البلدين: البصرة والكوفة، ولعلّ هذا المقصد ما ينصرف إليه الذّهن عند الحديث عن إجماع النّحاة؛

- **الرّابع:** أنّ المراد بالإجماع إجماع العرب، وهذا حجّة، ولكن أنّى لنا بالوقوف؛ لأنّ ما وصل إلينا لا يمثّل كلّ اللّغة، ولا سيَّما تقعيد اللّغة لا يستدعي جمعها كاملة؛ لأنّ اللّغة نظام والنّظام تكفي فيه العيّنة؛

- الخامس: أنّ المراد بالإجماع الإجماع السّكوتي وصورته أن يبلغ النّحاة عن العرب كلاماً يسكتون عليه "[1]. وقد توصّل الباحث (خميس الملخ) إلى أنّ مقاصد الإجماع يتبيّن منها الآتي:

- أنّ المراد بالإجماع الكثرة النّسبيّة من النّحاة لا الإجماع المطلق؛ لصعوبة تحصيله وتحقيقه؛

- أنّ العامل الزّمنيّ غير محدّد في الإجماع؛ لأنّ النّحو في جوهره قياس اجتهاديّ يقوم على أدلّة عقليّة ونقليّة يمكن أن يقع الاختلاف في تفسيرها وتوجيهها؛ ممّا يقلّل من أهمية الإجماع غير المحدّد بزمن؛

- أنّ الأحكام النّحويّة القائمة على الظّواهر المطّردة مجمع عليها –غالبا– كرفع الفاعل ونصب المفعول وجرّ المضاف إليه، وغيرها من الأحكام"[2].

3. تناسق أبواب النّحو العربيّ: إنّ الحديث عن قضية التّناسق في أبواب النّحو العربيّ لهو أساس نشأة ما يسمّى بالنّظريّة؛ كونه من الأركان الّتي تعتمد عليها النّظريّة في تطويرها واستمرارها؛ وليس بدعاً على التّركيب العربيّ أن تكون أبوابه النّحويّة على هذا الأساس المتين.

والملحوظ في الدّرس النّحويّ العربيّ أنّ التّركيب العربيّ –في أبوابه– يقوم على أركان أساسية؛ وبخاصّة ما تعلّق بالجملة؛ فالجملة في العرف النّحويّ أنها تتركب من ركنين أساسين:

---

[1] حسن خميس الملخ، نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربيّ، ط1. عمان–الأردن:2001، دار الشّروق، ص179.

[2] المرجع نفسه، ص179 فما بعدها.

الفعليّة والاسميّة؛ بله المتمّمات لمعاني الجملة، والمتمعّن في هذه التّراكيب يلحظ ذلك، ومن هنا نسأل هذا السّؤال: كيف اهتدى العربيّ بفطرته أن يضع هذا النّمط المعيّن من التّراكيب دون أن يخلط بين الأبواب النّحويّة من حيث الحكم والرّتبة؟

1.3.تناسق أركان الجملة الفعليّة: الولوج في قضية التّناسق في الجملة الفعليّة؛ إنّما يدلنا على النّمط المنهجيّ في تركيب الجملة الفعليّة، والّذي يتركّب في التّصنيف الثّلاثيّ المتعدّي بالمعاني وأقصد به ها هنا نمط (الفعل+ الفاعل+ المفعول به) أو التّصنيف الثّنائيّ التّامّ المعنى من حيث التّركيب الدّلاليّ بنمط (الفعل+ الفاعل).

ومن عجيب التّناسق الوارد في تركيب الجملة الفعلية؛ أنّك لا تجد تعارضاً في الأوجه الإعرابيّة اللّهم إذا أوّلت في معنى غير المعنى المرد؛ حيث إنّ التّركيب سينحى منحى آخر في ما بعد. ومن هذا المنطلق رأى النّحاة أنّ التّركيب في الجملة الفعليّة لا يخرج كونه فعلا واسما؛ أي: مسندا ومسندا إليه؛ لأنّ هذه الصّور التّركيبيّة مستكنة في الذّهن البشريّ ولكن النّحويّ بعبقريته الفذّة استطاع أن يبرهن على هذه الحلقة التّركيبيّة بطريقة ممنهجة دون الخلط في أبوابها؛ حتّى إنّ من ذكاء العقل البشريّ العربيّ؛ أنّه ألزم الصّورة الرّئيسة للجملة الفعليّة بنمط لا يجوز الخروج عنه؛ لأنّه لو خرج عليه لاختلط بنمط آخر وهو الجملة الفعلية (ج ف= فعل + فاعل) ولكن لو قدّمنا الفاعل؛ لأصبحت الجملة في تركيب آخر، وهو الجملة الاسميّة (ج إ= فاعل (المبتدأ) + الفعل (واقع جبرا) وهنا المفارقة يقول (صالح فاضل السّامرائي): "والصّورة الأصلية للجمل التي مسندها فعل، أن يتقدّم على المسند إليه، كما في جملة (أقبل سعيد) ولا يتقدّم الفاعل على الفعل أو بتعبير دقيق: لا يتقدّم المسند إليه على الفعل إلا لغرض يقتضيه المقام"[1].

واللاّفت للانتباه من قول (صالح فاضل السّامرائي) أنّ التّركيب في الجملة الفعليّة الّتي تبتدئ بفعل؛ إنّما هي موضوعة على أساس الظّروف المقاميّة الّتي قيل فيها التّركيب؛ حيث إنّ الجملة الّتي تبتدئ بفعل إنّما هي قائمة على أساس المعنى المرتضى؛ إذ إنّ الفعل يدلّ على عمومه زمن معين بأنماطه الثّلاثة: ماضٍ ومستقبلٍ وحاضر، وإن كان في الأمر خلاف واختلاف بين النّحاة في أصل هذه المسألة وهي أساس في التّركيب الجمليّ الفعليّ، وقد أشار (سيبويه) لهذه

[1] صالح فاضل السّامرائي، معاني النّحو، د.ط، القاهرة: د.ت، شركة العاتك، ج1، ص15.

المسألة في بداءة كتابه في باب (علم ما الكلم من العربيّة) حيث يقول: "وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع؛ فأمّا بناء ما مضى ف(ذهب وسمع ومكث وحمد) وأمّا بناء لم يقع؛ فإنّه قولك آمرا: (اذهب واقتل واضرب) ومخبرا: (يقتل ويذهب ويضرب) وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت"[1]. يتّضح من قول (سيبويه) أنّ التّركيب العربيّ مبني على الأنماط الثّلاثة وما تعلّق به في الجملة الفعليّة في تركيبها دون الخروج عنها، غير أنّ ما أشار إليه النّحاة في تركيب الجملة الفعليّة، والحاصل بين الفعل والفاعل قد يعتروه تغيير في نمط الجملة؛ بإدخال تركيب آخر بين الفعل والفاعل وهنا تأتي عبقريّة النّحاة؛ بحيث لا نجد تخالفا في التّراكيب؛ وحتّى الأبواب النّحويّة.

2.3. **تناسق أركان الجملة الاسميّة:** تعدّ الجملة من أساسيات النّحو العربيّ، وممّا هو معروف أنّ الجملة تنقسم إلى قسمين اثنين: جملةٍ فعليّة –وقد سبقت الإشارة إليها– واسميّة هي الجملة الّتي تتكّون من ركنين رئيسين هما: المبتدأ والخبر، أو كما أشار إليها (سيبويه) في باب المسند والمسند إليه في قوله: "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغني واحد منهما على الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدّ من ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه، وهو قولك: (عبدُ الله أخوك)"[2].

ويتبيّن أنّ الجملة الاسميّة تسند على الضّمّ القائم بين المبتدأ والخبر؛ لذا فشرط الجملة الاسميّة الإسناد؛ حيث نلحظ أنّ (سيبويه) أخذ اسم المسند والمسند إليه من الإسناد؛ أيْ: من الاسم ذاته، وكذا الأمر ورد عند الزّمخشري (538هـ) حيث أشار إلى تركيب الجملة الاسميّة من خلال تعريفه للكلام؛ حيث يقول: "والكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما وذلك لا يأتي إلاّ في اسمين كقولك: "زيد أخوك، وبشر صاحبك" أو في فعل واسم؛ نحو ذلك قولك: ضرب زيد وانطلق بكر، ويسمى جملة "[3]. وعليه؛ فنستنتج أنّ الجملة الاسميّة تقوم على عنصر أساس في تركيبها وهو: الإسناد. ومن ثمّ ينتج عندنا هذا المخطّط:

---

[1] سيبويه. الكتاب، ص12.

[2] المرجع نفسه، ص23.

[3] محمود بن عمر جار الله أبو القاسم الزّمخشري، المفصّل في علم العربيّة، ط1. بيروت: 2006، المكتبة العصرية ص8.

وما دام أنّ الإسناد يجمع بين المسند والمسند إليه؛ أي (الخبر والمبتدأ) فلا ريب أن يقوم على أساس التّناسق الحاصل بينهما؛ حتّى تتمّ الفائدة من لدن المتكلّم والسّامع، وكأنّ النّحاة الأوائل تفطّنوا لعقليّة البشريّ ليستخرجوا من ذهنه هذه المعايير اللّغويّة، شريطة أن يكون المتكلم عالما بقواعد هذه اللّغة؛ لذا يقول (ابن مالك) في ألفيته:

مبتدأٌ زيدٌ وعاذرٌ خبرْ إنْ قلتَ زيدٌ عاذرٌ مَنْ اعْتَذَرْ

ومن هذا المنطلق سنبيّن التّناسق القائم في ركني الجملة: الاسميّة بين المبتدأ والخبر وقد نسأل: أين يكمن التّناسق في أركان الجملة الاسميّة؟ لكن قبل هذا لا بدّ من الإشارة إلى أنّا نملك عدّة جمل داخل الجملة الاسميّة.

- جملة اسميّة أساس؛
- جملة اسميّة منسوخة؛
- جملة اسميّة بالشرط.

إذاً الجملة الاسميّة الأساس؛ هي تلك الجملة الّتي تكوّنت في العنصرين الأساسين في التّركيب دون تحويل فيها؛ أي:

- ج إ = مبتدأ + خبر.

أمّا الجملة الاسميّة المنسوخة؛ فهي جملة طرأ عليها تغيير في بنيتها الشّكليّة الخارجيّة النّاتجة إدخال عامل غير وارد في الجملة الأول؛ حيث إنّ هذا العامل أحدث تغييراً في بنية التّركيب؛ ممّا غيّر الحركة الإعرابيّة:

- جملة اسميّة منسوخة= ناسخ + مبتدأ (اسمها) + خبرها؛ أمّا الجملة الاسميّة بالشّرط فهي تلك الجملة التي سبقت بـ(لولا) وهي إشارة مهمّة تنبّه إليها النحاة؛ حيث نلحظ تناسقاً دون تغيير؛

بمعنى أنّهم أخذوا أحكام الجملة الاسميّة الأساس من (مبتدأ وخبر) وطبّقوها على النّوعين الآخرين، ومن الأحكام الّتي ذكرها النّحاة في المبتدأ والخبر، نجد تناسقاً في الجملتين الأخيرتين وهي:

- المبتدأ = معرفة. الخبر = نكرة. المبتدأ = ثابت واحد. الخبر = متعدد؛
- المبتدأ = يتقدّم، الخبر = يتأخّر؛
- المبتدأ يتأخّر ⟺ الخبر مقدم بجملة فعليّة/ شبه جملة.

إنّ هذه الأحكام ربّما هي من بين الأحكام الّتي ذكرها النّحاة في كتبهم؛ مشيرين إلى تناسقها مع **الجملة الاسميّة المنسوخة؛** حيث نأخذ الأحكام نفسها؛ مراعين المعنى والسّياق الّتي وردت فيه، وهذا هو الأساس في التّركيب الاسميّ؛ إذ يأخذ جانب الشّكل، وجانب الوظيفة الّذي يؤدّيه من معنى.

1.2.1. تناسق التّركيب والمعنى (ج اسميّة الأساس+ ج إ من مبتدأ وخبر)

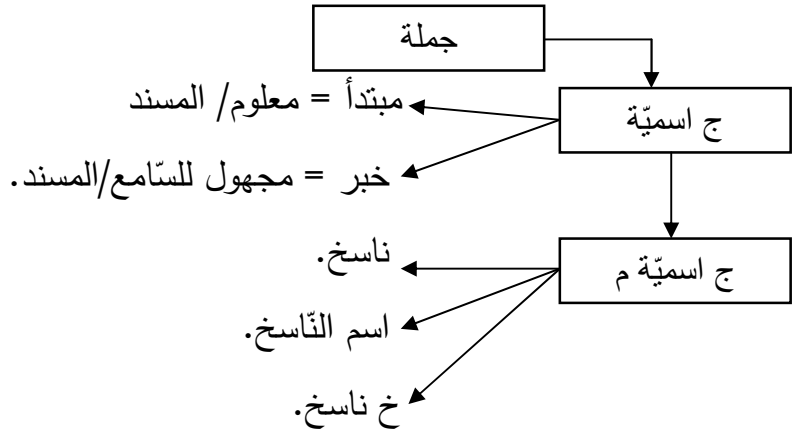

ونلحظ من المخطّط أنّ العمدة في الجملة الأساس ثابت لا يتغيّر، وعندما نقول: ثابت بمعنى ثابت بكل أحكامه دون تغيير ففي الجملة الاسميّة الأساس؛ مثل قولنا: (العلمُ نورٌ) فالعلم مسند إليه و(نور) مسند، وتمّ بينهما ضمّ وإسناد؛ بحيث لا يجوز أن نقول: العلمُ ونكتفي؛ لأنّ الفائدة غير حاصلة من هذا التّركيب، وكذا الأمر متعلّق بـ (نور) فالمعنى لا يتمّ دون حضور (العلم).

والأمر كذلك متعلّق لو أدخلنا هذه الجملة في الجملة الاسميّة المنسوخة بقولنا: (كان العلم نورا) فالمسند إليه كاف تركيبه، ولكن المعنى مغايرا تماما، وأصبح يدلّ على معنى قد مضى وانتهى، أضف إلى أنّ المعنى لا يكون صحيحا إلاّ إذا حذفنا أحد أطراف الجملة؛ إذاً فالمسند إليه

والمسند في عُرْفِ النّحاة كان دقيقاً وجليلا؛ بحيث لا يمكن أن يستغني أحدهما عن الآخر وهذا ما صرّح به الصّيمري؛ إذ يقول: "ولا بدّ للمبتدأ من خبر؛ لأنّه لا فائدة في ذكر اسم يعرفه المخاطب إذا لم يخبر عنه بشيء، وخبره مرفوع إذا كان اسماً مفردا "[1]. والآن سأقدّم عرضا للتّناسق بين الجمل السّالفة الذّكر من منطلق الأحكام النّحويّة الّتي قدّمها النّحاة لكلّ باب من الأحكام المذكورة:

2.2.3. تناسق حكم المبتدأ مع الخبر في الجملة الأساس: ممّا لا ريب فيه أنّ الجملة الاسميّة تتكوّن من (خبر ومبتدأ) وقد قسّم النّحاة الخبر إلى ثلاثة أقسام مع المبتدأ؛ حيث إنّ الخبر يرد مفرداً وجملة وشبه جملة.

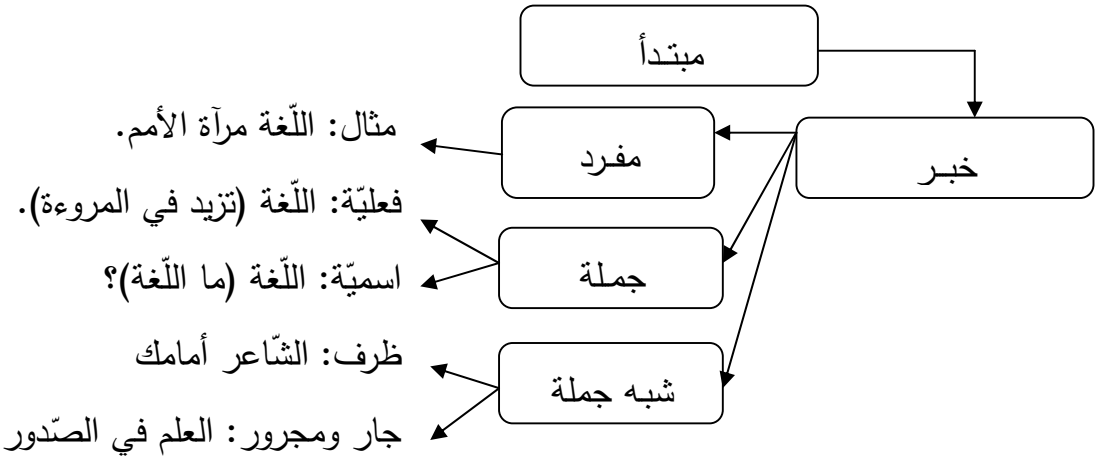

ويوضّح المخطّط أنماط الخبر في الجملة الأساس؛ حيث نجد أنّ المبتدأ واحد، والخبر يرد بحسب المعنى والسّياق، وهنا يتّحد التّركيب مع المعنى؛ فالّذي يمعن النّظر في الأنماط الّتي ورد فيها الخبر يلحظ أنّها تختلف من حيث التّركيب، وكذا الأمر متعلّق بالمعنى؛ فالإخبار بالفعل ليس ذاته الإخبار بالاسم؛ كون أنّ الفعل يدلّ على الحدوث والاستمراريّة، والعكس حاصل في الاسم الّذي يدلّ على الثّبوت؛ لأنّ: "الأصل في الجملة الدّالة على الحدوث أن يتقدّم الفعل؛ فتقول: (يقوم زيد) فإذا قدّمت (زيدا) كان ذلك لسبب من أسباب التّقديم الّتي ذكرناها؛ كالتّخصيص والاهتمام ونحوها، وأنّ الأصل في الجملة الدّالة على الثّبوت أن تأتيَ بالمبتدأ ثُمّ الخبر فنقول: (زيدٌ قائم) وبهذا اتّضح الفرق بين الخبر المفرد والإخبار بالجملة الفعليّة "[2].

[1] الصّيمري، التّبصرة والتّذكرة. تح: علي الدين فتحي، ط1. دمشق: 1982، دار الفكر، ص99.

[2] صالح فاضل السّامرائي، معاني النّحو،ج1، ص171.

إذاً قضيّة الإخبار بالجملة الاسميّة مخالف بالإخبار بالجملة الفعليّة، وكذا الإخبار بالمفرد؛ كونه ثابتاً مستقرّاً، فعندما أقول: (إبراهيمٌ أخوه قائمٌ) فنحن هنا قدّمنا المبتدأ لنخبر عنه، ولكن الخبر بدلاً من أن يأتيَ مفرداً يأتي جملة؛ أيْ: يكون المسند: جملة.

ومن المميّزات الّتي ينماز بها الخبر مع المبتدأ أن يرد متعدّدا؛ فيكون للمبتدأ الخبران والأكثر، لقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ﴾ [البروج:14- 15] فقد تعدّد الخبر وهو (الغفور، الودود، ذو، المجيد) والمبتدأ واحد وهو الضّمير (هو).

3.2.3. تناسق حكم المبتدأ مع خبر الجملة الاسميّة المنسوخة: الحديث عن الجملة الاسميّة المنسوخة هو الحديث عن الأفعال الّتي تدخل على المبتدأ والخبر؛ فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل وتنصيب الخبر تشبيها بالمفعول؛ كقولك: (كان زيدٌ عالماً) و(أصبح محمدٌ أميرا) و(أصبح محمد أميرا) وكان الأصل: (زيدٌ عالمٌ) و(محمدٌ أميرٌ). يتّضح من قول (الصّيمريّ) أنّ الجملة الاسميّة المنسوخة في أصلها جملة اسميّة؛ لذا عبّرنا عنها باسم الجملة الاسميّة الأساس وكأن بالجمل الأخرى هي متفرّعة عنها؛ لذا أخذت حكمها الإعرابيّ؛ وحتّى المعنى المستكن فيها.

- فمن أحكام تركيب كأن إذا كان بعدها:

- اسمان معرفتان؛ فلك أن تجعل أيّهما شئت الاسم، وأيّها شئت الخبر وكأن أخذت الأولى في التّركيب؛ بحيث لا يقع غلط وخلط في المعنى، وهذا ما صرّح به الصيمري؛ حيث يقول: "وإذا كان بعدهما اسمان معرفتان فلك أن تجعل أيّهما شئت الاسم... كما قال الله عز وجل:﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوۡمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾ [النّمل:56] قرء بالرّفع الجواب ونصبه؛ لأنّه معرفة بإضافته إلى قومه و(أنْ قالوا) في تقدير"قولهم" فكأنه قال: فما كان جواب قومه إلاّ قولهم فيمن نصب الجواب وقولهم فيمن رفع الجواب، وهما معرفتان "[1].

- معرفة ونكرة؛ فالاختيار أن تكون المعرفة الاسم، والنّكرة الخبر كما كان ذلك في الابتداء فنقول: (كان زيدٌ منطلقاً) و(كان أبوك راكباً) ولا يحسن (كان منطلقاً زيدٌ) و(كان راكباً أباك).

[1] الصّيمري، التّبصرة والتّذكرة، ص185.

وعليه؛ فإنّ التّركيب الوارد في الجملة الاسميّة الأساس هو نفسه الوارد في الجملة الاسميّة المنسوخة وبالأحكام نفسها، وهذا ما أثبته (الصّيمريّ) قائلا: "وأعلم أنّ الإخبار عن النّكرة في هذا الباب مثله في باب الابتداء؛ فما كانت فيه للمخاطب فائدة جاز ذكره ما لم تكن فيه فائدة لم يجز ذكره؛ كقولك: (كان رجل من بني تميم في دارك) و(كان غلام لك منطلقا) "[1].

إنّ الواضح من قول (الصّيمريّ) أنّ الأحكام التّركيبيّة في باب المبتدأ والخبر، تراعي وتتناسق مع الأحكام التّركيبية في باب كان وأخواتها؛ أي: في الجملة الاسميّة المنسوخة شريطة مراعاة الفائدة الإخباريّة بخصوص المتكلّم والسّامع.

وليس ههنا فقط؛ بل إنّ التّناسق بين الجملتين واقع في التّعدّد الخبريّ؛ فالخبر يتعدّد مع المبتدأ، كما يتعدّد مع كان وأخواتها.

والشّيء الملحوظ أنّ هناك تناسقاً في الحكم النّحويّ بين الجملة الاسميّة الأساس، والجملة المنسوخة في الخبر الواقع شبه الجملة؛ فالمعلوم في العرف النّحويّ أنّ المبتدأ إذا كان نكرةً وخبر جملة الاسميّة هو نفسه خبر الجملة الاسميّة المنسوخة، يقول الصّيمري: "وأعلم أنّ أخبار هذه الحروف بمنزلة خبر الابتداء، تكون بالاسم والفعل والظّرف والجملة؛ كقولك: (إنَّ زيدا قائم) و(لكن زيد قائم) و(كأن سعيدا عندك) و(ليت أخاك عمرو في داره) و(لعل بشرا إنْ أتيته يأتيك) ولا يتقدّم الخبر في هذا الباب على الاسم إلا أن يكون ظرفاً أو حرفاً من حروف الجرّ كقولك: (إنّ في الدار زيداً) وإن عليك ديناً، قال الله عز وجل: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴾ [المزمّل: 12] وقال عز وجل: ﴿ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا ﴾ [يوسف: 87] "[2].

وما يمكن أن نستنتجه أنّ العلماء الأوائل لم يضعوا هذه الأحكام والقواعد سبهللة، وإنّما وضعوها على بينة مستقرأة من الكلام العربيّ الأصيل.

وحريّ بالبيان أنّ الجملة الاسميّة المنسوخة في أصلها هي جملة اسميةّ؛ لأنّ تركيب الجملة الاسميّة المنسوخة يكون.

---

[1] الصّيمري، التّبصرة والتّذكرة، ص187.

[2] المرجع نفسه، ص205.

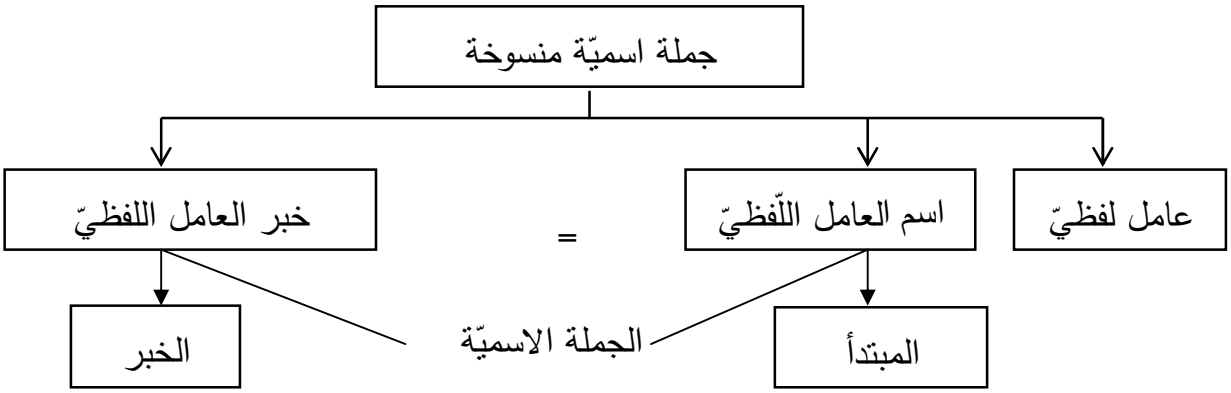

إنّ التّرسيمة توضّح تركيب الجملة الاسميّة المنسوخة؛ أيْ: أنّها تكوّنت من الأصل أو الجملة الأساس وهي: الجملة الاسميّة، وقد أشار لهذا ابن جنّي قائلا: "والحقيقة في هذا أنّ (اسم كان) في الأصل، مبتدأ، وإنّما يبتدأ (باسم كان) المتكلّم في معرفته والمخاطب سِيَيْنِ، وإنّما يذكر المبتدأ ليبنى عليه الخبر الّذي يستفيد المخاطب من المتكلّم "[1]. وحتّى لا يقع الخلط في تركيب الجملة الاسميّة الأساس الّتي اسمها الأوّل مبتدأ، اشترطوا شرطا أساس وهو"أن يكون برابط يجمع المبتدأ والخبر في تقدير الجملة الفعليّة الواقعة خبرا وهذا ما دلّ عليه (ابن جنّي) وهو يعرض شرط المسند إليه الواقع مبتدأ في بداءة الكلام؛ حيث ينبّه أنّه لا يمس كلّ اسم في بداءة الكلام هو مبتدأ، وضرب لنا مثلا بقولنا: (زيداً أخرجتُ) فالملحوظ في الجملة أنّ (زيدا) مقدّم ولكن لا يكون مبتدأ؛ لأنّ الفعل الّذي بعده لم يشمل على رابط يعود عليه، وهنا تناسق آخر بين الجملة الاسميّة الأساس، والجملة الفعليّة من حيث التّركيب، يقول (ابن جنّي): "لو قلت: (زيدا ضربت)، لم يرتفع (زيد) بالابتداء؛ لأنّه وإن كان أوّلا لقولك: (ضربت) فليس هو مسند إليه فإذا جئت بضميره فقلت: (زيد ضربته) فحينئذ ارتفع (زيد) بالابتداء؛ لأنّ ضميره في الجملة الّتي بعده، ربط الجملة به وصيّرها خبراً عنه، ومسند إليه"[2].

وتجب الإشارة إلى أنّ (ابن جنّي) تناول قضيّة مهمّة في الرّابط الّذي يعود على المبتدأ حال وجود الخبر جملة فعليّة أو اسميّة؛ لأنّ تركيب الجملة كما سبق الذّكر في نمطين اثنين هما:

ج إ = م + فعل + ضمير (فاعل) + ضمير واقع مفعول به يعود على المبتدأ.

ج إ = م + فعل (ضمير يعود على المبتدأ).

---

[1] علي بن الحسين الباقولي المعروف بجامع العلوم، شرح اللّمع في النّحو، ص140.

[2] المرجع نفسه، ص107.

ونلحظ أنّ تركيب الجملتين فيه تناسق؛ ففي الأولى الضّمير ارتبط بالمفعول به؛ وهو يعود على المبتدأ، وهذا شرط أساس في ورود الخبر جملة فعليّة، وكذا الأمر متعلّق في تركيب الجملة الثّانية، ففيها فعل مستكن؛ أيْ: ضمير يعود على المبتدأ، وهو غير ظاهر، وهنا تبصرة أخرى نلمح فيها تناسقاً بين الفاعل والمبتدأ فاعل إذا تقدّم أصبح (مبتدأ) وما هو في الفعل فضمير مستكن يعود عليه.

وقد أثار هذه المسألة (ابن جنّي) وهو في معرض الحديث عن ترافع المبتدأ بالخبر؛ إذ يقول: "وهو أنّ المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ؛ فهما يترافعان، فإن قلنا: (زيد قام) ارتفع (زيد) بما يعود إليه من (قام) وارتفع (قام) لأنّه مبنيّ على زيد"[1]. وهذا يدلّ على إقامة المقارنة بين علة ارتفاع الخبر بالمبتدأ، والفاعل بالفعل؛ فإذا كان الفاعل له علة ترفعه فكذلك الأمر حاصل بين المبتدإ والخبر؛ فهما يترافعان في ما بينهما.

3.3.تناسق أبواب المتمّمات/المكمّلات: نقصد بالمتممات/المكمّلات ما يتمّ معنى الجملة في تركيبها الّذي سمعته العرب أو ما عبر عنه النّحاة "بالفضلة"؛ أي: الزّائد في التّركيب الفعليّ أو الاسميّ. وسأوضح بهذه التّرسيمة أهم العناصر المهمّة:

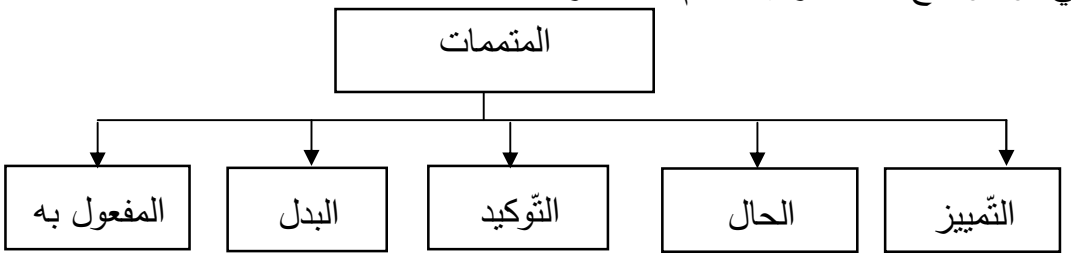

وقد يسأل سائل: لماذا كان الاختيار منصبّا على هذه المتمّمات الأربعة؟ فأقول تعدّ هذه المتمّمات الأكثر تداولاً في الدّرس النّحويّ؛ بل الأكثر اختلاطاً في الحكم النّحويّ، ممّا تجعل الدّارس في تيه حين دراستها، ولكن الّذي يمعن النّظر يجد أنّ النّحاة الأوائل وضعوا شروطاً وأحكاما دقيقة حيال ذلك؛ فجعلوا لكلّ باب أحكاما يختصّ بها، ممّا يحدث تناسقاً في الإعراب اللّهمّ ما شذّ من لغات الأعراب، فذلك يخرج لتأويلات أخرى.

1.3.3.التّناسق الإعرابيّ بين التّمييز والحال: عرف في الدّرس النّحويّ ما يعرف بالمتمّمات/ الفضلة وهو ما زيد على عناصر الإسناد؛ أي: المسند والمسند إليه، ومن بين هذه

[1] علي بن الحسين الباقولي، شرح اللّمع في النّحو، ص112.

الأبواب نجد: التّمييز والحال، هذا الباب الّذي يقع فيه لبس من حيث الحكم، ولكن في الأصل فيهما تناسق محكم سنحاول تبيانه:

أ.**التّمييز**: هو ما يزيل الإبهام عن الجملة الّتي قبله ويبيّن معناها، وهذا ما ذهب إليه المبرد في تعريفه له؛ إذ يقول: "فمعناه: أن يأتيَ مبيّنا عن نوعه، وذلك قولك: (عندي عشرون درهما) و(ثلاثون ثوبا) لما قلت: (عندي عشرون وثلاثون) ذكرت عددا مبهما يقع على كلّ معدود فلما قلت: درهما عرفت الشّيء الّذي قصدت بأن ذكرت واحدا منه يدلّ على سائرة"[1]. والأصل في التّمييز أن يكون منصوباً منوّناً، وهو الحكم الأساس في التّمييز؛ لذا نجد التّمييز يقع في مظانّ كثيرة منها:

وقد أشار (صالح فاضل السّامرائي) إلى أنّ "تضمّنه معنى (مِنْ) فليس المقصود أنّه يقبل دخول (مِنْ) عليه فمن التّمييز ما يقبل دخول (مِنْ) كما في نحو قولك: (لله درُّه فارساً) و(لله درّه من فارسٍ) و(هذا ثوبٌ حريراً) و(هذا ثوبٌ من حرير) ومنه مالا تدخل عليه (من) نحو (أقبل خمسة عشر رجلا) فلا تقول فيه: (أقبل خمسة عشر من رجل)"[2]. كما تفطّن النّحاة إلى مسألة العدول في التّمييز؛ أي: أنّه يتحول من الفاعل والمفعول به والمبتدأ؛ فقولنا: (فاح البيتُ عطراً) والأصل(فاح عطر البيت) وقوله:﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾[مريم: 4] وقوله:﴿ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا ﴾ [القمر: 12]. فالآية الأولى معناها (اشتعل الرّأسُ شيبا) فنلحظ أنّ الشّيب تعرب فاعلا؛ لكنّها عدلت إلى التّمييز، وكذا الأمر (فجّرنا عيونَ الأرض) فنلحظ أنّ كلمة (عيونا) تعرب مفعولا به وهنا السّؤال: هل يقصد النّحاة الأولى أم الثّانية؟ أم أنّ المعنى ليس واحدا؟

وقد أشار (صالح فاضل السّامرائيّ) إلى هذه المعاني الّتي تفطّن إليها النّحاة سواء تعلق الأمر بالتّركيب أم المعنى؛ فقد رأى أنّ هناك تناسقاً محكماً من حيث التّركيب والمعنى الدّال عليه؛ حيث يقول: "وأنّه يعدل من الفاعل أو المفعول إلى التّمييز لقصد الاتّساع والشّمول والمبالغة، وذلك نحو قولك: (فاحت الحديقة عطرا) ونحو قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾ [مريم: 4] والأصل (فاح عطرُ الحديقة) غير أن بينهما فرقا في المعنى، فقولك:(فاح عطر الحديقة) معناه أنّ عطر

[1] علي بن الحسين الباقولي، شرح اللّمع في النّحو، ص33.

[2] صالح فاضل السامرائي، معاني النّحو، ج2، ص270.

الحديقة فاح، وأما قولك: (فاحت الحديقةُ عطراً) فمعناه أنّ الحديقة امتلأت عطرا، ونحو قوله تعالى:﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾ قالوا أصله (اشتعلَ شيبُ الرّأس) إلاّ أنّ هناك فرقاً في المعنى؛ فمعنى قولك:(اشتعل شيبُ الرّأس) أنّ هناك شيبا في الرّأس متفرقا وأمّا قوله تعالى: فمعناه أنّ الرّأس﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾ قد امتلأ بالشّيب"[1].

وعليه؛ فإنّ المعنى الّذي قصده النّحاة هو الثّاني؛ لأنّ التّمييز هو إزالة الإبهام، وإزالته كانت بعمومه لا بجزئه.

ب. الحال: تعدّ الحال من المنصوبات والفضلة، والحال لها دور أساس في الجملة من حيث تركيبها، وقد أولى به النّحاة العناية الكبيرة من خلال دراستهم للتّراكيب اللّغويّة.

إنّ العلماء جعلوا لكلّ شيء علّة؛ بحيث تبنى من خلالها أحكاما مبيّنة؛ فالنّكرة أعم وأشمل، والحال زائدة وزيادتها إنّما بُنيت على فائدة وليست سهلة، يقول (المبرّد): "الحال لا تكون إلاّ نكرة؛ لأنّها زيادة في الفائدة، والفائدة في الخبر نكرة؛ لأنّه لو كان معرفة لم يستفيد المخاطب ألا ترى أنّك لو أخبرت الإنسان بما يعلمه لم تكن فيه فائدة، وإنّما الفائدة أن تخبره بما لا يعلم"[2]. وقول (المبرّد) فيه إشارة إلى تناسق آخر، وهو (الخبر) فالخبر هو الجزء المتمّ الفائدة مع الخبر وقد كان نكرة، والمخاطب يجهل الحكم والفائدة؛ لذا كان نكرة ثمّ قوي بالضّمة؛ حتّى يقوى الحكم، وكذا الأمر حاصل في الحال.

وتجدر الإشارة إلى أنّ النّحويّ عندما قعّد القاعدة؛ إنّما جعلوا لكلّ علة معلول، ولكلّ محدث حدث؛ فالحال هو الآخر إنّما يتأثّر بعامل وهو الفعل؛ إذا كان التّركيب فعليّا، وينتج عندنا الآتي:

[1] صالح فاضل السامرائي، معاني النّحو، ج2، ص275.

[2] أبو العباس محمد المبرّد، المقتضب، ج4، ص227.

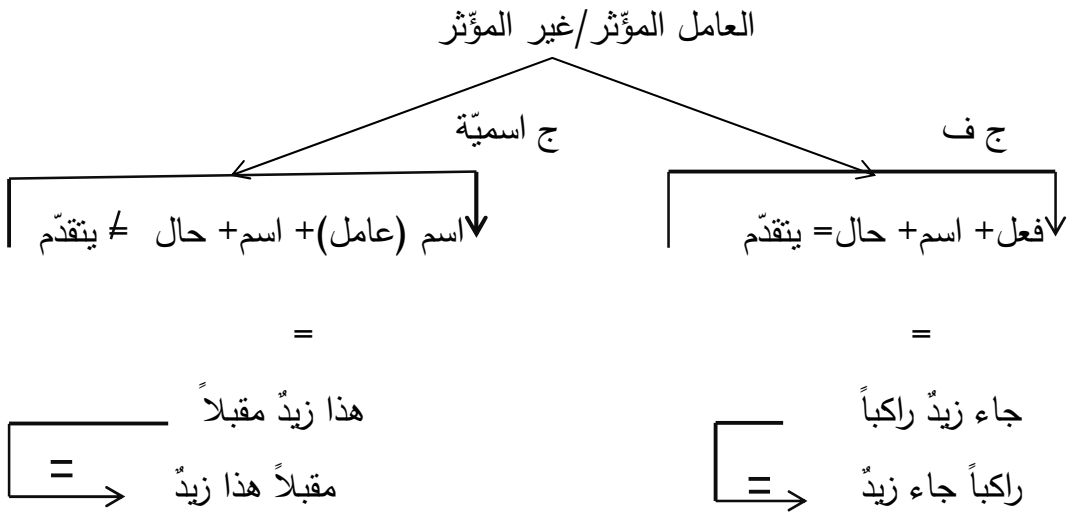

إنّ التّرسيمة الآتية توضّح تناسق الحكم الّذي أطلقه النّحاة في أثر العامل في الحال؛ بحيث إذا كان العامل فعلا؛ فإنّ الحال دون ريب سيتقدّم، أمّا إذا كان ما دون الفعل؛ فإنّه لا يتقدّم وعليه؛ فالقاعدة تناسقت بإحكام دقيق، وعلى ذلك أنّ التّقديم والتّأخير؛ إمّا يجوز فيما يتعرّف في نفسه، كما يرى (المبرّد) وقد صرّح بهذا وهو يتحدّث عن تقديم الحال مع الفعل وما دون الفعل؛ حيث يقول: "ولا بدّ للحال من عامل يعمل فيها، والعامل فيها على ضربين: أحدهما، فعل متصرّف والآخر: معنى الفعل؛ فإذا كانت فعلا متصرّفا جاز تقديم الحال، وتأثيره؛ كقولك: (جاء راكباً زيدٌ) و(ماشياً سارَ زيدٌ) فإذا كان غير فعل لم تتقدّم الحال كقولك: (هذا زيدٌ مقبلا) و(في الدّار زيدٌ قائما) فلا تقدّم للحال؛ لأنّ العامل غير فعل"[1].

وإذا ما بصرنا في أحكام النّحو نجدها عدة المشهورة عند النّحاة، وهي قاعدة صاغتها الكتب كثيراً وتناولها النّحاة في إعراب الجمل، وهي مقولة: "الجمل بعد المعارف أحوال، وبعد النّكرات صفات" وهي قاعدة لو أمعنا النّظر فيها نجد فيها تناسقاً عجيباً، وهو تتابع الحال مع الصّفة، وقد يسأل السّائل: ما علاقة الصّفة بالحال؟ فنقول تكون أنّ الصّفة جزء من الموصوف؛ أيْ: أخذ الأحكام ذاتها تذكيرا وتعريضا وتنكيرا وهلمّ جرّا من ذلك. هذا من جهة أضف إلى الحال لا تكون من نكرة، وإنّما من المعرفة و(المبرّد) يقول: "واعلم أنّ الحال حقّها أن تكون من المعرفة،

[1] أبو العباس محمد المبرد، المقتضب، ص297.

وكلّ ما جاز أن يكون صفة للنّكرة فهو حال من المعرفة "[1]. ولكن أشير إلى المعنى المستكن في الصّفة غير الوارد في الحال والتّرسيمة توضّح ذلك:

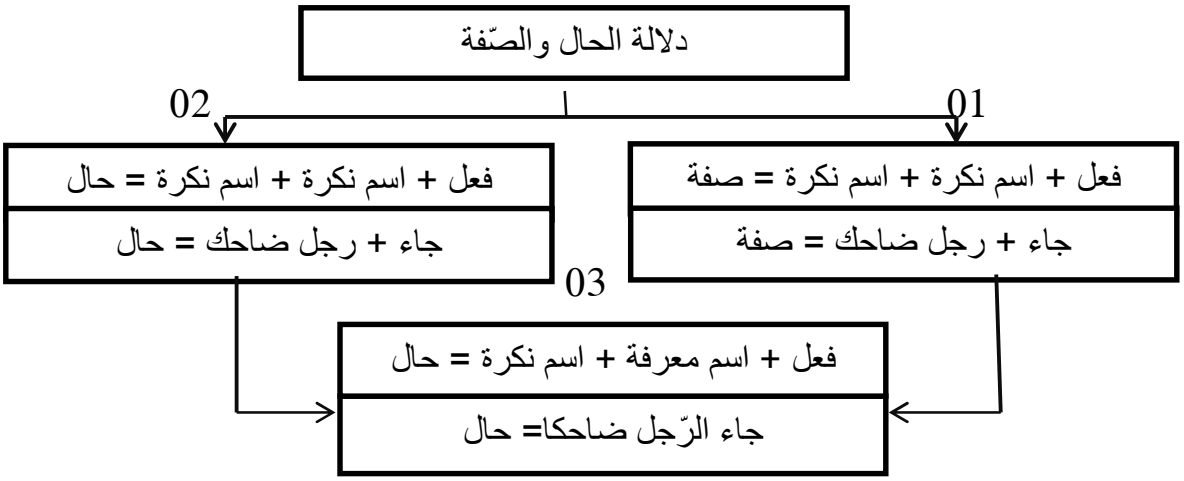

ونلحظ من التّرسيمة أنّ الرّقم (01) فيه تركيب مبنيّ على الصّفة وهي قاعدة (الجمل بعد النّكرات صفات) فقد تشمل (ضاحك) على اسم قبله نكرة، وهي تبيّن صفة الرّجل عند مجيئه فقد حمل على الصّفة، وهنا لا إشكال في ذلك، أمّا في الشّكل الثّاني؛ فنلحظ أنّ الحال ورد نكرة ولكن سُبق بنكرة، وهنا يكون تعارضاً حسب القاعدة لكن في التّركيب معنى حقيقيّ يحتاج لحسن تدبر وإمعان نظر وإعمال فكر، لا بدّ أن نعتبر بالفعل وهو(جاء) والّذي يدلّ على أمر سابق، وأمّا (رجل) فقد كان نكرة ولكن هو معرفة في عرف من جاء إليه فقطع الاسم من الصّفة للحال؛ كون النّصب يدلّ على القطعيّة لا الظّنية، أمّا في الرّقم (3) فالجملة تركيبها من حيث المعنى لا إشكال؛ وحتّى النّمط الإعرابيّ فـ(ضاحكا) هي حال من المعرفة؛ لأنّ الأصل صاحب الحال لا بدّ أن المعرفة مشتقا، لكن (المبرّد) فسّر الجملة رقم (1) والرقم (2) تفسيرا يكون سياقيّا مع مراعاة الظّروف؛ حيث يقول: "لأنّك إذا قلت: إذا (جاءني زيدٌ الّضاحكُ) "فهو في وقت إخبارك عنه (ضاحكُ)؛ لأنّك إنّما وصفته به لتبينه بهذه الصّفة من غيره فإذا قلت:(جاءني زيدٌ ضاحكاً) فلم يجب أن يكون في وقت الخبر ضاحكا، فلما كان بين المعرفة والنّكرة وهذا الفرق في المعنىّ، وجب أن تكون المعرفة أحقّ بالحال، والنّكرة أحقّ بالصّفة "[2]. والبيّن من قول (المبرّد) أنّ النّحاة قد راعوا

[1] أبو العباس محمد المبرد، المقتضب، ص298.

[2] المرجع نفسه، ص218.

المعاني والظّروف المختلفة؛ لأنّ التّركيب ليس بمعزل عن المظانّ الّتي يرد فيها الكلام، ومن هنا نلخص إلى النّحاة كانوا على دراية واعية بالتّناسق الّذي يحدثه التّركيب، ولولا ذاك لما فرّقوا بين هذه الأبواب من النّحو، أضف إلى أنّهم يخالفون بعض القواعد من أجل سلامة المعنى، كما نشير ثانية إلى أمر أساس في الحال وأنماط محله الإعرابية؛ فالنّحاة كانوا على دقّة من التّناسق، وإن كان نجد بعض اللَّبس في قواعد أخرى وتناسق في أخر من ذلك؛ فمثلا لو أخذا قاعدة (الجمل بعد المعرف أحوال) فنجد في هذه القاعدة تعارضا مع قاعدة أخرى، وهي (الجملة الواقعة خبرا بعد المبتدأ) فنحن نعلم أنّ (الخبر) يرد جملة فعليّة إذا كان المبتدأ ضميرا متّصلا أو اسما ظاهرا معرفا (بأل)، ومن هنا يكون عندنا الآتي:

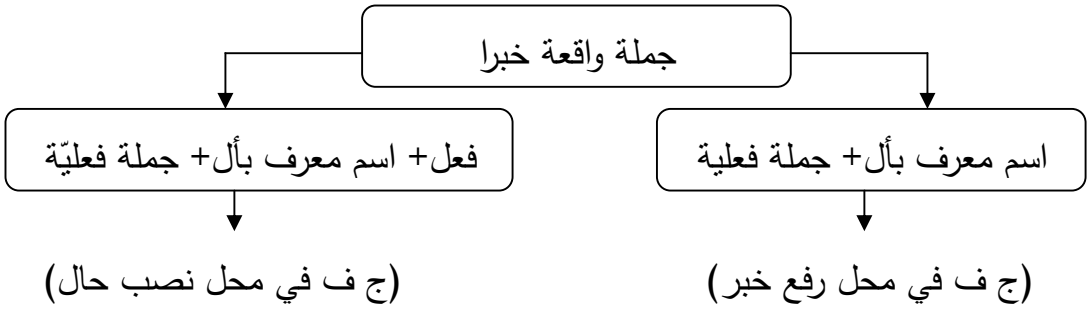

ولو أخذنا مثالا عن الرّقم (1) قوله تعالى﴿ ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ ﴾ [الرّعد: 8] فجملة (يعلم) سبقت باسم معرف (بأل) فهل يمكن أن نطبق عليها قاعدة (الجمل يعد المعارف أحوال) بحال من الأحوال لا يجوز؛ لأنّ (الله) لفظ جلالة في محلّ رفع بالابتداء وجملة (يعلم) جملة فعليّة واقعة في محل رفع خبر؛ أيْ: متعلّقة بخبر محذوف تقديره (مستكن، كائن)، ولكن لو علمنا هذا النّاشئة سيطبق القاعدة مباشرة وهي: (اسم معرفة +ج ف=ج ف في محلّ نصب حال) ولو سألته لماذا؟ لأجابك لأنّها سبقت باسم معرفة، وكذا الأمر متعلق بمثال رقم (2) (أقبل الشاعر يضحك) فجملة (يضحك) هي الأخرى واقعة في محلّ نصب حال، والسّؤال لماذا؟ فنجيب الاسم (الشّاعر) معرف (بأل) وعليه فالقاعدة فيها نوع من اللَّبس، ومن ثمّ نقول: الجملة الواقعة حالاً في غالب أمرها يشترط فيها الآتي:

ج الحال= فعل+ اسم معرف(بأل+ الإضافة)+ج ف ⬅ج ف في محلّ نصب حال

مثال: أقبل الشّاعر (يضحك)

فعل معرف بال ج فعليّة في محل نصب حال

أمّا الجملة الواقعة خبر فتكون:

∅+ اسم معرف بال+ (ج ف)

فعل + الشاعر + (يضحك)

والجملة الثّانية (يضحك) خالية من الفعل، وعليه فالجملة (يضحك):هي جملة متعلقّة بخبر محذوف تقديره موجود، كائن، مستند).

إذاً التّناسق ملحوظ في القاعدة النّحويّة عند العلماء، وكلّ هذا يجعل التّناسق في الأبواب النّحويّة محكما متينا؛ بحيث لا يختلط مع باب آخر كما نلمح تناسقاً آخر له علاقة بالحال فمعلوم في عرف النّحاة أنّ الجملة الاسميّة الواقعة حالا في غالب أمرها تقع مسبوقة (بواو الحال) وهذا النّمط من الجمل يكون كالآتي:

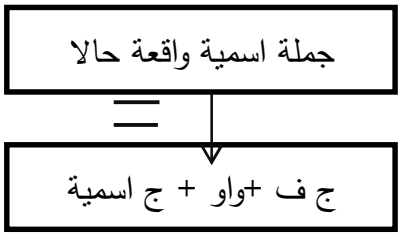

ويوضّح المخطّط أنّ الجملة الاسميّة الواقعة حالا لا بدّ أن تُسْبق بجملة فعليّة وبعدها(واو) وبعدها جملة اسميّة نحو قوله تعالى:﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ﴾[النّساء:٤٣] فالآية توافرت مع الشّروط:

- (لا تقربوا)= جملة فعليّة= فعل (تقرب) + فاعل (واو الجماعة)؛
- الواو= واو الحال؛
- (أنتم سكارى)= جملة اسميّة واقعة حالا.

وهذه الجملة؛ أيْ: الجملة الواقعة حالا، كما يرى (ابن جنّي) أنّها تكتفي بالواو؛ حيث يقول" أنّ الجملة إذا وقعت حالا نحو قولك:(جاءني زيد وأبوه قائم) ربما يكتفي فيه بالعائد، وربما يكتفي فيه بالواو، وربّما يجتمعان، قال تعالى:﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ

طَآئِفَـةَ مِّنكُمۡ وَطَآئِفَةٌ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ ﴾ [آل عمران: 154] من أجلها اكتفى بالواو، وليس في قوله: "وطائفة قد أهمتهم أنفسهم"مما يعود إلى ما قبله، وما جاء مكتفي فيه بالضّمير"[1]. وقد يسأل سائل في هذه (الواو) ووجودها في هذا النّمط في الجمل؟ فنقول: إنّ (الواو) هاهنا تفيد الاجتماع وليس الجمع؛ فالفرق واضح بينهما.

وهنا يكمن التّناسق اللّغويّ التّركيبيّ إلى جانب المعنى، وقد صرّح بهذا (ابن سيده) في (المخصّص) بقوله: "فالواو إذا لم يكن بدلاً من الحرف الجارّ، لزمته الدّلالة على الاجتماع كلزوم الفاء الدّلالة على الإشباع، وهي مع ذلك تجيء على ضربين أحدهما: أن تأتي دالة على الإجماع متعرّية من معنى العطف في نحو ما حكاه النّحويّون من قولهم: (ما فعلت وأباك؟) والآخر أن تأتي عاطفة مع دلالتها على الاجتماع في نحو: (مررت بزيد وعمرو) فهذا الضّرب يوافق الأوّل في الدلالة على الجمع، ويفارقه في العطف؛ لأنّ (الواو) هناك لم تدخل الاسم الآخر في إعراب الأوّل، كما فعلت ذلك في الباب الثّاني؛ فإذا كان ذلك علم أنّ المعنى الّذي به الإجماع... وذلك أنّ الجملة الّتي بعدها غير داخلة في إعراب الاسم الّذي قبلها، ولا هي معطوفة على الجملة التي قبلها، وإنّما الكلام مجموعة في موضع نصب بوقوعه موقع الحال_فهذا ينبئك على استخدام (الواو) في الدّلالة على الاجتماع إذا كان حكم الحال أن تكون مصاحبة لذي الحال"[2]. نلحظ من خلال مقولة (ابن سيده) على دلالة (الواو) إن أراد أن يفرق بين (واو) العطف و(واو الحال)؛ أي أنّ البون بينهما واضح سواء في الحكم الإعرابيّ أم المحلّ؛ كون الواو الّتي تفيد العطف؛ إنّما جملتها جملة معطوفة و(واو الحال) هي جملة لها محلّ، كما سبقت الإشارة وهنا التّناسق الدّقيق عند النّحاة سواء تعلق الأمر بالتّركيب أم المعنى، وعليه؛ ينتج عندنا هذا المخطّط الّذي يبيّن التّناسق الحاصل بينهما:

[1] علي بن الحسين الباقولي، شرح اللّمع في النّحو، ص204.

[2] ابن سيده، المخصّص لابن سيده، د.ط. بيروت: 1321هـ، المكتب التّجاري للطّباعة والتّوزيع والنّشر ص217 فما بعدها.

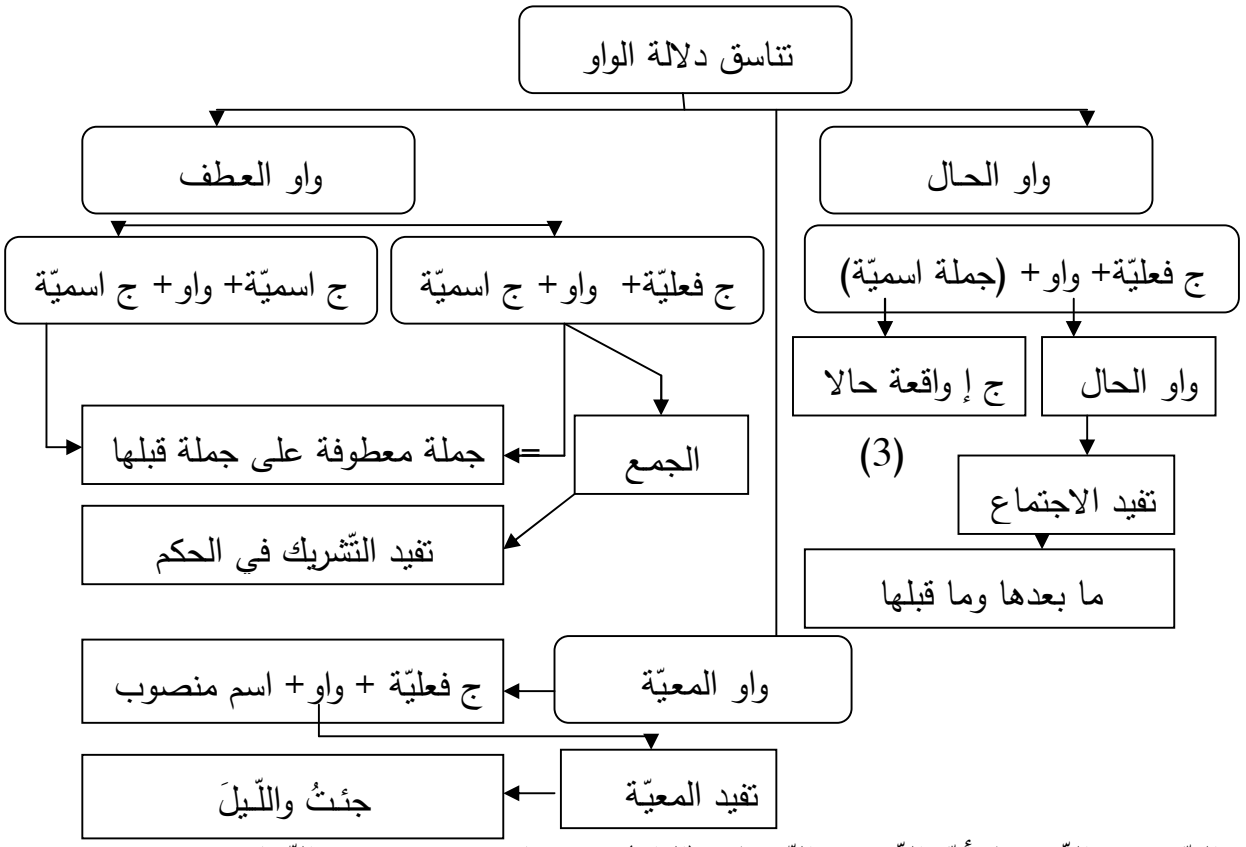

والبيّن من التّرسيمة أنّ التّركيب النّحويّ بـ(الواو) فيه تناسق محكم عند النّحاة؛ بحيث لا نجد تداخلا بين (الواوات) فـ:

1. واو الحال= جملة فعليّة+ واو+(جملة اسميّة)= جملة اسميّة في محل نصب حال.
2. واو العطف= ج فعليّة+ ج فعليّة. مثال: (يعيش قومٌ ويموتُ قومٌ).

ج اسميّة+ ج اسميّة. مثال: العلمُ نورٌ، والجهلُ ظلام.

3. واو المعية: ج فعليّة+ اسم منصوب. مثال: (جئتُ والأستاذَ).

وعليه؛ فالنّحويّون بنوا قواعدهم على الدّقة، وهذا لا يكون إلاّ لعقل فذّ عبقريّ؛ فالنّحاة عندما قعّدوا لهذه القواعد بنوها على أساس الشّمول والاتّساق؛ بحيث لا يختلط باب بباب؛ حتّى إنّهم تحرّوا الدّقة أكثر في الحال الواقع جملة؛ فقد تنبهوا للفوارق بين جملة الواقعة حالاً باشتمالها على (واو) ودون (واو) فقد ورد في دلائل الإعجاز (للجرجاني): "فاعلم أنّ كلّ جملة وقعت حالا ثمّ امتنعت من الواو؛ كذلك لأجل أنّك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها، فضمته إلى الفعل في إثبات واحد، وكلّ جملة جاءت حالا ثمّ اقتضت الواو؛ لأنّك مستأنف بها خبرا وغير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأوّل في الإثبات. تفسير هذا أنّك إذا قلت: (جاءَ زيدٌ يسرعُ) كان بمنزلة قولك:

(جاءني زيدٌ مسرعاً) في أنّك تثبت مجيئا فيه إسراع، وتصل أحد المعنيين بالآخر، وتجعل الكلام خبرا واحدا، وتريد أن تقول: (جاءني كذلك وجاءني بهذه الهيئة)... وإذا قلت: (جاءني وغلامُه يسعى بين يديه) و(رأيت زيداً وسيفه على كتفه) كان المعنى على أنّك بدأت فأثبت المجيء والرّؤية ثمّ استأنفت خبرا، وابتدأت إثباتا ثانيا لسعي الغلام بين يديه، ويكون السّيف على كتفه ولما كان المعنى على استئناف الإثبات احتيج إلى ما يربط الجملة الثّانية بالأولى؛ فجيء بالواو، وكما جيء بها في قولك: (زيدٌ منطلقٌ، وعمرو ذاهب) و(العلم حسن والجهل قبيح) وتسميتنا لها (واو الحال) لا يخرجها على أن تكون مجتلبة لضمّ جملة إلى جملة"[1].

2.3.3.التّناسق الإعرابيّ بين البدل والتّوكيد: إنّ المتمعّن في أبواب الدّرس النّحويّ يلحظ باب التّواب، وهو باب عظيم في الدّرس اللّغويّ؛ إذ يبيّن مكانة الحكم النّحويّ ، وطريقة استنباطه والبرهنة عليه، والتّوابع عند النّحاة أربعة. والآن سنحاول أن نبيّن التّناسق الحاصل بين باب (التوكيد والبدل)، وكيف استطاع النّحاةّ أن يقروا فيه قاعدة نحويّة دون أن يحدثوا خلطا بين الأحكام النّحويّة في كلّ باب:

أ.البدل: ويسمّى البيان؛ أيْ: الّذي "يعتمد بالحديث في المركب الإسناديّ، ولكن المبدل يذكر توطئة له، وليفاد بمجموعها فضل تأكيد وتبيين لا يتاح في الإفراد "[2].

وممّا ذكره الإمام (جلال الدّين السّيوطي) أنّ الأخفش يسمّونه: التّبيين، وقال ابن كيسان: التكّرير"[3]. والمقصد بالبدل هو: "التّابع المقصود بالحكم بلا واسطة، فخرج بالمقصود ماعدا النّسق وهو ما بعده "[4]. ومن المعاني الّتي يدلّ عليها البدل: التّبيين والتّخصيص لما قبله؛ أيْ: أنّه يبين المعنى الّذي حوته الجملة القبليّة، كما أنّه يأخذ الإعراب نفسه، يقول (أبو جعفر النّحاس): "اعلم أنّ البدل يحوي ما قبله من الإعراب كما يجري النعت "[5] لذا فإنّ الإسناد القائم في تركيب البدل

---

[1] عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ط3. مصر: 1366هـ، دار المنار، ص164 فما بعدها.

[2] جار الله الزّمخشريّ، المفصّل في صناعة الإعراب، ص105 فما بعدها.

[3] جلال الدّين السّيوطي، همع الهوامع في جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، ط1. بيروت، لبنان: 1998، دار الكتب العلميّة. ج1، ص147.

[4] المرجع نفسه، ص147.

[5] أبو جعفر النّحاس، التّفاحة في النّحو. تح: كوركيس عواد، د.ط. بغداد: 1965، مطبعة العاني، ص23.

إنّما يقوم على البدل؛ لأنّ القياس النّحويّ ينصّ على أنّ الإسناد يحدث عن البدل لا عن المبدل منه؛ فإذا قلنا: (القصيدةُ مضمونُها رائع) كان الخبر عن المضمون لا عن القصيدة، وهو المشهود عن العرب؛ فالبدل المقصود بالحكم أو الخبر مختصّ به "[1]. لكنْ أبو البركات الأنباريّ أضاف معنى آخر للبدل هو رفع اللَّبس كما في الوصف؛ حيث يقول: "ولهذا يجب أن يكون أحد الاسمين يزيد على الآخر في كون الشّخص معروفا به ليغصه من غيره؛ لأنّه لا يكون إلا بعد اسم مشترك ألا ترى إنّك إذا قلت: (مررت بولدك زيد) قد خصّصت ولدا واحدا من أولاده؛ فإنْ لم يكن له إلا ولد واحد كان بدلا، ولم يكن عطف بيان لعدم الاشتراك وعطف البيان يشبه البدل من وجه ويشبه الوصف من وجه "[2] كما يبيّن أنّ الغرض من البدل: "الإيضاح ورفع الالتباس وإزالة التّوسع والمجاز "[3]. أمَا وإن جئنا إلى أقسام البدل؛ فنلحظ فيها التّناسق دقيقا دون الخلط بينها وهي أربعة أقسام:

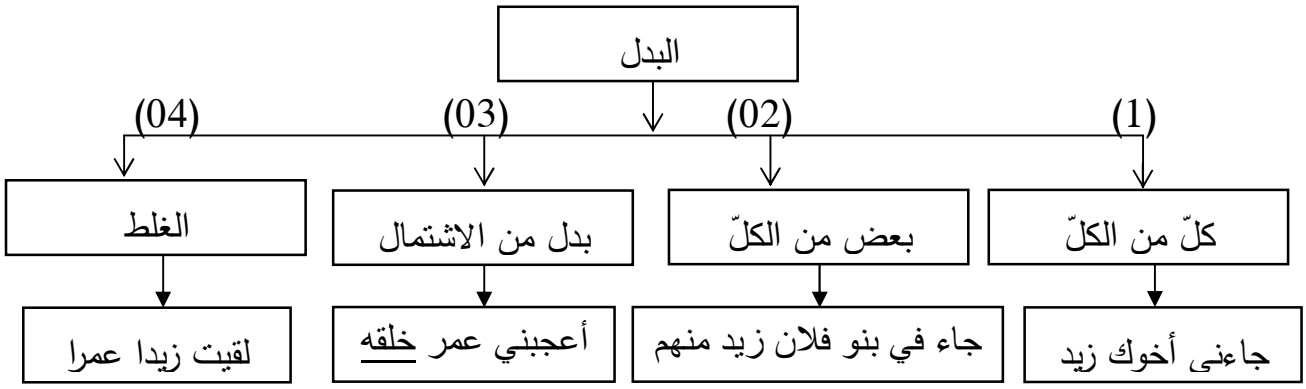

وكلّ هذه الأنواع ذكرها النّحاة في حكم البدل، والظّاهر من خلال هذه الأقسام أنّها تبين المراد المقصود من البدل كما سبقت الإشارة، فعندما نقول: (جاءني زيد أخوك)، فالمقصد من (زيد) أن نبيّن أنّ المجيء كان من (زيد) وليس عنترة، وهنا رفع اللّبس فيمن جاء، أضف إلى أنّ المجيء قد خصّص (بزيد) دون غيره، كما يمكن أن نفصل في الأنواع بترسيمة أخرى:

[1] المبروك زيد الخير، العلاقات الإسناديّة في القرآن الكريم (دراسة نحويّة بلاغيّة)، ط1. رويبة، الجزائر: 2011، دار الوعي، ص114.

[2] عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النّحو، ص298.

[3] المرجع نفسه، ص299.

الكنية:

؟	أبا/ أبو/ أبي	اسم معرّف= بدل منصوب/مرفوع/ مجرور

مثال: ألف أبو الحسن عبدُ الله

اللّقب:

؟	اللّقب	الاسم معرّف= بدل منصوب/مرفوع/ مجرور

مثال: تكلّم العلاّمة البشيرُ الإبراهيميّ فارس البيان.

اسم الإشارة:

فعل= لازم/متعدّ	اسم الإشارة	اسم معرف بأل= بدل منصوب، مرفوع

مثال: لقيت هذا العالمَ/ ألقى هذا الأديبُ كلمة مسبوكة.

حرف جرّ	اسم الإشارة	اسم معرف بأل= بدل مجرور

مثال: في هذا الوطنِ خيراتٌ. الوطن= بدل مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة.

∅	اسم الإشارة	اسم معرف بأل= بدل مرفوع

مثال: هذا النّحوُ مفيد. النّحو= بدل مرفوع وعلامة رفعه الضّمة الظّاهرة.

بدل التّخصيص:

؟	اسم معرّف بأل	اسم مضاف= بدل منصوب/ مرفوع/ مجرور

مثال: درست النّحوَ نحوَ سيبويه. نحو= بدل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

؟	اسم مثنى	اسم مضاف= بدل منصوب/ مرفوع/ مجرور

مثال: أحبّك حبين حبّ الهوى. حبَّ: بدل منصوب وعلامة نصبه الياء.

بدل الجزء من الكل:

اسم علم	بن	اسم علم= بدل منصوب/ مجرور/ مرفوع

مثال: جاء محمدُ بنُ عبدِ الله. بن= بدل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

بعد التّفسير:

جملة+اسم	أيْ	جملة بعدها/ اسم

مثال: افرنقع القوم؛أيْ: خرجوا/ تَفرَّقوا. لقيت هزبرا؛ أيْ: أسداً.

والواضح من التّرسيمة أنّ التّناسق حاصل في تركيب البدل/ عطف البيان؛ فكل قاعدة من القواعد الّتي تحويها التّرسيمة تبيّن عن الفروقات في وضع القاعدة فمثلا الرّقم (01) يبين أنّ عطف البيان/ البدل الّذي يرد بعد الكنية، إنّما له شرط واضح وهو:

– أنْ يسبق بكنية (أبا) وهنا أشير إلى أنّ (الاسم أبا) فيه ثلاث حالات:

أ.أبا: وهو في حالة النّصب؛ بمعنى أنّ البدل بعده سيكون منصوبا، وليس مجروراً ولا مرفوعا وعليه المثال العرب كالآتي:

ألَّفَ	أبو	الحسن	عبد	الله
↓	↓	↓	↓	↓
فعل ماض	فاعل مرفوع بالواو	مضاف إليه مجرور	بدل مرفوع	لفظ جلالة مضاف إليه

ب.أبي: وهو في حالة الجرّ؛ بمعنى أنّ البدل بعده يكون مجرورا، وليس مرفوعاً ولا منصوبا؛ أي: نقول: إنّ الاسم من الأسماء الخمسة الّتي تنصب بالألف وتجرّ بالياء، وترفع بالواو يقول (ابن مالك):

وارفَعْ بالوَاوِ وانْصِبنَ بالأَلِف واجْرُرْ بيَا مَا مِنَ الأَسْما أَصِف

والمنطوق صريح من قول (ابن مالك) اللّهم ما شذّ، فذاك شيء آخر، ومبثوث في أمّات الكتب.

والأمر حاصل في (اللّقب) واسم الإشارة إلى أنّ البدل الواقع في اسم الإشارة؛ نلحظ أنّه قدر راعى فيه النّحاة التّراكيب النّحويّة السابقة؛ أيْ: ما تعلّق بالقواعد الّتي قعدّت على الفعل والاسم من حيث الحركة؛ بمعنى أنّ (التّوابع) أخذت أحكاما لأصول القواعد، وهنا التّناسق المحكم في تقعيد القاعدة النّحويّة؛ فمثلا: (حضر هذا الأستاذ) فتبعا للقاعدة المرسومة نستنتج أنّ البدل لابدّ أن يكون معرّفا؛ لأنّ أسماء الإشارة معرفة، والبدل تابع لحكم ما قبله، وهذا دليل أنّ العربيّ بعبقريته يضع قاعدة تلو الأخرى؛ بحيث لا يحدث خلط في الأحكام، وكذا الأمر في قولنا: (في هذه الجامعة طلبةٌ) فاسم الإشارة اكتفى بحرف الجرّ، ومن ثَمَّ سيكون لفظ (الجامعة) بدلا مجرورا وهنا لا يمكن أن نعزل تركيب الجملة عن المعنى فلا يجوز أن نقول: (في هذه طلبة) كون معنى الجملة مفرغ من التّركيب اللاّزم؛ فيصبح عندنا الآتي:

في	هذه	الجامعةِ	طلبةٌ
↓		↓	↓
(حرف جر + اسم مجرور)		بدل مجرور	مبتدأ مؤخر
↓			

شبه جملة متعلّق بخبر مقدم.

وقد شمل حرف الجرّ واسم الإشارة مع البدل معنى الجملة الواقعة خبرا مقدّما. ومن ثَمّ تركيب الجملة الأساس –في الجملة الاسميّة– بقي سارياً؛ حتّى مع البدل، والأمر نفسه في الرقم (05) فتركيب البدل دقيق جدّا، وفيه تناسقٌ محكم لأبواب النّحو، لا تعارض بينها فكلمة (ابن) تقع بدلا بين اسمين مثل: (محمد بن عبد الله رسول الله).

محمدُ	بنُ	عبدِ	اللهِ	رسولُ	اللهِ
↓	↓	↓	↓	↓	↓
مبتدأ مرفوع	بدل من محمد مرفوع	مضاف إليه مجرور	لفظ الجلالة مضاف إليه	خبر مبتدأ	لفظ الجلالة مضاف إليه

ونلحظ أنّ كلمة (ابن) وقعت بدلا مرفوعا؛ فهي خصّصت محمدا كما خصّصت الإضافة بالتّخصيص المحض، وكأن البدل رفع اللّبس عن (محمد) من يكون ثمّ تمّت الفائدة الإخباريّة بأنّ (محمدا) هو رسول الله، والعكس لو أزلنا كلمة (بن عبد الله) فستكون العبارة في التّركيب بمعزل عن المعنى المرجو؛ لأنّ البدل بينهما دون تكرير؛ بل بالتّخصيص، أمّا إذا أخذنا تعابير أخرى فسيتغير تركيب الجمل، وعليه سيتغير معه المعنى المقصود ولكن التناسق سيبقى كما وضع؛ لأنّه يحمل معنى آخر لتركيب جملي آخر:

أ/ بن عبد الله محمد. أ= مبتدأ+ خبر، مبتدأ+ (خبر+ مبتدأ) ⊘جملة اسمية.

ب/ بلغ ابن عبد الله رسالة. ب= فعل+ فاعل+ مفعول به.

والجملتان واضحتان من حيث الدّلالة، وكلمة (ابن) أخذت موقعها وموضعها؛ ففي الأولى وقعت مبتدأ والجملة (محمد) مع المبتدأ هي جملة اسميّة واقعة خبرا؛ أمّا الثّانية فقد وقع (فاعلا)؛ لأنّ البدل يدلّ من الاسم وهنا نلحظ بأنّ كلمة (ابن) وقعت في موضع الفائدة الإخباريّة سواء بالفعل أم بالخبر، أمّا إذا أمعنا في الرّقم (04) فنجد تناسقا عجيبا بين البدل وبين التّوكيد؛ إذ إنّ البدل يقع في تخصيص العامّ فعندما أقول: (درس الطّبَّ طبَّ الأجنّة) فكلمة (الطّبَّ) الأولى تأخذ موضعها الإعرابيّ وهو: مفعول به؛ أمّا الثّانية فقد خصّصت، ورفعت اللّبس عن أيّ (طبّ) يقصد المتكلّم وهو (طبَّ الأجنة) وليس نوع آخر من الطّب؛ بحيث إنّ الطبّ الثّانية هي الأخرى

تخصّصت بالإضافة إلى المضاف، لكن نجد عبارة أخرى في التّوكيد، ولكن بنمط آخر سأوضحه في التّرسيمة؛ حتّى يتبين الفرق بينهما معنى وتركيبا.

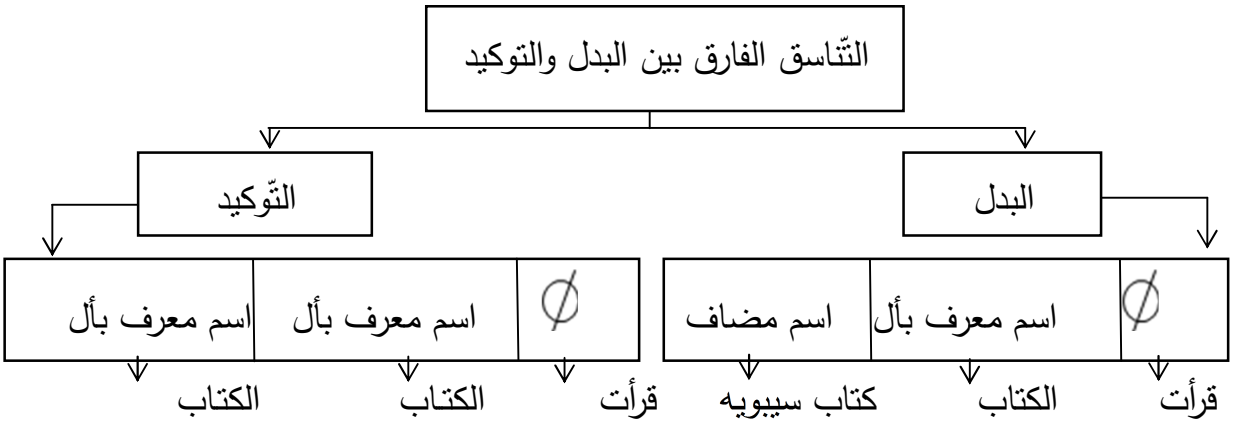

ويتبيّن من المثالين أنّ (الكتاب) الأولى تعرب مفعولا به؛ أمّا الثّانية فنلحظ تركيبها غير الأولى فقد وردت معرفة بالإضافة (مضاف كتاب، مضاف إليه سيبويه) أمّا الثّانية؛ فقد وردت معرفة في كلتيهما، وهنا إشارة إلى أنّ الّذي قرأه أراد أن يؤكد لنا بأنّه قرأ كتابا دون التّصريح بنوعه أو لمن يكون، اللّهم إذا خصّص هذا الأمر في عصره؛ فنحن نعلم أن في عصر (سيبويه) كان يقال: إنّ كلّ من قال: إنّه قرأ الكتاب؛ فلا يظنّ ألاّ أنّه قرأ كتاب سيبويه، وربّما هذا لشهرته وذيع صيته ورفع مكانته.

وحريّ بنا أن نذكر أنّ التّوكيد وتراكيبه؛ حتّى يتّضح الفرق؛ ليبين بينهما من حيث التّركيب والمعنى وما لها من تناسق.

ب.التّوكيد: بعد التّوكيد من التّوابع الّتي ذكرت منها (البدل) وفائدة التّوكيد، كما يقول (أبو البركات): "الفائدة من التّوكيد التّحقيق وإزالة التّجوّز في الكلام؛ لأنّ من كلامهم المجاز، ألاّ ترى أنّهم يقولون: "مررت بزيد" وهم يريدون المرور بمنزله ومحلّه (جاء في القوم) وهم يريدون بعضهم"[1].

وعليه؛ فإنّ التّأكيد لا يرد عبثا، وإنّما كي يحدث شيئا في النّفس، ويحثّ عليه، يقول (الزّمخشري): "وجدوى التّأكيد إنّك إذا كررت؛ فقد قررت المؤكّد وما علق به في نفس السّامع

[1] عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النّحو، ص283.

ومكنته في قلبه وأعطت شبهة، ربّما خالجته أو توهمت غفلة أو ذهابا عمّا أنت بصدده فأزلته وكذلك إذا جئت بالنّفس والعين "[1].

ومن عجيب تركيب النّحو العربيّ أنّهم وضعوا قواعد لا تختلف مع القواعد الأخرى فمثلا في التّوكيد اللّفظيّ الّذي حدّده العلماء بقولهم:"هو اللّفظ المكرّر به ما قبله"[2].

وقد تنبّه النّحاة إلى الفرق القائم بين البدل الجزء من الكلّ، وبين التّوكيد اللّفظيّ القائم على أساس التّكرار باللّفظ بقول (الأزهري): "ويجب التّرك للعاطف عند اللّبس وإبهام التّعدد، نحو: (ضربتُ زيداً ضربتُ زيداً) إذ لو قيل: ثمّ (ضربتُ زيداً) لتوهّم أنّ الضّرب تكرّر منك مرتين تراخت إحداهما عن الأخرى، والغرض أنّه لم يقع الضّرب منك إلا مرّة واحدة "[3].

إذاً التّكرار الّذي يسعى من خلاله إلى تأكيد الجملة وإزالة الغموض عنها، اهتمّ به النّحاة العرب؛ كي يحدثوا التّناسق القائم بين الأبواب النّحويّة دون خلط ولا غلط.

وههنا نشير إلى تناسق آخر، منبثق عن التّوكيد المكرّر، وهو باب عظيم من أبواب النّحو العربي وهو: "الاختصاص والتّحذير" حيث نلحظ أنّ اللّفظ المكرر لهو توكيد كما سبقت الإشارة ولكن قد يكون في سياق آخر وتركيب غير التّركيب الأصليّ؛ بمعنى قد يعتمد المتكلّم إلى تحذير شخص ما من شيء معين بذاته؛ ثمّ يعمد إلى تكريره، ويكون العامل حينئذ في التّركيب الأوّل محذوف والثّاني مبنيّ على أساس التّوكيد اللّفظيّ؛ إذ إنّهم اشترطوا في هذا النّوع من النّصب التكرار، يقول الإمام (السّيوطي): "ومنه ما نصب تحديدا إن كان (إيّا) أو مكررا أو متعاطفا وإلا فيجوز إظهاره، وأجازه قوم مع المكرّر، ولا يحذف عاطف بعد (إيّا) إلاّ بنصب المحذوف بإضمار آخر، أو جره بمن، ويكفي تقديره في أن تفعل "[4]. فلو قلنا (السّفاهةَ السّفاهة) فالاسم واقع مفعول به لفعل محذوف تقديره "احذر" والثّانية وقعت توكيدا لفظيّا، ومن هنا؛ فالتّركيب واقع على أمر التّناسق؛ بحيث إنّ التّركيب له دلالة في المعنى، وكأن المتكلّم ينبه شخصا ويحذره من هذا الفعل

[1] جار الله الزّمخشري، المفصّل في علم العربيّة، ص112.

[2] خالد بن عبد الله الأزهريّ، التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو، ط1. بيروت، لبنان: 2000، دار الكتب العلميّة ج2، ص142.

[3] المرجع نفسه، ص172.

[4] جلال الدّين السّيوطي، همع الهوامع في جمع الجوامع، ص17.

الشّنيع، أضف إلى أنّ فيها انفعالا داخليا؛ إذ لو سمعه السّامع/ المتلقّي؛ لأدرك المعنى المرجوّ والمقصود من هذا التّحذير المكرّر. ومن هنا نستنتج عندنا تعابير مختلفة:

- السّفاهةَ السّفاهةَ؛
- إياك والسّفاهةَ السفاهةَ؛
- احذر السّفاهةَ السّفاهةَ.

والمتمعّن في الجمل الثّلاث، يلحظ أنّ التّوكيد ورد في التّراكيب المختلفة، وكلّ واحدة من هذه التّراكيب تأخذ المعنى المقصود؛ من حيث التّركيب الواقع فيها؛ فالتّوكيد اختلفت دلالته المعنوية باختلاف التّراكيب، مع تناسق باب آخر من أبواب النّحو وهو: "النّصب على التّحذير" والّذي مفاد الأمر والطّلب والتّنبيه لأمر حاصل أو سيحصل.

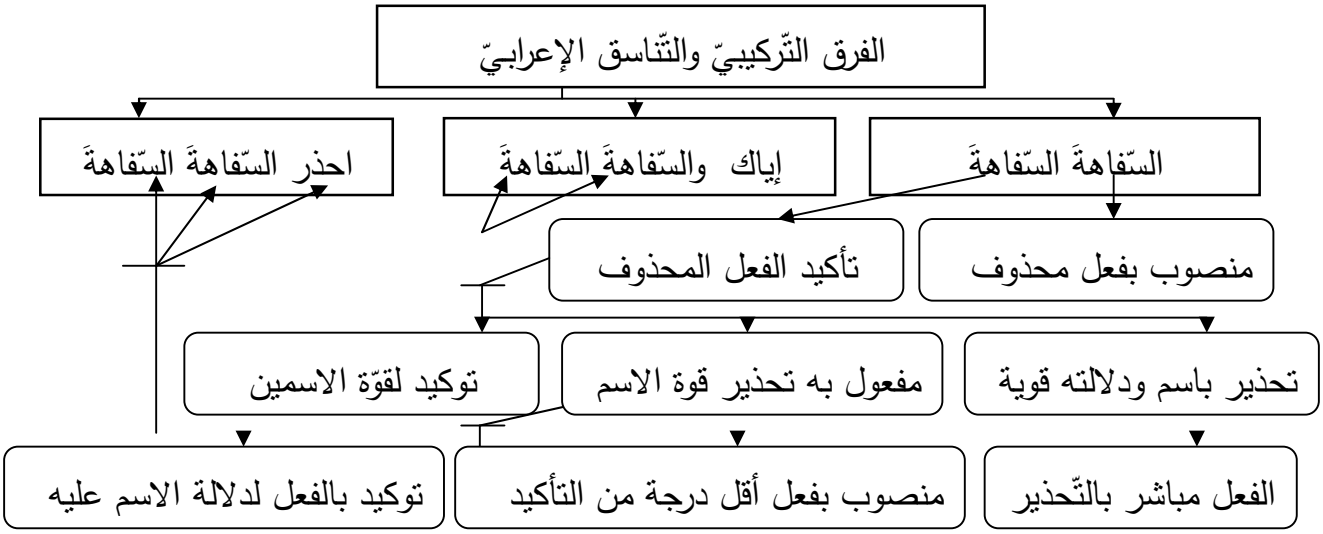

ويتّضح التّرسيمة أنّ (التّحذير والتّوكيد) في مرتبة التّناسق من حيث الحكم الإعرابي واختلاف الدلالة، فكلما قوي التركيب قويت الدلالة في الجملة، وهنا يرجع الأمر للمتكلم وقدرة قوته على إقناع السّامع بالمقصد المنشود؛ بحيث يصل المعنى له دون نقيضه كون إظهار الفعل/الاسم الّذي يعمل العمل في الاسم ويتمثل به؛ لذا فإنّ تراكيب الجمل في التّرسيمة تبيّن أنّ التّناسق واقع لا محالة؛ بحيث لا يمكن أن تخلط في المعاني؛ بل لا بدّ من مراعاة المعاني الّتي تكتنف التّراكيب، يقول (الرّضي الاستراباذي): "وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذوف منه المكرّر؛ وكون تكريره دالاّ على مقاربة المحذر منه للمحذر؛ بحيث يضيق الوقت إلاّ عن ذكر المحذر منه

على أبلغ ما يمكن، وذلك بتكريره ولا يسع لذكر العامل مع هذا المكرّر، وإذا لم يكرر الاسم جاز إظهار العامل اتّفاقا "[1].

والأمر نفسه صرّح به (سيبويه) في ذكر الفعل وحذفه؛ حيث يقول: "وإنّما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر وصار المفعول الأوّل (بدلا) من اللّفظ بالفعل حين صار عندهم مثل: إيّاك... ولو قلت (نفسك) أو (رأسك) أو (الجدار) كان إظهار الفعل جائزا نحو قولك: (اتّق رأسك أو احفظ نفسك) و(اتق الجدار) فلما ثنيت صار بمنزلة إياك "[2]. والغرض من جعل الحال نكرة جعل لكلّ شيء علّة وسببا؛ بحيث يجعل من خلاله حكماً مبينا؛ فالنّكرة أعمّ وأشمل والحال زائدة وزيادتها؛ إنّما بنيت على فائدة وليست بسهلة يقول (المبرّد): "الحال لا تكون إلا نكرة؛ لأنّها زيادة في الفائدة، والفائدة في الخبر نكرة؛ لأنّه لو كان معرفة لم يستفيد المخاطب ألا ترى أنّك لو أخبرت الإنسان بما يعلمه لم تكن فيه فائدة؛ وإنّما الفائدة أن تخبره بما لا يعلم"[3] وقول (المبرّد) فيه إشارة إلى تناسق آخر وهو (الخبر) فالخبر هو الجزء المتمّ للفائدة مع الخبر وقد كان نكرة، والمخاطب يجهل الحكم والفائدة؛ لذا كان نكرة ثمّ قوي بالضّمة؛ حتّى يقوّي الحكم، وكذا الأمر حاصل في الحال.

وتجدر الإشارة إلى أنّ النّحويّ عندما قعد للقاعدة؛ إنّما جعلوا لكلّ علّة معلول، ولكلّ محدث حدث؛ فالحال هو الآخر إنّما يتأثّر بعامل، وهو الفعل إذا كان التّركيب فعليّا، ويتيح حينها الآتي:

[1] صالح فاضل السامرائي، معاني النّحو، ج2، ص96.

[2] سيبويه، الكتاب، ص275.

[3] أبو العباس محمد المبرّد، المقتضب، ج4، ص227.

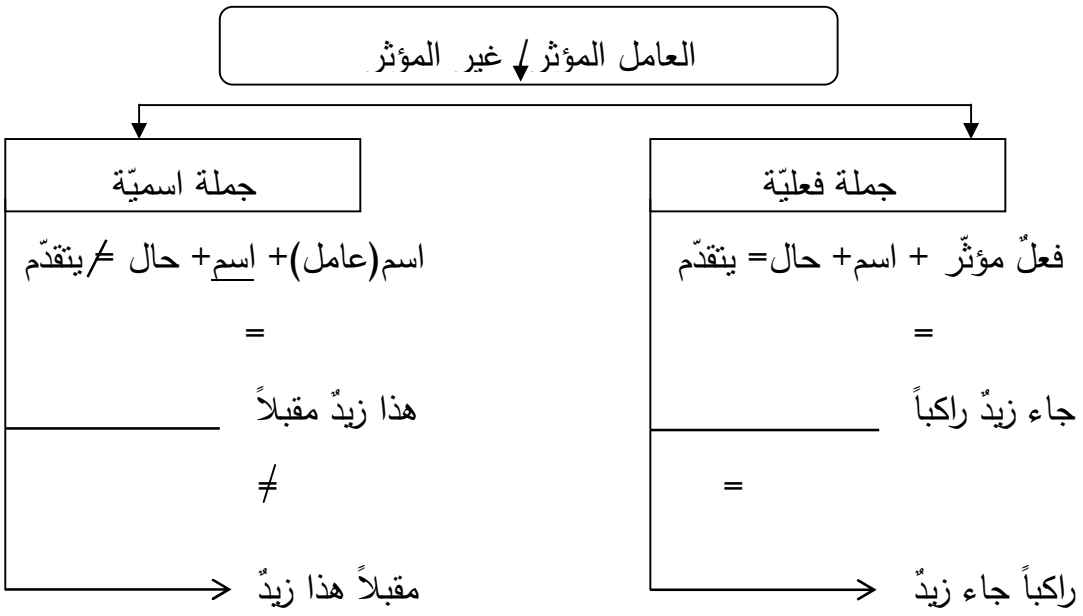

إنّ الجملة الآتية تظهر تناسقَ الحكم الّذي أطلقه النّحاة في أثر العامل في الحال؛ بحيث إذا كان العامل فعلا؛ فإنّ الحال –دون ريب– سيتقدّم أمّا إذا كان ما دون الفعل؛ فإنّه لا يتقدّم وعليه فالقاعدة تناسقت بإحكام مضبط، وعلّة ذلك أنّ التّقديم والتّأخير؛ إنّما يجوز فيما يتعرّف في نفسه كما يرى (المبرّد) وقد أصبح بهذا، وهو يتحدّث عن تقديم الحال مع الفعل، وما دون الفعل حيث يقول: "ولا بدّ للحال من عامل يعمل فيها، والعامل فيها على ضربين: أحدهما فعل متعرّف والآخر: معنى الفعل؛ فإذا كان فعلا متصرّفا جاز تقديم الحال، وتأخيره كقولك: (جاء راكبا زيد) و(ماشياً سارَ زيدٌ) فإذا كان غير فعل لم تتقدّم الحال، كقولك: (هذا زيد مقبلاً) و(في الدار زيدٌ قائماً) فلا تقدّم للحال؛ لأنّ العامل غير فعل "[1].

وإذا بصرنا في أحكام النّحو نجد القاعدة المشهورة عند النّحاة (الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النّكرات صفات) مبنية على التّناسق الحكميّ في التّركيب النّحويّ؛ أي: التّتابع الحاصل بين الحال والصّفة، وقد يسأل السّائل ما علاقة الصّفة بالحال؟ فنقول: إنّ الصّفة جزء من الموصوف؛ أيْ: أخذ من الأحكام ذاتها تنكيرا وتعريفا وهلمّ جرّا من ذلك، هذا من جهة أضف إلى أنّ الحال لا تكون من نكرة، وإنّما من المعرفة و(المبرّد) يقول: "وأعلم أنّ الحال حقّها أن تكون من المعرفة،

[1] أبو العباس محمد المبرد، المقتضب، ج4، ص297.

وكلّ ما جاز أن يكون صفة للنّكرة فهو حال من المعرفة"[1]، ولكن أشير إلى أنّ المعنى المستكن في الصّفة غير الوارد في الحال، والتّرسيمة توضح ذلك.

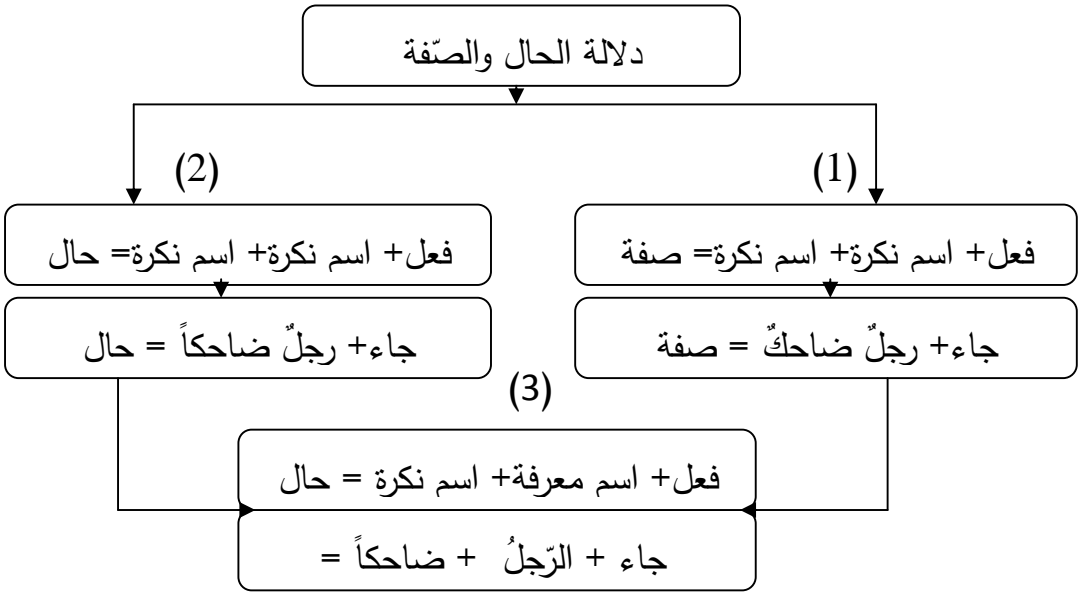

ونلحظ من التّرسيمة أنّ الرّقم (01) فيه تركيب مبيّن على الصّفة، وهي قاعدة (الجمل بعد النّكرات صفات) فقد شمل (ضاحك) على اسم قبله نكرة وهي تبيّن صفة الرّجل عند مجيئه فقد حمل على لا صفة، وهنا لا إشكال في ذلك؛ أمّا في الشّكل الثّاني فنلحظ أنّ الحال ورد نكرة ولكن سبق بنكرة، وهنا يكون تعارضا حسب القاعدة، ولكن في التّركيب معنى خفيّا، يحتاج لحسن تدبر وإمعان نظر وإعمال فكر، لا بدّ أن نعتبر بالفعل، وهو (جاء) والّذي يدلّ على أمر شاق وأمّا "رجل" فقد كان نكرة، ولكن هو معرفة في عرف ما جاء إليه فقطع الاسم من الصّفة للحال؛ كون النّصب يدلّ على القطيعة لا الظّنيّة، أمّا في الرّقم (03) فالجملة تركيبها من حيث المعنى لا إشكال؛ وحتّى النّمط الإعرابيّ فـ(ضاحكا) هي حال من المعرفة؛ لأنّ أصل صاحب الحال لابدّ أن يكون معرفة مشتقا.

وفسّر (المبرّد) الجملة رقم (01) والرّقم (02) تفسيرا سياقيّا مع مراعاة الظّروف؛ حيث يقول: "لأنّك إذا قلت: (جاء زيدٌ الضّاحكُ) فهو في وقت إخبارك عنه ضاحك؛ لأنّك إنّما وصفته به لتبينه بهذه الصّفة من غيره؛ فإذا قلت: (جاءني زيدٌ ضاحكاً) لم يجب أن يكون في وقت الخير

[1] أبو العباس محمد المبرد، المقتضب، ج4، ص298.

ضاحكا، فلما كان يبين المعرفة، والنّكرة هذا الفرق في المعنى، وجب أن تكون المعرفة أحقّ بالحال، والنّكرة أحق بالصّفة "[1].

والبيّن من قول (المبرّد) أنّ النّحاة قد راعوا المعاني، والمقامات المختلفة؛ لأنّ التّركيب ليس بمعزل عن هذه المظانّ الّتي يرجعها الكلام.

ومن هنا نخلص إلى أنّ النّحاة كانوا على دراية واعية بالتّناسق الّذي يحدثه التّركيب ولولا ذلك لما فرّقوا بين هذه الأبواب من النّحو أضف إلى أنّهم يخالفون بعض القواعد من أجل سلامة المعنى، كما تشير الثّانية إلى أمر أساس في الحال، وأنماط محلّه الإعرابية؛ فالنّحاة كانوا على دقّة من التّناسق، وإن كنّا نجد بعض اللّبس في قواعد أخرى، وتناسق في أخرى من ذلك؛ فمثلا لو أخذنا قاعدة: (الجمل بعد المعارف أحوال) فنجد في هذه القاعدة تعارضا مع قاعدة أخرى وهي: (الجملة الواقعة خبرا بعد المبتدأ) فنحن نعلم أنّ (الخبر) يرد جملة فعليّة إذا كان المبتدأ ضميرا متّصلا أو اسما ظاهرا معرفا (بأل) ومن هنا يكون عندنا الآتي:

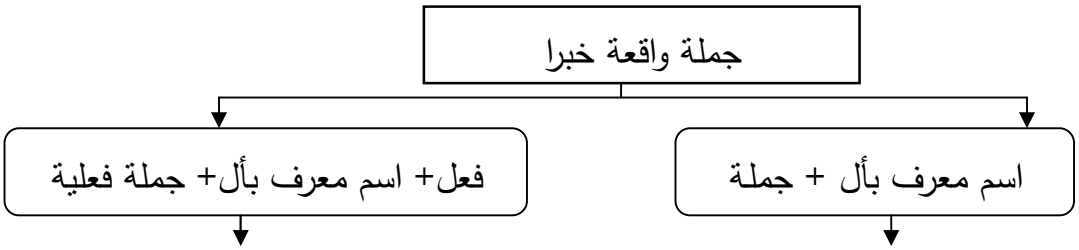

فلو أخذنا مثالا عن الرّقم (01) قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ ﴾ [الرّعد: 8] فجملة (يعلم) سبقت اسم معرف (بأل) فهل يمكن أن نطبق عليها قاعدة (الجمل بعد المعارف أحوال) بحال من الأحوال لا يجوز؛ لأنّ (الله) لفظ الجلالة في محلّ رفع بالابتداء، وجملة (يعلم) جملة فعليّة واقعة في محل رفع خبر؛ أي: متعلّقة بخبر محذوف تقديره (مستقر، كائن)، ولكن لو علمنا هذا النّاشئة سيطبق القاعدة مباشرة وهي (اسم معرفة+ جملة فعليّة= جملة فعليّة في محلّ نصب حال) ولو سألته لماذا؟ لأجابك؛ لأنّها سبقت باسم معرفة، وكذا الأمر متعلّق بمثال رقم(02) (أقبل الشّاعر يضحك) فجملة (يضحك) هي الأخرى واقعة في محلّ نصب حال، والسّؤال لماذا؟ فنجيب الاسم

[1] أبو العباس محمد المبرّد، المقتضب، ج4، ص218.

(الشّاعر) معرف (بأل)، وعليه فالقاعدة فيها نوع من اللّبس، ومن ثمّ نقول: الجملة الواقعة حالا في الغالب أمرها يشترط فيها الآتي:

جملة الحال= فعل+ اسم معرّف (بأل+ بالإضافة)+ جملة فعلية ⟵جملة فعليّة في محل نصب حال. مثال: أقبل الشّاعر (يضحك).

فعل معرف بأل جملة فعلية في محل نصب حال.

أمّا الجملة الواقعة خبرا متكون:

∅ + اسم معرف بأل+ (جملة فعلية).

فعل + الشاعر + (يضحك).

والجملة الثّانية (يضحك) خالية من الفعل، وعليه فجملة (يضحك): هي جملة متعلقة بخبر محذوف تقديره: موجود، كائن، مستقرّ

إذاً التّناسق ملحوظ في القاعدة النّحويّة عند العلماء، وكلّ ما يجعل التّناسق في الأبواب النّحويّة محكماً متينا؛ بحيث لا يختلط باب مع باب آخر، كما نلمح تناسقاً آخرَ له علاقة بالحال فالمعلوم في عرف النّحاة أنّ الجملة الاسميّة الواقعة حالا في غالب أمرها تقع مسبوقة بواو تسمّى بـ(واو الحال) وهذا النمط من الجمل يكون كالآتي:

جملة اسميّة واقعة حالا

جملة فعلية + واو + جملة اسميّة

ويوضّح المخطّط أنّ الجملة الاسميّة الواقعة حالا لا بد أن تسبق بجملة فعليّة، وبعدها (واو) وبعدها جملة اسميّة نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ﴾ [النساء: 43] فالآية توافرت على الشّروط:

- لا تقربوا = جملة فعليّة = فعل (تقرب) + فاعل (واو الجماعة)؛
- الواو = واو الحال؛
- أنتم سكارى = جملة اسميّة واقعة حالا.

وهذه الجملة؛ أي: الواقعة حالا، كما يرى ابن جنّي إنّما تكتفي بالواو حيث يقول: "إنّ الجملة إذا وقعت حالا نحو قولك: (جاءني زيد وأبوه قائم) ربما يكتفي فيه بالعائد، وربما يكتفي فيه بالواو وربما يجتمعان، قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[آلعمران: 154] من أجلها فاكتفى بالواو وليس في قوله: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ ما يعود إلى ما قبله، وما جاء مكتفى فيه بالضمير"[1]. وقد يسأل سائل هذه (الواو) ووجودها في هذا النّمط في الجمل؟ فنقول: إن الواو هاهنا تفيد الاجتماع وليس الجمع،؛ فالفرق واضح بينهما.

4.أتباع النّظريّة النّحويّة عند العرب: إنّ التراث اللّغويّ العربيّ لم يستقم عبثا، وإنّما سهر من أجله شيوخ، حملوا همّ هذا التّراث الثّر، وقد كان الجهد من القرن الأوّل حتّى القرن الرّابع حافلا بجهود علميّة يرجع لها فضل السّبق في إرساء أسس التّراث، فلولا هذه الجهود لما استوى على سوقه، وحتّى يستقيم البحث العلميّ، والنّشاط التّأليفيّ كان ولا بدّ على الرّجال الأوائل وضع لبنة صلبة للوصول إلى أعلى مرتبة من التّطور في الدّرس اللّغويّ، فقد عمل الشيوخ على ترك الأثر في نفوس الأتّباع/ والمريدين للتتمّة الأصول الّتي أرسوها في بداءات طريقهم العلميّ:

1.4. المبرّد (أبو العباس يزيد) (247هـ): لقد كان (للمبرّد) أحكام في الدّرس النّحويّ؛ حيث استطاع أن ينقل ما قاله نتيجة سيبويه، وإن كان قد عارضه وغلطه وخطّأه في بعض الأحكام النّحويّة؛ وبخاصّة ما يتعلّق بجوانب الرّواية والاستشهاد، والمتمعّن في كتابه (المقتضب) يلحظ الإضافات الّتي أضافها (المبرّد) للدّرس النّحويّ، وبخاصّة في النّظريّة النّحويّة؛ إذ نجده يبسط منهج القياس والاستشهاد. أضف إلى أنّ اللاّفت للانتباه في كتاب المبرد(المقتضب) هو اتّخاذ المنهج العقليّ في إطلاق الحكم النّحويّ؛ حيث نجده يتّخذ المنهج القياسيّ أساساً في تقعيد القاعدة النّحويّة.

1.1.4.ربط منهج القياس بالمسموع الموثوق: إنّ المتمعّن في الجهود الّتي أضافها المبرّد في إرساء النّظريّة النّحويّة، هو ربطه ما بين القياس وكلام العرب (الاستعمال)؛ حيث يجعل

[1] علي بن الحسين الباقولي، شرح اللّمع في النّحو، ص204.

القياس منوطاً بكلام العرب؛ بل كلّ منهما يهتمّ الآخر؛ ففي ذكر المسألة العدد المركب نجده يربط القياس بالمسموع من كلام العرب؛ إذ يقول: "واعلم أنّ القياس وأكثر كلام العرب أن يقول: هذه أربعة عشرك، وخمسة عشرك، فتدعه مفتوحاً على قولك: هذه أربعة عشر، وخمسة عشر"[1].

والظّاهر من قول (المبرّد) أنّ القياس والمسموع الموثوق يكملان بعضها في إثبات القاعدة وتثبيتها؛ ولكن عندما يقع الخلاف في المسألة أو يخالفها القياس يبدي رأيه في ذلك؛ مستنداً غلى القياس؛ حيث يقول: "وإنّما كان القياس المذهب الأوّل؛ لأنّ (خمسة عشرا) نكرة، وما لم ترده النّكرة إلى أصله لم ترده الإضافة"[2]. يعدّ (المبرّد) آخر نحاة البصرة، وآراؤه تميل بكثرة إلى القياس وقياسه عقليّ صرف يقول: "أمّا الأقيس والأكثر في لغات جميع العرب؛ فأن تقول في بيضة: بيْضَات وفي جَوْزة: جَوْزَات، وفي لَوْزَة: لَوْزات. أمّا هذيل بن مُدركة خاصّة فيقولون: جَوَزَات، وبَيَضات ولَوَزَات على منهاج غير المعتلّ، ولا يقبلون واحدة منها ألفا "[3].

وقد أشار (أبو منصور الأزهريّ) في مقدّمته (تهذيب اللّغة) أنّه كان اعلم النّاس بمذهب البصريّين وبخاصّة في القياس؛ حيث يقول: "وأجمع أهل هذه الصّناعة من العراقيّين وغيرهم أنّهما كان عالمي عصرهما، وأنّ أحمد بن يحي كان واحد عصره، وكان محمد بن يزيد أعذب الرجلين بيانا، وأحفظهما للشّعر المُحْدَث، والنّادرة الطّريفة والأخبار الفصيحة، وكان من أعلم النّاس بمذاهب البصريّين في النّحو ومقاييسه"[4]. إنّ شهادة (الأزهري) تبيّن لنا أنّ المبرّد كان على دراية تامّة بتخاريج القياس وعلله؛ بل إنّه يشيد ببراعة المبرّد في المذهب البصريّ.

والأمر ذاته نلمحه عند (ابن جنّي) حيث يرى (المبرّد) جيلا في العلل والقياس في قوله: "يعدّ جيلا في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا، وهو الّذي نقلها وقررها وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها "[5]. نرى أنّ (ابن جنّي) يثنّي على (المبرّد) ومكانته العلميّة، ودوره في إرساء الفروع النّحويّة والعلل والقياس.

---

[1] أبو العباس محمد المبرد، المقتضب، ص117.

[2] المرجع نفسه، ص117.

[3] أبو العباس محمد المبرد، المقتضب، ص191.

[4] أبو منصور الأزهريّ، تهذيب اللّغة، ص27.

[5] عثمان بن جني، الخصائص، ص129 فما بعدها.

2.1.4. العناية بالتّعاريف النّحويّة المعلّلة: من الإضافات النّحويّة الّتي برزت عند (المبرّد) الاهتمام بالتّعاريف النّحويّة، وهذا منهج واضح عند (المبرّد) والمفاد منه إثبات نظريّة نحويّة بناؤها الأساس التّعريف/ الحدّ، وبخاصّة في كتابه (المقتضب)؛ إذ نجده يعمد إلى التّعاريف النّحويّة عن طريق التّعليل؛ فمنهجه في التّعريف منهج تعليليّ؛ أي: يعلّل لكلّ قاعدة نحويّة؛ فمثلا نجده يذكر في باب (الحالات والتّبين والتّفسير معناهما) يبيّن المنصوبات وأنواعها ويعلّل ورودها على التّركيب.

ومن القضايا الّتي أشار إليها (المبرّد) قضيّة (الحال) حيث يسمّي هذا النّوع من الأبواب النّحويّة بـ(المفعول فيه)، وهو يلج ضمن باب المنصوبات/ المتمّمات، رغم أنّ المفعول فيه يحمل معنى الظّرف؛ إلاّ أنّه يخالف رأي النّحويّين لعلّة في ذلك؛ بقوله: "وكذلك الحال هي مفعول فيها. تقول: (جاءني زيدٌ الطّويلُ) فـ(الطّويل) صفة. وكذلك: (مررت بأخيك الكريم) إنّما معناها بأهيك الموصوف بالكرم المعروف به "[1]. غير أنّنا نجده يذكر سبب تسمية الحال بالمفعول فيه، ويعلّل لذلك قائلا: " فإذا قلت: (جاءني زيدٌ ماشياً) لم ترد أنّه يعرف بأنّه (ماش)، ولكن خبّرت بأنّ مجيئه وقع في هذه الحال، ولم يَدْلُل كلامك على ما هو فيه قبل هذه الحالة أو بعدها؛ فالحال مفعول فيها؛ إنّما خبّرت مجيئه وقع في حال مشي، وكذلك (مررت بزيد ضاحكا) و(صادقت أخاك راكباً) "[2].

إنّ تعليل (المبرّد) قائم على مبدأ معنى تركيب الجملة، مع الاعتماد على التّأويل، وكأنّ بالحال عنده يقوم على الظّرف الآنيّ الحاصل في الزّمن والحالة نفسها؛ لذا قال: إنّ مجيئه في حال مشي.

والجدير بالذّكر أنّ (المبرّد) قد اعتمد على التّعليلات المنطقيّة العقليّة في إطلاق الأحكام النّحويّة؛ أي يبيّن أحكامه على الاستقامة المعنويّة؛ لذلك تتكرّر في أحكامه التّعليليّة (لا يستقيم) و(كان مستقيما) و(لا يستقيم) حيث يشير في مسألة تقدّم (حرف الجرّ) على المبتدأ وحكم الاسم

[1] أبو العباس محمد المبرد، المقتضب، ص299.

[2] المرجع نفسه، ص299.

بعده الرّفع أم النّصب يقول: "(زيد بك مأخوذ) (وزيد عليك نازل) و(زيد فيك راغب)...لا يكون في جميع ذلك إلاّ الرّفع؛ لأنّه لا يكون شيء ممّا ذكرنا (ظرفا لزيد) و(عليك) ظرف لنازل"[1].

إنّ الأحكام النّحويّة الّتي يبني عليها (المبرّدُ) أحكامه في بناء النّظريّة تقوم على المنطق العقليّ؛ لذا نجده يكرّر الأحكام القائمة على الاستقامة؛ أيْ: الحكم النّحويّ يأخذ الاستعمال الّذي يقبله العقل؛ لذا لم يستدل بأيّ شاهد مما ذكرنا؛ بل يأتي بالمثال مع التّعدّد في التّراكيب النّموذجيّة، ثمّ يطلق الحكم باستقامته وعدمه.

2.1.4. ابن جنّي (أبو الفتح عثمان بن جنّي) (392هـ): يعدّ (ابن جنّي) من اللّغويّين الّذين برزوا في الدّرس اللّغويّ القديم؛ حيث كانت له إسهامات كبيرة؛ وبخاصّة في الجانب النّحويّ وأصوله؛ وبخاصّة في كتابه (الخصائص) الّذي بيّن فيه أصول النّحو العربيّ بدقّة وتناسق محكم؛ حيث استطاع أن يجمع ما لم يفعله البصريّون والكوفيّون، فقد كان علما بحقيق.

إنّ المتمعّن في كتب (ابن جنّي) وبخاصّة (الخصائص، واللّمع في النّحو) يلحظ الأسس الّتي أرساها في الدّرس النّحويّ، والإضافات العلميّة الّتي أضافها للتّراث العربيّ، وقد أشار غلى هذا في مقدّمة كتابه (الخصائص): "وتجي إليّ بما خيطت عليه أقرابه وشواكله، وتريني أن تغريد كلّ من الفريقين البصريّين والكوفيّين عنه، وتحاميهم طريق الإلمام به والخوض في أدنى أوشاله وخُلجه؛ فضلاً عن اقتحام غماره ولججه؛ إنّما كان لامتناع جانبه "[2].

ويذكر (ابن جنّي) في موضع آخر أنّ جهوده في هذا العلم علمِ الأصول لم يسبقه إليه أحد وإن سبقت الدّراسة إليه؛ فإنّها غير ملمّة بكلّ الجوانب الدّقيقة في علم أصول النّحو، وقد أشار إلى هذا في قوله: "وذلك أنّا لم نرَ أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النّحو على مذهب أصول الكلام والفقه؛ فأمّا كتاب أصول (أبي بكر) فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلاّ حرفاً أو حرفين في أوّله "[3]. والظّاهر من قول (ابن جنّي) أنّ (ابن السّراج) لم يلمم بأصول علم النّحو بالشّكل الدّقيق والعلميّ؛ لذا يرى أنّه مرّ على هذا العلم مرورا الكرام دون التّأصيل والتّفريع فيه، وهذا يدلّ

[1] أبو العباس محمد المبرد، المقتضب، ص302.

[2] المرجع نفسه، ص2.

[3] عثمان بن جنّي، الخصائص، ص2.

على أنّ (ابن جنّي) أراد من خلال الجهود الّتي يقدّمها في هذا العلم؛ إنّما إثبات علميّة وأسس علم الأصول؛ وبخاصّة من حيث المنهجُ الدّقيقُ؛ لتقعيد قاعدة نحويّة أصوليّة محكمة؛ لأنّه أشار إلى أبي الحسن الأخفش، ودروه غير الكافي في هذا العلم؛ أي: أنّه لم يتعمّق فيه؛ كونه يراه كتيّباً ليس إلاّ، وفي هذا يقول: "على أنّ أبا الحسن قد كان صنّف في شيء من المقاييس كتيّبا إذا أنت قرنته بكتابنا هذا... وكفيناه كلفة التّعب به، وكافأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا، المفيضة ما البشر والبشاشة عليه "[1]. نلحظ أنّ (ابن جنّي) يصرّح تصريحا واضحا بأنّه كان السّباق في التّأصيل النّحويّ، وسدّ الفجوات الّتي وقع فيها ممّن سبقه.، ولربما هذا من خلال الأبواب التي فصلها في كتابه (الخصائص).

وكان المقصد من الجهد الّذي بذله (ابن جنّي) في علم أصول النّحو ليس التّأليف الرّصيف؛ بل دقّة المعاني والأحكام النّحويّة الدّالة على التّأصيل المنهجيّ والمعمّق في البحث والتّقصّي؛ أي: أنّ همّ (ابن جنّي) لا يرتكز على ما فعل سابقوه في معرفة الجزم والنّصب والجزم والرّفع، وهنا إشارة إلى أنّ الغرض من هذا الكتاب ما صرّح به قائلا: "وليكن هذا الكتاب ذاهباً في جهات النّظر؛ إذ ليس غرضنا فيه الرّفع والنّصب والجرّ والجزم؛ لأنّ هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنّفون فيه منه، وإنّما هذا الكتاب مبنيّ على إثارة معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادئ، وكيف سرت أحكامها في الأنحاء والحواشي"[2] يقرّ (ابن جنّي) بحقيقة علمية دقيقة انطلق منها في إرساء قواعد هذه العلم علم الأصول، وهي حقيقة معرفة المعاني الخفيّة والمقصودة من وراء هذه الحركات الإعرابيّة؛ لأنّه أشار إلى أنّ معرفة الحركات الإعرابيّة قد أُلف فيها الكثير، ولكن يبقى الأمر سطحيّا. وعليه؛ فالإقرار الّذي أقر به (ابن جنّي) هو رياسته في هذا الفنّ، والتّعمق والتّبحر فيه؛ إذ يعطي للأحكام النّحويّة نفسا عميقا يقوم على فهو المعاني الواردة في لسان العرب، وهذا لم يكن عبثا، وإنّما شهادة علماء له؛ حيث يقول (أبو منصور الثّعالبي) فيه – وفي ريادته في العلم والأدب–: "هو القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرّياسة في الأدب"[3] كما

[1] عثمان بن جنّي، الخصائص، ص2.

[2] المرجع نفسه، ص32.

[3] عبد الملك أبو منصور الثّعالبي، يتيمة الدّهر، ط1. بيروت: 1983، دار الكتب العلميّة، ج1، ص137.

شهد له بفتح المُقفلات من المسائل والمشكلات في اللّغة؛ بل إنّه أعطى الإعراب مفهوما آخر غير مسبوق له.

وأشار (ابن خلدون) إلى أنّ العلماء قد اقتفوا أثره وطرق تعليمه؛ مما يدلّ على قوّة ملكته "وكأنّه ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الّذين اقتفوا أثر (ابن جنّي) واتّبعوا مصطلح تعليمه فأتى من ذلك بشيء عجيب دالّ على قوّة ملكته "[1].

إنّ هذه الشّهادات التي أفضينا فيها تدلّ على عبقريّة (ابن جنّي) وقوة ملكته العمليّة؛ بل له جهوده العلميّة في الدّرس اللّغويّ؛ وبخاصّة في علم الأصول والنّحو والتّصريف، والمتمعّن في كتابه (الخصائص) يلحظ عبقريّة (ابن جنّي) وتعمّقه، وتبحّره في العلم، ولعلّ هذا راجع إلى دراسته لمذهب المتكلّمين، وبخاصة المنطق؛ إذ نجده يعقد بابا موسوما بـ: (ذكر علل العربيّة أكلاميّة هي أم فقهية).

ومن الأساسيّات الّتي تناولها (ابن جنّي) في علم أصول النّحو، الاهتمام بالمسموع من كلام العرب؛ إذ فصل فيه بابا بعنوان: (باب القول على الاطّراد والشّذوذ) ويشير إلى أنّ المطر من كلام العرب ما كان قائما على مبدأ الاستمرار؛ أي غير متفرّق، وعبّر عليه بالاطّراد وهو المسموع من أفواه العرب، دون انقطاع؛ لأنّه إذا انقطع وانفرد كان شاذّا، وهنا (ابن جنّي) يجعل منهجا للمادة اللّغويّ/ المدوّنة، وهو الاطّراد؛ لأنّه إذا انفرد يعدّ شاّذا ومن ثَمّ لا يحتجّ به، وعلى هذا الأساس عدّ (ابن جنّي) الاطراد والشّذوذ أصلين من أصول اللّغة وفي هذا يقول: "هذا أصل هذين الأصلين في اللّغة، ثمّ قيل ذلك في الكلام والأصوات على سَمْتِه وطريقه في غيرهما؛ فجعل أهل علم العرب ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصّناعة مطّردا وجعلوه ما فرق ما عليه بقيّة بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذّا؛ حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما"[2]. إذاً الاطّراد والشّذوذ أصلان من أصول تقعيد اللّغة عند (ابن جنّي) لذا نجده يقسم الاطراد والشّاذ على السّماع والقياس إلى أربعة أضرب:

---

[1] عبد الرّحمن بن خلدون، مقدّمة ابن خلدون (العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السّلطان الأكبر)، د.ط. بيروت: 2005، ص485.

[2] عثمان بن جنّي، الخصائص، ص97.

– **مطّرد في القياس والاستعمال جميعا:** وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة، وذلك نحو:(قام زيد، وضربت عمر، ومررت بسعيد)؛

– **ومطّرد في القياس شاذّ في الاستعمال:** وذلك نحو: الماضي من: (يذر ويدع) وكذلك قولهم: (مكان مُبْقل) هذا هو القياس، والأكثر في السّماع (بَاقل) والأوّل مسموع أيضا. قال أبو داود لابنه داود: يا بني ما أعاشك بعدي؟ فقال داواد:

أَعَاشَنِي بَعْدَكَ وادٍ مُبْقلُ آكلٌ مِنْ حَوْذَانِهِ وأنْسِل

وقد حكى أيضا (أبو زيد) في كتاب (حيلة ومحالة): ما كان مبقل، وممّا يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول: عسى اسما صريحا؛ نحو قولك: (عسى زيد قائما) أو (قياما)؛ هذا هو القياس، غير أنّ السّماع ورد بحظره على ترك استعمال الاسم ههنا...

– **والثّالث: المطّرد في الاستعمال، الشّاذّ في القياس:** نحو قولهم: (أخوض الرّمث واستصوب الأمر) أخبرنا أبو بكر محمد بنُ الحسن عن أحمد بن يحي. قال: يقال: (استصوبت الشّيء) ولا يقال: (استصبت الشّيء) ومنه (استحوذ) وأغْيَلت المرأة، واستنوق الجمل، واستنست الشّاة؛

– **والرّابع: الشّاذّ في القياس والاستعمال جميعا:** وهو كتميم مفعول فيما عينه (واو) نحو: ثوبٌ مَصُون، ومِسْك مَدْوُوف. وحكى البغداديّون: فرس مَقْوود، ورجل معْوُود من مرضه، وكلّ ذلك شاذّ في القياس والاستعمال، فلا يصوغ القياس عليه، ولا ردّ غيره إليه، ولا يحسن أيضا استعماله فيما استعملته فيه إلاّ على وجه الحكاية "[1]. إنّ الأضرب الّتي ذكرها (ابن جنّي) تدلّ على عبقريته وإحاطته بما ورد عند الأوّلين؛ حيث استطاع أنْ يؤسّس نظريّة في الأصول، ولعلّ الأضرب دليل ذلك؛ أنّه احتكم على ما سمع من كلام العرب؛ كونه الأساس في تقعيد الدّرس اللّغويّ؛ لذا ينوه إلى قاعدة أصوليّة وهي: تقديم الأصول على الفرع؛ أي: إذا تعارض السّماع والقياس؛ فالسّماع أولى من ذلك، وفي هذا يقول: "واعلم أنّ الشيء إذا اطّرد في الاستعمال وشذّ عن القياس؛ فلا بدّ من

[1] عثمان بن جنّي، الخصائص، ص99.

إتّباع السّمع الوارد به فيه نفسه؛ لكنّه لا يتّخذ أصلا يقاس عليه غيره، ألا ترى أنّك إذا سمعت: استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السّمع فيهما غلى غيرهما "[1].

وعليه؛ فيمكن أن نخلص إلى أنّ (ابن جنّي) يعتمد على المسموع؛ والمسموع يصبح في بعض الحالات قياسا لذا نجد (ابن جني) موسوما بـ(باب في تعارض السّماع والقياس) قائلا فيه:"إذا تعارض نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره. وذلك نحو قول الله تعالى ﴿ ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾ [المجادلة: 19] فهذا ليس بقياس؛ لكنّه لا بدّ من قَبوله؛ لأنّك إنّما تنطق بلغتهم وتحتذى في جميع ذلك أمثلتهم؛ ثمّ إنّك من بعد لا تقيس عليه غيره؛ ألا تراك تقول في (استقام): استقوم "[2].

إنّ مسألة السّماع والقياس مسألتان في قالب واحد، تراهم يقعّدون للمسموع، ثمّ يقيسون ومن بعد ذلك نجدهم في بعض الحالات يلجأوون لقياس آخر؛ كون المسموع لم يخضع لما قد قُعّد له؛ وعليه فيرى (ابن جنّي) أنّ القياس يجعلك تعدم المسموع؛ أيْ: ما نطق به لأوّل مرّة؛ لذا يقول: "واعلم أنّك إذا أذاك القياس إلى شيء ما، ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه، إلى ما همّ عليه؛ فإنْ سمعت من آخر ما أجزته فأنت فيه مخير تستعمل أيّهم شئت؛ فإن صحّ عندك أنّ العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة، وأعددت ما كان قياسك أدّاك إليه لشاعر مولّد، أو لساجع أو لضرورة؛ لأنّه على قياس كلامهم "[3].

نلحظ أنّ (ابن جنّي) ليس كسابقيه في إطلاق الأحكام الأصوليّة؛ بل نجده يضع منهجاً قويما في هذا العلم؛ انطلاقاً ممّا سُمع من كلام العرب، اللّهم إذا كان القياس والاستعمال من الطّبقة نفسها فلا حرج في ذلك، أمّا إذا ضعف القياس، وقلّد فيه الاستعمال؛ فيرى (ابن جنّي) أنّه مرذول؛ كونه شذّ في الاستعمال، وضعف في القياس، وقد صرّح في ذلك قائلا: "وأما ضعف الشيء في القياس وقلته في الاستعمال فمرذول مطّرح؛ غير أنّه قد يجيء منه الشّيء إلاّ أنّه قليل، وذلك نحو ما أنشده أبو زيد من قول الشّاعر:

---

[1] عثمان بن جنّي، الخصائص، ص99.

[2] المرجع نفسه، ص117.

[3] المرجع نفسه، ص126.

اضْرِبْ عنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهاَ ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْسَ الفَرَس

قالوا: أراد (اضربن عنك) فحذف نون التّوكيد، وهذا من الشّذوذ في الاستعمال على ما تراه، ومن الضّعف في القياس على أذكره لك "[1] ثمّ نجد (ابن جنّي) يشرح سبب هذا الضّعف وشذوذه بقوله: "وذلك أنّ الغرض في التّوكيد إنّما هو التّحقيق والتّشديد، وهو ذا ما يليق به الإطناب والإسهاب، وينتفي عند الإيجاز والاختصار؛ ففي حذف هذه النّون تنصّ الغرض؛ فجرى وجوب استقباح هذا في القياس مجرى امتناعهم من إدغام الملحق "[2]. يتّضح من التّفسير الّذي قدّمه أنّه يعتمد على الجانب المعنويّ، ودلالته، فالتّركيب النّاتج عن هذه الظّاهرة؛ إنّما كانت تبعا للمعنى المقصود، وربما لو لم يكن المعنى هو المقصود لما وردت على هذا النّمط.

3.1.4. عبد القاهر الجرجانيّ، والنّظريّة النّحويّة: يعدّ (عبد القاهر الجرجاني) من الّذين حدّدوا المنهج العلميّ في النّظريّة النّحويّة؛ حيث نجد (الجرجاني) يعقد أبوابا كثيرة في كتابه (دلائل الإعجاز) يثبت فيها أركان النّظريّة النّحويّة، وأسسها العلميّة.

والملحوظ في النّظريّة النّحويّة عند (الجرجاني) أنّه أسقط قناع التّركيب في الكلام العربيّ؛ فقد استطاع أن يثبت أسساً كثيرة في الدّرس النّحويّ، فنجده يرى التّركيب على أنّه مجموعة من العلائق الّتي تقوم على بناء محكم، وهذا البناء يقوم على نظام متناسق؛ حتّى يصل إلى قمّة المعنى وهو النّظم، ومن هنا استطاع (الجرجاني) أنْ يبني نظريّة نحويّة ركنها الأساس: التّعليق والبناء؛ من أجل إحداث سلسلة من العلائق الّتي أثبتت المعاني الخفيّة من وراء هذا التّعلق القائم بين أجزاء الكلم.

1.3.1.4. التّعليق/ التّعلّق أساس النّظريّة النّحويّة: ممّا لا يخفى على خاف أنّ (عبد القاهر الجرجاني) (471هـ) يعدّ مؤسّس نظريّة النّظم، هذه النّظريّة التي استطاع من خلالها أن يربط بين التّراكيب النّحويّة، ومواقعها من حيث المعاني الدّالة عليها، إيمانا منه بأنّ التّراكيب اللّغويّة هي التّي تسهم في إحداث التّناغم المعنويّ والدّلاليّ، والسّر في ذلك يعود إلى طريقة النّظم وكأنّ بالجرجاني يدلّنا على أنّ النّظم بين الحركة الإعرابيّة ومواقعها في التّركيب شبيهة بوضعك

[1] عثمان بن جنّي، الخصائص، ص126.

[2] المرجع نفسه، ص126.

اللّفظ المناسب في الموضع المنشود؛ لذا يذكر في مواضعَ كثيرةٍ علاقة النّحو بالمعنى يشير إلى مسألة النّظم: "اعلم أنْ ليس النّظم إلاّ أن تضع كلامك الموضع الّذي يقتضيه علم النّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه الّتي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرّسوم الّتي رسمت لك فلا تخلّ بشيء منها "[1].

إنّ الأساس الأوّل- في نظريّة النّظم- الّذي أرساه (الجرجاني) هو التّعليق الّذي يربط أجزاء الكلم؛ لذا فإنّ المنطلق الّذي انطلق منه (الجرجاني) في بيان تركيب الكلم وأجزاءه هو"التّعليق/ التّعلّق القائم بينهم؛ فهو يرى أنّ تركيب الكلم أنّه لا يخلو من التّعليق الثّلاثيّ، وكلّ من يعلّق بالآخر؛ حتّى يحدث معنىً مرجوّا، وفي هذا يقول: "والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف وللتّعليق في ما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدّ، وثلاثة أقسام: تعلّق اسم باسم، وتعلّق اسم بفعل وتعلّق حرف بهما "[2]. والتّرسيمة توضّح القواعد الّتي توصّل إليها (الجرجاني) لبناء نظريّة التّعليق لنظريّة النّظم المبنية على أحكام النّحو وقوانينه.

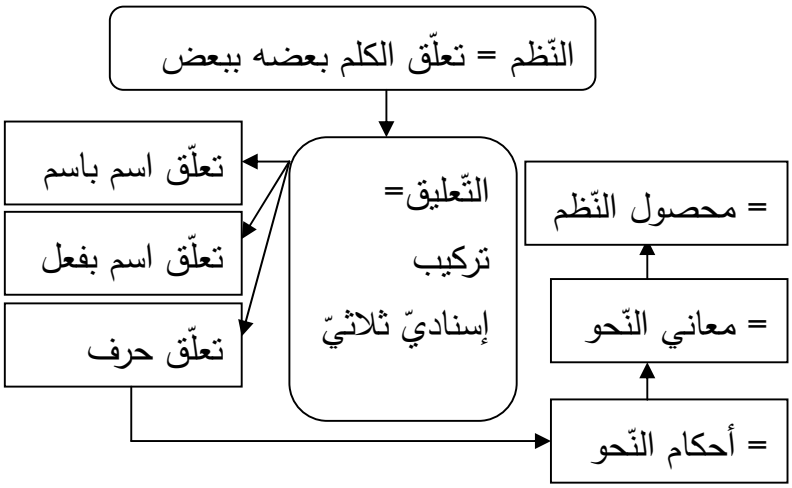

إنّ الظّاهر من قول (الجرجاني) أنّ تركيب العربيّ لا يخلو من هذه العلائق الثّلاث، وكلّ ركن منها يحتاج لركن آخر، ولكن شريطة توافر الشّرط الأساس، وهو التّعليق ولهذا الشّرط دور في إحداث التّلاحم والاتّساق في أبنية الجملة؛ بل إنّ التّركيب الجمليّ؛ وحتّى الفعليّ؛ وبخاصّة إلى أنّه نوّه إلى أمر مهمّ، وهو تعلّق الاسم بالفعل؛ حيث يذكر أنّ تعلّق الاسم بالفعل يبين عن الأركان

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص81.

[2] المرجع نفسه، ص24.

الّتي تأتي من بعده، فهو يسهم في دلالة المتعلّقات الأخرى؛ أي: المتمّمات /المكمّلات. وفي هذا يقول: "وأمّا تعلّق الاسم بالفعل؛ فبأن يكون فاعلا له أو مفعول؛ فيكون مصدراً قد انتصب به؛ كقولك: (ضربت ضرباً)، ويقال له: المفعول المطلق، أو مفعولا به كقولك: (ضربت زيداً) أو ظرفا مفعولا فيه، زمانا أو مكانا؛ كقولك:(خرجت يوم الجمعة ووقفت أمامك) أو مفعولا معه؛ كقولنا: (جاء البرد والطّيالسةَ) ... أو مفعولا له؛ كقولنا: (جئتك إكراماً لك وفعلت ذلك إرادةً الخير لك) "[1]. ويتّضح من قول (الجرجاني) أنّ التّعليق في أركان الجملة، إنّما يحصل بالاسم والفعل؛ بل إنّ الفعل هو من يُحدّد معنى المتمّمات، وبها يتمّ الكلام؛ فالفعل ههنا كان عاملا في انتصاب الأسماء الآتية في ما بعد، يدلّ قول (الجرجاني) على أنّه أعاد للتّركيب النّحويّ دلالته، وأثبت مكانتها؛ بل إنّه يبين إرادة اللّغة الفنيّة، وصياغتها البيانيّة التّعبيريّة؛ بمعنى أنّ التّركيب لا يرد سبهللة؛ وإنّما لكل ركن ومتعلّق أثرُه داخل التّركيب، ومن ثَمَّ فالنّحو عنده ليس رصفا للكلمات؛ بل هناك مقاصدُ منشودة، ومعان مقصودة يشحن بها؛ لتوصل أغراضا معيّنة؛ لذا نجده يركّز على دلالة هذا التّعليق القائم بين أركان الجملة؛ فيقول: "فهذه هي الطّرق والوجوه في تعلّق الكلم بعضها ببعض وهي كما تراها معاني النّحو وأحكامه"[2].

وتجدر الإشارة إلى أنّ (الجرجاني) قد اهتدى إلى هذه الأحكام القائمة في التّراكيب النّحويّة من كلام العرب، وهي تشترك في كلّ العلوم، ولا صحّة لحكم من هذه الأحكام إلاّ بهذا التّعليق القائم بين السّلسلة الكلاميّة، وقد صرّح به قائلا: "وكذلك السّبيل في كلّ شيء كان له مدخل في صحّة تعلّق الكلم بعضها، ثمّ إنّا نرى هذه كلّها موجودة في كلام العرب، ونرى العلم بها مشتركا بينهم "[3]. يجزم (الجرجاني) بأهميّة التّعليق في الكلام العربيّ، وأن كلامهم كلّه مبنيّ على هذا المبدأ، أضف إلى أنّ صحّة الكلام لا تتأتى إلا بتماسك أجزاء الجملة من حيث تركيبها؛ فإذا تماسكت الألفاظ؛ فإنّها ستحدث إبانة عن المعاني المنشودة، ومن هنا ينتج عندنا ما يسمّى (النّحو البلاغيّ).

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص26.

[2] المرجع نفسه، ص28.

[3] المرجع نفسه، ص28.

2.3.1.4. دلالة النّظم في إبانة المعاني (النّحو البلاغيّ): من الرّكائز الأساسيّة الّتي رسمها (الجرجاني) في بناء النّظريّة النّحويّة ربط الحركات الإعرابيّة وعلاقتها بالمعاني؛ أيْ دلالتها الخفيّة؛ فقد رأى أنّ النّظم في الكلم هو أمر أساس في إبانة المعاني؛ بل تحدث أثراً في المعنى ليس فحسب؛ بل إنّها تحدث أثرا في النّفس، وهنا إبداع (عبد القاهر الجرجاني) وذلك في أنّه يرى أنّ النّظم لا يحدث أثرا في المعنى؛ بل إنّه يتعدّاه إلى إثارة النّفس، وفي هذا يقول: "وذلك أنّ نظم الحروف هو تواليها في النّطق، وليس نظموا بمقتضى عن معنى ولا النّاظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرّى في نظمه لها ما تحرّاه... وأمّا نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنّك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب المعاني في النّفس"[1].

ويرى (الجرجاني) النّظم إحداث أثر في النّفس والمعنى؛ شريطة أن يكون مرتّبا؛ بله التّأليف والصّياغة والبناء والوشي والتّحبير؛ غير أنّه يشير في موضع آخر لدلالة النّظم، وهو إحداث التّناسق والدّلالة بين الألفاظ. وقد اشترط (الجرجاني) في تعليق الألفاظ وهو الدّلالة؛ أيْ: أنّ الحركة الإعرابيّة ليست بمعزل عن الوظيفة الّتي تؤدّيها؛ بل لا بدّ من اقترانها بالغرض والدّلالة الّتي تعتروها، وفي هذا يقول: "وأنّه نظير الصّياغة والتّحبير والتّوفيق والنّقش، وكلّ ما يقصد به التّصوير، وبعد أن كنّا لا نشك في أنّ لا حال للفظة مع صاحبتها تعبير إذا أنت عزلت دلالتها جانبا، وأيّ مساغ للشّكّ في أنّ الألفاظ لا تستحقّ من حيث هي ألفاظ أن تنظم على وجه دون وجه "[2]. يرى (الجرجاني) أنّ النّظم ينتج عن طريق ترتيب الألفاظ ترتيباً خاصّاً، ثمّ ذلك ينتج المعنى المقصود. وإنْ كان المعنى كذلك يخضع للتّرتيب؛ وفي هذا المقام يصرّح: "فإن قيل: النّظم موجود في الألفاظ على كلّ حال ولا سبيل إلى أن يعقل التّرتيب الّذي تزعمه في المعاني، ما لم تنظم الألفاظ، ولم ترتبها على الوجه الخاصّ "[3].

ويبدو لأوّل وهلة أنّ (الجرجاني) يشترط لدلالة النّظم في الإبانة عن المعاني ما يأتي:

1. تنظيم الألفاظ وترتيبها.

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص81.

[2] المرجع نفسه، ص82.

[3] المرجع نفسه، ص83.

2.التّرتيب الحاصل في المعاني.

3.ومن ثمّ المعنى يستقرّ في النّفس.

4. واللّفظ يكون قارّا في النّطق. لقول الجرجاني: "واعلم أنّ ما ترى أنّه لا بدّ منه من ترتّب الألفاظ وتواليها على النّظم الخاصّ، ليس هو الّذي طلبته بالفكر، ولكنّه شيء يقع بسبب الأوّل ضرورة من حيث إنّ الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني؛ فإنّها لا محالة تتبّع المعاني في مواقعها؛ فإذا وجب لمعنى أن يكون أوّلا في النّفس، وجب للّفظ الدّال عليه أن يكون مثله أوّلا في النّطق "[1].

ويجزم (عبد القاهر الجرجاني) على أهمية النّظم في إثبات المعنى؛ لأنّ اللّفظ مستكن في النّظم، والنّظم يوحيلك إلى آثار المعاني؛ فكان لزاما من بعد ذلك معرفة دلالة اللّفظ؛ لتؤدّي معناه، ويحسن نظمه، ويقام ترتيبه؛ لأنّ نهاية المعنى دلالة التّرتيب على أنّ اللّفظ قد أدّى وظيفته، يقول (الجرجاني) في نصّ طويل: "وأنّك تتوخّى التّرتيب في المعاني، وتعمل الفكر هناك فإذا تمّ لك ذلك أتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارها، وأنّك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أنْ تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ؛ بل تجدها تترتب لك بحكم أنّها خدم للمعاني وتابعة لها، ولاحقة لها، وأنّ العلم بمواقع المعاني في النّفس، علم بمواقع الألفاظ عليها في النّطق"[2]. وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ (الجرجاني) ربط الإعراب بالنّظم، ورأى أنّ الإعراب قوامه البناء والتّعليق، وهذه القوامة أساسها إثبات المعنى. وهنا يتبيّن ذوق (الجرجاني) للتّراكيب اللغّويّة وما تخفيه من سرائر في المعاني؛ وهنا إضافة جديدة لتراكيب الجملة، وقد شرح لنا هذا بقوله: "فبنا أن ننظر إلى التّعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها، ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم؛ فتجعله فاعلا لفعل أو مفعول، أو تعمد إلى اسمين؛ فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر، وتتبع الاسم اسما على أن يكون الثّاني صفة للأوّل، أو تأكيدا له أو بدلاً منه... أو تتوخّى في كلام؛ لإثبات معنى... من أنّ اللّفظ تبع للمعنى في النّظم وأنّ الكلم تترتب في النّطق؛ بسبب ترتب معانيها في النّفس، وأنّها لو خلت من معانيها؛ حتّى

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص84.

[2] المرجع نفسه، ص86.

تتجرّد أصواتا وأصداء حروف"[1]. لا شكّ أنّ (الجرجاني) ربط النّظم بالمعاني المستكنة في النّفس؛ فالمتكلّم عندما يحسن نظمه، ويقوى ترتيبه؛ فهذا دلالة على ما يختلج في نفسه، ويأتلج في فكره؛ لأنّ المعاني لها دلالتها النّفسيّة.

5.**النّظريّة النّحويّة في معيار النّقد:** سبقت الإشارة إلى أنّ النّظريّة اللّغويّة حتّى تكتمل علميتها، وتتّضح أصولها وأسسها لا بدّ أن تشمل على المعالم الكبرى لها، وهي: الاتّساق والتّناسق، ومعيار ثان وهو المنطق، ومعيار ثالث وهو التّكيّف؛ حيث تكون فيه النّظريّة قارّة في كل زمان ومكان، متغيّرة في فروعها بحسب معطيات العصر.

1.5. من حيث الاتّساق/ الشّمول: سنحاول في هذا العنوان أن نبسط مسألة الاتّساق/ الشّمول في النّظريّة النّحويّة، ويعدّ هذا المعيار أساسا لأيّ نظريّة؛ لأنّه لا يمكننا بكلّ حال من الأحوال أنْ نطلق على أيّ نظريّة بأنّها نظريّة إذا لم يتوافر فيها هذا المعيار؛ لأنّ الاتّساق إذا تمّ وحصل في الظّاهرة اللّغويّة؛ فمعنى هذا أنّها قابلة للشّمول والاستيعاب للقوانين الأخرى.

والحديث عن الشّمول في النّظريّة النّحويّة أمر قارّ في الدّرس اللّغويّ؛ لأنّ المتمعّن في المنطلقات الّتي انطلق منها القدماء، والأسس الّتي أرسوها في بناء الظّواهر اللّغويّة يدرك أنّها بحقيق قد شملت على صفة الشّمول، وقد أكدّ هذا المبدأ الباحث (عبد السلام المسدّي) بقوله: "... فمن هذه المنطلقات، وعلى تلك المستندات، يمكننا أن نقرّر مصادرة وإجمالاً أنّ التّفكير العربيّ قد أفر أفرزته نظريّة شموليّة في الظّاهرة اللّغويّة "[2] من هذا القول يريد (عبد السّلام المسدّي) أن يوصلنا إلى مهمّ وهو أنّ القدماء استطاعوا أنْ يكشفوا أسرارا لظاهرتهم اللّغويّة؛ من منطلق القواعد الّتي وضعوها، والأصول الّتي بنوها، والأسس الّتي أرسوها، وهنا إشارة إلى أنّ العرب كانت بدايتهم مجرد تفكير، لكن ما لبثت؛ حتّى أضحت أفكار مجرّدة في الواقع من خلال الاستقراء والتّحرّي.

إنّ الشّمول أساس في النّظريّة اللّغويّة، قد أولته اللّسانيات الحديثة اهتماماً من خلال ضبط ظواهرها اللّغويّة؛ بل في الاستنباط والاستقراء؛ وهذا ما نلمسه عند علماء التّقعيد؛ كأمثال (ابن جنّي) و(ابن السّراج) إذ نجهم خرجوا عن التّأسيس الكلاميّ إلى التّطبيق الواقعيّ؛ لأنّهم رأوا بأنّ

[1] عثمان بن جنّي، الخصائص، ص88.

[2] عبد السلام المسدّي، التّفكير اللّسانيّ في الحضارة العربيّة، ط2. تونس، دار العربيّة للكتاب، ص24.

سابقيهم ما تركوا لهم شيئا؛ فغدوا يعملون على الاستنباط والاستقراء لتشمل أصولهم الظّاهرة اللّغويّة.

ومن الظّواهر اللّغويّة الّتي شملت الدّرس الحديث نظريّة العامل؛ هذه النّظريّة الّتي تأثّرت بها الدّراسات الحديثة؛ وبخاصّة النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة لعالمها (تشومسكي)؛ رغم أنّ الغرب لم يكونوا على دراية بها؛ فقد أشار (عبد الرحمن الحاج صالح) إلى أنّ الدّراسات الأوربيّة لم تكن على بها، وقد أشار لهذه القضيّة وهو معرض الحديث عن نظريّة العامل قائلا: "ولم يعرف الغربيّون هذه النّظريّة العربيّة إلاّ من كان قد اطّلع منهم على مفهوم (Rection) ويسمّى أيضا عند الإنجليز (Government) ووجدوه عند فلاسفة العصر الوسيط في أوربا، ولا شكّ أنّهم أخذوه عن العلماء العرب... وقد اتّضح (لتشومسكي) الآن فقط أهمية هذا المفهوم"[1].

وقد يكون هذا الرّأي الّذي أدلى به (عبد الرحمن الحاج صالح) إنّما هو تأثّر (تشومسكي) بالتّراث بشكل كبير، ولا أدلّ على ذلك من المبادئ الّتي أرساها في نظريّته؛ وبخاصّة في النّحو الكليّ. والآن سنحاول أن نبيّن أهمّ النّقاط الّتي شملتها النّظريّة النّحويّة في فكر النّحو التّوليديّ التّحويليّ عند (تشومسكي).

1.الرّتبة/ التّرتيب: أشار القدماء إلى مسألة الرّتبة في التّركيب العربيّ، سواء في الجملة الفعليّة أم الاسميّة؛ فمعلوم أنّ:

– جملة الفعليّة يقع ترتيبها على الشّكل الآتي: [فعل + فاعل + مفعول]. (ألّفَ الأستاذُ كتاباً)؛

– والجملة الاسميّة يقع ترتيبها على النّحو الآتي: [مبتدأ + خبر]. (الأستاذُ نشطٌ).

من خلال هذين التّركيبين يتّضح أنّ الرّتبة في النّحو العربيّ مرتبطة بمفهوم العامل؛ بل تعدّ من العناصر الدّقيقة في النّظريّة النّحويّة. وقد وضّح الباحث (أحمد خليل عمايرة) هذا الاتّجاه قائلا: "يرى (تشومسكي) أنّ هذا العنصر (التّرتيب) شأنه شأن العناصر الأخرى لا يكون إلاّ للرّبط بين أجزاء الجملة في بنيتها السّطحيّة (Surface Structure) ولا علاقة له بالبنية العميقة أو

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، وبحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج1، ص328.

التّحتيّة (Deep Structure) فينظر إلى الجملة التّالية مثلا: (الرّسول بلّغ الرّسالة) تساوي في معناها المعنى الّذي تؤدّيه الجملة في أيّ ترتيب آخر لها مثل:

بلّغ الرّسولُ الرّسالةَ.

الرّسالة بلّغ الرّسولُ، لكن هذه الفكرة عند النّحاة العرب؛ تعدّ من أهمّ العناصر في إبراز المعنى"[1].

وما يمكننا أن نلخصه من هذه النّقطة ما بين النّظريّة النّحويّة العربيّة و(تشومسكي) نستنتج أنّ (تشومسكي) تبنّى المفهوم، ولكن التّطبيق ربّما يخالفه؛ لأنّ الظّاهر أنّه أهمل ههنا جانب المعنى؛ بل راع البنية التّركيبيّة؛ أمّا في التّراث العربيّ؛ فالمعنى يلبس التّركيب دلالة أخرى فكلما قدّمت أو أخرت كان المعنى مغايرا؛ لأنّ الجملة السّالفة الذّكر نمطها مخالف للثّاني:

-بلغ الرّسولُ الرّسالة = فعل (بلغ) + فاعل (الرّسول) + مفعول به (الرّسالة)، ونلحظ هنا التّركيب له دلالته وهو أنّنا قصدنا الفائدة الإخباريّة للرسول بتبليغ الرّسالة لا غير، أيّا كان هذه الرّسالة.

-أمّا الرّسالةَ بلّغ الرّسولُ = مفعول به (الرّسالة) + فعل (بلّغ) + فاعل (الرّسول)، وهذا نوع آخر من التّركيب؛ لأنّ دلالته غير الأولى؛ فالتّركيز ههنا كان على (الرّسالة) ومعنى هذا أنّها ذات أهمية بالنسبة للتّبليغ، بله تقوية الحكم بالنّسبة للرّسول، فهي سترفع من شأنه؛ لأنّ شأن الرّسالة عظيم.

2. الحذف: يشير (أحمد خليل عمايرة) إلى أنّ (تشومسكي) الحذف لا يغيّر شيئا في البنية العميقة؛ حيث يقول: "يرى أصحاب المدرسة التّحويليّة أنّ الحذف لا يغيّر كثيرا في البنية العميقة في الجملة؛ فالقائل: (كسّر عليّ القلم)، إنّما يرمي إلى التّعبير عن فكرة ذهنيّة عميقة لا يغيّر فيها شيئا عندما يقول: (كُسّرَ القلمُ)"[2]. والأمر نفسه في هذه القضيّة فإنّ تفسيرها عند (نعوم تشومسكي) (Noam Chomsky) مبنيّ على البنية التّركيبيّة دون مراعاة الدّلالة الخفيّة لهذه التّراكيب اللّغويّة.

---

[1] خليل أحمد عمايرة، المسافة بين التّنظير النّحويّ والتّطبيق اللّغويّ: بحوث في التّفكير النّحويّ والتّحليل اللّغويّ، ط1. بيروت- لبنان: 2004، وائل، ص259.

[2] المرجع نفسه، ص261.

2.5. من حيث المنطق: تعدّ مسألة تأثر النّحو بالمنطق الأرسطيّ من المسائل الّتي تناولها الدّرس اللّغويّ قديما وحديثا، ولعلّ الحديث عن هذه المسألة؛ إنّما يشير إلى عدم أصالة النّحو العربيّ؛ من حيث قواعده، وأصوله، ومصطلحاته، ولكن لن نطيل في هذه المسألة بالتّنظير وما ورد فيها من أقوال؛ لأنّ آراءها مبثوثة في الكتب؛ وإيمانا من بعض الباحثين بمنطقيّة النّحو العربيّ جعلتهم يشكّكون في قواعده ومصطلحات، وحتّى في تبويبه، ولكن هيهات هيهات؛ فالعقل البشريّ العربيّ أكبر من أنّ يتأثّر بالفكر اليونانيّ، ولا هو بحاجة ليستند بمنطق آخر ليعقد لعربيته، ويؤصّل لها.

ومن الباحثين المعاصرين الّذين شدّدوا على أصالة النّحو العربيّ نجد (عبد الرّحمن الحاج صالح) –رحمه الله– حيث يرى أنّ المعاصرين أرادوا أن يقنعوا أنفسهم بهذا التّأثير، وهو لا محلّ له أصلا؛ وفي هذا يقول: "أمّا القضيّة الزّاعمة بضرورة بناء النّحو على المنطق؛ فإنّ ذلك قد قيل في زمان وقد تجاوز العلماء اليوم هذا الطّور من أطوار النّظر اللّغويّ، فليس من اللازم أبداً أن يؤسّس النّحو على المنطق؛ فإنّ بين الفكر واللّغة فوارق جوهريّة"[1]. ما ذهب إليه (الحاج صالح) يدلّ على أنّه من الرّافضين بتأثّر النّحو بالمنطق من أساسه؛ لأنّ المنطق له قواعده، والنّحو له قواعده، كما أنّ لكلّ لغة خصوصياتها.

والمتتبّع لعصور التّقعيد؛ يلحظ أنّ نحاة القرن الثّالث، والرّابع تأثّروا تأثّراً بالغاً بالفكر المنطقيّ؛ بل نضج نضوجاً بيّنا؛ وبخاصّة في قواعدهم، ومن هنا يتبيّن أنّ النّحاة قد تأثّروا بالمنطق العربيّ المحض.

1.2.5. الاستقراء والاستدلال منطق النّحو: اعتمد النّحاة القدماء في صياغة الأحكام النّحويّة على الحكم المنطقيّ، الّذي يعطي للحكم الثّبات الشّائع في استدلال الحكم، وإثبات القاعدة، وما كان لهم بدّ من ذلك إلاّ أنّهم اعتمدوا على ركنين أساسين في المنطق العربيّ:

1.1.2.5. **الاستقراء:** وهو المنقول من كلام العرب أو الشّواهد وهنا نقول: إنّ النّحو قواعد من شواهد؛ وهذه الشّواهد هي الاستقراء؛ أي تتبع جزئيات الشّيء نقطة نقطة؛ حيث إنّ اللّغويّين

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، دراسات وبحوث اللّسانيّات العربيّة، ج1، ص49.

من شدّة الحرص؛ ما كانوا ليأخذوا اللّغة ليلا. وهي دليل للشّروط الّتي وضعوها لجمع المدوّنة اللّغويّة؛

2.1.2.5. **الاستدلال:** وهو منهج دقيق بنى عليه سيبويه ومن أتى من بعده من النّحاة تقعيد القاعدة دون تعارض، ولا تناقض. وهنا عبقرية القدماء به استطاع النّحاة، واللّغويّون أن يقسّموا الكلام باعتبار مراتبه الّتي أشار إليها سيبويه، واعتمدها النّحاة في ما بعد.

من خلال هذين النّقطتين يتبيّن أنّ النّحو العربيّ تأثر بمنطق حاصل فيه، قد كان منه إليه وفيه، ولا أدلّ على ذلك من التّطوّر الحاصل في الفكر البشريّ العربيّ؛ حيث إنّنا نجدهم يطوّرون منطقهم في صياغة الأحكام جيلا مع جيل:

– **ابن السرّاج (316هـ):** يعدّ (ابن السرّاج) من النّحاة الّذين أغرقوا بالمنطق من خلال كتابه (الأصول في النّحو) حيث إنّ المتتبّع لكتابه يلحظ ذلك، وقد أشار (شوقي ضيف) إلى ذلك بقوله: "وكان يعنى عناية واسعة بعلل النّحو مقاييسه، وفيهما صنّف كتاب (الأصول الكبير) انتزعه من كتاب سيبويه وأضاف إليه إضافات بارعة، ويقال: إنّه جعله تقاسيم على طريقة المناطقة "[1] يتبيّن من قول (شوقي ضيف) أنّ التّعليل والقياس هما سببا تأثّر (ابن السرّاج) بالمنطق، كما أشار إلى أمر أساس وهو أنّه طوّر آراء (سيبويه)، وهنا نذكر أنّ المنطق الّذي يمكننا أن نلمسه عند (ابن السرّاج) منطقيّ عربيّ محض؛ وما يدرينا لعلّ (ابن السّراج) كان ذا عقلا فذّا؛ بحيث استطاع أن يمحّص قراءة كتاب (سيبويه) ليخرج لنا كتابا في ما بعد يثمّن ذكاء ومنطقة الفكر العربيّ النيّر.

– **أبو سعيد السّيرافيّ (368هـ):** عندما نذكر (السّيرافيّ) نتذكّر شرحه للكتاب، وما أدراك ما شرح (الكتاب) لسيبويه؛ هو شرح ليس بالأمر الهيّن؛ وإنّما يدلّ على أنّ الرّجل كان عبقريّا كما أنّه يدلّ على أنّه فهم (الكتاب) كلّ الفهم وفسّره، وفيه يقول (الزّبيدي): "وهو الّذي فسّر كتاب سيبويه، وينتحل العلم بالمجسطي، وإقليدس والمنطق "[2] تفسير كتاب (سيبويه) وقراءة المنطق هي التّي مكّنت (السّيرافي) لأن يجدّد في الفكر النّحويّ ويطوّره، وبحقيق قد فعل ذلك وممّا يدلّ على براعة المنطق العقليّ عند (السّيرافيّ) أنّه كان يرى سيبويه لا يأتي بذكر التّعريف، وإنّما يكتفي بذكر

[1] شوقي ضيف، المدارس النّحويّة، ط7. القاهرة: د.ت، دار المعارف، ص140.

[2] أبو بكر الزّبيدي، طبقات النّحويّين واللّغويّين، ص119.

المثال؛ لذا نجده في كذا موضع يأتي تحديد التّعاريف للأبواب النّحويّة؛ ممّا يشير إلى التّجديد في الفكر النّحويّ.

ومن القضايا الّتي أدركها (السّيرافيّ) في شرح الكتاب قضيّة (التّعاريف/ الحدود) إذ إنّنا نلحظ أنّهم لا يأتون على التّعريف المعروف للباب النّحويّ، وإنّما يكتفون بذكر مثال يوضّح؛ القاعدة، غير أنّ (السّيرافيّ) عمد غير هذا المسلك،وإنّما أتى على ذكر التّعريف، مثل فعلته في باب الاسم؛ حيث يقول: "أمّا الاسم؛ فإنّ سيبويه لم يحدّه بحدّ ينفصل بع عن غيره، فإن سأل سائل عن حدّ الاسم؛ فإنّ الجواب في ذلك أن يقال: كلّ شيء دالّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل من مضيّ أو غيره؛ فهو اسم، فهذا الحدّ الّذي لا يخرج منه اسم ألبتة، ولا يدخل فيه غير اسم"[1] .

إنّ الواضح من قول (السّيرافيّ) أنّ معرفة حدّ الشّيء أساس في معرفته؛ فبه يعرف كنه الشّيء وصفاته؛ لذا عدّت نظريّة في حدّ ذاتها، وقد تفطّن لها (السّيرافيّ)، كما يشير قول (السّيرافيّ) إلى أمر آخر وهو الاعتماد على التّحليل والتّطبيق والتّفصيل، وذلك حين قال: (لم يحدّه بحد ينفصل) وفي قوله: (فإن سأل سائل) وهي دلالة على أنّ (السّيرافيّ) يهتم بالجانب التّعليميّ. وهي نظرة مخالفة عمّن سبقه، وهنا تكمن منطقيّة هذه النّحويّ.

والجدير بالّذكر في ما ذكره (السّيرافيّ) أنّ أهمية (الحدّ) تخرج الأجناس والأنواع الأخرى من التّعريف، عكس ما نلحظه عند (سيبويه) في تعريف الاسم؛ فإنّه اكتفى بذكر المثال بقوله: "فالاسم: رجل، وفرس، وحائط"[2] الفرق واضح بين التّعريفين:

تعريف سيبويه= رجل، فرس، حائط = ذكر المثال فقط.

تعريف السّيرافيّ= لفظ يدلّ على شيء غير مقترن بزمان محصل من مضي أو غيره

ليس بحدث نفي الزمن تحديد نوع الزّمن

إنّ التّرسيمة تبيّن الفروق الحاصلة بين التّعريفين؛ فالسّيرافيّ اعتمد على التّحليل والتّفصيل والتّمييز القائم بين الاسم وما يخرج عنه وهو الفعل بأنواعه؛ لذا أشار بقوله: (من مضيّ أو غيره).

[1] أبو سعيد السّيرافيّ، شرح السّيرافيّ لكتاب سيبويه، ص14.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

وما يدلّ على وعي (السّيرافيّ) على ذكائه وبداهته في تمييز الأشياء، ومعرفته بالحدود المنطقيّة أنّه بيّن دلالة هذا الحدّ؛ أي الاسم؛ حينما ذكر دلالة الحرف والاسم والفعل مع التّعليل قائلا: "وإنّما تجيء الحروف مؤثّرة في غيرها النّفي والإثبات والجمع، والتّفريق، وغير ذلك من المعاني، والأسماء والأفعال معانيها غي أنفسها قائمة صحيحة، والدّليل على ذلك إذا قيل: ما الإنسان كان الجواب على ذلك أن يقال: الّذي يكون حيّاً ناطقاً كاتباً، وإذا قيل: ما الفرسُ؟ قيل الّذي يكون حيّا، وله أربع قوائم، وصهيل، وغير ذلك من الأوصاف الّتي تخصّ المسمّى. وإذا قيل: ما معنى قام؟ قيل: وقوع قيام في زمان ماضٍ؛ فعقل معناه في نفسه قبل أن يتجاوزه إلى غيره، وليس كذلك الحروف؛ لأنّه إذا قيل: ما معنى (مَنْ) كان الجواب: أنّه يبعض بها الجزء من الكلّ؛ فالجزء غير (من) وكذلك الكلّ، ولم يعقل بمعناه إلاّ بغيرها"[1].

واللاّفت من قول (السّيرافيّ) هو اعتماده في بيان هذه المعاني على التّعليل في الحكم النّحويّ؛ بمعنى أنّ الحدود عنده مبنيّة على بيان العلّة، وهي إشارة إلى أنّ سبب تعمّقه في التّحليل المنطقيّ هو معرفة أسرار التّركيب عن طريق التّعليل؛ لأنّ إتيانه بالحدّ النّحويّ يذيّله بالحجّة والبرهنة والدّليل.

وما يمكننا أن ندركه عن (السّيرافيّ) أنّ تفكيره المنطقيّ سهّل عليه فهم كتابه وشرحه بطريقة تعتمد على التّحليل والبرهنة والاستنباط، وهي أركان أساسيّة عنده، ونلحظها في كلّ الأبواب النّحويّة، ومن أمثلة ذلك ما قد قدّمه في تبيان حدّ أنواع الفعل؛ فقد شرحها شرحا دقيقا وبديعا؛ حيث يقول: "إنّ الماضي هو الّذي أتى عليه زمانان: أحدهما الزّمان الّذي وجد فيه وزمان ثان يخبر عنه أنّه قد وجد وحدث، وكان ونحو ذلك، فالزمان الّذي يقال: وجد الفعل فيه وحدث غير زمان وجوده؛ فكلّ فعل صحّ الإخبار عن حدوثه في زمان بعد زمان حدوثه فهو فعل ماض، والفعل المستقبل هو الّذي يحدّث عن وجوده في زمان لم يكن فيه ولا قبله؛ فقد تحصل لنا الماضي والمستقبل، وبقي قسم ثالث، وهو الفعل الّذي يكون زمان الإخبار عن وجوده هو زمان وجوده "[2].

---

[1] أبو سعيد السّيرافيّ، شرح الكتاب للسّيرافيّ، ص14.

[2] المرجع نفسه0، ص18.

ومثل هذه المقولة الّتي فصّل فيها (السّيرافيّ) كيفية معرفة أنواع الفعل ودلالته، تبيّن تعمّق التّفكير المنطقيّ النّحويّ للسّيرافيّ، هي أحكام منطقيّة لم يتفلسف فيها السّيرافيّ؛ بل قدّمها بطريقة تعتمد على حكم تم استقراؤه من كلام العرب، فأنزله إلى الواقع الملموس، وبحقيق هو كذلك؛ فالماضي ما وقع وحدث وانتهى حدوثه بزمانه، والمستقبل ما لم يقع بعد لا من حيث الحدوث أو الزّمن.

ممّا نخلص إليه ههنا أنّ (السّيرافيّ) في شرحه لكتاب سيبويه؛ إنّما يبين قدرة الرّجل على وعيه العلميّ والمنطقيّ العربيّ الأصيل؛ لأنّه استطاع أن يشرح الكتاب من منطلق التّساؤلات الّتي تتمحور حولها هذه الأصول، أضف إلى أنّه اعتمد على:

– إعمال فكره، من خلال التّغلغل في الحكم النّحويّ، النّاتج عن كثرة التعليلات؛ فالتّعليل جعل من السّيرافيّ عقلا فعّالا؛ يستند إلى الأحكام المنطقيّة؛

– الأحكام المنطقيّة الّتي أساسها التّحليل والتّفصيل؛ للوصول إلى قاعدة نحويّة منطقيّة ولا تخالف الواقع.

– اعتماده على الحدود المنطقيّة؛ بغية التّسهيل، وإزالة الغموض عن الأحكام الصادرة في تثبيت القاعدة؛

– البرهنة والاستنباط والاستقراء مع الاستدلال في القضايا النّحويّة.

ومن هنا؛ فإنّ منطقيّة النّظريّة النّحويّة تفتح الأفق العلميّة في تكييفها مع التّقانات الحديثة أو ما يسمّى بالمعالجة الآليّة في تكنولوجيا اللّغة.

3.5. من حيث التّكيّف: سبقت الإشارة إلى أنّ النّظريّة عندما تمتاز بالشّموليّة والاتّساق؛ فإنّا دون شكّ سيمتدّ لها البقاء والاستمرارية في مجال البحث، وبخاصّة إذا تعلّقت بجانبها التّقاني؛ حيث إنّها ستحقّق في ما بعد تكيّفا رهيبا مع مجريات العصر، وهذا هو حال الظّاهرة اللّغويّة، لأنّها إذا لم تتساير ومعطيات العصر؛ إنّها مع مرّ الزّمان ستنحل، ونبقى نردّد مقولة: (للعربيّة ربّ يحميها) وهذا ليس بالأمر العلميّ، فحماية أصول وقواعد وميزات اللّغة، إنّما يكمن في إقحامها في علم التّكنولوجيا، لا غرو؛ فالعربيّة لغة شأنها شأن اللّغات الأخرى حقّ لها أن تتكيّف، وقد أشار الباحث اللّسانيّ (صالح بلعيد) إلى هذه المسألة وهو بمعرض الحديث عن المحتوى الرّقمي

والبرمجيّات؛ حيث يقول: "تعلمون أنّ المعلومات والمعلوماتيّة لغة العصر وسبيل المستقبل، وكان علينا خوض ميدانهما... لأنّ البحث أثبت أنّ الاهتمام باللّغة ترقى وتركها للإهمال تفنى"[1]. يتّضح من قول الباحث (صالح بلعيد) أنّ العربيّة بكلّ مستوياتها لا بدّ أن تخضع لهذا الزّخم العلميّ الهائل؛ لأنّ إدخالها في خضّم هذه البرمجيّات والمحتويات الرّقميّة يجعلها أكثر دقّة، وأبين للعالميّة؛ لذا كان علينا لزاما أن ندخلها في المعاجلة الآلية بكلّ مستوياتها، وقد أشاد بهذا في موضع آخر قائلا: "إنّ العربيّة تتطلّب المزيد من البحث؛ لأنّها تفتقر إلى العلميّة والدّقة التّقنيّة، والوَفرة الحاسوبيّة، وحلّ المضايقات التّقنيّة، وإلى فكّ ألغام تخصّ: التّحكم في نظم البرمجة بنظامها: الصّرفيّ والنّحويّ والدّلالي في الصّورة الآلية"[2].

إنّ نظرة الباحث (صالح بلعيد) للّغة نظرة استشرافيّة؛ تستلزم منّا إعادة الرّؤية حول اللّغة في عالميتها؛ لأنّ عالميتها لا تكون إلاّ بإدخالها في عالم التّقانات والمعالجة الآلية والحوسبة الرّقميّة؛ فإن لم نفعل ذلك فلا محالة أنّنا نقول للعالم: إنّ اللّغة العربيّة ليست لغة عولمة ولا حوسبة، وما هذا علينا بعزيز.

وممّا يدلّ على تكييف النّظريّة النّحويّة في العصر الرّاهن هي تلك المحاولات الّتي نشهدها في الدّراسات الحديثة؛ وبخاصة ما تعلّق بحوسبة النّحو العربيّ.

1.3.5. المعالجة الآليّة في منطقيّة النّحو العربيّ (كبترة النّظريّة النّحويّة): سبقت الإشارة إلى أنّ النّحو العربيّ منطقيّ في ذاته؛ فالقدماء لم يعجزهم شيء في وضع هذه الأحكام والصّيغ الّتي نلمسها الدّرس اللّغويّ، وهذا إن دلّ فإنّما يدلّ على تفكير المنطقيّ. وعليه؛ ليس بدعاً أن نجد الدّراسات الحديثة تولي اهتماماً بالمعالجة الآلية/ كبترة النّحو العربيّ.

ومن الباحثين الّذين برزوا في هذا ربط النّحو العربيّ بالمعالجة الآليّة –وبخاصّة في مجالها الرّياضي– نجد (عبد الرّحمن الحاج صالح) الّذي شغل لفترة طويلة بمسألة الحوسبة اللّغويّة وبخاصّة في جانبها الهندسيّ والرّياضيّ؛ إيمانا منه بأنّ اللّغة تحتاج لتضافر كلّ العلوم؛ حتّى

[1] صالح بلعيد، كلمات في المحتوى الرّقمي والبرمجيّات، الملتقى الوطنيّ الموسوم (المحتوى الرّقمي باللّغة العربيّة والبرمجيّات) مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر، 18–19–20 نوفمبر 2013، ص19.

[2] المرجع نفسه، ص21.

يمكننا تحيينها؛ وقد صرّح بهذا في قوله: "ثمّ إنّ المعالج للّغة العربيّة على الحاسوب، وقد يكون لغويّا أو مهندسا يلجا في أحيان كثيرة إلى النّحو العربيّ في أجمد صوره"[1].

ويتبيّن أنّ حوسبة النّحو لا تحتاج إلى عالم اللّغة فحسب؛ بل تلزم منّا تضافر كل التّخصّصات؛ لأنّ التّضافر سيحدث في ما بعد ما يسمّى: (تكنولوجيا اللّغة) وهي تقانة تعمل على تكيّف منهجيّة البحث في خصائص اللّغة إحصاء مفرداتها، كما أنّ الهدف منها –عند الحاج صالح– "أن نختبر النّظريّات اللّغويّة على محكّ الصّياغة المنطقيّة الرّياضيّة التي تقتضيها بالضّرورة المعالجة الآليّة للنّصوص اللّغويّة، وهذا في ما يخصّ النّظريّات الّتي تمسّ هيكل اللّغة؛ أي: بنيتها الدّاخليّة أو (مجموع البُنى الصّرفيّة والنّحويّة) "[2]. والبيّن من رأي (الحاج صالح) أنّ الصّياغة المنطقيّة الرّياضيّة في معالجة الدّرس اللّغويّ ستنهض به وترفع منه؛ بل إنّها ستبين على أصالته بحقيق، ومن ثمّ هي دليل على تكيّفها على مرّ العصور؛ لذا ألحّ (الحاج صالح) على الإلمام بالرّياضيّات الحديثة، والمنطق الرّياضي في قوله: "... فمن لم يلمّ بالرّياضيّات الحديثة، والمنطق الرّياضيّ كيف يمكن أن ينظر، ويبحث في قسمة التّراكيب الخاصّة باللّغة... بل كيف يمكن لأيّ باحث في اللّغة أن يكشف عن أسرار اللّغات من بنيتها ومجاريها، وقد يجهل الكثير من النّظريّات الحديثة في صورها؟ مثل: اللّسانيّات الحاسوبيّة وهندسة اللّغة وغيرها"[3].

والأمر ذاته نجده عند الباحث (مازن الوعر) إذ هو الآخر يدعو للتّشبّث بحوسبة في الدّرس اللّغويّ؛ وحجّته في ذلك أنّ القدماء ما كانوا يملكون ذلك، وهو السّبيل الوحيد لإدخال القواعد في البرمجة الحاسوبيّة وتفعيلها؛ وقد صّرح بهذا قائلا: "لا بدّ من أجل دراسة اللّغة من هذا المنظور (الحاسوب) أن نستعين بالأدوات العلميّة الموجودة في العلوم الطّبيعيّة؛ لكي تصبح جزءا لا يتجزّأ من المنهج العلميّ لدراسة اللّغة، ومن هذه الأدوات على سبيل المثال: الرّياضيّات والهندسة الإلكترونيّة والمعلوماتيّة وهندسة الحاسوب؛ فلكي ندخل اللّغة في الحاسوب لا بدّ من دراستها

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيّات العربيّة، ج1، ص317.

[2] المرجع نفسه، ص266.

[3] حافظ إسماعيل علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيّات: حصيلة نصف قرن من اللّسانيّات في الثّقافة العربيّة، ط1. الرّباط: 2009، دار الأمان، ص86.

رياضيّاً وهندسيّاً ومعلوماتيّا"[1] وقد أشار إلى سبب دراستها حاسوبيّا قائلا: "من أجل أنْ نضع هذه القواعد في أطر رياضيّة تتناسب هندسة الحاسوب؛ من أجل أنْ يأخذها المعلوماتيّ (المبرمج) ويبرمجها في الحاسوب "[2].

ومن هنا تتّضح أهميّة برمجة القواعد النّحويّة في جهاز الكبتار؛ حيث إنّه يسهم في ثبت الكلمات الجديدة فيه؛ ليحدث لنا في آخر الأمر نموذجا تحليليّا، يثبت قيمة الحاسب في النّظريّة النّحويّة ونجاعتها؛ فالمطلوب من خلال هذا التّحليل النّحويّ ترجمة أحكام النّحو دون خلط فيها وهذا لا يكون إلاّ بـ:

– برمجة القواعد والأحكام النّحويّة حاسوبيّا، ثمّ تطبيقها على مجموعة من النّصوص؛ حتّى يتبيّن لنا صحة ذلك؛

– التّأكّد من الافتراضات الّتي يقدّمها الحاسوب لما يكتب؛ لأنّ الحاسوب يحصي ما يكتب، وعند النّهاية من الكتابة يعطيك أكبر ممكن من الاقتراحات، ثمّ يتمّ استنتاج الاقتراحات:

أ. تجاهل؛

ب. تجاهل الكلّ؛

ت. إضافة إلى القاموس؛

ث. تصحيح تلقائي. وهنا يسهّل الحاسوب عمليّة التّحليل النّحويّ؛ لأنّ الجملة إذا تمّ تصحيحها؛ فإنّها تبرمج على التّصحيح التّلقائيّ، ومن بعد ذلك تغذّى به، وهي إضافة للجهاز.

خلاصة الفصل: لقد تقرّر في هذا الفصل الّذي وسمناه بـ: (منهج النّظريّة النّحويّة عند العرب) أنّ أهمّ ميسم يَمِيز منهج القدامى في تقعيدهم القاعدة النّحويّة –بداءة من التّأسيس إلى التّرصيص وصولا إلى قياسها وتعليلها– كان مبنيّاً على المسموع من كلام العرب، مرتكزين في ذلك على معالم كبرى، وهي التّناسق العلميّ والاستقرائي؛ حيث إنّهم اعتمدوا على:

– المنهج السّماعيّ الاستقرائيّ المبنيّ على الرّواية وشروطها؛ أي: اعتماد اللّغة المثلى؛

---

[1] حافظ إسماعيل علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيّات: حصيلة نصف قرن من اللّسانيّات في الثّقافة العربيّة، ص110.

[2] المرجع نفسه، ص110.

– المنهج القياسيّ، هذا المنهج الّذي اغدوا فيه من الأحكام النّحويّة، وضبطوه بشروط علميّة مع الاستناد إلى ما سمع من كلام العرب؛

– منطقيّة النّحو العربيّ تكمن في الانطباعيّة السّماعيّة؛ فالعلماء مَنْطَقوا نحوهم من خلال الاستقراء، وهنا ثابتان أساسان في النّظريّة النّحويّة: ثابت السّماع، وهو غير قابل للاجتهاد؛ لأنّه يعتمد على الرّواية الصّحيحة الفصيحة، وثابت القياس وهو عقليّ بحث؛ فالعربيّ بقوة ذكائه وبراعة حنكته استطاع أن يقيس ما المنقول على غير المنقول؛

– التّطوير البينيّ في النّظريّة النّحويّة من خلال الأتباع والمريدين بداية من (سيبويه) إلى (عبد القاهر الجرجاني) الّذي استطاع أن يجسد معالم النّظريّة في بابين كبيرين: النّظم والتّعليق مرتكزا على مقولات السّابقين وأحكامهم التي أصلوا لها، وعليه؛ فالأتباع استطاعوا أن يكيّفوا أصول وأسس الأوّلين؛ لبناء قواعد جديدة سمّيت في ما بعد بـ (النّحو البلاغيّ).

الفصل الثّالث:

منهج النّظريّة المعجميّة عند العرب

1. العمل التّأسيسيّ للمعاجم

1.1. تعريف علم المعاجم

2.1. **أنواع المعاجم.**

1.1.1. معاجم الموضوعات/ المعاني

2.1.1. معاجم الألفاظ/ المجنّسة/ العامّة

2. نظريّات التّرتيب والتّصنيف في النّظريّة المعجميّة

1.2. نظريّة التّقاليب

2.2. النّظريّة الألفبائيّة

3.2. نظريّة التّقفية

3. **موقف المحدثين من النّظريّة المعجميّة.**

4. النّظريّة المعجميّة في معيار النّقد.

خلاصة الفصل.

1.العمل التّأسيسيّ في المعاجم: يعدّ العمل التّأسيسيّ في المعاجم من الأعمال الخالدة الّتي قام بها جهابذة العلماء من أجل الحفاظ على اللّغة، وقد تمّ ذلك بجمع مفردات اللّغة على اختلاف أنواعها مع ذكر معانيها، وطرق استعمالاتها، ولكن قبل الولوج في كيفية اهتداء العلماء لوضع هذه التّأسيس ومنهجها العلميّ، يحتاج تقديم تعريف يسير لأهمّ المعاجم في اللّغة الاصطلاح.

1.1. تعريف المعاجم: سنحاول تعريف المعجم لغة واصطلاحا؛ حتى يتبيّن لنا وجه الاتّفاق.

أ. **المعجم لغة:** تتّفق معاجم اللّغة العربيّة على أنّ المعجم هو الإبهام والإزالة؛ فقد ورد في لسان العرب (لابن منظور) بمعنى الإخفاء والإبهام قائلا: "المعجم من العجم والعُجْم خلاف العَرب والعُرب. والأعجم الّذي لا يفصح، ولا يبيّن كلامه، والعُجْم: الإبهام والإخفاء وعد الإفصاح. قال الشّاعر:

مَنْهَلٌ لِلْعِبَادِ لاَ بُدَّ مِنْهُ مُنْتَهَى كُلِّ أَعْجَمٍ وَفَصِيح

وعَجَمْتُ الكتاب: أبهمته، ومن ذلك قولهم: رجل أعجم وامرأة عجماء؛ إذا كانا لا يفصحان ولا يبينان كلامهما، وسُمّيت البهيمة عَجْمَاء؛ لأنّها لا تتكلّم، وسَمَّى العربُ بلادَ فارس بلاد العجم؛ لأنّ لغتها لم تكن واضحةً ولا مفهومة عندهم، وإذا أدخلنا الهمزة على الفعل (عجم) ليصير أعجم، أفاد معنى إزالة العجمة والغموض؛ ففي اللّغة أشكيت زيدا: أزلت له شكايته وفيها أقذيت عين فلان؛ إذا أزلت ما بها من قذى"[1].

ويقول (ابن جنّي): "اعلم أنّ (ع.ج.م) إنّما وقعت في كلام العرب الإبهام والإخفاء والإفصاح "[2] يتّضح من قول (ابن جنّي) أنّ ما نقله من (الخليل) أنّ المعجم يدلّ على معنيين متقابلين: الإبهام والإفصاح، وقد صرّح بهذا (علي الرّاجحي) بتعريفه كلمتي (أعجم، عجم) حيث يقول: "فإنّ كلمة (أعجم وعجم) لها معنيين متقابلين، الأوّل: الخفاء والإبهام؛ أمّا الثّاني: فهو الإيضاح والإبانة، ويعتبر هذا من أساليب العرب المستعملة في كلامهم؛ فمثلا يقال: أكرمت زيداً؛ بمعنى

[1] ابن منظور، اللّسان، مادة (عجم).

[2] فواز حكمت كشلي، كتاب العين، ط1. بيروت، لبنان: 1996، دار الكتب العلميّة، ص21.

أثبتت له الكرامة؛ فهذا يدلّ على الإثبات وأخفيت الوعاء؛ أيْ: أزلت عنه خفاءه فهذا على السّلب "[1].

ومن خلال التّعاريف السّابقة نستنتج أنّ المعجم يدلّ على إزالة الغموض، والإبهام عن المفردة من خلال تقديم المعاني المفردة.

ب. اصطلاحاً: ورد تعريف المعجم في مقدّمة الصّحاح (للجوهريّ) على أنّه: " كتاب يضمّ أكبر عدد من مفردات اللّغة مقرونة بشرحها، وتفسير معانيها على أنّ مواده مرتّبة ترتيباً خاصّاً إمّا على حروف الهجاء أو الموضوعات "[2].

والظّاهر من قول (الجوهريّ) أنّ المعنى الاصطلاحيّ يقوم على ركنين أساسين هما: الشّرح والتّفسير، كما أنّه أبان عن أمر مهمّ وهو نوع التّرتيب والتّصنيف الذي توخّاه المعجميّون في تصنيف معاجمهم، كما عرّف على أنّه: "هو الّذي يضمّ كلّ كلمة في اللّغة العربيّة؛ مصحوبة بشرح معناها واشتقاقها وطريقة نطقها، وشواهد تبيّن مواضع استعمالها، ولا يطلق المعجم على غير هذا؛ فإذا جمعنا ألفاظ اللّغة في كتاب ولم نصحبها ترتيب الحروف وشرحها وبيان اشتقاقها... الخ؛ فإنّه لا يسمّى: (معجما) وكذلك لا يسمّى (معجماً) إذا وضعنا فيه كلمات محدودة مشروحة، لا تستوعب الكلمات العربيّة؛ بل لا بدّ أن يكون المعجم كما عرّفناه ووصفناه "[3].

ويتّضح من هذا التّعريف أنّ المعجم لا بدّ أن يشترط على أسس في بنائه:

- ترتيب الحروف؛
- شرح الحروف؛
- بيان اشتقاق الكلمات.

وقد عرّفه (عبد القادر عبد الجليل) من منطلق الضّروب المتعلّقة بالمفردة في حدّ ذاتها؛ قائلا هو: "مرجع يشتمل على ضروب ثلاثة:

---

[1] شرف الدين علي الرّاجحيّ، في علم اللّغة عند العرب ورأي اللّغة الحديث، د.ط. بيروت: 2002، دار المعارف العلميّة، ص139.

[2] إسماعيل بن حماد الجوهري، الصّحاح. تح: أحمد عبد الغفور عطار، د.ط. 1956، ج1، ص38.

[3] عبد الله، العزاري، المعاجم العربيّة، ط3. القاهرة: 1981، ص41.

- الأوّل: وَحْدات اللّغة مفردة أو مركّبة؛
- الثّاني: النّظام التّبويبيّ؛
- الثّالث: الشّرح الدّلاليّ "[1].

وقد بيّن (عبد القادر عبد الجليل) مقصده من هذا التّعريف قائلا: "ويقصد بالضّرب الأوّل: أنّ اللّغة أيّا كانت تتكّون من كلمات مفردة، ومركبة في شكل تعابير؛ فالمفردات تعبر عن مفاهيم معيّنة، والمركّبات تعبر عن المعنى أيضا، ويعني الضّرب الثّاني: والّذي هو نظام التّبويب؛ أنّ هذه الوَحْدات اللّغويّة يجب أن تخضع لنظام ترتيب معيّن، وإلاّ اختلطت معانيها وصعب على القارئ العثور عليها في المعجم، مع العلم أنّ نظام التّرتيب متعدّد ومختلف وسنتطرّق إليه في الصّفحات التّالية من هذا البحث. والضّرب الثّالث: يقصد به أنّ هذه المفردات اللّغويّة متبوعة بالضّرورة بشرحها الدّلاليّ، وبمختلف المعاني الّتي قد تتضمّنها كل كلمة، وإلاّ ما سمّي مُعْجما. ويضيف (عبد القادر عبد الجليل) قائلا: "ومن الشّرح ما يعتمد على علميّة مؤلّفه ومنهجه في بيان الإفادة؛ ممّا هو ثابت أصيل في تدرّج مدروس إلى غير اللاّزم، وتأشير صفة الدّلالة مركزيّة أم هامشيّة مع مراعاة الفهم والرّغبة في إيصال المعنى المعجميّ، إلى درجة واضحة في الأداء"[2]. فالمقصد من قول (عبد القادر عبد الجليل) أنّه لا بد من إتّباع منهج منظّم في ترتيب مواده؛ شريطة إيصال المعنى والشّرح الوافي دون الخلط في الأبواب، والتّناقض في تفسير المواد، لكن لو وردنا عند (تمّام حسّان) فإنّنا نراه يذهب غير مذهب من سبق؛ حيث يربط مفهوم المعجم بثلاثة أمور أساسية مبنية على النّظام؛ فقد حمل مفهوم المعجم في تحقيق هذه الأنظمة الثّلاثيّة، وقد فصلها في قوله: "هل يمكن أين يكون للمعجم نظاما من أنظمة اللّغة كما كان النّظام الصّوتي والصّرفي والنّحويّ؟ للإجابة على هذا السّؤال ينبغي أن ننظر في الأمور الثّلاثة الّتي نسبناها إلى أنظمة اللّغة لنرى في كلّ أمر ما إذا يتحقّق أولا يتحقق المعجم. وهذه الأمور الثّلاثة هي:

أ. العلاقات العضويّة، والقيم الخلافية بين المكوّنات؛

---

[1] عبد الجليل، عبد القادر، المدارس المعجميّة دراسة في البنية التّركيبيّة، ط1. عمان: 1999، دار صفاء للنّشر والتوزيع، ص379.

[2] المرجع نفسه، ص38.

ب. الصّلاحية للجدولة؛ أيْ: أن يوضع في صورة جدول؛

ج. عدم إمكان الاستعارة بين لغة ولغة"[1].

ومن بعد هذا التّوضيح الّذي قدّمه (تمّام حسّان) للمبدأ الّذي يقوم عليه المعجم بيّن المقصد من هذه المبادئ الثّلاثة، وكيف يقوم عليها المعجم العربيّ؛ حيث يقول: "أمّا من حيث العضويّةُ فليس بين كلمات المعجم؛ أيّ علاقة عضويّة، وقد يكون بين كلّ طائفة من هذه الكلمات علاقة اشتقاقيّة معنية هي اشتراكها في أصول المادّة، ولكن هذه العلاقة الاشتقاقيّة تختلف عما نقصده من العلاقة العضويّة؛ لأنّ العلاقة العضويّة لأيّة وَحدة من وحدات النّظام تدخلها في علاقة خلافيّة مع بقية الوحدات جميعا أيّا كان موضعها من النّظام"[2].

والواضح من قول (تمّام حسّان) أنّ المعجم في عُرْف الدّرس اللّغويّ لا يخضع للعلاقة العضويّة الّتي ينماز بها الدّرس النّحويّ والصّرفيّ؛ بل إنّه أجزم كلّ الجزم بعدم تطابق النّظريّة المعجميّة بالجدولة؛ مثل النّحو الصّرف؛ لذا يقول: "والأمر الثّاني هو صلاحية أيّ نظام للجدولة وقد رأينا كيف أمكن وضع النّظام الصّوتيّ والنّظام الصّرفيّ والنّظام النّحويّ للعربيّة الفصحى في صورة جداول ذات أبعاد رأسيّة وأخرى أفقيّة تتشابك فيها العلاقات، وتقوم على القيم الخلافيّة في كلّ جدول حارساً أميناً لأمن اللّبس في النّظام والسّياق... وإذا كان المعجم غير صالح للجدولة، فلا يمكن أن يكون نظاماً لغويّا "[3].

ويخلص (تمّام حسّان) إلى أنّ للمعجم وظيفتين: وظيفة نظريّةً، ووظيفة علميّةً؛ "أمّا نظريّا فإنّ هذا العلم يمكن أن يشرح لنا كيفية وضع الكلمات وهي رموز للمعاني فيتناول الاشتقاق والارتجال والتّعريب والنّحت والتّوليد وهلمّ جرا من الطّرق الّتي يبيّنها فقه اللّغة، والّتي يمكن للكلمة العربيّة أن تبنى على أساسها، ويشرح كيفية القيمة العرفيّة لدلالة الكلمة مبيّنا الفرق بين العرف الخاصّ والعرف العامّ في معنى الكلمات ويشرح لنا طبيعة المعنى المعجميّ... أمّا عمليّا فيشرح لنا أفضل منهج لوضع المعاجم ذاكرا الغاية الأساسيّة من كتابة المعاجم وما الّذي يتوقّعه المرء حين

[1] تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، د.ط. الدّار البيضاء، المغرب: 1994، دار الثّقافة، ص312.

[2] المرجع نفسه، ص312 فما بعدها.

[3] المرجع نفسه، ص313.

يتناول المعجم في يده ليكشف عن الكلمة، ومن هنا يتطرّق إلى الصّلة بين المعجم وعلم الصّوتيات"[1].

ونجد الباحث (علي القاسمي) وهو من البحثة الّذين اشتغلوا بالتّأليف المعجميّ؛ وبخاصّة في المصطلحيّة المعجميّة؛ إذ يعرّف المعجم على أنّه "كتاب يحتوي على كلمات منتقاة، ترتّب عادة ترتيبا هجائيّا، مع شرح لمعانيها، ومعلومات أخرى ذات علاقة بها، سواء أعطيت تلك الشّروح والمعلومات باللّغة ذاتها أم بلغة أخرى "[2]. إنّ ما ذهب إليه الباحث (علي القاسمي) يدلّنا على أنّه يشترط في بناء المعجم يقوم على:

- انتقاء الكلمات الخاصّة بالمعجم؛
- اتّخاذ منهج ترتيبيّ هجائيّ؛
- الاعتماد على شرح الكلمات معانيها.

وهنا إشارة إلى أنّ الباحث (علي القاسمي) يفرّق ما بين: المعجم، وعلم المفردات والصّناعة المعجميّة.

أ. "**فعلم المفردات:** يهتمّ من حيث الأساس باشتقاق الألفاظ، وأبنيتها، ودلالتها المعنويّة والتّعابير الاصطلاحيّة، والمترادفات، وتعدّد المعاني.

ب. أمّا الصّناعة المعجميّة؛ فتشتمل على خطوات أساسية خمس هي: جمع المعلومات والحقائق، واختيار المداخل، وترتيبها طبقا لنظام معيّن وكتابة المواد، ثمّ نشر النّتاج النّهائيّ وهذا النتاج هو المعجم أو القاموس"[3].

ويرى الباحث (عمر مختار) أنّ للمعجم وظائفَ أساسيّة الّتي يؤدّيها، وهي:

- شرح الكلمة وبيان معناها أو معانيها؛ أمّا في
- العصر الحديث فقط أو مع تتبّع معناها أو معانيها عبر العصور؛
- بيان كيفية نطق الكلمة؛

---

[1] تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص319.

[2] علي القاسمي، علم اللّغة وصناعة المعاجم، ط2. السّعوديّة: 1991، مطابع جامعة ملك سعود، ص3.

[3] المرجع نفسه، ص3.

- بيان كيفية كتابة الكلمة؛
- تحديد الوظيفة الصّرفيّة للكلمة؛
- بيان درجة اللّفظ في الاستعمال، ومستواه في سلّم التّنوّعات اللّهجيّة؛
- تحديد مكان النّبر في الكلمة. والنّبر باختصار هو إعطاء بروز معيّن لأحد مقاطع الكلمة دون المقاطع الأخرى، ولما كان النّبر في اللّغة العربيّة الفصحى لا يؤدّي انتقاله من مقطع إلى مقطع إلى تغيير المعنى؛ فإنّنا نجد المعجميّين العرب يهملون بيان موقع النّبر في الكلمة، وإنْ كنّا نرى أنّ بيان موضعه ضروريّ إن يريد تحقيق النّطق العربيّ الفصيح، كما أنّه ضروريّ بالنّسبة لمن يريد أن يتعلّم كيفية النّطق الحديث للهجات العربيّة "[1].

إنّ الوظائف المعجميّة الّتي قدّمها (أحمد عمر مختار) وظائف علميّة وحقيقة؛ لأنّ منطلق المعجميّ هو حفظ اللّغة مع دراسة مستوياتها النّحويّة، والصّرفيّة والدّلاليّة؛ وحتّى الصّوتيّة؛ لذا يرى بأنّ العرب قد غفلوا عن الجانب الصّوتي في دراسة الألفاظ، وبخاصّة النّبر؛ لأنّ معرفته ضروريّة في تحديد المناطق أو القبائل؛ فإنّه: "لا بدّ لأيّ معجم لها أن يحدّد موضع النّبر في الكلمة؛ لأنّه يختلف من منطقة إلى منطقة. فمثلا كلمة (كتب) تنطق في القاهرة بنبر الأوّل، وفي منطقة الصّعيد بنبر الثّاني، وكلمة (مطر) تنطق في مصر بنبر الأوّل، وفي ليبيا بسكون الميم وتشديد الرّاء... وهكذا "[2]. يتبيّن أنّ للجانب الصّوتيّ وظيفة أساسيّة في المعجم؛ إذ به تعرف سمات وخصائص كلّ قبيلة.

2.1.أنواع المعاجم: يرتبط تقسيم المعاجم عند العرب بحسب الحاجة الملحّة؛ فالنّاظر لتقسيم المعاجم العربيّة عند العرب أنّها قسّمت على أساس قويم وهو العلميّة؛ حيث إنّ العرب تنبّهوا بفطرتهم إلى تقسيم المعجم على قسمين اثنين: قسم خاصّ بالألفاظ، وقسم خاصّ بالموضوعات/ المعاني؛ حيث إنّ هذا التّقسيم على أسس علميّة دقيقة اهتدى إليها العرب لحفظ اللّغة وصونها من الضّياع، وقد كان مبنيّا على مبدأ الإحساس والتّذوّق، ومن هنا نلحظ اختلاف

[1] أحمد عمر مختار، البحث اللّغويّ عند العرب مع دراسة لقضيّة التّأثّر والتّأثير، ط6. القاهرة: 1988، عالم الكتب ص165 فما بعدها.

[2] المرجع نفسه، ص166.

التّرتيب لتقسيم الأبواب؛ إذ منها ما قسّم على منهج الألفاظ، ومنها ما قسّم على أساس المعنى/ الموضوعات.

1.2.1. معاجم الموضوعات/ المعاني: تعدّ معاجم المعاني من المعاجم الأساسيّة الّتي بنى العلماء الأوائل بها معاجمهم اللّغويّة. والحديث عن هذه المعاجم يأخذ بنا إلى معرفة تعريفها؛ إذ إنّها معاجم تهتمّ بجمع المادّة اللّغويّة دون مراعاة ترتيب الألفاظ، وهي أُولَى المعاجم في فضل السّبق؛ أي: تسبق معاجم الألفاظ من حيث نشأتها.

وعليه؛ فيمكننا أن نقول: إنّ معجمات المعاني هي: "معجمات جامعة لمادّة اللّغة؛ مرتّبة بحسب الموضوعات؛ حيث تحصى المفردات الموضوعة لمختلف المعاني بعد ترتيبها بطريقة خاصّة وتحت كلّ معنى منها تندرج الألفاظ الّتي تستعمل للتّعبير عن هذا المعنى"[1]. من أجل هذا كان الهدف من التّأليف المعجميّ هو الموضوعات، والمدوّن على أساس المعاني؛ فالباحث يبحث عن المعنى المستكن في النّفس ليس إلاّ، وهذا ما ذهب إليه محمد ماهر؛ قائلاً: "إنّها معاجم بخلاف الألفاظ في إيجاد لفظ المعنى من المعاني يدور في خلدنا، ولا نعرف كيف نعبّر عنه تعبيراً دقيقاً، ولا ما هي الكلمة المناسبة بهذا المعنى"[2].

ولعلّ ما ذهب إليه الباحث (محمد ماهر حمادة) يبيّن أنّ العرب قد عملوا في هذا النّوع من المعاجم مع التّبويب الموضوعاتي؛ لذا فقد سمّي هذا النّوع من المعاجم: بالمعاجم المبوّبة كأن يبحث في معاني المطر والنّخيل. وهلمّ جرى من ذلك.

وجدير بنا أنْ نذكر أنّ معاجم الموضوعات قد ارتبطت بمعجم اللّغة من لدن معجميها بغية:

– حفظ اللّغة في بطون الكتب؛ خوفاً عليها من الضّياع، وبخاصّة بعد أن اختلط العرب بالعجم، وبدأت العربيّة تفقد كثيراً من ألفاظها واستعمالاتها؛

– الاستعانة بهذه الألفاظ العربيّة الصّميمة على تفسير كتاب الله، وحديث رسول الله ﷺ

[1] محمود علي عبد الكريم الرّديني، المعجمات العربيّة دراسة منهجيّة، ط3. الجزائر: 2006، عين مليلة، دار الهدى ص138.

[2] محمد ماهر حمادة، المصادر العربيّة والمعرّبة، ط6. بيروت، لبنان: 1987، مؤسّسة الرّسالة، ص187.

– تزويد علماء النّحو بمدد كافٍ لتفعيل قواعد النّحو العربيّ؛ خوفاً من سريان اللّحن في الألسنة، وتيسيرا لتعلمها من غير العرب "[1].

والمتمعّن في معاجم المعاني/ الموضوعات ليظهر له أنّها مرّت بمراحل؛ أي: أنّها ليست وليدة يوم وليلة؛ بل عمل العلماء على جمع المدوّنة اللّغويّة ثمّ حصرها؛ لذا فإنَّ الباحثين يرون أنها مرت بثلاث مراحلَ في تطوّرها نذكرها باختصار:

– **المرحلة الأولى الرّسائل اللّغويّة:** ويمكن أن نقول: إنّ هذه المرحلة بدأ ترتيبها على مبدأ السّماع؛ حيث تجمع الكلمات من أفواه العرب، ثمّ تدوّن وكأن هذه المرحلة ارتبطت بجمع اللّغة بصفة عامّة، وقد صرّح بهذا أحمد أمين قائلا: "فالعالم لم يرحل إلى البادية يسمع كلمة في المطر ويسمع كلمة في اسم السّيف وأخرى في الزّرع والنّبات وغيرهما في وصف الفتى أو الشّيخ، إلى غير ذلك؛ فيدوّن كلّه حسبما سمع من غير ترتيب إلاّ ترتيب السّماع "[2].

والظّاهر من قول (أحمد أمين) أنّ العلماء الأُوَل اعتمدوا في جمعهم للّغة على أساس السّماع– أيْ: ما سُمع من أفواه العرب– والتّدوين ثمّ التّصنيف بحسب المعنى، ثمّ تشكّلت في شكل رسائل يسيرة ومن ثمّ نلخص قوله في:

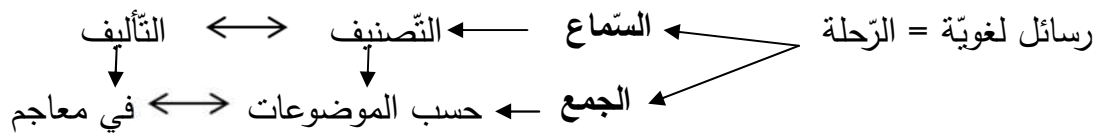

ويذكر الباحث (فوزي الهابط) على أنّ هذه المرحلة إنّما بدأ فيها التّأليف في النّوادر؛ فقد بدأ التّأليف مع أبي عمرو بن العلاء التّميمي (ت 154 هـ) ثمّ يأتي أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاريّ (ت 215هـ).

– **المرحلة الثّانية الرّسائل ذات الموضوع الواحد:** وهي مرحلة ثانية كانت مبنيّة على السّماع، ولكن السّماع فيها كان متفرّدا؛ بمعنى كلّ الكلمات الّتي لها موضوع واحد داخل باب واحد، وهنا يظهر التّسهيل والتّطوير في التّأليف المعجميّ الموضوعاتي؛ حيث إنّها مرحلة تجمع فيها الكلمات المتعلّقة بموضوع واحد في موضع واحد، والّذي دعا إلى هذا في اللّغة– على ما

[1] يوسف فوزي الهابط، المعاجم العربيّة موضوعات وألفاظ، ط1. 1996، الولاء للطّبع، ص52.

[2] أحمد أمين، ضحى الإسلام، ط8. القاهرة: د.ت، مكتبة النّهضة العربيّة، ج2، ص263.

يظهر – أنّهم رأوا كلمات متقاربة؛ فأرادوا تحديد معانيها؛ فدعاهم ذلك إلى جمعها في موضع واحد "[1].

ونخلص من قول (أحمد أمين) أنّ هذه المرحلة هي الأخرى تعتمد على طريقة علميّة ممنهجة من خلال التّصنيف.

موضوع واحد = تقارب معاني الكلمات + تحديد المعاني = موضوع واحد

– **المرحلة الثّالثة:** ذات الموضوعات المتعدّدة: والبيّن من اسم هذه المرحلة أنّها تدلّ على أنها تجمع في باب واحد بصفات مختلفة، وقد سمّيت هذه الكتب أيضا: كتب الصّفات؛ لأنّها تجمع الصّفات المتفرقة مثل: صفة الخيل وصفة الإبل، وصفة المطر وغيرها في كتاب واحد"[2]. ومن العلماء الّذين ألّفوا في هذه المرحلة نجد:

– أبو الشّيبان (206هـ) في كتابه (غريب المصنف)؛

– أبو القاسم بن سلام البغداديّ (224هـ) في كتابه (الغريب المصنّف) وهو كتاب لقي حظه في الدّراسة المعجميّة؛ حيث إنّ أبا القاسم استطاع أن يتّخذ المنهج الموضوعاتي في تبويبه؛ إذ إنّه قسم معجمه إلى خمسة وعشرين كتابا، وقد حوى الكتاب كله على حوالي (900 باب) تختلف طولا وقصرا.

والحقيق بالذّكر أنّ (أبا عبيد القاسم) اعتمد فيه على الرّواية؛ أي: السّماع؛ حيث روى نيف وأربعين لغويّا وأعرابيّاً بعضهم بالواسطة، والكثير منهم بالمباشرة "[3].

وأمّا بخصوص المميّزات الّتي انتهجها المعجم (الغريب) فقد انماز الكتاب بـ:

– تطوّره في معجمات المعاني، عدد الألفاظ وعدد الأبواب؛

– التزامه في معجمه بنسبه الآراء، والأقوال إلى أصحابها اللّغويّين والأعراب؛

– التزام بالنّص على الآراء المثقّفة والأخرى المختلفة؛

[1] أحمد أمين، ضحى الإسلام، ص264.

[2] يوسف فوزي الهابط، المعاجم العربيّة موضوعات وألفاظ، ص66.

[3] محمود علي عبد الكريم الرّديني، المعجمات العربيّة دراسة منهجيّة، ص141.

– حفظ لنا من اللّغة القدر الكبير"[1]. ولعلّ طريقة تبويب الكتاب وثراءه اللّغويّ جعل العلماء ينشدونه، ويرفعون من مقامه ويتلهفون لقراءته، وهذا ما رواه الأزهري في قول له ينشد قيمة الكتاب وصاحبه، قائلا: "أخبرني المنذري عن الحسن المؤدّب أنّ المسعرى أخبره أنّه سمع أبا عبيدة يقول: مكثت في تصنيف هذا الكتاب أربعين سنة أتلقف ما فيه من أفواه الرجال؛ فإذا سمعت حرفا – عرفت له موقعا في الكتاب: بتّ تلك اللّيلة فرحا، قال: ثمّ أقبل علي أبو عبيد فقال: أحدكم يستكثر أن يسمعه مني في سبعة أشهر. وأخبرني (أبو بكر الإيادي) عن شمر أنّه قال: ما للعرب كتاب أحسن من مصنّف أبي عبيد واختلفت أنا والإيادي في سماعه سنتين وزيادة، وكان سمع نسخته من شمر بن حمدويه وضبطه ضبطا حسنا، وكتب عن شمر فيه زيادات كثيرة في حواشي نسخته"[2].

والنّاظر في(الغريب) يلحظ أنّ مؤلفه التزم الرّواية عن الثقات، وجُمَّاع اللّغة كالأصمعي وأبو عمرو الشّيباني والفرّاء، والكسّائي؛ بحيث نلمس ذلك في بداءة كتابه، والّذي استهله بباب (خلق الإنسان ونعوته) إذ يقول: "سمعت أبا عمرو الشّيباني يقول: الأنوف يقال لها: المخاطم واحدها مخطم قال: والبوادر من الإنسان وغيره اللّحمة الّتي بين المنكب والعنف، وأنشدنا لخراشة بن عمرو:

وَجَاءَتِ الخَيْلُ مُحْمَرًّا بَوَادِرُها

والمراوغ: ما بين العنق إلى التّرقوة، وأحدثها مروغة؛ ثمّ اتّبع هذا: بباب نعوت دمع العين، وغؤورها وضعفها وعبر ذلك الأصمعي: انْهَجمت عينه: دمعت. والكسائي وأبو زيد: دمعت عينه – بالفتح–لا غير، وقالا: هَمَت عينه تهمي هَمْياً: مثله وغَسَقَت تَغْسِق غَسَقاً مثله. أبو عمرو: ترقرقت: مثله "[3].

إذاً هي منهجيّة دقيقة رسمها (أبو عبيد القاسم) في تصنيف المعجم الموضوعاتي مع إسناد المسموع إلى أصحابه، وهنا تكمن علميّة الكتاب؛ إذ هو يعدّ ضمن الأمانة العلميّة.

---

[1] محمود علي عبد الكريم الرّديني، المعجمات العربيّة دراسة منهجيّة، ص141.

[2] أبو منصور الأزهريّ، تهذيب اللّغة، تح: عبد السّلام هارون، د.ط. 1964، دار القوميّة العربيّة، ص20.

[3] يوسف فوزي الهابط، المعاجم العربيّة موضوعات وألفاظ، ص69.

2.2.1. معاجم الألفاظ (المجنّسة/العامّة): تعدّ هذه المعاجم ليست كسابقتها؛ بل اتّخذت منهجاً مغايرا تماما، ولعلّ هذا لم يكن من باب العرض. كون أنّ قائدها الأوّل (الخليل بن أحمد الفراهيديّ) كان فذا، وذا عقل عبقري؛ إذ إنّ هذه المعاجم تعمل على جمع الألفاظ وشرحها وبيان اشتقاقها وأصلها، ولا أدلّ على ذلك إلاّ أنّ هذه المعاجم أضحت مدارس في ما بعد؛ حيث إنها تفرعت بحسب المناهج وطرق التّبويب، وإن كان الأصل واحد وهو: ترتيب الألفاظ على الحروف، واتّخاذ أصل الكلمة وجذورها أساسا تتدرج فيه أنواع المشتقات.

واللاّفت أنّ هذه المعاجم تسعى لمعالجة اللّفظة وضبطها، وتبين أصلها ومشتقاتها وتشرح مدلولها، وتتخذ لها نهجا خاصّاً في ترتيب الألفاظ معتمدا على التّرتيب الهجائي أيا كان لون ذلك التّرتيب ومداره، سواء أتى بحسب "نظام مخارج الحروف كما وضع (الخليل بن أحمد الفراهيدي) تلامذته، أم سار بحسب الأبجديّة في ترتيبها المألوف وهي لذلك سمّيت: بالمعجمات العامّة، نظرا لكونها جمعت بين نظام التّقليبات الصّوتيّة والنّظام الألفبائي (نظام الأبنية) ونظام القافية (الفصل والباب) والنّظام الألفبائي (الهجائي) بحسب الحرف الأوّل والثّاني والثّالث "[1].

والبيّن من قول الباحث (عبد الكريم الرّديني) أنّ المعاجم العامّة تفرّعت إلى مدارس، وكلّ مدرسة اتّخذت نهجها في التّرتيب، والتّبويب والتّصنيف.

والملحوظ في هذا النّوع من المعاجم أنّه انقسم إلى أربع مدارس، وقد كان بناؤها على أسس ثلاثة، وسنحاول أن نختصر هذه المدارس في ترسيمة توضح المعالم الكبرى لهذا النّوع من المعاجم:

[1] محمود علي عبد الكريم الرديني، المعجمات العربيّة دراسة منهجيّة، ص41.

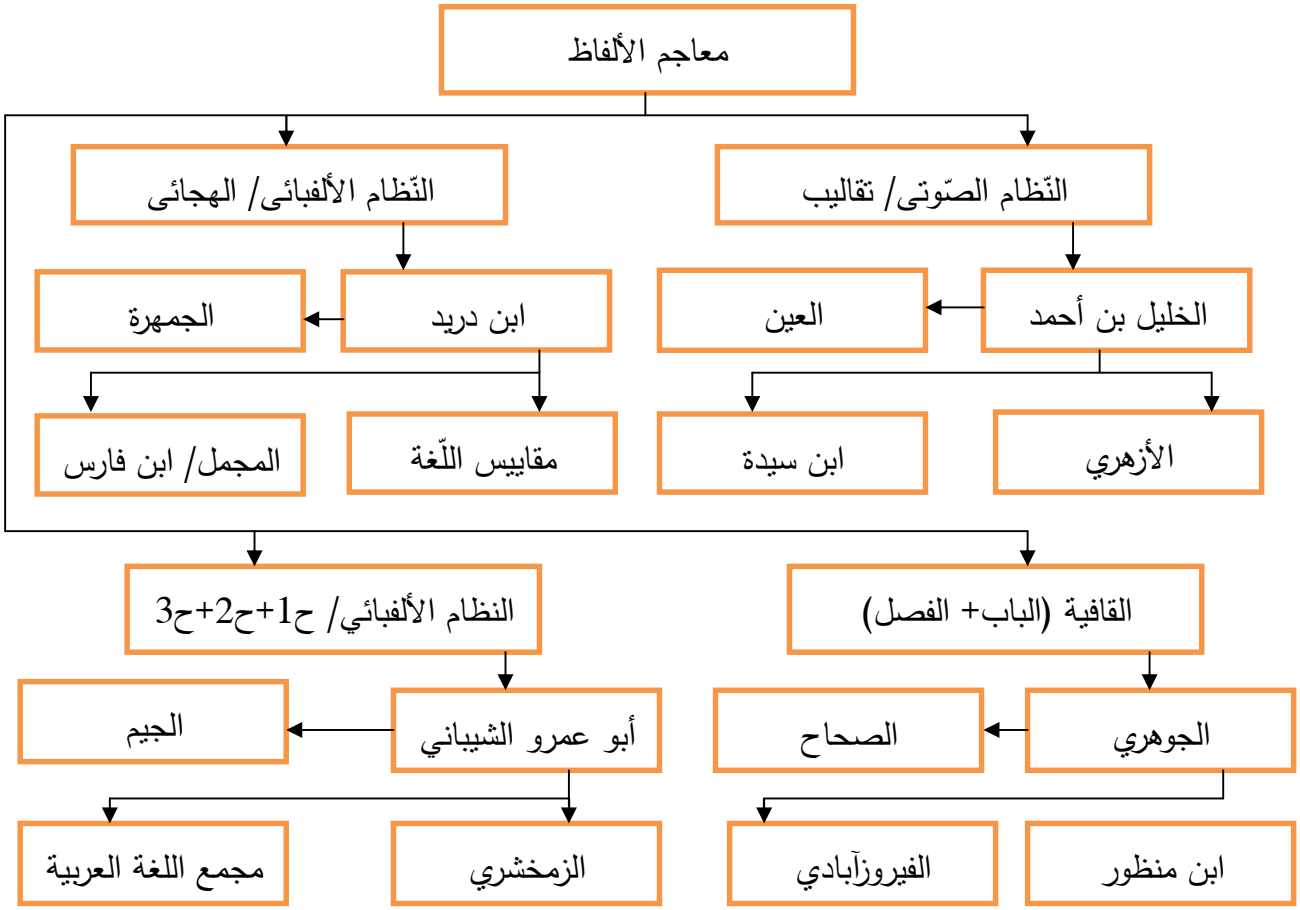

وتوضّح التّرسيمة أنّ معاجم الألفاظ قد حوت على منهج علميّ، ويمكن أن نقول: إنّ مدرسة النّظام الصّوتيّ لهي مدرسة أخذت الأساس العلميّ في بناء أضخم معجم في حفظ الألفاظ بطريقة رياضيّة دونما أيّ ألآت، ولا غرو في ذلك؛ فرائدها (الخليل بن أحمد الفراهيدي) عبقريّ العرب في المجال اللّغويّ، كما أنّنا نلحظ أنّ ثمّة منهجاً آخر، وهو أنّ كلّ مدرسة لها أتباعها والتّرسيمة توضّح ذلك؛ وبخاصّة في المدرسة الألفبائيّة الّتي ترأسها (أبو عمرو الشّيباني) والّتي اعتمدت في أساسها على الحرف الأوّل والثّاني والثّالث، وكذا مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، قد حذا حذوها من خلال "المعجم الوسيط".

والنّاظر في هذه المعاجم الّتي دوّنها اللّغويّون الأوائل، يلحظ أنّها مرّت بأسس دقيقة انتقاها أصحابها من كلام العرب، وهو عمل لا يمكن غضّ الطّرف عنه؛ لأنّه عمل جبّار لا بدّ أن يحفظ ويطور، ويجعل قاعدة أساسا في بناء المعاجم اللّغويّة.

والأسس اللّغويّة التي بني عليها المعجم العربيّ الألفاظ هي:

- **الأساس الأوّل:** الصّوتي= الاعتماد على الجانب الصّوتي/ مخارج الحروف.
- **الأساس الثّاني:** الأبنية = بحسب الأبنية الثّنائيّ – الثّلاثيّ– الرّباعيّ – الخماسي.
- **الأساس التّقلبيّ:** وهو نظام محكم دقيق يعمد إلى تقليب الكلمة.
- **الأساس الرّابع الصّرفيّ:** اشتقاق الكلمة وطرق تصريفها؛ أي: ذكر ميزانها.

2. **نظريّات التّرتيب والتّصنيف في المعجميّة العربيّة:** ونقصد من هذا العنوان إثبات أو تقديم أدلة علميّة للنّظريّة المعجميّة الّتي انتهجها المعجميّون العرب القدماء في بناء معاجمهم وبخاصّة الألفاظ؛ لأنّ المتمعّن في هذه المعاجم، يلحظ أنّ العلماء قد اهتدوا إلى منهجيّة علميّة دقيقة في ترتيب وتصنيف مواد المعجم، والهدف الأساس من هذا كلّه هو: حفظ اللّغة وصونها بطريقة تيسر عمليّة البحث فيها.

والجدير بالذّكر أنّ بناء المعجم كان مبنيّا على نظريّة علميّة رياضيّة بداءة من (الخليل بن أحمد الفراهيدي) إلى (أبي عمرو الشّيباني) في مدرسة النّظام الألفبائي بحسب الحرف الأوّل والثّاني والأخير؛ حيث إنّ هؤلاء المعجميّين برعوا في وضع معاجم دون استعمال آلات، ولربما ما لم يستطع أن تفعله الآن مؤسّسات لها من الّتقانات ما لها.

من هذه التّوطئة اليسيرة سنحاول أنْ نبيّن أهمّ الأسس العلميّة الّتي احتذاها وانتهجها العلماء في بناء معاجمهم بحسب التّطور الحاصل في بناء، وترتيب وتصنيف المعاجم العربيّة.

1.2. نظريّة التّقاليب: إنّ الحديث عن قضيّة نظام التّقاليب هو الحديث عن العالم الفذّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ) هذا العالم العربيّ الّذي كان همّه جمع المواد اللّغويّة في كتاب أن يصل إلى ثروة قرة تحمي اللّغة، وعليه؛ نقول: إنّها مدرسة سعت إلى ترتيب مواردها اللّغويّة بالطّريقة الصّوتيّة؛ أيْ: عن طريق مخارج الحروف، ولعلّ اسم كتابه (العين) فهو دليل على ذلك؛ حيث استهلّ معجمه بحرف (العين) وهو أقصر مخارج الحروف، وهو أوّل من ابتدع هذا النّظام في ترتيب المواد، وهذا ما صرّح به (الرّديني) قائلا: "وأوّل من ابتدع هذا التّرتيب واستعمله (الخليل بن أحمد الفراهيدي) الّذي عاش في القرن الثّاني للهجرة؛ وهو من أئمة اللّغة والأدب، وواضع علم

العروض"[1]. ويقول الباحث (يوسف فوزي الهابط) عن (الخليل بن أحمد الفراهيدي) في ذكائه ونبوغه واهتدائه لهذا المنهج: "وكان أنْ فكّر رجل من نوابغ العرب، هو الخليل بن أحمد الفراهيدي في أسلوب يؤدّي إلى جمع العربيّة، وتدوينها بين دفتر الكتاب ووضع نهجاً يقدّم على قواعد رياضيّة بحتة، وإذا طبقت كما أراها أن تطبق، أمكن إيجاد معجم يحفل بألفاظ اللّغة العربيّة بأسرها"[2].

وما يحسن ذكره من قول الباحث (يوسف فوزي الهابط) أنّ (الخليل) اهتدى بطريقة رياضيّة بذكائه دون وسائل ففعل، ومن هنا يشير أنّ البحثة والمؤسّسات لو عملت ما عمله الخليل لما وقعنا في حيرة من جمع شتات ما تشتت من اللّغة؛ لأنّه يشير ثانية إلى أن أصحاب هذا المنهج الصّوتي التّقليبي قد تكاد تحيط بكل ألفاظ العربيّة؛ إذ يقول: "وتكاد الإحاطة بكلّ ما ألفه علماء العربيّة في اللغة "[3].

وقد أشار من قبل ذلك إلى (الخليل) بإشارة مخارجها حين قال: "مرتبّاً إيّاها بترتيب مخارجها، كما فعل الخليل بن أحمد، وهؤلاء هم رواد المعجم العربيّ الأوائل "[4].

ولا بدّ أن لا ننكر جهود ما فعله الأوائل؛ لأنّه اللّجنة الأساس في تطوير المعجم العربيّ بل هو الحجر الأساس؛ لأنّه ما بني على أصل متين سيكون قدوة دون شكّ متيناً وقويماً لا خرم فيه ولا لثم، ومن ثَمّ عدت هذه المعاجم الذّخيرة الأساس في علم المعاجم، ولا غرو في ذلك فالخليل رائد المعجمات في العربيّة، فقد ابتكر طريقة جديدة عن مخارج الحروف؛ كونه كان عالما بعلم الموسيقى؛ لأنّ الخليل لما بنى هذا المنهج العلميّ الدّقيق إنّما أراد أن يرفض التّرتيب الّذي سنّه نصر بن عاصم اللّيثي (90هـ) "لأنّه كان مبنيّا على الرّسم والكتابة، في حين نجد اللّغة تتكامل بجانبين اثنين: الكتابة والصّوت؛ فالمكتوب يكمل بالمنطوق واللّغة، كما هو بائن قوامها: الأداء والنّطق وتتلاحق اللّغة بتلاحق الحروف وَفق ترتيب سنه الخليل في كتابه (العين).

---

[1] محمود علي عبد الكريم الرّديني، المعجمات العربيّة دراسة منهجيّة، ص41.

[2] يوسف فوزي الهابط، المعاجم العربيّة موضوعات وألفاظ، ص35.

[3] المرجع نفسه، ص36.

[4] المرجع نفسه، ص36.

وليس بدعاً على (الخليل) أن يخرج بهذه الطّريقة العلميّة، وما دامت أنّها تحتكم للعلميّة وعلميتها في أنّها أخرجت من عقل العربيّ إلى الواقع، وهذا هو حال الخليل؛ فالخليل تحار فيه العقول، وتبعد كلّ عربيّ مسؤول، والأمر في ذلك أنّه استطاع أن يجيب عن أسئلة مشكلة في ذهن البشري، وقد أشار إلى هذا الإمام (السّيوطي) عندما قال: "وقد روي عن الخليل أنّه: لم أبدأ بالهمزة؛ لأنّه يلحقها النّقص والتّغيير والحذف، ولا بالهاء؛ لأنّها مهموسة خفيّة لا صوت لها فنزلت إلى الحيز الثّاني، وفيه العين والحاء، فوجدت العين أنصع الحرفين "[1].

ويمكن أن نخلص من قول (السّيوطي) إلى أنّ (الخليل) قد اختار هذا التّصنيف المخرجيّ مع مراعاة الصّوت؛ بل ربّما تدلّ على أنّ الخليل راعى عمق الحرف حين صدوره، أضف إلى أنّه لا حرج في أنّه عمد إلى استعمال حرف على حرف؛ لأنّ التقدم في الأشياء ليس من العلم في شيء وبخاصّة في التّأليف، وهذا ما نقله (السّيوطي) عن ابن كيسان (299هـ) وهو أحد تلاميذ (المبرّد) و(الثّعلب) عن الخليل أنّه قال: "سمعت من يذكر عن الخليل أنّه قال.... فابتدأت به ليكون أحسن في التّأليف وليس العلم بتقدّم شيء على شيء؛ لأنّه كلّه ممّا يحتاج إلى معرفته فبأيّ بدأت كان حسنا، وأولاها بالتقديم أكثر تعرفا "[2].

والحديث عن نظام التّقاليب النّظريّة العلميّة دقيقة لا بدّ أن نسير إلى النّظام الّذي اهتدى إليه الخليل وهو مبنيّ على ثلاثة أسس في مدرسة النّظام الصّوتيّ والّذي بدأه بأوّل حرف وهو "العين" وهو حرف حلقيّ؛ حيث يقول: "فدبّر ونظر إلى الحروف كلّها وذاقها؛ فوجد مخرج الكلام كلّه من الحلق فصيّر أولاها بالابتداء ادخل حرفا منها في الحلق "[3]. يتبيّن أنّ الخليل اعتمد على مبدأ الذّوق والتّمييز بين المخارج.

1.1.2. الاهتداء الصّوتيّ في ترتيب الحروف: يعدّ النّظام الصّوتي البادرة الأولى في ترتيب المعاجم العربيّة؛ حيث استطاع الخليل بحسّه المرهف أنْ يؤلّف معجماً فريداً في نوعه من

---

[1] عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدّين السيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تح: محمد أبو الفضل وآخرون ط1. بيروت: 2004 المكتبة العصريّة، ج1، ص78.

[2] المرجع نفسه، ص78.

[3] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائيّ، د.ط. د.ت، ص47.

حيث مخارج الحروف؛ لذا كان الأساس في هذه المدرسة الدّراية الكاملة بمخارج الأصوات وعليه؛ فهي طّريقة علميّة، وفطنة خليليّة رّاقية صادرة من رجل تذوّق جمالية هذه اللّغة وأحسّ بشرفها فترجمها في معجم عدّ اللّبنة الأساس في التّأليف المعجميّ بحقيق؛ حيث نجد الخليل رتّب الكتاب ترتيبا صوتيّا، يدلّ على صفوته العبقرية، يقول (إبراهيم السّامرائي) و(مهدي المخزومي) في تحقيق كتاب العين: "إنّ صنعة أوّل معجم في أيّة لغة من اللّغات على نحو وترتيب جديدين لا سابق لهما، فهو من أعمال الصّفوة العباقرة الخالدين"[1].

وقد عمل (الخليل) معجمه –الّذي أضحى مدرسة تهتدي إليها مدارس أخرى– على نظام المخارج عن طريق حاسة الذّوق المرهف والحسّ الدّقيق؛ بحيث يستطيع أن يتذوّق مخرج الحرف بطريقة عجيبة، تجعلنا نقول: "إنّه رائد علم الأصوات في ترتيب المواد اللّغويّة، وقد أشار المحققان لكتاب العين (مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائي) في مقدّمة تحقيق الكتاب وعلى أنّ: "مقدّمة العين على إيجازها أوّل مادّة في علم الأصوات؛ دلّت على أصالة علم الخليل وأنّه صاحب هذا العلم ورائده الأوّل، في هذه المقدّمة بواكير معلومات صوتيّة، لم يدركها العلم فيما خلا العربيّة من اللّغات إلاّ بعد قرون عدّة من عصر الخليل "[2].

وبحقيق إنّ كتاب العين (للخليل) هو قفزة في الدّرس اللّغويّ القديم والحديث؛ كونه شمل أسس علم الأصوات؛ وبخاصّة علم الأصوات الوظيفيّ؛ إذ استطاع أن يتّخذ منهجاً قويماً في تأليف معجمه؛ وقد أشار لهذا الأمر محقّق كتاب العين: "إنّ مقدمة العين مادّة غزيرة في علم الأصوات العربيّة وعلم وظائف الأصوات. وهي تعدّ من أهمّ الوثائق في علم اللّغة التّاريخيّ ولذلك لتقدّمها ولأنّ صاحبها مبتدع مؤسّس لم يأخذ علمه هذا عن معاصر له أو سابق عليه "[3]. إنّ ما أدلى به محقّق الكتاب يدلّنا على أنّ (الخليل) كان على علم واسع بعلم الأصوات والّذي استقاه من علم الموسيقى؛ لذا نجده يرفض منهج الأوّلين في ترتيب المادّة اللّغويّة، وهذا ما ذهب إليه (عبد اللّطيف الصّولي) حيث يقول: "رفض الخليل التّرتيب الأبجديّ الّذي اقتبسه من العرب عن

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ص8.

[2] المرجع نفسه، ص10.

[3] المرجع نفسه، ص14.

الفنيقيين وعدد حروفه اثنان وعشرون حرفا وأضافوا إليها الرّوادف الّتي ينفرد بها العرب عن غيرهم في اللّغات السّامية الأخرى وهي (ث، خ، ذ، ض، ظ، غ، ء)"[1].

إنّ طريقة المخارج الصّوتيّة الّتي اعتمدها الخليل إنّما كانت مبنيّة على الذّوق الجميل فقد كان "ذواقة إيّاها أنّه كان يفتح فاه بالألف ثمّ يظهر الحرف، نحو، أبْ، أتْ، أحْ، أعْ، أغْ؛ فوجد (العين) أدخل الحروف في الحلق؛ فجعلها أوّل الكتاب، ثمّ ما قرب منها الأرفع؛ حتّى على آخرها وهو الميم"[2].

وتظهر عبقريّة (الخليل) في معرفة مخرج الحرف وحيّزه؛ حيث استطاع أنْ يستند إلى مخرج الهمزة لمعرفة المخارج والمدارج الأخرى من الأصوات فلم يقل عن الهمزة في مخرجها؛ بل بدأ بحرف (الباء) وما بعده. ويتّضح أنّ (الخليل) كان على دراية تامّة بما يفعل وليس عبثا أو من باب الصّدفة؛ بل الذّوق، وخير دليل على ذلك أنّه لم يستند لمعرفة مخرج "الهمزة" بل إلى معرفة مخارج الحروف الأخرى استناداً لمخرج حرف آخره وهو (الهمزة) ولعلّ هذه الطّريقة تدلنا على أنّ (الخليل) من خلال هذه الطّريقة استطاع أن يعرف صفات الحروف؛ فالرّجل اهتدى في معرفة مخارج الحروف بإدخال أو إظهار حرف الهمزة، فلعلّه قصد حرفة الصّفة الّتي تصاحب الحرف عند حدوثه.

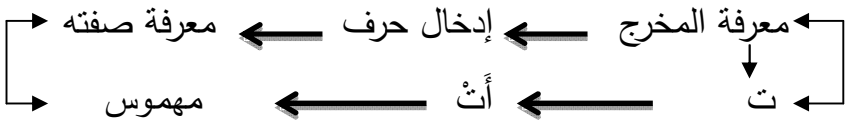

وهكذا يكون (الخليل) قد أحدث تزاوجا بين علمين ههنا "علم الأصوات وعلم المعاجم وهو في حدّ ذاته يلج ضمن علم الدّلالة، في دلالة الكلمة ومعناها بله علم التّصريف كما سوف يأتي في الشّرط الثّاني من منهج هذه المدرسة العريقة.

والجدير بالذّكر أنّ المحقّقين لكتاب (العين) قد علّقا عن هذه القضيّة العلميّة الّتي انماز بها الخليل في مجال الأصوات؛ بل إنّها مهّدت للنّظريّة أو لعلم بحقيق؛ حيث يقولان: "إنّ كلمة حرف تعني مصطلح الخليل ما تعنيه باستعمالنا كلمة (صوت) في عصرنا الحاضر لنسمعه يقول: "فإذا

[1] عبد اللّطيف الصّولي، اللّغة ومعاجمها في المكتبة العربيّة، ط1. دمشق: 1986، دار الأطلاس، ص85.

[2] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ص47.

سئلت عن كلمة وأوردت أن تعرف موضعها؛ فانظر إلى حروف الكلمة فمهما وجدت منها واحدا في الكتاب المقدم فهو في ذلك الكتاب، إنّ قوله: "حروف الكلمة؛ يعني أصواتها وهو يشير إلى أنّه خمن مقدمة الّتي دعاها (الكتاب المقدّم) هذه المواد الصّوتيّة واللّغويّة"[1].

ويمكن أن يستنتج من طريقة معرفة المخرج إلى استعملها الخليل، إنّما مفادها وغرضها الأساس المعرفة الانمازيّة بين المخارج أو معرفة كلّ حرف ومخرجة وصدور الدّقيق.

وتظهر عبقريّة (الخليل) في المجال الصّوتيّ من خلال تقسيمه لمعجمه على تقسيم المجموعات، وهي تميز المخرج الصّوتيّ للحروف، وقد فصل فيها تفصيلا، وأثبتت فيها قواعد صوتيّة راجعة إلى الجهاز النّطقيّ للإنسان، وكأنّ بالرّجل في مخبر تحليل صوتيّ، ومن هنا يتّضح أنّ عبقريّة الذّوق والحسّ حيلة جبلت عليها العرب، وبخاصّة عند هذا الرّجل الفذ العبقريّ، عبقريّ العرب، الخليل بن أحمد الفراهيدي، والآن سأبين المخارج الّتي ذكرها الخليل:

أ- **حروف الذّلق والشّفوية:** وهي ستة (ر ل ن، ف، ب، م)، وسبب تسميتها:

- لأنّ الذّلاقة في النّطق؛ إنّما هي بطرق أسلة اللّسان والشّفتين، وهما مدرجا هذه الأحرف الستة.

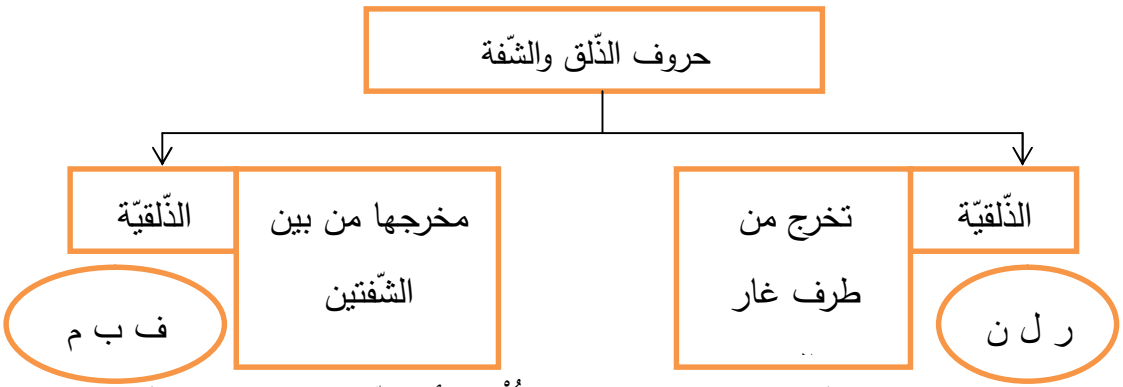

يقول الخليل: "وإنّما سمّيت هذه الحروف ذُلْقا؛ لأنّ الدّلالة في المنطق إنّما هي بطرق أسلة اللّسان والشّفتين، وهما مدرجتا هذه الأحرف السّتة، منها ثلاثة ذليقيّة (ر ل ن) تخرج من ذلق اللّسان، وثلاثة شفويّة (ف ب م) مخرجها من خاصّة "[2].

ب - حروف اللّهاة: وهي (ق، الكاف).

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ص11.

[2] المرجع نفسه، ص51.

جـ- حروف النّطع: وهي (ط، د، ت).

د - حروف الشّجر: وهي (ج، ش، ض).

هـ - حروف اللّثة: وهي (ظ، ذ، ث).

و - حروف الحلق: وهي (غ، الحاء، هـ، خ، غ).

ومن بعد ذلك أشار إلى الهمزة قائلا: "وأمّا الهمزة؛ فمخرجها من أقصر الحلق مهتوته مضغوطة؛ فإذا رفه لانت، فصارت الياء والواو والألف عن غير طريقة الحروف الصّحاح "[1].

وممّا يدلّ على أنّ (الخليل) قد أسّس النّظريّة بحقيق، هو أن يحزم في كلام العرب بأصواتها؛ حيث يذكر أنّه لا توجد كلمة من كلام العرب خماسيّة أو رباعيّة أو خماسيّة معرّاة من حروف الذّلق أو الشّفويّة، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك" فاعلم أنّ تلك الكلمة محدثة مبتدعة، ليست من كلام العرب؛ لأنّك لست واحدا من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة أو اثنان أو أكثر"[2]. يظهر جليّا من كلام (الخليل) أنّه استقصى كلام العرب، وأسقط من القواعد الصّوتيّة منها فاستنتج أنّ كلام في الكلمة الرّباعيّة أو الخماسيّة لابدّ أن تشمل على حروف الذّلق، وكأنّ من كلامه أضحى قاعدة صوتيّة.

إذاً ما يمكن أن نستخلصه ممّا مرّ معنا في ترتيب الحروف بحسب المخارج الصّوتيّة نستنتج أنّ الخليل اعتمد على الملمح الأوّل، وهو مخرج الصّوت للحرف "وبعدها انتقل إلى طريقة ثانية بعد اتّخاذه منهج الأصوات إلى منهج التّقاليب.

والحديث عن هذه النّظريّة؛ لهي عميقة عمق الصّوت أو حرف العين؛ فالخليل اتّخذ حرف العين؛ لأنّه يتّبع من أقصر الحلق، فكذاك اتّخذ طريقة أنصع؛ كنصاعة حرف العين وهي الّتقاليب وهي طريقة رياضيّة، يمكن أنّ نقول: إنّها تقوم على الاستعمال التّوزيعيّ؛ حيث يقوم بفعل جبّار وهو تحديد بناء اللّفظة.

من أجل هذا الجهد الّذي بذله (الخليل) في سبيل خدمة اللّغة العربيّة، وحصرها في معجم ضخم، يجمع لغة العرب بطريقة علميّة دقيقة دون آلات؛ نجد محقق (العين) يثني على مكانة

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ص52.

[2] المرجع نفسه، ص52.

(الخليل) في عصره ومن أتى من بعده؛ حيث يقول: "أنّ الخليل قد وضع أوّل معجم للعربيّة لم أحد ممّن تقدّمه وعاصره أن يهتدي إلى شيء من ذلك، ولا بدّ لنا من أن نشير إلى أنّ علماء اللّغة ممّن تقدّم (الخليل) وممّن عاصره لم يستطيعوا استيفاء العربيّة بصبغة محكمة قائمة على الاستقراء الوافي، وبسبب من ذلك قصروا عملهم على تصنيف الرّسائل الموجزة، والمصنّفات المختصرة، الّتي تناولوها فيها موضوعاً من الموضوعات؛ كالإبل والوحوش والخيل والجراد والحشرات وخلق الإنسان وخلق الفرس والبئر، والسّرج واللّجام ونحو ذلك من هذه المواد "[1]. يدلّ قول المحقّق أنّ (الخليل) استطاع بهذا النّظام أن يخترع طريقة غير سالفة الحدوث في التّأليف المعجميّ عند العرب؛ فقد اهتدى من طريقة الموضوع إلى الألفاظ؛ بله المنهج الجديد المتّبع في بناء مواده.

2.1.2. معرفة البناء/الأبنية: بعدما أتمّ (الخليل) من تقسيم وتصنيف المفردات بحسب مخارجها الصّوتيّة، اهتدى إلى معرفة ما يخصّ الكلمة من حيث بنيتها، وهي في حقيقة الأمر تقوم على الاستقراء الشّامل لكلام العرب؛ حيث يرى أنّ كلّ كلمة تخرج من بنائها الثّلاثيّ والرّباعي والخماسيّ فهي ليست لها علاقة بأصلها، وفي هذا يقول: "وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف؛ فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم، فاعلم أنّها زائدة على البناء، وليست من أصل الكلمة مثل: قرعبلانة، إنّما أصل بنائها قُرْعُبل، ومثل عَنكَبُوت، إنّما أصلها عَنْكَب "[2]. والظّاهر من قول (الخليل) أنّ العرب إنّما تكلّمت بأصل معيّن لا يقلّ عن حرفين ولا يتجاوز الخمسة، وما تجاوز منها فهو زائد وليس بأصل، وهنا إشارة إلى أنّ مسألة الأصل مسألة أساس في تقييم الأبنية، ولعلّ المنهج الدّقيق الّذي توخاه (الخليل) في الأبنية إنما يقوم على:

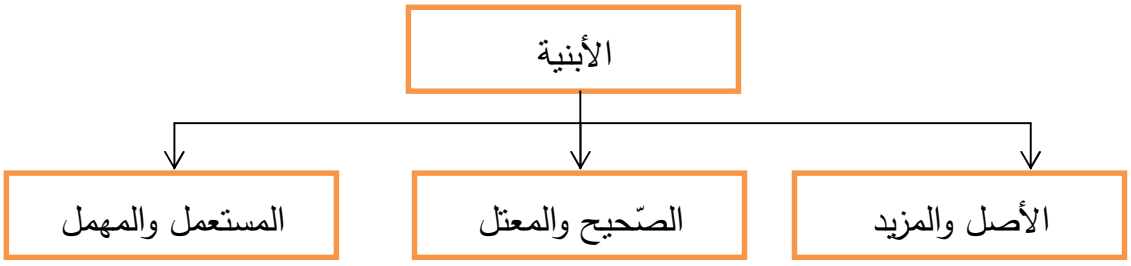

[1] الخليل بن أحمد الفراهيديّ، كتاب العين، ص7.

[2] المرجع نفسه، ص49.

والمقصد من هذه التّرسيمة أن نبيّن أنّ الأبنية الّتي اتّبعها الخليل في ترتيب الأبنية هي:

– معرفة الأصل والمزيد؛ فالكلمة لا بدّ أن تكون أصليّة، وأصليتها تبدأ من الثّنائي والثّلاثي حتّى الخماسي؛

– الصّحيح والمعتلّ: بمعنى معرفة الفعل الصّحيح من المعتلّ؛ أي: الصّيغة الصّرفيّة؛

– ومعرفة المستعمل والمهمل، وهنا يتبيّن بأنّ (الخليل) إنّما عمد إلى نظريّة في الأبنية من خلال الأصل، فإنّ تناسب مع الأصل فهو مستعمل، وإن خالفت الأصل فهو شاذّ. وفي هذا يقول (الخليل بن أحمد): "كلام العرب مبنيّ على أربعة أصناف على: الثّنائيّ والثّلاثيّ والرّباعيّ والخماسيّ"[1].

إنّ النّظريّة البنائيّة الّتي بنى عليها (الخليل) معجمه في نظريّة تقوم على علم التّصريف؛ والحديث عن الأبنية في التّصريف هو الحديث عن الأصل والفرع في الأبنية؛ كونها الأساس في علم التّصريف، وهنا يكمن التّناسق العلميّ القائم بين العلوم؛ حيث إنّ الخليل قدّم لنا قاعدة صرفيّة في بناء الكلمة وفي الاسم خاصّة؛ فالخليل يرى أنّ الاسم يقوم على أركان ثلاثة في قوله: "الاسم لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرف، حرف يُبْتَدأ به. وحرف يحشى الكلمة، وحرف يوقف عليه؛ فهذه ثلاثة أحرف مثل: سَعْدٌ وعُمَر، ونحوهما من الأسماء. بدئ بالعين، وحشيت الكلمة بالميم ووقف على الرّاء؛ فأما زيد وكيد فالياء متعلّقة لا يعتدّ بها"[2]. ولو أمعنا النّظر في نظريّة (الخليل) البنائيّة نجده يقدّم لنا قواعد صرفيّة ذات قوالب معجميّة؛ حيث يؤسّس للبناء طريقة دقيقة؛ حيث يرى إنّ الكلمة إذا كانت ثنائيّة فيمكن أن تكون ثلاثيّة بتضعيفها؛ والتّضعيف يعدّ أساساً من أسس الزّيادة والإلحاق في بنية الكلمة، وقد تفطّن الخليل لهذا على سبيل الملمح الصّوتيّ؛ إذ يقول: "فإنْ صيّرت الثّنائيّ مثل: قد ولو اسما أدخلت عليه التّشديد فقلت: هذه لَوٌّ مكتوبة، وهذه قَدٌّ حَسَنَةُ الكِتْبَة، زدت واوا على واو ودالا على دال ثمّ أدغمت وشدّدت "[3]. ويكمل (الخليل بن أحمد الفراهيدي) جزئيّة البناء وشرطه في تحديد قاعدته أنّ التّشديد الوارد في الكلمة الثّنائية إنّما هو قاعدة من قواعد

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ص48.

[2] المرجع نفسه، ص49.

[3] المرجع نفسه، ص50.

الإدغام، وبحقيق (الخليل) كان له حسّ مرهف وخيال واسع، فقد اهتدى إلى أن يجعل من الحرف اسما من حيث التّشديد والزّيادة؛ حيث يضرب لنا مثلا بـ(لو) فهي ثنائيّة، ولكن بعد تضعيفها تمكّنت من الاسميّة حيث يقول: "فالتشديد علامة الإدغام والحرف الثّالث كقول (أبي زبيد الطّائي):

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتَ إِنّ لَيْتاَ ۪وإنَّ لَوًّا عَنَاء

فشدّد (لَو) حين جعله اسما"[1].

ونلحظ أنّ (الخليل) في بناء معجمه يعتمد على كلّ الأسس المنهجيّة؛ ففي جانب الأبنية نجده يدخل الجانب الصّوتي؛ فقد بيّن أنّ الكلمات المبنيّة بناءً رباعيّا أو خماسيّا إذا لم تشمل على حروف الذّلق؛ فهي ليست بعربيّة؛ وهذا دليل على أنّ (الخليل) قد توسع في الملمح الصّوّتي قبل استقراء الأبنية وفي هذا يقول: "فإنْ وردت عليك كلمة رباعيّة أو خماسيّة معرّاة من حروف الذّلق أو الشّفويّة، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فاعلم أنّ تلك الكلمة محدثة مبتدعة، ليست من كلام العرب؛ لأنّك لست واجدا من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعيّة أو خماسيّة إلاّ وفيها من حروف الذّلق والشّفويّة واحد أو اثنان أو أكثر"[2]. يتبيّن من قول (الخليل) أنّ التّركيب البنائيّ عند العرب يتألّف من البنية الثّنائيّة حتّى البنية الخماسيّة؛ بل إنّه يشير إلى مسألة الغريب في العربيّة؛ لأنّه أشار إلى قضيّة صوتيّة وهي حروف الذّلاقة والشّفة، وهو جانب صوتيّ، وهذا دليل على أنّ (الخليل) تتبّع كلام العرب؛ حتّى في المجال الصّوتيّ، وهو مبنيّ على التّذوّق.

وقد رأى (الخليل) أنّ البناء العربيّ رباعيّ التّصنيف، وهو تصنيف مبنيّ على الاستقراء والاستقصاء؛ فالخليل من جُمّاع اللّغة، وقد ذكر الإمام (السّيوطي) هذا في المسألة السّادسة عشر في عنوان (أوّل من صنف في جمع اللّغة) حيث قال: "أوّل من صنّف في جمع اللّغة، الخليل بن أحمد، ألّف في ذلك كتاب العين المشهور، قال الإمام (فخر الدّين الرّازي) في (المحصول) أصل الكتب المصنّفة في اللّغة كتاب (العين) وقد أطبق الجمهور من أهل اللّغة على القدح فيه، وقال

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ص50.

[2] المرجع نفسه، ص52.

السّيرافي.... عمل أوّل كتاب (العين) المعروف المشهور الّذي به يتهيّأ ضبط اللّغة"[1] وهو الظّاهر إنّ قضيّة نسبة معجم (العين) مسألة شكّك فيها بعض العلماء؛ فمنهم من يرى أنّ (العين) للخليل وقيل هو لتلميذه (النّضر بن شميل) وقيل: كتبه (الخليل) ثمّ أتمّه تلميذه، ولكن ما يهمّنا نحن أنّ الكتاب وصلنا، وفيه من عجائب لغة العرب؛ بل إنّهم لم يتركوا شيئا إلاّ وقد شكّكوا فيه؛ حتى إنّهم بالكاد يشكّون في التّراث كلّه، ولو فتح لهم الباب لفعلوا.

وبما أنّ (الخليل) من جماع اللّغة وضبطها فلا ريب أنّه استند لضبط هذا البناء العربيّ من الثّنائي والثّلاثي والرّباعيّ والخماسيّ من استقصاه واستقراه من كلام العرب؛ لذا فهو يرى أنّ الأبنية تأتي على قواعد سنوضّحها كالآتي:

أ. **الثّنائي:** يبنى على حرفين نحو: قد، لم، هل، لو، بل، ونحوه من الأدوات والزّجر.

ب. **الثّلاثي:** إذا كان فعلا نحو قولك: ضَرَب- خَرَج ودَخَل (مبنيّ على ثلاثة أحرف) ومن الأسماء نحو: عُمَر، وجَمَل، وشَجَر. مبنيّ على ثلاثة أحرف.

ج. **الرّباعي:** من الأفعال نحو: دَحْرَج، هَمْلج، قَرْطس، مبنيّ على أربعة أحرف، ومن الأسماء نحو: عَبْقر، عقرب، جندب.

د. **الخماسيّ:** من الأفعال نحو: اسْحَنْكَك، واقْشَعرّ واسْتحَقْرَ واسْبَكَرّ. مبنيّ على خمسة أحرف ومن الأسماء نحو: سَفَرْجَل، هَمَرْجَل، شَمَرْدل، كَنَهْبَل، قَرَعْبَل، وعَقَنْقَل، وقَبَعْثَر وشبهه"[2]. وتجدر الإشارة إلى أنّ الخليل لم يترك الأمر هكذا دون شرح؛ بل يشرح ويفصل لكلّ بناء؛ إذ إنّه ذكر أصليّة أم زائدة، وبحقيق قد فعل ذلك؛ وهو يتحدث عن البناء الخماسيّ للفعل في (اسْحَنْكَكَ، اقْشَعَرّ) وليس ها هنا فقط؛ بل ربط بين البنية العرضية والمادّة الصّوتيّة؛ أيْ علاقتها بالمخارج الصّوتية وكيفية نطقها، وهنا البراعة والعبقرية؛ بمعنى أنّ (الخليل) لم يجمع ويبوب فقط؛ بل اتّخذ منهجيّة ربط الأبنية بالمجال الصّوتي؛ حيث يقول: "والألف الّتي في (اسْحَنْكَك واقْشَعرَّ... ليست من أصل البناء، وإنّما أدخلت هذه الألفات في الأفعال وأمثالها لتكون الألف عمادا وسلما للسان

[1] جلال الدّين السّيوطيّ، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ص69.

[2] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ص48 فما بعدها.

إلى حرف البناء؛ لأنّ اللّسان لا ينطق بالسّاكن من الحروف، فيحتاج إلى ألف وصل)"[1]. وهنا إشارة إلى أنّ (الخليل) يتناول كلّ المستويات التّحليلية أثناء التّبويب والتّحرّي في الأبنية؛ لأنّ الهمزة الّتي أشار إليها إنّما هي همزة تعدّدية، أو همزة يتوصّل بها إلى السّاكن؛ لأنّ العرب لا تبتدئ بساكن؛ فيتوصل بها.

ولم يكتفِ (الخليل) بالأبنية من حيث زيادتها؛ بل تناولها من حيث صحّتها وعلّتها، ويقدّم لها في ما بعد تفسيراً علميّا منوطا بعلم الأصوات؛ فمثلا نجده يتحدث عن البناء الثّلاثيّ من حيث صحتُه من ثلاثة أحرف دون تعلقه بالواو والألف والياء بقوله: "وتفسير الثّلاثيّ الصّحيح أن يكون ثلاثة أحرف ولا يكون فيها واو ولا ياء ولا ألف ليّنة ولا همزة في أصل البناء؛ لأنّ هذه الحروف يقال لها: (حروف العلل) فكلّما سلمت كلمة على ثلاثة أحرف من هذه الحروف؛ فهي ثلاثيّ صحيح مثل: (ضَرَبَ، خرج) والثّلاثيّ المعتلّ مثل: (ضَرَا، ضَرِيَ ضَرُوَ، خلا) خلي خلو؛لأنّه جاء على حرفين ألف أو واو أو ياء "[2].

إنّ الاعتماد على منهج الأبنية وطريقة تصريفها في المدرسة الصّوتيّة له أهميته في بناء المعاجم؛ بل إنّه سبب رئيس في استهلال (الخليل) بالمضاعف كونه الأخفّ في اللّسان، وهنا إشارة إلى تداخل المستوى الصّوتي والصّرفيّ؛ فالخليل لم يفرق بينهما، بل يمزج بينها ممّا يدلنا على الأهمية البالغة بين علم الصّرف وعلم الأصوات؛ بل إنّ المتمعّن في المعجم كله يلحظ هذا المزج القائم بين العلمين، بله التّفسيرَ العلميّ الدّقيق الّذي وصفه (الخليل) في بناء نظريّته المعجميّة من منطلق صوتيّ صرفيّ، وقد أشار (الخليل) لسبب بداءة تأليفه إلى الحرف العين واستهلاله بالمضاعف قائلا: "بدأنا في مؤلَّفنا هذا بالعين وهو أقصى الحروف، ونضمّ إليه ما بعده؛ حتّى نستوعب كلام العرب الواضح والغريب، وبدأنا الأبنية بالمضاعف؛ لأنّه الأخفّ على اللّسان وأقرب مأخذ للمتفهّم "[3]. كما أنّه عالج المجال العرفيّ في الأبنية، وذلك عندما تكلّم على التّصنيف في قوله: (اقشعرّ) حيث يقول: "اعلم أنّ الراء في (اقشعرّ) و(اسْبَكَرَّها) راءان أدغمت واحدة في

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ص49.

[2] المرجع نفسه، ص59 فما بعدها.

[3] المرجع نفسه، ص69.

الأخرى، والتّشديد علامة الإدغام "[1] وقد ساعدت طريقة منهجيّة الأبنية (الخليل) في معرفة المفردات المستعملة والمهملة، وقد ضرب لنا مثالا لذلك؛ حيث يقول في باب (العين والصاد): "(ع ص) (ص ع) مستعملان، عص: العُصْعُص: أصل الذَّنَب، ويجمع عُصُوصا وعَصَاعِص، قال ذو الرّمة:

تَوَصَّل مِنْهاَ بامْرِئِ القَيْسِ نِسْبَة كَمَا نِيطَ في طُولِ العَسِيب العَصَاعِصُ

صع: العصعصة: التّفريق. صَعْصَعْتُهُم فَتَصَعْصَعُوا. وذهبت الإبل صَعَاصِع؛ أيْ: نادت متفرّقة في وجوه شتّى"[2]. وعليه؛ فالبناء عند الخليل لم يرد عبثا أو سبهللة، وإنّما ضمن اتّخاذ منهجيّة محكمة في ضبط الأبواب اللّغويّة:

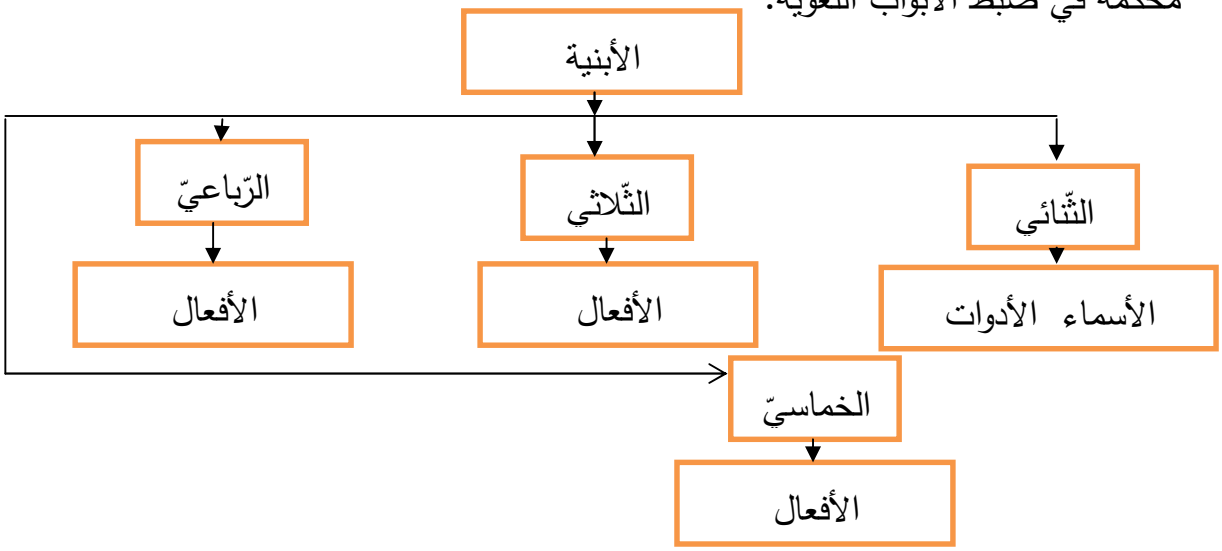

3.1.2. تقليب اللّفظة/التّصريف: أي الطّريقة التي اعتمدها (الخليل) بعد تكملة الأبنية ومعرفة مخارج الحروف من حيث مدارجها/ أصواتها؛ حيث سبق وأشرنا أنّ (الخليل) رأى أنّ الكلام العربي لا يخرج من خماسية؛ بمعنى من الثّنائي والثّلاثي والرّباعي والخماسيّ، وهنا تأتي العبقرية الرّياضيّة، الّتي تثبت أنّ (الخليل) كان عبقريّا بحقيق؛ فقد اهتدى إلى طريقة الإحصاء المذهل دون أن يكلّف نفسه العناء، وإن كان العمل جّبارا؛ كونه يستعمل تقليب الكلمة، ثمّ يلجأ إلى موضعها من حيث الاستعمال أو الإهمال؛ لذا فقد رأى المحقّقان لكتابه (العين) إنّه استعمل طريقة الإحصاء المعروف في الرّياضيات وهو منهج علميّ دقيق يشير إلى علميّة الخليل ودهائه؛

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ص41.

[2] المرجع نفسه، ص73.

حيث قال: "ولكنّه استقرئ العربيّة استقراءً أقرب إلى ما يدّعى بـ"الإحصاء" في عصرنا الحاضر فقيض له أن ينتهي إلى"كتاب العين" فكان أوّل معجم في العربية، وهو عمل جدّ كبير إذا عرفنا أنّه من المعجمات الأولى في تاريخ اللّغات الإنسانيّة "[1].

ويقول كذلك: "إنّ الخليل قد أحصى العربيّة إحصاءً تامّا، وبذلك هيّأ مادّة مصنّفة معروضة لمن جاء بعده من اللّغويّين الّذين صنّفوا في المعجمات؛ لقد اهتدى (الخليل) إلى طريقة التّقليب التّي استطاع بها أن يعرف المستعمل من العربيّة، والمهمل؛ فقعّد الكتاب على المستعمل وأهمل ما عداه "[2]. وبناء التّقاليب إنّما كان مبنيّا تركيب اللّغة من الثّنائي والثّلاثيّ والرّباعيّ والخماسيّ؛ فلولا الاستنتاج طريقة التّقاليب لما أسهل له أن يحوّل المفردات والأبنية كلّ بحسب بنيتها، وهي عملية كبرى هيّأت لمن أتى من بعده أن يعقدوا أبوابهم وفصولهم بهذا النّهج، وهذا ما صرّح به في مقدّمة الكتاب: "إنّ عمليّة إحصاء اللّغة. وحدّها تعدّ العمليّة الكبرى الّتي هيأت لجميع أصحاب المعجمات المطوّلة المادّة الّتي عقدوا عليها أبوابهم وفصولهم"[3].

وقد انتهج (الخليل) طريقة رياضيّة في نظام التّقاليب؛ حيث تتصرّف الأبنية كالآتي:

- الثّنائيّ ـــــ تتصرّف على وجهين مثل: (قَدْ) تُقْلب (دَقْ).
- الثّلاثيّ ـــــ على ستّة أوجه، وتسمّى: مسدوسة مثل: (كَتَب) تقلب (تَكَبَ، تَبَك، بَتَكَ بَكَت، كَبَت).
- الرّباعيّ ـــــ تتصرّف على أربعة وعشرين وجها. مثل: (دَحْرَجَ) تُقلب (حَرْجَدَ دَرْجَحَ، رَحْرَجَ، دَجْرَحَ، جَرْحَدَ، دَجْحَرَ، حَجْرَدَ، رَجْدَحَ... وهكذا.
- الخماسيّ ـــــ تتصرّف على مائة وعشرين وجها. مثل: (سَفَرْجَل) تقلب (سَرَفْجل سَفَرْلَج، فَسَرْجَل، سَلْفَرَج، لَجْفَرْس، جَلْرَفْس، رَجفلس.. وهكذا. وفي هذا يقول (الخليل): "اعلم أنّ الكلمة الثّنائيّة تتصرّف على وجهين نحو: قد، دق، شدّ دشّ مرض، بقر، رضب، ربض والكلمة الرّباعيّة تتصرّف على أربعة وعشرين وجها، وذلك أنّ حروفها وهي أربعة أحرف تضرب في وجوه الثّلاثيّ

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ص7.

[2] المرجع نفسه، ص49.

[3] المرجع نفسه، ص8.

الصّحيح وهي ستّة أوجه؛ فتصير أربعة وعشرين وجها، يكتب مستعملها، ويلغى مهملها؛ وذلك نحو:عبقر تقول منه، عقرب عبرق عرقب، قعرب، قبعر قبرع قرعب، قربعر، عقب، رعبق، رقعب، رقبع، ربقع، ربعق بعرق بقعر، بقرع، برعق، برقع والكلمة الخماسيّة تعرف على مئة وعشرين وجها، وذلك أنّ حروفها، وهي خمسة أحرف تضرب في وجوه الرّباعي وهي: أربعة وعشرين حرفا فتصير مئة وعشرين وجها يستعمل أقلّه، ويلغى أكثره، وهي نحو: سفرجل، سجرلف، سرفجل سرجفل... وهكذا "[1].

وعليه؛ فتقاليب (الخليل) شبيهة بتوليد الألفاظ من البناء الأوّل. وعليه؛ فينتج عندنا الآتي:

الثّنائيّ = وجهين ← المستعمل والمهمل.

= ×

الثّلاثيّ = ستة أوجه ← المستعمل والمهمل.

= ×

الرّباعيّ= أربعة وعشرون وجها ← المستعمل(قليل) والمهمل(أكثر).

= ×

الخماسي= مائة وخمسة وعشرون وجها ← المستعمل قليل والمهمل أكثر.

وكأنّ (الخليل) يضرب عمليّة الثّاني بنتيجة الأوّل؛ حتّى يتحصّل على نتيجة البناء الّذي يأتي من بعده بهذه الطّريقة يمكنه أن يحصيَ عددا كبيرا من ألفاظ كلام العرب، وقد ذكر (حمزة الأصبهاني) في كتاب (الموازنة) في ما نقله عن المؤرّخين قال: "ذكر الخليل في كتاب (العين) أنّ مبلغ عدد أبنية كلام العرب المستعمل والمهمل على مراتبها الأربع من الثّنائيّ والثّلاثيّ والرّباعيّ والخماسيّ من غير تكرار اثنا عشر ألف وثلاثمائة ألف وخمسة آلاف وأربعمائة واثنا عشر الثّنائيّ سبعمائة وستة وخمسون، والثّلاثي تسعة آلاف ألف وأربعمائة والخماسي أحد عشر ألف ألف وسبعمائة ألف وثلاثة وتسعون ألفا وستمائة "[2].

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ص59.

[2] جلال الدّين السيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ص67.

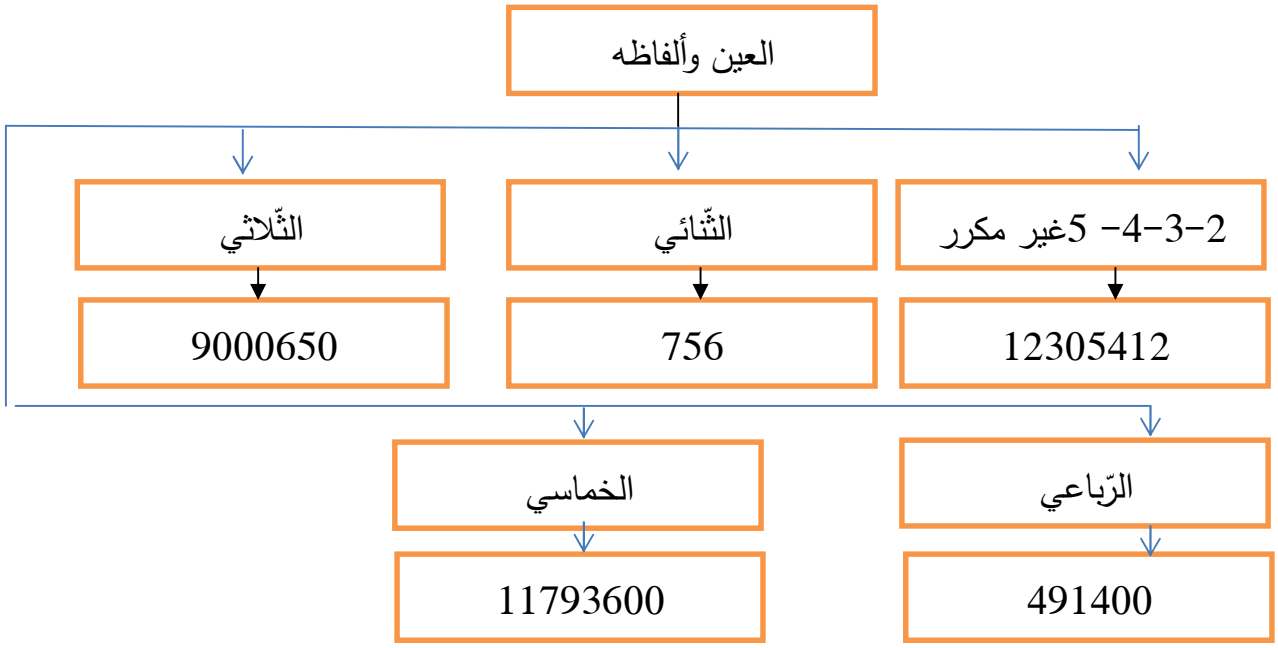

إنّ المتمعّن في هذه الأرقام المذهلة ليدرك أنّها أقام ألف إقالتها العرب، وكأنّ (الخليل) يحصر مواد لغويّة، بطريقة إحصائيّة رياضيّة؛ إذ إنّه استطاع أن يستوعب اللّغة بأسرها؛ حيث جاء منهجه في إحكام صنعة أو دقّة التّرتيب، فطريقة الكشف عن هذا الرّقم اللّفظيّ يحتاج لعقل وذهن عبقريّ.

وهذه الإحصائيّات الّتي ذكرها العلماء للمدوّنة اللّغويّة لهي دلالة على الملمح الصّوتي عند (الخليل) حيث استطاع أنْ يحدّد العلاقة الّتي ترتبط بين الأبنية والتّقاليب، والصّور الممكنة لهذا التّوليد والتّحويل، وكأنّ الخليل يعمد إلى الاشتقاق، ويريد أن يثبت بأنّ هذه الطّريقة لهي نظريّة علميّة؛ لأنّها في الأساس بنيت على منهج علميّ وهو علم رياضيّات و(الخليل) يقصد من هذا أن يستخلص أكبر عدد ممكن من التّقليبات في الكلمة الواحدة مع مراعاة المهمل والمستعمل. فمثلا في تقليب الثّلاثي يستنبط ستّة أنماط من التّقاليب؛ بحيث يلحظ الكلمات المستعملة والمهملة؛ ففي باب(العين والهاء والقاف) نجده يقلب الكلمة ثمّ يورد أهي مستعملة أم مهملة "باب العين والهاء والقاف (ع هـ ق. هـ ق ع مستعملان) (ع ق هـ. ق ع هـ مهملان). هقع: الهَقْعة: دائرة حيث تصيب رجل الفارس جَنْب الفرس يُتشاءم بها. هُقِعَ: البِرْذَوْن يُهْقَعُ هقعاً فهو مَهْقُوع، قال الشاعر:

إذاَ عَرَق المَهْقُوع بِالمَرْءِ أنْعَظَت حَلِيلَتُ وَازْدَادَ حَرّاً عِجَابُها

أَنْعَظَت؛ أيْ: علاها الشّبق والنّعْظُ "[1].

ومن المعجميّين الّذي اتّبعوا (الخليل) نجد (أبا منصور الأزهريّ) في كتابه (تهذيب اللّغة) وهو أحد أئمة اللّغة، برع واشتهر بالحفظ القدرة على الشّعر.

الأزهريّ من أتباع الخليل: يعدّ أبو منصور الأزهري (370هـ) من اللّغويّين الذين اتّبعوا نهج (الخليل) نفسه، في كتابه (تهذيب اللّغة) وهو كتاب له شأن كبير سواء من حيث مادّته اللّغويّة أم المنهج الدّقيق الّذي توخّاه في بناء معجمه؛ حيث استطاع (أبو منصور الأزهريّ) أن يؤلّف كتابا يجمع فيه ما حسن من كلام العرب من غريب وصحيح دون الخروج عن أقوال المفسرين ومسالك العلماء المقننين، وفي يقول مثنيّا على كتابه: "فإنّه يحوز جملا من فوائدها ونكتا من غريبها ومعانيها، غير خارج فيها عن مذاهب المفسّرين، ومسالك الأئمّة المأمومين من أهل العلم وأعلام اللّغويّين، المعروفين بالمعرفة الثاقبة والدّين والاستقامة "[2].

إنّ ما أدلى به (الأزهريّ) إنّما يشير إلى أنّه اعتمد على الثّقة والثّبات في جمع المدوّنة اللّغويّة، وقد بيّن في مقدمة (تهذيبه) سبب تأليف الكتاب ومنهجه الّذي توخّاه فيه؛ إذ بيّن أنّه أخذ اللّغة من أفواه العرب الثّقاة، والاستشهاد بأشعار العرب الفصحاء البلغاء من خلال قوله: "وقد دعاني إلى ما جمعت في هذا الكتاب من لغات العرب وألفاظها، واستقصيت في تتبّع ما حصلت منها والاستشهاد بشواهد أشعارها المعروفة لفصحاء شعرائها الّتي احتج بها أهل المعرفة المؤتمنون عليها خلال ثلاث:

الخلّة الأولى: منها تقييد نكت حفظتها ووعيتها عن أفواه العرب الّذين شاهدتهم، وأقمت بين ظهرانيهم سُليَّات؛ إذ كان ما أثبته كثير من أئمة أهل اللّغة في الكتب الّتي ألفوها، والنّوادر الّتي جمعوها؛

والخلّة الثّانية: ومنها النّصيحة الواجبة على أهل العلم لجماعة المسلمين، في إفادتهم ما لعلّهم يحتاجون إليه، وقد روينا عن النّبي ﷺ أنه قال: ألاَ إنّ الدّين نصيحة لله ولكتابه ولأئمّة المسلمين وعامّتهم".

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ص69.

[2] أبو منصور الأزهري، تهذيب اللّغة، ص6.

والخلّة الثّالثة: هي الّتي لها أكثر القصد: أنّي قرأت كتبا تصدّى مؤلّفوها لتحصيل لغات العرب فيها مثل كتاب العين المنسوب للخليل، ثمّ كتب من احتذى حذوه في عصرنا هذا، وقد أخلّ بها ما أنا ذاكره من دَخَلها وعوارها بعقب ذكرى الأئمّة المتقنين، وعلماء اللّغة المأمومين على ما دوّنوها من الكتب وأفادوا، وحصّلوا من اللّغات الصّحيحة الّتي رووها عن العرب واستخرجوها من دواوين الشّعراء المعروفين، وحفظوها عن فصحاء العرب"[1].

وبيّن (الأزهريّ) سبب تأليف كتابه التّهذيب؛ كونه رأى أنّ الكتب التي كثرت في عصره مغمورة بالتّصحيف والتّحريف والدّخيل؛ فألف كتابا هذّب فيه ما استطاع منه سبيلا؛ حيث يقول: "وألفيت طلاب هذا الشّأن من أبناء زماننا لا يعرفون من آفات الكتب المصحّفة المدخولة ما عرفته، ولا يميزون صحيحها من سقيمها، كما ميّزته، وكان من النّصيحة التي التزمتها توخيّا من الله عليها، أن أنضح عن لغة العرب ولسانها العربيّ "[2].

والظّاهر من قول (الأزهري) أنّ كتابه إنّما أتى باسطا معرفة المعاني الدّقيقة، وحفظ لسان العربيّ الأصيل، بله الاعتمادَ على الفصحاء والثّبات والثّقاة ممّن ترتضى عربيّتهم، وتؤخذ عنهم لغتهم؛ من هذا الأساس بيّن (الأزهريّ) ولوعه بهذا العلم علم جمع اللّغة، وتدوينها وحصرها معتمدا في ذلك على الأئمة الموثوقين؛ حيث يقول: "وكنت منذ تعاطيت هذا الفنّ في حداثتي إلى أن بلغت السّبعين، مولعا بالبحث عن المعاني والاستقصاء فيها، وأخذها من مظانّها، وإحكام الكتب الّتي تأتى لي سماعها من أهل الثّبت والأمانة للأئمة المشهّرين، وأهل العربيّة المعروفين"[3].

والغرض من كتاب (الأزهريّ) هو الاستقصاء والبحث في المعاني، والأخذ عن الموثوق في كلامهم، وبخاصّة المعروفين بالثّقة والأمانة العلميّة؛ لذا يوضّح سبب تأليف كتابه بقوله: "وقد سمّيت كتابي هذا (تهذيب اللّغة) لأنّي قصدت بما جمعت فيه نفي ما أدخل من لغات العرب من الألفاظ الّتي أزالها الأغبياء عن صيغتها، وغيّرها الغُتْم عن سننها، فهذبت ما جمعت في كتابي من

[1] أبو منصور الأزهري، تهذيب اللّغة، ص6.

[2] المرجع نفسه، ص7.

[3] المرجع نفسه، ص7.

التّصحيف والخطإ بقدر علميّ، ولم أحرص على تطويل الكتاب بالحشو الّذي لم أعرف أصله، والغريب الّذي لم يسنده الثّقات إلى العرب"[1].

ومن شدّة حرص (الأزهريّ) على حفظ هذه اللّغة والاعتماد على المشهور راح يشافه القبائل والبوادي الّذين انمازوا بلغتهم الرّاقية الصّافيّة الّتي لم تخالط العجم؛ وقد فصّل هذا في مقدّمة كتابه قائلا: "وكنت امتحنت بالإسار سنة عارضت القرامطة الحاجّ بالهبير وكان القوم الّذين وقعت في سهمهم عربا عامّتهم من هوازن، واختلط بهم أصرام من تميم وأسد بالهبير نشئوا في البادية يتتبّعون مساقط الغيث أيام النّجع، ويرجعون إلى أعداد المياه، ويرعون النّعم ويعيشون بألبانها، ويتكلّمون بطباعهم البدويّة وقرائحهم الّتي اعتادوه، ولا يكاد يقع في منطقهم لحن أو خطأ فاحش. فبقيت في إسارهم دهرا طويلا. وكنّا نتشتّى الدّهناء، ونتربّع الصّمّان ونتقيظ السّتارين، واستفدت من مخاطباتهم ومحاورة بعضهم بعضا ألفاظا جمّة، ونوادر كثيرة أوقعت أكثرها في مواقعها من الكتاب "[2]. وبيّن (الأزهري) المصادر الّتي لأجلها بنى كتابه؛ حيث أودع في كتابه مصادر ثلاثة لبناء معجمه اللّغويّ، وهذه الأصول هي التي جعلت من كتابه كتابا ثريّا وغنيّا بالمادة اللّغويّة إذ يقول: "ولم أودع كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صحّ لي سماعهم منهم، أو رواية عن ثقة، أو حكاية عن خطّ ذي معرفة ثاقبة اقترنت إليها معرفتي، اللّهم إلاّ حروفا وجدتها لابن دريد، وابن المظفّر في كتابيهما، فبيّنت شكّي فيها، وارتيابي"[3]. الواضح من قول (الأزهريّ) أنّه لم يخرج عن الأصول الثّلاثة، وهي:

- السّماع من العرب؛
- الرّواية عن الثّقة؛
- الحكاية خطّ المعرفة الثّاقبة.

إنّ الهدف الرّئيس الّذي كان يرمي إليه؛ هو "التّفكير في آياته والإيمان بمحكمه ومتشابهه والبحث عن معانيه، والفحص عن اللّغة العربيّة؛ الّتي بها نزل الكتاب، والاهتداء بما شرع فيه ودعا

[1] أبو منصور الأزهري، تهذيب اللّغة، ص8.

[2] المرجع نفسه، ص7.

[3] المرجع نفسه، ص40.

الخلق إليه، وأوضح الصّراط المستقيم به، إلى ما فضلنا به عن كثير من أهل هذا العصر لغات العرب الّتي بها نزل القرآن، ووردت سنّة المصطفى النّبي المرتضى عليه السّلام"[1] كما بيّن (الأزهريّ) ما يرمي إليه من تأليف هذا الكتاب في قوله: "فعلينا أن نجتهد في تعلّم ما يُتوصّل بتعلّمه إلى معرفة ضروب خطاب الكتاب ثمّ السّنن المبيّنة لجمل التّنزيل الموضّحة للتّأويل؛ لتنفي عنا الشّبهة الدّاخلة على كثير من رؤساء أهل الزّيغ والإلحاد، ثمّ على رءوس ذوي الأهواء والبدع الّذين تأوّلوا بآبائهم المدخولة فأخطئوا، وتكلّموا في كتاب الله جل وعزّ بلكنتهم العجميّة دون معرفة ثاقبة؛ فضلّوا وأضلّوا"[2].

منهج الأزهري في التّهذيب: اعتمد (الأزهري) في كتابه (التّهذيب) المنهج الّذي رسمه (الخليل بن أحمد الفراهيديّ) وهو نظام مخارج الأصوات؛ فقد التزم الأزهري ترتيب مخارج الأصوات وتقسيم الكتاب إلى ستّة أبواب: الثّنائي المضاعف، والثّلاثي الصّحيح، والثّلاثيّ المعتلّ، واللّفيف والرّباعيّ والخماسيّ. ولم يضف إليه شيئا؛ وهنا إشارة إلى أنّ (الأزهريّ) قد أعجب بالطّريقة الّتي اتبعها الخليل في بناء معجمه (العين). وقد صرّح بهذا في مقدّمة كتابه قائلا: " فقد استهل كتابه بـ(المضاعف من حرف العين) في باب (العين والحاء)، وهنا أشير إلى أنّ (الأزهري) يستدل في كم من موضع بآراء الخليل؛ بل يعدّ مصدره الأساس في الجانب الاشتقاقي والتّصريفيّ فمثلا يقول في باب(العين والحاء): "قال اللّيث: قال الخليل بن أحمد: العين والحاء لا يأتلفان في كلمة واحدة أصليّة الحروف، لقرب مخرجيهما؛ إلاّ أن يؤلّف فعل من جمع بين الكلمتين؛ مثل: حيّ على؛ فيقال منه: حيْعل"[3]. غير أنّنا نجد (الأزهري) يذكر الخليل بإهماله بعض الأبواب مثل باب (العين مع الهاء) بقوله: "أهمل (الخليل) العين مع الهاء في المضاعف وقد قال (الفرّاء) في بعض كتبه: عَهْعَهْت بالضّأن عَهْعَهَة؛ إذا قلت لها: عَهْ، وهو زجر لها. وقال غيره: هو زجر للإبل لتحتبس. قلت: ولا أعلمني سمعته من العرب"[4]. وتجدر الإشارة إلى أنّ (الأزهريّ) قد أشار إلى

[1] أبو منصور الأزهري، تهذيب اللّغة، ص4.

[2] المرجع نفسه، ص4.

[3] المرجع نفسه، ص55.

[4] المرجع نفسه، ص55.

نسبة المواد؛ فتارة يسندها للخليل وتارة للمظفر؛ فقد نوّه في مقدّمة كتابه إلى أنّه بحث عند الثّقات فما وجده (للخليل) أسنده إياه ومن كان للّيث تلميذه كان الأمر كذلك؛ يقول: "قلت: وقد قرأت كتاب العين غير مرّة وتصفحته تارة بعد تارة، وعنيت بتتبع ما صُحّف وغُيّر منه، فأخرجته في مواقعه من الكتاب وأخبرت بوجه الصّحة فيه، وبيّنت وجه الخطإ، ودلّلت على موضع الصّواب منه؛ وستقف على هذه الحروف إذا تأملتها في تضاعيف أبواب لكتاب... أمّا إذا وجدت فيه صحيحا ولغير اللّيث من الثّقات محفوظا، أو من فصحاء العرب مسموعا، ومن الرّيبة والشّك، لشهرته وقلة إشكاله بعيدا، فإنّي أعزيه إلى الليث بن المظفّر، وأؤديه بلفظه"[1].

إنّ (الأزهريّ) عمل تحليل مواده، كما فعل (الخليل) بذكر المستعمل والمهمل؛ فقد ذكر في باب (العين مع العين) أنّه مهمل، ثمّ يأتي على ذكر المادّة الّتي من بعدها في الثّاني المضاعف مع استعمال نظام التّقاليب ففي باب (العين مع القاف) يقول: "عق، قع مستعملان: عقّ: روت أم كرز أنّ رسول الله ﷺ قال: (في العقيقة عن الغلام شاتان مثلان، وعن الجارية شاة). وروى عنه سليمان بن عامر أنّه قالﷺ: ((مع الغلام عقيقته فأهرقوا عنه دما، وأميطوا عنه الأذى)). قال أبو عبيدة فيما أخبرني به عبد الله بن محمد بن هاجك عن أحمد بن عبد الله بن جبلة عنه أنّه قال: قال الأصمعي وغيره: العقيقة أصلها الشَّعر الذي يكون على رأس الصّبي يُولد. وإنّما سمّيت الشّاة الّتي تذبح عنه تلك الحال عقيقة؛ لأنّه يُحْلَق عنه ذلك الشَّعر عند الذّبح، ولهذا قال:(أميطوا عنه الأذى) يعني بالأذى ذلك الشَّعر الّذي يحلق عنه"[2].

والجليّ من قول (الأزهريّ) في هذه المادّة أنّه لم يستشهد ولم يذكر الخليل أبدا؛ فقد اعتمد على الحديث النّبويّ، وقول أبي عبيدة؛ كونه يعمد إلى الأحاديث النّبويّة.

ولو قدمنا قليلا في هذه المادّة نلحظ أنّ (الأزهريّ) يكثر من الرّواية؛ بل يشدّد عليها وبخاصّة من أقوال العلماء والاستشهاد بأقوال الشّعراء؛ ففي المادّة نفسها نجده يذكر أبا عبيدة وأقوالا لبعض الشّعراء يقول" قال أبو عبيدة: وكذلك كلّ مولود من البهائم، فإنّ الشَّعر الذي يكون عليه حين يولد عقيقة وعِقَّة. وأنشد لزهير:

---

[1] أبو منصور الأزهريّ، تهذيب اللّغة، ص29.

[2] المرجع نفسه، ص56.

أَذَلِكَ أَمْ أَقَبّ البَطْن جَأَبٌ عَلَيْه مِنْ عَقِيقَتِه عِفَاء

فجعل العقيقة الشعر لا الشّاة. وقال الآخر يصف العير:

تَحَسَّرتْ عِقَّة عَنه فَأَنْسَلَها واجْتَابَ أُخْرَى جَدِيداً بَعْدَ مَا ابْتَقَلا

يقول: لما تربّع ورعى الربيع و بقوله أنسل الشعر المولود معه، وأنبت آخر فاجتابه؛ أي لبسه فاكتساه "[1].

وينتقل (الأزهريّ) إلى الأصل الاشتقاقيّ للمادّة؛ فقد ذكر البناء الفعليّ، ثمّ الزّيادة في البناء الأصلي، ومن بعد ذلك الجمع في قوله: "وأخبرني أبو الفضل المنذرى عن الحَرّاني عن ابن السّكيت أنّه قال: يقال: عقَّ فلان عن ولده؛ إذا ذَبَحَ عنه يوم أسبوعه. قال: وعقّ فلان أباه يعقّه عقّا.

وأَعَقّ الرَجل؛ أيْ: جاء بالعُقوق. وقال الأعشى:

فإنِّي ومَا كَلفْتُمُونِي وَرَبّكم لِيُعْلَم مَنْ أَمْسَى أَعَقّ وَأَحْرَبا

أيْ: جاء بالحَرَب. قال: ويقال: أعقّت الفرس فهي عَقوق. ولا يقال: مُعِقّ، وهي فرس عَقُوق؛ إذا انْتَفَق بطنُها، واتّسع للولد. قال: وكلّ انشقاق فهو انْعِقَاق، وكلّ شقّ وخَرْق فهو عَقّ ومنه قيل: للبرق إذا انشقّ: عقيقة "[2]. ومن إبداع الأتباع للمدرسة الأساس أنّهم يتّبعون مشايخهم ثمّ يضيفون. وبهذا انماز وامتاز (الأزهريّ) حيث نجده يذكر الأمثال في كتابه؛ ومن أمثال العرب السّائرة قوله: "ومن أمثال العرب السّائرة في الرجل يسأل ما لا يكون ولا يقدر عليه: (كلفتني الأبلق العقوق) ومثله: (كلفتني بيض الأنوق). والأبلق، والعقوق الحامل، ولا يحمل الذّكر، وأنشد اللّحياني:

طَلَب الأَبْلَقَ العَقُوقَ فَلَمَّا لَمْ يَجِدْهُ أَرَادَ بِيضَ الأُنُوق

وفي نوادر الأعراب: اهْتَلَبَ السّيف من غمده، وامْتَرَقَه، واعتقّه، واجْتَلَطَه؛ إذا استلّه. وأما قول الفرزدق:

قِفِي وَدِّعِينَا يا هُنَيْدُ فَإِنَّنِي أَرَى الحَيَّ قَدْ شَامُوا العَقِيقَ اليَمَانِيا

[1] أبو منصور الأزهريّ، تهذيب اللّغة، ص56.

[2] المرجع نفسه، ص59.

فإنّ بعضهم قال: أرادوا شاموا البرْق من ناحية اليمن"[1]. والواضح من قول (الأزهريّ) أنّ أضاف على (الخليل) أمثال العرب ونوادرهم؛ وبخاصّة عند الرّاوي ابن الأعرابي؛ كونه شافههم مشافهة مباشرة وسمع عنهم.

وبعدما يعقد كتابا في (المضاعف) يذكر الأبواب الّتي تأتي من بعده. مثل بابا (القاف) إذ بيّن أنّ (القاف) مع (الكاف) تأليفها معقوم وغير وارد في لام العرب اللّهم ما كان معرّبا ثم أدخل للعربيّة، وفي حقيقة الأمر في هذا الرّأي يستدلّ بقول الخليل من كتاب (العين) وليس رأيه هو؛ حيث يقول مبيّنا ذلك: "قال اللّيث قال أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد: القاف والكاف تأليفهما معقوم في بناء العربيّة لقرب مخرجيهما إلاّ أن تجيء كلمة من كلام العجم معرّبة، قال: والقاف والجيم كيف قلبتا لم يحسن تأليفهما إلا بفضل لازم، وقد جاءت معربات في العربيّة ليست منها"[2]. ويتّضح ممّا ذهب إليه أنّ باب (القاف مع الكاف) تقوم علّة عقمهما في المخرج الصّوتيّ؛ لأنّ التّقارب بينهما بائن ومن ثَمّ لم يرد استعمالهما إنّ العرب.

وقد رأى (حسين نصّار) أنّ الفروق بائنة بين (الخليل) و(الأزهريّ) و(ابن دريد) من حيث استقصاء معاني الكلمات في وقوله: "يخرج المرء من هذه المادّة بأن هناك بوْناً شاسعا بين (الأزهريّ) و(الخليل) و(ابن دريد) فالمادّة عند (الأزهري) طويلة تستغرق ثماني صفحات وقصيرة عند الآخرين لا تزيد على الثّلاث. و(الأزهريّ) مكثرا جدّا من اقتباس آراء اللّغويّين يستقصي الأقوال في المسألة الواحدة. وقد ظهر عنده هنا أسماء أبي عمرو، و(الأصمعي) و(أبي عبيدة) و(ابن السّكيت) و(المبرّد) و(ابن الأعرابيّ) و(أبي زيد) وشمر ورواتهم، ولكن ذلك جعل الصّيغ مختلطة مضطربة متكرّرة، لا نظام بينها، فلا يجمع ما اتّحد معناه بعضه إلى بعض، ولا ما اتحدت صيغه، وتميزه كثرة الصّيغ التي عنده، وليست عند السّابقين "[3]. إنّ النّقد الّذي قدّمه (حسين نصّار) في الفروق القائمة بين هؤلاء المعجميّين، لربّما مبنيّ على أساس الشّكل، إلى أنّ الخليل عالم لغويّ ونحويّ، وهذه هي شيم المشيخة؛ فهو يريد أن يسند إليه القول، لا يستند على الآخرين؛

[1] أبو منصور الأزهريّ، تهذيب اللّغة، ص62.

[2] المرجع نفسه، ص254.

[3] حسين نصار، المعجم العربيّ نشأته وتطوّره، د.ط. القاهرة: 1988، دار مصر للطّباعة، ص271.

ولذا قال أحد العلماء؛ لعلّ هذا من كبر العلماء وشيمهم أنّهم لا يسندون بعض الأقوال للآخرين، وبحقيق عندما نقرأ لكتاب (سيبويه) نجده يذكر شيخه (الخليل) لو ألف الخليل لقال: قال شيخي، ولكن لم يؤلّف؛ حتى يقال فيه: سمعت، وبلغني وهكذا.

2.2.النّظريّة الألفبائيّة: تعدّ هذه النّظريّة هي الأخرى تعتمد على الألفبائيّة، وقد اعتمدت على الحرف الأوّل والثّاني من الكلمة، ولكن هذه المدرسة احتفظت بنظام الأبنية من الثّنائي والثّلاثيّ والرّباعيّ والخماسيّ، وقد تزعم هذه المدرسة ابن دريد، وهو أحد أئمة اللّغة والأدب. وقد قال فيه (السّيوطي): "من مشاهير كتب اللّغة الّتي نسجت على منوال العين كتاب الجمهرة لأبي بكر بن دريد "[1]. ويرى أنّ (الخليل) قد أتعب من يقرأ هذا الكتاب ويصيبه العيا، وقال كذلك: "قد ألف (الخليل بن أحمد الفرهوديّ) رضوان الله عليه كتاب (العين) فأتعب من تصدّى لغايته وعز من سما إلى نهايته؛ فالمنصف له بالغلب معترف والمعاند متكلّف، وكلّ من بعده له تبع، أقرّ بذلك أم جحد، ولكنّه –رحمه الله– ألف كتابه مشاكلاً لثقوب فهمه وذكاء فطنته، وحدّة أذهان أهل دهره"[2].

ويتبيّن من قول (السّيوطي) أنّ (ابن دريد) يرى في متن (الخليل) أنّه صعب وطويل سلمه وذلك من خلال المنهج المستعمل؛ لأنّ منهج مخارج الأصوات صعب، ولا بدّ أن يكون على درايته بهذا الأمر إلاّ ما أمكنه أن يبحث في الكتاب، وبخاصّة أنّه أكثر من التّقاليب الّتي تجعله يكثر فيه المستعمل والمهمل؛ لذا فقد ألّف كتابا سمّاه:(الجمهرة) حيث يقول (ابن دريد) في ما نقله السّيوطي: "وأملينا هذا الكتاب والنّقص في النّاس فاشر، والعجز لهم شامل، إلاّ خصائص كدراري النّجوم في أطراف الأذى فسهّلنا وعره، ووطأنا شأزه، وأجريناه على تأليف الحروف المعجمة؛ إذ كانت بالقلوب أعلق، وفي الأسماع أنفذ، وكان علم العامّة بها كعلم الخاصّة، وألقيناه المستنكر الوحشي واستعملنا المعروف، وسمّيناه: (كتاب الجمهرة) لأنّا اخترنا له الجمهور من كلام العرب، وأرجأنا الوحشيّ المستنكر "[3]. إذاً (ابن دريد) المقصد من تأليف للكتاب هو ألاّ يقع في ما وقع فيه من سبقه؛ لأنّها

[1] جلال الدّين السّيوطيّ، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ص80.

[2] المرجع نفسه، ص80.

[3] المرجع نفسه، ص80.

مؤلّفات صعبة البحث، ولربّما يتداولها الخاصّة فقط؛ لذا ألّف هذا (الجمهرة) من باب التيسير، والتّخفيف على العامّة؛ بله اختيارَ الجمهور من كلام العرب وتفادي الحوشيّ والغريب الّذي وقع فيه من سبقه في التّأليف.

ويلحظ النّاظر في الكتاب (الجمهرة) أنّ أتباعه وروّاده اعتمدوا على غير طريقة الخليل الصّوتيّة؛ بل اعتمدوا على النّظام الألفبائيّ (أ، ب، ت) لأنّه يرى أنّ التّرتيب الصّوتيّ فيه صعوبة عند البحث؛ لذا سهّل في عمليّة البحث؛ متخذاً نهجاً جديدا، يقول (عبد الكريم الرديني): "ويلاحظ على هذه المدرسة أنّها لم تتّبع نظام ترتيب الحروف بحسب مخارجها الّذي سارت عليه المدرسة السّابقة؛ بل اتّبعت نظاماً جديداً هو ترتيب الكلمات، غير أنّها لم تتخلّص من التّقاليب، ومن الأبنية الّتي أشاعت الصّعوبة في المعجمات" [1]. يشير (محمود علي عبد الكريم الرّديني) إلى أمر أساس وهو تغيير طريقة المنهج عند المدرسة الألفبائيّة، ولكن في حقيقة أمرها، وقعت في ما نهجه ممّن سبقه في التّأليف المعجميّ؛ مظنّة من (ابن دريد) أنّه سلم ممّا وقع فيه سابقوه ولكن هيهات هيهات، إنّما هو تغيّر في المنهج ليس إلاّ. وكأنّه لم يجد بدّا من ذلك؛ ودليل ذلك أنّه لم يستطع أن يبين طريقة في نظام التّقاليب أو الأبنية؛ لأنّه وجد الأصل مبنيّاً عند (الخليل) فراح يغيّر في المنهج؛ تاركاً ما بقي من ذلك، ولذلك بمجرد النّظر في مقدّمته نلحظ أنّها لم تغير ما أتى به الخليل، إلاّ في ما ندر منها؛ حيث ذكر (صفات الحروف وأجناسها وائتلافها وما يحسن، ويتبع من الإدغام. وهلم جرى من القضايا القرآنية.

وعليه؛ فالظّاهر من كلّ المدارس المعجميّة الّتي أتت من بعد (الخليل) لم تسعَ إلاّ لتسيير المنهج لا غير.

وقد شرح (ابن دريد) طريقة منهجه الّتي توخّاها قائلا: "فمن نظر في كتابنا هذا، فآثر التماس حرف؛ أيْ: لفظ ثنائيّ، فليبدأ بالهمزة والباء، وإن كان الثّنائيّ باء ثقيلة أو الهمزة والتاء... إلى آخر الحروف، وأمّا الثّلاثي فإنّا بدأنا بالسالم منه، فمن أحبّ أن يعرف حرفا من أبنيته... فيتبع ذلك في جمهور أبواب الثّلاثي السّالم، ومن أراد بناء يلحق بالثّلاثي بحرف من حروف

[1] محمود علي عبد الكريم الرّديني، المعجمات العربيّة دراسة منهجيّة، ص67.

الزّوائد أبوابا مثل: فَوْعَل نحو: كَوْثَر، وفَعُول نحو: جَهُور، وفَيْعل نحو: خَيْعل وبَيْطَر وفَعِيل نحو: خَدِيم، فهذا سبيل الرّباعي في الأسماء والصّفات، وأمّا الخماسي فتبوب له أبوابا لم تخرج فيه إلى طلب القرب تناولها، وكذلك الملحق الخماسي بحرف من الزّوائد، فإنْ عثر مطلب حرف من هذا فليطلب في اللّفيف؛ فإنّه يوجد إن شاء الله تعالى، وجمعنا النّوادر في باب سمّيناه (النّوادر القلة ما جاء على وزن ألفاظها، نحو: قَهَوْبَاه وطوبالة"[1].

ومن خلال هذه المقدّمة الّتي أثبتت فيها (ابن دريد) منهجه الألفبائيّ، نلحظ أنّه قسّم الأبنية حسب الآتي:

- الثّنائي: ما تركّب من حرفين؛
- الثّلاثيّ: تركّب من ثلاثة حروف؛
- الرّباعيّ: من أربعة أحرف.
- الخماسيّ الملحق: خمسة أحرف؛
- السّداسي المنوط بالزّوائد واللفيف، كما راعى أنْ يبدأ الأبواب بالحروف المعقود لها ثمّ يليه في التّركيب الألف بائي مثل: أبواب الباء يصدرها بالباء ثمّ مع التّاء، وأبواب الدال: الدّال مع الذّال، ثمّ الرّاء وغيرها؛ أمّا مع الحروف الّتي قبلها مثل الحاء والخاء والجيم فقدت وردت في الأبواب السّابقة على طريقة التّقاليب الّتي ابتكرها الخليل"[2].

وسنحاول أن نلخّص أبواب الجمهرة في سبعة عشر بابا. وهي كالآتي:

- الثّنائي الملحق بناء الرّباعي المكرّر؛
- الثّنائي المعتل؛
- الثّلاثي الصّحيح؛
- الثّلاثي باشتراك حرفين مثلين؛
- الثّلاثي وتمنيه حروف اللين؛
- الثّلاثي المعتلّ؛

[1] ابن دريد، جمهرة اللّغة. تح: كرنكر، حيدرآباد الدكن، د.ط. 1344هـ، ص3.

[2] فواز حكمت كشلي، كتاب العين، ص72 فما بعدها.

- الملحق بالثّلاثي مع الهمزة؛
- اللّفيف في الهمزة؛
- الرّباعي الصّحيح؛
- الرّباعي جاء فيه حرفان معتلان؛
- الرّباعي جاء على وزن فعل، فيعل، فعل؛
- الخماسيّ (الزّوائد)؛
- السّداسيّ (ملحق بالخماسي)؛
- اللّفيف؛
- النّوادر. أمّا المنهج الّذي اعتمدته هذه المدرسة الألفبائيّة؛ فهي تختلف من حيث الكشف عن كلمة أو البحث فيها فهي تقوم على:

1. لا بدّ من تجريد الكلمة من الزّوائد، وهنا كذلك نلحظ أنّه اتّبع تحليل في ذلك؛ حيث لا يمكن أن نجد معنى كلمة إلا إذا جرّدت من الزّوائد.

2. لا بدّ من ترتيبها بحسب المنهج المتّبع، وهو المنهج الألفبائيّ، وهو عكس المدرسة السابقة، شريطة إتّباع طريقة التّقاليب، ثمّ يرجع الكلمة إلى التّرتيب الألفبائي، وإلاّ فالكلمة لا يجدها الباحث، فلا ينبغي أن نكتفي بالتّرتيب الألفبائي فقط؛ بل لا بدّ من وضعها في ميزان التّقاليب.

3. كذلك لا بدّ من مراعاة الأبنية من الثّنائي والثّلاثي والرّباعيّ، وبعدها الاهتمام بتلك التّفريعات، الثّلاثي الصّحيح والمعتلّ، ولكن رغم هذه الطّرق والصّرامة، إلاّ أنّ هذه المدرسة لم تسلم من النّقد، فقد انتقدت بالخلط في التّصريف، وممّا نقله السّيوطي في (المزهر) أنّ (ابن جنّي) قد قدّم نقدا لـ(ابن دريد) قائلا: "وأمّا كتاب الجمهرة؛ ففيه أيضا من اضطراب التّصنيف وفساد التّصريف، ممّا أعذر واضعه فيه لبعده عن معرفة هذا الأمر، ولما كتبته وقعت في متونه وحواشيه جميعا من التّشبيه على هذه المواضع ما استحييتُ من كثرته، ثمّ إنّه لمّا طال عليه أومأت إلى بعضه، وضربت البتة عن بعضه "[1]. نلحظ أنّ كلّ مؤلّف ينقد من سبقه، والكلّ يرى منهجه الأنجع

[1] جلال الدّين السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ص80.

في البحث والتّصنيف، غير أنّ (ابن دريد) ليس كسابقيه؛ لأنّه أراد أن ينتهج طريقة جديدة في التّأليف المعجميّ، ولكن اختلط عليه الأمر في المنهج والأبنية؛ ولو أنّه اتّبع طريقة الخليل بحذفورها لما وقع في المآخذ والنّقود.

3.2. نظريّة التّقفية في المعجميّة العربيّة: تعدّ هذه النّظريّة من الأسس الّتي بنى عليها اللّغويّون منهجهم في علم المعاجم؛ فقد سبقت الإشارة إلى أنّ المعجميّين بنوا معاجمهم على أساس الصّوت ثمّ الألفبائي وبعدها نظام التّقفية، وهو نظام محكم ودقيق استطاع اللّغويّون أن يحصروا من خلاله المدوّنة اللّغويّة بشكل دقيق، وتظهر منهجيّة هذه المدرسة في أنّها توالت بتأليف معاجم تتّخذ من الحرف الأخير منهجاً لحصر المدوّنة اللّغويّة، وشرحها وتفسيرها تفسيراً دقيقا.

والمقصد من هذه المدرسة أنّها تجعل الحرف الأوّل بابا والحرف الأخير فصلا، كما يظهر من خلال الاسم أنّ هذه المدرسة قد اقتبست الاسم من القافية المعروفة في الشعر؛ فالقافية في الشّعر هي ما يرد آخر البيت وهي ليست برويّ؛ ولعل الغرض الّذي سعت إليه هذا المدرسة هو تسهيل ما صعب على المتعلّمين ليس إلاّ، وكأن بالمدارس الّتي سبقتهم اتخذت منهجا يصعب على الباحث والمتعلّم الخوض فيه؛ فأتت هذه المدرسة لكي تسهل الصّعب، وتقرّب البحث في معاني الكلمات دون تعسير، وكأنّها عملت على التّيسير والتّسهيل والتّجديد.

1.3.2. **الجوهريّ رائد النّظريّة:** يعدّ رائد مدرسة القافية؛ أيْ الّتي تعتمد على الحرف الأخير من الباب والأوّل من الفصل؛ حيث ألّف معجماً في الألفاظ سمّاه: (الصّحاح) وهو معجم فريد في نوعه؛ إذ استطاع أن يعمل على اتّخاذ منهج جديد في حصر المفردات وضبطها بالشّرح والتّسهيل، وقد صرّح بهذا في مقدّمة معجمه؛ إذ يقول: "أودعت هذا الكتاب ممّا صحّ عندي من هذه اللّغة على ترتيب لم أسبق إليه وتهذيب لم أغلب عليه في ثمانين وعشرين بابا وكلّ باب منها ثمانية وعشرين فصلا على عدد حروف المعجم وترتيبها"[1]. والجليّ من قول (الجوهري) أنّه لم يسبق لأحد قبله تأليف كتاب مثل كتابه من حيث المنهج المتّبع، وحتّى الطّريق؛ لأنّ البغية الأساس من الكتاب أيضا هو اتّخاذ نهج جديد في البحث عن الكلمة، وهذا يدلّ على أنّ (الجوهريّ) قد راعى

[1] إسماعيل بن حماد الجوهري، الصّحاح. تح: أحمد عبد الغفور عطار، د.ط. د.ت، ج1، ص33.

طريقة ممن سبقه في المنهج كنظام مخارج الأصوات، وهو يرى أنّها طريقة صعبة على المتعلّم، وحتّى الباحث في أسرار مفردات الكلمة؛ لذا عدّه (ياقوت الحموي): "من أحسن التّصانيف، وأجود التّآليف، وعليه اعتماد النّاس؛ لأنّه أقرب في التّناول وشديد الأثر في ترتيبه على من قرأه، يدلّ وضعه على قريحة سالمة، ونفس عالمة فهو أحسن من الجمهرة، لابن دريد البصريّ، وأوقع من تهذيب اللّغة للأزهريّ، وأقرب متناولا من مجمل اللّغة لأبي علي الفارسي "[1]. وتجدر الإشارة إلى أنّ مُحَقّق معجم الصّحاح قد أشاد بقيمته وصحّة ترتيبه، وجودة منهجه، وأفضليّة السّبق لمادته العلميّة يقول: "والصّحاح أوّل معجم عربيّ صحيح يوثق به ثقة علميّة، ولا نغالي إذا قلنا: إنّه أوّل معجم حقّ عرف في العالم؛ لأنّ المعاجم الّتي عاصرته أو سبقته في الأمم العربيّة أو غير العربيّة لم تكن في مستواه العلميّ واستيعابه كثيرا من مواد اللّغة الصّحيحة، وترتيبه ونظامه ودقّته وتحرّيه الصّحّة "[2].

إنّ ما أشار إليه محقق (الصّحاح) يثبت لنا قيمة المعجم من حيث منهجه المتّبع، وهو منهج التّقفية من الحرف الأخير من المادّة، ولكن نجد بعض الباحثين يرجئ الأسبقيّة في هذا النّظام بعالمين من علماء اللّغة هما: (أبو بشر البندنيجيّ) (248 هـ) في كتابه اللّغويّ (التّقفية) وأبو إبراهيم إسحاق الفارابي خال الجوهريّ (350هـ) في كتابه (ديوان الأدب) وذلك حين اتّبع نظام القافية؛ فنظر على الحرف الأخير في ترتيب المواد اللّغويّة "[3]. ولكن إذا كان هذان العالمان قد بلغا مبلغ معجم الصّحاح؛ فكيف آثر العلماء مكانة معجم الصّحاح إذاً؟ يمكننا أن نقول: إنّ الجوهري أراد من هذا المعجم إثبات نظريّة تقوم على أساس المنهجي الدّقيق ومعمّق من خلال إتباع نظام التّقفية من أخر الحرف في الباب والأوّل في الفصل؛ لكن يمكننا أن نقول: إنّ الفارابي لم يتّبع المنهج الدّقيق، ولربّما كان بناؤه للكتاب ديوان الأدب بناء عفويّا دون التّركيز على المنهج الخاصّ بالتّقفية.

---

[1] عبد الغني يسرى عبد الله، معجم المعاجم العربيّة، ط1. بيروت: 1991، دار الجيل، ص170.

[2] إسماعيل بن حماد الجوهري، الصّحاح، ص212.

[3] محمد أمين فاخر، دراسات في المعاجم العربيّة، د.ط. القاهرة: 1404هـ، مطبعة حسان، ص49 فما بعدها.

وقد ذكر محقّق كتاب التّقفية (للبندنيجي) أنّ فضل السّبق لهذا المنهجِ يعود إليه، فلا يظننّ الظّانّ أنّ (الجوهريَّ) أسبق لهذا؛ إذ يرى أنّها حقيقةٌ لا بدّ منها حيث يقول: "وقد ظل الكثير من النّاس على هذا الظّنِ معتقدين أنّ الجوهري مبتكرُ هذا النّظام الفريد؛ لاتّصاله بالسّهولة إذا قيس بنظام (العين) المخرجيّ العسير على المتكلّمين. ولقد آن أن نتبيّن أنّ لغويّاً آخر هو (البندنيجي) سبقه إلى ابتكار هذا بمعجمه الّذي نقدّمه للنّشر محقّقا التّقفية في اللّغة، وأنّ بين وفاتهما نحوا من مائة وستّ عشرة سنة "[1]. ولعلّ ما ذهب إليه المحقّق رأي صائب؛ لأنّ الفترة الزمنية بين العالمين فترة كبيرة جدّا؛ وهي توحي بأنّ (الجوهري) قد اطّلع على كتاب (البندنيجي) فأعجب به فاتّخذه سبيلا في معجمه (الصّحاح) لأنّ (البندنيجي) ذاته يذكر في مقدّمة كتابه سبب تأليفه على هذا النّمط؛ حيث يقول: "هذا كتاب التّقفية إملاء أبي بشر وسمّاه بذلك؛ لأنّه مؤلّف على القوافي والقافية: البيت من الشّعر"[2].

وقد بيّن (البندنيجي) سبب تسميته لكتابه بـ(التّقفية) قائلا: "ونظر في الكلام فوجده دائرا على الحروف (28) الموسومة بألف با تا ثا عليها بناء الكلام كلّه: عربيّه وفصيحه، فهي محيطة بالكلام؛ لأنّه ما من كلمة إلا ولها نهاية إلى حرف الثّمانية والعشرين (28) حرفا، فأراد أن يجمع من ذلك ما قدر عليه وبلغه لحفظه، إذا كان لا غنى لأحد من أهل المعرفة والأدب عن معرفة ذلك؛ لأنّه يأتي في القرآن والشّعر وغير ذلك من صنوف الكلام فجمع ما قدر عليه وأدركته معرفته، ثم رأى أنّه لو جمع ذلك على غير تأليف متناسق ثمّ جاءت كلمة غريبة يحتاج الرّجل على معرفتها من كتابنا هذا لصعب عليه إدراكها لسّعة الكلام وكثرته؛ فألّفه تأليفاً متناسقاً متتابعاً؛ ليسهل على النّاظر فيما يحتاج إلى معرفته"[3].

والبيّن من قول (البندنيجي) أنّه راعى ميزات الشّعر وخصائصه؛ فاهتدى لوضع هذا الكتاب الجليل في اللّغة؛ لأنّه لا يعقل أن يضع رجل كتابا مثل هذا وهو غير عالم بخصائص الشّعر

[1] اليمان بن أبي اليمان البندنيجي، التّقفية في اللّغة، تح: العطية خليل إبراهيم، د.ط. بغداد: 1986، مطبعة العاني ص7.

[2] المرجع نفسه، ص36.

[3] المرجع نفسه، ص36.

وضروبه، وبحقيق كان الأمر كذلك؛ فالعالم كان متأثرا بالشّعر؛ فإذا كان الشّعر ينتهي بالحرف الأخير في كلّ بيت والمسمّى بالرويّ.

وعليه؛ فلا غرو أن يتأثّر (الجوهريّ) بكتاب مثل هذا الكتاب؛ أضف إلى أنّ (البندنيجي) قد يوضّح في مقدّمة مؤلَّفه المنهج المتّبع من خلال قوله: "ونظرنا في نهاية الكلام فجمعنا إلى كل كلمة ما يشاكلها، ما نهايتها؛ كنهاية الأوّل قبلها من حروف الثّمانية والعشرين، ثمّ جعل ذلك أبواباً على عدد الحروف؛ فإذا جاءت الكلمة ممّا يحتاج إلى معرفتها من الكتاب نظرت إلى آخرها ما هو من هذه الحروف؟ فطلبته في ذلك الباب الّذي هي منه؛ فإنّه يسهّل معرفتها... وقد يأتي من كلّ باب من هذه الثّمانية والعشرين، أبواب عدّة؛ لأنّا إنّما ألفناه على وزن الأفاعيل فلينظر النّاظر المرتاد وزن الكلمة في أيِّ الأبواب هو؛ فإنه يدرك الذي يطلب، وأضفنا إلى كلّ كلمة من باب ما يشاكلها من الكلام الفصيح الّذي لا يجهله العوام؛ ليكون ذلك أجمع لما يريد المرتاد"[1]. أمّا الكتاب الّذي ألّفة (الجوهري) المسمّى بـ(تاج اللّغة وصحاح العربيّة) هو أوّل كتاب ممنهج يعتمد على نظام التّقفية؛ أيْ الحرف الأخير من الكلمة، ولكن اُشتهر الكتاب باسم (الصّحاح) لشهرته، والشّهرة في التّداول تطغى على الاسم الأصليّ. وقد قال فيه (الخطيب التّبريزي): "يقال كتاب الصِّحاح بالكسر وهو المشهور، وهو جمع صحيح كظريف وظراف ويقال: الصَّحاح بالفتح، وهو مفرد نعت كصحيح، وقد جاء فَعال بفتح الفاء لغة في فعيل كصحيح وصَحاح وشحيح وشحّاح وبريء وبراء"[2].

وسبب تسميته بالّصحاح؛ لأنّه جمع ما صحّ من كلام العرب؛ أيْ أنّه لم يعتمد على الشّاذ والمجهول؛ بل أخذ الصّحيح الفصيح؛ بمعنى أنّ (الجوهريّ) انتقى المادّة اللّغويّة ممّن تُرتضى عربيتهم، وقد صرّح بهذا السّيوطي قائلا:"وأوّل من التزم الصّحيح مقتصراً على الإمام أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري؛ ولهذا سمّى كتابه بالصّحاح "[3]. ويتّضح من قول (السّيوطي) أنّ المعجميين الّذين سبقوا الجوهريّ لم يلتزموا بالصّحيح فقط؛ بل أخلطوا بين الصّحيح ما دونه، وعدم

[1] اليمان بن أبي اليمان البندنيجي، التّقفية في اللّغة، ص37.

[2] جلال الدّين السيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ص37.

[3] المرجع نفسه، ص80.

التزامهم بالصّحيح يدلّ على أنّهم لم يأخذوا المسموع من أفواه الأعراب مباشرة؛ لذا يقول السّيوطي في (المزهر): "وقد ذهب جلّ الكتب في الفتن الكائنة من التّتار وغيرهم، بحيث إنّ الكتب الموجودة الآن في اللّغة من تصانيف المتقدّمين والمتأخّرين لا تجيء حِمْل جَمَل واحد، وغالب هذه الكتب لم يلتزم مؤلّفوها الصّحيح؛ بل جمعوا فيها ما صحّ وغيره وينبّهون على ما لم يثبت غالبا "[1]. أمّا المنهج الّذي اتّخذه (الجوهريّ) سبيلاً لإرساء أسس ومبادئ هذه المدرسة نجد:

- أنّه خلص كتابه ممّا يشك فيه من الألفاظ، واعتمد في ذلك على مشافهته للأعراب؛
- رتّب كتابه ترتيباً جديداً، كما يلي:

أ. يجرّد الكلمات من زوائدها، ويردّ المحذوف إلى مكانه، والحرف المقلوب إلى أصله؛

ب. قسّم هذه الألفاظ على (28) بابا، بعد حروف الهجاء، وذلك حسب أواخر الألفاظ؛ فكلّ ما ينتهي بحرف همزة يضعه في باب الألف المهموزة، وكلّ ما ينتهي بحرف الباء يضعه في باب الباء، وكلّ ما ينتهي بحرف التّاء يضعه في باب التّاء، وهكذا إلى باب الواو والياء الّذين جمعهما معاً في باب واحد؛

ج. قسّم هذه الأبوابَ إلى ثمانية وعشرين (28) فصلا بعدد حروف الهجاء كذلك، حَسَب أوائل الألفاظ فكلّ ما يبدأ بحرف الهمزة يوضع في فصل الهمزة، وكلّ ما يبدأ بحرف الباء: يوضع في حرف الباء، وهكذا إلى فصل الياء؛

د.رتّب الألفاظ داخل كلّ فصل: حسب الحرف الأوّل ثمّ الثّاني ثمّ الثّالث ثمّ الرّابع، فمثلاً في باب فصل التّاء، نجده قد رتّب الألفاظ داخل هذا الفصلِ على النّحو التّالي: ثأب، ثرب ثرقب، ثعب، ثعلب، ثقب، ثلب، ثوب، ونلحظ عليه أنّه لم يذكر الألفاظ المهملة، ولم ينبه عليها وإنّما ذكر المستعمل فقط؛

هـ. قدّم فصول الواو في الأبواب كلّها، على فصول الهاء؛ وقد صان هذا النّظام معجمه من الخلط والاضطراب، ووسَمَه بطابع الدّقة العلميّة في التّأليف المعجميّ"[2]. وتجدر الإشارة إلى أنّ (الجوهري) ترك نظام ترتيب الحروف على المخارج، ونظام ترتيبها على الألف باء، وأهمل أيضا

[1] جلال الدّين السيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ص83.

[2] أحمد عبد الغفور عطار، الصّحاح والمدارس المعجميّة، د.ط. مصر: د.ت، دار الكتاب العربيّ، ص156.

الأبنية والتّقاليب، وابتدع نظاماً جديداً راعى فيه ترتيب الألفاظ بحسب أواخرها "[1]. إنّ الابتداع الّذي ابتدعه (الجوهريّ) لهو تجنّب مما وقع فيه سابقوه من الاضطراب والفوضى في التّرتيب؛ فقد اعتمد "على الحروف الأصليّة في بنية الكلمة، ويترك الزّائد وإذا كان اللّفظ رباعيّا أو خماسيّا لم يكتفِ بترتيب آخره وأوله؛ بل رتّب ثانيه وثالثه ورابعه، وبذلك تجنّب الجوهري الفوضى والاضطراب الّذين وقع فيهما سابقوه بصدد الألفاظ الّتي يمكن أن وتوضع في أكثر من بناء"[2]. فإذا ما أخذنا نموذجا نبيّن فيه المنهج الّذي قد اتّبعه (الجوهريّ) نلحظ أنّه اعتمد على الشّرح المختصر، والاعتماد على الرّواية، والاحتجاج من الشّعر العربيّ، مثل ذلك في مادّة (عقق) باب القاف فصل العين:

العَقِيقَة: صوت الجَذَع، وشَعْر كلّ مولود من النّاس والبهائم الّذي يولد عليه: عقيقة وعقيق وعِقّة أيضا بالكسر. قال ابن الرّقاع يصف حمارا:

تَحَسّرَتْ عِقَّةٌ عَنْه فَأَنْسَلَهاَ واجْتَابَ أُخْرَى جَدِيداً بَعْدَ مَا ابْتَقَلا

ومنه سمّيت الشّاة الّتي تذبح عن المولود يوم أسبوعه: عقيقة. وقال أبو عبيدة: العِقّة في النّاس والحُمُر ولم نسمعه في غيرهما. وعقيقة البرق: ما انعقّ منه؛ أي: تَضَرّب في السّحاب وبه شبّه السّيف. قال عنترة:

وسَيْفِي كَالعَقِيقَة فَهْوَ كِمْعِي سِلاَحِي لاَ أَفَلّ وَلاَ فُطَارَا

وكلّ انْشِقَاق فهو انْعِقَاق. وكلّ شَقّ وخَرْقٍ في الرّمل وغيره فهو عَقٌّ. ويقال: انْعَقَّت السَّحابَة: إذا تبعّجت بالماء. والعقيق ضرب من الفصوص. والعقيق: واد بظاهر المدينة، وكلّ مَسِيل شقَّه ماء السّيل فوسّعه؛ فهو عقيق والجمع أَعِقّة.

وعقّ بالسّهم: إذا رمى به نحو السّماء، وينشد للهندلي:

عَقُّوا بِسَهْم ثُمّ قَالُوا صالحوا يَا لَيْتَنِي فَي القومي إذْ مَسَحُوا اللِّحَى

وذلك السّهم يسمّى عقيقة، وهو سهم الاعتذار، وكانوا يفعلونه في الجاهليّة؛ فإن رجع السّهم ملطّخا لم يرضوا إلاّ بالقوَد، وإن رجع نقيّاً مسحوا لحاهم وصَالَحوا على الدّيّة، وكان مسح اللِّحى

[1] محمود علي عبد الكريم الرديني، المعجمات العربيّة دراسة منهجيّة، ص82.

[2] المرجع نفسه، ص82.

علامة للصّلح. قال ابن الأعرابيّ: لم يرجع ذلك السّهم إلاّ نقيّاً، ويُروى: عَقَّوا بسهم بفتح القاف، وهو من باب المعتلّ، وينشد:

عَقّوا بِسَهْمٍ فَلَمْ يَشْعُرْ بِهِ أَحَدٌ ثُمَّ اسْتَفَاءُوا وَقَالُوا حَبَّذَا الوَضَح

وعقّ عن ولده يَعُقُّ: عقّا إذا ذبح عنه يوم أسبوعه، وكذلك إذا حلق عقيقته. وعقّ والده يَعُقّ عُقُقاً ومعقّة فهو عاقّ وعُقَق، مثل عامر وعُمَر، والجمع عَقَقة مثل: كَفَرَة، وفي الحديث: ذُق عُقَق؛ أي: ذق جزاء فعلك يا عاق. قال بعضهم لحمزة –رضي الله عنه–: تقول منه: أعق فلان: إذا جاء بالعقوق، وأعقّت الفرس: أيْ حملت فهي عَقُوق، ولا يقال: مُعِقّ إلاّ في لغة رديئة، وهو من النّوادر، والجمع عُقُق مثل: رسول رُسل.

ونوى العَقُوق: نوى رِخْو تعلفه الإبل العُقَق، وربّما سمّوا تلك النّواة عقيقة والعقاق: الحوامل من كلّ حافر، وهو جمع عُقُق مثل: قُلُص وقِلاص وسُلُب وسِلاَب. والعَقاق بالفتح: الحمل. يقال أظهرت الأتان عَقَاقا وكذلك العقق"[1].

أتباع مدرسة القافية: قد كان لمدرسة القافية أتباعٌ اتّبعوا نهج الباب والفصل من الحرف الأخير، وهذا دليل على أنّ المنهج الّذي درجت عليه المعاجم من بعدُ لها مسالك للكشف عن الكلمات وشرح المواد اللّغويّة.

لسان العرب لابن منظور تكملة للصّحاح: يعدّ (ابن منظور) من علماء القرن السّابع والثامن؛ حيث استطاع اللّغويّ (ابن منظور) أن يتبع منهج (الجوهري) وذلك بتأليف معجم يشمل كلام العرب؛ مقتديا في ذلك ممّا أتى به (الجوهري) في ترتيب الأبواب والفصول بحسب الحرف الأخير من الكلمة، ولعلّ هذا الإتّباع إنّما هو دليل على مكانة الصّحاح وطريقة تيسيره وسهولة منهجه؛ إذ "انتهج ابن منظور المادّة العلميّة في كتابه (لسان العرب) منهج (الجوهريّ) في تأليفه (الصحاح)؛ حيث التزم نظام القافية ونظام الباب والفصل، وقد صرّح بذلك في مقدّمة كتابه بقوله: "وشرطنا في هذا الكتاب المبارك، أن نرتّبه كما رتّب الجوهريّ صحاحه، وقد قمنا –والمنّة لله– بما شرطناه فيه "[2]. ويدلّ القول الّذي نقله الباحث (صلاح) عن (ابن منظور) أنّه أعجب بمنهج

[1] محمود علي عبد الكريم الرديني، المعجمات العربيّة دراسة منهجيّة، ص87 فما بعدها.

[2] صلاح راوى، المدارس المعجميّة العربيّة نشأتها تطوّرها منهاجها، ط1. القاهرة: 1990، دار الثقافة العربيّة ص139.

الجوهري في ترتيبه للمواد اللّغويّة، ولا غرو في ذلك فقد ذكر ابن منظور– في مقدّمة اللّسان– سبب انتهاج هذا النّهج من التّرتيب والتّصنيف: "إنّ تهذيب اللغة (للأزهري) والمحكم (لابن سيده) من أجمل كتب اللّغة عند العرب، ولكن صعوبة البحث فيهما لا تخفى على أحد، وذلك بسبب التّرتيب واختلاط التّفصيل والتّبويب؛ أمّا (الجوهري) فقد رتّب صحاحه، ولكنّه جاء مختصراً وكثر فيه التّصحيف؛ حتى جاء بعضهم وأرّخ لسقْطاته وأخطائه. فكان أنْ وضع المؤلّف معجمه هذا (لسان العرب) وأكثر فيه من الأخبار والشّواهد والآيات؛ حتّى جاء واضح المنهج سهل السّلوك... عظم نفعه بما اشتمل من العلوم عليه، وغني بما فيه عن غيره وافتقر غيره إليه، وجمع من اللّغات والشّواهد والأدلة ما لم يجمع مثلُه مثلَه"[1]. ممّا يدلّ عليه نصّ (ابن منظور) أنّه اعتمد على طريقة الصّحاح في تبويب معجمه؛ بله الاعتماد على المعاجم الّتي سبقت، إلاّ أنّ معجم الصّحاح قد برع فيه صاحبه، وقنّن فيه المنهج الّذي يتناسب والعصر الّذي كان يعيش فيه، فعصر (الخليل) غير عصر (الجوهريّ) والعقلية الفكريّة مختلفة؛ لذا كان لا بدّ من ابتكار طريقة تسهّل عملية البحث في معاني المفردات اللّغويّة وبحقيق قد نجح (الجوهريّ) في رصد نظريته في التّبويب والتّصنيف، وإلاّ فكيف نعلّل إتّباع (ابن منظور) وغيره منهج الجوهريّ، كما تجدر الإشارة إلى أنّ (ابن منظور) قد استفاد من معاجم سابقيه بذكر آرائهم فعندما يذكر رأي (الجوهريّ) في طريقة التّبويب يذكر بعدها ما قد ذكره (ابن سيده) أو (الأزهريّ) ولنا المثل في ذلك عندما ذكر الواو والياء والأصل فيهما؛ حيث يقول: "ونحن نشير إلى الواو والياء إلى أصولهما؛ هذا ترتيب (الجوهريّ) في صحاحه. وأمّا (ابن سيده) وغيره فإنّهم جعلوا المعتلّ عن الواو بابا والمعتلّ عن الياء بابا، فاحتاجوا فيما هو معتلّ عن الواو والياء إلى أن ذكروه في البابين؛ فأطالوا وكرّروا وتقسّم الشّرح في الموضعين، وأمّا (الجوهريّ) فإنّه جعله باباً واحداً... وقد رتّبناه نحن في كتابنا كما رتّبه (الجوهريّ)... وجعلناه باباً واحداً، وبينا في كلّ ترجمة عن الألف وما انقلبت عنه... وأمّا الألف اللّيّنة الّتي ليست متحرّكة؛ فقد أفرد لها الجوهري باباً بعد هذا الباب... فلهذا أفردناه "[2]. ما ذهب إليه (ابن منظور) لهو دليل على إعجابه بمنهج (الجوهريّ) حتّى في التّبويب من حيث الباب والأصل؛ لذا فهو يشيد بعمله،

[1] ابن منظور، مقدّمة اللّسان، ص7 فما بعدها.

[2] المرجع نفسه، ص3.

وحسن شهرته، وبراعته منهجه، فيصرح بذلك في مقدّمة كتابه قائلا: "ورأيت أبا نصر بن إسماعيل بن حماد (الجوهريّ) قد أحسن ترتيب وشهرة بسهولة وضعه، شهرة أبي دَلَف بين باديه ومختصره، فخفّ عن النّاس أمره، فتناولوه، وقرب عليهم مأخذه، فتداولوه وتناقلوه، غير أنّه في جوّ اللّغة كالذّرة وفي بحرها كالدّرة فاستخرت الله سبحانه وتعالى، في جمع هذا الكتاب المبارك، الّذي لا يساهم في سَعة فضله ولا يشارك، ولم أخرج فيه عمّا، في هذه الأصول ورتّبته ترتيب (الصّحاح) في الأبواب والفصول"[1].

إنّ ولوع (ابن منظور) بمنهج (الجوهريّ) من حيث التّبويب والتّصنيف فلا ضيرَ أن يعتمد علّة المعاجم الّتي سبقته على المتن المفرداتي؛ فالقصد منه هو الإعجاب بالطّريقة المنهجيّة في التّصنيف ولا أدلّ على ذلك من التّصريح الّذي ألفيناه في مقدّمة معجمه؛ إذ يقول: "وإنّي لم أزل مشغوفاً بمطالعات كتب اللّغات، والاطلاع على تصانيفها، وعلل تصريفها... ولم أجد في كتب اللّغة أجمل من تهذيب اللّغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، ولا أكمل من المحكم لأبي الحسن بن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي –رحمهما الله–... غير أنّ كلاّ منهما مطلب عسر المهلك، ومنهل وعر المسلك، وكأنّ واضعه شرع للناس موردا عذبا، وجلاهم عنه وارتاء لهم مرعى مربعا، ومنعهم منه، وقد أخر وقدّم، وقصد أن يعرب فأعجم، فرق الذّهن بين الثّنائي والمضاعف والمقلوب، وبدّد الفكر باللّفيف والمعتلّ والرّباعي والخماسي فضاع المطلوب فأهمل النّاس أمرهما، وانصرفوا عنهما، وكادت البلاد–لعدم الإقبال عليهما– أن تخلوَ منهما وليس لذلك سبب إلاّ سوء التّرتيب وتخليط التّفصيل..."[2]. إنّ المقدّمة الّتي أفرد فيها (ابن منظور) منهجه وأهمّ المصادر الّتي لجأ إليها؛ تبيّن صرامة وأمانة (ابن منظور) لتأليفه لسان العرب، وقد أشار الباحث (حسين نصار) إلى تأثّر (ابن منظور) بهؤلاء المعجميين الّذين أخذ عنهم واتّكأ عليهم في بناء معجمه حيث يقول: "تستهل مادة (عقق) بالفعل الثّلاثيّ المأخوذ علاجه عن المحكم قال: عقه يعقه عقا فهو معقوق وعقيق. والعقيق: شقّه، والعقيق: واد بالحجاز كأنّه عق؛ أيْ: شقّ غلبت الصّفة عليه غلبة الاسم، ولزمته الألف واللاّم؛ لأنّه جعل الشّيء بعينه على ما ذهب إليه الخليل في

[1] ابن منظور، اللّسان، ص4.

[2] المرجع نفسه، ص11.

الأسماء الأعلام التّي أصلها الصّفة كالحارث والعباس. والعقيقان: بلدان في بلاد بني عامر من ناحية اليمن، فإذا رأيت هذه اللّفظة مثنّاة؛ فإنّما يعني بها ذانك البلدان. وإذا رأيتها مفردة فقد يجوز أن يعنى بها العقيق الّذي هو واد في الحجاز، وأن يعنى بها أحد هذين البلدين؛ لأنّ مثل هذا قد يفرد"[1].

والظّاهر من قول الّذي نقله (حسين نصّار) في (ابن منظور) أنّه اعتمد في المتن على مدوّنة الذين سبقوه كالخليل؛ إلاّ أنّه في بعض المواد لا يعتمد على عالم واحد؛ بل يلجأ إلى لغويّين آخرين؛ فقد أخذ عن (ابن سيده) في مادّة (عقق) ولكنّه لم يكتفِ بما ورد عنده؛ بل أخذ معارف أخرى من التّهذيب "فهناك أعقة أخرى لم يذكرها (ابن سيده) وذكرها غيره، فأخذها (ابن منظور) قال: "وفي بلاد العرب مواضع كثيرة تسمّى العقيق. قال أبو منصور: وثقال لكلّ من شقه ماء السّيل في الأرض فأنهره ووسعه عقيق والجمع أعقة وعقائق، وفي بلاد العرب أربعة أعقّة وهي أودية شقتها السّيول عادية؛ فمنها عقيق عارض اليمامة، وهو واد واسع ممّا يلي العرمة تتدفق في شعاب العارض وفيه عيون عذبة الماء. ومنها عقيق بناحية المدينة فيه عيون ونخيل وفي الحديث: أيكم يحبّ أو يغدو إلى بطحان العقيق. قال ابن الأثير: هو واد من أودية المدينة مسيل للماء، وهو الذي ورد ذكره في الحديث (إنّه واد مبارك) ومنها عقيق آخر يدفق ماؤه في غورى تهامة وهو الذي ذكره الإمام الشّافعي فقال: ولو أهلوا من العقيق كان أحبّ إليّ..."[2].

ونخلص ممّا سبق أنّ (ابن منظور) يعدّ من الأتباع الّذين اتّبعوا الأوّلين من حيث المدوّنة اللّغويّة؛ أيْ أنّه أراد من هذا الكتاب الجمع القدر الكافي من المادّة اللّغويّة؛ حيث اعتمد على الاستقصاء الدّقيق لكلام العرب وهو المشهور المتداول؛ لذا نجدة تارة يأخذ من قول (ابن سيده) وطورا من قول (أبي منصور) ومرّة من قول (الجوهريّ) وأخرى يجمع بينهم أكتعين، فمثلا يأتي بالمادّة (عقق) من الجذر الثّلاثي ثم يذكر معانيها ودلالاتها وصيغها الصّرفيّة ومن بعد ذلك يأتي "بشاهد على (عقق) جمع في شرحه بين ما أورده التّهذيب والصّحاح والنّهاية قال: وفي الحديث قال أبو سفيان بن حرب لحمزة سيّد الشّهداء ﷺ يوم أحد حين مرّ به وهو مقتول: ذق عقق؛ أيْ:

[1] حسين نصار، المعجم العربيّ نشأته وتطوّره، ص431.

[2] المرجع نفسه، ص432.

ذق جزاء فعلك يا عاق، وذق القتل كما قتلت من قتلت يوم بدر من قومك يعني كفّار قريش؛ فالعبارة الأولى بما فيها الحديث من التّهذيب، والشّطر الأوّل من تفسير (أي ذق جزاء فعلك يا عاق) من الصّحاح وبقيتها من النّهاية. ويلاحظ أنّ هذا الحديث شاهد على صيغة (عقق) وقد مرّت منذ زمنٍ طويل، فهناك فاصل غير قصير بينهما"[1]. ممّا يمكن أن نخلص إليه ههنا أنّ (ابن منظور) في لسان العرب قد اعتمد على:

– الصّحاح (للجوهريّ) من حيث المنهج؛ أيْ طريقة التّبويب والتّرتيب والتّصنيف؛ بله أَخْذَ المادّة اللّغويّة، ولكن (ابن منظور) استطاع التّوسّع فيها؛ وهذا ما صرّح به الباحث (نصار حسين) حيث يقول: "أمّا الصّحاح فأهم ظواهره الانتظام، انتظام علاج المواد وترتيب الأبواب وسهولة ترتيب الكتاب كله، والاختصار؛ حتّى إنّه حذف أسماء اللّغويّين، والتزام الصّحيح والألفاظ والضّبط بالعبارة وكثر الأحكام والقواعد الصّرفيّة والنّحويّة، ونجد من هذه الظّواهر عند (ابن منظور) انتظام التّرتيب؛ لأنّه اتّبع ترتيب الصّحاح، وبحذافيره. أمّا الظّواهر الأخرى فنجدها في اللّسان بشكل أقلّ برزوا عمّا كانت عليه في الصّحاح، فهو يضبط بالعبارة، ولكن لا يبلغ فيها مبلغ (الجوهريّ) بالنّسبة لكثرة صيغه. وأمّا التزامه الصّحيح فقد طرحه تماما؛ لأنّ غرضه كان جمع اللّغة لا نقدها"[2].

– كما استفاد (ابن منظور) من التّهذيب (لأبي منصور الأزهريّ) إذ وسّع له المواد اللّغويّة؛ واستفاد من الشّواهد كثرة الرّواية؛ إلاّ أنّه عزف عن ذكر الرّواة والقائلين، "وكلّ هذه الظواهر بارزة في اللّسان؛ بل منها ما ازداد مثل اتّساع المواد والشّواهد والحديث، والسّبب في ذلك أنّ مراجعه اتّسعت أكثر من مراجع التّهذيب، وأنّه أخذ الأحاديث عن النّهاية المختصّة ولكن برغم اتّساع مواد اللّسان قلت أسماء اللّغويّين والرّواة والمحدّثِين عنده في التّهذيب والنّهاية؛ لأنّه لم يكن يُعْنَى بها وكان أميل إلى حذفها. أمّا بقية الظّواهر فهي كما هي؛ لأنّه أخذها عن التّهذيب، وربما تكون قلّت لاتّساع المواد لا لأنّه أهملها"[3].

---

[1] حسين نصار، المعجم العربيّ نشأته وتطوّره، ص453 فما بعدها.

[2] المرجع نفسه، ص150.

[3] المرجع نفسه، ص150.

القاموس تتمّة نظريّة التّقفية: يعدّ كتاب القاموس المحيط لمؤلّفه (فيروزآبادي) من المعاجم العظيمة مدرسة نظام التّقفية ذات المنهج الباب والفصل، ويعدّ القاموس المحيط أو معجم عربيّ يسمّى بهذا الاسم، وهو دلالة على ذكاء هذا الرّجل؛ لأنّه استطاع أن يخرج معجماً باسم جديد وهو يدلّ على أصالة هذه المدرسة؛ لأنّ القاموس معناه البحر الواسع/ البحر المحيط ولعلّ هذه التّسمية لم تكن عبثا من لدن اللّغويّ (فيروز آبادي).

وقد أشار (فيروز آبادي) إلى سبب تأليفه لهذا الكتابِ في مقدّمة قاموسه؛ حيث يقول: "وإنّي قد نبغت في هذا الفنّ قديما، وصبغت فيه أديما، ولم أزل في خدمته مستديما، وكنت برهة من الدّهر ألتمس كتاباً جامعاً بسيطا، ومصنفاً على الفصح والشّوارد محيطا، ولما أعياني الطّلاب شرعت في كتابي الموسم بـ (اللاّمع المعلَم العجاب، الجامع بين المحكم والعباب) فهما غرتا الكتب المصنّفة في هذا الباب، ونيّرا براقع الفضل والآداب، وضممت إليهما زيادات امتلأ بها الوِطاب، واعتلى منها الخطاب، ففاق كلّ مؤلَّف غي هذا الفنّ هذا الكتاب"[1].

إنّ المقدمة الّتي بين فيها (الفيرز آبادي) سبب تأليف هذا القاموس هو أنّ طلابه قد أعيوه في فهم المعاجم السّابقة، وسبب هذا العياء هو المنهج المتّبع أضف إلى أنّ المعاجم السّابقة ضخمة في متنها اللّغويّ؛ ممّا استعصى على الطّلاب فهمه، وتدارسه، وهنا منطلق الفيروز آبادي؛ أي أنّ منطلقه الأساس لهذا القاموس هو التّيسير والتّبسيط في المتن والحجم، دون التّطويل والإسهاب. بَلْهَ الإعجابَ بالمنهج التّرتيبيّ والتّصنيفيّ للمواد اللّغويّة الّتي أرسى قواعدها (الجوهري) في معجمه الصّحاح.

وتجدر الإشارة إلى أنّ (الفيروز آبادي) قد نوّه إلى أنّ القاموس قد عمل على اختصاره؛ إذ يقول: "غير أني خمنته في ستين سفرا، يعجز تحصيله الطلاب، وسئلت تقديم كتاب وجيز على ذلك النّظام، وعمل مفرغ في قالب الإيجاز والإحكام، مع التزام إتمام المعاني، وإبرام المباني فصرفت صوب هذا القصد عناني، وألفت هذا الكتاب محذوف الشّواهد، مطروح الزّوائد... ولخصت كلّ ثلاثين سفرا في سفر، وضمّنته خلاصة ما في (العباب والمحكم) وأضفت إليه

[1] محمد بن يعقوب الفيرزو آبادي، القاموس المحيط، تح: محمد نعيم، العرقسوسي، ط8. بيروت: 2005، مؤسّسة الرّسالة، ص26 فما بعدها.

زيادات من الله تعالى بها أنعم، ورزقنيها عند غرضي عليها من بطون الكتب الفاخرة، الدّأماء الغطمطم، وأسميته: القاموس المحيط؛ لأنّه البحر الأعظم"[1].

ويتّضح في نهاية مقولة المؤلّف أنّه أوّل من سمّى كتابه القاموس؛ وعلّل ذلك بقوله: البحر الأعظم، وهي شيمة ممّن سبقه من المعجميّين كالعباب (للصّغاني) والمحيط لأبي علي القالي والمحكم لابن سيده، ولعلّ هذه التّسمية ترفع من قيمة المعجم، وذلك لما للبحر من معاني في العمق والاتّساع والإحاطة؛ فكأنّ بهذا المعجم يحيط بما لم يحط به غيره من المعاجم.

والحقيق بالذّكر أنّ صاحب القاموس قد انتهج نهج (الجوهريّ) وهو نظام التّقفية بالباب والفصل، غير أنّه عمل على الزّيادة مما أتي به الجوهريّ في (صحاحه) وقد صرّح بهذا في مقدّمته بقوله: "ولمّا رأيت إقبال النّاس على صحاح الجوهريّ، وهو جدير بذلك، غير أنّه فاته نصف اللّغة أو أكثر، إمّا بإهمال المادّة، أو بترك المعاني الغريبة النّادرة، أردت أن يظهر للنّاظر بادئ بدء، فضل كتابي هذا عليه، فكتبت بالحمرة المادّة المهملة لديه، وفي سائر التّراكيب المزيّة بالتّوجه إليه، ولم ذلك إشاعة للمفاخر؛ بل إذاعة لقول الشّاعر: كم ترك الأوّل للآخر"[2]. ومن بعد ذلك بين (الفيروز آبادي) جودة صنيعه لهذا القاموس، وحسن سبكه وحبكه قائلا: "ومن أحسن ما اختصّ به هذا الكتاب:

– تخليص الواو من الياء؛ وذلك قسم يَسِم المصنّفين بالعيّ والإعياء؛

– ومنها لا أذكر ما جاء من جمع فاعل المعتلّ العين على فعله، إلاّ أن يصحّ موضع العين منه، كحولة وخولة، وأما ما جاء منه معتلاّ كباعة وسادة، فلا أذكره لإطراده؛

– ومن بديع اختصاره وحسن ترصيع تقصاره، أنّي إذا ذكرت صيغة المذكّر أتبعتها بقولي وهي بهاء ولا أعيد الصّيغة، وإذا ذكرت المصدر مطلقا، أو الماضي، بدون الآتي ولا مانع فالفعل على مثال كتب، وإذا ذكرت آتية بلا تقييد، فهو على مثال ضرب على أنّي أذهب ما قال أبو زيد إذا جاوزت المشاهير من الأفعال الّتي يأتي ماضيها على فعل فأنت في المستقبل بالخيار: إن شئت قلت يَفعَل بضم العين، وإن شئت قلت يَفعَل بكسرها، وكلّ كلمة عريتها عن الضّبط فإنها

[1] محمد بن يعقوب الفيرزو آبادي، القاموس المحيط، ص27.

[2] المرجع نفسه، ص27.

بالفتح، إلاّ ما اشتهر بخلافه اشتهارا رافعا للنّزاع من البيّن، وما سوى ذلك فأقيّده بصريح الكلام، غير مقتنع بتوشيح القلام، مكتفيا بكتابة: (ع، د، ة، ج، م) عن قولي: موضع وبلد وقرية، والجمع، ومعروف فتلخص وكل غثّ إن شاء الله عنه مصروف"[1]. ولعلّ هذا المنهج الّذي أشار إليه (الفيروز آبادي) وكلّ هذه التّوضيحات إنما إشارة للهنات والفجوات التي وقع في الجوهري، ليس في الطّريقة المتّبعة في التّرتيب أو التّصنيف وإنّما هو رفع اللّبس والوهم الّذي وقع في الصّحاح، وإزالة الأغلاط الواقعة فيه؛ لذا يقول: "ثمّ إنّي نبّهت فيه على أشياء ركب فيها (الجوهري) رحمه الله خلاف الصّواب، غير طاعن فيه، ولا قاصدا بذلك تنديدا له، وإزراء عليه وغضّا منه، بل استيضاحا للصّواب، واسترباحا للثّواب، وتحرزا وحذارا من أن ينمى إلى التّصحيف، أو يعزى إلي الغلط والتّحريف... ولكن أقول كما قال (أبو العباس المبرد) في الكامل وهو القائل المحقّ: ليس لقدم العهد يُفضّل الفائل، ولا لحِدْثَانه يُهتضَم المصيب، ولكن يعطى كلّ ما يستحقّ، واختصصت كتاب (الجوهري) من بين الكتب اللّغويّة مع ما في غاليها من الأوهام الواضحة، والأغلاط الفاضحة، لتداوله واشتهاره بخصوصه، واعتماد المدرّسين على نقوله ونصوصه"[2].

ويتبيّن من قول (الفيروز آبادي) أنّه عكف على قراءة معجم الصّحاح التّمعّن فيه؛ بل إنّه أعجب بترتيبه إعجاباً كبيرا، وحبّره تحبيرا، ومن بعد ذلك قرّر فيه النّقد تقريرا، وهذا ما بيّنه الباحث (نصار حسين) قائلا: "ويبدو أنّ المؤلّف شغل بنقد الصّحاح، والتّنبيه على ما أهمله وأخطأ فيه، فنسي أن يشير إلى أنّه أخذ منه ترتيب كتابه: أبوابه وفصوله وموارده بحسب الحرف الأخير فالأول فالحشو "[3]. يتبيّن أنّ صاحب القاموس يشيد بكتابه ومكانته بين الكتب؛ إذ يقول في مقدّمة قاموسه: "وكتابي هذا بحمد الله تعالى، صريح ألفي مصنّف من الكتب الفاخرة وسنيح ألفي قلَمَّس من العَيالم الزّاخرة، واللهَ أسأل أن يثبتني به جميل الذّكر الدّنيا وجزيل الأجر"[4]. أمّا إذا جئنا إلى تحليل المواد اللّغويّة الّتي اعتمدها (الفيروز آبادي) في قاموسه فهو لم يبدأ بالمجرد كما عهد على

[1] محمد بن يعقوب الفيرزو آبادي، القاموس المحيط، ص27 فما بعدها.

[2] المرجع نفسه، ص27.

[3] حسين نصار، المعجم العربيّ نشأته وتطوّره، ص458.

[4] محمد بن يعقوب الفيرزو آبادي، القاموس المحيط، ص32.

سابقيه؛ بل نجده في بعض الأحيان يبتدئ بالمزيد؛ لأنّ الأصل هو تجريد الكلمة من الزّوائد؛ حتى يسهل البحث عنها، وهذا ما نقله أحمد بن فارس الشّدياق قال: "إنّ من أعظم الخلل، وأشهر الزّلل، في كتب اللّغة جميعا قديمها وحديثها ومطوّلها ومختصرها ومتونها وشروحها وتعليقاتها وحواشيها، خلط الأفعال الثّلاثيّة بالأفعال الرّباعيّة والخماسيّة والسّداسي وخلط مشتقّاتها؛ فربما رأيت فيها الفعل الخماسيّ والسّداسيّ قبل الثّلاثيّ والرّباعيّ، أو رأيت أحد معاني الفعل في أوّل المادةّ وباقي معانيه في آخرها... بيان ذلك إذ أردت مثلاً أن تبحث في القاموس عن أعرض عنه لزمك أن تقرأ كلّ ما ورد في مادة عرض من أوّلها إلى آخرها، فيمرّ بك أوّلاً عرّض واعترض وعارض، واستعرض أو العكس، ثمّ أسماء فقهاء ومحدّثين وحيوانات وجبال وأنهار وحصون قبل أن تصل إلى أعرض. وربما لم يكن ذكره مستوفى في موضع واحد، فترى في موضع أعرضه وفي موضع آخر أعرض عنه وهلمّ جرا"[1]. وسنحاول أن نبيّن عن نماذج من الّتي ذكرها (الفيروز آبادي) في فصل (الواو) حيث يقول: "الوأج: الجوع الشّديد، الموتَّج: بالمثناة كالمعظّم، ع قرب اللّوى. والوثيج: الكثيف المكتنز. وقد وثج، ككرم وثاجه، واسْتَوْثَج النَّبت: علق بعضه ببعض، وتمّ، والمال: كثر والرجل استكثر منه. والمَوتَثِجَة: الأرض الكثيرة الكلأ، والثياب المَوْثُوجَة: الرِّخوة الغزل والنّسج.

الوجّ: السّرعة، ودواء، والقطا، والنّعام. ووجَّ: اسم بالطائف، لا بلد به، وغلط الجوهري وهو ما بين جبلي المُحْتَرِق والأُحَيْحِدَيْن، وغلط الجوهري، وحُنَيْن واد قِبَل وجٍّ "[2]. يتجلّى من قول (الفيروزآبادي) أنّه بدأها بالاسم، ولم يبدأ بأبنية الفعل، كما نلحظ كذلك أنّه رجع إلى الفعل المزيد دون تجريده من خلال ذكره للفعل المزيد (اسْتَوْثَج) ثمّ نجده يعود لذكر الاسم وهي سمه بارزة في كلّ الفصول؛ ولربّما القصد من هذا الجمع دون الاهتمام بالأبنية غير أنّ البيّن من هذا الفصل وغيره يغلط شيخ الّذي أخذ عنه التّرتيب الخاصّ بالقافية؛ فقد ذكر أنّ الجوهري قد غلط لما نسب (الوجّ) إلى مكان في بلدة الطّائف؛ بل هي الطّائف ذاتها.، لكنّنا نجده في مواضع أخرى من فصول المواد يستهل بالفعل مثل فصل(الضاد) يقول: "ضبح الخيل: كمنع، ضبحا وضُباحا: أسمعت من أفواهها صوتا ليس بصهيل ولا حمحمة أو عدت دون التّقريب، والنّار الشّيء، غيرته،

[1] سقال ديزيره، نشأة المعاجم العربيّة معاجم المعاني، معاجم الألفاظ، ص58 فما بعدها.

[2] محمد بن يعقوب الفيرزو آبادي، القاموس المحيط، ص209.

ولم تبالغ فانْضَبَح. والضَّبح بالكسر: الرّماد وكغراب: صوت الثّعلب، وع ومحدثّ، والمضبوحة: حجارة قدّاحة. والضّبيح: أفراس الرّيب بن شريق وللشّويعر محمد بن حمران، وللحازوق الحنفي الخارجي، وللأشعر الجعفي، ولداود بن متمم. وكزبير: فرساس للحصين ابن حمام. ضَحْضَح السّراب: ترقرق كتضحضح. والضِّحّ بالكسر:الشمس وضوؤها والبراز من الأرض، وما أصابته الشمس، ومنه جاء بالضِّح والرّيح، ولا تقل: بالضِّيح؛ أي: بما طلعت عليه الشمس وما جرت عليه الرّيح، والضَّحضاح: الماء اليسير كالضَّحضح أو على الكعبين، أو أنصاف السّوق، أو ما لا غرق فيه، والكثير بلغة هذيل، والضّحضحة والضَّحْضَح والضُّحْضُح: جري السّراب. وضحضح: تبيّن "[1]. وممّا نخلص إليه ها هنا أنّ (الفيروز آبادي) اعتمد في جملته على:

– الرّجوع باللّفظة إلى حروفها الأصليّة، سواء من حيث التّجرد والزّيادة، أو من حيث الصّحةُ أو الاعتلال؛

– التزام نظام القافية في ترتيب المواد اللّغويّة؛ بأن جعل الحرف الأخير بابا، والحرف الأوّل فصلا؛ ثمّ رتّب الألفاظ داخل الفصل الواحد بحسب الحرف الثّاني إذا كانت المادّة ثلاثيّة، ثمّ بحسب الحرفين الثّالث والرّابع إن كانت رباعيّة أو خماسية، فمثلا لفظة (جاء) نجدها في باب الهمزة فصل الجيم، ولفظة (اتّقى) نجدها في باب الياء فصل الواو؛ إذ أصلها (وقى) ولفظة (جعفر) نجدها في باب الرّاء فصل الجيم، ولفظة (سفرجل) نجدها في باب اللاّم فصل السّين ولفظة (سمرقند) نجدها في باب الدّال فصل السّين؛

– تقسيم معجمه إلى ثمانية وعشرين بابا بحسب الحرف الأخير من المادّة الأصليّة، ثمّ قسّم كلّ باب ثمانية وعشرين فصلا بحسب الحرف الأوّل، إلاّ أنّه قد لا يكتمل عدد الفصول الثّمانية والعشرين في باب من الأبواب، بل قد يسقط فصلا أوّل أكثر بحسب ما هو موجود في اللّغة من مواد؛

– التّركيز والاختصار في معجمه ما وجد إلى ذلك سبيلا، وذلك لتسهيل عمليّة البحث فيه، وتيسير الوقوع على المادّة المراد شرحها؛

[1] محمد بن يعقوب الفيرزو آبادي، القاموس المحيط، ص230–332.

– أنّ الواو والياء في ترتيب الفصول داخل الباب، فعلى الرّغم من أنّه قد جعل الواو والياء في باب واحد. سمّاه باب (الواو والياء) وجاء ترتيبه في آخر المعجم قبل الألف اللّينة؛ إلاّ أنّه في ترتيب الفصول، جعل فصلاً للواو، وفصلا للياء، وقدّم الواو على الهاء، ثم الياء هكذا فصل النّون يليه مباشرة فصل الواو، يليه فصل الهاء، ثمّ فصل الياء "[1]. نخلص إلى أن هذه المدرسة تعتمد على الحرف الأخير من تقسيم الأبنية، وهي طريقة مخالفة؛ لأنّه يرى أنّها أسهل في كشف الوحدة المعجميّة، مع التّركيز على المستوى الصّرفيّ والدّلاليّ للمفردة.

3.**موقف المُحْدَثِين من النّظريّة المعجميّة:** تتّضح بوادر المحدثين ورأيتهم للنّظريّة المعجميّة العربيّة القديمة من منطلق ما ألّفوه من معاجم، بله المناهجَ الّتي اتّبعوها في تأليفهم؛ فقد سبقت الإشارة إلى أنّ العمل المعجميّ عند العرب القدماء قد اتّبعوا فيه ترتيبا كلّ بحسب معرفته واجتهاداته، منذ عهد الخليل، غير أنّ (الخليل) قد عمل منهجا قويما وعلميّا دقيقا استطاع من خلاله أن يؤثّر في من أتى من بعده؛ لكن المحدثين لهم موقف آخر تجاه هذه النّظريّة المعجميّة التّي أرساها هؤلاء.

ومن الباحثين المحدثين –الّذين رأوا أنّ العمل المعجميّ القديم لا يسلم من النّقد– نجد الباحث (أحمد عمر مختار) حيث يقول: "على الرّغم من الجهود المضنية الّتي بذلها المعجميّون العرب لم يسلم عملهم من النّقد، ولم يخلُ من المآخذ "[2]. وقد ذكر (أحمد عمر مختار) المآخذ الّتي وقع فيها المعجميّون العرب القدماء، وحصرها في النُّقاط الآتية:

– الخلط في التّرتيب الدّاخليّ: ويقصد به الخلط في الأبنية والمشتقّات، وكذا بين الأسماء والأفعال، وقد صرّح به قائلا: "أكبر عقبة تصادف الباحث في معاجمنا اللّغويّة عدم ترتيب المواد ترتيبا داخليّا، ففيها خلط الأسماء والأفعال، والثّلاثيّ والرّباعيّ، والمجرّد بالمزيد، وخلط المشتقّات بعضها ببعض"[3]. يتبيّن من قوله أنّ التّرتيب الّذي اعتمد من لدنهم لم يراعِ فيها عقليّة الباحث؛ لذا يصعب الكشف عن المادّة.

---

[1] صلاح راوى، المدارس المعجميّة العربيّة نشأتها تطوّرها منهاجها، ص171 فما بعدها.

[2] أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب مع دراسة لقضيّة التّأثّر والتّأثير، ص295.

[3] المرجع نفسه، ص295.

– عدم الالتزام بالمنهج المرسوم: يرى الباحث أنّ العمل المعجميّ لم يلتزم بالمنهج الّذي قد رسمه المعجميّ؛ بل نجده يحيد عنه إلى منهج آخر، وفي هذا يقول: "كذلك يواجه الباحث في المعاجم العربيّة بعدم التزامها بالمنهج الّذي اختطّه المؤلّف لنفسه"[1].

– الخطأ في شرح المادّة اللّغويّة: يرى الباحث أنّ هذا المأخذ عيب في التّأليف المعجميّ العربيّ؛ لذا وُجهت فيه آراء نقديّة لاذعة، بله التّصويبات والتّصحيحات؛ حيث يقول: "ومن عيوبها كذلك وقوعها في بعض الأخطاء عند شرح المادّة اللّغويّة؛ فقد ألّفت الكتب قديما وحديثا في التّنبيه على هذه الأخطاء... والتّنبيه على حدوث التّصحيف لحمزة الأصفهاني"[2].

إنّ النّقود الّتي قدّمها الباحث (أحمد مختار عمر) إلى المعاجم العربيّة القديمة إنّما تختص بالمنهج المتّبع في التّأليف المعجميّ، وطرق البحث عن المادّة اللّغويّة، وكذا الأخطاء القارّة في المتن.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المعجميّين القدماء قد راعوا لعقليّة البيئة حينها؛ لأنّ نجد ممّن اتّبع (الخليل بن أحمد الفراهيدي) في منهجه الصّوتيّ، وأعجب به، رغم أنّه صعب في منهجه عسير في ترتيب مواده، ولكن هذا لم يكفهم إتّباعه، أضف إلى أنّ المعجميّين القدماء قد توسّعت لديهم المدوّنة اللّغويّة من مستعملها ومهملها، وقد سعى المعجميّون الأوائل أن يتّبعوا طريقة يميزون بينهما؛ لذا نجدهم بفكرهم النيّر أنّ يضعوا منهجا يتناسب وطريقة تأليفهم، ولا أدلّ على ذلك ممّن أتى من بعدهم؛ حيث استطاعوا أن يغيروا في ما كانوا يرونه مناسبا؛ فالمادّة موجودة، ولم يبق لهم إلا التّصفيّة والعمل على التّصنيف الدّقيق.

ومن الّذين رأوا رؤية أخرى للنّظريّة المعجميّة (تمّام حسان) إذ نظر للتّأسيس المعجميّ نظرة حداثيّة؛ حيث ببط المعجم باللّغة كنظام؛ لأنّه انطلق من أنّ اللّغة عبارة عن نظام، والنّظام يرتكز على أسس، يمكن أن ينطبق على النّظام الصّوتيّ والنّحويّ والصّرفيّ، لكن المعجم غير ذلك؛ لذا يرى أنّ المعجم يعتمد على الجانب الاشتقاقيّ للكلمة داخل المعجم، وما ثَمّ فالأمر فيه يختلف من

[1] أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب مع دراسة لقضيّة التّأثّر والتّأثير، ص296.

[2] المرجع نفسه، ص296.

حيث النّظام، وحتّى يتحقّق النّظام المعجميّ لا بدّ أن يتوافر على ثلاثة أمور "وهذه الأمور الثّلاث هي:

- العلاقات العضويّة، والقيم الخلافيّة بين المكوّنات؛
- الصّلاحيّة للجدولة (أي يوضع في صور جدول)؛
- عدم إمكان الاستعارة بين لغة ولغة"[1]. تعدّ هذه الأمور أساس نظام اللّغة؛ فإنْ توافرت هذه الأمور؛ فالمعجم نظام من الأنظمة اللّغويّة –في حدّ تعبير تمّام حسّان– وإن غابت فهو غير ذلك؛ وقد بيّن المقصد هذه الأمور وكيفية تطبيقها على المعجم قائلا: "أمّا من حيث العلاقات العضويّة، فليس بين كلمات المعجم أيّ علاقة عضويّة... لأنّ العلاقة العضويّة لأيّ وَحدة من وحدات النّظام تدخلها في علاقة خلافيّة مع بقيّة الوحدات جميعا... ومن ثمّ تنتفي عن كلماته سمة العلاقات العضويّة، فلا يكون نظاما، والأمر الثّاني هو صلاحية أيّ نظام لغويّ للجدولة ... وواضح أنّ المعجم لا يمكن أن يوضع في صورة جدول؛ لأنّه كما قلنا تنقصه العلاقات العضويّة بين مكوّناته، ومن شروط إمكان أيّ جدول أن يكون بين مكوّناته هذه العلاقات العضويّة كما ذكرنا، وإذا كان المعجم غير صالح للجدولة؛ فلا يمكن أن يكون نظاما لغويّا والأمر الثّالث الّذي تتميّز به الأنظمة اللّغويّة هو صعوبة الاستعارة بالنّسبة لوحداتها من لغة أخرى... ولكن العربيّة الفصحى لم تستعر من واحدة من اللّغات قاعدة، ولا طريقة من طرق التّركيب ولا أداة... ومعنى ذلك كلّه أنّ المعجم لا يمكن؛ لهذا السّبب أنْ يوصف بأنّه نظام"[2]. هي أصول لغويّة احتكم إليها (تمّام حسّان) ليحكم على نظامية المعجم؛ فإن تحقّقت هذه الأمور فالمعجم نظام، ولم تتحقّق، فهو دون ذلك، ونختم بهذه التّرسيمة الموضّحة لمعايير الأنظمة اللّغويّة.

[1] تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص312.

[2] المرجع نفسه، ص312 – 213 فما بعدها.

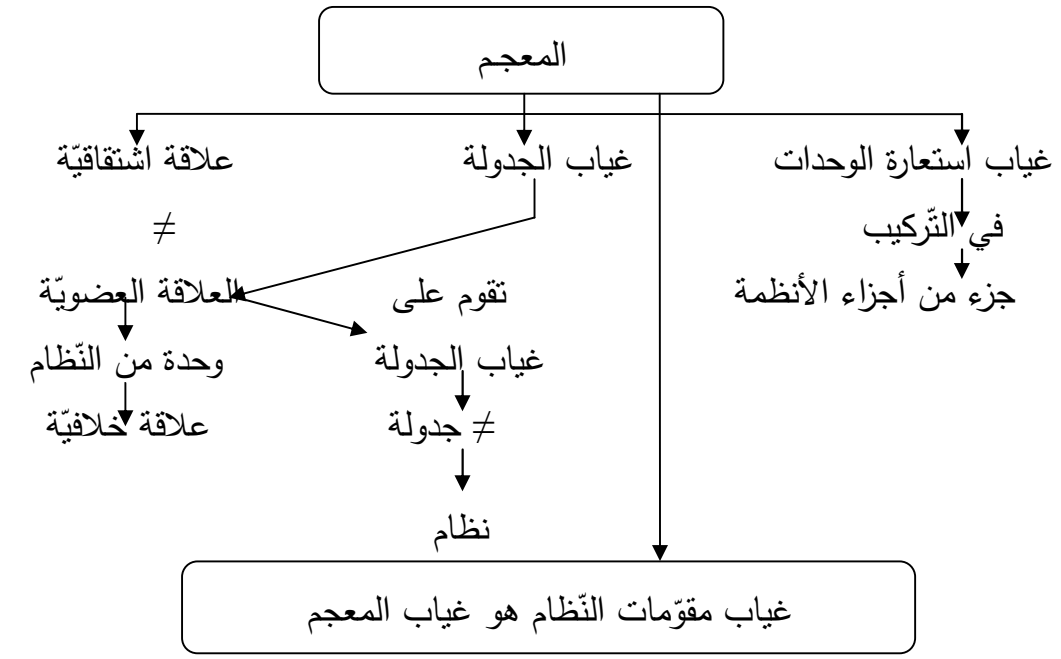

وتعدّ هذه الأمور الثّلاثة من المقوّمات الأساسيّة للنّظام، ولكن يشير (تمّام حسّان) إلى مقوّم يخرج عن هذه المقوّمات وهو مقوّم (القائمة) وهو الّذي يختصّ به المعجم، ويقصد بها الكلمات التّي يستعملها المجتمع اللّغويّ؛ أي: أنّ المقوّم الاجتماعيّ هو الآخر يؤدّي دورا في بناء المعجم؛ حيث يقول: "وإذا لم يكن المعجم –كما رأينا– نظاما من أنظمة اللّغة؛ لأنّه لا تتوفّر له مقوّمات النّظام؛ فلا بدّ أن يكون منهج المعجم متّجها إلى دراسة (قائمة) من الكلمات تشتمل على جميع ما يستعمله المجتمع اللّغويّ من مفردات"[1]. ويرى (تمّام حسّان) أنّ هذه القائمة من المفردات إنّما يتناولها المجتمع اللّغويّ بحسب استعمالاته؛ كلّ ببيئته وثقافته، وهنا إشارة إلى أنّ المعجم العربيّ قد عمل على جمع اللّغة بحسب القبائل، وبحقيق عندما نتمعّن النّظر في العمل المعجميّ لدى القدماء نلحظ أنّهم يركّزون على القبائل ولهجاتها؛ لأنّ هذه القائمة تعتمد على ظاهرتي: التوليد والارتجال، كما يرى (تمّام حسّان) فقد صرّح بهذا قائلا: "ومن طبيعة هذه القائمة الضّخمة الّتي هي في حوزة المجتمع في عمومه ألاّ يحيط بها فرد واحد من أفراد هذا المجتمع مهما بلغ حرصه على استقصائها؛ لأنّ ظاهرتي: الارتجال والتّوليد وهما مستمرتان لا بدّ أن تتفقا به دون الإحاطة بالكلمات المرتجلة والمولّدة الّتي هي من طريقها إلى الشّيوع العرفيّ"[2]. وقد أشار (تمّام حسّان) إلى

[1] تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص214.

[2] المرجع نفسه، ص115.

أمر مهمّ في قيام النّظريّة المعجميّة وهو المعنى المعجميّ؛ إذ يرى أنّ الكلمة هي مفردة في المعجم ولا معنى لها، فهي تأخذ معناها ولدلالتها إلاّ إذا أخرجت للسّياق؛ ومعنى هذا أنّ الكلمة داخل المعجم ميتة، وصلاحيتها لا تثبت إلاّ إذا أخرجت منه ودخلت في سياقها، والسبب في ذلك "أنّ الكلمة في المعجم بأنّها مفردات على حين لا توصف بهذا الوصف، وهي في النّص حاشا بعد استخراجها منه لتحديد معناها المناسب، وإنْ تعدّد معنى الكلمة في المعجم يرجع إلى صلاحيتها للدخول في أكثر من سياق، وثبوت ذلك لها بسبق استعمالها في نصوص عربيّة قديمة وحديثة"[1]. وهنا يقرّ بأهمية السّياق وما له من دور في بيان أهمية الكلمة خارج المعجم، وبحقيق هو كذلك؛ لأنّني عندما أقول: (ضرب) فهذه كلمة تحتمل كم من معنى، ولكن استعمالها في سياق معيّن يحدّد دلالتها، ويكشف عن مغزاها، وقد مثّل بهذه الكلمة (تمّام حسّان) بقوله: "وأمّا كلمة (ضرب) فمن معانيها ما يأتي:

1. عاقب: نحو: ضرب زيد عمرا.
2. ذكر: " ضرب الله مثلا.
3. أقام: " ضرب له قبّة.
4. صاغ: " ضرب العملة.
5. حدد: " ضرب له موعدا.
6. سعى: نحو: ضرب في الأرض.
7. حسب: نحو: ضرب خمسة في ستّة. وقد تأتي في تعبير؛ فتفيد بالتّضام غير ذلك؛ كإفادة معنى (الارتباك) في عبارة (ضرب أخماسا في أسداس) والمعنى المعجميّ في الكلمة المفردة فقط"[2] نلحظ من المثال الّذي ضربه (تمّام حسّان) يرجع إلى المقامات المختلفة، مع الاعتماد على التّضام، وهنا إشارة إلى أنّ النّظريّة المعجميّة عنده تقوم على مراعاة القرائن المختلفة؛ لأنّ المعنى المعجميّ وحده غير كاف لمعرفة مدلولات الكلمة؛ لذا يرى أنّ السّياق أشمل وأوسع؛ كونه "يحفل بالكثير من القرائن الحاليّة والمقاليّة التي قد تعطي الكلمة من المعاني ما لا يرد على بال صاحب

[1] تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص323.

[2] المرجع نفسه، ص324.

المعجم... ولعلّ تعدّد المعنى واحتماله من جهة، وتحدّده من جهة أخرى هو الفارق الأساسيّ بين الكلمة الّتي في المعجم، واللّفظ الّذي في السّياق"[1].

وممّا نخلص إليه أنّ (تمّام حسّان) يقترح قراءة جديدة للمعنى المعجميّ؛ حيث يعطي رؤية جديدة تتمثّل في إدراج القرائن والمقامات المختلفة لفهم الكلمة ومدلولاتها المختلفة مع مراعاة قرينة التّضام؛ لأنّ الكلمة داخل المعجم لا تمثّل شيئا، ولكن ورودها في السّياق يكسب لها الصّلاحية؛ إيماناً منه بأنّ السّياق يحوي على خصائص غير موجودة في المعنى المعجميّ؛ أضف إلى أنّ أعطى مقوّما للمعجم وهو (القائمة) حيث إنّه يرتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع اللّغويّ.

ومن الباحثين الّذين اهتمّوا بالدّراسة المعجميّة حديثا نذكر الباحثة (زاهية عثمان) حيث نشرت عملا صادرا من (مخبر الممارسات اللّغويّة) والموسوم في الجزائر بـ(جهود جمعية المعجميّة العربيّة التّونسيّة في ترقية اللّغة العربيّة) وقد سعت فيه الباحثة بيان طرائق التّحليل اللّغويّ على الأسس العلميّة اللسانيّة؛ حيث تناولت جمعية تهتمّ بالقضايا المعجميّة، وربطها بمستويات التّحليل اللّغويّ.

وقد رأت (زاهية عثمان) أنّ النّظريّة النّحويّة تختلف عن النّظريّة المعجميّة، وذلك في أنّ النّظريّة المعجميّة نظريّة خاصّة بالمفردات، فهي تدرس الوحدات المعجميّة بمعزل عن تركيبها، عكس ما نلحظه في النّظريّة النّحويّة، وقد وضّحت ذلك وهي في معرض الحديث عن النّظريّة المعجميّة قائلة: "واعتبار الثّانية (النّظريّة المعجميّة) نظريّة المفردات من حيث هي وحدات معجميّة ذات خصائص ذاتيّة، وعلاقيّة مستقلّة عن المحلاّت الّتي تشغلها في الجمل، فهي أفراد لغويّة ممثّلة لكيانات معقدّة مجرّدة"[2] ما ترمي إليه الباحثة من خلال تصنيفها للنّظريّة المعجميّة مع نظريّة المفردات إلاّ لأنّ الوحدة المعجميّة المفردة تحمل بداخلها بنيات مختلفة، ومن هنا يتبيّن أنّ الوحدة المعجميّة تكتسي معنى دلاليّا إذا أخرجت إلى سياقها العام؛ لأنّ المعجم يحوي على وحدات معجميّة عامّة، وهي تتّفق مع رأي (تمّام حسّان) كما سبق الذّكر.

---

[1] تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص324 فما بعدها.

[2] زاهية عثمان، جهود جمعية المعجميّة العربيّة بتونس في ترقية اللّغة العربيّة، د.ط. 2012: تيزي–وّزو، الجزائر منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة، ص342.

وتشير الباحثة (زاهية عثمان) في موضع آخر إلى سبب اتّجاه الأبحاث المعجميّة لدراسة المعجم؛ وذلك "باعتباره نظاما قائما على شبكة من العلاقات المكوّنة لبنيته، وعلى قوانين عامّة تتحكّم في نموّه، وتحّدد قواعد تولّد الوحدات المعجميّة الجديدة"[1].

والواضح أنّ النّظريّة المعجميّة، تقوم على الوحدات المعجميّة، وما يعتروها من علائق عضويّة؛ وهذه الوحدات إنّما تقوم على المكوّنات الثّلاثيّة: الصّوت والصّرف والدّلالة فتشكّل ما سمته الباحثة (فردا لغويّا) وفي هذا تقول: "إنّ هذه المكونات الثّلاثة: الصّوتيّ والصّرفيّ والدّلاليّ هي مكوّنات أساسيّة في اكتساب الوحدة المعجميّة ما نسمّيه فرديتها في نظام اللّغة؛ لتصبح (فردا لغويّا) أي إذا كانت هذه المكوّنات المفردة، ونظريّة المعجم هي نظريّة المفردة"[2]. وعليه؛ فأنّ الوحدات المعجميّة تستند إلى المكوّنات الصّوتيّة والصّرفيّة والدّلاليّة؛ حتّى تؤدّي معنى، ومن هنا تعدّ الوحدات المعجميّة الرّكن الأساس في النّظريّة المعجميّة:

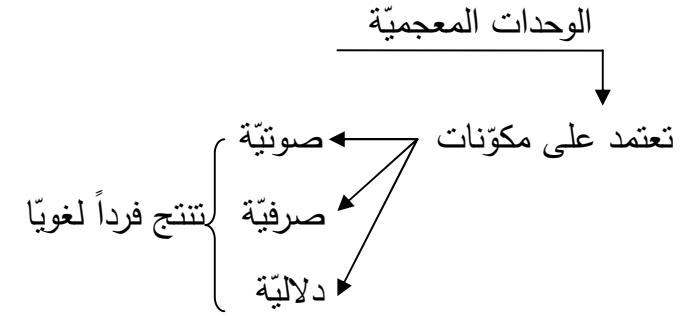

وقد حاولت الباحثة (زاهية عثمان) أن تبيّن مكوّنات النّظريّة المعجميّة؛ انطلاقاً من مسلّمة "أنّ المعجم جزء من اللّغة، تشكّل الكلمات أو الوَحدات المعجميّة مادّة المعجم، ومن ثَمّ يترتّب على ذلك وجود شبكة من العلاقات العضويّة بين هذه المصطلحات من ناحية، والعمل المعجميّ وتصوّر ماهية المعجم من ناحية أخرى، وذلك من حيث مفهوم اللّغة، ومكوّناتها ووظائفها وتحليل الوَحدات المعجميّة"[3]. تشير الباحثة إلى العناصر الأساسيّة في بناء نظريّة المعجم، كما تنبّه إلى العلائق الّتي تربط الوحدات المعجميّة؛ لتحقّق في ما بعد الدلالة المرجوّة؛ لذا رأت أنّ النّظريّة

[1] زاهية عثمان، جهود جمعية المعجميّة العربيّة بتونس في ترقية اللّغة العربيّة، ص343 فما بعدها.

[2] المرجع نفسه، ص320 فما بعدها.

[3] المرجع نفسه، ص319 فما بعدها.

المعجميّة تركن إلى مكوّن أساس وهو المفردة، والمفردة في ذاتها تكتسب قدرتها من المكوّنات الثّلاثة.

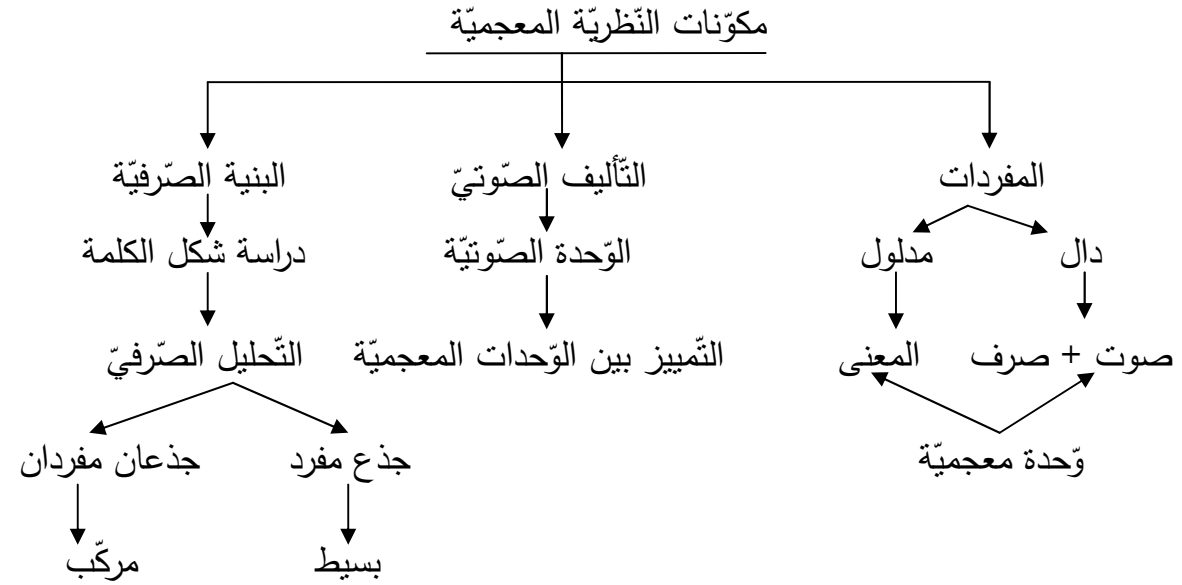

ويوضّح المخطّط مكوّنات بناء النّظريّة المعجميّة؛ حيث إنّها تقوم على نظريّة المفردات؛ كونها الوحدة المعجميّة المدروسة في المعجم، وهي ركيزة التّحليل اللّغويّ، كما يبيّن المخطّط المكونات الأساسيّة، الّتي ترتكز عليها نظريّة المفردات من خلال التّأليف الصّوتيّ الّذي يقو على الوحدة الصّوتيّة، والّتي تعمل على التّمييز بين الوحدات المعجميّة، وكذا المكوّن المتعلّق بالبنية الصّرفيّة؛ إذ يهتمّ بالجانب الشّكليّ للكلمة، والّذي يقوم عليه في ما بعد التّحليل الصّرفيّ بجذريه البسيط والمركّب.

وممّا نخلص إليه من موقف الباحثة (زاهية عثمان) أنّ البحث في النّظريّة المعجميّة هو التّركيز على المستويات اللّغويّة في النّظريّة المعجميّة، وبيان العلاقات العضويّة الّتي تربط بين المكوّنات الثّلاثيّة: الصّوتيّ والصرفيّ والنّحويّ؛ لأنّ المعجميّة استفادت منها أيّما استفادة؛ بل إنّها تعمل على تطوير النّظريّة المعجميّة من قالبها التّنظيريّ على جانبها التّطبيقيّ؛ لأنّ قضيّة المعجم لم تبقَ منوطة بالكلمات المبثوثة في المعاجم القديمة؛ بل أصبحت منوطة بالمجتمع اللّغويّ، والمتكلّم للّغة ومستعملها هو أحدهم؛ لذا كان لزاما الخروج النّمطيّة للولوج في العالميّة.

4.**النّظريّة المعجميّة في معيار النّقد:** سنحاول من خلال هذا العنوان أن نبيّن معايير النّظريّة وتطبيقها على النّظريّة المعجميّة، وليس المقصد منها غربلة ما فعله المعجميّون الأوائل وإنّما مدي صلاحية هذه المعايير على النّظريّة المعجميّة العربيّة، وبيان جدارة وعلمية التّراث؛ فنحن نعمل على اختبار معيار النّظريّة من (التّكيّف والمنطق والشّمول) على النّظريّة اللّغويّة العربيّة، وليس العكس.

1.4. معيار التّكيّف في النّظريّة المعجميّة: ونقصد بالتّكيّف في النّظريّة المعجميّة تلك المعطيات القارّة في أبعادها، المتغيّرة في دلالتها بحسب العصور، وبحقيق نلمس ذلك في الإنجازات الّتي قدّمها المعجميّة العرب؛ وبخاصّة (الخليل بن أحمد الفراهيديّ) إذ إنّه استطاع أن يتّخذ منهجا يعتمد فيه على الطريقة الرّياضيّة لحصر الوحدات المعجميّة في (معجم) مع العلم أنّ الرّجل لم يكن يملك تقانات ولا آلات، وهذا واضح في نظام (التّقاليب) ولعلّ تلك الطّريقة بقيت دلالتها حاصلة إلى عصرنا هذا، هذا العصر الّذي يشهد تطوّرا ملحوظا، وبخاصّة التّقانات الحديثة.

1.1.4. المعالجة الآليّة للمعجم: إنّ العصر الرّاهن يستلزم منّا التّفاعل معه؛ كون العصر عصر التّقانات الحديثة، وزحمة العولمة؛ لذا كان علينا لزاما أنّ نمتطي مركب بكلّ تقاناته؛ إيمانا منّا بأنّ اللّغة لا ترتقي إلاّ إذا دخلت عتبة الحوسبة والمعالجة الآليّة؛ والصّناعة المعجميّة لا تتطوّر إلاّ بإدخالها في خضمّ الحوسبة.

وقد أشار الباحث (صالح بلعيد) إلى ضرورة تفاعل الصّناعة المعجميّة بالحوسبة والمعالجة الآليّة؛ حيث إنّ تطوّرها منوط بها كون "الحاسوب في نظره يخدم اللّغات في التّحليل والإحصاء وفي صناعة المعاجم الالكترونيّة، وفي التّرجمة الآلية، وفي تعليم اللّغات مع الاستناد إلى ما تتطلّبه الصّناعة المعجميّة من:

- اعتماد الواقعيّة العلميّة للنّظريّة المعجميّة؛
- تخزين كلّ كلمة بطريقة نمطيّة، وفي مكانها المناسب؛ لاسترجاعها وقت الحاج؛
- الانفتاح على كلّ المجالات المعرفيّة؛
- الإفادة من كلّ اللّغات المتقدّمة؛

– التّعويل على الحاسوب في كلّ الخطوات"[1]. يرى الباحث (صالح بلعيد) ضرورة إدخال المعجميّة في المعالجة الآليّة؛ بل بات لزاما، وهي دعوة جديدة ينشد فيها برمجة الصّناعة المعجميّة في المعلوماتيّة؛ فالمحتوى الالكترونيّ يحفظ اللّغة؛ بل إنّه يعمل على مسايرتها مع التّطوّرات الرّاهنة، ومن ثَمّ تدخلها العالميّة، وتخرجها من المحليّة؛ فالعصر عصر الصّورة والصّورة في اللّغة، وهذا ما بيّنه الباحث (صالح بلعيد) قائلا: "وفيه الجمع بين المحتوى الرّقميّ والبرمجيّات، وقراءة الأدب قراءة آليّة؛ فعصر الصّورة هو الصّورة في اللّغة، والبرامج روح الكبتار؛ فنحن نسعى للعمل على اقتراح حوسبة اللّغة العربيّة، ومعالجتها آليّا"[2]، يدعو الباحث (صالح بلعيد) للنّهوض باللّغة العربيّة من خلال المحتوى الرّقميّ، وبرمجة المعاجم كذلك في هذه التّقانات الحديثة.

ويظهر من خلال قول الباحث (صالح بلعيد) أن تبرمج اللّغة ضمن الحوسبة الآليّة لحفظها وصونها؛ فالعصر عصر الحوسبات، واللّغة لها حظّها في ذلك، وبخاصّة إذا قرن الأمر بالمعاجم؛ لأنّ المعجم يحفظ الوحدات المعجميّة؛ فقد ذكر في السّياق نفسه عن ضرورة إدخال المعاجم في الحوسبة؛ من أجل الوصول إلى (معاجم آلية) كما عبّر عنه في قوله: "... التّطبيقات الّتي تقوم على النّظم اللّغويّة؛ والّتي تشمل:

– المعاجم الآليّة؛

– التّرجمة الآليّة؛

– الإحصاء اللّغويّ؛

– التّدقيق اللّغويّ؛

– التّشكيل الآليّ؛

– الفهرسة اللّغويّة والآليّة"[3] يظهر الباحث (صالح بلعيد) أنّ مستقبل اللّغة العربيّة هو إنشاء معاجم آليّة تخضع للمعايير العلميّة الدّقيقة؛ بحيث تستطيع أن تخرجها من المحليّة إلى العالميّة وعالميتها في إنشاء (معجم حاسوبيّ) ولعلّ هذه الدّعوة الّتي يقصدها الباحث (صالح بلعيد) إنّما

[1] صالح بلعيد، في الأمن اللّغويّ، د.ط. الجزائر: 2010، دار هومه، ص183.

[2] صالح بلعيد، كلمات في المحتوى الرّقميّ والبرمجيّات، ص22.

[3] المرجع نفسه، ص21.

تستدعي تضافر جهود نخبة من المثقّفين، ولا نقول اللّغويّين فقط؛ بل في كلّ المجالات (المهندسين والرّياضيّين) وغيرها.

إنّ نظرة (صالح بلعيد) نظرة استشرافيّة لواقع اللّغة العربيّة، والمعاجم خاصّة وبحقيق هو كذلك؛ ولا أدلّ على ذلك، ما فعله (الخليل) في عصر لم تتوافر عندهم هذا الزّخم العلميّ إلاّ أنّهم استطاعوا أن ينجزوا ما لم تستطع أن تنجزه مؤسّسات لغويّة مع هذه التّقانات؛ وقد صرّح بهذا الباحث (صالح بلعيد) في وقوله: "فالبرمجيّات رفيقة دائمة تصاحب العتاد خلال مراحل ابتكاره وتصميمه واستخدامه، ونعلم أنّ الآلة صمّاء فارغة؛ فالمستعمل لها هو الّذي يُبرمجها، ويبعث الحياة في طرقها وطرائقها باستعمال البرامج النّظاميّة"[1]. يتبيّن أنّ مسألة نظام المعاجم الحاسوبيّة تحتاج إلى تضافر الجهود؛ فهي ليست مهمّة رجل واحد في تخصّص واحد؛ بل لا بدّ من التّكاتف والتّكافل في ما بين التّخصّصات اللّغويّة منها والعلميّة، وقد أشار (أحمد عمر مختار) إلى ضرورة الاتّحاد قائلا: "إنّنا ما زلنا نعيش في عصر المعاجم الفرديّة، وهو عصر قد انتهى بالنّسبة للمعاجم، وحلّ محلّه عصر (المعاجم الجماعيّة) بعد اتّساع مجالات اللّغة، وتعدّد استخداماتها العلميّة والفنيّة... ولكن إخراج معجم في الحديث يعتمد على لغة العلوم والآداب والمعارف المختلفة لا يمكن لباحث واحد أو مجموعة صغيرة من الباحثين الإلمام بها"[2].

إنّ الرّأي الّذي طرحه (أحمد عمر مختار) إنّما المفاد منه مواكبة العصر في التّطور اللّغويّ الآليّ؛ أي: أنّنا لا بدّ من برمجة المعاجم اللّغويّة على حسب الحاسبات؛ بغية إنشاء (قاموس حاسوبيّ) يتساير ومتطلّبات المجتمع اللّغويّ، وبحقيق هو الأمر المنشود؛ لأنّ عصر (الخليل) غير عصر فالمتطلّبات تغيّرت، والمستجدّات لا تزال حاصلة، وعليه؛ فلا بدّ من اللّحاق بالرّكب وإلاّ أصبحنا ممّن عفا عنهم الزّمان، ويقال فينا: قد كانوا هنا ورحلوا.

2.2.4. المعجم الحاسوبيّ/ الالكترونيّ: إنّ ممّن أشار إلى حوسبة المعاجم، وإدخالها في (قاعدة البيانات) (عبد الرحمن الحاج صالح) ونظرته في ذلك نظرة الباحث (صالح بلعيد) حيث أشار إلى تقرير موسوم بـ (تقرير حول مستلزمات بناء قاعدة آليّة للمفردات العربيّ) وهو تقرير

[1] صالح بلعيد، كلمات في المحتوى الرّقميّ والبرمجيّات، ص22.

[2] أحمد عمر مختار، البحث اللّغويّ عند العرب مع دراسة لقضيّة التّأثّر والتّأثير، ص302.

انعقد اجتماعه في القاهرة حول برمجة المفردات اللّغويّة في العلاج الآليّ ويدخل هذا التّقرير ضمن الأبحاث الّتي تهتمّ بالجانب العلميّ للنّظريّة اللّغويّة عامّة، والمعجميّة خاصّة ، والبغية منه "ضرورة الاعتماد على نظريّة لغويّة ناجعة تحترم خصائص العربيّة وتستجيب في نفس الوقت لمتطلّبات الحاسوبيّات"[1] يشير (عبد الرحمن الحاج صالح) رحمه الله إلى أنّ المعالجة الآليّة إنّما هي إضافة لتطوير اللّغة العربيّة والمحافظة على مفرداتها، مع مراعاة خصائص هذه اللّغة؛ أي: أنّها لا تخلّ بقواعد ومميزات اللّغة؛ بل هي امتداد لما وضعه الأوائل.

وقد بيّن (عبد الرحمن الحاج صالح) رحمه الله إلى فكرة انطلاق (المعجم الآليّ) من ضرورة:

- حوسبة المعجم العربيّ من خلال معالجة المشاكل؛
- اعتماد اللّغة الحديثة بمعانيها المستحدثة؛
- الاكتفاء بالشّائع والمتواتر؛
- ضرورة التّصنيف الدّقيق؛
- الاعتماد على قواعد التّرتيب والتّصنيف والتّوليد"[2] إنّ هذه الانطلاقة –في إنشاء معجم آليّ عربيّ– يثبت النّوايا الّتي يسعى إلى تحقيقها الباحثون؛ لأنّ المادّة موجودة وطرق التّرتيب حاصلة لم يترك المعجميّون الأوائل إلا بيّنوها؛ لأنّنا لحظنا أنّ القدماء اتّبعوا منهجيّة في ترتيب موادهم اللّغويّة، ومن ثمّ لا إشكال في التّرتيب، ولعلّ التّرتيب الّذي أراد أن يتّبعه الباحثون في بناء المعجم الآليّ، استقرّ على أمرين هما:

طريقة ترتيب المعجم الآليّ/ المحوسب: ← التّرتيب الأبجديّ.
↙ التّرتيب الجذريّ (الأصل ميزة العربيّة)

ونلحظ من طريقة التّرتيب الّتي اتّبعها الباحثون في (المعجم الآليّ) هي الطّريقة الّتي سنّها الأوائل في ترتيب وحداتهم المعجميّة، وهذا دليل على أنّهم لم ينطلقوا من الفراغ، وإنّما من الأصول؛ لأنّها من خصائص العربيّة.

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج1، ص97.

[2] المرجع نفسه، ج1، ص98 فما بعدها.

وأشار (عبد الرحمن الحاج صالح) إلى الآليّة الّتي يتمّ بها برمجة المواد اللّغويّة؛ إمّا أتكون عن طريق: تخزين المعلومات في الحاسوب، أو إنشاء قاعدة معطيات إفراديّة وهو العلاج الآليّ للنّصوص؛ حيث إنّ القاعدة مبنيّة على ضوابط وقواعد، وإمّا إيجاد معطيات وأنماط رياضيّة وهنا إشارة إلى أنّ (الخليل) قد فتح الطريقة الرّياضيّة في ترتيب المواد اللّغويّة.

حوسبة المعجم ← تخزين المعلومات.
← قاعدة معطيات إفراديّة (العلاج الآليّ للنّصوص).
← إيجاد معطيات/ أنماط رياضيّة.

إنّ المهمّ من كلّ هذه الضّوابط العلميّة؛ إنّما يلج ضمن ما سمّاه (عبد الرّحمن الحاج صالح) بـ(التّكيّف والمزامنة) للتّطوّرات الحاصلة؛ لأنّ "الشّعور بضرورة تكيّف العربيّة وبتطوير أدوات التّعبير بها كتابة واصطلاحا، وغير ذلك بحسب ما تقتضيه التّحوّلات الاجتماعيّة والثّقافيّة في عصرنا الحاضر لهو أمر حاصل لا محالة"[1]. ويذكر في موضع آخر أهمية المزامنة والمسايرة اللّغويّة بأنّها ضروريّة ولا مفرّ منها؛ وذلك في قوله: "إنّ المزامنة والمسايرة اللّغويّة الكامنة، هي من أهمّ شروط التّقدّم"[2]. نلحظ أنّ المزامنة العلميّة باب لمسايرة التّطور، ولكن ليس بأمنيات تقال؛ بل لا بدّ من الإيمان بأنّ إنشاء (معجم آليّ) يحتاج إلى عمل جبّار حتّى تظهر نتائجه، وتتحقّق مقاصده.

إنّ رؤية (عبد الرحمن الحاج صالح) لمعالجة التّراث اللّغويّ معالجة آلية لا ينقص من التّراث شيئا؛ بل لا بدّ من رؤية الواقع اللّغويّ؛ لأنّ "هذا الّذي جاء به علماؤنا قديما هو بلا شكّ جليل مفيد؛ إذ كَفَوْناَ إلى حدّ ما البحث عن أهمّ القواعد، ولكن الاتّكال على ما تركه أجدادنا الأبرار وإغلاق باب الاجتهاد عليه هو أنجع الوسائل لتجميد الفكر"[3]. ما يمكن أنْ نخلص إليه من آراء (عبد الرّحمن الحاج صالح) أنّ الدّراسات الحديثة قدّمت الكثير، ولا بدّ من استغلالها والاستفادة منها عن طريق التّكييف الّذي يكون بالمزامنة والمسايرة؛ فإذا تحقّق التّكيّف؛ فلا ريب أنّ التّطوّر

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ص111.
[2] المرجع نفسه، ص112.
[3] المرجع نفسه، ص114.

للنّظريّة اللّغويّة ستحقق لا محالة ولكن دون البكاء على الماضي، ورؤية القيم شيئا مقدّسا لا يمكن المساس به، ولكن لا بدّ من تطويره ومسايرته المعالجة الآلية الحديثة؛ وبخاصّة في مجال (المعجم).

خلاصة الفصل: تناول هذا الفصل ميسماً من مياسم النّظريّة اللّغويّة، وهو ميسم النّظريّة المعجميّة، هذه النّظريّة الّتي أقام بنيانها المعجميّون الأوائل، على أسس دقيقة كلّ بحسب منهجه؛ ممّا فتح المجال للتّكيّف مع المستجدات الحديثة، وبخاصّة ما تعلّق بالدّراسات اللّسانيّة الحديثة؛ الّتي تسعى لتحنين اللّغة في عصرها الرّاهن، لتشمل في ما بعد كلّ الأنماط اللّغويّة، ومنه نخلص للآتي:

أ. معجم عربيّ قديم:

- اعتماده على المنهج: الصّوتيّ والألفبائيّ والأبجديّ؛
- اعتماده على المستوى الصّرفيّ والدّلاليّ والنّحويّ؛
- معرفة الجذر للوحدة المعجميّة؛ لأنّه الأساس في معرفة البنية للمفردة؛ بل إنّه يعمل اكتشاف البنى الأخرى للكلمة.

ب. معجم محوسب/ آليّ:

- إتّباع التّرتيب الجذريّ وهو الأصل/ التّخزين للوحدات المعجميّة؛
- إدخال البرمجة الرّياضيّة، الّتي تعمد على الأنماط الرّياضيّة المختلفة؛
- التّركيز على المتداول من اللّغة؛
- مراعاة خصائص اللّغة العربيّة، وضبط قواعدها.

الفصل الرّابع:

منهجُ النّظريّة البلاغيّة عند العرب

1. نظريّة علم المعاني

1.1. مفهوم علم المعاني

1.1.1 . الخبر والإنشاء بين الأصل والفرع

2.1.1. الإيجاز والإطناب بين الأصل والفر

3.1.1. الذّكر والحذف بين الأصل والفرع

2. نظريّة علم البيان

1.2. المعنى الحقيقيّ والمجازيّ

2.2. المعنى الاستعاريّ

3.2. المعنى التّشبيهي

3. نظريّة علم البديع

1.3. الجرس الموسيقيّ

1.1.3. الجناس

2.1.3. السّجع

2.3. المعنى التّوضيحيّ

1.2.3. الطّباق

2.2.3. المقابلة

4. النّظريّة البلاغيّة في معيار النّقد.

1.4. معيار المنطق في النّظريّة البلاغيّة.

2.4. معيار التّكييف في النّظريّة البلاغيّة.

خلاصة الفصل.

1. نظريّة علم المعاني: عُرِفت البلاغة العربيّة بعلومها الثّلاثة: علم المعاني وعلم البيان وعلم البديع، وهذه العلوم الّتي رفعت الذّوق الجماليّ وأبانته عند العرب؛ إنّه علم له أسسه وقواعده؛ حيث إنّ المتكّلم عندما يتكلّم؛ إنّما يريد أن يوصل مقصداً للسّامع، ومن ثَمّ يحدث التّفاعل بينهما ولكن المتمعّن لتاريخ البلاغة العربيّة؛ يلحظ أنّ كلّ علم من العلوم البلاغيّة، إنّما يؤدّي الغرض المنشود، والمراد المقصود؛ لذا عني به علماء اللّغة، وأولوه بالدّراسة والبحث.

1.1. مفهوم علم المعاني: يهتمّ علم المعاني على التّركيب وخواصه: "اعلم أنّ علم المعاني هو تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره؛ ليحرز عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي لحال ذكره"[1]. ومن ثمّ؛ فإنّ تعريف علم المعاني عند (السّكاكي) يقوم على ثلاثة ركائز:

- مراعاة خواص التّراكيب من إفادته؛
- الاستحسان في خدمات التّراكيب؛
- مراعاة مقتضى الحال.

وقد حاول (السّكاكي) أن يشرح الأسس القائمة في علم المعاني فقال: "وأعني بتراكيب الكلام؛ الصادرة عمّن له فضل تمييز ومعرفة، وهي تراكيب البلغاء لا الصّادرة عمن سواهم لنزولها في صناعة البلاغة منزلة أصوات حيوانات تصدر عن مجالها بسبب ما يتفق، وأعني بخاصية التّركيب: ما يسبق منه إلى الفهم عن عند سماع ذلك التّركيب، جاريا مجرى اللاّزم له؛ لكونه صادرا عن البليغ لا لنفس ذلك التركيب من حيث هو هو، أو لازما له هو حينا وأعني بالفهم فهم ذي الفطرة السّلمية مثل ما يسبق إلى فهمك من تركيب: إنّ زيد منطلق إذا أسمعته عن العارف بصيغة الكلام، من أن يكون مقصودا به نفي الشّك أو ردّ الإنكار"[2]. إذاً الظّاهر من قول (السّكاكي) أنّ علم المعاني يقوم على التّراكيب الصّادرة عن بلغاء اللّغة أو العارفين بأساليب

[1] السّكاكي، مفتاح العلوم، ص161.
[2] المرجع نفسه، ص162.

العرب في كلامها؛ فهو اشترط السّلامة اللّغويّة النّاتجة عن الفطرة ونلحظ أنّ علم المعاني، يقوم على أسس النّحو في حدّ ذاته؛ لأنّه اشترط شروطا في إحكام المعنى ودقّته:

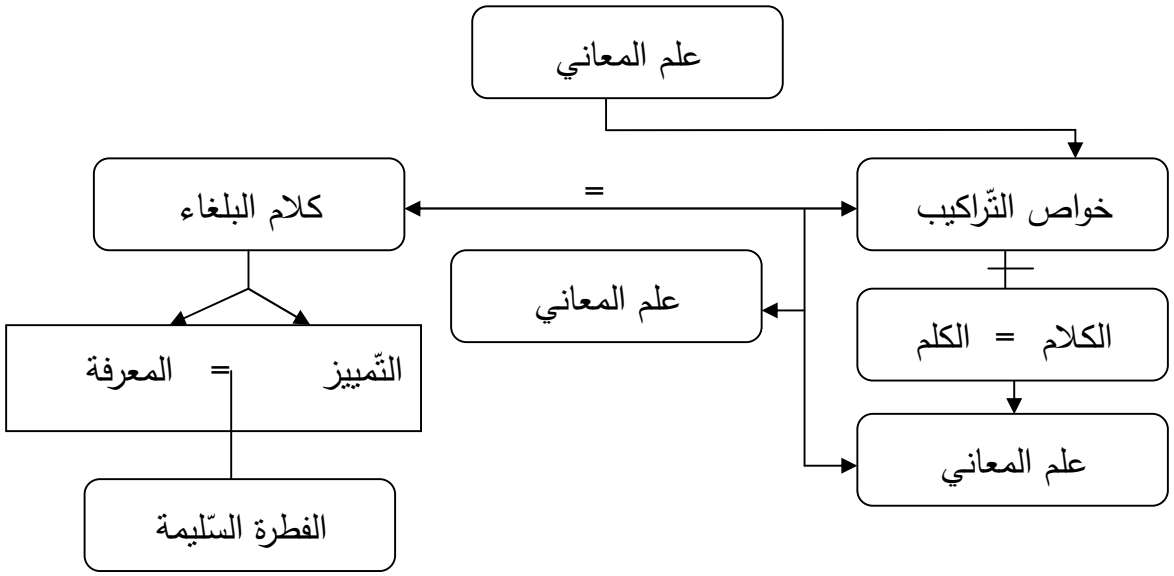

وتوضّح التّرسيمة ما قد ذهب إليه الإمام (السّكاكي) في نظرته لعلم المعاني؛ من خلال رسم الشروط الّتي لا بدّ أن تتوافر فيه؛ حتّى يستقيم الكلام ويصبح بليغا، ومن ثَمّ تقوم به الإفادة والفائدة، وتحقيق ما ذهب إليه الإمام (السّكاكي) لأنّ المتكلّم قد لا يكون عالما بكلّ قوانين اللّغة، اللّهم إذا تكلّم بفطرته السّليمة، كما أشار (السّكاكي) ولكن عامّة النّاس قد يجهلون طرق التّخريجات التّأويلات؛ ولذلك فالإمام (السّكاكي) أراد أن يقدّم لنا قواعد ومبادئ في علم المعاني؛ حتّى تصبح نظريّة قائمة بحد ذاتها؛ لذا راح الإمام (السّكاكي) يبين لنا وجوه تخصّص واختصاص هذا العلم، وما يندرج ضمنه من مباحث، وذلك عندما ضرب لنا مثلا من القول: (زيدٌ منطلقٌ) من أنّه يلزم مجرد القصد إلى الإخبار أو من نحو: (منطلق) بترك المسند إليه، من أنّه يلزم أن يكون المطلوب به وجب الاختصار مع إفادة لطبقة ممّا يلوح بها مقامها، وكذا لفظ بالمسند إليه، وهكذا إذا عرف أو نكّر أو قيّد أو أطلق أو قدّم أو أخّر على ما يطلعك على جميع ذلك شيئا فشيئا مساق الكلام"[1].

إنّ ما ذهب إليه الإمام (السّكاكي) يدلّنا على أنّ علم المعاني يقوم على تراكيب العرب المسموعة في نظم كلامها، ومن هناك أخذت أبوابه، وفرّعت فصوله وتنوّعت مباحثه، وقد أشار (السّكاكي) في ما سبق ذكره:

[1] السّكاكي، مفتاح العلوم، ص162.

- أحوال المسند والمسند إليه؛
- التّقديم والتّأخير؛
- التّعريف والتّنكير الخاصّة بالإسناد.

وكلّ هذه الأبواب إنّما مبدؤها الأساس: علم النّحو؛ هذا العلم الّذي يبحث في تراكيب الجمل، وأحوال أواخر الكلمة، ثمّ يأتي علم المعاني؛ فيراعي هذه الجوانب التّركيبيّة في مقاماتها ومقتضياتها المختلفة، مع بيان وإثبات جمالياتها وإفادتها.

1.1.1. الخبر والإنشاء بين الأصل والفرع: تناول علماء البلاغة ثنائيّات عدّة في الدّرس البلاغيّ من أجل استقراء كلام العرب؛ فقد بلغ العلماء مبلغاً كبيراً من أجل إرساء قواعدَ تحكم معاني ما قالته العرب في كلامها؛ ومن الثّنائيات الدّقيقة الّتي أشار إليها العلماء في الدّرس البلاغيّ، ونجاحه في علم المعاني ثنائية (الخبر والإنشاء) ومن العلماء الّذين أشاروا لهذه الثّنائية البديعة (عبد القاهر الجرجاني) في كتابه (دلائل الإعجاز) حيث عنون مقالا سمّاه: (مقالة الخبر والإنشاء) وقد أشار (الجرجاني) إلى مسألة الأصل في المعاني، ومعرفتها ضروريّة، وأن علم المعاني يقوم عليها؛ فمسألة الأصل مسألة أساس، وهو الملحوظ في البلاغة العربية؛ إذ يقول (الجرجاني): "اعلم أنّ معاني الكلام كلّها معانٍ لا تتصوّر إلاّ فيما بين شيئين الأصل والأول هو الخبر وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه، عرفته في الجميع، ومن الثّابت في العقول والقائم في النّفوس، أنّه يكون خبرا؛ حتّى يكون مخبرا به ومخبرا عنه؛ لأنّه ينقسم إلى إثبات ونفي"[1].

ويثبت (عبد القاهر الجرجاني) إلى قضيّة الأصل في المعاني، وبدونها لا يكتمل المعنى وهنا إشارة إلى أنّها أساس في بيان المعاني؛ لأنّ هذا الأصل إنّما يقوم هو الآخر على ثنائية (النّفي والإثبات)؛ فالخبر عندما ينقل إنّما أن تثبته إمّا أن تنفيه؛ لذا نجد (الجرجاني) يقيم علم المعاني على أساس ثنائية الأصل والفرع.

ومسألة المخبر به والمخبر عنه، إنّما يقضيان إلى ثنائية الإثبات والنّفي، وهاتان الثّنائيتان تفضيان إلى ثنائية أخرى وهي ثنائية المقدّر والمظهر؛ حيث يقول: "فلو حاولت أن تتصوّر إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون مثبتاً له ومنفيّا عنه، حاولت ما لا يصحّ في عقل، ولا يقع في

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص527.

وهم ومن أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء مظهر أو مقدّر"[1]. ومن خلال هذا البيان الّذي يبيّنه (الجرجاني) لعلاقة الثّنائية الضّدية في علم المعاني، يمكننا أن نقول: إنّ الجرجانيّ يثبت الأصل والفرع في هذا العلم ولا يقوم إلاّ بهما.

والأمر نفسه أشار إليه (السّكاكي) حيث نبّه إلى قضيّة الخبر، وأنّه لا يقوم إلاّ بالنّفي والإثبات؛ كونه: "هو القولُ المقتضى بصريحه نسبة المعلوم بالنّفي أو الإثبات"[2].

وهنا إشارة إلى أنّ الخبر عندما يثبت أو ينفى، إنّما يقوم على أساس الصدق والكذب فعندما أنقل خبرا من مقام معين إنّما المراد به أن أثبته بصدق وأتيقنه بكذب، وقد يثبت هذا حتّى كذبا، ولعلّ هذا الأمر قد تحدّث فيه (السّكاكي) وهو بمعرض الحديث عن الخبر فقال: "أمّا في الخبر فلأن كلّ أحد من العقلاء ممن لم يمارس الحدود والرّسوم؛ بل الصّغار الذين لهم أدنى تمييز يعرفون الصّادق والكاذب؛ بدليل أنّهم يصدقون أنّهم يصدّقون أبدا في مقام التّصديق ويكذبون أبدا في مقام التّكذيب؛ فلولا أنّهم عارفون الصّادق والكاذب، لما تأتى منهم ذلك، لكن العلم بالصّادق والكاذب، كما يشهد له عقلك، موقوف على العلم بالخبر الصّدق، والخبر الكذب"[3].

ويتّضح من قول (الجرجاني) و(السّكاكي) أنّ الخبر يقوم على ثنائية دقيقة، سنحاول توضيحها في هذه التّرسيمة، وشرحها بحسب الأصول، والقواعد الّتي بناها العلماء لهذا العلم.

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص527.

[2] السكاكي، مفتاح العلوم، ص164.

[3] المرجع نفسه، ص164.

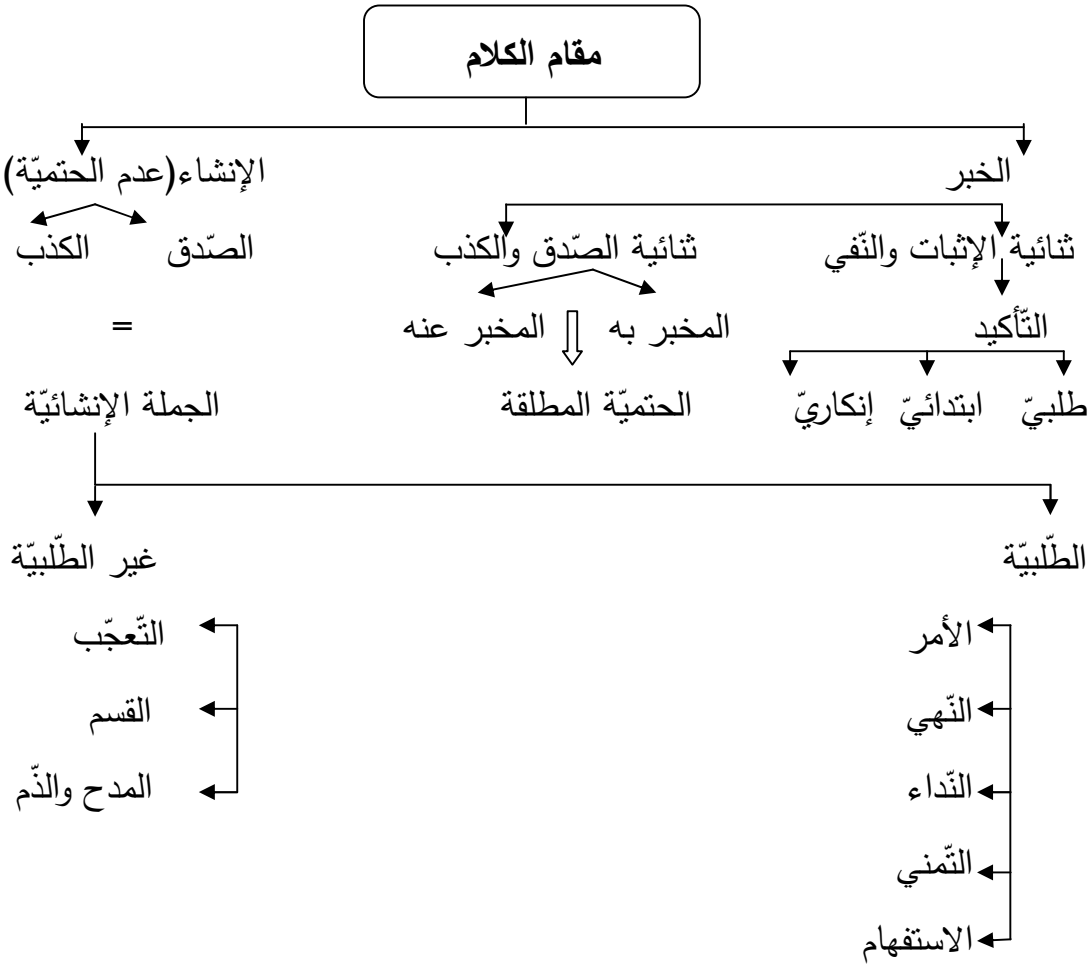

ويتّضح من التّرسيمة أنّ البلاغيّين أقاموا قواعد وأصول النّظريّة في علم المعاني على الثّنائية الكلاميّة، وبداءتها أقيمت على (الخبر والإنشاء) ثمّ تفرّعت منها الثّنائيات الأخرى الّتي تحكم معاني الكلام ومقامته؛ لذا عمد العلماء ومن بينهم (السّكاكي) و(الجرجانيّ) لوضع الأسس الدّقيقة الّتي يستقيم فيها المعنى، ويؤتى فائدته، وذلك من خلال جعل التّأكيد أساس المعنى للخبر.

إنّ قضيّة تأكيد مقامات الكلام الخبريّة؛ تستدعي مراعاة عقلية المتلقّي أو المخاطب؛ حتّى يستطيع أن يقنعه بالحجّة الدّامغة، إذ إنّه عنون فصلاً بـ (في إنّ ومواقعها) بقوله: "روي (ابن الأنباري) أنّه قال: ركب الكنديّ المتفلسف إلى أبي العباس، وقال له: إنّي لأجد في كلام العرب يقولون: (عبد الله قائم) ثمّ يقولون: (إنّ عبد الله قائم) ثمّ يقولون: (إنّ عبدَ الله قائم) ثم يقولون: (إنّ عبدَ الله قائم) ثمّ يقولون: (إنّ عبد الله لقائم) فالألفاظ متكرّرة والمعنى واحد؛ فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ فقولهم: (عبدُ الله قائمٌ) إخبار عن قيامه، وقولهم: (إنّ عبد الله

قائم)جواب عن إنكار منكر قيامه فقد تكرّرت الألفاظ لتكرّر المعاني، فقال فما أثار المتفلسف جوابا"[1].

ويتّضح من خلال قول (الجرجاني) أنّ التّراكيب النّحويّة الّتي ذكرها، إنّما لها اختلافات مختلفة من حيث مقاماتها ومقتضياتها، وإلاّ فما الدّاعي لذكر هذه المعاني المختلفة؟ وهنا إشارة إلى العلاقة القائمة بين علم النّحو وعلم المعاني؛ أيْ: أنّ صور التّراكيب تأخذ معان دالّة، ولا أدلّ ممّا قاله أبو العباس. ومن هنا نخلص إلى التّرسيمة الآتية:

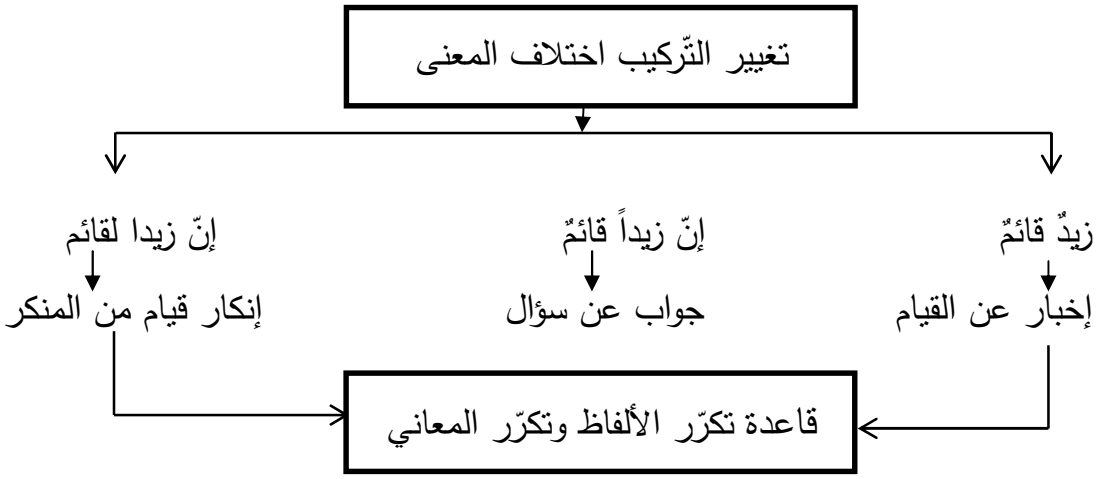

ونلحظ من التّرسيمة أنّ تكرار الألفاظ؛ جعلت من المعاني تختلف، أضف إلى أنّ الصور التّركيبيّة الّتي قدّمها أبو العباس إنّما تدلّنا على دقائق المعاني؛ بل تجعل من عالم اللّغة، لها باع في مجال التّراكيب المعنويّة، وقد علّق (الجرجاني) على هذا القول قائلا: "وأعلم أنّ هاهنا دقائق لو أنّ الكندي استقرئ وتصفّح وتتبّع مواقع (إنّ) ثمّ ألطف النّظر، وأكثر التّدبّر، العلم علم ضرورة أن ليس سواء دخولها، وأن لا تدخل"[2].

مقامات التّأكيد للخبر: جعل البلاغيّون مقامات تأكيديّة يتّضح بها الكلام ويتّصل اتّصالا بحيث يراعي فيها النّحو والمعنى؛ لأنّ صور التّركيب إنّما تتمّ إذا تمّ معنى المعنى، وإلاّ أضحى مفرغا لا دلالة له، ولربّما يمكننا أن نستنتج مقامات التّأكيد من خلال ما قدّمه (أبو العباس للكنديّ) وهذا يتّضح من خلال التّراكيب النّحويّة الدّاخلة على الجملة؛ بحيث أثبتت معان مختلفة روعي

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص315.

[2] المرجع نفسه، ص315.

فيها ذهنية المتلقّي وعليه، فلابدّ أن يراعيَ المتكلّم قدرة حاجة المتكلّم؛ أي: يخاطبه بما يقتضي ذهنيته الفكريّة، ولا يخلط عليه تراكيب الكلام؛ بحيث لا يفقه قوله، ولا يوصل فهمه.

أ.التّأكيد دون مؤكّد (مقام الخالي من الفائدة): في بعض المقامات نجد أنّ المخاطب غير عالم بفائدة إخباريّة؛ أيْ: عندما نخاطبه نجد ذهنه خالٍ من الفائدة الّتي يفيد بها المتكلّم، ومن ثَمَّ يعمل المتكلم على فائدته بفائدة إخباريّة، لا تتضمّن تأكيد؛ أي: أدوات التّوكيد المعروفة (إنّ، أنَّ لقد، إمّا، وغيرها) ويسمّى حينئذ هذا النّوع من الضّرب: (الابتدائيّ) وقد سبق وأشرنا لهذا النّوع من الخبر، مع حوار أبي العباس مع الكندي (عبد الله قائم) فإنّا ههنا لا يستدعي منّا المقام لأَنْ أأكّد الجملة، فحينها أفيدك بفائدة تامّة، وهي الإخبار مباشرة، وهو إخبار المفاد منه أنّ السّامع غير منكر وخال من الفائدة، وأكثر ما يكون في التّناسب المقامي ما بين المتكلّم والسّامع. وهنا تجاذب بين النّحو والحركة الإعرابيّة ومقتضى الحال.

وعليه؛ نخلص إلى التّرسيمة الآتية لهذا النّمط من الضّرب الخبريّ (الابتدائيّ):

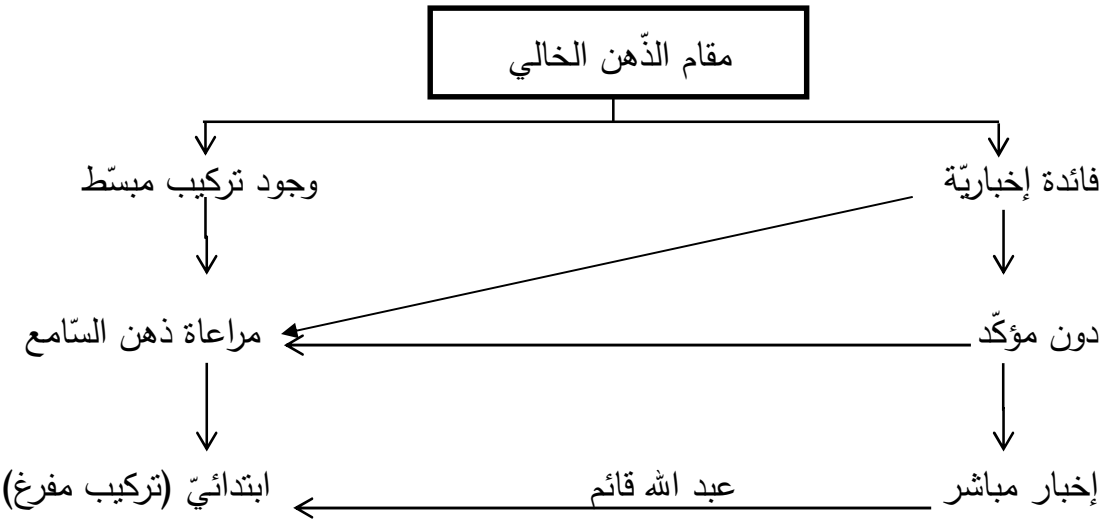

ب.التّأكيد بمؤكّد واحد: وههنا يكون المتلقّي في تردد بالفائدة الإخباريّة التي قدمت له من لدن المتكلّم، ويسمّى حينئذ هذا النّوع من الضّرب بـ(الطّلبيّ)؛ حيث نجد السّامع ذهنه يحوي الفائدة ولكن يعتريها الشّكّ والظّنّ، ومن ثمّ أمكن للمتكلّم أن يراعي ذهنية السّامع فيفيده، وإنْ صحّ القول يعزّزه بمؤكّد؛ حتّى يستطيع الفهم والإدراك للفائدة الإخباريّة، ونجدها في الغالب بـ(إنّ) ولقد ضرب لنا مثلا ابن العباس حين قال: (إنّ عبد الله قائم) فالجملة حوت على تركيب جديد وذلك بإضافة

(إنَّ) وهنا الجملة تغيّر نمطها، وعليه؛ فسيتغيّر معنى الجملة، ومن ثَمَّ تقوى الفائدة الإخباريّة، وتعلو وتتعلّق بذهنية السّامع.

وحري بنا أنْ نشير إلى أنّ (الجرجاني) قد وضّح دلالة (إنَّ) وفائدتها في التّركيب؛ إذ يقول: "ومّما تضعه (إنَّ) في الكلام، أنّك تراها تهيء النّكرة وتصلحها؛ لأنّ يكون لها حكم المبتدأ أعني أنْ تكون محدَّثًا عنها بحديث من بعدها، ومثال ذلك:

إنَّ شواءُ ونشوَةً وخبَبُ البَازِلِ الأَمْوَتِ

قد ترى حسنها وصحّة المعنى معها، ثمّ إنّك إنْ جئت بها من غير (إنَّ) فقلت شواءُ ونشوَةً خبَبُ البَازِلِ الأَمْوَتِ، لم يكن كلاما"[1] كما أشار لأمر آخر في معاني (إنَّ) في تأكيد الخبر وتقويته، وتعمل على سبك الكلام السّابق باللاّحق، وقد ضرب لنا مثلا بقول الشاعر:

فَغنَّهاَ وَهْيَ لَكَ الغَدَاءُ إنّ غِنَاءَ الإبِلِ الحدَاءُ

وذلك أنّه هل شيء أبين في الفائدة، وأدلّ على أن ليس سواء دخولها وأن لا تدخل، أنّك ترى الجملة؛ إذ هي دخلت ترتبط بما قبلها وتأتلف معه وتتّحد به؛ حتّى كأن الكلاميين قد أفرغا إفراغا واحدا، كأنّ أحدهما قد سبك في الآخر"[2].

ونلحظ من قول (الجرجانيّ) أنّ استعمالات (إنّ) لها دلالة أساس في تقوية المعاني التّركيبيّة؛ شريطة توخّي مقتضى الحال، ومقام الكلام وذهنية المتلقي؛ كونه الوظيفة البيانيّة الّتي تثبتها الجملة من خلال التّراكيب وصوره المختلفة، وقد أشار إليها (السّكاكي) وهو في معرض الحديث عن الخبر وما يتعلّق به من أحكام؛ حيث يقول: "أمّا الاعتبار الرّاجع إلى الحكم في التّركيب من حيث هو حكم، من غير التّعرض كونه لغويّا أو عقليّا؛ فإنّ ذلك وظيفة بيانيّة فتكون التّراكيب: تارة غير مكرّرة، ومجردا عن لام الابتداء، وإن المشبّهة والقسم "[3]. يمكننا أنْ نجزم أنّ هذه الأنماط التّركيبيّة الّتي يخصّها علم المعاني مرجعها الأساس احترام المقام الّذي يرد فيه

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص320.

[2] المرجع نفسه، ص317.

[3] السكاكي، مفتاح العلوم، ص167.

الخطاب، وإلاّ ما خلصنا إلى الحسن والقبول؛ فالكلام ينتهي بصورة تركيبية إلى المعاينة الرّاجحة من المقام.

ج. التّأكيد الجزئيّ بمؤكّدين: (السّامع مع منكر للفائدة): وتجدر الإشارة ههنا أنّ مقام الكلام قد ارتقى بين المتكلّم والسّامع؛ لأنّه يقوّي الحكم الخبريّ بمؤكّدين وعليه؛ نستنتج أنّ هناك تحكّما بين الطّرفين؛ ممّا استدعى المخاطب يلجأ لتقوية الفائدة الإخباريّة بمؤكّدين وهذه التقّوية الإخباريّة، إنّما روعي فيها مقتضى الحال/ المقام الحاصل بين طرفي التّخاطب، وإلاّ ما الدّاعي لأنْ يقوي المخاطب حكمه الخبريّ، وقد أشار (السّكاكي) لهذا الحكم بقوله: "فإنْ كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تحلية بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة"[1].

وقول (السّكاكي) يشير إلى أنّ المؤكدات لا ترد عبثا، وإنّما مقامات الكلام/ مقتضى الحال هي من تستدعي من المخاطب ذلك؛ أي: "لا يكون المخاطب متردّدا في الحكم، ولكنّه ينزل منزلة المتردّد، إذا قدّم إليه قبل الحكم ما يلوح به؛ فيؤكّد له الحكم أيضا لتطلعه له قطع المتردّد والطّالب"[2].

وبما يخصّ الثّنائية الثّانية من تقسيم علم المعاني الإنشاء/ الطّلب؛ فقد عرّفه (السّكاكي) قائلا: "أمّا في الطّلب؛ فلأنّ كلّ أحد يتمنى ويستفهم ويأمر وينهي وينادي، يوجد كلاّ من ذلك في موضع نفسه عن علم وكلّ واحد من ذلك طلب مخصوص، والعلم بالطّلب المخصوص مسبوق بالعلم بنفس الطّلب"[3]. لعلّ ما ذكره (السّكاكي) يبين أنّ الإنشاء/ الطّلب استعمل في مقامات العرب بـ:

- الأمر؛
- التّمني؛
- الاستفهام؛
- النّهي؛

---

[1] السّكاكي، مفتاح العلوم، ص169.

[2] عبد المتعال الصّعيدي، البلاغة العالية (علم المعاني)، ط1. القاهرة: 1991، مكتبة الآداب، ص43.

[3] السّكاكي، مفتاح العلوم، ص156.

– النّداء: هذه خمسة، وتدخل ضمن الأسلوب الإنشائيّ الطّلبيّ؛ أي: الّتي تحوي على الطّلب.

1.1.2. الإيجاز والإطناب بين الأصل والفرع: تعدّ ثنائية الإيجاز والإطناب ثنائيتان متلاحمتان في الدّرس البلاغيّ؛ كونهما يزيلان الإبهام عن التّراكيب؛ بل يبثان جمالية وبراعة المتكلّم، ولعلّ الكتب القديمة قد فصلت في هذين الثنائيتين، لما لهما من أهمية إبداع المتكلّم ولكن المتمعن في الكتب، يلحظ أنّ باب الإيجاز ارتبط بالقرآن الكريم؛ بل إنّه دلّ على قوّة نظم القرآن الكريم، وحسن أسلوبه، وبراعة تصويره، وسلاسة لفظه، وسنأحاول من هذا الجانب أنْ أبيّن عن خطورة هذه الثّنائية في الدّرس البلاغيّ، والأساسات الّتي أقاموها لها؛ حتّى أضحت مبدأ أساسا في علم المعاني.

أ. **الإيجاز**: تناول البلاغيّون؛ وبخاصّة المهتمّين بإعجاز القرآن الكريم فنجد (الرّماني) يعرّفه على أنّه "تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى، وإنْ كان المعنى يمكن أن يعبّر به عنه بألفاظ كثيرة؛ فالألفاظ القليلة إيجاز"[1].

إذاً أصل الإيجاز عند (الرّماني) (415هـ) يقوم على الألفاظ القليلة، وكأنّه ينوّه إلى العدد بالألفاظ ومع وجود شرط أساس، وهو عدم الإخلال في المعنى؛ لأنّني إذا قللت من الألفاظ، وأخللت بالمعنى؛ فالمقصود لا ريب سيزول، وهذا ليس من البلاغة في الشّيء.

ومن البلاغيّين الّذين أشاروا إلى الإيجاز بالشّرط نفسه نجد (الباقلاني) الّذي يذكره في فصل (في وصف وجوه من البلاغة) قائلا: "فأمّا الإيجاز؛ فإنّما يحسن مع ترك الإخلال باللّفظ والمعنى فيأتي باللّفظ القليل الشّامل لأمور كثيرة"[2].

ونلحظ أنّ (الباقلاني) يقف مع (الرّماني) في العدد، وكأنّ بالإيجاز يقوم على الكمّ، ولكن المعنى يجب أن يكون محكما قارّا، وإلاّ عدّ من التّشدق والهذرمة، كما ذكر (الجرجاني) في (دلائل الإعجاز) أنّ الإيجاز أن يكون اللّفظ وصفاً لمعناه وإلاّ فالإيجاز باطل، ولا فائدة ترجى منه يقول:

---

[1] عيسى علي بن الرّماني، النّكت في إعجاز القرآن، د.ط. مصر: 1948، دهلي، ص3.

[2] الباقلاني، إعجاز القرآن، تح: أحمد صقر، د.ط. مصر: د.ت، دار المعارف، ص262.

"لأنّه لا معنى للإيجاز إلاّ أنْ يدلّ بالقليل من اللّفظ على الكثير من المعنى، وإذا لم تجعله وصفا للفظ من أجل معناه، أبطلت معناه؛ أعني أبطلت معنى الإيجاز"[1].

والظّاهر من قول (الجرجاني) أنّ اللّفظ مستكن في المعنى، والمعنى يحوي اللّفظ، ومن ثمّ فإنّ اللّفظ القويّ بمعناه يدلّنا على المقاصد؛ لأنّ يرى أنّ كثرة الألفاظ لا فائدة منها إذا لم تصلك إلى المقصود والمنشود، وقد شرح هذا القول بقوله: "ثمّ إنّ هاهنا معنى شريفا قد كان ينبغي أن نكون قد ذكرناه... وهو أنّ العاقل إذا نظر عَلِم عِلْم ضرورة أنّه لا سبيل له إلى أن يكثر معاني الألفاظ أو يقلّلها؛ لأنّ المعاني المودعة في الألفاظ لا تتغيّر على الجملة عمّا أراده واضع اللّغة وإذا ثبت ذلك ظهر منه أنّه لا معنى لقولنا: "كثرة المعنى مع قلّة اللّفظ" غير أنّ المتكلّم يتوصل بدلالة المعنى على المعنى إلى فوائد، لو أنّه أراد الدّلالة عليها باللّفظ لاحتاج إلى لفظ كثير"[2].

وتفسير (الجرجاني) تفسير علميّ، راعى فيه عقلية المتكلّم والسّامع معا؛ لأنّ المتكلّم في نظره لا يريد توصيل الفائدة الإخباريّة بكثرة اللّفظ، لا وإنّما بكثرة المعاني باللّفظ القليل؛ لأنّه في نظره لا يريد حمل الألفاظ، ولو كان كذلك لأتى بالألفاظ الكثيرة، وقد شرح هذا السّكاكي؛ لأنّه يرى أنّ الإيجاز إذا حوى على التّطويل مقامات قد أرشدت بها إلى مناسبتها، فما صادف من ذلك موقعه حمد وإلاّ ذمّ، وسمّي الإيجاز إذ ذاك عيا وتقصيرا"[3].

ونجد (ابن الأثير) يرى إلى الإيجاز على أنّه حذف الزّيادات الواقعة في الكلام؛ حتّى يضفي عليه حلاوة وطلاوة، وقد أفرد له بابا سمّاه (باب الإيجاز) وعرّفه كالآتي: "هذا الباب هو حذف زيادات الكلام؛ قصدا للبلاغة، والإتيان بالمعنى الكثير باللّفظ القليل؛ ليكون للكلام حلاوة وعليه بالإيجاز طلاوة "[4].

ومن النّماذج الّتي مثّل لها (السّكاكي) الخاصّة بالإيجاز قوله تعالى:﴿ وَءَاخَرُونَ ٱعۡتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمۡ خَلَطُواْ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَءَاخَرَ سَيِّئًا ﴾ [التّوبة: 102] أصل الكلام خلطوا عملا صالحا بسيئ وآخر

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص463.

[2] المرجع نفسه ص464.

[3] السّكاكي، مفتاح العلوم، ص277.

[4] نجم الدّين أحمد بن إسماعيل ابن الأثير، جوهر الكنز(تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة)، تح: محمد زغلول سلام، د.ط. الإسكندريّة: 2009، منشأة المعارف، ص268.

سيئا بصالح؛ لأنّ الخلط يستدعي مخلوطا ومخلوطا به؛ أيْ: تارة أطاعوا وأحبطوا الطّاعة بكبيرة وأخرى عصوا وتداركوا المعصية بالتّوبة، وقوله: ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ ﴾ [الأنفال: 38] أصله قل لهم: قولي لك أن ينتهوا يغفر لهم"[1].

ومن أمثلة الإيجاز البارعة، قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ ﴾ [هود:44] ووجه إعجازها يكمن في النّظم والمعنى؛ حتّى قيل لو فُتّش كلام العرب والعجم ما وجد فيه مثل هذه الآية على حسن نظمها وبلاغة وصفها واشتغال المعاني فيها... وقيل: إنّ (ابن المقفع) لما عارض القرآن الكريم، ووصل إلى هذه الآية الكريمة أمسك عن المعارضة وقال: هذا كلام لا يستطيع أحد من البشر أنْ يأتيَ بمثله، وقد عقد لها (ابن أبي الأصبع المصري) فصلا في كتابه (تحرير التّحبير) وقال: "إنّ فيها عشرين ضرباً من البديع من الاستعارة والمجاز والحقيقة والأرداف والتّمثيل والتّعطيل، ونحوها مع سبعة عشر لفظا، وإنّ الحسّ يدلّ على عظمة الأرض والسّماء، وشدّتها وقوّتها، فإنّ شعر العقل بوجود موجود قاهر لهذه الأجسام العظيمة، مسئول عليها متصرّف فيها كيف شاء"[2].

ويتّضح أنّ الإيجاز يقع في الكلام بحَسب مقتضيات الكلام سواء تعلّق الأمر بالإثبات أم النّفي، وعليه؛ فإنّه يعمل على إقناع وإثبات ما في ذهن السّامع؛ بحيث يمكن أن يتأثّر عند سماعه لهذا النّمط من التّعبير الفنّي؛ ومن ثمّ؛ فإنّ الإيجاز لا يقع في أيّ موضع؛ بل تستدعيه الحاجة لذلك؛ فالإيجاز يكون حيث أمكنا ذلك فيه، يقول (أبو هلال العسكري): "فالحاجة إلى الإيجاز والإطناب، نحتاج إليهما في جميع الكلام، وكلّ نوع منه، ولكلّ واحد منهما موضع فالحاجة إلى الإيجاز في موضعه كالحاجة إلى الإيجاز في مكانه، فمن أزال التّدبير في ذلك عن جهته، واستعمل الإطناب في موضع الإيجاز، واستعمل الإيجاز في موضع الإطناب فقد أخطأ "[3]. ولعلّ القول الّذي دلّ به (أبو هلال العسكري) لهو دليل على تتبّع مقامات الكلام، وهذه إشارة إلى

---

[1] السّكاكي، مفتاح العلوم، ص281.

[2] سفيان الحسين ابن الشّيخ، المعجزة القرآنيّة، ط1. باتنة: 1985، دار الشّهاب، ص142.

[3] الحسن بن عبد الله بن سهل العسكريّ، الصّناعتين (الكتابة والشّعر)، تح: علي محمد البجاوي، ط1. القاهرة: 1952 ص183.

الأصولِ الّتي لا بدّ أن يقتضيَ المتكلّم والسّامع إتّباعها؛ حتّى يصبح من الفصحاء؛ وحتّى تتم فائدته الإخبارية، وقاعدتها هي: (لكلّ مقام مقال) يقول (ابن قتيبة) (276هـ): "وأجمع الكثير (ممّا تريد في القليل ممّا تقول) يريد الإيجاز، وهذا ليس بمحمود في كلّ موضع ولا بمختار في كتاب؛ بل (لكلّ مقام مقال) ولو كان مقام مقال، ولو كان الإيجاز محمودا في كلّ الأحوال لجرده الله تعالى في القرآن، ولم يفعل الله ذلك، ولكنّه أطال تارة للتّوكيد، وحذف تارة للإيجاز وكرّر تارة للإفهام"[1] وحتّى يرسي العلماء دلالة الإيجاز؛ نجدهم يقسّمون الإيجاز إلى قسمين اثنين: الإيجاز بالحذف، والإيجاز بالقصر.

– **القسم الأوّل: الإيجاز بالحذف:** يذكر (الباقلاني) أنّ الإيجاز ينقسم إلى حذف، وقصر وذكر أمثلة عن الإيجاز بالحذف، وقال عنه: "فالحذف: الإسقاط للتّخفيف كقوله تعالى:﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ﴾[يوسف: 82] وقوله:﴿ طَاعَةٞ وَقَوۡلٞ مَّعۡرُوفٞ ﴾[محمد: 21]"[2]. وقد عدّ (الباقلاني) أنّ الحذف ههنا أبلغ من الذّكر؛ لأنّ النّفس تذهب كلّ مذهب في القصد من الجواب"[3]. يتبيّن أنّ الحذف لا يرتبط بالجانب المعنويّ حسب؛ بل يتّصل بالجانب النّفسيّ؛ وهذا الجانب له مقاصد يستدعيها المقام.

– **القسم الثّاني: الإيجاز بالقصر:** وقد ضرب لنا أمثلة من القرآن الكريم؛ كقوله:﴿ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ ﴾[البقرة: 179] وقوله:﴿ يَحۡسَبُونَ كُلَّ صَيۡحَةٍ عَلَيۡهِمۡۚ ﴾[المنافقون:4]. وقوله:﴿ إِنَّمَا بَغۡيُكُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۖ ﴾ [يونس: 23]. وقوله: ﴿ وَلَا يَحِيقُ ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦۚ ﴾[فاطر: 43].

واللاّفت للانتباه أنّ الإيجاز بنوعيه يقوم على صور التّركيب النّحويّ، مع علاقة المعنى الكائن فيه؛ فقوله مثلا:﴿ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ ﴾ فالآية مشحونة بإيجاز عظيم، ومسلك دقيق؛ حيث سمّاه (الباقلاني): إيجاز بالقصر؛ لأنّ اللّفظ فيها قليل والمعنى مقصود وواضح؛ فنجد إكثاراً في الفائدة، ووضوحاً في المعنى، أضف إلى أنّ الإيجاز ورد معنى نمط آخر من المعاني وهو

---

[1] محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أدب الكاتب، تح: محمد محي الدّين عبد الحميد، د.ط. د.ب، د.ت، ص15 فما بعدها.

[2] الباقلاني، إعجاز القرآن، ص397.

[3] السّكاكي، مفتاح العلوم، ص397.

التّقديم والتّأخير؛ بل تنكير المبتدأ المؤخّر وما فيه من معنى بليغ؛ فمثلا لو جئنا لقول العرب: (القتل أنفى للقتل) ما وجدنا المعنى الكامن في الآية تحويه مقولة العرب؛ لأنّ الآية حوت على عدّة تداخلات بلاغيّة أدّت المعنى المرجوّ والمقصد المنشود.

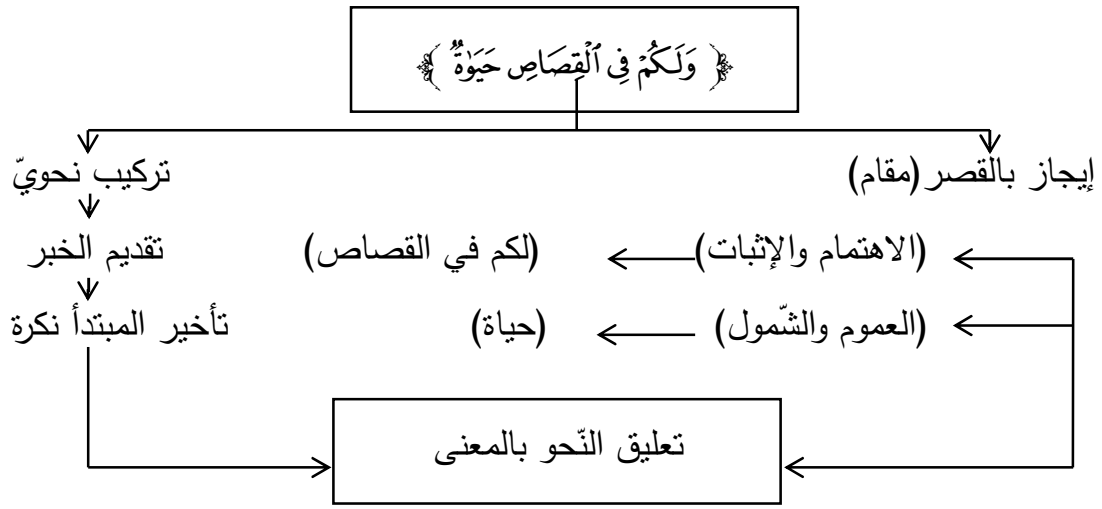

وتوضّح التّرسيمة التّعليق القائم عند البلاغيّين في اختيارهم هذا الاسم (الإيجاز بالقول) حيث نلحظ تداخلا قائما بين علم النّحو وعلم المعاني، والّذي يثبت تركيب كلام العرب، مع اتّفاق النّظم الدّقيق.

ب.الإطناب: يعدّ الإطناب تكملة للثّنائية الأولى وهي الإيجاز؛ فالمتكلّم إمّا أن يوجز، وإمّا أن يطنب في كلامه، والمقصد بالإطناب: "زيادة اللّفظ عن المعنى فائدة، أو هو تأدية المعنى بعبارة زائدة، عن متعارف الأوساط لفائدة تقويته وتوكيده"[1].

وقد فصّل له (ابن الأثير) بابا سمّاه: (باب الإطناب)؛ حيث فرّق بينه وبين التّطويل؛ حيث يعرف الإطناب بقوله: "وهو من نعوت الألفاظ، وهو مأخوذ من أطنب في الكلام؛ إذا بالغ فيه والفرق بينه وبين التّطويل؛ أنّ التّطويل يأتي لغير فائدة؛ أمّا الإطناب يأتي لفائدة التّأكيد والمبالغة ومثال ذلك قوله تعالى:﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٖ مِّن قَلۡبَيۡنِ فِي جَوۡفِهِۦ ﴾ [الأحزاب: 4] والفائدة في قوله تعالى:﴿ فِي جَوۡفِهِۦ ﴾ هي زيادة في التّصور"[2]. الظّاهر من قول (ابن الأثير) أنَّ الإطناب له طرق

[1] السّيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، د.ط. بيروت: د.ت، المكتبة العصريّة، ص201.
[2] ابن الأثير، جوهر الكنز(تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة)، ص256.

أخرى، ولكن تبقى الرّكيزة الأساس ليست في التّركيب، وإنّما المعنى الخفيّ؛ لأنّنا في بعض المواطن نسرف في اللّفظ، ولكن لا دلالة للزّيادة من حيث التّركيب، ولعلّ هذا الأمر الّذي أشار إليه (ابن الأثير) راجع لعقلية المتكلّم؛ فالمتكلّم إذا كان عالما بخواص تركيب اللّغة؛ فلا غرو أنّه سيضع كلّ كلمة في موضعها؛ لذا فإنّ الآية الّتي ضربها (ابن الأثير) مثالا في قوله (في جوفه) لهي دلالة على أنّ السّامع منكر لذلك، فكلّما زاد إنكار السّامع كلما زاد اللّفظ للمبالغة في التّأكيد حيث ورد في هامش الكتاب تعليقا للآية: "فقد عُلم أنّ القلب لا يكون إلاّ في الجوف، ولكن الغرض المبالغة في الإنكار بأن يكون للإنسان قلبان، أكّد ذلك بقوله: في جوفه"[1].

وقد يعدل في بعض المقامات من الإيجاز إلى الإطناب، والأصل فيه الإيجاز، ولكن المقام يستدعي ذلك، وهنا ربّما يخرج الكلام من معنى خاصّ إلى معنى عام؛ أيْ من دائرة الخصوص إلى ما يشمل العموم مثل آية الخلق؛ حيث نجد فيها إطالة وإطنابا في الكلام، ولكن هذا الإطناب أصبغ الآية معنى آخر، وبراعة في النّظم؛ حتّى إنّنا نجد الخبر يكون آخر في الآية، وهذا من جماليات الإطناب المفيد، فالمولى عزّ وجلّ لم يكتفِ بالابتداء مع الخبر؛ بل فصل بين الابتداء والخبر بفاصل فيه نوع من التّأكيد والمبالغة؛ لأنّ الكلام كان عاما وليس خاصًا. وقد أورد (السّكاكي) هذه الآية قائلا: "ومن أمثلة الإطناب قوله:﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[البقرة: 164] ترك إيجازه وهو أن في ترجيح وقوع أيّ ممكن كان، على وقوعه لآيات للعقلاء؛ لكونه كلاما لا مع الإنس فحسب؛ بل مع الثّقلين، ولا مع قرن دون قرن؛ بل مع القرون كلّهم قرنا فقرنا إلى انقراض الدّنيا، وإنّ فيهم لمن يعرف ويقدّر من مرتكبي التّقعيد في باب النّظر والعلم بالصّانع مع طوائف الغواة، قبل أيّ مقام للكلام، أدّى لترك إيجازه إلى الإطناب من هذا"[2].

[1] ابن الأثير، جوهر الكنز (تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة)، ص256.

[2] السكاكي، مفتاح العلوم، ص281.

والآن سنحاول تبيان مواطن الإطناب والإيجاز، وما يؤثّرانه في تركيب الجملة من خلال هذه التّرسيمة:

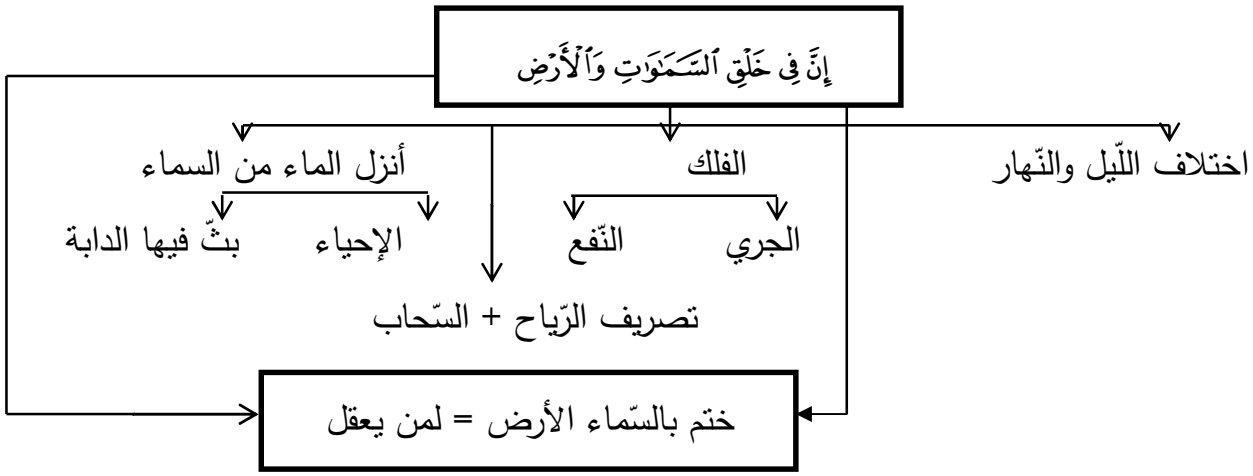

ويتبيّن من التّرسيمة أنّ الآية بدأت بالخلق في السّماوات والأرض، ثمّ فصل باختلاف اللّيل والنّهار، وبعدها الفلك، وما فيها من خصائص، وبعدها إنزال الماء من السّماء وما له من فوائد ومن ثم تصريف الرّياح والسّحاب، ومن بعد ذلك يختم بالسّماء والأرض مع ورود الخبر المقدم (شبه الجملة) وهنا دلالة أخرى تبين عن التّركيب القائم بين علاقة النّحو بالمعاني وهنا الإطناب دلَّ هو الآخر على العلاقة القائمة بين صورة التّركيب النّحويّ، والمعنى المستقر فيها ولعلّ الإطناب الّذي ورد لم يرد عبثا؛ بل كانت له علاقة بمعان أخرى؛ فالآية وردت فيها أدوات التّوكيد (إن واللاّم) وهنا دلالة على أنّ المتلقي منكر الفائدة الإخباريّة.

﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ .... لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾

مؤكد — خبر واقع شبه جملة — الإطناب — لام المزحلقة/ الابتداء

ونستنتج أنّ المؤكّدين زاد في تقوية الإطناب، وهو إطناب مبنيّ على التّوكيد البليغ، كما نجد (السّكاكي) يضرب لنا مثلا آخر بقوله: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ [البقرة: 123] لم يؤثّر إيجازه وهو: واتقوا يوما لا خلاص عن العقاب فيه لكلّ من جاء مذنباً إذا كان كلاما مع الأمّة؛ لنقش الصّورة ذلك اليوم في ضمائرهم وفي

الأمّة الجاهل، والعالم، والمعترف، والجاحد، والمسترشد، والمعاند، والفهم والبليد؛ لئلاّ يختصّ المطلوب منهم بفهم أحد دون أحد، وأن لا يكون بحيث يناسب قوّة سامع دون سامع، أو يخلص إلى ضمير بعض دون بعض"[1].

إذاً الإطناب يعمد إلى تفصيل المعنى، وإحداث الفائدة المرجوّة منه، ومن ههنا فرقوا بين الإطناب والتّطويل؛ فالتطويل كثرة وتكلف، والإطناب ما دون ذلك يقول (الباقلاني) ناقلا عن (الرّماني) التّفريق الحاصل بينهما"... كما أنّ الإطناب بلاغة والتّطويل عيب، والإيجاز لا إخلال فيه بالمعنى المدلول عليه، وليس كذلك التّقصير؛ لأنّه لابد فيه من الإخلال؛ فأمّا الإطناب فيكون في تفصيل المعنى؛ وما يتعلّق به في المواضع الّتي يحسن فيها ذكر التفصيل... أمّا فعيب وذلك؛ لأنّه تكلّف الكثير فيما يكتفي فيه القليل، فكان كالسّالك طريقا بعيدا جهلا منه بالطّريق القريب. وأمّا الإطناب فليس كذلك؛ لأنّه كمن سلك طريقا بعيدا لما فيه من النّزهة الكثيرة والفوائد العظيمة، فيحصل له في الطّريق إلى غرضه من الفائدة؛ نحو ما يحصل له بالغرض المطلوب"[2].

وأمّا التّكرير؛ فهو قسمان: أحدهما يوجد في اللّفظ والمعنى، والآخر يوجد في المعنى دون اللّفظ، فأمّا الذي يوجد في اللّفظ والمعنى؛ كقولك لمن تستدعيه: أسرعْ أسرعْ.

وما يوجد في المعنى دون اللّفظ؛ كقولك: (أطعني ولا تعصني)؛ فإنّ الأمر بالطّاعة هو النّهي عن المعصية، ولا فائدة للتّكرير إلاّ التّوكيد.

وكلّ قسم من هذين القسمين ينقسم إلى: مفيد وغير مفيد؛ فالمفيد الّذي يأتي في الكلام توكيدا له وتسديدا من أمره وإشعارا بعظم شأنه، وهو يأتي في اللّفظ والمعنى، والمقصود منه غرضان مختلفان كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿١١﴾ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الزّمر: 11- 12] ثمّ قال بعد ذلك "قل الله أعبد مخلصا له ديني "فإنّ الأمر بالإخلاص في العبادة لله قد جاء مكررا ههنا لفظا ومعنى والمقصود به غرضان مختلفان:

- الغرض الأوّل: أراد به الإخبار؛ لأنّه مأمور من جهة الله تعالى بإخلاص العباد له؛

[1] السّكاكي، مفتاح العلوم، ص282.

[2] الباقلاني، إعجاز القرآن، ص398.

– الغرض الثّاني: أراد تخصيص الله وحده دون غيره، ولدلالة على ذلك قدم المعبود على فعل العبادة في الثّاني، وآخره في الأوّل؛ لأنّ الكلام أوّلا واقع في الفعل نفسيّة وإيجاده، وثانيا فيمن يفعل الفعل لأجله، فهذان غرضان مختلفان"[1]. وأمّا إذا جاء التّكرير في اللّفظ والمعنى المراد به غرض واحد كقوله تعالى:﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ ۖ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِۦ لَمُبْلِسِينَ ﴾ [الرّوم: 48– 49] فقوله من قبله بعد قوله: من قبل وفيه دلالة على أنّ عهدهم بالمطر قد بعد وتطاول فاستحكم بأسهم، فكان الاستبشار على قدر انتمائهم؛ أمّا القسم الّذي هو غير مفيد فهو الّذي يأتي في الكلام توكيدا له، ويجيء في اللّفظ والمعنى ولكن المقصود منه غير مفيد؛ وأمّا ما جاء من التكرير في المعنى دون اللّفظ؛ مثل قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَإِيَّىَّ فَٱرْهَبُونِ ﴾ [النّحل:51] فإنّه يسبق إلى الوهم أنّ ذلك تكرير في المعنى؛ فإنّ العرب إنّما جمعت بين العدد والمعدود فيما وراء الواحد والاثنين فقالوا:عندي رجال ثلاثة وفرسان أربعة؛ فهذا عار من الدلالة في قوله تعالى:﴿ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾ تأكيد معنى المعدود"[2].

وعليه؛ فنخلص إلى أنّ (ابن الأثير) عدّ الإطناب ضرباً من التّأكيد؛ بل هو التّأكيد نفسه والتّرسيمة توضح ذلك:

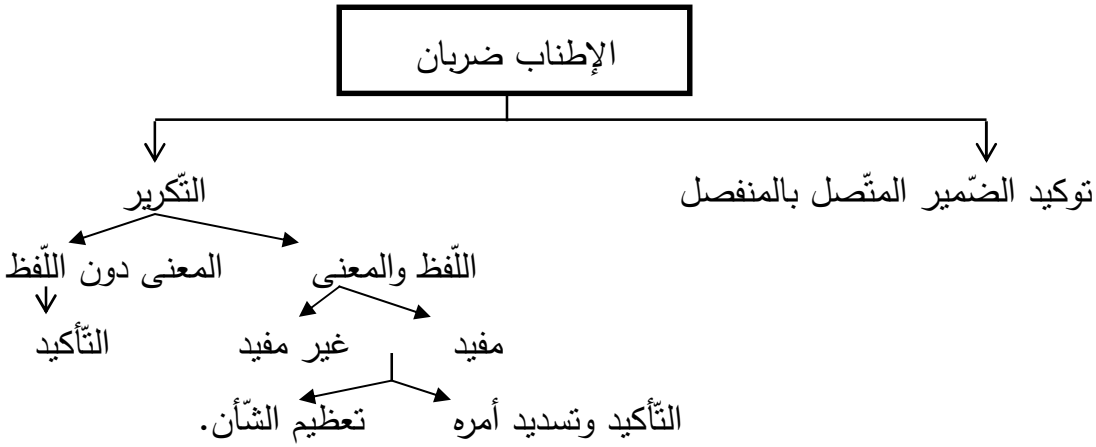

[1] الباقلاّني، إعجاز القرآن، ص285.

[2] ابن الأثير، جوهر الكنز(تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة)، ص259.

إنّ اللاّفت للانتباه أنّ (ابن الأثير) أدخل الإطناب ضمن التّكرير، وعدّه ينقسم إلى مفيد وغير مفيد.

وقد عُمل الإطناب معاملة الصّورة التّركيبية المعروفة في علم النّحو، وههنا جمع بين التّأكيد اللّفظيّ المعروف في علم النّحو، ودلالته المعنويّة كفائدة إخباريّة؛ لأنّه أشار إلى الاختصاص، والفائدة الإخباريّة التّي تعترو هذا النّمط من المعاني.

وتجدر الإشارة إلى (السّكاكي) لم يكتفِ في بيان فوائد وخبايا الإطناب في المعاني؛ بل راح يوجد تلك المعاني الخفيّة الّتي تعترو التّراكيب النّحويّة من خلال المعاني الدّقيقة، والأساليب التّعبيريّة الدّقيقة؛ حيث يرى أنّ هذا النّمط من التّعبير، إنّما هو يسخر كلاميّ فهو يعمل على بيان اللّطائف التّعبيريّة مع احترام السّياقات الواردة فيه، لذلك راح يقدر المخصوص؛ لأنّ تقديره يحمل في طياته لطائف بيانية، وأخيلة جماليّة.

1.1.3. الذّكر والحذف بين الأصل والفرع: يقوم الكلام العربيّ على المسند والمسند إليه وهما عنصران أساسان في التّركيب العربيّ؛ بحيث لا غنى لأحدهما عن الآخر؛ بل إنّ تصيف الجمال عند العرب أقيم على هذين الرّكنين الرّئيسين؛ إذ أنّنا نجد التّصنيف الجملي من اسميّة وفعلية يقوم عليها، وكلّ من عدل على هذين الرّكنين عد تتمة في التّركيب، ولكن له أغراض وفوائد في المعنى، ولا غرو في ذلك، فيقيناً منّا أنّ العربيّ القحّ عندما يتكلّم لا يكون كلامه عبثا، وإنّما من وراء مقصد منشود؛ لذا المتتبّع لأحوال الإسناد في التّركيب العربيّ يلحظ أنّ ثمّة ذكرا للأركان الرّئيسة، كما نلحظ حذفها تارة أخرى، وذلك لما يستدعيه مقام الخطاب؛ أيْ: بين المتكلّم والسّامع.

والتّركيب العربيّ يقوم على ركنين أساسين هما: المسند والمسند إليه، وهذا التّركيب إنّما استنبطه العلماء من استقراء كلام العرب.

- التّركيب الفعليّ = مسند (فعل) + المسند إليه (الفاعل).
- التّركيب الاسميّ = مسند إليه (المبتدأ) + المسند (الخبر).

والظّاهر من هذا التّصنيف الّذي وضعه العلماء؛ يتبيّن أنّ الذّكر ههنا هو الأصل في التّركيب، وحضوره يستدعي إفادة السّامع لا غير، ولكن كي يلجأ أحد طرفي الكلام للحذف منهما، وهذا ما يستدعيه المقام.

ومن هذا المنطلق بنى البلاغيّون قاعدتهم في الأصل والفرع؛ فوجدوا أنّ الذِّكر أصليّ في التّركيب، والحذف فرع، وهذه الثّنائيّة إنّما منوطة بالمقام الواردة فيه

أ. أصليّة الذّكر ودلالته: سبق وأن أشرت إلى أنّ الذّكر أصل في التّركيب وذكره إنّما يرجع لنية المتكلّم في إفادة سامعه؛ وبخاصّة إذا كان خاليا الذّهن من المعلوم.

والحديث عن الذّكر إنّما هو الحديث عن العامل؛ لأنّه يحدث أثرا نفسيّا في المتكلّم أضف إلى أنّه العمدة في التّركيب؛ ممّا يضفي جماليّة بلاغيّة من حيث الدّلالة المعنويّة، ولكن قد يصبح الحذف في بعض القضايا لازما، وههنا نخرج من دائرة التّوسيع إلى توسيع الضّيق؛ فالمعلوم في النّحو أنّه إذا ورد عندك اسم في بداءة الكلام، وكان مصدرا منصوبا؛ فإنّه يكون مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره (قف) ولكن الأصل ههنا هو (قف وقوفا) فنلحظ أنّ الشّاعر عبّر بالمصدر لا الفعل، فوسّعنا من دائرة الذّكر للحذف، وقد أشار النّحاة لهذه المسألة "وكذلك إذا قلت: (صبراً جميلاً يا فلان) فمعناه (اصبر) ولكن إذا قلت: (اصبرْ صبراً جميلا) لكن ليس المعنى الأوّل فهنا (صبرا) ليست نائبة عن فعل أمر، ولا بمعنى الأمر، وإنّما مبنّية فحسب فالنّحاة يقدّرون في (صبراً جميلاً) (اصبرْ) محذوفا وجوبا لضرورة تمشية الصّناعة الإعرابيّة؛ لأنّ كلّ منصوب لابدّ له من ناصب عندهم، ولو ذكرته لصحّ، لكن ليست بالمعنى الأوّل كما أوضحت"[1].

ويعدّ الذّكر أصلا في التّركيب الإسناديّ؛ لأنّ الأصل الذّكر، وفائدة الفائدة تقدّم على حقيقتها فقولنا: (زيدٌ عالم) فقد حكمت على زيد بالعلم، وأثبتت له ذلك فليس من المعقول أن نحذف ما هو أصل في الذّكر؛ وبخاصّة إذا كان المقام يستدعي ذلك؛ والبيّن من قول (السّكاكي) أنّ أصليّة الذّكر يقتضيها المقام والسّياق الّذي ورد في الخطاب؛ لذا فقد تعوّض الخبر بخبر الفعل فنقول حينئذ: (زيد علم، يعلم) فالمسند إليه مذكور على أصله، ولكن المسند عُوّض بذكر آخر، وهو المسند؛ لأنّ الأصل في الفعل أنّه مسند، فعوض مكان المسند (الخبر) وهو الأصل وهذا ما صرّح

[1] فاضل صالح السامرائي، معاني النّحو، ج2، ص94.

به (السّكاكي) قائلا: "لأنّ الأصل في الخبر هو أنْ يذكر كما سبق أمثال ذلك في إثبات المسند إليه أو يستعين بالذّكر؛ كونه اسما؛ كنحو: (زيدٌ عالمٌ) فيستعاد الثّبوت صريحا فأصل الاسم صفة أو غير صفة الدّلالة على الثّبوت، أو كونه فعلا كنحو: (زيدٌ عَلِم) فيستفاد التّجدّد، أو ظرفا كنحو: (زيدٌ في الدّار) فيورث احتمال الثّبوت والتّجديد بحسب التّقديرين، وهما حاصل أو حصل"[1]. يتعيّن من قول (السّكاكي) أنّ المسند إليه ثابت، ولكن الأصل في الذّكر الخبر قد يتغيّر موطنه بما يستدعيه المقام.

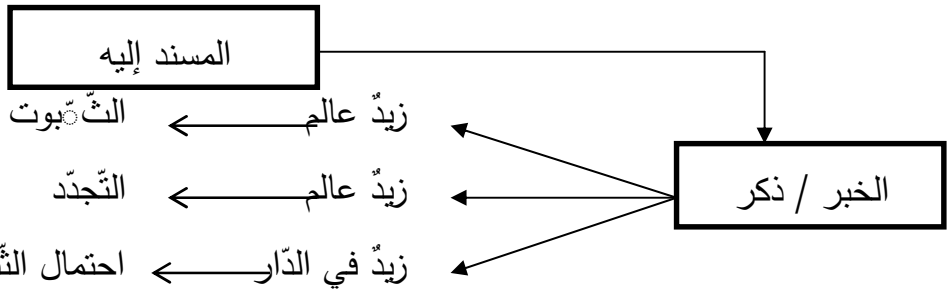

وعليه؛ فالتّرسيمة توضّح أنّ (السّكاكي) يرى أنّ ذكر المسند الواقع في التّركيب الإسناديّ الاسميّ تغيّره يدلّ على معانٍ مختلفة بحسب المقامات المختلفة للكلام.

ب. فرعيّة الحذف ودلالته: سبقت الإشارة إلى أنّ الحذف فرع والذّكر أصل، وقد أشار إليه (الجرجاني) في كتابه، وخصّص له فصلا عنونه بـ (القول في الحذف) ويرى أنّه باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه السّحر؛ فإنّك ترى به ترك الذّكر، أفصح من الذّكر والصّمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تبن"[2].

ويرى (الجرجاني) أنّ الحذف أدقّ من الذّكر؛ لأنّ المتكلّم عندما تذكر له الإفادة الإخباريّة لربّما لا يأتي به التّشويق لمعرفة ما بقى، ولكن إذا حذفت له عنصرا من عناصر الجملة لربّما يبقى في انتظار ما بقي؛ بل تشوقه وتحدث في نفسه أثرا بليغا؛ بحيث يبقى دائما مطّلعا للمزيد؛ لذا يرى أنّ الحذف يلج ضمن الإفادة المزيدة، وقد ضرب لنا مثلا بيت من الشّعر (لعمر بن أبي ربيعة):

---

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ص207.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص146.

رَبْعٌ قواءٌ أَذَاعَ المُعْصِرَات بِه وكُلُّ حَيْرَانَ سَارٍ مَاؤُهُ خَضِلُ

قال: أراد ذلك ربع قواء أو هو ربع"[1].

ونلحظ من البيت أنّه وقع حذف في التّركيب الإسناديّ الاسمي؛ أي: المبتدأ وهو (ذاك/ هو) وبقي الخبر (المسند) وهو (ربع) وهذا النّمط معروف ومشهور في كلام العرب؛ حيث إنّهم يعمدون إلى حذف المسند إليه، ولكن من خلال ما يقتضيه السّياق الكلامي.

وقد أشار (السّكاكي) إلى حذف العناصر الإسناديّة من التّركيب مع مراعاة الاستعمال، وقد عبّر عنه (بالتّرك) حيث يقول: "أمّا الحالة المقتضية لترك المسند فهي: متى كان ذكر المسند إليه بحال يعرف منه المسند، وتعلّق بترك غرض أمّا إتّباع الاستعمال كقولهم: ضربني زيدا قائما... وأمّا قصد الاختصار والإقرار من العبث، كما إذا قلت: (خرجت فإذا زيدٌ) أو قلت: (زيد منطلق وعمرو) وقوله عزّ من قائل:﴿أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾[الحج: 70– 72] إذا حملته على تقدير: (النّار شرّ من ذلكم) وأمّا ضيق المقام مع قصد الاختصار والاحتراز عن العبث؛ كنحو قوله: قالت؛ وقد رأت اصفراري: من به وتنهدت فأحببتها: المتنهد إذا حمل على تقدير: المتنهّد"[2].

والظّاهر البيّن من قول (السّكاكي) أنّ الحذف يفهم من سياق الكلام، وهو يخضع للتّقدير شريطة ألاّ يخرج عن السّياق المراد من الكلام، فقوله: (خرجت فإذا زيدٌ) (فزيد) واقعة مسند إليه، ومسنده حذف لدلالة الفجاءة عليه؛ لأنّنا نفهم من الجملة أنّ ثمّة اعتبارا أساسا للحذف وهو: السّياق والتّركيب:

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص146.

[2] السّكاكي، مفتاح العلوم، ص206.

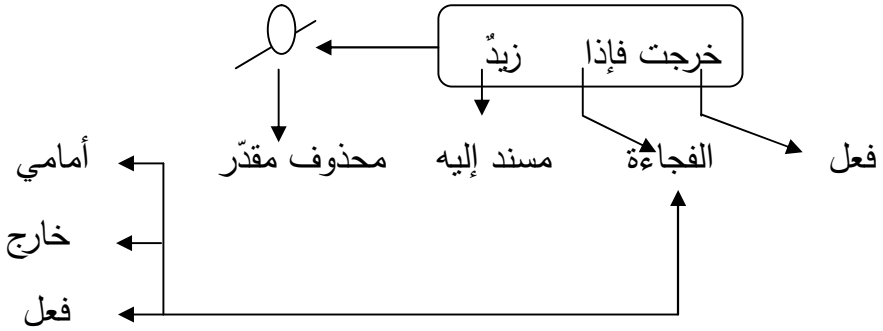

ونلحظ من المثال الّذي ضربه (السّكاكيّ) أنّ المسند (الخبر) محذوف وعليه؛ فالتّقدير يحتمله السّياق المنوط بعنصرين أساسين هما: (الخروج، والفجاءة) لأنّ المتكلّم لما حذف المسند؛ إنّما يحتمل أنّه كان في حالة الفعل، وقد يكون في حالة تعجّب في سياق الفجأة؛ لأنّه لما خرج؛ إذ بزيد (خارج) فعل (ينتظره) وهنا إشارة إلى أنّ الفجاءة أحدثت حذفا نتجت عنه عدّة تقديرات تفهم من خلال السّياق الوارد فيه، غير أنّنا لو لحظنا المثال الآخر (زيد منطلق وعمرو) فهنا في المثال نجد حذفا آخر يفهم من سياق الجملة، ولكن من غير الممكن أن يؤوّل مؤول تقديرا آخر،؛ فيقول مثلا: عمرو معطوف على (زيد) فهذا محال؛ لأنّ المتكلّم قصدها هنا العطف الجملي؛ أي: جملة اسميّة على جملة اسميّة، ولكن احترازا للتّطويل؛ وبغية الاختصار اكتفى بذكر الخبر للمسند الأوّل، فدلّ عليه الكلام الثّاني، ومن ثَمَّ يصبح عندنا المثال الآتي:

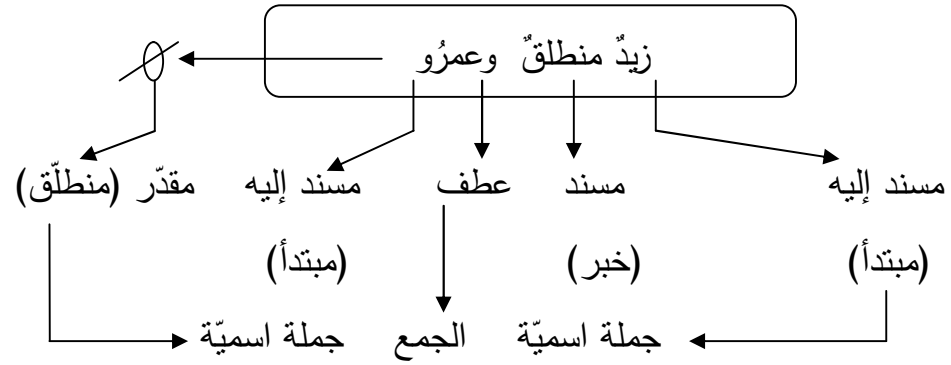

ونلحظ أنّ (الواو) فعلت فعلتها في الجمع بين الجملتين الاسميتين؛ كونها تدلّنا على أنّ أصل الكلام (زيد منطلقٌ وعمرو منطلقٌ)، وما دام أنّ الأمر ثبت عند (زيد) في الانطلاق اكتفى بذكر المسند إليه اختصارا.

واللاّفت للانتباه أنّ الحذف عند علماء البلاغة قائم على التّلازم والجمع؛ فإنّ فهم السياق وتمّت الفائدة الإخباريّة، فلا خير من الحذف، لكن شريطة ألاّ يخلّ بالقاعدة النّحويّة؛ لأنّنا أشرنا

سلفا أنّ صور التّركيب النّحويّ، إنّما تتماشى مع المعنى الموجود فلأنّك قصدت معنى في ذهنك. ومن الأمثلة القرآنيّة الّتي دلّت على فائدة الحذف قوله تعالى:﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ۚ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ۖ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۖ ﴾ [يوسف: 18].

ونلحظ في هذه الآية العجيبة أنّ فيها نظما بديعاً وذلك أنّ قوله: "(فصبرٌ جميلٌ) خبر مسند (الخبر) وجميل صفة، والملحوظ أنّها بدأت بنكرة والنكرة الموصوفة عند النّحاة إنّما هي اسم واحد والاسم الواحد لا يخبر به، وعليه؛ فالكلام فيه حذف لا بدّ أنّ يقدر والتّقدير ههنا وقع مع المسند إليه؛ أيْ: المبتدأ، وقد ذكر النّحاة والمفسّرون أنّ التّقدير (صبري صبرٌ جميل)، وأمّا على التّقدير (فصبرٌ جميلٌ أمثلُ)، وذكر أنّ الأشهب وعيسى بن عمر قرأ بالنّصب، "فصبراً جميلا" على إضمار الفعل"[1].

ويقول (الزّمخشري) في كشّافه: "(فصبرٌ جميلٌ) خبر أو مبتدأ؛ لكونه موصوفا؛ أي: (أمري صبرٌ جميل) أو (فصبر جميل أمثل) وفي قراءة أبي (فصبراً جميلا) و(الصّبر الجميل) جاء في الحديث المرفوع: "أنّه الّذي لا شكوى فيه إلى الخلق" ألا ترى إلى قوله: "إنّما أشكو..... وحزني إلى الله" وقيل: لا أعايشكم كآبة الوجه؛ بل أكون لهم كما كنت، وقبل سقط حاجبا يعقوب على عينه؛ فكان برفعهما بعصابة، فقيل له: ما هذا؟ فقال: طول الزّمان وكثرة الأحزان، فأوحى الله إليه: يا يعقوبُ أشكوني؟ قال: خطيئة فاغفرها لي "والله المستعان" أي: أستعينه (على) احتمال (ما تصفون) من هلاك والصّبر على... فيه"[2].

والظّاهر من قول (الزّمخشري) أنّ التّقدير الأوّل كان على أساس الموصوفيّة، ولعلّه التّقدير الأوفى؛ لأنّ الخبر ورد موصوفا، ولربّما لو كان التّقدير (صبري صبرٌ) لكان أوسع؛ لأنّ سيدنا يعقوب عليه السّلام، إنّما طاقته ونفسيته لم تتحمّل هذا العمل الصّادر من بنيه؛ لذا حمل التّقدير (صبري)؛ لأنّ الصّبر هاهنا ثبت، واستقرّ في نفسية يعقوب عليه السّلام؛ لذلك نجد أنّ الاستعانة

---

[1] ابن عطية الأندلسيّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: محمد عبد الشّافي عبد السّلام، ط1. بيروت: 2001، دار الكتب العلميّة، ص227.

[2] محمود بن عمر جار الله أبو القاسم الزّمخشري، الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1. الرّياض: 1998، ج3، ص264.

فيما بعد كانت بالتّقويّة في قوله: و(الله المستعان) فكما أنّ الخبر ورد موصوفا؛ فإنّ الاستعانة برب العزة كانت معرفتين معا.

ومن عجيب التّعبير القرآنيّ ههنا أنّ الصّبر الّذي ذكره مع سيّدنا يعقوب مع بنيه، هو نفسه الّذي وقع مع سيّدنا يوسف عليه السّلام مع إخوته في قوله: ﴿ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ۖ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۖ عَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ [يوسف: 83].

ويتّضح من الآية أنّ الخبر هو الأساس في الفائدة الإخباريّة؛ لأنّه ما وقع من سيدنا يعقوب كان ذاته مع سيدنا يوسف عليه السّلام؛ لذا كان المفاد التّركيز على الخبر "لأنّ خبر المبتدأ كلاما تامّا، والّذي يدلّ على ذلك أنّ به يقع التّصديق والتّكذيب، ألا ترى أنّك إذا قلت: (عبدُ الله منطلقٌ) فالصّدق والكذب إنّما وقعا في انطلاق (عبد الله) لا في (عبد الله) لأنّ الفائدة في انطلاقه؛ وإنّما ذكرت (عبد الله) وهو معروف عند السّامع لتسند إليه الخبر الّذي هو الانطلاق"[1].

وقد ذكر (الجرجاني) موضع حذف المبتدأ في سياق القطع، والاستئناف من خلال قوله: "ومن الموضع الّتي يطرد فيها حذف المبتدأ (القطع والاستئناف) يبدؤون بذكر الرّجل، ويقدّمون بعض أمره، ثمّ تدعون الكلام الأوّل، ويستأنفون كلاما آخر، وإذا فعلوا ذلك في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ.

هِلاَلاَنِ حَمَّالاَنِ فِي كُلِّ شَتْوَةٍ مِنَ الثِّقَلِ مَا لاَ تَسْتَطِيعُ الأَبَاعِر

"حمالان" خبر ثان، وليس بصفة كما يكون لو قلت مثلا:رجلان حمالان"[2].

ولم يتوقّف (الجرجاني) هنا فقط؛ بل عدّ الحذف جمالية فنيّة لها وقعها في النّفس؛ بله الظّرف واللّطف؛ حيث يقول: "فتأمّل.... وأنظر إلى موقعها في نفسك، وإلى ما تجده من اللّطف والظّرف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها، ثمّ فليت النّفس عمّا تجد، وألطفت النّظر فيما تحسّ به، ثمّ تكلّف أن ترد ما حذف الشّاعر، وأن تخرجه إلى لفظك وتوقعه في سمعك؛ فإنّك تعلم أنّ

[1] إيمان خضر الكيلاني، دور المعنى في توجيه القاعدة النّحويّة من خلال كتب معاني القرآن، ط1. عمان: 2008، دار توبال. ص68.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص146.

الّذي قلت كما قلت، وأنّ (ربّ) حذف هو قلادة بجيد، وقاعدة التّجويد، وإن أردت ما هو أصدق في ذلك شهادة، وأدلّ دلالة"[1] ويريد (الجرجانيّ) أن يدلّنا على أنّ الحذف يسهم في أغراض:

- أنّه قلادة الجيّد، وهذه كناية على موقعه الرّفيع في الكلام؛
- قاعدة التّجويد، وهذه كناية على حسن الأداء من يأتي به؛
- إحداث الوقع في النّفس والسّمع.

وبعد ذلك ينتهي (الجرجاني) إلى أنّ الجودة في الكلام والبلاغة فيه، إنّما تكمن في الحذف لا الذّكر، وإضماره أولى من إظهاره، وفي هذا يقول: "وإذا عرفت هذه الجملة من حال الحذف في المبتدأ، فاعلم أنّ ذلك سبيله في كلّ شيء، فما من اسم أو فعل تجده قد حذف، ثمّ أصيب به موضعه، وحذف في الحال ينبغي أن يحدث فيها، إلاّ وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره وترى إضماره في النّفس أولى وآنس من النّطق به"[2].

وقد ذكر (صالح فاضل السّامرائي) موطنا لحذف المفعول به؛ حيث إنّه يخرج الحذف إلى مخرج العموم في قوله تعالى:﴿ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَىٰ ﴾ [طه: 79] أيْ: وما هداهم غير أنّ الحذف هنا له غرض لطيف علاوة على الإيجاز، وذلك أنّه أخرجه مخرج العموم؛ أي: أنّ فرعون لم يتّصف بصفة الهداية البتة، وذلك أنّه قال (وما هداهم) لكان عدم الهداية مقيدا بقومه؛ إذ يحتمل أنّه هدى غيرهم، لكنه (وما هدى) أي ما هدى أحدا "[3].

وجاء في (دلائل الإعجاز): "إذا أريد الإخبار وقوع الضّرب ووجوده في الجملة من غير أن تنسب إلى فاعل أو مفعول أو يتعرّض لبيان ذلك؛ فالعبارة فيه أن يقال: (كان ضرب) أو (وقع ضرب) أو (وجد ضرب) وما شاكل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرّد في الشّيء، وإذا قد عرفت هذه الجملة، فاعلم أنّ أغراض النّاس تختلف في ذكر الأفعال المتعدّية فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني الّتي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرّضوا لذكر المفعول به

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص152.

[2] المرجع نفسه، ص153.

[3] فاضل صالح السامرائي، معاني النّحو، ج2، ص81.

فإذا كان الأمر كذلك، كان الفعل المتعدّي كغير المتعدّي مثلا في أنّك لا ترى له مفعولا لا لفظا ولا تقديرا، ومثال ذلك قول النّاس.

3.نظرية علم البيان: يعرّفه الجاحظ: "البيان اسم جامع لكلّ شيء كشف لك قناع المعنى وهتك الحجاب دون الضّمير؛ حتّى يفضي السّامع إلى حقيقته، كائنا ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدّليل؛ لأنّ مدار الأمر والغاية الّتي يجري إليها القائل والسّامع، إنّما هو الفهم والإفهام، فبأيّ شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى؛ فذلك هو البيان في ذلك الموضع"[1].

ونلحظ أنّ (الجاحظ) بسط دلالة علم البيان، وأبان عن الدّلالات الّتي يحملها هذا العلم وبخاصة أنّ هذا البيان يقدم على عنصرين أساسين: الفهم والإفهام؛ فإن فهمت القائل ما يقول كان بإمكانه إفهام السّامع، وتوضيح المراد من كلامه، فالقائل إذا لم يصل إلى إفهام السّامع وإقناعه، فلا ريب أنّه لم يصل إلى حدّ البيان في نظر (الجاحظ) شريطة أن تتوفّر فيه الدّلالة الواضحة، فإن كان مغلقا أو غامضا فوجه البيان مردود؛ لأنّه ليس مقصود.

والأمر ذاته نلحظه عند (الخطيب القزويني) حيث يعرف علم البيان على أنّه: "العلم الّذي يُعرَف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدّلالة عليه"[2].

والظّاهر أنّ علم البيان يَرِد بعد علم المعاني؛ لأنّه يقوم بترتيب طبقات علم المعاني؛ لأنّ البيان إذا أهمل منه التّركيب الدّقيق؛ فلا فائدة ترتجى منه، وقد أشار (الجرجاني) إلى تقدّم علم المعاني علم البيان في كتابه (أسرار البلاغة) قائلا: "ومن الجليّ أنّ التّباين في هذه الفضيلة والتّباعد عنها إلى ما ينافيها من الرّذيلة ليس بمجرّد اللّفظ كيف؟ والألفاظ لا تفيد؛ حتّى نؤلّف ضربا خاصًّا من التّأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التّركيب والتّرتيب، فلو أنّك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر فعدّدت كلماته عدا كيف جاء واِتفق، وأبطلت ضدّه ونظامه الّذي عليه

[1] عمرو بن بحر أبو عثمان الملقّب بالجاحظ، البيان والتّبين، تح: عبد السّلام محمد هارون، ط5. القاهرة: 1998، مكتبة الخانجي، ج1، ص76.

[2] جلال الدّين محمد بن عبد الرحمن القزوينيّ، الإيضاح في علوم البلاغة، د.ط. بيروت: د.ت، إحياء الكتب الإسلاميّة ص2.

بني، وفيه أفرغ المفرّ وأجري، وغيّرت ترتيبه الّذي بخصوصيته أفاد ما أفاد وبنسقه المخصوص أبان المراد "[1].

ويتبيّن من قول (الجرجاني) أنّ علم المعاني هو بداءة سلم البيان؛ فالمتكلّم إنّما يكون كلامه مفيدا وكذا دلالة إذا تمكن من التّركيب وطرقه، فحينما يستوي على سوق صور التّراكيب وأقام ترتيبها أمكن حينئذٍ إفهام سامعه وإقناعه. ولو كان العكس؛ لساء ترتيبه ونظامه، وخرج إلى مجال الهذيان، وليس هذا من البيان في شيء.

وما يمكن استخلاصه في هذا التّقديم اليسير لعلم البيان، وأفضليته نقول: إنّ علم البيان تبدأ دلالته عند تراتب التّركيب؛ حيث إنّ المعنى ينجلي، وينكشف به علم البيان، وينكشف عندما تفهم معانيه، وترتجى دواعيه. من هذا كلّه تنوعت طرق التّعبير المراد في علم البيان بين الحقيقة والمجاز والاستعارة والتّشبيه، ولكلّ طريقة من هذه الطّرق أسرار تعتروها.

1.2.المعنى الحقيقيّ والمجازيّ: تعدّ الحقيقة والمجاز ثنائيتين متلازمين في التّعبير العربيّ؛ حيث إنّ المرء يتكلّم في بادئ الأمر بالحقيقة، وهي الأصل، ثمّ يخرج إلى مواطن أخرى وهي المجاز. فما دام أنّ الإنسان يتكلّم من منطلق واقع حقيقيّ، لإثبات حقيقة.

والحقيقة في تعريف العبارتين هي: "اللّفظ فيما وضع له في اصطلاح الخطاب... واِشتقاق الحقيقة من الحقّ، والحقّ في اللّغة هو الثّابت، وأصلها حقيقة على وزن: فَعِيل؛ وفَعِيل بمعنى مفعول"[2].

والجليّ أنّ حقيقة الأمر مستقرة ثابتة؛ بحيث إنّ المتكلّم حال كلامه لا بدّ أن يقول الصّدق وأن يكون ثابتًا في كلامه، وهنا إشارة إلى أنّ البلاغيّين يرون أنّ الأصل فيها؛ لأنّ قول الحقّ استقرار في النّفس، وراحة للبال قال تعالى:"﴿قَالَ فَٱلۡحَقَّ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ﴾ [ص: 84]. أمّا المجاز فهو اللّفظ المستعمل في غير موضعه الأصليّ، وهو تعريف يعكس تعريف الحقيقة، فقولي: (زيدٌ عالمٌ) فأنا أصف الحقيقة، كما هي دون أن أخرج اللّفظ عن معناه؛ لذا فرّق (ابن الأثير) بين الحقيقة

[1] عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجانيّ، أسرار البلاغة، تح: مطرجي عرفان، ط1. بيروت، لبنان: 2006، مؤسّسة الكتب الإسلاميّة ص16.

[2] ابن الأثير، جوهر الكنز(تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة)، ص52.

والمجاز بقوله: "والفرق بين الحقيقة والمجاز أنّ الحقيقة جارية على العموم في نظائره ومثّل قولك: (زيدٌ عالم) صدق على كلّ ذي علم، والمجاز عليه. وعدم الاطّراد في المجاز وثبوته في الحقيقة فرق، واشتراط لهذه العلاقة في المجاز"[1].

إنّ الكلام الحقيقيّ والأسلوب الحقيقيّ متكلّمه لا يحتاج إلى استعمال القرينة؛ لأنّ اللّفظ في أصله وضع بحق. وهنا نلمح أنّ بناء علماء البلاغة للأسس والمبادئ اللّغويّة كان مبنيّا على أساس (الأصل)، فاللّفظ الأصليّ هو الميزان الأساس للتّفريق بين ما هو أصلي، وما هو فرعيّ في الكلام و خروج عن المألوف.

ومن العلماء الّذين بسطوا الحقيقة بالدّراسة (ابن الأثير) في كتابه (الجوهر الكنز) إذ يرى أنّ للحقيقة علامة تميّزه عن المجاز وهي العلامة الأصلية في اللّفظ، وهو مبدأ سارٍ عليه البلاغيون؛ حيث يقول: "وعلامة الحقيقة المبادرة إلى الفهم بلا قرينة والمجاز عكسه. وترجيح الحقيقة عن المجاز؛ فينبغي فيما إذا وقعت كلمة تحتمل أن يراد بها الحقيقة أو يراد بها المجاز فينبغي أنْ لا يعدل عن الحقيقة؛ لأنّ الأصل في الإطلاق الحقيقة، ولا تؤول بالمجاز إلاّ لضرورة تدعو إلى ذلك"[2].

ويشير (ابن الأثير) في هذه المقولة إلى أنّ المتكلّم في بادئ أمره ينشد الحقيقة، ولكن مقتضيا المقام تدعو إليه استعمال سياقات مختلفة، ممّا يأخذ به إلى الكلام المجازيّ، وهنا لجأ المتكلّم إلى استعارة اللّفظ إلى معزً آخر غير أصليّ؛ وعليه لا حقيقة في كلامه؛ لأنّ الحقيقة هي الكلمة المستعملة في ما هي موضوعة له منت غير تأويل في الوضع؛ كاستعمال (الأسد) في الهيكل المخصوص، فلفظ (الأسد) موضوع له بالتّحقيق لا تأويل فيه، وإنّما ذكرت هذا القيد يحترز به عن الاستعارة، ففي الاستعارة تعدّ الكلمة مشتملة فيما هي موضوعة له على الأصحّ القولي ولا سيما الحقيقة"[3] كما أشار (السّكاكي) إلى دلالة الحقيقة على أنّها دلالة ظاهرة؛ بمعنى أنّ اللّفظ لا يخرج عمّا وضع له، وكلّ ما خرج عن دلالته الظّاهرة يلج ضمن المجاز، وهذا ما صرّح به قائلتا:

[1] ابن الأثير، جوهر الكنز(تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة)، ص52.

[2] المرجع نفسه، ص51.

[3] السّكاكي، مفتاح العلوم، ص258.

"ولك أن تقول الحقيقة، هي الكلمة المستعملة فيما تدلّ عليه بنفسه دلالة ظاهرة؛ كاستعمال (الأسد) في الهيكل المخصوص، أو القرء في أن لا يتجاوز الطّهر والحيض غير مجموع بينهما، فهذا يدلّ عليه بنفسه ما دام منتسبا إلى الوضعيّ"[1].

يتّضح أنّ الحقيقة عند (السّكاكي) تقوم على ركائز:

- الدّلالة الظّاهرة؛
- الهيكل المخصوص للفظه؛
- حقيقة اللّفظ غير مؤله، أمّا تقسيم الحقيقة عند البلاغيّين؛ فقد قسّموها إلى ثلاثة أقسام: شرعيّة، وعرفيّة، ولغويّة. وقد ذكرها كلّ من (ابن الأثير) و(السّكاكي) و(العلوي) يقول (ابن الأثير): "والحقائق ثلاث: حقيقة شرعيّة، وحقيقة عرفيّة، وحقيقة لغويّة؛ فالشّرعيّة مقدّمة على ما سواها والعرفيّة على اللّغويّة لأنّ العرف طارئ على اللّغة مثال الحقيقة أن تقول: (زيدٌ يصلّي) فالصّلاة ههنا لها حقيقتان لغوية وشرعيّة؛ فالشّرعيّة ذات الرّكوع والسّجود، واللّغويّة الدّعاء فمتى أطلق لفظ الصّلاة لا يفهم من ذلك إلاّ الصّلاة. كذلك الحقيقة العرفيّة مقدّمة على اللّغويّة مثل قولك: (جاءت الدّواب) ففي (الدّواب) حقيقتان: لغويّة وعرفيّة؛ فاللّغويّة: كلّ ما دبّ ودرج والعرفيّة ما يفهم من الدواب وهي البهائم"[2].

إنّ المتمعّن في قول (ابن الأثير) يلحظ التّفريق بين الحقائق الثّلاثة؛ حيث إنّه فسّر الاختلاف القائم بينهم بالوضع والواقع ليس إلاّ. فعندما أشار إلى الأسبقيّة والأفضليّة بين الحقائق راعى الوضع العامّ، ولم يراعِ اللّفظ في حدّ ذاته؛ حيث قدّم الحقيقة الشّرعيّة على الحقيقة اللّغويّة وضرب لنا مثلا (بالصّلاة") أنّها ركوع وسجود يقوم بها المصلّي في صلاته، ولكن قبل الشّروع دائما في تعريف الصّلاة بمفهومها الشّرعيّ نذكر التّعريف اللّغويّ أوّلا، ممّا يدلّ على أنّ معرفة أصل معنى اللّفظة له ضرورته وأهميته، وإلاّ ما الفائدة من ذكر التّعريف اللّغويّ قبل الشّرعيّ؛ فالفعل وضع في الأصل للدّعاء، ثمّ انتقل إلى معنى شرعيّ، فأصبح يدلّ على الرّكوع والسّجود وحقيقة؛ فالإنسان يدعو أثناء صلاته سواءً في الرّكوع أم السّجود، فابن الأثير عند تعريفه واع

[1] السّكاكي، مفتاح العلوم، ص258.

[2] ابن الأثير، جوهر الكنز(تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة)، ص52.

بطريقة تفكير المتكلّم أو السّامع أولا؛ لأنّني عندما أقول: (زيد يصلّي) فمعنى هذا أنّه يقوم بأفعال بائنة، وهي الرّكوع والسّجود. وكذا المثال الّذي ضربه لنا بـ (الدّواب) فمعناه (من يدب والمعنى الآخر هو(البهائم)؛ حتّى إنّ البهائم تدبّ و تدرّج، ولا ضير في ذلك.

وحقيق بنا أن نذكر أنّ (ابن الأثير) ركّز على الاستعمال الشّائع في الواقع؛ لذا نجد أنّ (السّكاكي) يذهب إلى التّفريق بين الحقائق الثّلاث بحسب الواضع؛ أيْ: من وضع دلالة الحقيقة؛ حيث: "فمتى رأيتها دلالة لم تشك في أنّ لها وضعا، وأن لوضعها صاحبا. فالحقيقة دلالتها على المعنى تستدعي صاحبا وضع قطعا؛ فمتى تعين عندك نسبت الحقيقة إليه، فقلت: لغويّة إنْ كان صاحب وضعها واضع اللّغة. وقلت: شرعيّة إنْ كان صاحب وضعها الشّارع وما لم يتعيّن قلت:عرفية. وهذا المأخذ يعرفك أنّ انقسام الحقيقة إلى أكثر ممّا هي منقسمة إليه غير ممتنع في نفس الأمر"[1]. إذًا يختلف (السّكاكي) مع (ابن الأثير) في أنّ (ابن الأثير) راعى الأسبقيّة في التّفكير؛ أمّا (السّكاكي) فاعتمد على الواضع والنّسبة.

وحديثنا عن المجاز يطول؛ لأنّه لقي حظًا وافرًا من الدّراسة لدى البلاغيّين؛ كونه يخرج عن الأصل من الكلام، والكلام كلما زاغ عن الأصل زادت لمساته البيانيّة، وكثرت تخريجاته وتأويلاته وبرعت فنونه، وكثرت أصليته، وعذب أسلوبه.

ولعلّ (الجرجاني) من العلماء الّذين نظروا للمجاز، وفصّلوا فيه تفصيلا، وحبروه تحبيرا حيث يقول: "اعلم أن لمجاز والاتّساع... أنّك ذكرت الكلمة، وأنت لا تريد معناها ولكن تريد معنى ما هو ردف له أو شبيه، فتجوزت بذلك في ذات الكلمة وفي اللّفظ نفسه، وإذا قد عرفت ذلك فاعلم أن في الكلام مجازًا على غير هذا السّبيل، وهو أن يكون التّجوز في حكمٍ يجري على الكلمة فقط وتكون الكلمة متروكة على ظاهرها ويكون معناها مقصودًا في نفسه، ومرادًا من غير تورية أو تعريف"[2]. والتّعريف الّذي أثبته (الجرجاني) يتقارب مع تعريف (السّكاكي) للمجاز "ولك أن تقول:

[1] السّكاكي، مفتاح العلوم، ص359.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص293.

أنّ المجاز الكلمة المستعملة في معنى معناها بالتّحقيق استعمالا في ذلك بالنّسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النّوع"[1].

إنّ المجاز في نظر (السّكاكي) لا يجب أن يكوم مقترنا بحقيقة؛ بل بوجود قرينة تجعل من الكلام الأصليّ غير حقيقة؛ لأنّه حيثما وجد اللّفظ الّأصليّ خرج المجاز فغياب القرينة إثبات للحقيقة ووجود القرينة ثبوت المجاز، واللّفظ الأصليّ يعطي الغرض الأصليّ في نظر (السّكاكي) وهو بحقيق رأي فيه أهمية كبيرة؛ لأن العلماء اشترطوا شرطا أساسًا في الحقيقة وهو الأصل غياب والأصل يثبت المجاز، ومن ثمّ فالكلمة لا تدلّ على معناها الأصل؛ لذا يقول (السّكاكي) قائلا: "واعلم أنْ لا نقول في عرفنا، استعملت الكلمة فيما تدلّ عليه، أو في غير ما تدلّ عليه؛ حتّى كون الغرض الأصليّ طلب دلالتها على المستعمل فيه، ومن حقّ الكلمة في الحقيقة الّتي ليست بكناية أن تستغني في دلالة على المراد منها بنفسها عن الغير، لتعينها له بجهة الوضع"[2]. فالكلمة تأخذ دلالتها الأصليّة من الاستعمال، وهنا الفرق بين ما وضع للحقيقة، وما وضع للمجاز، فالكلمة يتّضح مرادها في السّياق الّذي وردت فيه.وقد قسّمه البلاغيّون إلى قسمين: لغويّ وعقليّ/ حكميّ؛ وعليه تكون عند الكلام كالآتي:

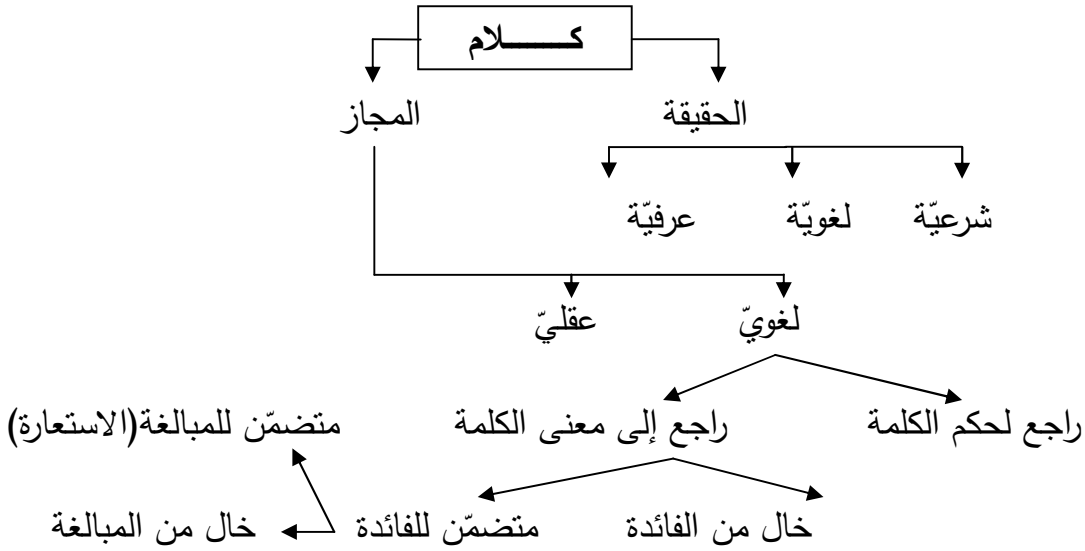

[1] السّكاكي، مفتاح العلوم، ص360.

[2] المرجع نفسه، ص360.

ويتبيّن من التّرسيمة أنّنا تكلّمنا في الحقيقة وأقسامها. والآن سنشرع في تقسيم المجاز كما أورده الإمام (السّكاكي) حيث يقول: "اعلم أنّ المجاز عند السّلف من العلماء هذا الفنّ قسمان: لغويّ، وهو ما تقدم و يسمّى: مجازا في المفرد، وعقليّ واللّغويّ قسمان: قسم يرجع إلى معنى الكلمة، وقسم يرجع إلى حكم بها في الكلام، الرّاجع إلى معنى الكلمة قسمان: خالٍ عن الفائدة ومتضمّن لها، والمتضمّن للفائدة قسمان: خال عن المبالغة في التّشبيه ومتضمّن لها، وأنّه يسمّى الاستعارة، ولها انقسامات، فهذه فصول خمسة لغويّ راجع إلى المعنى خالٍ من الفائدة، مجاز لغويّ معنويّ مفيد خالٍ عن المبالغة في التّشبيه استعارة مجاز لغوي راجع إلى حكم الكلمة مجاز عقليّ"[1].

وما نخلص إليه أنّ المجاز، يحمل بداخله معنى الاستعارة، ولكن المشابهة فيه غير مستقرة كائنة، وهذا هو المجاز المرسل؛ لإرساله من القرينة؛ أي: قرينة المشابهة.

أ.المجاز اللّغويّ الرّاجع إلى المعنى المفيد الخالي من المبالغة: ويرتكز هذا النّوع من المجاز عن تعدّي الكلمة عن معناها الأصليّ؛ بمعنى أنّ الكلمة لم تستعمل في موضعها الأصليّ؛ هنا إشارة إلى أنّ علماء البلاغة اتّبعوا منهجا دقيقا في ضبط الأسس الدّقيقة للتّعريف بين المعنى الأصلي والمجازي؛ إذ فهم اتّخذوا الكلمة معنى مختلفا مع مراعاة السّياق؛ فراحوا يعبّرون عن الكلمة بمعنيين: أصليّ ومجازيّ، يقول (السّكاكي) في معرض الحديث عن المجاز بالمعنى المفيد: "هو أن تعدي الكلمة عن مفهومها الأصليّ بمعونة القرينة إلى غيره لملاحظة بينهما ونوع تعلق، نحو: أن تراد النّغمة باليد، وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لتعلّق النّغمة بها من حيث إنّها تصدر عن اليد وتصل إلى المقصود، وكذا إذا أردت القوّة أو القدرة بها؛ لأنّ القدرة أكثر ما يظهر سلطانها في اليد، وبها يكون البطش، والضّرب والقطع، والأخذ والدّفع"[2].

ويرى أنّ المجاز المتعلّق بغير وجه الأصليّ لوجود قرينة تعلّق تعرف به وجود الشّيء والدّاعي تركه يقول: "وأمثال ذلك ممّا تعدّى الكلمة بمعونة القرينة عن معناها الأصليّ إلى غيره لتعلق إحداهما بوجه، قويّا كان أو ضعيفا أو خفيّا، وللتّعلق الصّارف عن فعل الشّيء، وبين

[1] السّكاكي، مفتاح العلوم، ص362 فما بعدها.

[2] المرجع نفسه، ص365.

الدّاعي إلى تركه، يتحمّل عندي أن يكون (منعك) في قوله علت كلمته:﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ [الأعراف: 12] مرادا به، ما دعاك إلى أن لا تسجد؟ وأن يكون (لا) غير صلة قرينة للمجاز ونظيره﴿ قَالَ يَهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ﴾[طه: 92]"[1]. نستنتج أنّ المجاز يخرج عن معناه الأصليّ إذا وجدت معه قرينه تمنه من إرادته.

ب.المجاز اللّغويّ إلى حكم الكلمة في الكلام: يعدّ هذا النّوع من المجاز من المنقول عن الأصل إلى التّأويل والنّاظر إلى هذا النّوع أنّه مبنيّ على التّأويل وصور التّركيب؛ إذ يقول فيه السّكاكي: "من فصول المجاز في المجاز اللّغويّ الرّاجع إلى حكم الكلمة في الكلام هو عند السلف –رحمهم الله– أن تكون الكلمة منقولة عن حكم لها أصليّ إلى غيره، كما في قوله علت كلمته:﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر: 22] فالأصل (وجاء أمر ربك) فالحكم الأصليّ في الكلام قوله" (ربّك) هو الجرّ؛ أمّا الرّفع فمجاز، وفي قوله:﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: 82] والأصل واسأل أهل القرية فالحكم الأصليّ في الكلام هو الجرّ، والنّصب مجاز"[2] .

والمتمعّن في قول (السّكاكي) إنّه قصد من هذا النّوع من المجاز لها علاقة بالنّحو؛ أيْ: الحذف والتّركيز ههنا منوط بالتّركيب النّحويّ، سواء تعلّق الأمر بالفاعل أم المفعول به، وكأن بالمجاز فيه نوع من الإيجاز والاختصار؛ فالمجاز مبنيّ على الإيجاز والاختصار في الكلام. وسنحاول توضيح هذا الأمر بترسيمة:

[1] السّكاكي، مفتاح العلوم، ص368.

[2] المرجع نفسه، ص392.

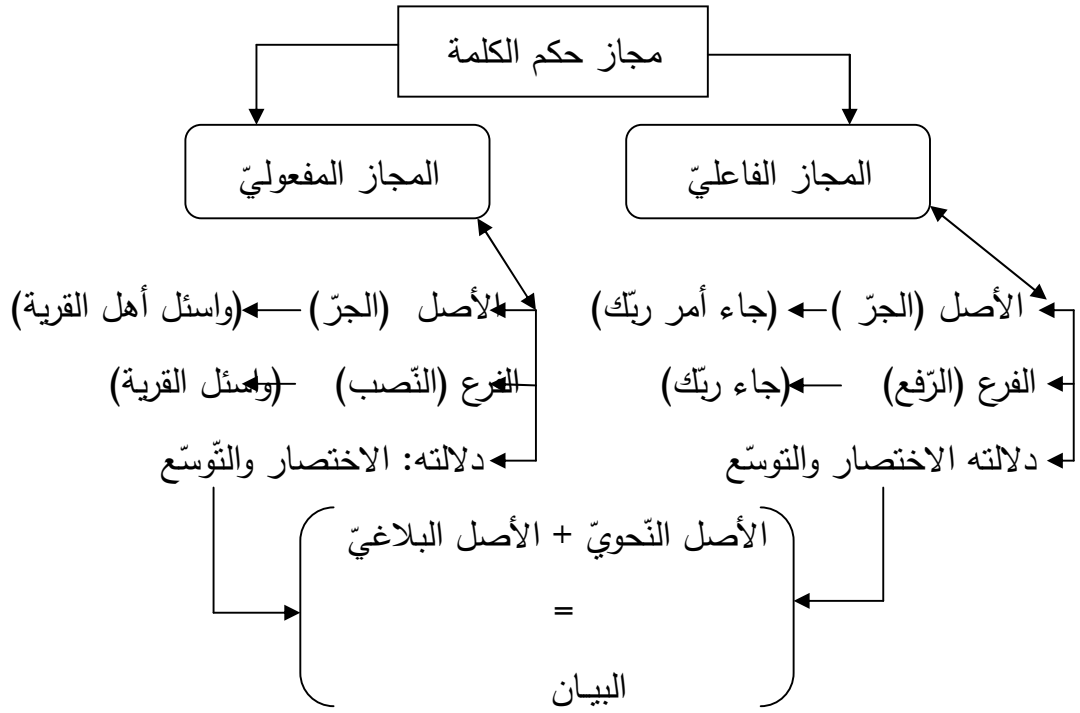

والظّاهر البيّن من التّرسيمة أنّ (السّكاكي) أراد أن يجمع لنا بين أصليّة النّحو وأصليّة البلاغة؛ لأنّه يرى أنّ الحكم الأصلي للتّركيب له علاقة بالمعنى الخفيّ، ولا ضير في ذلك لأنّ قوله تعالى: "وجاء ربّك"؛ لأنّ ربّ العزّة ما كان ليأتي، وإنما أمره، فبعدما كان مضافا إليه أصبح فاعلا، وبحقيق لو أمعنا النّظر نجد أنّ الأمر اقترن بالمجيء ولم يقترن بالإثّبات والمجيء في غالب، التّعبير يرد في الأمور العظيمة الشّديدة فحذف المضاف وعوض المضاف إليه مقامه؛ فدلّت الآية على المغزى المقصود، وكأن بهذا المجاز (مجاز إيجاز) لأنّ ربّ العزة يقول:﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النّحل: 1] ولم يقل: (أتى الله) لأنّ الإتيان إنّما يكون في الأمر المحمود. وعليه فالحكم الأصلي بقي على أصله دون تغيير في الحكم، والأمر ذاته في الجملة الفعليّة الّتي حوت على التّركيب: [ف+ فا+ مف] ولكن حُذِف المفعول، وعوّض به عن المضاف إليه على سبيل الإيجاز والاختصار والتّوسع في المعنى؛ لأنّ فعلة إخوة يوسف كانت شنيعة؛ فلمّا وسّعوا في دائرة الفعل العظيم وسّع المولى عزّ وجل في تركيب الجملة مع الإيجاز اللّطيف الظّريف.

ج.المجاز العقليّ: يعرّفه (السّكاكي) على أنّه: "الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلّم من الحكم فيه لضرب من التّأويل، إفادة للخلاف لا بواسطة للوضع؛ كقولك: (أنبت الرّبيعُ البقل) و(شفى الطّبيب المريض) و(كسا الخليفة الكعبة) وهزم الأمير الجند"[1].

وهذا النّوع من المجاز؛ إنّما يكون مبنيّا على علاقة الإسناد لا غير؛ أيْ: أنْ تسند الفعل إلى غير فاعله، وإنّما إلى زمانه أو مصدره، ممّا يدلّ على التّداخل القائم بين علمي النّحو والمعاني فاللاّفت للانتباه أنّ العلماء أدرجوه ضمن التّركيب، ولكن التّركيب يؤدّي وظائف أخرى؛ لأنّ البينة التّركيبيّة تستقيم بوجود دلالة البنية المعنويّة.

وقد أشار (الجرجاني) إلى هذا النّوع ن المجاز وسمّاه: (المجاز الحكميّ) وذكر لطيفة من لطائف المجاز وعلاقته بالإسناد؛ حيث يقول: "ومن اللّطيف في ذلك قول حاجز بن عوف:

أَبى عَبر الفَوَارس أمرا دارج وَعَمِّي مَالِكُ وَضَعَ السِّهَامَا

فَلَوْ صَاحَبْتَنَا لَرَضِيتَ مِنَّا إذاَ لَمْ تَغْبِقْ المِئَةَ الغُلاَمَا

يريد إذا كان العام جدب وجفت ضروع الإبل، وانقطع الدّر؛ حتّى إنّ حلب منها مائة لم يحصل من لبنها ما يكون غبوق غلام واحد؛ فالفعل الّذي هو (غبق) مستعمل في نفسه على حقيقة غير مخرج من معناه، وأصله إلى معنى شيء آخر فعلا لها، وإسناد الفعل إلى الشّيء حكم في الفعل، وليس هو نفسه معنى الفعل"[2]. يتبيّن أنّ الحكم في الفعل أخرج مخرج الحقيقة؛ ممّا دلّ على حكم الفعل لا على المعنى؛ لأنّ الدلالة بينهما مختلفة.

2.2.المعنى الاستعاريّ: سبقت الإشارة إلى أنّ الاستعارة نوع من أنواع المجاز؛ حيث يوضع اللّفظ في غير موضعه الأصليّ، ولكن جعل البلاغيّون قرينة تدلّهم على هذا المعنى الاستعاريّ؛ لأنّها تقوم في الأساس على قرينة المشابهة، وما دام أنّ ثمّة مشابهةً؛ فهي تعتمد على المشبّه والمشبّه به.

ويعدّ (الجرجاني) من العلماء الّذين أرسوا نظريّة المعنى الاستعاريّ؛ حيث فصّل فيها كثيرا في كتابه (أسرار البلاغة) حيث قنّن لهذا المعنى الاستعاريّ تقنينا فنيّاً دقيقاً، ذكر أنّ الاستعارة في

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ص393.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص298.

أصلها تقوم على التّشبيه/المشابهة، وغرضها الجماليّ يكمن في ذلك؛ حيث يقول: "واعلم أنّك ترى النّاس كأنهم يرون أنّك إذا قلت: (رأيت أسدا) وأنت ترد التّشبيه. كنت نقلت لفظ (أسد) عمّا وضع له في اللّغة، واستعملته في معنى غير معناه؛ حتّى كأن ليس الاستعارة إلاّ أن تعمد إلى اسم الشّيء فتجعله اسما لشبيهه؛ وحتّى كأن لا فصل بين الاستعارة وبين تسميته: المطر (سماءً) والنّبت (غيثًا) والمزادة "راوية" وأشباه ذلك"[1]. ويتّضح أنّ الرّكن الأساس في الاستعارة هو: التّشبيه.

1.2.2.تعريف الاستعارة: يعرّفها (السّكاكي) بأنّها "تعلّق العبارة بغير ما وضعت له في أصل اللّغة على جهة النّقل للإبانة، وعند الأكثر جعل الشّيء؛ لأجل المبالغة في التّشبيه كقولك: (رأيت أسدا في الحمام) وجعل الشّيء للشّيء؛ لأجل المبالغة في التّشبيه؛ كقولك: (لسان الحال وزمام الحكم)"[2]. وكأن من قول (السّكاكي) يتّضح أنّ الاستعارة: نقل لفظ إلى لفظ؛ أي: يغيّره من مغزى أصليّ إلى مغزى مجازيّ، وهذا ما أشار إليه (العلوي) في (الطّراز) "وإنّما لقب هذا النّوع من المجاز بالاستعارة الحقيقية؛ لأنّ الواحد من يستعير من غيره رداء ليلبسه، ومثل هذا لا يقع إلا من شخصين بينهما معرفة، ومعاملة فتقتضي تلك المعرفة استعارة أحدهما من الآخر فإذا لم يكن بينهم معرفة بوجه من الوجوه، فلا يستعير أحدهما من الآخر من أجل الانقطاع وهذا الحكم جار في الاستعارة المجازيّة، فإنّك لا تستعير أحد اللّفظين للآخر إلاّ بواسطة التّعارف المجازيّ كما أنّ أحد الشّخصين لا يستعير من الآخر إلاّ بواسطة المعرفة بينهما"[3].

والاستعارة تبيّن الغاية المرجوّة من خلال استعارة اللّفظ من معناه الأصليّ إذا ترسم صورة بديعة، وتعطي فوائد، كما يقول (الجرجاني): "ومن الفضيلة الجامعة فيها أنّها تبرز هذا البيان أبدا في صورة مستجدّة تزيد قدره نبلا، وتوجب له بعد الفضل فضلا، وإنّك لتجد اللّفظة الواحدة قد اكتسب بها فوائد؛ حتّى تراها مكررة في مواضع، ولها في كلّ واحدة من تلك المواضع شأن مفر، وشرف منفرد، وفضيلة مرموقة، وخلابة موموقة"[4]. واللاّفت للنّظر أنّ (الجرجانيّ) يرسم لنا بلاغة

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص432.

[2] السكاكي، مفتاح العلوم، ص384.

[3] يحي بن حمزة بن علي العلويّ، الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، د.ط. بيروت: 1402هـ دار الكتب العلميّة ص198.

[4] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص47.

الاستعارة؛ لأنّها تقدم معاني جليلة في ثوب محسوس، وطورا مجسدا مع تقوية المعان وإبرازها فهي تحدث صنعة ومنمقة والسّبب في ذلك: "إذا تأمّلت أقسام الصّنعة الّتي بها يكون الكلام في حدّ البلاغة، ومعها يستحق وصف البراعة وجدتها إلى أن تعيرها حلاها، وتقصر عن أن تنازعها مداها، وصادفها نجوم هي بدرها وروضها هي زهرها، وعرائس ما لم تعلها حليها فهي عواطل... وتجد التّشبيه على الجملة غير المعجبة ما لم تكنها إنْ شأت أرتك المعان اللّطيفة الّتي من شأن العقل، كأنّها قد جسمت حتّى رأتها العيون، وإن شئت لطفت الأوصاف الجسمانيّة؛ حتّى تعود روحانيّة لا تسألها إلاّ الظّنون"[1].

ويتّضح أنّ الاستعارة لون من ألوان التّصوير الفنيّ؛ فاللّفظ إذا أستعير لمعنى آخر فهذا دلالة لأثر الّذي يحدثه في النّفس، وبخاصّة إذا نقل المعنى المحسوس إلى المعنى المجسد، وهنا تكمن قيمة المعنى الاستعاريّ؛ لأنّ المعنى الاستعاريّ، إنّما يأخذ قيمة البلاغة إذا أحدث إحساسا في نفسية المتكلّم والسّامع "فالألفاظ المستعارة ألفاظ موحية؛ لأنّ أصدق أداة تجعل القارئ يحسّ بالمعنى أكمل إحساس وأوفاه، وتصور المنظر للعين، وتنقل الصّورة للأذن، وتجعل الأمر المعنويّ ملموسا محسّا"[2].

وقد مثّل لنا (الشيخ بكري شيخ أمين) قوله تعالى في سورة مريم ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: 4] حيث يقول: "وهنا لا تقف كلمة (اشتعل) عند معنى انتشر فحسب، ولكنها تحمل معنى دبيب الشّيب في الرّأس في بطء وثبات، كما تدبّ النّار في الفحم مبطئة، ولكن فيه دأب واستمرار؛ حتّى إذا تمكّنت من الوقود اشتعلت في قوّة لا تبقي ولا تذر، كما يحرق الشّيب ما يجاوره من شعر الشّباب؛ حتّى لا يذر شيئا إلاّ التّهمة، وأتى عليه، وفي إسناد الاشتعال إلى الرّأس ما يوحي بهذا الشّمول الّذي التّهم كلّ شيء في الرّأس"[3] إنّه كلام بليغ، تسمعه الأذن فترتاح له، من الّذي دلّ على ذلك؟ الجواب: إنّها كلمة (اشتعل)، إنّها كلمة مشحونة بمعنى دقيق؛ بحيث تستلهم أذن السّامعين وتأخذ لبّ العارفين، لما تحمله من مبالغة وتصوير، فاللّفظ إذا استعير إلى معنى

[1] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص47.

[2] أمين شيخ بكري، التّعبير الفنّي في القرآن، ط4. القاهرة: 1980، دار الشّروق، ص197.

[3] المرجع نفسه، ص198.

آخر كان منقادا، وهنا تكمن قوّة المعنى الاستعاريّ" فالاستعارة لاسم للشّيء على معنى ذلك الشّبه تجئ سهلة منقادة، وتقع مألوفة معتادة، ذلك أنّ هذه الأوصاف في هذه الأسماء قد تعورف؛ كونها أصولا فيها، وأنّها أخصّ ما توجد فيه بها"[1].

وقد فسّر (الجرجانيّ) سبب المبالغة في المعنى الاستعاريّ بقوله: "واعلم أنّ المعنى في المبالغة وتفسيرنا لها بقولنا: جعل هذا إلى الوصف الّذي به يجمع بين الشّيئين، وسينفي عن نفسه الفكر في ما سواه جملة، فإذا شبّه بالأسد وضع صورة الشّجاعة بين عينيه، وألقى ما عداها فلم ينظر إليه"[2]. تعدّ الاستعارة عند (الجرجانيّ) أداة لتوضيح المقصد من التّشبيه؛ بحيث تزيل المعاني الأخرى عن التّشبيه؛ فذكر الأسد دلالة على وجود الشّجاعة، ونفي الصّفات الأخرى.

2.2.2.الاستعارة في معيار النّقد البلاغيّ الجديد: تعدّ البلاغة في النّظرة التّقليديّة على أنّها تهتمّ بمعيار الزّخرفة والجمال لا غير، ولكن في الدّراسات البلاغيّة الجديدة تنظر إليها على أنّها وسيلة منوطة بالمعرفة، ومن الدّارسين الّذين اهتموا بالاستعارة كأداة من أدوات المعرفة (لايكوف) حيث يقول: "لا تهمّنا الاستعارة باعتبارها زخرفاً؛ لأنّها لو كانت زخرفا فقط؛ لكان بالإمكان تماما تفسيرها بعبارات نظريّة الدّلالة؛ بل إنّها تهمّنا باعتبارها أداة المعرفة الإضافيّة وليس الاستبداليّة"[3].

والبيّن من قول (لايكوف) أنّ الاستعارة لا تقتصر على جانب الزّخرفة اللّفظيّة؛ بل تتعدّاه إلى المعرفة؛ وهنا يتبيّن أنّ النّظرة بين البلاغة التّقليديّة والحديثة مختلفة:

– فالاستعارة عند القدماء تهتم بجانب الزّخرفة؛

– الاستعارة عند الجدد تحمل معنى المعرفة؛ وعليه فهي أداة من أدوات التّبليغ والتّواصل؛ لذا لقيت الاستعارة عند الباحثين (لايكوف) و(جونسون) بعدا معرفيّا؛ إذ إنّه "وسيط مهمّ بين الذّهن البشريّ، وما يحيط به من كائنات حيّة وغير حيّة؛ فبواسطتها يفسّر الملتبس والمبهم وتتجاوز كثيرا من العراقيل التّواصليّة"[4].

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص196.

[2] المرجع نفسه، ص197.

[3] أمبرتو إيكو، السيمائيّة وفلسفة اللّغة، تر: أحمد الصمعي، ط1. بيروت: 2005، المنظمة العربيّة للترجمة، ص237.

[4] سليم عبد الإله، بنيات المشابهة في اللّغة العربيّة، ط1. الرّباط: 2001، دار توبقال للنّشر، ص57.

إنّ نظرة (لايكوف) للوظيفة الّتي تتماز بها الاستعارة جعله يخلق نوعا من الاستعارة سمّاه بـ(الاستعارة الشّعريّة) هذا النّوع من الاستعارة الّذي يعتمد في رأيه على المعرفة وتوليد الوحدات المعجميّة غير المتناهية، وهنا نظرة جديدة للاستعارة، عكس ما كان يراه العرب القدماء؛ فهم لم يهتموا بهذا الجانب، يقول (لايكوف) "بهذا المعنى يتسنّى للاستعارة الشّعريّة أنْ تصير أداة للمعرفة"[1]. وسبب تسمية (لايكوف) الاستعارة بالاستعارة الشّعريّة؛ لأنّها تعمل على توليد المعاني، ومن ثمّ يكون الإبداع وعليه نخلص على الإقناع.

3.2.2. الاستعارة في معيار النّظريّة التّفاعليّة: هي نظريّة بلاغيّة جديدة يترأسها ريتشاردز (Richards) حيث يرى رؤية جديدة للمعنى من منظور تفاعليّ؛ إذ إنّ بناء المعنى إنّما يقوم على أساس:

– التّفاعل في المعنى ⟵ التّفاعل الدّلاليّ ⟵ مراعاة السّياق (بؤرة الاستعارة وإثارتها)

وتعدّ هذه النّظريّة ناقدة للبلاغة القديمة؛ وبخاصّة في باب الاستعارة؛ كونها ركّزت على الاسم؛ لذا أتى (ريتشاردز) واهتمّ بجانب القول، وسمّاه (القول الاستعاريّ) فهو يرى أنّ القول الاستعاريّ أساس في إنتاج الدّلالة الاستعاريّة، وهذه الدّلالة لا تتحقّق إلاّ بالتّفاعل مع المشبّه والمشبّه به؛ وقد عبّر عنها (ريتشاردز) باسم (الحامل) و(المحمول) قائلا: "الفكرة الضّمنيّة أو المضمون الأساسي الّذي يعنيه الحامل"[2] وعليه؛ فإنّ فكرة القول الاستعاري يقوم على عنصرين أساسين ويتفاعل بهما هما: الحامل والمحمول؛ أي بمفهوم القدامي: المستعار منه والمستعار له.

ويتّضح أنّ الاستعارة عند البلاغيّين الجدد ترتكّز على الجانب التّفاعليّ بين الحامل والمحمول، ونُقاط التّداخل بينهما؛ وهذا ما غفلت عنه البلاغة القديمة، فهي ركّزت على الجانب الجماليّ دون مراعاة هذه السّمة الجامعة بينهما وكيف تعداهما للتواصل وإحداث البؤرة الأساسيّة في الاستعارة وهي التّفاعل.

---

[1] أمبرتو إيكو، القارئ في الحكاية (التّعاضد التأويليّ في النّصوص الحكائيّة)، تر: أنطوان أبو زيد، ط1. الدّار البيضاء: 1996، المركز الثّقافي العربيّ، ص199.

[2] أرمسترونغ أيفور ريتشاردز، فلسفة البلاغة، تر: سعيد الغانمي وناصر حلاوي، د.ط. المغرب: 2002، أفريقيا الشّرق، ص98.

3.2.المعنى التّشبيهيّ: يعدّ التّشبيه باب من ألوان علم البيان؛ بل هو ركيزتها الأساس؛ لأنّ المتكلّم يمتاز بقوة البداهة؛ لأنّ يحيلنا إلى أنّ المتكلّم على دراية تامّة بأساليب العرب، وبحث مفرداتها بله معرفة المشبّه به؛ لذا فإنّ التّعريف بالمشبّه يقوم على الصّفة الجامعة أو قرينة المشابهة يقول (الخطيب القزويني): "التّشبيه: الدّلالة على مشاركة أمر للآخر في معنى"[1].

إذاً التّشبيه عند البلاغيّين يشترط فيه الاشتراك، والاشتراك يقوم على قرينة المشابهة يقول (السّكاكي): "فيبطل التّشبيه؛ لأنّ تشبيه الشّيء لا يكون إلاّ وصفا له بمشاركته المشبّه به في الأمر، والشّيء لا يتصف بنفسه، كما أنّ عدم الاشتراك بين الشّيئين في وجه من الوجوه يمنعك محاولة التّشبيه بينهما؛ لرجوع إلى طلب الوصف حيث لا وصف"[2].

ولعلّ سبب إحكام التّشبيه للاشتراك والمشاركة إنّما يرجع للمشاركة؛ لأنّها هي من تثبت الغرض، وقد ذكر (السّكاكي) هذا السّبب بقوله: "وأنّ التّشبيه لا يصار إليه إلاّ لغرض، وأنّ حالة تتفاوت بين القرب والبعد، وبين القبول والرّدّ هذا القدر المجمل لا يحوج إلى دقيق نظرا إنّما المحوج هو تفصيل الكلام في مضمونه"[3].

وحقيق بنا أن نذكر مكانة التّشبيه في البلاغة العربيّة؛ فقد كسا المعاني حلّة، والتّراكيب جمالا؛ لذا ألفى مكانة مرموقة في كلام العرب، فكانت له مقامات مختلفة وسياقات متنوعة يقول (عبد القاهر الجرجاني): "واعلم أنّ ممّا اتّفق العقلاء عليه أنّ التّمثيل إذا جاء في أعقاب المعاني وأبرزت هي باختصار في معرضه، ونقلت عن صورها الأصليّة إلى صورته، كساها أبهة النّفوس لها، دعا القلوب إليها، واستشار لها من أقاصي الأفئدة صبابة وكلف، وقسر الطباع على أن تعطيها محبة وشغفا "[4].

ويتبيّن لنا جليّا أنّ المعنى التّشبيهيّ عند العرب كان مبنيّا على ركن المشابهة والأساس فيه(المشبّه والمشبّه به) لأنّ المشبّه به هو الرّكن الأساس، وبعده رفع الفائدة للمشبّه به كما علت المبالغة في المشبّه.

---

[1] الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص6.

[2] السكاكي، مفتاح العلوم، ص332.

[3] المرجع نفسه، ص332.

[4] عبد القاهر الجرجانيّ، أسرار البلاغة، ص180.

ويرى (السّجلماسي) التّشبيه على أنّه "القول المخيّل وجود شيء في شيء إمّا بأحد أدوات التّشبيه الموضوعة له؛ كالكاف و حرف كأن أو مثل"[1]. نلحظ من قول (السّجلماسي) أنّ التّشبيه عنده يقوم على التّخييل، والخيال شيء ذهنيّ يحاول تجريد الواقع في ذات الواقع؛ لأنّ المتكلّم عندما يعمد إلى التّشبيه؛ إنّما يريد أن يقرب الصّورة المخيّلة إلى الواقع، ولكن شريطة أن يكون المشبّه به ليس خياليّا؛ لأنّه ليس من العقول أن ترفع قيمة الشّخص وتشبهه بالجميل وهو غير عالم به، وهنا كان ذكاء العرب، اشترطوا في الصّفة الجامعة بين المشبّه والمشبّه علاقة جامعة، غير منحيلة؛ لذا نجد (السّجلماسي) يذكر تعريفا للتّشبيه ذاكرا فيه التّقارب، والمشاركة في العلاقة بين المشبّه والمشبّه به؛ حيث يقول: "التّشبيه هو صفة الشّيء بما قاربه وشاكله من جهة واحدة أو من جهات كثيرة لا من جميع جهات؛ لأنّه لو ناسبه مناسبة كلية؛ لكان إياه"[2]. يتبيّن من الآراء الّتي أثيرت حول مسألة البيان أنّ يتأسّس على علاقة المشابهة؛ كونها تنقل الصّورة بين عنصري التّشبيه المشبّه والمشبّه، أضف إلى أنّهم اعتمدوا على المواصفات الواقعيّة.

3.نظريّة علم البديع: علم البديع علم يهتمّ بتحسين اللّفظ، ويمكننا القول: إنّ هذا العلم من أجل العلوم بيانا؛ لأنّ المتكلّم يبين عن براعته اللّغويّة، والجماليّة في انتقاء الألفاظ، وسبكها وحبكها؛ بل إنّ هذا العلم يدرك سمات الكلام البليغ ودقّته؛ بحيث يرتقي بقيمة المتكلّم؛ لأنّ المتكلّم إنّما يعمد من خلاله لتحسين اللّفظ وجماله.

ومن الّذين عَرَّفوا البديع (العلوي) في (الطّراز): "هو كلام يعرض لجوهر اللّفظ من الألقاب بحسب تأليفه، لا من جهة دلالته على معناه، إنّما دلالته على معناه تابعة إلى ذلك، وهذا هو الّذي يلقب بعلم البديع"[3].

وقد عرّفه كذلك (ابن خلدون) قائلا: "هو النّظر في تزين الكلام، وتحسينه بنوع من التّنميق إمّا بسجع يفصله أو تجنيس يشابه بين ألفاظه أو ترصيع يقطع أو تورية عن المعنى المقصود بإبهام معنى أخفى منه؛ لاشتراك اللّفظ بينهما وأمثال ذلك يسمّى: عندهم علم البديع"[4].

---

[1] محمد القاسم السّجلماسيّ، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تح: علال الغازي، ط1. الرّباط: 1980، ص221.

[2] المرجع نفسه، ص221.

[3] العلوي، الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ص184.

[4] عبد الرحمن ابن خلدون، مقدّمة ابن خلدون، ص489.

ويتّضح من قول (ابن خلدون) أنّ علم البديع هو العلم الّذي يهتمّ بجمالية الكلمة، وانتقائها انتقاءً يتناسب والسّياق؛ حيث إنّ هذا العلم يعطي للجرس الموسيقيّ روقنا وإبداعًا، وهنا ممكن السّرّ في جماله، ولاهتمام من لدن البلاغة.

والمتمعّن يلحظ أنّ علوم البلاغة تتمّم بعضها البعض؛ فمنها ما يختصّ بالتّركيب، ومنها ما يختصّ بالبيان، ومنها ما يختص باللّفظة من حيث وقعها ووزنها؛ لذا كانت "ثمرة هذا الفنّ إنّما هي فهم الإعجاز من القرآن؛ لأنّ إعجازه في وفاء الدّلالة منه بجميع مقتضيات الأحوال منطوقة ومفهومة، وهي أعلى مراتب الكلام مع الكمال فيها يختص بالألفاظ في انتقائها وجودة رصفها وتركيبها. وهذا هو الإعجاز الّذي تقصر الأفهام عن إدراكه، وإنّما يدرك بعض الشّيء منه من كان له ذوق بمخالطة اللّسان العربيّ وحصول ملكته، فيدرك من إعجازه على قدر ذوقه"[1]. نستنتج أنّ البديع عند العرب استنبطوه من الجانب الذّوقيّ الحسّي القائم على أساس النّغمة الموسيقيّة التي تتماز بها الكلمات في ذاتها أو العبارات؛ لأنّ الذّوق حاسة لا ينماز بها كل المتكلّمين؛ بل يشعر بها الذّواق للّغة المتمرّس فيها.

1.3.الجرس الموسيقيّ: اعتمد البلاغيّون في تصنيف تحسين الكلام، بحسب اللّفظ والمعنى، ومبدأ هذا التّقسيم إنّما هو الذّوق، والحسّ المرهف، والأذن الموحية بدقّة السّمع ولاغرو في ذلك؛ فقد نمت عندهم ملكة الشّعر في بداءة الأمر، والشّعر شعور وعاطفة وروح، فلما كان كذلك استطاعوا أن يتذوّقوا الكلام البليغ من خلال الملكة.

والعربيّ بطبعه يميل إلى الموسيقى والإيقاع، وهذا معروف في علم الإنشاد عندهم للشّعر فلما أتى العلماء لتضييق هذه البلاغة أثره، كان مبدؤهم على أساس اللّفظ، وما يحدثه من رنة عذبة في آخر الكلام أو العبارة؛ لذا كانت معرفة هذا العلم ضروريّة، بله معرفة الإعجاز القرآنيّ؛ لأنّ "الإنسان إذا أغفل علم البلاغة، واخل بمعرفة الفصاحة لم يقع علمه بإعجاز القرآن من جهة ما خصّه الله به من حسن التّأليف، وبراعة التّركيب، وما شحنه به من الإيجاز البليغ والاختصار اللّطيف، وإنّه من الحلاوة، وجلله من رونق العلاوة، مع سهولة اللّغة وجزالتها وعذوبتها وسلاستها

[1] عبد الرحمن ابن خلدون، مقدّمة ابن خلدون، ص489.

إلى غير ذلك من محاسنه الّتي عجز الخلق عنها، وتحيّرت عقولهم فيها"[1]. ومن المحسنات اللّفظيّة الّتي تعمل على تزيين اللّفظ ورونقها وتنميقها:

1.1.3.الجناس/التّجنيس: يعدّ ابن المعتز من الأوائل الّذين برزوا في علم البديع، وقد فصل (ابن البديع) بابا للتّجنيس؛ حيث يعرّفه على أساس الحرفيّة، إذن مبدؤها الرّئيس التّجانس بمعنى أنّ الحروف تتجانس فيما بينها يقول معرفا التّجنيس بقوله: "وهو أن تجيء الكلمة تجانس أخرى في بيت شعرٍ وكلام، أو مجانسة لها أن تشبيهها في تأليف حروفها على السّبيل الّذي ألّف الأصمعي كتاب (الأجناس) عليها وقال الخليل: الجنس لما ضرب من النّاس والطّير والعروض والنّحو، فمنه: ما تكون الكلمة تجانس أخرى في تأليف حروفها ومعناها ويشتقّ منها "[2].

ومن قول (ابن المعتزّ) يمكن أن نستنتج أنّ الجناس يعتمد على أساس التّجانس؛ بمعنى أن يكون اللّفظان من الجنس نفسه، شريطة أن تكون الحروف ذات تأليف محكم، لا يأخذ بالمتحدّث إلى العي؛ لأنّ الجناس إذا كان متجانسا في اللّفظ، والمعنى غير ذلك فلا شكّ أنّه غير محمود في نظر (الجرجاني) حيث فصل فيه قولا سماه بـ(القول في التّجنس)، وقد رأى (الجرجاني) أنّ الجناس تقوى وضيفته إذا كان اللّفظ واحدا، وهذا ما صرح به في (أسرار البلاغة) بقوله: "أما التّجنيس؛ فإنّك لا تستحسن تجانس اللّفظتين إلاّ إذا كان موقع معنييهما في اللّفظ موقعا حميدا ولم يكن مرمى الجماع بينهما مرمي بعيدا، أتراك استضعفت تجنيس أبي تمام في قوله:

ذَهَبْتَ مَذْهَبَ السَّمَاحَةِ فَالْتَوَتْ فِيهِ الظُّنُونُ أَمَذْهَبٌ أَمْ مُذْهِب

واستحسنت تجنيس القائل:

حَتَّى نَجَا مِنْ خَوْفِهِ وَمَا نَجَا

وقول المحدث:

نَاظِرَاهُ فِيماَ جَنَى نَاظِرَاهُ أَوْدَعَانِي أَمَت بِماَ أَوْدَعَنِي.

الأمر يرجع إلى اللّفظ؟ أم لأنّك رأيت لفائدة ضعفت عن الأوّل وقويت في الثّاني، ورأيتك لم يزدك (بِمَذْهَب وَمُذْهِب) على أن أسمعك حروفا مكررة تروم لها فائدة فلا تجدها إلاّ مجهولة منكرة

[1] عتيق عبد العزيز، في البلاغة العربيّة: علم البديع، د.ط. بيروت: د.ت، دار النهضة العربيّة، ص10.

[2] عبد الله أبو العباس بن المعتز، كتاب البديع، تح: مطرجي عرفان، ط1. بيروت: 2012، مؤسسة الكتب الثّقافيّة ص36.

ورأيت الآخر قد أعاد عليك اللّفظة كأنّه يخدعك عن الفائدة، وقد أعطاها، ويوهمك كأنّه لم يزدك وقد أحسن الزّيادة ووفاها، فبهذه السّريرة صار التّجنيس وخصوصا المستوفى منه المتفق في الصّورة من خلى الشّعر"[1].

ونرى (الجرجاني) يقعد لنا قاعدة بلاغيّة تخصّ الجناس، وهي أن تكرار اللّفظ في حروفه لابدّ أن يكون ذا فائدة، وإلا أدرج ضمن الهذر والعيّ؛ لذا فهو يرى من الأمثلة السّابقة أنّ الجناس ليس العبرة من تجانس الحروف، ولكن تجانسها مع خدمة المعنى؛ فاللّفظ يزيد رونقا إذا كمل معناه، وأبان عن فحواه، وإلاّ أصبح مظنّة للاستكراه.

وحريّ بنا كذلك أنْ نذكر أنّ ما ذكره (الجرجاني) في إحكام ضبط الجناس هو العلاقة القائمة بين فصاحة اللّفظة وتوافق البديع فيها، فلو أخذنا قول الشّاعر:

وَقَلْقَلْتُ بِالهَمِّ الَّذِي قَلْقَلَ الحَشَا قَلاَقِلُ عِيسٍ كُلُّهُنَّ قَلاَقِلُ

ونلحظ أنّ الشّاعر يريد من تجانس الحروف إثبات الكمّ اللّغويّ، والتّلاعب بالألفاظ، ولكن المعنى هيهات هيهات، وحينها العقل لا يعقل لها والقلب لا يصدقها، ويصبح ضرب من الخداع في التّزويق، وهذا ما صرّح به (الجرجاني) قائلا: "إذا الألفاظ خدم المعاني والمعرفة في حكمها، وكانت المعاني هي المالكة سياستها، المستحقة طالعتها، فمن نظر اللّفظ على معنى كان كمن أزال الشّيء عن جهته، وأحاله عن طبيعته، وذلك مظنّة الاستكراه، وفيه فتح أبواب العيب والتّعرض للشيء"[2].

إنّ أساس الجناس أمران: أمر متعلّق بالجناس، والآخر منوط بفصاحة اللّفظة دون تداخل العبثيّ، وبحقيق هو ذاك؛ لأنه لو لم تتوافر فيه الشّروط لما نزل به القرآن الكريم، فلما كان قدره جليلا، ومعناه دليلا، عدّ من أساليب الفصاحة يقول العلوي (809هـ): "وهو على ما تنوعه عبارة عن اتّفاق اللّفظين في وجه من الوجوه مع اختلاف معانيها، وهو عظيم الموقع في البلاغة، جليل

[1] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص18 فما بعدها.

[2] المرجع نفسه، ص19.

القدر في الفصاحة ولولا ذلك لما أنزل الله كتابه المجيد على هذا الأسلوب واختاره له كغيره من سائر أساليب الفصاحة "[1].

ومن العلماء مَنْ يسمّي هذا الفنّ من البديع: (تجنيسا) ومنهم من يسمّيه: (مجانسا) ومن يسمّيه: (جناسا) أسماء مختلفة والمسمّى واحد، وسبب هذه التّسمية راجع إلى أنّ حروف ألفاظه يكون تركيبها من جنس واحد.

وماهية الجناس عند (ابن الأثير) أن يكون اللّفظ واحدًا والمعنى مختلفا؛ وذلك يعني أنّه هو اللّفظ المشترك، وما عداه فليس من التّجنيس الحقيقيّ في شيء"[2].

والآن سنحاول تبيان ضروب الجناس الّتي أوردها البلاغيّون من خلال استقراء كلام العرب.

والآن سنوضّح بادئ الأمر في هذه التّرسيمة:

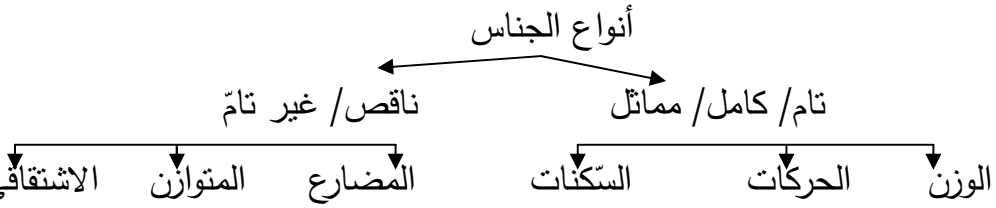

ونلحظ من التّرسيمة أنّ التّجنيس عند علماء البلاغة ينقسم إلى قسمين رئيسين: تامّ/ غير تامّ، والتّرسيمة تبين أنّ العلماء البلاغيّين اتّفقوا في التّقسيم، ولكن ذهبوا في المصطلح من كلّ مذهب.

ويرى (العلوي) أنّ التّجنيس ينقسم غلى قسمين؛ حيث يقول: "ثُمّ ينقسم إلى كامل وإلى ناقص فالكامل هو: أن تتّفق الكلمتان في الوزن والحركات والسّكنات ويقع الاختلاف في المعاني ولم يقع في كتاب الله تعالى تجنيس كامل إلاّ في قوله تعالى:﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾ [الروم: 55] وأما النّاقص فأبنيته كثيرة ومضطرباته واسعة؛ فمنه التّجنيس النّاقص، وهو أن تكون إحدى الكلمتين مشتملة على لفظ الأخرى مع زيادة. ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ﴿٢٩﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ ﴾ [القيامة: 29 – 3] فزيادة الميم في المساق هو الّذي اوجب كونه جناسًا ناقصًا، وهذا يقال له: المذيّل أيضا ومنه المصحف، وهو أن تتّفق الكلمتان

[1] العلوي، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ص196.

[2] عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربيّة (علم البديع)، ص196.

خطا لا لفظا، ومثاله قواه تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعۡيُهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا ﴾ [الكهف: 104] ومنه المضارع هو أن تتّفق الكلمتان في حرف واحد، سواء وقع أولا أو آخرا أو وسطا ومثال قوله تعالى:﴿ وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ ﴾ [النّساء: 83] فقد اتفق (الأمر والأمن) في الهمزة والميم، ومنه التوازن: هو أن تتفق الكلمتان في الوزن وتختلفان في عداه، ومثاله قوله تعالى:﴿ وَنَمَارِقُ مَصۡفُوفَةٞ ۝١٥ وَزَرَابِيُّ مَبۡثُوثَةٌ ﴾ [الغاشية: 15 – 16] ومنه الاشتقاقيّ هو أن تتّفق الكلمتان في معنى واحد يجمعهما، ومثاله قوله تعالى:﴿ فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ ٱلۡقَيِّمِ ﴾ [الرّوم: 43] وقوله تعالى: ﴿ وَجَنَى ٱلۡجَنَّتَيۡنِ دَانٖ ﴾[الرّحمن: 54] "[1].

وعليه؛ فالتّجنيس عند (العلوي) يقوم على الحركات والسّكنات والوزن، دون الاهتمام بالحركات الإعرابية؛ لذا نجد الدّقة في تصنيف وتفريق نوع الجناس.

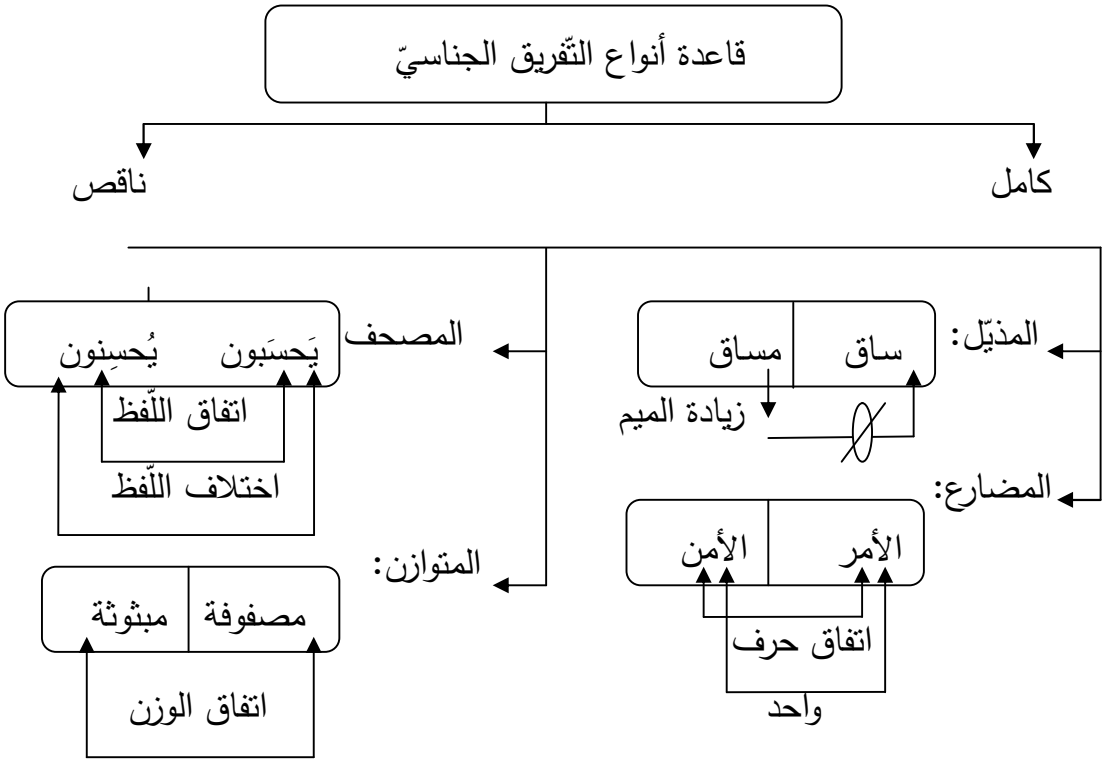

ويظهر من التّرسيمة أنّ المنهج الّذي رسمه (العلوي) في التّفريق بين أنواع الجناس هو الذّوق، أو الموسيقى الّتي تعتري اللّفظة، وهي مبنية على الحركات والسّكنات والنّغم، وهو أمر ليس

[1] العلوي، الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ص196 وما بعدها.

بالهيّن؛ لأنّ الذّوق يحتاج غلى فطرة سليمة ولا أدل على ذلك إلاّ دليل تصنيف العلماء لهذه الأنواع الجناسية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ (السّكاكي) ذكر أنواعا للجناس، ولكن لم يتوسّع في ذكر خصائص كلّ نوع، إلاّ أنّه ذكر أنواع أخرى لم يذكرها العلوي؛ حيث يقول: "ومن القسم الثّاني التّجنيس: وهو تشبيه الكلمتين في اللّفظ والمعتبر منه في باب الاستحسان عدة أنواع:

– أحدها: **التّجنيس التّام**: وهو أن لا يتفاوت المتجانسان في اللّفظ؛ كقولك: رحبة رحبة.

– ثانيها: **التّجنيس النّاقص**: وهو أن يختلف في الهيئة دون الصّورة؛ كقولك: (البُرد يمنع البَرد) وكقولك: (البدعة شَرَكُ الشِّركِ) وكقولك: (الجهول مُفْرِط أم مُفْرَط)، والمشدّد في هذا الباب يقام مقام المخفّف نظرا إلى الصّورة.

– ثالثها: التّجنيس المذيّل: وهو أن يختلفا بزيادة حرف؛ كقولك: (مالي كمالي) و(جدي جهدي)؛

– رابعها: التّجنيس المضارع أو المطرق: وهو أن يختلفا في حرف أو حرفين مع تقرب المخرج؛ كقولك في الحرف الواحد: (دَامِس وطَامِس) و(حَصَب وحَسَب) (كَتَبَ وكَتَمَ) وفي الحرفين؛ كقولهم: (ما خَصَّصْتَني) و(إنّما خَسَّسْتَني)؛

– خامسها: التّجنيس الملاحق: وهو أن يختلفان لا مع التّقارب؛ كقولك: (سعيد بعيد) و(كاتب كَاذب)، و(عابد عابث). والمختلفان في التّلاحق إذا اتفقا كتبة؛ كقولك: (عائب عابث) سمي: تجنيس تصحيف. والمتجانسان إذا وردا على نحو قولهم: (من طلب وجدَّ وجد) أو قولهم (من قرع بابا ولجَّ ولج) وعلى نحو: (المؤمنون هيّنون ليّنون) و(جئتك من سبأ بنبأ) أو على نحو قولهم: (النّبيذ غير النغم عم ويغير الدّسم سمّ) سمّي: ذلك مزدوجا ومكرّرا ومرددا، وهنا نوع آخر يسمّى: تجنيسا مشوشا"[1].

إنّ التّقسيم الّذي أشار إليه (السّكاكي) إنّما بُنِي على الصّورة الشّكلية اللّفظيّة؛ فكلّ ما خلف الصّورة الواردة في اللّفظة، وضعوا لها قسما معيّنا؛ لذا نلحظ أنّهم يقسّمون على أساس المزج كذلك من حيث التّقارب، وعليه؛ نقول: إنّ المنهج الّذي اتّبعه العلماء هو:

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ص429 فما بعدها.

- الوزن؛
- الأبنية من حيث الزّيادة والتّغيير؛
- الحركات والسكنات دون مراعاة الحركة الإعرابية للكلمة؛
- مراعاة المخرج؛ أي: لا تكون الحروف من مخارج متنافرة.

2.1.3.السّجع/التّسجيع: سبق وأشرنا إلى الزّخرف اللّفظيّ الواقع في التّجنيس؛ ذلك الّذي يحدث جرسا موسيقيّا عذبا في الأذن، ولكن من خلال لفظة واحدة؛ وبخاصّة إذا تعلق الأمر بمقامات مختلفة، والآن سنرى نوعا آخر هو (السّجع) هذا النّوع الّذي ظهر في فترة مُبْكِرة عند العرب؛ كونه ارتبط بحياتهم اليومية، وما دام أنّه ارتبط بحياتهم؛ فلا ريب أنّه ارتبط بحكمهم وأمثالهم؛ لذا جلّ فطاحلة اللّغة وسجّاعها ادّعوا النّبوة مظنة منهم أنّهم يستطيعون التّأثير في قلوب العامّة.

والسّجع هو: الكلام المقفّى أو مراعاة الكلام على روي واحد؛ وبمعنى أسجاع وأساجيع وهو مأخوذة من سجع الحمام، وسجع الحمام هو هديله، وترجيعه لصوته؛ أمّا في كلام البلاغيّين هو "توافق الفاصلتين من النّثر على حرف واحد، وهذا ما أشار إليه (السّكاكي) في قضية السّجع؛ حيث يقول: "ومن جهات الحسّ الأسجاع، وهي في النّثر، كما في القوافي في الشّعر، ومن جهات الفواصل القرآنيّة والكلام في ذلك ظاهر"[1].

ويتّضح أنّ السّجع يرد في النّثر، كما أنّه لا يرد في الشّعر؛ لأنّ الشّعر يمتاز بالقافية الّتي تحكم الشّعر وتسويته.

والأصل في السّجع، إنّما هو الاعتدال في مقاطع الكلام، والاعتدال مطلوب في جميع الأشياء، والنّفس تميل إليه بالطّبع، ومع هذا فليس الوقوف في السّجع عند الاعتدال فقط، ولا عند توافق الفواصل على حرف واحد هو المراد من السّجع، إذا لو كان الأمر كذلك لكان أديب من الأدباء سجاعا، وإنّما ينبغي في السّجع بالإضافة إلى ما تقدّم أن تكون الألفاظ المسجوعة حلوة

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ص437.

حادّة لا غثة ولا باردة، والمراد بغثاثة الألفاظ وبرودتها أنّ صاحبها يطرق النّظر نفسه من غير نظر إلى مفردات الألفاظ المسجوعة وتراكيبها، وما يشترط لكليهما من صفة الحسن"[1].

ونجد (ابن الأثير) ذكره في باب (التّرصيع)، وقد عدّه ممّا يحتذى بالأوزان والقوافي الأخيرة؛ حيث يقول: "وهي من نعوت الألفاظ الجملة أو ألفاظ البيت من الشّعر منقسمة كلّ لفظة تقابلها لفظة على وزنها ورويّها، وقلّ ما يأتي ذلك في الكلام إلاّ مقصودا متكلّفا؛ مثال ذلك قول (الحريري): "فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظة، ويقرع الأسماع بزواجر وعظة "فكل لفظة من هذا الكلام قابلت أختها من حيث الوزن والقافية"[2].

ويتّضح من قول (ابن الأثير) أنّ الأسجاع تُبْنى على تسكين الفاصلة الأخيرة من العبارة وهنا السّرّ في وضع هذا النّوع عند العرب؛ لأنّه يعتمد على رنّة رنّانة؛ لذا يقول (السّيد الهاشمي): "والأسجاع مبنيّة على السّكون أواخرها، وأحسن السّجع ما تساوت فقره؛ نحو قوله تعالى:﴿ فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ﴿٢٨﴾ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴿٢٩﴾ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ﴾[الواقعة: 28- 30] ثمّ ما طالت فقرته الثانية نحو:﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾[النّجم:1-2] ثمّ طالت ثالثه نحو:﴿ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴿٥﴾ إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ ﴾[البروج: 5- 6] إلى مقدار الأوّل؛ فإذا انقطع دونه أشبه الغبار ولا يحسن السّجع إلاّ إذا كانت المفردات رشيقة"[3].

والرّأي الّذي ذهب إليه (السّيد أحمد الهاشمي) هو نفسه الّذي صرّح به (العلوي) في (الطّراز) وبخاصّة في القرآن الكريم؛ إذ يقول: "التّسجيع وهو في كتاب الله تعالى أكثر من أنْ يعدّ ويحصى وهو النّثر نظير التّقفية في الشّعر، ويَرِد تارة طويلا، وتارة قصيرا، ومرّة على جهة التّوسيط وهذه وجوه ثلاثة"[4].

والظّاهر من قول (العلوي) أنّ التّسجيع يرد جماله ورونقه في العبارة، فكلّما طالت العبارة أحكمت بالسّجع كلما كان السّجع أبين وأحلى وأسمى؛ من أجل هذا نجده يفسّر السّجع في القرآن

[1] عبد العزيز، عتيق، في البلاغة العربيّة (علم البديع)، ص216.

[2] ابن الأثير، جوهر الكنز(تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة)، ص255.

[3] السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص331.

[4] العلوي، الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ص196.

الكريم، ويدلي بأنّ العلماء أكثروا من حسن استعماله؛ حيث يرى أنّ السّجع في القرآن مبنيّ على الفاصلة، وأقلّ شيء فيه فاصلتان وترد كالآتي:

– أوّلها: أن تكونا متساويتين في أنفسهما من غير زيادة ولا نقصان: وهذا قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا ١ فَٱلۡمُورِيَٰتِ قَدۡحٗا ٢ فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا ﴾ [العاديات: 1– 3] وقوله تعالى:﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ﴾ [الضّحى: 9 – 10].

– وثانيها: أن تكون الفقرة الثّانية أطول من الأولى، ومثال قوله تعالى:﴿ بَلۡ كَذَّبُواْ بِٱلسَّاعَةِۖ وَأَعۡتَدۡنَا لِمَن كَذَّبَ بِٱلسَّاعَةِ سَعِيرًا ١١ إِذَا رَأَتۡهُم مِّن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظٗا وَزَفِيرٗا ١٢ وَإِذَآ أُلۡقُواْ مِنۡهَا مَكَانٗا ضَيِّقٗا مُّقَرَّنِينَ دَعَوۡاْ هُنَالِكَ ثُبُورٗا ﴾ [الفرقان: 11– 13] فالثّانية أطول من الأولى.

– ثالثها: عكس هذا، وهو أن تكون الثّانية أقصر من الأولى، وهو معيب عند جماهير أهل هذه الصّناعة، ولا يكاد يوجد من هذا الضّرب شيء في القرآن، وإنّما أكثر وروده على الوجهين الآخرين"[1]. من هنا تكمن قيمة التّسجيع في أنّه عمدة البديع؛ لأنّ كلّ جملة تدلّ على الجملة الّتي قبلها كما أنّه يعمد إلى تطويل الكلام بإيقاع جياش يأخذ العاطفة؛ ولذلك عندما نسجع أو نقرأ لمن برع في التّسجيع فإنّنا نتلهم بأسلوبهم، ونطرب لألفاظهم، ونهاية العبارات، ولنا من الأعلام البارزين في عصرنا بحقيق مثل (البشير الإبراهيمي) و(أحمد حسن الزّيات) (مصطفى صادق الرافعي) فهؤلاء عندما تقرأ لهم تحسّ وكأنّهم يقطرون فيضا من عسل.

إنّ السّجع محبوب، لوجود النّغمة الّتي تأخذ القلوب، ولوم يكن كذلك لنفاه النّبي صلى الله عليه وسلم، وهذا ما رواه (ابن الأثير) بقوله: "وما رواه عبد الله بن سلام. فقال: علمت أنّه ليس بوجه كذّاب. فكان أوّل شيء تكلّم به فقال: "أيّها النّاس أفشوا السّلام، وأطعموا الطّعام، وصلوا باللّيل، والنّاس نيام، تدخلوا الجنة بسلام" فإن قيل: إنّ النّبيّ ﷺ قال لبعضهم منكرا عليه، وقد كلّمه بكلام مسجوع: أسجعا كسجع الكهان؟ ولو أنّ السّجع مكروه ما أنكره النّبي صلى الله عليه وسلم؟ فالجواب عند ذلك أنا نقول: لو كره النّبيّ ﷺالسّجع مطلقا لقال: أسجعاً؟ ثمّ سكت، وكان المعنى يدلّ على إنكار هذا الفعل لم كان، فلمّا قال: أسجعاً كسجع الكهّان صار المعنى معلّقا على أمر

[1] العلوي، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ص196.

وهو إنكار الفعل لم كان على هذا الوجه؛ فعلم أنّه إنّما ذمّ من السجع ما كان مثل سجع الكهان لا غير، وأنّه لا يذمّ السّجع على الإطلاق... حتّى إنّه غير الكلمة عن وجهها اتّبعا لها بأخوات من أجل السّجع؛ فقال لابن ابنته عليهما السّلام: "أعيذه من الهامّة والسّامة، وكلّ عين لآمة، وإنّما أراد(ملمّة) لأنّ الأصل فيها من (ألم) فهو ملمّ"[1].

وقد اشترط (ابن الأثير) شروطا لصحّة السّجع في الكلام، ولربّما هذه الشّروط تجعل السّجع بقيمته ومكانته؛ حيث يقول: "فأنعم نظرك أيّها الواقف على هذا الكتاب فيما بينته لك ووضعت يدك عليه؛ حتّى تعلم كيف تأتي بالمعاني بالألفاظ المسجوعة... فإن قيل: إنّك اشترطت أن تكون كلّ واحدة من الفقرتين في الكلام المسجوع دالّة على معنى غير المعنى الّذي دلّت عليه أختها، وإنّما اشترطت هذه الشّريطة فرارا من أن يكون المعنيان شيئا واحدا"[2] ويختم بالسّجع الّذي يحمل في صياغته فائدة؛ فيقول: "فالسّجع قد أجيز معه تغيير وضع اللّفظة، وأجيز معه أن يورد لفظتان بمعنى واحد في آخر إحدى الفقرتين، ومع هذا فلم يجز في استعماله أنْ يورد فقرتان بمعنى واحد؛ لأنّه تطويل محض لا فائدة فيه"[3].

وللسّجع أنواع مختلفة بعضها يكون في النّثر والشّعر، وبعضها يختصّ بالشّعر فأنواعه المشتركة بين النّثر والشّعر ثلاثة:

أ.**المطرف:** وهو ما اختلفت فيه الفاصلتان أو الفواصل وزنا، واتّفقت رويّا، كما في قوله تعالى:﴿ مَّالَكُمۡ لَا تَرۡجُونَ لِلَّهِ وَقَارٗا ١٣ وَقَدۡ خَلَقَكُمۡ أَطۡوَارًا ﴾ [نوح: 13] فوزن (وقارا) يختلف عن (أطوارا) والرّوي واحد وهو حرف الرّاء. ومنه شعر قول أبي تمام:

تَجَلَّى وبه رَسْدَى وَأَثَرَتْ بِهِ يَدِى وَفَاضَ بِهِ تَمَدَّى وَأَرْوَى بِهِ زَنْدِى

فنسدى ويدى: مختلفتان وزنا متفقتان رويا، أمّا "رشدى وتمدى وزندى" فمتفقة في الروي والوزن معا، والمراد بالوزن هنا الوزن العروضي لا العرضي.

---

[1] ابن الأثير، جوهر الكنز(تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة)، ص211.

[2] المرجع نفسه، ص220.

[3] المرجع نفسه، ص220.

ب.المرصّع: وهو أن يكون ما في إحدى القرينتين من الألفاظ أو أكثر مثل ما يقابله من الأخرى وزنا و تقفية كما في قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٖ ﴾[الانفطار: 13 – 14] فالأبرار مثل الفجار، ونعيم مثل الجحيم، وزنا وتقفية ومثله قوله تعالى:﴿ إِنَّ إِلَيۡنَآ إِيَابَهُمۡ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا حِسَابَهُم ﴾ [الغاشية: 25 – 26] وقوله عز وجل:﴿ وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا ﴿١﴾ فَٱلۡمُورِيَٰتِ قَدۡحٗا ﴿٢﴾ فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا ﴿٣﴾ فَأَثَرۡنَ بِهِۦ نَقۡعٗا ﴾ [العاديات: 1– 4].

2– **المتوازن:** وهو ما اتّفق فيه الفاصلتان فقط وزنا وتقفية، كما في قوله تعالى:﴿ فِيهَا سُرُرٞ مَّرۡفُوعَةٞ ﴿١٣﴾ وَأَكۡوَابٞ مَّوۡضُوعَةٞ ﴾[الغاشية: 13– 14] فإن (مرفوعة) و(موضوعة) متّفقتان وزنا ورويّا... ومنه قول المتنبي:

فَنَحْنُ فِي جَذَلٍ وَالرُّومُ فِي جَدَلٍ وَالبرُّ فِي شُغُلٍ وَالبَحْر فِي خَجَل

فالشّطر الأوّل مسجوع سجعا متوازنا، والشّطر الثاني من السّجع المرصّع؛ فإن اتّفقت الفاصلتان في الوزن دون القافية سمّي هذا باسم (الموازنة) وقد يقع السّجع في كلام واحد قد يقع في كلام شخصين؛ كما حكى أنّه قيل لرجل: ما أحسن السّجع؟ قال: ما راق في السّمع، قيل: مثل ماذا ؟ قال مثل هذا... ومنه ما روي أنّ النّبي ﷺ سأل عمن قتل أحد الكفرة، فقالوا له: (ابن الأكوع) فقال عليه الصّلاة والسّلام: له سلبه أجمع"[1].

2.3.المعنى التّوضيحيّ: سبقت الإشارة إلى أنّ البلاغيّين وضعوا أسسا دقيقة في علم البديع، منها ما اهتمّ بالجانب التّحسينيّ البديعيّ الموسيقيّ، والّذي يحوي على نغمة موسيقيّة وجرس عذب، ومنها من اهتم بالمعنى وتوضيحه؛ حيث لحظ العلماء أنّ بعض الأساليب البديعيّة إنّما المفاد منها توضيح المعاني وإبرازها، وقد فصّلوا فيها تفصيلا، ولكن وضعوا شروطا يَمِيزُون بين بعضها البعض، والآن سأحاول توضيح الجانب البديعيّ التّوضيحيّ.

1.2.3. الطّباق/ التّطابق: على جذر واحد، وكذلك قال أبو سعيد: فالقائل لصاحبه: "أتيناك لتسلك بنا سبل التّوسع، فأدخلتنا في ضيق الغمان، قد طابق بين السّعة والضّيق في هذا الخطاب

[1] عبد الفتاح فيد بسيوني، علم البديع دراسة تاريخيّة وفنيّة لأصول البلاغة ومسائل البديع، ط2. القاهرة: 1998 ص301 فما بعدها.

وقال الله تعالى:﴿ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾[البقرة: 179] وقال ﷺ للأنصار: "أنّكم لتكثرون عند الفزع، وتقلون عند الطّمع" وقال عيسى بن طلحة لعروة ابن الزّبير، حين ابتلي في رجله: إنْ ذهب أهونك لا علينا فقد بقي أعزّك علينا فقد طابق كما ترى بين العز والهوان"[1] كما سمّاه (الخطيب القزويني): (المطابقة الطّباق، التّضاد) وقد عرّفه على أساس التّضاد؛ أي: الكلمة وضدّها؛ حيث يقول: "وهي الجمع بين تضادين؛ أي: معنيين متقابلين في الجملة، ويكون بلفظين من نوع اسمين نحو: وتحسبهم أيقاظا وهم رقود، أو فعلين نحو: (يُحْي ويُمِيت) أو حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت"[2].

ويتّضح من قول (القزويني) أنّ المطابقة تقوم على التّضاد؛ أي: الكلمة وضدّها، ويكون:

- بين اسمين؛
- بين فعلين؛
- بين حرفين.

وقد شرح (السُّبكي) قول (القزويني) في (العروس) قائلا: "واعلم أنّ إطلاق المطابقة والطّباق على الجميع بين مقابلتين واضح؛ بمعنى أنّ الجامع في الذّكر بين المتقابلين طابق بينهما؛ أي: قابل كأن جعل أحدهما منطبقا على الآخر بمقابلته له، أو لأنّها تطابق؛ أيْ: توافق في التّضاد؛ فإنّ التّناسب فيه موافق، كما أنّ التّضاد جعل علاقة كما سبق، لأوّل من باب تسمية الشّيء باسم ضده"[3].

والأمر نفسه نلحظه عند (ابن الأثير) إذ يرى أنّ الطّباق يقوم على التّضاد، وتطابق المعنيين؛ حيث يقول: "أصل المطابقة في اللّغة أن يضع أن يضع البعير رجله في موضع يده فيقال: طابق البعير إذا وضع الرّجل موضع اليد سواء من غير زيادة أو نقصان وحدَّ الطباق ذكر الشّيء وضده وقيل هو اشتراك المعنيين في لفظ واحد. وقيل هو مساواة المقدار من غير زيادة ولا

---

[1] ابن المعتز، كتاب البديع، ص48.

[2] جلال الدّين محمد بن عبد الرحمن القزويني، التّلخيص في علوم البلاغة، تح: عبد الرحمن البرقوني، ط1. 1904 دار الفكر العربيّ، ص348 وما بعدها.

[3] بهاء الدين السّبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح: عبد الحميد الهنداوي، ط1. بيروت، لبنان: 2003 المكتبة العصريّة، ص226.

نقص. والكلّ من قريب"[1]. غير أنّ (السّجلماسي) في (المنتزع) يري أنّ المطابقة تعد من الألفاظ المنافرة والمخالفة؛ فهي تأخذ معنى التّنافر بين كلمتين، وفي هذا يقول: "واسم المطابقة في الوضع الفصيح عند الجمهور هو مثال أوّل لقولهم: طابق ومطابق، خالف ونافر ومنافر لا شاكل ووافق ولاء على ما يظنه قوم من العلماء، وغلط فيه كثير من النّاس وجماعة من أهل الأدب؛ بل المطابقة في موضوع اللّغة العربيّة، المخالفة والمنافرة، وعلى هذه الجهة نقل حذّاق من أهل علم البيان ومنتحلي صنعة البلاغة، ومن هؤلاء (الخليل بن أحمد) و(الأصمعي) ومن متأخّريهم (عبد الله ابن المعتز) اسم المطابقة على معنى المنافرة والمخالفة إلى هذا النّوع من علم البيان، إذا كانوا يوفون قول جوهره؛ بمعنى المضادّة والمخالفة، وبالجملة بالمنافري من الأمور على ما مضى عليه الأمر عندنا نحن هذا الجنس"[2].

ويتّضح من قول (السّجلماني) أنّه لا يوافق ممّن سبقه في هذا العلم؛ إذ إنّه يرى أنّ الأوّلين عدوا الطّباق من المخالفة، وهذا خطأ بله الاشتراك، ولكن الطّباق في نظره يقوم على المنافرة؛ لذا يرى أنّ تعريف الطّباق الّذي يقوم على أساس الاشتراك من حيث المعنى اللّفظيّ خاطئ وليس بحقيق.

ويرى أنّ من ذهب هذا المذهب؛ فقد أخلوا بينه وبين التّجنيس؛ لذا نجد أنّه ينقل عن (أبي الفرج علي بن حسين القرشي) قال: "قلت لعلي بن سليمان الأخفش- وكان أعلم من شاهدته بالشّعر-طائفة وهم الأكثرون- تزعم أنّ الطّباق ذكر الشّيء وضدّه، وطائفة تقول: هو اشتراك المعنيين في اللّفظ الواحد، فقال من الّذي يقول هذا؟ قلت قدامة وغيره؟ قال: هذا يا بنيّ التّجنيس، ومن اِدّعى أنّه طباق فقد أتى خلافا على الخليل والأصمعي، فقلت: أفكانا يعرفان هذا؟ فقال سبحان الله وهل غيرهما في علم الشّعر، وتمييز خبثه من طيبه، قال: فأنشد في أحسن طباق للعرب قال: قول عبد الله ابن الزّبير الأسدي:

فرَدَّ شُعُورَهُنّ السُّودَ بِيضاً وَودَّ وُجُوهَهُنّ البِيضِ سُوداَ

[1] ابن الأثير، جوهر الكنز(تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة)، ص84.

[2] السّجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص369 فما بعدها

والنّظر العدل المنزل للأشياء منازلهاّ، والموافيات حقوقها، موجب ألا يشاح في التّغيير والأسامي أصلا ولو بوجه من الوجوه مع قام المعاني، وتصور جوهرياتها وطبائعها"[1].

إنّ البيّن من قول (السّجلماني) أنّ الطّباق ليس له معنى الاشتراك، والتّضاد ولا أدلّ من الدّليل الّذي قدّمه (الأخفش) الّذي راعى في ذلك تصور المعاني؛ لأنّ يرى أنّ المطابقة لو أخذت مأخذ النّقل؛ لدخلنا في مسألة الاشتراك؛ لذا يرى أن تبيين هذا الأمر سيأخذنا إلى الخروج من الطّباق والمعنى الّذي وضع من أجله؛ حيث يقول: "إنْ كان وضع الشّيئين المسافرين في القول تركيب القول من متضادّين أمر موجود الآنية، وكان كذلك أيضا اشتراك المعنيين في اللّفظ الواحد بعينه وهو اللّفظ المشترك. فلا حجر ولا نكير في تقليب المعنى الأوّل أو المعنى الثّاني باسم المطابقة والطّباق على جهة نقل الاسم من الأوضح الجمهوريّة إلى المعاني الصّناعيّة إذا تحفظ بشريطة النّقل من الأمر الواجب. ولا في اختراع الاسم لها"[2].

ومن البلاغيّين الّذين حذوا حذو (السّجلماسي) (ابن أبي الأصبع) إذ يرى أنّ المطابقة تفضي الموافقة لا المضادّة وله تفسير في ذلك؛ لأنّ أصل الاشتقاق جمع بين الرّجل واليد في موطئ واحد، والرّجل واليد ضدّان، أو في معنى الضدين، فرأوا أنّ الكلام الّذي قد جمع فيه بين الضّدين يحسن أن سمّى: مطابقة؛ لأنّ المتكلّم به طابق فيه بين الضّدين"[3].

ولم يكتفِ (ابن أبي الأصبع) بهذا الحدّ؛ بل إنّ المطابقة هي الأخرى مبنيّة على المجاز من حيث المعنى؛ فالطّباق فيه الألفاظ ذات الدّلالة الحقيقية، وضرب يأتي بألفاظ المجاز، فما كان منه بلفظ الحقيقة سمّي: طباقا، وما كان بلفظ المجاز سمّي: تكافؤا"[4].

وقد قسّم العلماء الطّباق إلى قسمين اثنين، وهذا التّقسيم إنّما مبنيّ على أساس المعنى:

---

[1] السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع ، ص375.

[2] المرجع نفسه، ص376.

[3] ابن أبي الأصبع، تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر وبيان إعجاز القرآن، تح: حفني محمد شرف، د.ط. القاهرة: د.ت، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، ص111.

[4] المرجع نفسه، ص111.

أ.طباق الإيجاب: ويقصد به الطّباق الّذي يحمل على الضّدّ، وأساسه عند البلاغيّين حمل اللّفظ على الضّديّة، وقد ضرب لنا (ابن المعتز) مثلا في البديع؛ حيث يقول: "وقال الحجاج في خطبته: إنّ الله كفانا مؤونة الدّنيا، وأمرنا بطلب الآخرة"[1].

ويظهر من خلال قول الحَجَّاج أنّه عمد إلى استعمال لفظتين متضادتين وهما (الدّنيا والآخرة) وهما كلمتان حملتا على التّضاد/التّضاد/المطابقة/التّطبيق، ولعلّ مقصد الحجّاج ليس الإتيان بالضّد ولكن المقصد أن يذكر النّاس بأنّ هناك دنيا وتقابلها الآخرة، فكما أنّك تعمل للدّنيا فكان عليك لازما أن تعمل للآخرة وإلاّ فما المقصد من أن يستعمل كلمتين متضادتين؟ وهنا تكمن الشّحنة الدّلاليّة، ذات البعد البلاغيّ، ولها تأثير في النّفس.

وقد (ابن أبي الأصبع) هذا النّوع من الطّباق؛ فمن الطّباق منوط بألفاظ الحقيقة؛ حيث يقول: "وأمّا الطّباق الّذي يأتي بألفاظ الحقيقة؛ فقد قسمّوه إلى ثلاثة أقسام: طباق الإيجاب، وطباق السّلب وطباق التّرديد، فطباق الإيجاب قوله تعالى:﴿ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿٤٢﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾وَأَنَّهُۥهُوَأَمَاتَوَأَحْيَا ﴾ [النّجم: 42-44] وكقول ﷺ-للأنصار- رضي الله عنهم: (أنّكم لتكثرون عند الفزع، وتقلون عند الطّمع) فانظروا إلى فضل هذه العبارة كيف أتت المناسبة التّامّة فيها فمن المطابقة"[2]. نلحظ من تقسيم (ابن أبي الأصبع) أنّه أدخل الطّباق والمقابلة في قسم واحد وبخاصّة في الطّباق الإيجاب؛ لأنّ الطّباق يحمل تضاد الكلمات، ولكلّ المثال الّذي قدّمه يعبّر عن العبارات ولربّما هنا مكمن التّداخل بهما؛ لذا نرمز للطّباق بـ:[v] أي: كلّ كلمة تقابلها أختها.

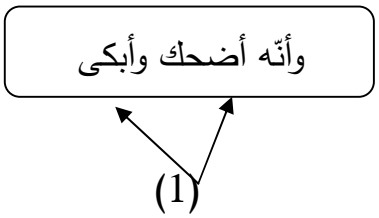

والجليّ في التّرسيمة أنّ المثال الأوّل، قد استولى على القاعدة البيانيّة تقابل كلمة مع كلمة فكلمة (أضحك، أبكى) وهنا التّضاد القائم؛ أي: أنّه أضحكك وفي الوقت ذاته أبكاك، والدّليل هو

[1] ابن المعتز، كتاب البديع، ص48.

[2] ابن أبي الأصبع، تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر وبيان إعجاز القرآن، ص112.

"الواو" حيث جمع بينهما. أمّا الحديث الّذي استدلّ به فنلحظ أنّه خرج من دائرة الألفاظ، وإنّما العبارة:

(أنّكم تكثرون في الفزع وتقلون عند الطمع)

(2) (1)

ويضرب (ابن أبي لأصبع) مثالا آخر، يبيّن فيه التّداخل القائم بين الطّباق الإيجابيّ والتكّافؤ في قول الشّاعر:

لاَ تَعْجَبِي يَا سَلْمُ مِنْ رَجُلٍ ضَحِكَ المَشِيبُ بِرَأْسِهِ فَبَكَى

"وهذا البيت مع سهولة سبكه، وخفة ألفاظه، وكثرة الماء في جملته بين لفظي التّكافؤ والطّباق معا؛ لأنّ ضحك المشيب مجاز، وبكاء الشّاعر حقيقة" وكقول الفرزدق وهو من إنشادات ابن المعتز:

لَعَنَ الإلَهُ بَنِي كُلَيب إنّهُم لاَ يَغْدِرُونَ وَلاَ يُوفُونَ لِجَار

يَسْتَيْقِظُونَ إلَى نَحِيقِ حِمَارِهِمْ وَتَنَامُ أَعْيُنُهُمْ عَلَى الأَوْتَار

غير أنّ هذين البيتين من أفضل الشّعر سمعته في هذا الباب؛ لأنّهما جمعا بين طباق الإيجاب والسّلب، ووقع فيهما مع الطّباق تكميل لم يقع مثله في باب التّكميل؛ لأنّ هذا الشّاعر لما وصف هؤلاء الأقوام بالضعف؛ حيث قال: لا يغدرون) وعلم أنّه لو اقتصر على ذلك احتمل الكلام ضربا من المدح؛ إذ تجّنب عن الغدر قد يكون عن ضعف وعن عفّة، أتى بصريح الهجاء ليدل بذلك على أنّه أراد بكلامه لأوّل محض الهجاء، واقتضت الصّناعة أن يأتيَ بذلك في لفظ ينتظم به، وبما بعده طباق، فقال: (ولا يفوت لجارا فتكمل الهجاء) (إذ سلبهم الغدر والعجز والوفاء للؤم) وحصل في البيت مع الطّباق والتّكميل الدّالين على غاية الهجاء إيغال حسن؛ لأنّه لو اقتصر على قوله: (لا يغدرون ولا يوفون) تمّ له القصد الّذي أراد، وحصل المعنى الّذي قصده؛ لكنّه لما احتاج إلى القافية ليصير الكلام شعرا"[1]. ونلحظ من قول (ابن أبي الأصبع) أنّ الطّباق الإيجاب؛ إنّما

[1] ابن أبي الأصبع، تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر وبيان إعجاز القرآن، ص114.

يحمل على الضّديّة، ولا بدّ أن تكون حقيقة، وإلاّ سيصبح إيهاما بالتّضاد؛ لأنّ الميت الّذي دلّ به، إنّما دلّ على معانٍ أخرى وسنوضّح الآن:

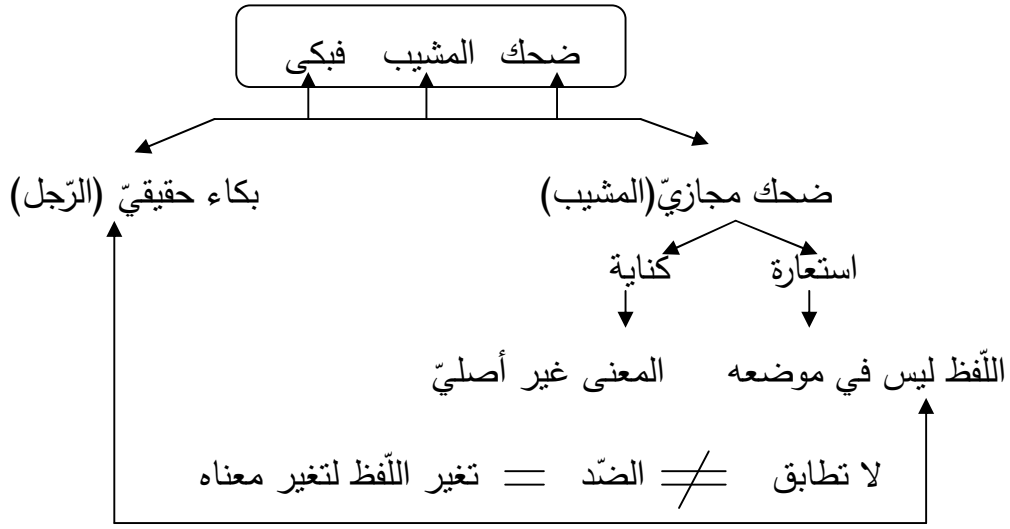

ويتجلّى من التّرسيمة أنّ المطابقة في البيت لم تتمّ؛ لأنّ الشّرط الّذي وضعه البلاغيّون؛ إنّما كان مبنيّا على التّقابل بالضّدّ من حيث المعنى واللّفظ، ولكن (لفظة ضحك) دلّت على معنى آخر كثرة التسيب؛ لأنّ الضّحك لم يصدر من الرّجل نفسه، وإنّما من المشيب؛ لذا فإنّ العلوم البلاغيّة الثّلاثة اشتركت ههنا:

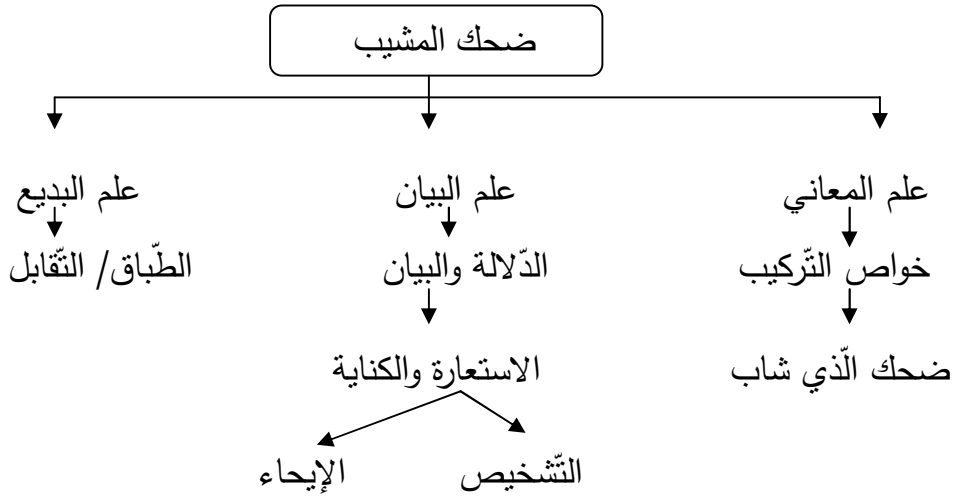

والبيّن أنّ العلماء لمّا تداخلت عليهم الأبواب أخرجوها مخرجا آخر، وهو اصطناع اسم آخر للطّباق هو"إيهام الطّباق"، ولكن إذا أخذ قول (الأصمعي) في معنى الطّباق: فالأصل فيه وضع الرّجل مع اليد؛ فقد نجد –دون ريب– أنّ أصله يزيد المعنى جلاء ووضوحا؛ وقد دلّت على ذلك القاعدة: بالأضداد تتّضح المعاني.

وقد نقل لنا (السّجلماسي) قول (ابن سينا) الخاصّ بدلالة الطّباق؛ حيث إنّ وضع الأشياء المتقابلة بعضها بحذاء بعض، والدّلالة على قوّة منه المتكلّم، وحسن تصوّره للمعاني، وإرادة لها بالعبارة"[1]. إنّ دلالة (الطّباق) تتّضح من الشّروط الّتي سنّها العلماء، فهي لا تكتفي بالشّكل الظّاهر فحسب؛ بل يراعى فيها المتكلّم.

ب. طباق السّلب: وهو النّوع الثّاني من الطّباق، وقد عرّفه (الخطيب القزويني) على أنّه "هو الجمع بين فعلين مصدر واحد أحدهما مثبت، والآخر منفيّ أو في حكمهما كالأمر والنّهي"[2].

وقد ضرب لنا (القزويني) مثلا عن طباق السّلب المسبوق بنفي وشبهه، وهنا القاعدة فنلحظ أنّ العلماء وضعوا شرطا لطباق السّلب؛ فقوله تعالى﴿ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٦ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [الروم: 5 – 7] وقول الشّاعر:

وتُنْكِرُ إنْ شِئْناَ عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُم   وَلا يُنْكِرُونَ القَوْلَ حِينَ نَقُول

وفي جعل الآية منه باب الطّباق؛ لأنّ الطّباق إذا أخذ بين الفعلين؛ فهما في الآية غير متضادين؛ لأنّ مفعول (لا يعلمون) غير مفعول (يعلمون) وإن أخذ بين مطلق النّفي والإثبات فيلزم أن يكون" ما جاء زيد وتكلم" طباق، وليس كذلك"[3].

ويتّضح من الآية الّتي ضرب بها (السُّبكي) مثالا أنّها اشتملت على نفي وهو (لا) رغم أنّ النفي في البلاغة يدلّ على معان مختلفة، ولما اقترن بالطّباق زاد المعنى وضوحا وجلاء.

وقد مثّل (الخطيب القزويني) لهذا النّوع من الخطاب قائلا: "ومثال الأمر والنّهي:﴿ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ﴾[المائدة: 3] قالوا ومنه: ﴿ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [التّحريم:6] أيْ: لا يعصون الله في الحال، ويفعلون ما يؤمرون في المستقبل المصنف؛ وفيه نظر؛ لأنّ العصيان يضادّ فعل المأمور به، فكيف يكون الجمع بين نفيه، وفعل المأمور به تضادّ، لا يعنون

[1] السّجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص378.

[2] الخطيب القزويني، التّلخيص في علوم البلاغة، ص228.

[3] بهاء الدّين السّبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ص226.

بالطّباق أنْ يكون مضمون الكلامين تضادّا؛ بل يعنون لأنّ يكون المذكوران لو جرّدا من النّفي والإثبات كانا في أنفسهما؛ فالتّضادّ هنا بين العصيان، وفعل المأمور به"[1].

ومن دقّة الطّباق ودلالته عند العلماء نجدهم يفسّرونه تفسيرا باطنيّا من حيث المعنى؛ فاللّفظ عندهم لم يكتفِ بالدّلالة الظّاهريّة؛ بل المعنى الخفيّ؛ أي: الخفيّ في الدّلالة؛ فالمعنى الخارجيّ لا يوحي بالمقصود؛ كقوله تعالى:﴿ فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ ﴾ [المائدة: 44] ليس الطّباق بين عدم خشية النّاس، وخشية الله؛ فإنّ الّذي بينهما تلازم لا تقابل؛ بل الطّباق بين مطلق خشية النّاس، وخشية الله، ولا يرد على هذا إلاّ جعلهم ﴿ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾"[2]. وممّا سبق يتّضح أنّ الطّباق السّلب؛ إنّما يكون بأمر أو نهي، ولكلّ دلالته ومغزاه يستخلص من السّياق.

وتجدر الإشارة إلى أنّ (ابن أبي الأصبع) قد عرّف طباق السّلب بثنائيين الإيجاب والنّفي حيث يقول: "وطباق السّلب وهو أن يأتي المتكلّم بجملتين أو كلمتين إحداهما موجبة والأخرى منفية، قد تكون الكلمتان منفيتين"[3]. وقد كان شرط (ابن أبي الأصبع):

- أن يكون الطّباق جملة/ كلمة؛
- أن يكون موجبا/ منفيا؛
- أن تكون الكلمتان منفيتين.

وقد مثّل بقول (بشير ابن هارون) وقد ظهر منه فرح عند الموت، وقيل له: أتفرح بالموت؟ فقال: ليس قدومي على خالق أرجوه؛ كمقامي على مخلوق لا أرجوه. وقد نظم منصور الفقيه هذا المعنى؛ فقال"[4].

مِنْهاَ أَمَانُ لِقَائِه بِلِقَائِه وَفِرَاق كُلُّ مَعَاشِرَ لاَ يَنْصِف

وحريّ بنا أن نذكر أنّ (ابن أبي الأصبع) أشار إلى نوع آخر من الطّباق سمّاه بـ: (طباق التّرديد).

---

[1] بهاء الدّين السّبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ص230.

[2] المرجع نفسه، ص229.

[3] ابن أبي الأصبع، تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر وبيان إعجاز القرآن، ص114.

[4] المرجع نفسه، ص115.

ج.طباق التّرديد: وهو أن يرد آخر لكلام المطابق على أوّله، فإنْ لم يكن الكلام مطابقا فهو ردّ الأعجاز:

لاَ يَرْفَعُ النَّاسَ مَا أَوْهَوا وَإِنْ جَهِدُوا طُولَ الْحَيَاةِ وَلاَ يَهُونُ مَا رَفَعُوا

وقد يقع في الطّباق ما هو معنويّ؛ كقوله تعالى:﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾ وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [يس: 15- 17] معناه: ربّنا يعلم إنّا لصادقون"[1].

2.2.3.المقابلة/ التّقابل: تعدّ المقابلة من أنواع البديع المعنويّ، الّتي تعمل على تحسين المعنى وجلائه، رغم أنّ هناك من العلماء من يجعل المقابلة فنّ الطّباق/ تطبيق، كما فعل العلويّ في كتابه(الطراز) لوجود التداخل فيهما.

ومن الّذين أشاروا إلى مبحث المقابلة (قدامة بن جعفر) في كتابه (نقد الشّعر) حيث يرى المقابلة إنّما تقوم على أساس التّوفيق والمخالفة، فيعرّفها يقوم: "وهو أن يضع الشّاعر معاني يريد التّوفيق بين بعضها وبعض المخالفة، فيأتي في الموافق بما يوافق، وفي المخالف بما يخالف على الصّحة، أو يشترط شروطا ويعدّد أحوالا في أحد المعنيين؛ فيجب أن يأتيَ فيما يوافقه بمثل الّذي شرطه وعدده، وفي ما يخالف بضد ذلك"[2]. يظهر من قول (قدامة بن جعفر) أنّ المقابلة يقوم على:

التّوافق ←—— المخالفة ←—— الضّدّ ←—— تعدّد.

وقد مثّل لنا (قدامة بن جعفر) بمثال من الشّعر، وعلّق عليه؛ حيث يقول: "كما قال بعضهم:

تَقَاصَرَت وَاحْلَوْلَينَ لِي ثُمَّ إِنَّه أَتَتْ بَعْدَ أَيَّامٍ طوَالَ أُمَرَّت

فقابل القصر والحلاوة بالطّول والمرارة، ومثله قول الآخر:

وإِذاَ حَدِيثٌ سَاءَنِي لَمْ أَكْتَئِبْ وَإِذَا حَدِيثٌ سَرَّنِي لَمْ أَشِر

[1] ابن أبي الأصبع، تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر وبيان إعجاز القرآن، ص115.

[2] قدامة بن جعفر، نقد الشّعر، تح: محمد عبد المنعم الخفاجي، د.ط. بيروت: د.ت، دار الكتب العلمية ص141.

فقد جعل بإزاء (سرني سائني) وبإزاء الاكتئاب الأسر، وهذه المعاني غاية في التّقابل"[1].

ونرى (ابن رشيق القيرواني) يشترط للمقابلة المواجهة، وعليها أقام تعريفه للمقابلة قائلا: "المقابلة مواجهة اللّفظ بما يستحقه في الحكم، هذا حدّ ما اتّضح عندي... وهي تتصرّف في أنواع كثيرة وأصلها ترتيب الكلام على ما يجب، فيعطي أوّل الكلام ما يليق به أولا وآخره ما ليق به آخرا ويأتي في الموافق بما يوافقه، والمخالف بما يخالفه"[2].

ونلحظ أنّ تعريف (ابن رشيق) دقيق؛ حيث فصّل فيه، وجعله صريحا؛ أي: أنّه مبنيّ على أساس دقيق، وشروط وهي:

- التّوافق؛
- التّرتيب؛
- تناسب الأوّل بالأوّل، والآخر بالآخر؛
- الموافق يناسب الموافق والعكس.

إنّ الشّروط الّتي قدّمها (ابن رشيق) تبيّن الفارق القائم بين الطّباق والمقابلة؛ لأنّ الطّباق، يقوم على الضّدين؛ أمّا المقابلة على أكثر من ضدّين، وهو ما ذهب إليه (ابن رشيق) قائلا: "وأكثر ما تجيء المقابلة في الأضداد؛ فإذا جاوز الطّباق ضدّين كان مقابلة مثال ذلك ما أنشده قدامة لبعض الشّعراء، وهو:

فيَا عَجَباً كَيْف اتَّفَقْناَ فَنَاصِح وَفيٌّ، وَمَطَرِيّ عَلَى الغِلِّ غَادِرُ

فقابل بين (النّصح والوفاء بالغل والغدر) وهكذا يجب أن تكون المقابلة الصّحيحة"[3].

والأمر نفسه نلمحه في تقعيد (الخطيب القزوينيّ) للمقابلة؛ حيث يعرّفها على مبدأ التّوافق والتّرتيب؛ إذ يقول: "ودخل فيه ما يختصّ بالمقابلة، وهي أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر بما يقابل ذلك على التّرتيب، والمواد بالتّوافق خلاف التّقابل﴿ فَلۡيَضۡحَكُواْ قَلِيلٗا وَلۡيَبۡكُواْ كَثِيرٗا ﴾"[4].

---

[1] قدامة بن جعفر، نقد الشّعر، ص141.

[2] الحسن أبو علي بن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن وآدابه ونقده، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط5. سوريا: 1981، دار الجيل، ص15.

[3] ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن وآدابه ونقده، ص15.

[4] الخطيب القزويني، التّلخيص في علوم البلاغة، ص352.

وقد شرح (بهاء الدين السُّبكي) في (العروس) قول الخطيب قائلا: "أي دخل في الطّباق ما يسمى: مقابلة وهي "أن يؤتى بمعيين متوافقين أو أكثر، بأن يكون معان متوافقة ثمّ يؤتى بما يقابل ذلك على التّرتيب بأن يكون الأوّل للأوّل والثّاني للثّاني، وقال (المطرزي) في شرح المقامات: المقابلة أعمّ من الطّباق"[1].

ويتبيّن من خلال شرح (بهاء الدين السّبكي) أنّ المقابلة أعمّ من الطّباق؛ أيْ: أنّ الطّباق أخصّ؛ ومعنى هذا أنّ الطّباق عند البلاغيّين مبنيٌّ على العدد في التّقابل والتّرتيب والتّوافق فما كان الأوّل من الأوّل من الأوّل إلاّ طباقا وما جاوز الاثنين فهو المقابلة، وهذا ما دلّ عليه (بهاء الدين السّبكي) في (العروس) مستدلاّ بقول (صاحب البديع): "شرط في لمقابلة أن تكون بأكثر من اثنين من الأربعة إلى العشرة، وعلى هذا المراد بالتّوفيق ليس بالتّناسب... ولا شكّ أنّ الطّباق كلّه تقابل كما سبق في حدّه... فإن قلت: إذا كان التّقابل المراد أخصّ من الطّباق؛ فكيف يدخل في الطّباق، والأخصّ لا يدخل في الأعم؛ بل الأعمّ يدخل في الأخصّ؟ قلت كثيرا ما يقال عن الفرد: إنّه داخل الجنس، والمراد أعلام أنّه من أفراد الجنس غير خارج عنه، لم يريدوا دخول النّوع بجميع أجزائه؛ بل دخول ما فيه من حصة الجنس"[2].

إنّ ما ذهب إليه (السّبكي) في تبيان الفرق بين الطّباق والمقابلة هو ما استدعى (العلوي) بأن يسمّي الطّباق: بالمقابلة؛ ثمّ عزم إلى الفصل في أنواع المقابلة؛ حيث يقول: "وزعموا أنّه يسمى طباقا من غير الاشتقاق، والأجود تلقيه بالمقابلة؛ لأنّ الضّدين يتقابلان؛ كالسّواد والبياض والحركة والسّكون، وغير ذلك من الأضداد من غير حاجة إلى تلقيه بالطّباق والمطابقة؛ لأنّهما يشعران بالتّماثل بدليل قوله تعالى:﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا﴾ [نوح: 15] أي: متساويات، ومنه طابقت النّعل؛ أيْ: جعلته طباقات مترادفات؛ فإذن الأخلق تليق بهذا النّوع بما ذكرناه من المقابلة، ولا يليق بالطّباق، كما قال جواب البلاغة، ونقّاد الشّعر والمهيمن على معانيها"[3]. والظّاهر من قول (العلويّ) أنّه استغنى عن ذكر مصطلح (التّضاد) واكتفى بذكر مصطلح المقابلة، لما للمعنى من

[1] بهاء الدّين السّبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ص232.

[2] المرجع نفسه، ص233.

[3] العلوي، الطّراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ص197.

شمول واتّساق من حيث الدّلالة والمراد؛ أمّا (السّجلماسي) فقد أدرج المقابلة فمن(الأرصاد) والإرصاد عنده يقوم على التّرتيب الأصليّ، المستخرج من التّركيب سواء تعلّق الأمر بالأوّل أم الثّاني؛ حيث إنّ الإرصاد عنده يقوم على البساط الأوّل والثّواني.

وتجدر الإشارة أنّ (السّجلماسي) له رواية منطقيّة فلسفيّة في المقابلة؛ حيث أدرجها بطريقة عجيبة جدّا، أو القول المركّب من جزئين بسيطين ثابتين كلّ جزء مركب من جزئين أولين ولجزء جزء من البسيطة الأولى الّتي من أحد الجزئين البسيطتين الثّانيتين إلى جزء من البسيطة الأخرى الثّاني وضع ونسبة "[1].

ويعتمد (السّجلماسي) في تعريف المقابلة على التّركيب وتقسيمها إلى بسائط، وكلّ بسيطة تنقسم إلى أجزاء وكلّ جزء يقابله جزء؛ لذا فهو يرى أنّ الأجزاء عندما تتقابل يرصد الأوّل بالأوّل فيقابله، والثّاني يرصد بالثّاني فيقابل؛ ولكن الشّرط الأساس هو التّرتيب؛ لذا يقول: "فحوذي ببسائط أحد الجزئين بسائط الآخر، وقوبل بأجزاء إحدى الجنبتين أجزاء الأخرى فأرصد الأوّل للأوّل وقوبل به، وأرصد الثّاني بالثّاني؛ وقوبل به على التّرتيب الواجب والنّظام الطّبيعيّ"[2]. إنّ بناء المقابلة عنده تقوم على التّرتيب والنّظام والتّجزئة؛ وهو غير ملحوظ عند البلاغيّين السّابقين الذّكر، والغرض من ذلك التّفريق بين التّقابل والطّباق.

– **التّرتيب أساس المقابلة:** أشار العلماء إلى قاعدة أساس في المقابلة وهي التّرتيب، ومن الّذين جعلوا التّرتيب أساسا للمقابلة (السّجلماسي) ويرى أنّ المقابلة تقوم عليه؛ بل هو الّذي يُفْرِق بين أنواع الأخرى كالالتفات؛ إذ يقول: "وذلك إمّا أن يجاوي ببسائط أحد الجزئين الثّانيين بسائط الآخر، ويوازي بوضع أجزاء أحد الجنتين وضع أجزاء أخرى، فيرصد الأوّل للأوّل والثّاني للثاني على التّرتيب الأصليّ والنّظام الطّبيعيّ، وهذا النّوع المقابلة"[3].

إنّ المنطلق الّذي انطلق منه (السّجلماسي) منطلق دقيق في التّفريق بين المحسّنات المعنويّة وبالأخصّ أنّه جعل المقابلة تقوم على التّضاد الثّنائي والرّباعيّ؛ أي: أنّ كلّ لفظ ترصد أختها التي

---

[1] السّجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص344.

[2] المرجع نفسه، ص345.

[3] المرجع نفسه، ص344.

تقابلها بالمعنى المضادّ، وعليه؛ فأساس التّرتيب: التّقابل، والتّقابل في أساسه قول مركّب ثمّ يجزأ، والآن لنأخذ قوله تعالى﴿ فَلۡيَضۡحَكُواْ قَلِيلٗا وَلۡيَبۡكُواْ كَثِيرٗا ﴾ [التوبة: 82]

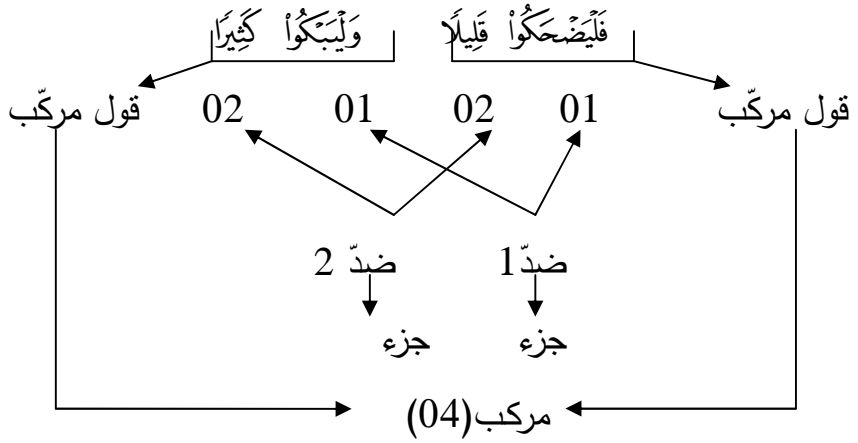

ويظهر من المخطّط الآتي الّذي يشمل المقابلة بحسب رأي (السّجلماسي) إذ إنّها تركّب في بادئ الأمر بالقول المركّب (فليضحكوا قليلا) و(يبكوا كثيرا) قول مرّكب، ثمّ جزّء القول المركّب إلى جزئين بما يقابله على أساس التّركيب والنّظام الطّبيعيّ (يضحكوا يقابلها يبكوا) و(قليلا يقابلها كثيرا) وهما ضدّان، فلما جمعنا الجزء بالجزء والأوّل بالأوّل، والثّاني للثّاني نتج عندنا التّقابل الرّباعيّ القائم على الثّنائية، ولعلّ هذا التّقابل إنّما يكون له التّأثير الحسن في القلب؛ لذا نجد التّقابل عند (ابن سنان الخفاجيّ) يُحْدِثُ أثراً بالغ "فيأتي بالموافق على ما يوافق وفي المخالف على ما يخالف على الصّحة والأصل في هذه المناسبة؛ فإنّ لها أثرا قويّا في الحسن"[1].

وللترّتيب دورٌ أساس في إثبات المعنى يحسنه؛ بل يزيده وضوحا وقوّة، وهذا ما جعل (ابن رشيق) عدّ بيت المقابلة (الجعديّ) من جيّد المقابلة في قوله: "ومن أناشيد المقابلة قول النّابغة الجعديّ:

فَتًى ثُمَّ فِيهِ مَا يَسرُّ صَدِيقه عَلَى أَنَّ فِيهِ مَا يَسُوءُ الأَعَادِياَ

فقابل (يسرّ يسوء) (وصديقه بالأعادي) وهذا جيّد، واو كان كلّ مقابل على وزن مقابلة في هذا البيت، والبيت الّذي أنشده (قدامة) أوّلاً لكان أجود"[2].

[1] عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، ط1. بيروت: 1892، دار الكتب العلميّة، ص266.

[2] ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده، ص17.

ونجد أنّ المقابلة ترد لغرض التّرتيب، وهو بدوره يعطي قوّة في المعنى، وقد صرّح به (السّجلماسي): "وقال المقابلة هي ترتيب الكلام على ما يجب؛ فيعطي أوّل الكلام ما يليق به أوّلا وآخره ما يليق به آخرا. والقول ههنا في قوّة الرّسمين؛ أيْ قوّة هي قوّة واحد منهما، وأيّهما أشدّ وفاء بالغرض، وإعطاء التّصور الأكمل"[1] ومن الأمثلة التي ضربها (السّجلماسي) للمقابلة في غرضها التّصوريّ الأكمل والوفاء بالغرض قوله عزّ وجل:﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ [القصص: 73] فالبسائط الثّواني في هذه الصّورة هي:

– قوله:﴿ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴾ وهي الجنبة الأولى؛

– وقوله﴿ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ وهي لجنبته الأخرى، والبسائط الأوّل المركّب منها البسائط التّواني فهي:

– أمّا البسيط الأوّل الثّاني والجنبة الأولى قوله:﴿ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ ﴾ و قوله:﴿ وَٱلنَّهَارَ ﴾ أي و"جعل النهار" فأقيمت الأداة الموضوعة للاشتراك مقام العامل فلم يصرح به؛

– أمّا الثّاني الأخير والجنبة الأخيرة؛ فقوله﴿ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ ﴾ وقوله:﴿ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ ولما تقرر أنّ الجزءَ جزء من إحدى الجنبتين إلى جزء من جزء من الأخرى، وضعاء ونسبته"[2].

ويذكر (ابن رشيق) أنّ أشعر بيت قالته لعرب؛ إنّما لكونه ورد بالتّقابل فقد ورد في كتابه (العمدة) حيث يقول: "سأل أبو جعفر المنصور أبو دلامة: أيّ بيت قالته العرب أشعر؟ قال: بيت يلعب به الصّبيان، قال: وما هو ذلك؟ قال: قول الشّعر"[3].

ماَ أَحْسَنَ الدِّينَ وَالدُّنياَ إِذاَ اجْتَمَعاَ وَأَقْبَحَ الكُفْرَ وَالإِفْلاَسَ بِالرَّجُل

وقد علّق (بهاء الدّين السّبكي) على هذا البيت قائلا: "فقد قابل أحسن بأقبح، والدّين بالكفر والدّنيا بالإفلاس، والمراد بالدّنيا اليسار والواو في قوله و(الإفلاس) إمّا أن تجعل بمعنى المعنية وإمّا أن يكون الإفلاس مفعولا معه، ويدل على إرادة المعية قتله فينا قبله: إذ اجتمعتا"[4] كما نجد للتّرتيب

---

[1] السّجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص245.

[2] المرجع نفسه، ص345 وما بعدها.

[3] ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده، ص18.

[4] بهاء الدّين السّبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ص232.

–الّذي يحدثه التّقابل– يرفع التّناقض والتّدافع، وقد أشار إلى ذلك (السّجلماسي) وعدّ هذا من: "الصّور البديعة غير المتميّزة إلاّ المرتاد بقوانين البيان وأساليب الريان من ذلك قوله تعالى:﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٥٢ لِّيَجۡعَلَ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ فِتۡنَةٗ لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ وَٱلۡقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمۡۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَفِي شِقَاقِۭ بَعِيدٖ ٥٣ وَلِيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَيُؤۡمِنُواْ بِهِۦ فَتُخۡبِتَ لَهُۥ قُلُوبُهُمۡۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾ [الحج: 52] فقوله:

– ﴿ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾ مقابلة أخرى لقوله:﴿ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾؛

– وقوله: ﴿ وَلِيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ ﴾ مقابل قوله:﴿ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾ ... وبما قرّرنا من حمل الآية على أسلوب المقابلة يسبلج معنى الآية، ويتّضح متعلّقا (الآمنين) من قوله:﴿ لِّيَجۡعَلَ ﴾ و﴿ وَلِيَعۡلَمَ ﴾ إذ هما منسوقان أحدهما على الآخر فاجر، وهما في نهج واحد من متعلّق "ألقى" أو "ينسج" متناقض ومتدافع؛ حتّى ينزلا على أسلوب المقابلة؛ فيرفع التّناقض والتّدافع[1]".

وقد ضرب لنا (السّجلماسي) أمثلة من (التّقابل) حيث إنّه يعتمد على مبدأ أساس، وهو التّرتيب والنّظام، في قوله: "وأنشد أبو منصور تميم الأمر:

نَقِيبٌ وَجْهُها بِخَزٍ وَجَاءَت بِمِدَادِ مُنْقِبٍ بِزُجَاج

فَتَأَمّلتُ فِي النِّقَابَينِ مِنْهاَ قَمَراً طَالِعاً وَضَوْءَ سِرَاج

وفي شعر الخفاجي أبا إسحاق:

فَإِذاَ رَناَ وَإِذاَ شَدَاَ وَإِذَا مَشَى وَإِذاَ سَفَر

فَضَح المُدَامة وَالحَمَا مَة والنَّعَامَة وَالقَمَر

وذلك كلّه مقابلة على التّرتيب الأصليّ والنّظام الطّبيعيّ، وظاهر القول بترتيب المقابلة بخلاف ما تقرّر لنا من إعطاء الأوّل للأوّل، والآخر للآخر، وهو أن تعطي الأوّل للأخير

[1] السّجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص348.

والأخير للأوّل أنّه ليس قسما زائدا على نوع الباب"[1]، ولكن إذا خاب التّرتيب فإنّه سيعيب ويخاب التّقابل، ويصبح سوء؛ لأنّه لا يوافق التّرتيب الوارد في اللّفظ أو المعنى، وهنا مكمن الجماليّة في المقابلة؛ حيثما حسن التّرتيب حسن معه التّقابل، ومن ثمّ جَمُل بيانه، وقويت بلاغته، واتّضح معناه، ودلّ مراده، وهذا ما ذهب إليه (أبو الهلال العسكريّ) حيث يقول: "وفساد المقابلة أن تذكر معنى تقتضي الحال ذكرها توافق أو تخالفه فيؤتى بما لا يوافق ولا يخالف... مثل أن تقول: (فلان شديد البأس بقى الثّغر) أو (جواد الكف) (أبيض الثّوب)... أو تقول ما صاحبت خيرا، ولا فاسقا وما جاءني أحمر ولا أسمر... وجه الكلام أن تقول: (ما جاءني أحمر ولا أسود) (صاحبت خيرا ولا شريرا) و(فلان شديد البأس) عظيم الكناية"[2].

ويقول (أبو هلال العسكريّ) أنّ التّرتيب القائم عليه التقابل لا بدّ أنْ لا يكون مخالفا للنّظام الطّبيعيّ المعروف، وإلا عد ضربا من الفساد وليس من البلاغة في شيء.

– **أنواع المقابلة:** ذكر البلاغيّون أربعة أضرب للمقابلة، وكلاها مبنيّة على أساس التّرتيب الثّنائيّ؛ بمعنى الأوّل للأوّل والثّاني و الثّاني، وهكذا. وقد ذكر (العلوي) هذه الأنواع في الطراز؛ حيث يقول: "فهذه ضروب أربعة لا بدّ من تقريرها وتفصيلها:

أ. الضّرب الأول: في مقابلة الشّيء بضدّه (من جهة لفظه ومعناه): ومثاله قول تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ﴾ [النحل: 90] فانظر إلى هذا التّقابل العجيب، في هذه الآية ما أحسن تأليفه وأعجب تعريفه، فلقد جمع فيه بين مقابلات ثلاث، الأولى منها مأمور بها والثّلاث التّوابع منهى عنها، ثمّ هي فيما بينها مقابلة أيضا.ومن ذلك قوله تعالى:﴿ لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ وَلَا تَفۡرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمۡۗ﴾ [الحديد: 23] فقابل الفرح بأحزان غلى غير ذلك من الآيات الدّالة على الأضداد،ومنه قوله:﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾ [النساء: 36] فقابل الأمر بالنّهي ومهما ضدّان، وقوله في قصة لقمان﴿ وَٱقۡصِدۡ فِي مَشۡيِكَ وَٱغۡضُضۡ مِن صَوۡتِكَۚ﴾ [لقمان: 19] ﴿ وَلَا تُصَعِّرۡ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًا﴾ [لقمان:

[1] السّجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص149 فما بعدها.

[2] أبو هلال العسكريّ، الصّناعتين (الكتابة والشّعر)، ص266 فما بعدها.

18] فنهى عن المصاعرة والمشي في الأرض مرحا، وأمره بالقصد ف المشي والغضّ من الصّوت.

ب.الضّرب الثّاني: في مقابلة الشّيء بضدّه من جهة معناه دون لفظه: ومثاله قوله تعالى:﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ [الأنعام: 125] فقوله: يهدي ويضل من باب الطّباق اللّفظيّ، وقوله: ﴿يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ ﴾ مع قوله: ﴿ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ وهكذا قوله تعالى:﴿ فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡيُسۡرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسۡتَغۡنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡعُسۡرَىٰ ﴾[اللیل: 5 – 10]. فقوله: (كذّب وصدّق) وقوله: (اليسرى والعسرى) من باب الطّباق اللّفظيّ، و(أعطى) مع قوله: (بخل)؛ فإنّما من الطّباق المعنوي؛ لأنّ المعنى في أعطى (كرم) ليطابق (بخل) في معناه دون لفظه. ومن ذلك قول البحتري:

يَقِيضُ لِي مِنْ حَيْثُ لاَ أَعْلَمُ النَّوَى وَيسْرَي إِليَ الشَّوْقُ مِنْ حَيْثُ لاَ أَعْلَم

فقوله: (لا أعلم) مطابق لقوله: (أعلم) من جهة معناه؛ لأنّ معناه (من حيث أجهل) ومن التّقابل في الأضداد من جهة المعنى قول أبي تمام:

مَهَا الوَحْشِ إلاَّ أَنْ هَاتاَ أَوَانِس قَناَ الخَطّ إلاَّ أَنْ تِلْكَ ذَوَابِل

فأحد الإشارتين للحاضر، وهو قوله (هاتا) واحدهما (للغائب)، و هو قوله (تلك) فالضدية حاصلة فيهما من جهة معناهما، ومن ذلك ما قاله المقفع الكندي من أبيات الحماسة:

لَهُمْ جُلُّ مَالِي إِنْ تَتَابَعَ لِي غِنًى وَإِن مَالِي لَمْ أُكْلِفْهُم رَفَداَ

فهذا من الطّباق المعنويّ؛ لأنّ قوله: إن تتابع لي غنى، معناه (إن كثر لي مال) وعلى هذا يناقض قوله: (قل مالي).

ج.الضّرب الثّالث: في مقابلة الشّيء بما يخالفه من غير مضادة: وذلك يأتي على وجهين:

***الوجه الأوّل:** منهما أن يكون أحدهما مخالف للآخر، فلا أن بينهما مناسبة، وهذا نحو قوله تعالى:﴿ إِن تُصِبۡكَ حَسَنَةٞ تَسُؤۡهُمۡ وَإِن تُصِبۡكَ مُصِيبَةٞ ﴾ [التّوبة: 50] فالمصيبة مخالفة للحسنة من غير مضادّ، إلاّ أنّ المصيبة لا تقارب الحسنة، وإنّما تقارب السّيئة؛ لأنّ كلّ مصيبة

سيئة وليس كلّ سيئة مصيبة، فالتقارب بينهما من جهة العموم و الخصوص، وهكذا قوله تعالى: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ﴾ [الفتح: 29] فإنّ الرّحمة ليست ضدا للشّدة، وإنّما ضدّ الشّدّة اللّين، خلا أنّه لما كانت الرّحمة من مسببات اللّين، حسنت المطابقة بينهما، وكانت المقابلة لائقة.

* **الوجه الثّاني:** ما يكون بينهما مقاربة، وبينهما بعد لا يتقاربان، ولا مناسبة بينهما ومثاله ما قاله (أبو الطّيب المتنبّي):

لِمَنْ تَطْلُبُ الدُّنْيَا إِذَا لَمْ تَرُدْ بِهَا سُرُور مُحِبٍّ أَوْ إِسَاءَةَ مُجْرِمِ

فالمقابلة الصّحيحة أن تكون بين (محبّ ومبغض) لا بين (محبّ ومجرم) فإنّ بين المحبّ والمجرم تباعدا كبيرا؛ فإنّه ليس كلّ من أجرم إليك فهو مبغض لك، وممّا يجري هذا المجرى ما قال بعض الشّعراء:

فَكَمْ مِنْ كَرِيمٍ قَدْ مَنَّاه إِلَهُه بِمَذْمُومَةِ الأَخْلاَقِ وَاسِعَة الهَن

فقوله: بمذمومة الأخلاق واسعة الهن من باب المقابلة البعيدة الّتي لا مناسبة فيها وكان الأخلق بضيقة الأخلاق واسعة الهنّ.

د.الضّرب الرّابع: المقابلة للشّيء بما يماثله: وذلك يكون على وجهين:

– **الوجه الأوّل:** منهما مقابلة المفرد بالمفرد، وهذا كقوله تعالى:﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ ﴾ [الشُّورى: 40] وقوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٖ بِمِثۡلِهَا ﴾ [يونس:27] وقوله تعالى: ﴿ هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ ﴾ [الرّحمن: 60] وقوله تعالى:﴿ مَن كَفَرَ فَعَلَيۡهِ كُفۡرُهُۥ ﴾ [الرّوم: 44] وغير ذلك من الأمور المفردة، وإنّما أوردناه ما ذكرناه في أمثلة المفردات؛ لأنّ كلّ ما ذكرناه في الأمثلة إمّا: مبتدأ وخبر.

– **الوجه الثّاني:** مقابلة الجملة بالجملة:﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ﴾ [آل عمران: 54] وقوله تعالى:﴿ وَمَكَرُواْ مَكۡرٗا وَمَكَرۡنَا مَكۡرٗا ﴾ [النّمل: 50] وقوله تعالى:﴿ قُلۡ إِن ضَلَلۡتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفۡسِيۖ ﴾[سبأ: 50] والجمل الشّرطيّة متردّدة بين عدّها في باب المفرد والجملة؛ فإن عدّت في المفردات؛ لأنّها وإنْ كانت جملا؛ لكنّها قد نقضت عن الاستقلال بعقد حرف الشّرط لها عقدا واحدا، وإنْ عدّت في الجملة فلان الظّاهر من الشّرط، والجزاء جملتان فلما كان الأمر

كلّما قلناه جاز فيها الوجهان، وقد تكون الجملتان ماضيتين أو مضارعتين، أو تكون الأولى مضارعة، والثّانية ماضية، وبالعكس من هذا "[1]. ويتبيّن من هذه الأضرب أنّ المقابلة تقوم على ركن دقيق وهو التّقابل مع التّرتيب؛ لأنّ الإخلال بالتّرتيب سيجعل من المقابلة لا فائدة ترتجى منها؛ لذا جعل هذا الرّكن أساسا فيها ولها.

4. النّظريّة البلاغيّة في معيار النّقد: لقيت البلاغة العربيّة حظّها الوافر من الدّراسة عند القدماء، ولكن لم تكتفَ بها؛ بل امتدّت جذورها للدراسات الحديثة، وتأثّرت بها تأثّرا جليّا؛ فوقع عليها النّقد ما وقع وجمّل فيها ما جمّل، فظهرت ما يسمّى بالتّداوليّة؛ الّتي ركّزت على التّفاعل التّخاطبيّ بين المتكلّم والسّامع، وظهرت البلاغة الجديدة الّتي أعطت نفسا جديدا للبلاغة، وكذا السّيميائيّات وقد درست جوانب وتراكيب كثيرة من لدن علماء في العلوم السّالفة الذّكر وسنحاول أن نبيّن معايير النّظريّة، ونقدها للبلاغة العربيّة من بعض جوانبها المدروسة.

1.4. معيار المنطق في النّظريّة البلاغيّة: إنّ الحديث عن المنطق في البلاغة هو الحديث عن فلسفة اللّغة الّتي تأثّرت بالمفاهيم والمصطلحات الفلسفيّة، فقد اتّهم النّحو العربيّ بتأثّره بالمنطق في أحكامه النّحويّة، وكذا الأمر حاصل في البلاغة؛ فقد؛ لأنّ هناك أمراً أساسا لا بدّ أن نشير إليه وهو أنّ البلاغة العربيّة عند الأوّلين قد اهتمّت بالجانب التّعليميّ ثمّ ما فتأت أضحت لها توجّهات أخرى؛ كتعليل الأحكام البلاغيّة وتفسيرها تفسيراً منطقيّا، وهنا مكمن المنطق والتّفلسف في البلاغة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ (عبد المنعم الخفاجي) قد أشار إلى هذا التأثّر المنطقيّ في تحقيق كتاب (نقد الشّعر) لأبي الفرج قدامة بن جعفر (337هـ) حيث يقول: "ولقد تأثّر قدامة فيه بالثّقافات العقليّة الّتي كانت سائدة في عصره، والّتي تتلمذ عليها، وأخذ منها، ففي البصرة وفي القرن الثّالث الهجريّ التقت الثّقافات المختلفة التقاء فكريّا على نحو رائع ... وكان في مقدّمتهم المعتزلة الّذين رجعوا إلى المنطق اليونانيّ، وترجموا آراء الأمم الأخرى في البيان ومناهجه كما ترجموا كتابي (الخطابة والشّعر) لأرسطو على العربيّة؛ فالشّعر ترجمه مختصرا الكندي (253هـ) والخطابة ترجمه إسحاق بن حنين (298هـ)"[2].

---

[1] العلوي، الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ص198 إلى 202.

[2] قدامة بن جعفر، نقد الشّعر، ص8.

ويتبيّن من قول (الخفاجي) أنّ التّأثر بالمنطق كان سببه قراءة لكتابي أرسطو، وهما البادرة الأولى لهذا التأثّر؛ بل إنّ الكتابين فتحا الباب للتّعمّق في فلسفة الأحكام البلاغيّة ومسائلها، ولا أدلّ على ذلك إلاّ كثرة التّعليلات والتّقسيمات الملحوظة في مؤلّفاتهم.

وبحقيق إنّ الشّكوك والظّنون قد حامت بالمسائل البلاغيّة وتأثّرها بالمنطق اليونانيّ وفلسفته، ومن العلماء الّذين شكّكوا في تأثّرهم بالفلسفة اليونانيّة نجد (أبا الحازم القرطاجنيّ) في كتابه (منهاج البلغاء وسراج الأدباء) الّذي حقّقه (محمد الحبيب بن الخوجة) حيث رأى لا بدّ من إزالة الشّك والظّن من خلال هذا الكتاب قائلا: "واليوم يمكننا أن نضع حدّا للشّك والغموض السّابقين عي كتاب (حازم القرطاجنّي الأندلسيّ) الّذي يمثّل في باب نقد الشّعر من جهات كثيرة أهمية بالغة، ويصوّر بغاية الوضوح التّأثيرات اليّونانيّة في صناعة النّقد عند العرب"[1].

إنّ تأثير المنهج الأرسطيّ في فكر الفكر البلاغيّ العربيّ بيّن؛ وقد أشار المحقّق (محمد الحبيب بن الخوجة) إلى تأثّر (حازم القرطاجنّي) في تحليل المسائل البلاغيّة بالطّرق المنطقيّة حيث يقول: "... هذا وقد تولّى (حازم) في هذا المنهج شرح طريقة انتقاء المعاني ووجه التّأليف بينها، ثمّ تحوّل إلى ذكر مصادر الإيحاء الشّعريّ اللاّزم لكلّ عمل فنّيّ ... وقد استغرق بحث هذه القضايا بطريقة فلسفيّة منطقيّة"[2] والجليّ من قول المحقّق أنّ (حازم القرطاجنّي) أنّه يريد تطبيق النّظريّات الأرسطيّة في استنباط المعاني البلاغيّة وتطبيقها على الشّعر العربيّ، وهنا إشارة إلى أنّ أصالة الدّرس البلاغيّ ليست بحقيقة عند بعض البلاغيّين الفلاسفة، فالتّأثّر بالمنطق اليونانيّ لا يعني أنّهم أعرضوا عن التّراث المحض؛ بل هي بادرة إلى التّجديد والتّطوير في الفكر العربيّ البلاغيّ؛ لأنّ البلاغيين جميعهم لم يتأثّروا بهذا الفكر؛ اللّهم النّزر القليل.

والمتمعّن للمؤلّفات الّتي تأثّرت بالفلسفة اليونانيّة وبالفكر المنطقيّ الأرسطيّ من أمثال: (الجاحظ) (255هـ) و(قدامة بن جعفر) (337هـ) و(حازم القرطاجنّي) يلحظ أنّهم قد عملوا على

---

[1] حازم أبي الحسن القرطاجنّي، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح: محمد الحبيب بن الخوجة، ط3. تونس: 2008، دار العربيّة للكتاب، ص28.

[2] المرجع نفسه، ص95.

تقعيد البلاغة العربيّة، والسّبب في ذلك أنّ المصطلحات البلاغيّة الّتي وضعها الأوائل تجعل من دارس البلاغة في غياهب التّيه؛ لأنّنا نعلم أنّ الكتب البلاغيّة الأولى؛ إنّما كان المفاد منها التّعليم.

ويرى (طه حسين) أنّ التّأثّر المنطقيّ الفلسفيّ في الفكر البلاغيّ العربيّ لا مناص منه؛ وقد ألحّ إلحاحاً بيّنا منكشفا بتأثّر (عبد القاهر الجرجانيّ) في كتابيه (أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز) بالفلسفة الأرسطيّة: "لم يكن (عبدُ القاهر الجرجاني) عندما وضعَ في القرن الخامس كتابَ (أسرار البلاغة) المعتبر غرّة كتب البيان العربي إلاّ فيلسوفًا يجيدُ شرح (أرسطو) والتّعليق عليه، وإنّا لنجدُ في كتابه المذكور جراثيم الطريقة التقريرية التي أودت بالبيان العربيّ في القرن السّادس... ولا يسعُ من يقرأ دلائلَ الإعجاز إلاّ أن يعترف بما أنفقَ (عبد القاهر) من جهدٍ صادقٍ خصبٍ في التّأليف بين قواعد النّحو العربيّ، وبيّن ما (لأرسطو) في الجملة والأسلوب والفصل من الآراء العامّة، وقد وُفق (عبد القاهر) فيما حاول توفيقًا يدعو إلى الإعجاب"[1].

ويجزم (طه حسين) تأثّر البلاغة العربيّة بالمنطق الأرسطيّ في تناول المسائل البلاغيّة والأمر نفسه نلحظه عند (عبد الرّحمن البرقوني) الّذي رأى أنّ (السّكاكيّ) ممّن تأثّر بالفلسفة اليونانيّة وأدرجوها في تفسير وتعليل المسائل البلاغيّة؛ بل عقّدوها؛ حتّى إنّ البلاغيّين الّذين أتوا من بعده هو من فتح لهم الباب في البلاغة المتفلسفة؛ وقد عبّر عنه (عبد الرحمن البرقوني) في مقدّمة تحقيق كتاب (التّلخيص) للسّكاكي بـ (عشّ الفلسفة) إذ يقول:" ظهر حوالي ذلك قوم درجوا من عشّ الفلسفة؛ فوضعوا على هذا الكتاب الشّروح والحواشي، وسلكوا بهذا العلم مسلكا تنكره اللّغة، ويستهجنه البلغاء، فأغمضوا عن أسرار البلاغة، وتشبّثوا بالفلسفة، وحمى بينهم الوطيس المناظرة؛ حتى إذا أتوا على الذَّماء الباقي من هذا العلم؛ وحتّى أضحى وقد انهالت دعائمه، وتتكّرت معالمه"[2].

إنّ الرّأي الّذي يذهب إليه (عبد الرّحمن البرقوني) أنّ الفلسفة اليونانية الّتي تأثّر بها نفر من البلاغيّين إنّما أخرجتهم عن أصول البلاغة؛ والسّبب في ذلك:

- سلك منهج تنكره اللّغة؛

---

[1] طه حسين، البيان العربيّ من الجاحظ إلى عبد القاهر، د.ط. بيروت: د.ت، المكتبة العلميّة، ص29 فما بعدها.

[2] الخطيب القزويني، التّلخيص في علوم البلاغة، ص4.

– التّشبّث بالفلسفة؛ جعلت منهم يفتحون باب الجدل والمناظرة، والخروج عن أصل البلاغة وهو معرفة أسرار اللّغة وجوهرها.

وممّن ذهب مذهب التّأثّر العربيّ بالفلسفة اليونانيّة (شوقي ضيف) حيث يرى أنّ العرب أرسطو قد وضع أسسا للبلاغة اليونانيّة وغير اليونانيّة، وهو سبب جعل العرب يفهمونها ويطبّقوها على بلاغتهم، وفي هذا يقول: "وقد وضع فيه أرسطو ببصيرته النّافذة الأصول البلاغيّة العامّة للعبارة بحيث يمكن تطبيقها الآداب يونانيّة وغير اليونانيّة، ومن أجل ذلك اتّسع تأثيره في البلاغة العربيّة، وأقبل المتفلسفة بعد نقل هذا الكتاب وكتاب الشّعر يحاولون أن يضعوا قواعد البلاغة في لغتنا على ضوء ما تمثّلوه منهما، وما ثقفوه من كتابات (أرسطو) في المنطق والجدل"[1]. يعدّ التّأثّر السّائد في فكر البلاغة العربيّة؛ إنّما هو تسرّب كتابات (أرسطو) وترجمتها إلى العربيّة، وبخاصّة أنّ هناك ممّن تأثّروا بقضاياه؛ فانعكس على تآليفهم البلاغيّة، وآمن به؛ لذا يشير (شوقي ضيف) إلى أنّ (عبد القاهر الجرجانيّ) قد وقع منه ذلك في كتاباته؛ فوجه التّأثّر بيّن؛ إذ إنّه تأثّر بـ (أبي علي الفارسيّ) و(ابن جنّي) حيث يقول: "وكان عالماً (عبد القاهر الجرجانيّ) نحويّا قد أشربت روحه كلّ ما كتبه أستاذه (محمد بن الحسن الفارسيّ) و(أبو علي الفارسيّ) و(ابن جنّي) فاضطرمت مباحثهم في نفسه، واضطرمت معها مباحث البلاغيّين من قبله ومباحث الخطابة ونقد الشّعر... ممّا يدلّ على أنّه قرأ كتاب الخطابة لأرسطو عند ابن سينا وأضربه، واطّلع على ما فيه من حديث من صحّة تأليف الكلام"[2].

إنّ الرّأي الّذي توجّه إليه (شوقي ضيف) يثبت أنّه ممّن يرجع الفلسفة البلاغيّة لأرسطو ويجزم جزماً قاطعاً بأنّ البلاغيّين قد كان لهم الأثر بالمنطق الأرسطيّ.

وممّن يوافق رأي (شوقي ضيف) في تأثّر البلاغة بالمنطق والفلسفة اليونانيّة نجد النّاقد (عشري الزّايد) إذ يرى أنّ التّأثّر كان واضحا جليّا في كتاباتهم، وقد ضرب لنا مثلا بالعالم المنطقيّ والمتكلّم الفيلسوف الإمام (السّكاكي) (226هـ) حيث يقول: "ثقافته الفلسفيّة المنطقيّة الكلاميّة الخاصّة؛ حيث كان فيلسوفا ومنطقيّا ومتكلّما، كما كان متأثّراً بشيوع الاهتمامات الفلسفيّة

[1] شوقي ضيف، البلاغة تطوّر وتاريخ، ط9. القاهرة: د.ت، دار المعارف، ص78.

[2] المرجع نفسه، ص167.

والمنطقيّة في عصره؛ حتّى أصبحت هذه العلوم هي نموذج ثقافة العصر، فلم يقتصر تأثيرها على البلاغة"[1].

وما يمكن أنْ نخلص إليه ههنا أنّ البلاغيّين قد كان لهم منطقهم الخاصّ بهم، منطق يتناسب وعقليتهم العربيّة؛ حيث استطاعوا أنْ يقنّنوا منطقاً عربيّاً منوطاً بإعجاز وبلاغة القرآن الكريم؛ فلربّما ما وُجِد عند الأوّلين كان منطقاً عربيّاً محضا، ثمّ بدأت إرهاصاته مع المتأخّرين؛ لأنّهم تتلمذوا على يد أساتذة قد بحثوا في الفلسفة اليونانيّة؛ لأنّ من العجب العجاب أن نسند كلّ علم عربيّ لأرسطو، وعندنا علماء قنّنوا للعربيّة من منطلق فكرهم.

2.4. معيار التّكيّف في النّظريّة البلاغيّة: إنّ الحديث عن التّكيّف في النّظريّة البلاغيّة إنّما هو الحديث عن البلاغة القديمة ومدى استمراريتها وتطوّرها عبر العصور، وهذا هو الملحوظ في البلاغة العربيّة؛ فقد شهدت تطوّرا؛ حتّى العصر الحديث، فظهر ما يسمّى بـ: (البلاغة الجديدة) كما نجد تأثّراً بالدّراسات اللّسانيّة الحديثة؛ كون أنّ البلاغة كانت تهتمّ بالكلمة والجملة، ثمّ أصبحت تهتمّ بالعبارة والنّص والخطاب إلى أن امتدت مفاهيمها لرؤية جديدة وهي إحداث التّفاعل بين المتكلّم والمتلقّي؛ بغية التّواصل والتّبليغ، ولكن "في مطلع القرن العشرين جاء التّطوّر اللّغويّ الكبير في ظهور اللّسانيّات، وتطوّرت العلوم اللّغويّة والنّقديّة... إلاّ أنّها استقرّت في الغرب على ثلاثة أنواع من الخطاب: الخطاب التّداوليّ، والخطاب القانونيّ والخطاب فوق التّعليميّ "[2]. نلحظ أنّ البلاغة في الدّرس الحديث قد خرجت عن إطارها المعهود من المعياريّة المهتمّة بالكلمة إلى الوصفيّة التّطبيقيّة في مجالها الخطابيّ النّصيّ وغيرها.

والحديث عن البلاغة في الدّرس اللّغويّ الحديث إنّما هو الحديث عن البلاغة المرتبطة بالبلاغة الجديدة، والتّداوليّة والأسلوبيّة والسّميائيّات وغيرها؛ فالبلاغة شهدت تطوّراً ملحوظا كونها ارتبطت بجوانب كثيرة فهي بؤرة الصّورة الشّعريّة.

---

[1] علي عشري زايد، البلاغة العربيّة (تاريخها، مصادرها، مناهجها)، ط7. القاهرة: 2009، مكتبة الآداب، ص145.

[2] جان تديبه، النّقد الأدبيّ في القرن العشرين، تر: قاسم المقداد، ط1. دمشق: 1993، منشورات وزارة الثّقافة، ص290 فما بعدها.

1.2.4. البلاغة العربيّة من المنظور التّداوليّ: تعدّ التّداوليّة منهجا لسانيّاً جديدا في الدّرس اللّغويّ الّذي يهتمّ بالتّفاعل التّخاطبيّ بين المتكلّم والسّامع، مع الإشارة إلى أنّ التّداوليّة علم يهتم بالجانب الاستعماليّ؛ الّذي يسعى إلى تحقيق التّواصل، وقد رأى (طه عبد الرّحمن) بأنّ التّداوليّة مظهر من مظاهر التّواصل إذ يقول: "ما كان مظهرًا من مظاهر التّواصل والتّفاعل بين صانعي التّراث من عامّة النّاس وخاصّتهم"[1] الجليّ أنّ التّداوليّة ترتكز على عنصرين: التّواصل والتّفاعل؛ فأينما وجد التّفاعل تحقّق التّواصل، ومنها نستنتج التّرسيمة الآتية:

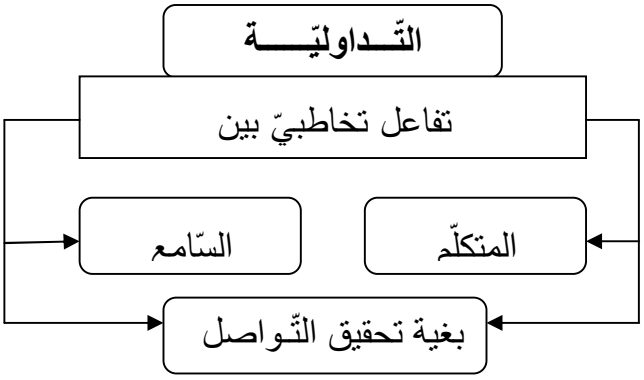

ويتّضح من المخطط أنّ التّواصل يتّم عن طريق التّفاعل بين عنصري التّخاطب: المتكلّم والسّامع، وهذا هو شغل التّداوليّين؛ لأنّ التّواصل والتّفاعل يقوم على الوظائف البلاغيّة كالأسلوب الإنشائيّ الطلبيّ وغير الطّلبيّ؛ فقد طرقها البلاغيّون القدماء، وأشارت إليها التّداوليّة في ما يُسمّى بـ(أفعال متضمّنات في القول) وقد نوّه إلى هذه المسألة الباحث (مسعود صحراوي) وهو في معرض الحديث عن الأسلوب الإنشائي بين الدّرس البلاغيّ والتّحليل التّداوليّ في قوله:" فقد اتّضح أنّ الأسلوب الإنشائيّ لا تنتهي أنواعه عند (الأمر والدّعاء والالتماس) ... فإنّما هي (أغراض) بتعبير علمائنا القدماء أو (وظائف تواصليّة إبلاغيّة) بتعبير الوظيفيّين لمعاصرين، أو (أفعال متضمّنات في القول) بتعبير التّداوليين"[2] يتبيّن أنّ الجذور البلاغيّة امتدّت دراستها عند

[1] طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التّراث، ط2. الدار البيضاء– المغرب: د.ت، المركز الثّقافيّ الإسلاميّ ص244.

[2] مسعود صحراوي، التّداوليّة عند العلماء العرب (دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التّراث اللّساني العربيّ ط1. بيروت: 2005، دار الطليعة للطباعة والنّشر، ص116.

المعاصرين؛ حيث إنّنا نستنتج من قول الباحث (صحراوي مسعود) أنّ الفارق بين مفهوم الأسلوب الإنشائيّ ومقتضياته عند القدماء هو ذاته، غير أنّ المصطلح غير ذاك المصطلح.

ومن هنا كان الإنشاء من الموضوعات و المباحث الّتي عُني بها الدّرس البلاغيّ؛ وبخاصّة في علم المعاني مبحثُ الإنشاء، وهو مبحث عظيم، ومسلكه جليل؛ وذلك لما له من أهمية في نفسيّة المتكلم؛ وقد عُنيَ به التّحليل التّداوليّ هو الآخر في مبدأ (نظريّة الأفعال الكلاميّة) وبخاصّة في الإنجاز الفعليّ.

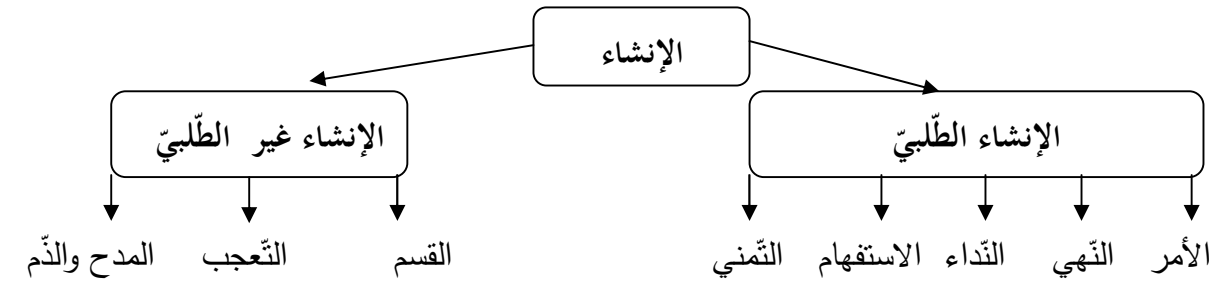

وهذه كلّها تدخل ضمن الإنجازات القوليّة التي سعت التّداوليّة لتحقيقها؛ أي "الأفعال الكلاميّة"؛ فالأمر مثلا في الدّراسة البلاغيّة له أثره البلاغيّ الّذي يدلّ عليه؛ فهو لا يرد عبثا وإنّما يفرضه سياق معيّن ممّا يستدعي من المتكلّم أو السّامع أن يصدر أمرا ما. فعندما نقول: (احفظ المعلقات السّبع؛ حتّى يستقيم لسانك) فهذا أمر ورد بغية النّصح والإرشاد؛ فهذا الفعل الإنجازيّ لا يستدعي بالضّرورة الطّاعة والتّنفيذ الفوريّ؛ لكن العكس إذا سمعت قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾[الأحزاب: 1] فالأمر في الآية واضح يستدعي الوجوب، والتّنفيذ من لدن النّبيّ ﷺ والأمر نفسه بالنّسبة للأساليب الإنشائيّة الأخرى فكلّ ترد في سياقها المنشود.

ويتبيّن لنا ممّا أنّ البلاغة العربيّة تلتقي مع التّداوليّة في منطلق الدّراسة وهو التّركيز على المتكلّم والسّامع، غير أنّ التّداوليّة تطوّرت وأصبحت تركز على الخطابات بكلّ أنواعها وبخاصّة في المجال التّقانيّ والحكائيّ؛ فالبلاغة القديمة انحصرت على المجال الشّعريّ، والكلام المستعمل في الطّبقات المجتمعيّة، لكن التّداوليّة مجالها تطوّر وأضحى بالغ الأهمية في الدّراسات الحديثة.

وعليه؛ فإنّنا نخلص إلى نُقاط التّقاطع بين البلاغة العربيّة والتّحليل التّداوليّ. والتّرسيمة الآتية توضّح ذلك:

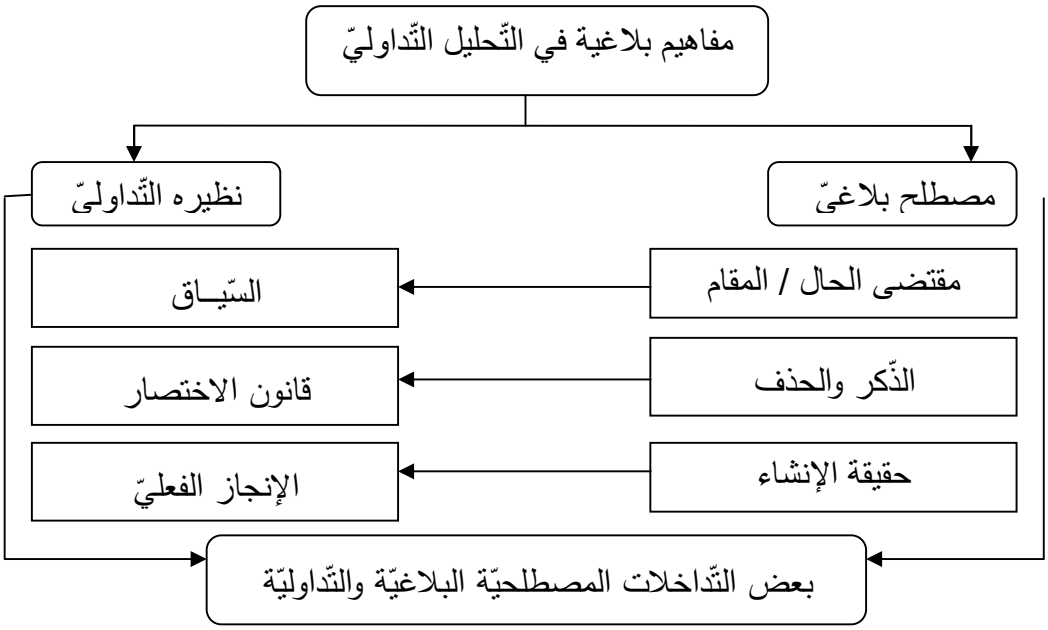

2.2.4. البلاغة العربيّة من منظور اللّسانيّات النّصيّة: تعدّ اللّسانيّات النّصيّة من العلوم الّتي تؤدّي دورا هامّا في اتّساق النّصوص وسبكها؛ حيث استطاعت أن تضع معايير نصيّة تفرقها بما هو متماسك من دونه، والأمر المهمّ في الدّرس اللّسانيّ أنّه يهتمّ باتّساق النّصوص وحبكها في ما بينها، وقد تجسّد ذلك في البلاغة العربيّة وبخاصة علم البديع؛ هذا العلم الّذي يهتمّ بالتّحسين الجماليّ في اللّفظ والمعنى.

ويتّضح أنّ (البديع) في البلاغة العربيّة واللّسانيّات النّصيّة يتّفقان في أنّهما يسعيان لإثبات المعايير النّصيّة الشّكليّة، ومن هنا يبقى النّص محافظا على استمراريته واطراده. ومن المباحث الّتي تناولها الدّرس البلاغيّ ووجد لها الأثر البالغ في الدّرس اللّسانيّ نجد (الاطّراد والانسجام) وهما مبحثان من مباحث (البديع المعنويّ) وقد أشار علماء البلاغة العرب لهذا المبحث، ونجده متناولاً في الدرس اللّسانيّ النّصيّ.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الانسجام ورد عند (ابن أبي الأصبع المصريّ) في باب (الانسجام) معرّفا إيّاه بقوله: "وهو أنْ يأتيَ الكلام منحدرا كتحدّر الماء المنسجم، سهولة سبك، وعذوبة ألفاظ؛ حتّى يكون للجملة من المنثور، والبيت من الموزون وقع في النّفوس، وتأثير في القلوب ما ليس لغيره"[1] الجليّ أنّ الانسجام يعتمد على عنصرين أساسين هما: السّبك وعذوبة الألفاظ. ويذكر في

[1] ابن أبي الأصبع المصريّ، تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر وبيان إعجاز القرآن، ج2، ص426.

باب الاطّراد تعريفا له بقوله: "وهو أن تطّرد للشّاعر أسماء متتالية يزيد الممدوح بها تعريفا؛ لأنّها لا تكون إلاّ أسماء آبائه تأتي منسوقة صحيحة التّسلسل غير منقطعة، من غير كلفة على النّظم، ولا تعسّف في السّبك؛ بحيث يشبه تحدّرها باطّراد لسهولته وانسجامه"[1].

ويتبيّن من خلال هذا التّعريف أنّ الاطّراد والانسجام ظاهرتان وقرينتان أساسيتان في ربط أواصر النّص واتّساقه؛ والملحوظ أنّ (الاطّراد والانسجام) يَلِجَان ضمن قرينة (السّبك) لذا "رأت اللّسانيّات النّصيّة أنّ الصّفة الأساسيّة القارّة في النّص هي صفة الاطّراد أو الاستمراريّة وهي صفة تعني التّواصل والتّتابع والتّرابط بين الأجزاء المكوّنة للنّص... وهذه الاستمراريّة تتجسّد في سطح النّص"[2]. ووجه الاتّفاق واضح بين نظرة البلاغيّين العرب وبين الدّرس اللّسانيّ الحديث؛ إلاّ أنّ اللّسانيّين ركزوا على دراسة النّص برمّته؛ حيث إنّهم لم يكتفوا بالجملة؛ بل تعدوها إلى دراسة النّصوص والتّطبيق عليها؛ كونهم يرون أنّ النّص عبارة عن لحمة واحدة لا يمكن أن تتجزّأ؛ لذا نلحظهم يركّزون على الشّكل الخارجيّ، وعليه؛ فإنّهم خصّصوا لهذا المبحث مبحث الاتّساق والسّبك معايير تحكم النّصوص.

خلاصة الفصل: تناول هذا الفصل ميسما في النّظريّة البلاغيّة عند العرب، ونظرة المحدثين حولها؛ حيث إنّنا نجد أنّ العرب القدماء تناولوا مسائل، ولكن ليس بالعلميّة الدّقيقة، هي بحقيق نظريّة تتناسب وفكرهم حينها، ولكن عندما نأتي للمحدثين –من خلال الدّراسات الحديثة كالبلاغة الجديدة واللّسانيّات التّداوليّة والسّيميائيّات– نلحظ أنّهم نظروا للبلاغة نظرة بعيدة؛ فقد ربطوها بالنّصوص والإشارات والخطابات المتعدّدة؛ بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك؛ إذ إنّنا نجدهم انصبّوا على دراسة العلاقة القائمة بين المتكلّم والسّامع أسس التّفاعل بينهما. وهذا أغفل في الدّرس البلاغيّ، أضف إلى أنّ نظرتهم للعلوم لبلاغيّة هي نظرة سطحيّة ركّزت على المنطق والجدل، وبخاصّة في القرون المتأخّرة؛ عكس ما فعلته البلاغة الجديدة؛ إذ نجدها أعطت نفسا دراسة علميّة للصّور البيانيّة؛ فقد ربطتها بالصّورة الشّعريّة الّتي تحمل في طيّاتها لوحات وإيحاءات رمزيّة؛ المفاد منها التّواصل والمعرفة.

---

[1] ابن أبي الأصبع المصريّ، تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر وبيان إعجاز القرآن، ج2، ص352.

[2] جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربيّة واللّسانيّات النّصيّة، د.ط. مصر: 1998، الهيئة المصريّة للكتاب ص76.

تناول هذا البحثُ جانبا أساساً من الدّرس اللّغويّ القديم والحديث، وهو النّظريّة اللّغويّة القديمة بكلّ شروطها وأصولها، والحديث عن النّظريّة اللّغويّة القديمة هو الحديث عن مستويات التّحليل اللّغويّ: الصّرف والنّحو والمعجم والبلاغة، وقد حاولنا هذا البحث أن نقدّم تحليلا ونقدا للنظريّة الصّرفيّة والنّحويّة والمعجميّة والبلاغيّة النّحويّة والصّرفيّة؛ من حيث المنهج الّذي اعتمده اللّغويّون في دراسة التّراث اللّغويّ، ومدى تكيّفه معد الدّراسات اللّغويّة الحديثة. والتّأسيس؛ فالحديث عن الدّرس اللّغويّ النّحويّ إنّما الحديث عن تبويب الّذي صنّفه اللّغويّون وتلك الأصول الّتي بُنِيت عليه، وانبثقت منه؛ فاللّغويّ يجمع اللّغة من أفواه العرب الخُلّص والنّحويّ يقوم بتقعيدها وتعليلها واستنباط القاعدة، وأقصد المسموع؛ أيْ ما سُمِع من كلام العرب الّذين تُرتضى عربيَّتهم، والقياس أي ما قيس على ما سمع؛ ثمّ التّعليل لهذه الظّواهر اللّغويّة.

والحديث عن الدّرس الصّرفيّ؛ فهو علم تقصّى فيه العلماء دقائق البنية اللّغويّة من خلال الأبنية الّتي تتبّعها العلماء من كلام العرب، وإنّ النّاظر لهذا العلم يجد أنّ علماء الصّرف درسوا أبنية الكلمة واحدة واحدة؛ بمعنى لم يتركوا كلمة إلاّ وثبّتوا لها بناءً ثم يقعّدون لها بقاعدة صرفيّة، وقد كان منطلقهم في ذلك الميزان الصّرفيّ، يعدّ هذا بحقيق نظريّة محضة؛ إذ إنّها برهنت عبقريّة العلماء الأوائل دون آليات. وهنا العبقريّة العربيّة، وكذا الأمر متعلّق بالنّظريّة المعجميّة هذا العلم الّذي استطاع العلماء من خلاله جمع مفردات اللّغة وشرحها وتفسيرها، وقد كان لعلماء المعاجم منهجٌ في ضبط المدوّنة اللّغويّة. كلّ بحسب منهجه وطريقته؛ ممّا تفرّعت عنه مدارس، ولكلّ مدرسة أتباع يحتذي فيها المريدُ مؤسّسَ تلك المدرسة مع إحداث بعض التّعديلات.

وبخصوص النّظريّة البلاغيّة فهي الأخرى لها منهجها العلميّ من حيث بيان الخصائص الفنيّة الّتي تعتري التّراكيب؛ إذ إنّ العلماء بصروا الخصائص من منطلق الأسس العلميّة في الفكر البلاغيّ؛ وذلك من الأقسام الثّلاثيّة لعلوم البلاغة: علم المعاني والبديع والبيان، ولكلّ علم من هذه العلوم الثّلاثة منهج يقوم عليه، وهنا براعة الفكر العربيّ؛ إذ إنّه استطاع أن يقعّد لكلّ علم منهجه؛ بحيث لا تعارض بين الأبواب البلاغيّة؛ بل نجد تناسقاً محكماً ودقيقا.

وما تمّ استخلاصه من هذا البحث عدّة نتائج، منها ما تعلّق بالنّظرية النّحويّة في الدّرس اللّغويّ القديم في شكل نتائج، ومنها ما تعلّق بالنّظريّة اللّغويّة في الدّرس الصّرفيّ، وكذا النّظريّة المعجميّة والنّظريّة البلاغيّة في التّراث العربيّ:

– النّظريّة الصّرفيّة نظريّة متناسقة؛ وتناسقها يقوم على التّبويب الصّرفيّ بِدَاءَةً من أبنية الأفعال والأسماء مرورا إلى المشتقّات؛ بحيث لا نجد خَلطا في الأبواب الصرفيّة؛ فالتّصريفيّون وضعوا أحكاماً صرفيّةً توضع فيها كلّ الكلمات مع اعتبار النّمذجة الصّرفيّة الدّقيقة؛

– النّظريّة الصّرفيّة في التّراث العربيّ أثبتت تناسق النّظريّة النّحويّة؛ أيْ: أنّ كلاّ من النّظريتين تخدم بعضها البعض؛ ليحدث التّناسق المنهجيّ العلميّ الدّقيق؛

– بناء النّظريّة الصّرفيّة في التّراث قائم على التّكيّف الزّمنيّ البعيد؛ فهناك من الأوزان الّتي أشار إليها التّصريفيّون صالحة لكلّ الكلمات الّتي تستعمل في عصرنا، وعليه فالقياسُ الصّرفيّ ليس خاصّا بفترة وضع علم الصّرف؛

– أسس النّظريّة النّحويّة لم ترد اعتباطاً، وإنّما انتهجها العرب بعبقريتهم؛ لأنّه لا يعقل أن يضع عربيّ منهجاً علميّاً من فراغ، لولا أنّه يفكّر تفكيراً علميّاً منطقيّا؛

– تظهر علمية النّظرية النّحويّة من خلال التّأسيس؛ حيث نلحظ أنّ الدّرس النّحويّ إنّما مبدؤُه الأساس هو التّأسيس ومن بعد ذلك تطوّر على يد المُرِيدِين، كما لَحَظنا عند الخليل وسيبويه وغيرهم، فكلّ من المدارس النّحوية إلاّ ولها شيخٌ يرأسها، ثمّ من بعد ذلك مريد يتبع نهج شيخه وهذا ما تسعى النّظريّة الحديثة لإثباته؛

– النّظريّة النّحويّة العربيّة نظريّة تقوم على المنهج الوصفيّ التّحليليّ التّعليليّ؛ فالنّحاة قعّدوا للقواعد بشكل دقيق جدّا، وهو عمل جبّار إذا قُرن بتلك الفترة من الزّمن؛

– ما يثبت وجود نظريّة نحويّة عربيّة خالصة ما أثبته البحثة في النّظريات الحديثة؛ فالنّظريّة الوظيفيّة أثبتها أحمد المتوكل من خلال النّحو الوظيفيّ، والتّوليديّة التّحويليّة عبد القادر الفاسي الفهري.

– المنهج الخليليّ في المعجميّة الصّوتيّة يحتكم إلى الأصول العلميّة؛ بحيث استطاع الخليل أن يرسيَ قواعد الدّرس اللّغويّ من خلال علم المعاجم؛ وبخاصّة في نظامه الصّوتي؛ لأنّ هذا النّظام عمل الخليل على تطبيقه في معجم العين، بله أنّه أضحى أساسا لعلم الأصوات؛

– المنهجيّة العلميّة في معجميّة (الخليل) أثبتت الأصول في علوم أخرى؛ كعلم النّحو والصّرف؛

– نظام التّقاليب نظريّة علميّة؛ فهي دليل على وسع اللّغة العربيّة، أضف إلى أنّها تعتمد على الاشتقاق؛ وبخاصّة في النّظام التّكاثريّ للمفردات؛ أي أنّ تصريفها بحسب العدد دليل على إثبات المستعمل والمهمل، وهذا يكسب اللّغة ديمومتها؛ فالاشتقاق يجعل من اللّغة لغة مرنة تصلح لكلّ مستجدّات الألفاظ الّتي تدخل للّغة؛

– نظام التّقاليب نظام علميّ يحتكم للمنهج الرّياضيّ؛ لأنّ الكلمة الثّنائيّة تحتمل تصريفات رباعية، والثلاثية تحتكم إلى ستّة تقاليب؛ أمّا الكلمة الرّباعيّة تحتكم إلى أربعة وعشرين تقليبا؛ والخماسيّة تحتكم إلى مائة وعشرين تقليبا، وعليه؛ فالمقصد من الخليل بهذا النّظام هو معرفة البناء اللّغويّ الّذي تحكم هذه المفردات؛

– التّقاليب نظريّة استطاع (الخليل) ومن تبعه معرفة أساليب التّراكيب العربيّة الّتي تساعد النّحويّ والصّرفيّ؛ لأنّ من شرط التّقليب معرفة أبنية الكلمة من الثّنائي والثّلاثيّ والرّباعي والخماسيّ، وعليه تساعد الباحث في معرفة الصّيغ الصّرفيّة؛ لذا نلحظ أنّ (الخليل) وكلّ أصحاب المعاجم يبنون معاجم على البناء الأصلي للكلمة؛

– النّظريّة الصّوتية في المدرسة الخليليّة أثبتت قواعد صرفيّة كثيرة؛ كالإبدال والإعلال والتّصغير والنّسبة وذكر الجمع، وهنا إشارة إلى العلاقة الّتي تجمع بين علم الصّرف وعلم الأصوات؛

– علم البيان يقوم على أساسين اثنين: أساس الأصل والفرع؛ فالحقيقة أصل، والمجاز فرع؛ لأنّ العربيّ تكلّم بالأصل وهو الحقيقة ثمّ خرج لأغراض بلاغيّة أخرى، وهنا مكمن الدّراسة عند البلاغيّين؛ حيث إنّهم لحظوا أنّ العرب إنّما تكّلمت في بادئ أمرها بالحقيقة؛ لأنّ الأصل في

الشّيء حقيقته، ولكن عندما يبلغ الكلام من بلاغته الذّروة يعمد للمجاز؛ من أجل إيصال المعنى المراد؛

– نظرتهم الثّاقبة في إحداث التّناسق بين علم البلاغة وعلم الصّرف؛ إذ نجدهم يشترطون في الفصاحة عدم الإخلال بالقياس الصّرفيّ، وهذا يدلّ على أنّ البلاغيّين كانوا على دراسة بكلّ العلوم، وهو ما ساعدهم على إتّباع منهج محكم في الدّرس البلاغيّ؛

– أساس المنهج البلاغيّ في علم المعاني هو ثنائية الأصل والفرع؛ فالخبر أصل والإنشاء فرع له؛ لأنّ المتكلّم في كلامه إنما يعتمد على الإخبار بفائدة تحتمل الصّدق والكذب؛ أمّا الإنشاء فهو فرع له؛ لأن الكلام الحقيقي يخرج لأغراض أخرى يستدعيها المقام؛

– مراعاة البلاغيّين التّناسق المنهجيّ بين علم المعاني وعلم النّحو، فعلم النّحو يهتم بأواخر الكلم؛ أي الحركات التي تعترو الكلمات في أواخرها، وعلم المعاني يهتم بدلالة تلك الحركات ووظيفتها بحسب المقام الّذي وردت فيه؛

– تناسق نظريّة الأصل والفرع في علم البيان؛ حيث نجد البلاغيّين يرسون منهج علم البيان في كلّ الأبواب البيانيّة بدقة علميّة؛ فالأصل في الاستعارة المعنى المجازيّ، والأصل في الكناية المعنى الحقيقيّ والمراد شيء آخر، وفي التّشبيه المشبّه؛

– اهتداء البلاغيّين في النّظريّة البلاغيّة في علم البديع كان أساسه الجرس الموسيقي وهو ما جعل العلماء يقسّمون المحسّنات البديعيّة إلى قسمين: قسم لفظيّ، وهو قسم مرتكزه الموسيقى، وهي تلك النّغمة الّتي يحدثها الحرف الأخير في باب السّجع أو الجناس في الكلمة وهنا إشارة إلى أنّ العلماء اعتمدوا على الجانب الصّرفيّ والجانب الصّوتيّ؛ لذا نجدهم يهتمّون ببعض الحروف المحدثة للنّغمة الموسيقيّة.

أ. القرآن الكريم.

ب. المعاجم العربيّة:

1. إسماعيل بن حماد الجوهريّ، الصّحاح. تح: عطار أحمد عبد الغفور، د.ط. 1956 دار العلم للملايين.

2. الخليل بن أحمد الفراهيديّ، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائيّ د.ط. د.ت.

3. ابن دريد، جمهرة اللّغة. تح: كرنكر، حيدرآباد الدكن، د.ط. 1344هـ.

4. ابن سيده، المخصّص لابن سيده، د.ط. بيروت: 1321هـ، المكتب التّجاري للطّباعة والتّوزيع والنّشر.

5. محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدّين ابن منظور، لسان العرب، ط3. بيروت: 1999 دار إحياء التّراث العربيّ.

6. محمد بن يعقوب الفيرزوآبادي، القاموس المحيط، تح: محمد نعيم، العرقسوسي، ط8. بيروت: 2005، مؤسّسة الرسالة.

7. أبو منصور الأزهريّ، تهذيب اللّغة. تح: عبد السّلام هارون، د.ط. 1964، دار القوميّة العربيّة.

8. اليمان بن أبي اليمان البندنيجيّ، التّقفية في اللّغة، تح: العطيّة خليل إبراهيم، د.ط. بغداد: 1986، مطبعة العاني.

ج. المصادر والمراجع العربيّة:

1. أحمد أمين، ضحى الإسلام، ط8. القاهرة: د.ت، مكتبة النّهضة العربيّة.

2. أحمد بن فارس، الصّاحبي في فقه اللّغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها تح: أحمد صقر، د.ط. القاهرة: د.ت، طبعة عيسى الحلبي.

3. أحمد عبد الغفور عطّار، الصّحاح والمدارس المعجميّة، د.ط. مصر: د.ت، دار الكتاب العربيّ.

4. أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب (مع دراسة لقضيّة التّأثّر والتّأثير)، ط6. القاهرة: 1988، عالم القاهرة.

5. ابن أبي الأصبع، تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر وبيان إعجاز القرآن، تح: حفني محمد شرف، د.ط. القاهرة: د.ت، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ.

6. أمين شيخ بكري، التّعبير الفنّيّ في القرآن، ط4. القاهرة: 1980، دار الشّروق.

7. أنيس فريحة، نظرّيات في اللّغة، د.ط. بيروت: 1973، دار الكتاب اللّبنانيّ.

8.ابن إيّاز، شرح التّعريف بضروريّ التّصريف، تح: هادي نهر، وهلال ناجي المحامي ط1. عمان– الأردن: 2002 دار الفكر.

9. إيمان خضر الكيلاني، دور المعنى في توجيه القاعدة النّحويّة من خلال كتب معاني القرآن، ط1. عمان: 2008، دار توبال.

10. الباقلاني، إعجاز القرآن، تح: أحمد صقر، د.ط. مصر: د.ت، دار المعارف.

11. بهاء الدّين السّبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح: عبد الحميد الهنداوي، ط1. بيروت، لبنان: 2003، المكتبة العصريّة.

12. بهاء الدّين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية الإمام بن مالك. تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، د.ط. بيروت: 2003، دار الفكر.

13. تمّام، حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، د.ط. 1994، الدّار البيضاء، المغرب دار الثقافة.

14. جرجي زيدان، تاريخ آداب اللّغة العربيّة. د.ط. 1957، دار الهلال.

15. أبو جعفر النّحاس، التّفاحة في النّحو، تح: كوركيس عواد، د.ط. بغداد: 1965 مطبعة العاني.

16.جلال الدّين محمد بن عبد الرّحمن القزوينيّ، الإيضاح في علوم البلاغة، د.ط. بيروت: د.ت، إحياء الكتب الإسلاميّة.

17. ـــــــــ ، التّلخيص في علوم البلاغة تح: عبد الرّحمن البرقوني، ط1. 1904، دار الفكر العربيّ.

18. جمال الدّين أبو عمر ابن الحاجب، الشّافية في علم التّصرف، ط1. بيروت– لبنان: 1995، دار البشائر الإسلاميّة.

19. جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربيّة واللّسانيّات النّصيّة، د.ط. مصر: 1998، الهيئة المصريّة للكتاب.

20.حازم أبي الحسن القرطاجنّي، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح: محمد الحبيب بن الخوجة، ط3 تونس: 2008، دار العربيّة للكتاب.

21. حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيّات: حصيلة نصف قرن من اللّسانيّات في الثّقافة العربيّة، ط1. 2009، دار الأمان، الرّباط.

22. الحسن أبو علي بن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن وآدابه ونقده، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط5. سوريا: 1981، دار الجيل.

23. الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، التّعليقة على كتاب سيبويه، تح: عوض بن حمد القوزي ط1. القاهرة: 1990، مطبعة الأمانة.

24. الحسن بن عبد الله السّيرافيّ، شرح السّيرافيّ لكتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، د.ط. بيروت: 2008، دار الكتب العلميّة.

25. الحسن بن عبد الله بن سهل العسكريّ، الصّناعتين (الكتابة والشّعر)، تح: علي محمد البجاويّ، ط1. القاهرة: 1952.

26. حسن خميس الملخ، نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربيّ، ط1. عمان–الأردن: 2001، دار الشّروق.

27.ـــــــــ نظريّة التّعليل في النّحو العربيّ بين القدماء والمُحْدَثين، ط1. عمان– الأردن: 2000، دار الشّروق.

28. حسين نصار، المعجم العربيّ نشأته وتطوّره، د.ط. القاهرة: 1988، دار مصر للطّباعة.

29. خالد بن عبد الله الأزهريّ، التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو، ط1. بيروت لبنان: 2000، دار الكتب العلميّة.

30. خديجة الحديثي، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، ط1. بغداد: 1965، مكتبة النّهضة

31. خليل أحمد عمايرة، المسافة بين التّنظير النّحويّ والتّطبيق اللّغويّ: بحوث في التّفكير النّحويّ والتّحليل اللّغويّ، ط1. 2004، بيروت– لبنان، وائل.

32. الذّهبيّ، الصّرفيّ خبر من غبر، تح: زعلول محمد العيد، ط1. بيروت: 1985، دار الكتب العلمية.

33. رضي الدّين استراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: نور الحسن محمد، د.ط. بيروت: 1975، دار الكتب العلميّة.

34. زاهية عثمان، جهود جمعية المعجميّة العربيّة بتونس في ترقية اللّغة العربيّة، د.ط. 2012: تيزي–وّزو، الجزائر، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة.

35. سفيان الحسين ابن الشّيخ، المعجزة القرآنيّة، ط1. باتنة: 1985، دار الشّهاب.

36. سقال ديزيره، نشأة المعاجم العربيّة معاجم المعاني، معاجم الألفاظ، ط1. بيروت: 1995، دار الصّحافة العربيّة.

37. سليم عبد الإله، بنيات المشابهة في اللّغة العربيّة، ط1. الرّباط: 2001، دار توبقال للنّشر.

38. السّيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، د.ط. بيروت: د.ت، المكتبة العصريّة.

39. شرف الدّين علي الرّاجحي، في علم اللّغة عند العرب ورأي اللّغة الحديث، د.ط. بيروت: 2002، دار المعارف العلميّة.

40.شوقي ضيف، البلاغة تطوّر وتاريخ، ط9. القاهرة: د.ت، دار المعارف.

41. ـــــــــ ، المدراس النّحويّة، ط7. القاهرة: د.ت، دار المعارف.

42. صالح بلعيد، في أصول النّحو، د.ط. بوزريعة–الجزائر: 2005، دار هومة.

43.ـــــــــ ، في الأمن اللّغويّ، د.ط. الجزائر: 2010، دار هومة.

44. صالح فاضل السّامرائي، معاني النّحو، د.ط. القاهرة: د.ت، شركة العاتك.

45. صلاح راوى، المدارس المعجميّة العربيّة نشأتها تطوّرها منهاجها، ط1. القاهرة: 1990، دار الثّقافة العربيّة.

46. الصّيمري، التّبصرة والتّذكرة. تح: علي الدّين فتحي، ط1. دمشق: 1982، دار الفكر.

47. طه حسين، البيان العربيّ من الجاحظ إلى عبد القاهر، د.ط. بيروت: د.ت، المكتبة العلميّة.

48. طه عبد الرّحمن، تجديد المنهج في تقويم التّراث، ط2. الدّار البيضاء– المغرب: د.ت، المركز الثّقافيّ الإسلاميّ.

49. عبد الرّحمن ابن خلدون، مقدّمة ابن خلدون (العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السّلطان الأكبر)، ط1. القاهرة: 2005، دار ابن الهيثم.

50. عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، د.ط. الجزائر: 2007، موفم للنّشر.

51. عبد الرّحمن بن أبي بكر جلال الدّين السّيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، تع: محمود سليمان الياقوت، د.ط. القاهرة: 2006، دار المعرفة الجامعيّة.

52.ـــــــــ المزهر في علوم اللّغة وأنواعها تح: محمد أبو الفضل وآخرون، ط1. بيروت: 2004 المكتبة العصريّة.

53.ـــــــــ ، همع الهوامع في جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدّين، ط1. بيروت لبنان: 1998، دار الكتب العلميّة.

54. عبد الرّحمن بن محمد أبو البركات، الوجيز في التّصريف، تح: علي حسين البوّاب د.ط. بيروت: 1982، دار العلوم.

55. عبد الرّحمن كمال الدّين بن محمد الأنباريّ، أسرار العربيّة، تح: محمد بهجة البيطار د.ط. دمشق: د.ت، مطبوعات المجمع العلميّ.

56.ـــــــــ ، الأصول في النّحو، تح: سعيد الأفغاني، ط2. بيروت: 1971، دار الفكر.

57.ـــــــــ،الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النّحو، تح: سعيد الأفغاني، د.ط. سوريّا: 1957، مطبعة الجامعيّة سوريّا.

58.عبد السّلام المسدّي، التّفكير اللّسانيّ في الحضارة العربيّة، ط2. تونس: دار العربيّة للكتاب.

59. عبد العزيز بن جمعة الموصليّ، شرح ألفية ابن معطي، تح: علي موسى الشّوملي ط1. حسين داي– الجزائر: 2007، دار البصائر.

60.عبد الغنّي يسرى عبد الله، معجم المعاجم العربيّة، ط1. بيروت: 1991، دار الجيل.

61. عبد الفتّاح فيد بسيوني، علم البديع دراسة تاريخيّة وفنيّة لأصول البلاغة ومسائل البديع ط2. القاهرة: 1998، مؤسّسة المختار.

62.عبد القادر عبد الجليل، المدارس المعجميّة دراسة في البنية التّركيبيّة، ط1. عمان: 1999، دار صفاء للنّشر والتّوزيع.

63.عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجانيّ، أسرار البلاغة، تح: مطرجي عرفان، ط1. بيروت، لبنان: 2006، مؤسّسة الكتب الإسلاميّة.

64.ـــــــــ، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، د.ط. بغداد: 1982، دار الرّشيد.

65.ـــــــــ، دلائل الإعجاز، ط3. مصر: 1366ه، دار المنار.

66. عبد اللّطيف الصّولي، اللّغة ومعاجمها في المكتبة العربيّة، ط1. دمشق: 1986، دار الأطلاس.

67. عبد الله أبو العباس بن المعتز، كتاب البديع، تح: مطرجي عرفان، ط1. بيروت: 2012، مؤسسة الكتب الثّقافيّة.

68.عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، ط1. بيروت: 1892 دار الكتب العلميّة.

69. عبد الله جاد الكريم، النّحو منطق العربيّة: دراسة في طرائق البرهنة والاستنباط في النّحو العربيّ، ط1. القاهرة: 2014، دار النّابغة.

70. عبد الله العزاري، المعاجم العربيّة، ط3. القاهرة: 1981.

71. عبد المتعال الصّعيدي، البلاغة العالية (علم المعاني)، ط1. القاهرة: 1991، مكتبة الآداب.

72. عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصّرفيّة في ضوء اللّسانيّات الوصفيّة، ط1. بيروت: 2006، الدّار العربيّة للموسوعات.

73. عبد الملك أبو منصور الثّعالبيّ، يتيمة الدّهر، ط1. بيروت: 1983، دار الكتب العلميّة.

74. عبده الرّاجحي، النّحو العربيّ والدّرس الحديث: بحث في المنهج، د.ط. بيروت: 1986، دار النّهضة العربيّة.

75. عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربيّة: علم البديع، د.ط. بيروت: د.ت، دار النّهضة العربيّة.

76. عثمان بن جنّى، التّصريف الملوكيّ، ط1. مصر: د.ت، شركة التّمدن الصّناعيّة.

77. ـــــــــ، الخصائص. د.ط. القاهرة: 1952، دار الكتب المصريّة.

78. ـــــــــ، المنصف، تح: مصطفى إبراهيم، ط1. القاهرة: 1954، إدارة إحياء التّراث القديم.

79. ابن عطيّة الأندلسيّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: محمد عبد الشّافي عبد السّلام، ط1. بيروت: 2001 دار الكتب العلميّة.

80. عفيف دمشقيّة، تجديد النّحو العربيّ، د.ط. بيروت: 1981، معهد الأنماء العربيّ.

81. علي القاسمي، علم اللّغة وصناعة المعاجم، ط2. السّعوديّة، 1991: مطابع جامعة ملك سعود.

82. علي بن الحسين الباقولي المعروف بجامع العلوم، شرح اللّمع في النّحو، تح: محمد خليل مراد الحربي، ط1. بيروت: 2007، دار الكتب العلميّة.

83. علي بن مؤمن الحضرميّ المعروف بابن عصفور، الممتع في التّصريف. تح: فخر الدّين قباوة، ط1. بيروت: 1987، دار المعرفة.

84. علي بن محمد علاء الدّين القوشجيّ، عنقود الزّواهر في الصّرف، تح: أحمد عفيفي ط1. القاهرة: 2001، دار الكتب المصريّة.

85.علي عشري زايد، البلاغة العربيّة (تاريخها، مصادرها، مناهجها)، ط7. 2009 القاهرة: مكتبة الآداب.

86. عمر بوحفص الزّموري، فتح اللّطيف في التّصريف على البسط والتّعريف، د.ط. عين مليلة– الجزائر: د.ت، دار الهدى.

87.عمرو بن بحر أبو عثمان الملقّب بالجاحظ، البيان والتّبين، تح: عبد السّلام محمد هارون، ط5. القاهرة: 1998، مكتبة الخانجي.

88.عمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب بسيبويه، الكتاب، تح: عبد السّلام محمد هارون ط3.القاهرة: 1988، مكتبة الخانجي.

89.عيسى بن عليّ الرّماني، النّكت في إعجاز القرآن، د.ط. مصر: 1948، دهلي.

90. فخر الدّين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ط2. بيروت، لبنان: 1888 مكتبة المعارف.

91. فواز حكمت كشلي، كتاب العين، ط1. بيروت، لبنان:1996، دار الكتب العلميّة.

92. أبو القاسم الزّجاجيّ، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، ط3. بيروت: 1979، دار النّفائس.

93. ـــــــــ مجالس العلماء، تح: عبد السّلام محمد هارون، ط2. الكويت: 1984 مطبعة حكومة الكويت، المجلس38.

94. قدامة بن جعفر، نقد الشّعر، تح: محمد عبد المنعم الخفاجيّ، د.ط. بيروت: د.ت دار الكتب العلميّة.

95. المبروك زيد الخير، العلاقات الإسناديّة في القرآن الكريم (دراسة نحويّة بلاغيّة) ط1. رويبة– الجزائر: 2011، دار الوعي.

96. محمد السيّد الشّريف الجرجانيّ، معجم التّعريفات. تح: محمد الصّديق المنشاوي. د.ط. القاهرة: د.ت، دار الفضيلة.

97. محمد القاسم السّجلماسيّ، المنتزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تح: علال الغازي، ط1. الرّباط: 1980.

98. محمد المختار ولد أبّاه، تاريخ النّحو العربيّ بين المشرق والمغرب، ط2. بيروت: 2008، دار الكتب العلميّة.

99. محمد أمين فاخر، دراسات في المعاجم العربيّة، د.ط. القاهرة: 1404هـ، مطبعة حسان.

100. محمد بن الحسن أبو بكر الزّبيدي، طبقات النّحويّين واللّغويّين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2. مصر: 1119، دار المعارف.

101. محمد بن سهيل المعروف بابن السّراج، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط3. بيروت: 1988 مؤسّسة الرّسالة.

102. محمد بن يزيد أبو العباس الملقّب بالمبرّد، المقتضب، تح: عقيمة محمد عبد الخالق ط3. القاهرة: 1994 جمهورية مصر العربيّة.

103. محمد بن يوسف بن علي المعروف بأبي حيان الأندلسيّ، المبدع في التّصريف تح: عبد الحميد السّيّد، ط1. الكويت: 1982، دار العروبة.

104. محمد بن يوسف بن علي المعروف بأبي حيان الأندلسيّ، المقابسات، تح: حسن السندوبي، ط2. الكويت: 1992، دار سعاد الصّباح.

105. محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللّغة العربيّة، ط1. القاهرة: 1955، دار الفكر العربيّ.

106. محمد شوقي أمين، إبراهيم التّرزي، القرارات المجمعيّة في الألفاظ والأساليب من 1934 إلى 1987، د.ط. القاهرة: 1989.

107. محمد عبد الخالق عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، ط2. القاهرة: 1999، دار الحديث.

108. محمد عبد العزيز عبد الدّايم، النّظريّة اللّغويّة في التّراث العربيّ، ط1. 2006 الاسكندريّة: دار السّلام.

109. محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة، أدب الكاتب، تح: محمد محي الدّين عبد الحميد د.ط. د.ب، د.ت.

110. محمد ماهر حمادة، المصادر العربيّة والمعرّبة، ط6. بيروت: 1987، مؤسّسة الرّسالة.

111. محمود بن عمر جار الله أبو القاسم الزّمحشريّ، الكشاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ط1. الرّياض: 1998.

112. ـــــــــ ، المفصّل في علم العربيّة، ط1. بيروت: 2006، المكتبة العصريّة.

113. محمود علي عبد الكريم الرّديني، المعجمات العربيّة دراسة منهجيّة، ط3. الجزائر: 2006، عين مليلة، دار الهدى.

114. ـــــــــ فصول في علم اللّغة العامّ، د.ط. عين مليلة– الجزائر: 2009، دار الهدى.

115. محمود فهمي حجازي، علم اللّغة بين التّراث والمناهج الحديثة، د.ط. الكويت: 1973، وكالة المطبوعات.

116. مسعود بن عمر سعد الدّين التّفتازاني، شرح مختصر التّصريف العِزّي في فنّ الصّرف، تح: عبد العال سالم مكرم، ط8. الكويت: 1997، المكتبة الأزهريّة للتّراث.

117. مسعود صحراوي، التّداوليّة عند العلماء العرب (دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التّراث اللّسانيّ العربيّ، ط1. بيروت: 2005، دار الطليعة للطباعة والنّشر.

118. مصطفى صادق الرّافعي، تاريخ الأدب العربي، د.ط. د.ت.

119. نجم الدّين أحمد بن إسماعيل ابن الأثير، جوهر الكنز (تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة)، تح: محمد زغلول سلام، د.ط. 2009، الإسكندريّة. منشأة المعارف.

120. ياسين بوراس، البحث اللّسانيّ في الفكر المغاربيّ المعاصر، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة، تيزي–وزو الجزائر، 2015.

121. يحي بن حمزة بن علي العلويّ، الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، د.ط. بيروت: 1402هـ، دار الكتب العلميّة.

122. يحي بن زياد الفرّاء، معاني القرآن، د.ط. مصر: 1955، مطبعة دار كتب المعرفة.

123. ابن يعيش، شرح الملوكيّ في التّصريف، تح: فخر الدّين قباوة، ط1. 1973: حلب المكتبة العربيّة.

124.يوسف بن أبي بكر محمد السّكاكي، مفتاح العلوم، مفتاح العلوم. ط2. بيروت: 1987، دار الكتب العلميّة.

125. يوسف فوزي الهابط، المعاجم العربيّة موضوعات وألفاظ، ط1. 1996، الولاء للطّبع.

د. المصادر والمراجع المترجمة:

1. أرمسترونغ أيفور ريتشاردز، فلسفة البلاغة، تر: سعيد الغانمي وناصر حلاوي، د.ط. المغرب: 2002، أفريقيا الشّرق.

2. أمبرتو إيكو، السّيمائيّة وفلسفة اللّغة، تر: أحمد الصّمعي، ط1. بيروت: 2005 المنظمة العربيّة للتّرجمة.

3. أمبرتو إيكو، القارئ في الحكاية (التّعاضد التّأويليّ في النّصوص الحكائيّة)، تر: أنطوان أبو زيد، ط1. الدّار البيضاء: 1996، المركز الثّقافي العربيّ.

4.جان تديبه، النّقد الأدبيّ في القرن العشرين، تر: قاسم المقداد، ط1. دمشق: 1993 منشورات وزارة الثّقافة.

هـ. المقالات:

1. صالح بلعيد، "كلمات في المحتوى الرّقميّ والبرمجيّات"، مجلّة الممارسة اللّغويّة في الجزائر، أعمال الملتقى الوطنيّ حول: المحتوى الرّقميّ باللّغة العربيّة والبرمجيّات أيّام 18– 19– 20 نوفمبر 2013، الجزائر: 2013، منشورات مختبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر عدد خاصّ.

مقدّمة.....04

الفصل التّمهيديّ

مفهوم النّظريّة اللّغويّة عند العرب

1. ماهية النّظريّة اللّغويّة.....15

1.1. مفهوالنّظريّة.....15

2.1. شروط النّظريّة.....16

3.1. معالم النّظريّة اللّغويّة العربيّة.....19

2. النّزعات الخلفيّة للنّظريّة اللّغويّة

1.2. النّزعة الاقتباسيّة/ منطقيّة التّراث اللّغويّ.....24

2.2. النّزعة المنواليّة/ القولبة.....28

3.2. النّزعة المقارنة.....30

خلاصة الفصل.....31

الفصل الأوّل

منهج النّظريّة الصّرفيّة عند العرب

1. **تأسيسيّة علم الصّرف/ التّصريف**.....36

1.1. تعريف علم الصَّرف في اللّغة والاصطلاح.....36

2.1. علم الصّرف من التّأسيس إلى التّرصيص.....44

2. **المنهج العلميّ للنّظريّة الصّرفيّة**.....54

1.2. نظريّة الميزان الصّرفيّ (فَعَلَ).....54

2.2. نظريّة الأصل والفرع.....59

3.أسس النّظريّة الصّرفيّة عند العرب.....64

1.3.**تصريف الأفعال في كلام العرب**.....64

1.1.3. الماضي أصلاً للأزمنة.....64

2.1.3. الفعل أصلاً المشتقّات.....65

2.3.تصريف الأسماء في كلام العرب.....68

1.2.3. المفرد أصلا للمثنّى.....68

2.2.3. المفرد أصلا للجمع.....70

3.2.3. المفرد أصلا للتّصغير.....71

4.2.3. المفرد أصلا للنّسبة.....75

4. التّغييرات الصّرفيّة.....78

1.4.**تغيّيرات صرفيّة**.....79

1.1.4. الزّيادة.....79

2.1.4. الحذف/ الإعلال بالحذف.....80
3.1.4. الإبدال.....83
2.4.**تغيّرات صوتيّة**.....85
1.2.4.الإدغام.....85
5.تناسق/ اتّساق أبواب النّظريّة الصّرفيّة.....88
1.5. تناسق الوَحدات القياسيّة /العاملة وغير العاملة.....88
2.5. تناسق الوَحدات السّماعيّة.....97
6. النّظريّة الصّرفيّة في معيار النّقد.....105
1.6. معيار التّكيف في النّظريّة الصّرفيّة.....105
خلاصة الفصل.....109

الفصل الثّاني:

منهج النّظريّة النّحويّة عند العرب

1. **تأسيسيّة النّحو العربيّ**.....111
1.1. بناء الأصول والأسس من التّأسيس إلى التّرصيص.....111
1.1.1. **فكرة القياس**.....111
1.1.1.1. القياس في ميزان النّقد.....112
2.1.1. **فكرة نظريّة التّعليل**.....114
1.2.1.1. التّعليل في ميزان النّقد.....114
3.1.1. **فكرة نظريّة العامل**.....118
1.3.1.1. نظريّة العامل في ميزان النّقد.....119
2.المنهج العلميّ في التّقعيد للنّحو العربيّ.....122
1.2. منهج السّماع..... 122
2.2. منهج القياس.....126
3.2. منهج الإجماع.....131
3.تناسق أبواب النّحو العربيّ.....133
1.3. تناسق أركان الجملة الفعليّة.....134
2.3. تناسق أركان الجملة الاسميّة.....135
3.3. تناسق أبواب المتمّمات /المكمّلات في التّركيب.....142
4. أتباع النّظريّة النّحويّة عند العرب.....164
1.4. المبرّد.....165
2.4. ابن جنّي.....167
3.4. عبد القاهر الجرجاني والنّظريّة النّحويّة.....172
5.النّظريّة النّحويّة في معيار النّقد.....177

1.5. من حيث الاتّساق.....177
2.5. من حيث المنطق.....180
3.5. من حيث التّكيّف.....184
6. خلاصة الفصل.....187

الفصل الثّالث:

منهج النّظريّة المعجميّة عند العرب

1. العمل التّأسيسيّ للمعاجم.....190
1.1. تعريف علم المعاجم.....192
2.1. **أنواع المعاجم.....195**
1.2.1.معاجم الموضوعات/ المعاني.....196
2.2.1. معاجم الألفاظ/ المجنّسة/ العامّة.....200
2. نظريّات التّرتيب والتّصنيف في النّظريّة المعجميّة.....202
1.2. نظريّة التّقاليب.....202
2.2. النّظريّة الألفبائيّة.....225
3.2. نظريّة التّقفية.....229
3. موقف المحدثين من النّظريّة المعجميّة.....253
4. النّظريّة المعجميّة في معيار النّقد.....253
خلاصة الفصل.....258

الفصل الرّابع:

منهج النّظريّة البلاغيّة عند العرب

1. نظريّة علم المعاني.....260
1.1. مفهوم علم المعاني.....260
1.1.1 . الخبر والإنشاء بين الأصل والفرع.....262
2.1.1. الإيجاز والإطناب بين الأصل والفرع.....269
3.1.1. الذّكر والحذف بين الأصل والفرع.....278
2. نظريّة علم البيان.....286
1.2. المعنى الحقيقيّ والمجازيّ.....287
2.2. المعنى الاستعاريّ.....295
3.2. المعنى التّشبيهيّ.....300
3. نظريّة علم البديع.....301
1.3. الجرس الموسيقيّ.....301
1.1.3. الجناس/التّجنيس.....303
2.1.3. السّجع/التّسجيع.....308

2.3. المعنى التّوضيحيّ.....312
1.2.3. الطّباق/ التّطابق.....312
2.2.3. المقابلة/ التّقابل.....321
4. **النّظريّة البلاغيّة في معيار النّقد**.....331
1.4. معيار المنطق في النّظريّة البلاغيّة.....331
2.4. معيار التّكيّف في النّظريّة البلاغيّة.....335
خلاصة الفصل.....339
خاتمة.....340
قائمة المصادر والمراجع.....344
فهرس الموضوعات.....355

ملخّص: يتناول هذا البحث موضوعا موسوما بـ **(النّظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة من منظور النّقد والتّحليل)** هذا الموضوع الّذي يحاول أنْ يثبت الأسس العلميّة للنّظريّة الصّرفيّة والنّحويّة والمعجميّة والبلاغيّة للتّراث اللّغويّ من خلال المعايير الخاصّة بالنّظريّة من الاتّساق والشّمول لكلّ الظّواهر اللّغويّة، وقد ركّزت هذه الدّراسة على مدى تكييف معايير النّظريّة على الدّرس اللّغويّ العربيّ القديم، وكذا أهمّ النّقود الموجّهة له من لَدُن الدّراسات اللّسانيّة والتّداوليّة والبلاغيّة الحديثة.

وقد اعتمدت النّظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة على منهج يتناسب والفكر اللّغويّ حينها ولكن فيها جانب من جوانب الافتقار للمنهج العلميّ الدّقيق؛ حيث استطاعت الدّراسات الحديثة أنْ تبين عن هذه الجوانب، ولكن هذا ليس نقصا من قيمة التّراث؛ بل هو إثبات لتكيّف النّظريّة اللّغويّة القديمة وشمولها واتّساقها مع الدّراسات الحديثة.

Résumé :

Cette recherche traite un sujet intitulé: **(L'ancienne théorie linguistique arabe du point de vue critique et analityque**) Ce sujet essaie de demontrer les bases de l'opération théorique de la grammaire, de la morphologie, du lexique et de la rhétorique du patrimoine linguistique à partir de critères en relation avec la théorie en ce qui concerne la cohésion et la globalité dans tous les phénomène linguistique, cette théorie a axé son étude sur le degré de l'adaptation des critères de la théorie sur l'ancienne leçon linguistique arabe et aussi les principales critiques qui lui sont destinées par le biais des études linguistiques, pragmatiques et rhétoriques modernes.

Cette ancienne théorie linguistique arabe s'est basée à cette époque sur une méthode qui correspond avec la reflexion linguistique, mais elle manquait un système scientifique précit, chose que les études modernes ont montré. Mais ceci ne réduit guère la valeur de ce patrimoine, bien au contraire, c'est une confirmation de l'adaptation de cette ancienne théorie linguistique et sa cohésion avec les études modernes.